المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

الشافية لابن الحاجب
وشرحها للجاربردي مقارناً بشرح الرضي
دراسة تحليلية وصفية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد
الطالبة: حياة مصطفى محمد عقاب

إشراف
الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا

المجلد الأول

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ رَبَّنا عَليكَ تَوَكَّلْنَا وإِلَيْكَ أَنَبْنَا وإِلَيْكَ المَصيرُ } .

المتحنة / ٤

الإهداء

شكر و تقدير

رَبِّ أوزعني أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ .

أتقدمُ بوافرِ الشكرِ وكاملِ العِرْفانِ لِمَنْ كان لَهُ فَضْلُ رِعايةِ هذا البحثِ وتَعَهُّدِهِ بالإشرافِ الكاملِ أستاذى الجليلين الأستاذ الدكتور علي أبوالمكارم، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا ،اللَّذَيْنِ لم يدخرا وسعا في النصح والإرشاد والتوجيه ،فجزاهما الله عني خير الجزاء وأثابهما و نفع بهما العلم والمتعلمين .

كما أتوجَّه بالشكرِ الجزيلِ لسعادةِ عميدِ معهدِ اللغةِ العربيةِ الدكتورِ محمدِ العُمَرى الذى أتاح لِي الفرصة وهَيَّأ لِي كافةَ الأسبابِ لإكمالِ هذه الرسالةِ .

ولن أدعَ مقامي هذا حتى أتوجَّه بأصدقِ الشكرِ وأخلصِه إلى كلٍّ من سعادةِ عميدِ كليةِ اللغةِ العربيةِ، وسعادةِ رئيسِ قسمِ الدراساتِ العليا اللَّذَيْنِ لَقِيتُ أنا وزميلاتي طالبات الدراسات العليا منهما كل فضل وعون .

وأخيرا أسألُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُثِيبَ كُلَّ من أسهم في إخراج هذا البحث المتواضع والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : الشافية لابن الحاجب وشرحها للجاربردى مقارنا بشرح الرضي- دراسة تحليلية وصفية .

الدرجة العلمية : دكتوراة في اللغة .

اسم الطالبة : حياة مصطفى محمد عقاب .

ملخص الرسالة

تتكون الرسالة من بابين يسبقهما مقدمة وتمهيد وتقفوهما خاتمة .

فالمقدمة : عرضت أهداف الموضوع ودوافعه ومصادره و منهج الدراسة .

التمهيد : يشتمل على ثلاثة مباحث عولجت فيها الموضوعات الآتية :

- المؤلفات الصرفية قبل الشافية ويشمل : أولا - موضوع علم الصرف وتطوره . ثانيا- الموضوعات الصرفية في الكتب المشتركة .
- أثر الشافية في التأليف الصرفي .
- الجاربردى - حياته - شيوخه - تلاميذه - آثاره العلمية .

الباب الأول : منهج الجاربردى في شرحه مقارنا بشرح الرضي ويشتمل على خمسة فصول . جاء في الفصل الأول : مصادرهما - تعريفاتهما - موقفهما من ابن الحاجب في الشافية . وفي الثاني : شواهد القرآن وما يتبعها من قراءات ، وفي الثالث : شواهد الحديث والأثر . وفي الرابع : شواهد الأمثال وأقوال العرب ، وفي الخامس : شواهد الشعر والرجز .

الباب الثاني : اللغات ودورها في التقعيد الصرفي ويتكون من أربعة فصول . اشتمل الفصل الأول : الأفعال ، والثاني : الأسماء ، والثالث : المسائل المشتركة وتشمل : (الإبدال- الحذف- القلب المكاني) ، والرابع : الأصوات ودورها في بنية الكلمة .

خاتمة : النتائج ، ومن أبرزها :

١ - على الرغم من أنّ شرحَ الجاربردى كتابٌ في علمِ الصرفِ نراه لا يقتصرُ على دراسةِ البنيةِ وحدَها وإنّما تناولَ موضوعاتٍ أخرى في مستوياتِ البحثِ اللغوى المتعددة نحو : مستوى الأصوات ومستوى النحو والدلالة .

٢ - بلغ عدد المصادر التي اعتمد عليها الجاربردى في شرح الشافية حوالي أربعين مصدرا ، كما بلغ المجموع الكلي للشواهد على اختلاف أنواعها ثمانية وثلاثين ومائتي شاهدٍ .

٣ - أمّا بالنسبة للغات وأثرها في التقعيدِ الصرفي فمن خلالِ دراستي هذه يمكن أن نخرج بتصورٍ عامٍ عن لهجةِ البدو والحضرِ .

فقد لحظت أنّ القبائلَ البدويةَ كانت تميلُ إلى الأصوات المجهورةِ والشديدةِ والمطبقةِ والمستعلية . كما نجدها تحرص على تجانسِ أصواتِها سواء أكان ذلك عن طريق الإتباع والإمالة والإدغام والإبدال إلى ما هنالك أم عن طريق الحذفِ أو تحقيقِ الهمزةِ وغيره . وقد نجد عند الحجازيين ما كان ينبغي أن يكون عند بني تميم وغيرِها من القبائلِ البدويةِ .

الطالبة	المشرف	يعتمد : عميد كلية اللغة العربية
حياة مصطفى عقاب	أ.د. محمد إبراهيم البنا	د/ محمد بن مريسى الحارثي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

لم تُقصِّرْ الشافيةُ عن أختِها الكافيةِ فيما بلغتهُ من شأوٍ بعيدٍ في الشهرةِ ، وذيوعِ الصيتِ ، وعلى الرَّغمِ من أنَّ شروحَها قد جـــاوزتْ العشرين ، نجدُ أنَّ دراسةَ تلك الشروحِ لم تَحْظَ باهتمامِ الدارسيـــن وعنايتهمْ ، ممَّا ترتبَ على ذلك أنْ يظلَّ مُعْظَمُ تلك الشروحِ مخطوطـــاً ، ولعل الشرح الوحيد الذى نال حظَّهُ من الشرحِ والتعليقِ هو شرح الامام الرضى الذى لولاه لما نالتْ الشافيةُ شهرتَها في عصرِنا ، هذا من جهةٍ .

ومن جهةٍ أخرى أنَّ دراسةَ كتبِ الصرفِ دراسةً تحليليـــةً وصفيـةً كان حقُّها من اهتمام الدارسين ضئيلاً حيثُ إنَّ معظمَ الرسائل حولَ علم الصرفِ ، إن لم تكن تحقيقاً فهي تقتصرُ على دراسةِ موضوعاتٍ مفـــردةٍ كجمعِ التكسيرِ ، والنَّسبِ ... الخ .

لذا فقد اقترح عليَّ أستاذى المشرف السابق (د / علـــي أبو المكارم) أن يكونَ موضوعَ رسالتي دراسةً تحليليةً لأحدِ كتـــبِ الصرفِ .

وحيثُ إنَّ شرحَ الجاربردى يلى شرحَ الرضي في الشهرةِ فقد وقعَ عليه الاختيارُ . ومع علمِي بصعوبةِ الموضوعِ وتشعُّبِهِ عزمْتُ علـــى الخوضِ فيه مستهدفةً من ذلك الإلمامُ بموضوعاتِ الصرفِ في مجموعِها ، عوضاً عن قصرِ الدراسةِ على أحدِ هذه الموضوعاتِ ، وتناولِها مفـــردةً مُستقلةً .

وبعدَ أنْ تمتْ الموافقةُ على الموضوعِ ، شرعْتُ في قراءةِ الكتـــابِ أولاً ، لجمعِ المادةِ في بطاقاتٍ تُمثِّلُ كُلَّ مجموعةٍ منها باباً أو فصـــلاً

فإذا بي أجدُ نفسي أمامَ كتابٍ مطبوعٍ ، ولكنّه أشبهُ بالمخطوط الذى أُعِيدَ نَسْخُه ، فهو غير محقق . لذا كان لزاما عليّ قبلَ أنْ أخوضَ في دراستِهِ أنْ أقفَ على ضبطِ النصوصِ، لأنَّ فَهْمَهَا يتوقفُ على ضبطِهَا، ولولا استعانتي بشرحِ الرضي لما تمكّنْتُ من ضبطِ تلك النصوصِ وفَهْمِهَا.

أضفْ إلى ذلك صعوبةَ أسلوبِ الكتابِ ، حيثُ إنَّ الجاربردى كان في شرحِهِ يعرضُ قولَ ابنِ الحاجبِ ، ويذكر اعتراضاتِ الشارحين الآخرين عليه ، ثم يناقشُ هذه الأقوالَ ويَرُدُّ عليها ويسترسلُ في ذلك ، مما يشتت انتباه القارئ فلا يتمكنُ من فهمِ الموضوعِ إلاّ بعدَ قراءةِ النّصِ غيرَ مرة بدقةٍ وتمعّنٍ بالغين .

هذا وبعدَ جمعِ المادةِ وتصنيفِهَا بدأْتُ الكتابةَ مستعينةً في ذلك بالمصادرِ والمراجعِ التي تتصلُ باللغةِ من قريبٍ ، ككتبِ الصرف ، والنحو ، والقراءاتِ ومعاجم اللغةِ ، أو من بعيدٍ ، ككتبِ التفسيرِ ، والأدبِ - كالأمالي ، والنوادر ، والمجالس ، ودواوين الشعر ، وشروحِهَا ، وكتبِ الأمثالِ واللهجاتِ وغيرِهَا .

ويَجْدُرُ بي هنا أنْ أنوّهَ بأنَّ البحثَ قامَ على ركيزتين أساسيتين هما :

الشواهدُ ، واللغاتُ ، فقد تناولَهُمَا البحثُ بالتفصيلِ حتى أصبحتا تُمثّلان الجزءَ الأكبرَ من الرسالةِ . ولعلّ من الأسبابِ التي دَعَتْ إلى ذلك - أنَّ خُطّةَ البحثِ السابقةَ كانتْ تَسْتَهْدِفُ دراسةَ الكتابِ من خلالِ الموضوعاتِ الآتية :

البابُ الأولُ : الشواهدُ ، والبابُ الثاني : اللغـــات ، والثالثُ : الشذوذُ ، والرابعُ : المصطلحاتُ . ونظرًا لغزارةِ المـادةِ وكثافتِها رأينا الاكتفاءَ بالشواهدِ واللغاتِ ، وترْكِ البابين الأخيرين .

وبناءً على ذلك جرى تعديلٌ محدودٌ لخطةِ البحثِ ، أرتـآه واستحسَنَهُ أستاذي الدكتور - المشرف - محمد إبراهيم البنا ، وهـو ربطُ موضوعِ رسالتي شرحِ الجاربردي، بشرحِ الرضي من خـلالِ عقدِ مقارنةٍ عامةٍ بين شرحيهما في بعضِ المواضعِ .

وقد كان لتوجيهِهِ الكريمِ أثرٌ كبيرٌ ، مما فتحَ آفاقًا لقـراءاتٍ واطلاعاتٍ جديدةٍ واستنتاجاتٍ مهمةٍ ، جزاهُ اللهُ عني خيرَ الجزاءِ .

خطةُ البحثِ ومنهجُهُ :

وقبلَ أنْ أتحدَّثَ عن خطةِ البحثِ ، أودُّ أنْ أوضِّحَ المنهجَ الذي انتهجْتُهُ في دراستي وهو كما يلي :

بالنسبةِ للمصادرِ التي اعتمدَ عليها الجاربردي في شرحِـهِ ، فقد قسَّمْتُها إلى أربعةِ أقسامٍ ، ثمَّ أحصَيْتُ عددَ نقولِهِ من كلِّ مصـدرٍ ، وقارَنْتُ بعضَ هذه النقولِ بما جاءَ في المصادرِ التي تمكَّنْتُ من الحصولِ عليها ، وذلك لزيادةِ التوثيقِ .

بالنسبةِ للشواهدِ ، فقد كُنْتُ أتتبعُ كلَّ شاهدٍ في كتبِ الصرفِ والنحوِ وبخاصةٍ السابقةَ ، بغيةَ أنْ أعرفَ هل الجاربردي كان سابقًا إليها أو مسبوقًا ؟

وفيما يتصلُ باللغاتِ ، فقد تتبعْتُ أيضًا ، كلَّ لهجةٍ في كتبِ النحـوِ .

والصرفِ ، والمعاجمِ وكتبِ اللهجاتِ ، مراعيةً في ذلك عزو ما لم نقف على عزوه مستعينة في ذلك بالقياس، مستفيدة من جهودِ السابقين في هذا المجالِ أحاولُ ربطَ القديمِ بالحديثِ ما أمكنَ .

أمّا فيما يتعلّقُ بذكرِ المصادرِ والمراجعِ ، فقد كُنْتُ أذكرُ اسمَ المرجعِ أو المصدرِ واسمَ صاحبِهِ عندَ ذكرِهِ لأولِ مرةٍ ، ثم اكتفي بعدَ ذلك بذكرِ اسمِ المرجعِ والجزءِ ورقمِ الصفحةِ.

ذلك هو منهجي ونتاجُ فكرٍ وجهدٍ متواصلٍ ، ولولا رعايةٌ تفوقُ المعتادَ ، أولاها أستاذي الكريمان : الأستاذُ الدكتور/ علي أبوالمكارم، والأستاذُ الدكتورُ / محمد إبراهيم البنا لما قُدِّرَ لي أنْ أصلَ إلى ما وَصَلْتُ إليه في هذا الموضوعِ ، مع اعترافي بأنَّ ما يُلاحَظُ في عملي من تقصيرٍ، هو في المواطنِ التي بَعُدْتُ فيها عن توجيهاتِهِما السَّديدةِ جزاهُما اللهُ عني خيرَ الجزاءِ ، واللّهُ الموفقُ .

خطةُ البحثِ :

يتكون البحث من بابين يسبقهما تمهيد ، وتقفوهما خاتمة .

التمهيد : وفيه عولجت الموضوعات الآتية :

المبحث الأول : المؤلفات الصرفية قبل الشافية ، ويشمل :
أولاً - موضوع علم الصرف وتطوره .
ثانياً - الموضوعات الصرفية في الكتب المشتركة .

المبحث الثاني : أثر الشافية في التأليف الصرفي .

المبحث الثالث : الجاربردي - حياته - شيوخه - تلاميذه - آثاره العلمية .

الباب الأول : منهج الجاربردى في شرحه مقارنا بمنهج الرضي في شرحه .

وفيه تناولت الفصول التالية :

الفصل الأول : مصادره - تعريفاته - موقفه من ابن الحاجب في الشافية .

الفصل الثاني : الشواهد القرآنية ومايتبعها من قراءات .

الفصل الثالث : شواهد الحديث والأثر .

الفصل الرابع : شواهد الأمثال وأقوال العرب .

الفصل الخامس : شواهد الشعر والرجز .

الباب الثاني : اللغات ودورها في التقعيد الصرفي .

ويتكون من الفصول التالية :

الفصل الأول : الأفعال .

الفصل الثاني : الأسماء .

الفصل الثالث : المسائل المشتركة ، ويشمل :

- الإبدال .
- الحذف اعتباطا .
- القلب المكاني .

الفصل الرابع : مباحث ختامية .

الأصوات ودورها في بنية الكلمة ويشمل أربعة مباحث :

المبحث الأول : الصوائت وتشمل المطالب الآتية :

المطلبُ الأولُ : التوافقُ في الحركةِ (الإمالةُ - الإتباعُ) .

المطلبُ الثاني : إشباعُ الصوائتِ واختلاسُها .

المطلبُ الثالثُ : حذفُ الصائتِ للتخفيفِ .

المطلبُ الرابعُ : حركةُ فاءِ الفعلِ الثلاثي ولامِهِ .

المبحث الثاني : تأثرُ الأصواتِ المتجاورةِ ببعضٍ ويشملُ :

المطلبُ الأولُ : الإدغامُ .

المطلبُ الثاني : المخالفةُ .

المبحثُ الثالثُ : الهمزُ - تخفيفُهُ وتحقيقُهُ .

المبحثُ الرابعُ : الوقفُ .

ويتلو هذا الفصلَ خاتمةٌ تحوي بعضَ الملحوظاتِ العامةِ والمقترحاتِ ثمَّ فهارسَ الآياتِ ، والأحاديثِ ، والأمثالِ وأقوالِ العربِ ، والأبياتِ ، والأعلامِ ، ولهجاتِ القبائلِ ، والمراجعِ ، والموضوعاتِ .

تمهيد

المبحث الأول

المؤلفات الصرفية قبل الشافية

مدخل :

موضوع هذا المبحث (المؤلفات الصرفية قبل الشافية) وليس (التأليف في الصرف) قبلها ، ذلك أنّ المؤلفات الصرفية جزء من الجهود التي بذلها اللغويون العرب للتأليف في الصرف ، وقد تنوعت هذه الجهود واتخذت أشكالا متعددة :

فمنها ما تم عن طريق إصدار كتب تتناول المباحث الصرفية والنحوية معا ، كما في كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والجمل للزجاجي ، والمفصل للزمخشري .

ومنها ما اقتصر على دراسة قضايا الصرف ومسائله فحسب ، كما في التصريف للمازني ، وشرحه لابن جني ، والتكملة لأبي علي الفارسي والتصريف الملوكي لابن جني ، والعمدة في التصريف لعبد القاهر الجرجاني ، ونزهة الطرف للميداني ، والوجيز في الصرف لابن الأنباري ، والترصيف في التصريف لأبي البقاء العكبري .

ومنها ما اتخذ شكل بحوث متناثرة مبثوثة في كتب المعاجم كما في الجمهرة لابن دريد ، وتهذيب اللغة للأزهري ، والصحاح للجوهري ، ومقاييس اللغة لابن فارس ، والمخصص لابن سيده .

ومنها ما ورد عرضا في كتب اللغة والأدب والنقد والبلاغة ،

عند تحليل بعض مباني الألفاظ والعبارات حتى لا يكاد يخلو كتاب منها من بحث في صيغة أوبنية ، وإن اتخذ ذلك شكلا تطبيقيا أكثر منه قاعديا غالبا .

وليس من شك من أن (المادة العلمية) في هذه المجالات المختلفة من التناول لقضايا الصرف ومسائله تحتاج إلى دراسة مستقلة ، إذ أن (الإطار) الذى تعرض فيه المادة العلمية له تأثير في أسلوب معالجتها كيفية عرضها ، بحيث يَصِحّ القول بأنَّ لكلّ مجال من هذه المجالات المتنوعة تقاليد في العرض تُميِّزُه عن غيره من المجالات.

وفي ضوء ذلك يصبح (تحليل الإطار الخاص بالمؤلفات الصرفية قبل الشافية) مدخلا ضروريا للتعرف بوضوح على هذا الكتاب وشروحه بعامة ، وشرح الجاربردى بخاصة مادةً ، ومنهجاً .

ويمكن تقسيم هذه المؤلفات الصرفية إلى قسمين :

أولهما : الموضوعات الصرفية في الكتب المشتركة بين الصرف والنحو.

وثانيهما : الموضوعات الصرفية في الكتب الموضوعة لعلم الصرف .

وجلي أن محور التفرقة بين القسمين هو (استقلال) المؤلف بأحد هذين العلمين ، أو جمعه بين قضاياهما . وهو أساس موضوعي قد يفسر خصائص المادة العلمية الواردة في كل من النوعين ، والأسلوب الذى اتبع في عرضها .

وسنعالج في هذا المبحث هذه المؤلفات ، على الترتيب المشار إليه في التقسيم السابق باعتبار أنَّ أقدم ما وصل إلينا من بحوث صرفية ثابت في كتاب سيبويه .

وكتاب سيبويه - كما هو ثابت تاريخيا - أقدمُ ما وصل إلينـــا من مؤلفاتِ نحاةِ العربيـةِ .

وقبل أنْ أخوضَ في البحث عن أقسامِ هذه المؤلفاتِ يَجْـدُرُ بِي أن أتحدَّثَ عن موضوع علم الصرف وتطوره .

أولا - موضوع علم الصرف وتطوره

اعتمدت في حديثي عن موضوع علم الصرف وتطوره ، ما قال د/ محمد البنا في هذا المجال (١) ، فقد ذكر أنّه وليد علم الاشتقاق ذلك العلم الذى كانت وظيفته البحث عن أصول الأبنية وما يعرض لها من تغيير أو نقص ، وقد كان من السهل معرفة هذه الأصول في أغلب المواد ، عرفَ النُحاةُ مثلا أنّ : أجلبَ وجلّبَ ، واجتلب وانجلب وتجلّبَ واستجلبَ والجالبةَ والجلبان (٢) ، إلى بقيةِ الأمثلةِ - عرفوا أنّها تنتمي إلى الأصل جَلَبَ ، وعنايةُ النُحاةِ بجذورِ الأبنية هو الذى جعلهم يعدون ما عَداهَا زائدا سَواءٌ كانت حروفا أم حركات .

وهكذا لم يكن من الصعب الوصول إلى جذور الأبنية. وقد انتهى علم الاشتقاق إلى أمور منها :

أن البحث في جذر المادة على اختلاف أوضاعه قد نَبّهَ إلى دراسة الدلالة في كل مادة في مختلف أبنيتها ، وهل تدور حول معنى واحد ، أو حول معانٍ متعددةٍ ، وظهرَ في الفكر اللغوى ما يُسَمّى بالاشتقاق الصغير والكبير ، وغير ذلك مما حَفِلَتْ به كتب ابن جني ، وابن فارس ، وكان هذا العمل مسلما إلى وضع المعجم العربي الذى اقتضت طبيعة العربية أن يقوم نظامه على أساس أصل المادة .

---

(١) في مذكرة له ص ٥ .

(٢) الجالبة الآفة الشديدة ، والجلبان : كالجراب من الأدم يوضع فيه السيف مغموداً .

ومن الأمور التي انتهى إليها علم الاشتقاق أيضا : تحديد هيئات الأبنية ، وهذا جانب شكلي وهو الذى نجده في كتب الأبنية (١) التي عُنيت بالمجرد والمزيد من الأسماء والأفعال ، وقد كان للميزان الصرفي شأن كبير في الوصول إلى هذه الغاية ولولاه للجأ النحاة إلى وصف كل بناء على نحو ما صنعوا في وصف التراكيب ، لكن الموازين من نحو : أفعل ، وفاعل ، وافتعل ، وانفعل ، وفعالى ، وفواعل ، قد دلت على الغرض من أخصر طريق .

وهكذا نجد في مجال الأبنية أن الميزان الصرفي يقوم بالتنبيه على صور أبنية الأسماء والأفعال في تجردها وزيادتها مصحوبة بإحصاء لها في الحالين .

ومن خلال هذا الإحصاء استطاع النحاة أن يخرجوا بأقيسة منها ما يتصل بالأبنية ، ومنها ما يتصل بالتغييرات التي تعرض لها .

ومن خلال هذا الإحصاء أيضا عرف النحاة أن هناك أبنية انفرد بها الصحيح دون المعتل ، والمعتل دون الصحيح ، وكان النحاة قد نظروا إلى الأبنية التي تفرد بها الصحيح ، ولم يَرِدْ عليها المعتل باحثين عن السبب في ذلك ، وجدوا مثلا أن الصحيح تَفَرَّدَ بوزن (فُعْلُول) نحو بُهْلُول ، وعُصْفُور ، فأرادوا أن يبنوا من المعتل هذا البناء ، فأداهم التصور إلى (رُمْيِيّ) ، بعد أن كان (رُمْيُوى) ، وكأنهم

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٤/٢٤٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣٠ - ٣٤٥ ، والمنصف ١/٢ ومابعدها والممتع ١/٦٠ ، ٢٩٥ .

عزوا عدم ورود (فَعْلُول) من المعتل إلى هذا الثقل الناشيء من تتابع الأمثال .

لكن النحاة أعجبهم هذا التصور ، فمضوا في هذا الطريق ، لا للبحث عن السبب في تخلف هذا البناء من المعتل ، ولكن لشيء آخر ، وهو ما أدّعوه من التدريب ، وإحكام صنعة الإعلال والإدغام ، ونشأ فن جديد يُعْنَى بهذه الأبنية هو : فن التصريف ، موضوعه هو هذه الأبنية التي يُصَرِّفُها الدارس كما يشاء على وفق أبنية أخرى مسموعة من الصحيح .

ولعل أقدم نص وصل إلينا ، وفيه ذكر التصريف هو قول سيبويه : (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء ، والصفات ، والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه ، وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل) .(١)

وهذا هو مفهوم علم التصريف عند سيبويه ، ويسميه المتأخرون مسائل التمرين ، وللوقوف على هذه المسائل لا بُدَّ لنا أن نكون على معرفة بأبنية العربية ، لأنّ المُصَرِّفَ ، أو الذى يضع التمارين إنّما يضعها على نسقها ، ثم عليه أن يعرف قواعد الإعلال .

ولهذا قدم سيبويه للتمارين بهذين الأمرين : أبنية العربية المسموعة ، وأحكام الإعلال .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٤٢ .

وقد ترسم المازني خطى سيبويه ، وسار على نهجه حيث صَدَّرَ كتابه بذكر أبنية الأفعال والأسماء الصحيحة والمعتلة ، ولكنه نَبَّهَ على أن هذه الأبنية ليست من علم التصريف ، فقال : (وإنما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة ، لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت من الأسماء والأفعال ، فإذا سُئِلتَ عن مسألة فانظر : هل بَنَتْ العربُ مِثالَها ؟ فإن كانت بنت فأبن مثل ما بنت وإن كان الذى سُئِلْتَ عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه ، لأنك إنَّما تريد أمثلتهم وعليها تقيس).(١)

ثم جاء بعد المازني . أبو الفتح ابن جني ، وعَرَّفَ التصريف بقوله : (هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف ، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير (٢) ، فذلك هو التصريف لها ، والتصرف فيها ، وَمَثَّلَ لها بصوغ الماضي والمضارع ، واسم الفاعل ، والمفعول ، والمصدر ، وقال : فمعنى التصريف هو : ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول ، لما يراد فيها من المعاني المفادة منها ، وغير ذلك).(٣)

فنرى ابن جني يدخل هذه المشتقات في علم التصريف على أنه لم يتجاوز في كتابه (التصريف الملوكي) ما تناوله المازني في تصريفه من الحديث عن الأبنية مجردة ومزيدة ، وما يعرض لها من تغيير ثم لا نجد

---

(١) المنصف ١/ ٩٥-٩٦ .

(٢) انظر التصريف الملوكي : ٥ .

(٣) المرجع السابق نفسه ٥ - ٦ .

في كتابه حديثا عن التصغير والنسب ، ولا عن المشتقات ودلالة الأبنية ، ذلك أنّ أبواب النسب والتصغير والمشتقات تمثل أوضاعا لغوية ، أو كما يقول ابن جني : (هي أقعدُ في اللغة من التصريف ، لا يتصرف الدارس فيها ، وإنما هو يدرسها ، لأنّها أصبحت تُمَثِّلُ ظاهرة في اللغة) .

وإذا ذهبنا إلى ابن عصفور وجدناه يقول : (والتصريف ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ، نحو ضرب وضرب ، وتضرب ، وتضارب ، واضطرب ، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو : "(ضرب)" قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة ، ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير ، والتكسير ، نحو (زُيَيْد) و (زُيُود) وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك لم نُضَمِّنْهُ هذا الكتاب . إلاّ أنّ أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي أن تبين حروف الزيادة ، والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها) . (١)

---

(١) الممتع ١/ ٣٠ .
والقسم الآخر من قسمي التصريف هو : تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على فعل طارئ على الكلمة ، نحو تغييرهم (قَوَلَ) إلى (قَالَ) ، ألاَ ترى أنّهم لم يفعلوا ذلك ، ليجعلوه دليلا على معنى خلاف المعنى الذى كان يُعْطِيه (قَوَلَ) الذى هو الأصل ، لو استعمل . ===

يتضح من هذا النص أن ابن عصفور هنا يتبع ابن جني في محاولة إدخال هذه المشتقات في علم التصريف وفي ذلك يقول (د/ محمد البنا) أنَّه كان يتأسى مقالة ابن جني السابقة ، ولكنه لم يستطع أن يتخلص من مسار القدماء، وذلك لأنَّه يرى أن ابن جني هو أول من فكّر في إدخال هذه المشتقات إلى علم التصريف ، ولكني وجدت أبا علي الفارسي قد سبق تلميذه ابن جني إلى ذلك ، فهو وإن لم يُقَدِّم في كتابه (التكملة) تعريفاً لعلم التصريف ، إلاَّ أننا نجده يُضَمِّنُ كتابه أبوابا في النسب (١) ، وجمع التكسير (٢) ، والتصغير (٣) وبعض المشتقات كالمصادر ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، وأسماء الزمان والمكان (٤) .

ثم جاء ابن الحاجب وعَرَّفَ التصريف بقوله : (علم بأصول تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) (٥) . فقصر التصريف على أصول التغييرات وحدها ، وغاب من التعريف موضوع علم الصرف الأول ، ثم نجده بعد ذلك يدخل المشتقات في التصريف ، شأنه في ذلك شأن من سبقوه .

=== وهذا التغيير منحصر في النقص كعِدَةٍ ، ونحوه ، والقلب كقال ، وباع ونحوهما والإبدال كـ " اتَّمدَ " و " اتَّزَنَ " ونحوهما ، والنقل كنقل عين (شاك) و (لاث) إلى محل اللام ، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قُلْتُ وبِعْتُ على ما يُتَبَيَّنُ بعد " الممتع ١/ ٣١-٣٢ .

(١) انظر التكملة ٥٠ - ٦٤ .
(٢) المصدر السابق ١٤٧ - ١٩٢ .
(٣) المصدر نفسه ١٩٦- ٢١٠ .
(٤) المصدر نفسه ٢١١- ٢٢١ .
(٥) شرح الشافية للرضي ١/ ١ ، ٦٥ ، شرح الشافية للجاربردى ١/ ٩ .

أما قول الرضي : (إن العلم بالقانون الذى تُعْرَفُ به هذه الأبنية تصريف بلا خلاف)[١] . يبدو غريبا ، مع أنه ساق بعد ذلك تصور القدماء لهذا العلم فقال : (والتصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذى بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم ..)[٢] .

وهكذا يمكن القول بأنه ليست إشارة ابن جني العابرة وحدها هي التي أوحت للمتأخرين أن يَتَّسِعَ نطاق التصريف ليشمل المشتقات جميعها ، بل أنَّ تضمين الفارسي هذه المشتقات في كتابه هي التي أوحت لهم بذلك حيثُ نجدُ ابنَ مالِكٍ يقول : (التصريف : تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوى ومن التصريف ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها ، وغير ضرورى كبناء مثال على مثال ، كقولنا : ضربب ، وهو مثال دَحْرَجَ من ضَرَبَ)[٣] .

ومن هنا أصبحنا ندرس في التصريف ما كان القدماء يدعونه اشتقاقا ، وأصبحنا نعنى فيه بمعاني أبنية المشتق ومعاني أبنية المزيد من الأفعال ، وبدلالة المصغر والمنسوب ، وأصبح التصريف خلوا من مضمونه ، فلم يعد المشتغل به يَتَصَرَّفُ فيبنى مثالا على نظام مثال آخر ، وإنما هو يدرس أصول الاشتقاق ويرصد تغييرات الأبنية .

---

(١) شرح الشافية ١/ ٤ - ٥ .

(٢) المرجع نفسه ٦ - ٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢٠١٢ - ٢٠١٣ .

١٨٧

ويبدو أن ما تعرّض له التصريف بمفهومه الأول من النقد كان وراء تطور مضمونه - لقد حكى عبد القاهر إنكار معاصريه لما يجدونه في التصريف فقال : (فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحاة للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا وكذا ؟

وأجابهم بقوله : أمّا هذا الجنس فلسنا نعيبكم إنْ لم تنظروا فيه ، ولم تُعنَوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم).(١)

وكان لابن مضاء موقفه المشهور من هذه المسائل حين دعا إلى إسقاطها من النحو ، وذلك في قوله : (ومما ينبغي أن يسقط من النحو : ابن كذا على مثال كذا ، كقولهم : اِبْن من البَيْعِ على مثال فُعْل ، فيقول قائل : بُوْع ..)(٢).

ومن كل ما تقدم يتضح أنّ علم التصريف بمفهومه الأخير أصبح يضم الأبنية القياسية من المشتقات ، إلى جانب أقيسة التغيير ، وأنه كما يقول (د/ محمد البنا)(٣) لم يدخل في مفهومه لا عند الأوائل ولا عند المتأخرين ، ما يريده له بعض المحدثين من أن موضوعه ، تلك الوحدات ذات الدلالة النحوية ويدخلون في موضوع علم الصرف مثلا حروف المعاني ، وأسماء الإشارة والضمائر فذلك شيء كان بعيداً كلّ البُعْد عن تصور نحاتنا .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢١-٢٢.

(٢) الرد على النحاة : ١٣٥.

(٣) انظر مذكرة في تطور علم الصرف ص ١٦.

ثانيا - الموضوعات الصرفية في الكتب المشتركة

يأتي في طليعة هذه الكتب كما أشرنا سابقا ، كتاب سيبويه ، وقد عالج الكتاب كثيراً من المسائل الصرفية بالإضافة إلى ما عالجه من قضايا النحو ومسائله ، وما تناوله من مباحث الأصوات ، وقد خص الجانب الصرفي بقسم كبير من الكتاب ، توالت فيه المسائل على نحو يشير إلى وجود الرابطة بينها عند سيبويه نفسه ، بحيث يمكن القول -دون تجوز- بأنه كان يصدر في ترتيبه العام لقضايا النحو والصرف عن تصوّر واضح يميز بين النوعين .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب سيبويه :

١ - هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه ، وهذا الذى يسميه النحويون التصريف والفعل ، ويشمل هذا مايلي :

١ - هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل .

٢ - = = الزيادة من غير موضع حروف الزوائد .

٣ - = = الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا .

٤ - = = لحاق الزيادة من بنات الثلاثة .

٥ - = = ما تسكن أوائله من الأفعال .

٦ - = = ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة وأُلْحِقَ ببنات الأربعة .

٧ - هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة.

٨ - = = لحاق التضعيف فيه لازم.

٩ - = = تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا أو غير مزيد .

١٠- = = تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة .

١١- = = ما لحقته الزوائد من بنات الخمسة.

١٢- = = ما أعرب من الأعجمية .

١٣- = = اطراد الإبدال في الفارسية .

٤ - هذا باب علل ما تجعله زائدا .(١)

١ - هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف .

٢ - = = ما ضوعفت فيه العين واللام كما ضوعفت العين وحدها واللام وحدها .

٣ - = = تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة .

٤ - = = علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد .

٥ - هذا باب نظائر ما مضى من المعتل :(٢)

١ - هذا باب ما كانت الواو أولا وكانت فاء .

٢ - ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء .

---

(١) انظر الكتاب ٣٠٧ - ٣٢٩.

(٢) المرجع السابق ٤/ ٣٣٠ - ٣٥٨.

التعليـــق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في الكتاب إلى عدد من النتائج ، منها ما يتصل بالمادة الواردة ، والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أنّ الكتاب استوفى جميع المسائل الصرفية .

٢ - أنّ عناوين الموضوعات السابقة ليست هي تعريف الصرف وإنما هي تمهيد له - وقد عبّر عنها سيبويه بقوله : هذا باب ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال المعتلة.

٣ - أنّ تعريف علم الصرف عند سيبويه هو كما يتضح من قوله في عنوان (هذا باب ما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه ، وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل).

٤ - أنّ مباحث الصرف تلي مباحث النحو في الكتاب ، فقد جعلها في أواخر كتابه - لا ندرى - هل يعود ذلك إلى ترتيب الأهمية بين العلمين ؟ أو هو نوع من التمهيد للدراسة الصرفية باعتبارها أكثر دقة .

٥ - أنّ الكتاب لم يكن يستوفى كل ما يتعلق بالمسألة الواحدة أو الموضوع الواحد في مكان واحد ، أو باب واحد ، بل كان ينثر حديثه عن ذلك نثرا ويفرّقه تفريقا في أكثر من موضوع.

٦ - أنّ الكتاب يقسم دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يعقد لكل منها بابا رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها ، مما أدّى إلى كثرة

عدد الأبواب وتشعب المسائل ، ومن أمثلة ذلك :

- هذا باب نظائر ما مضى من المعتل جعله في اثنى عشر بابا .(١)
- هذا باب ما كانت الواو فيه أولا وكانت فاء .
- = = ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء .
- = = ما تقلب فيه الواو ياء ، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة .
- = = ما كانت الياء فيه أولا ، وكانت فاء .
- = = ما كانت الياء والواو فيه ثانيه ...
- = = ... إلخ الأبواب (١)

٧ - أنّ سيبويه يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب فمثلا :

مسألة إلحاق التاء في (بِنْتٍ) و (أُخْتٍ) بنـاء (عُمَرٍ) و (عِدْلٍ) ذكر سيبويه هذه المسألة في باب الوقف (٢) - وكما يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة (٣) من كان يخطر ببالـه أو يقع في ظَنِّهِ أنْ يَعْرِضَ سيبويه لمسألةٍ من الإلحاقِ في بابِ الوقفِ وما صلةٌ بابِ الوقـفِ بالإلحاقِ ؟ شَتّانَ مابينَهُما .

---

(١) انظر الكتاب ٤/٢٨٨ ، ٣٣٠ ، ٣٦٥ .

(٢) انظر الكتاب ٤/١٦٦ .

(٣) فهارس سيبويه ، عبد الخالق عضيمة ١٣ .

صيغة جمع التكسير (فَعَّالَة) كسَيَّافَة [١] ،ذكرها في باب النسب ولم يتحدَّث عنها في باب جمع التكسير .

٨ - أنَّ عنوانات الأبواب لا تدور حول المصطلح الصرفي ،بل هي نوع من الوصف للمسألة موضوع البحث غالباً . وهذا راجع إلى طبيعة العصر وظروف التأليف الأول.

ومن أمثلة تلك العناوين قوله :

١ - هذا باب ما ذكر من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن في موضع اللامات يقصد (الناقص) . [٢]

٢ - هذا باب نظائر ما ذكر من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات يقصد (الأجوف) . [٣]

٩ - أن سيبويه اهتم بالشواهد على اختلاف أنواعها ،يأتي في مقدمتها شواهد الشعر التي بلغ عددها ألفا وخمسين شاهداً كما صرح بذلك محقق كتاب سيبويه [٤] ،ويليها شواهد القرآن التي بلغ عددها ثلثمائة وثلاثة وسبعين شاهداً ، وذلك إحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف [٥] ،ثم يليهما شواهد

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٨٣.

(٢) المرجع السابق ٤/٤٦.

(٣) المرجع السابق ٤/٤٩.

(٤) انظر الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ١/٣٣.

(٥) في كتاب سيبويه إمام النحاة ٤٢٥،وانظر المقتضب ١/١١٦.

أقوال العرب التي بلغ عددها نحو ثمانية وثلثمائة قول. على حين بلغ عدد شواهد الأمثال واحد وأربعين شاهدا . أمّا شواهد الحديث فهي قليلة جداً إذ لم تتجاوز سبعة أحاديث .

وقد كان سيبويه يهتم في تناوله بالاستشهاد الذى يستند فيه إلى بعض لغات القبائل .

ومن أمثلة ذلك :

ما جاء في إدغام العين في الهاء حيث قال : (إذا أردت الإدغام حولت العين حاء ثم أدغمت الهاء فيها ، فصارتا حاءين. والبيانُ أحسنُ. ومما قالت العربُ تصديقاً لهذا الإدغام قولُ بني تميم ' مَحُّمْ ' يريدون: مَعَهُمْ ، وَ " مَحَّاؤُلاءِ ، يريدون : مع هؤلاء ، ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله :

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ
وَمَسْحِيِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ (١)

يريدون: وَمَسْحِه) . (٢)

---

(١) هذا الشاهد من الرجز لم يعرف قائله ، انظر المحتسب في شواذ القراءات لابن جني ، والمخصص لابن سيده ١٣٩/٨ ، ولسان العرب لابن منظور (كسر) . معنى البيت : يذكر ناقة كأنها بعد طول السير وكلال الزاجر لها ليستحثها على السير عُقاب كسرت جناحيها وقبضتها عند انقضاضها ، والمسح : هنا عبارة من زرع الأرض بالسير .
والشاهد فيه : إخفاء الهاء في (وَمَسْحِه) وسيبويه يسميه إدغاما وهو يعني الإخفاء ، لأنّ الإخفاء عنده ضرب من الإدغام .

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥٠ .

عرض للموضوعات الصرفية في كتاب المقتضب

غني عن البيان أن المقتضب أقدم ما وصل إلينا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه وترتيب الموضوعات كالتالي :

١ - باب الأبنية ١/٥٣ :

أ - أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ١/٣٦، ٥٣، ٤/٢٤٧.

ب - الأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة وأربعة وخمسة.

جـ - الأفعال على أصلين : على ثلاثة وأربعة ١/٤٢، ٥٣، ٢٢٧.

د - أبنية الاسم الثلاثي المجرد ١/٥٣ - ٥٥.

أبنية الاسم الرباعي المجرد ١/٦٦-٦٧، ٢/١٠٧-١٠٨.

أبنية الاسم الخماسي المجرد ١/٦٨.

أبنية الفعل الماضي الثلاثي ١/٧١.

(فيعل) مختص بالمعتل ١/١٢٤، ٢/٢٢١.

(فيعل) مختص بالصحيح ١/١٢٤.

باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من الزوائد ١/٦٨.

أبنية المزيد من الاسم الرباعي ١/٨٦.

أبنية المزيد من الفعل الرباعي ١/٨٦-٨٧.

٢ - القلب المكاني :

باب ما كان لفظه مقلوبا ١/ ٢٩٠

قُسِى ١/ ٢٩٠

أَنيقُ ١/ ٣٠ ، ٣/ ٣٤٨ ٠

أشياء والخلاف فيها ١/ ٣٠ - ٣١٠

باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة ١/ ١١٥٠

القلب المكاني من نحو جاء وساء عند الخليل ١/ ١١٥-١١٦٠

٣ - الإلحـــاق :

قواعد الإلحاق ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥٠

فعلل ملحق بجعفر ١/ ٢٠٤ ، ٣/ ٣٣٨٠

رسدد ملحق بِزِبْرَج ١/ ٢٠٤٠

الملحق بالفعل الرباعي ٢/ ٩٦ ، ١٠٧٠

ما يلحق باحرنجم ٢/ ١٠٨ ، ١/ ٢٠٥٠

٤ - حروف الزيادة ومواضعها ٠

٥ - تصريف الفعل :

باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها ١/ ٧١

أوزان الفعل المجرد الثلاثي ١/ ٧١ ، ٢/ ١٠

٦ - الإبدال :

إبدال حروف البدل ١/ ٦١

إبدال الألف من غيرها ١/ ٦١

إبدال الواو من غيرها ١/ ٦١

إبدال الياء من غيرها ١/ ٦٢

إبدال الهمزة من غيرها ١/ ٦٢ - ٦٣

إبدال التاء من غيرها ١/ ٦٣ ، ٩١ ، ٢/ ٣٢٠-٣٢١

إبدال الهاء من غيرها ١/ ٦٣

١/ ١٥٤

إبدال الميم من النون ١/ ٦٤ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩

وهكذا ...

٧ - الإعلال : (١)

مسائل التمارين أو هذه هي موضوع التصريف وما قبلها تمهيد لها كما مهد سيبويه لذلك قبله .

باب الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل ١/ ٦٩

كيفية الصياغة ١/ ٦٩

بناء مثل (جَعْفَر) من قُلْتُ وبِعْتُ ١/ ١٠٩

بناء مثل (جَعْفَر) من (دَمَى) ١/ ١٣٨ وتكسيره

بناء مثل (عُصْفُور) من (رَحَى) و (غَزَا) وتكسيره ١/ ١٣٩، ١٤٥/١٤٦

---

(١) يحتل هذا الموضوع جزءا كبيرا من الكتاب كما أنه لم يجعله في موضع واحد ، وإنّما نثره وفرقه في مواضع كثيرة مما يصعب معه ذكره ، وقد أحصاها الشيخ عبد الخالق عضيمة في فهارسه لكتاب المقتضب . انظر المقتضب ٤/ ١٨٩ - ١٩٤ .

بناء مثل (جَعْفَر) من (جَاءَ) ١/ ١٤١ ، ١٦٤ ، وتكسيره .

بناء مثل (قطّع) و (دحرج) من حييت ١/ ١٤٥.

بناء (فعاليل) من نشوى ١/ ١٤٧.

بناء مثل (شَجَرَة) من حَيَي وَقَوِى ١/ ١٥٢.

بناء مثل (عُصْفُور) من (وأيت) ١/ ١٨٠.

بناء مثل (إِوَزَّة) من أويت ١/ ١٧٩.

و هكذا إلى آخر الأمثلة ١٩٩/ ٢٠٠ فهرس الصرف ..

وهذه هي التي تمثل في الحقيقة موضوع علم الصرف ، أمّا ماعداها فتمهيد لـه .

التعليـق :

تسلم دراسة الموضوعات في المقتضب إلى عدد كبير من النتائج تسجل فيها فيما يتصل بالمادة الواردة والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أنّ المقتضب عالج جميع الموضوعات الصرفية.

٢ - أنّ المقتضب يخلو من تقديم تعريف لعلم الصرف .

٣ - أنّ موضوعات الصرف ليست كما هي في كتاب سيبويه جاءت عقب استيفاء موضوعات النحو في أواخر الكتاب ، بل كان المبرد يعاقب بينها وبين موضوعات النحو ، فقد ذكر أربعة موضوعات نحوية و هي :

١ - هذا باب تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال ١/ ٣

٢ - هذا باب الفاعل .

٣ - هذا باب حروف العطف بمعانيها .

٤ - هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به.

٥ - هذا باب ما كان لفظه مقلوب بحق ذلك أن يكون لفظه جاريا على ما قلب إليه.

٦ - ثم عاد إلى الموضوعات النحوية فذكر :

٦ - هذا باب اللفظ بالحروف .

٧ - = = ما يسمى به من الأفعال المحذوفة .

٨ - = = عدد ما يكون عليه الكلم بمعانيه.

٩ - = = ما جاء من الكلم على الحرفين .

ثم عاد إلى الموضوعات الصرفية فذكر :

١٠- هذا باب الأبنية و معرفة حروف الزوائد .

١١- = = معرفة الزوائد ومواضعها .

١٢- = = حروف البدل .

وهكذا ...

٤ - أن ترتيب بعض الأبواب الصرفية لا يخضع لرابط - حيثُ إنّه لم يكن يجمع كل ما يتعلق بالموضوع الواحد في باب واحد - بل كان ينثر حديثه نثرا ويُفرّقه تفريقا في ثنايا كتابه.

من أمثلة ذلك :

عند ذكره لحروف الزيادة ومواضعها (١) قطع الحديث ليتحدث عن حروف البدل (٢) ثم رجع بعد ذلك للحديث عن حروف الزيادة. (٣)

---

(١) انظر المقتضب ١/ ٥٣ - ٦٠.

(٢) المرجع السابق ١/ ٦١ - ٦٥.

(٣) المرجع نفسه ١/ ٦٦ ومابعدها.

ومن أمثلة ذلك :

ذكره لمسائل التمرين فكما هو واضح أنها لم تكن مجموعة في مكان واحد بل كانت منثورة في أبواب متفرقة كما رأينا .

وهكذا الحال في معظم الموضوعات .

٥ - قسّم المبرد دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية ، يعقد لكل منها بابا رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها مما أدّى إلى كثرة عدد الأبواب وتشعب الأمثلة .

ومن أمثلة ذلك (١) ما يتعلق بالأبنية ، وحروف الزيادة ، وإبدالها ، وإعلالها " .

هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد .

= = معرفة الزوائد ومواضعها .

= = حروف البدل .

= = معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها .

= = معرفة بنات الخمسة من غير زيادة .

= = معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل .

= = معرفة الأفعال أصولها وزوائدها .

= = ألفات القطع وألفات الوصل وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف .

---

(١) انظر المقتضب ٢/١٨٨ - ٢٣٥ .

٦ - أنَّ المبرد يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب فمثلا في :

هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين .

لم يتحدث فيه عن جمع الأسماء المعتلة عيناتها وإنما تحدّث عن ذلك في أبواب أخرى، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيعاد الحديث عنها في باب التصغير حيث جاء في هذا الباب .

... (اعلم أن الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصلية ، أو فيها حرف مزيد ، فإنَّ جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ، فإن خرج من ذلك شيء، فلعلة موجبة ..

إذا جمعت اسما على مثال جَعْفَر ، أو قِسْطَر ، أو جُلْجُل ، فإنَّ تصغيره : جُعَيْفِر ، وقُسَيْطِر ، وجُلَيْجِل ، لأنَّ العدد أربعة ، وتصغير الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركاته ، أو اتفقت زائداً كان أو أصلياً) . (١)

٧ - المبرد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز ، فلم يصطنع له العناوين المطولة أو الخفية . مثل

(هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد)

و (هذا باب حروف البدل)

---

(١) انظر المقتضب ١/١١٨ .

وقد يطيل المبرد في العنوان قليلا ليُبَيِّنَ النوع ، كما جاء في أبواب الإدغام (١) :

(هذا باب مخارج الحروف ، وقسمة أعدادها ومهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها وما كان منها مطبقا ، وما كان من حروف القلقلة ، وما كان من حروف المد واللين وغير ذلك) . .

أحيانا تكون عنوانات الأبواب لا تدور حول (المصطلح) الصرفي بل هي نوع من (الوصف) للمسألة موضوع البحث غالبا . ومن أمثلة ذلك :

(هذا باب ما كان فاؤه واوا من الثلاثة) (٢) يقصد (المثال)

و (هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء) (٣)

يقصد (الأجوف)

(هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال (فَعِل)، و (فَعُل)، وما كان منها في ثاني حروفه كسرة ، وما كان من الأفعال كذلك ، وذلك قوله في (عَضُد) : (عَضْد) و (حُمُر) : (حُمْر)، وفي (فَخِذ) : (فَخْذ) ، والفعل تقول : في (عَلِم) : (عَلْمَ)، وفي (كَرُم) : (كَرْم)) .

---

(١) انظر المقتضب ١/ ١٩٢ .

(٢) المرجع السابق ١/ ١٨٨ .

(٣) المرجع نفسه ١/ ١١١ .

(٤) المرجع نفسه ١/ ١١٧ .

٧ - أنّ المبرد في بعض الأحيان لا يكتفي بذكر القواعد الصرفية، وإنّما يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها . من أمثلة ذلك ما جاء في :

(هذا باب ما كان فاؤه واوا من الثلاثي) :

يقول : اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت في المضارع ، وذلك قولك : وَعَدَ يَعِدُ ، وَوَجَدَ يَجِدُ ، وَوَسَمَ يَسِمُ . وسقوطها ، لأنها وقعت موقعا تمتنع فيه الواوان . وذلك أنها بين ياء وكسرة . وجعلت حروف المضارع الأُخر توابع للياء لئلا يختلف الباب ، ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ، إذ كان مجازها واحدا .

وقد بيّنت لك أنّه إذا اعتل الفعل اعتل المصدر إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعْل) ثبتت واوه ، لأنه لا علة فيها ، وذلك قولك : وعدته وعدا ، ووصلته وصلا .

وإذا بنيت المصدر على (فِعْلة) لزمه حذف الواو ، وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنّه مصدر فعل معتل محذوف، وذلك قولك : وَعَدْتُه : عِدَة ، ووزنته ، زِنَة ، وكان الأصل وِعْدَة ، وَوِزْنَة ، لكنك ألقيت حركة الواو على العين ، لأن العين كانت ساكنة ولا يبتدأ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ، لأنها عوض مما حذف ، ألا ترى أنك تقول : أكرمته : إكراما ، وأحسنت إحسانا ، فإن اعتل

المصدر لحقته الهاء عوضا لما ذهب منه. وذلك قولك : أردت إرادة ، وأقمت إقامة ، ولو صَحّ لقلت فيه : أقومت إقواما ، ولم يحتج إلى الهاء . وكذلك عِدَة ، وَزِنَة.

ولو بنيت اسما على (فِعْلة) غير مصدر لم تحذف منه شيئا ، نحو قولك : وِجْهَة ، لأنّه لا يقع فيه فَعَلَ يَفْعِل ، وإن كان في معنى المصادر.

وإنما اعتل المصدر لاعتلال فعله ، فإذا انفرد به أحدهما لَم يَعْتَلِلْ ألا ترى أنك تقول : وَعَدْتُه وَعْدا . ومثل ذلك خِوان، لم تنقلب واوه ياء ، لأنه ليس بمصدر .(١)

لقد زخر المقتضبُ بالشواهد على اختلافِ أنواعِها ، ويأتي في مُقدّمتِها شواهدُ الشعرِ التي بلغ عددُها نحو خمسمائةٍ وواحدٍ وستين شاهداً كما صَرّحَ بذلك الشيخُ عبدُ الخالق عضيمة ،(٢) ويليها شواهدُ القرآنِ التي فاق عددُها شواهدَ سيبويه . إذ تجاوزَ عددُها خمسمائةَ آيةٍ (٣) وبلغ عددُ شواهدِ الأمثالِ اثنين وأربعين مثلا .

---

(١) انظر المقتضب ١/ ٨٨، ٨٩ وانظر أمثلة لهذا التعليل في المرجع نفسه ص ٨٩، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ .

(٢) انظر المقتضب ١/ ١١٥ .

(٣) المرجع السابق ١١٦ .

أمّا الحديثُ فلم يحظَ باهتمامِ المبردِ ، حيثُ لم يتجاوزْ عددُ الأحاديثِ أربعةً.(١)

من أمثلة تلكِ الشواهدِ :

(حيي) فقد جاءَ فيها الإدغامُ والإظهارُ يقولُ : (فمِثْلُ الإدغام قراءةُ بعضِ الناسِ * وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَة *(٢) وهو أكثرُ وتركُ الإدغامِ (من حَيِّي عن بَيِّنَة) وقد قُرِئَ بهما جميعاً).(٣)

ومنها ما ذُكِرَ عن ضمةِ الواوِ فقالَ : (فمتى انضمتْ الواوُ من غيرِ علةٍ فهمزُها جائزٌ ، وذلك قولُك في وُجُوه : أُجُوه ، وفي وُعُد : أُعُد ، ومن ذلك قولُهُ * وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ *(٤) انّما هي فُعِّلَتْ من الوقتِ ، وكان أصلُها وُقِتَتْ).

ومن أمثلةِ الشعرِ ما جاءَ في (هذا بابُ الجمعِ لما كان على ثلاثةِ أحرفٍ) حَيْثُ قالَ : (فالقياسُ يقتضي أنّهُ إذا كان المفردُ على (فَعْلٍ) من غيرِ المعتلِ فإنَّ جمعَ قِلّتِهِ (أَفْعُلٌ) مِثْلُ (كَلْبٍ) أَكْلُبٍ ، وفِلْسٍ وأَفْلُسٍ .

فأمّا ما جاءَ على (أَفْعَالٍ) نحو : (فَرْدٍ) وأَفْرَادٍ ، وفَرْخٍ وأَفْرَاخٍ ، كما قالَ الشاعرُ :(٥)

---

(١) انظر المقتضب ٢/ ١٨٤. وانظر ما قاله الشيخ عضيمة في ذلك ١/١١٦.

(٢) من الآية ٤٢، الأنفال ، وسوف يأتي ذكرها

(٣) المقتضب ١/ ١٨١.

(٤) من الآية ١١ من سورة المرسلات .

(٥) وهو الحطيئة .

مَاذَا تَقُولُ لأَفْرَاخٍ بِذِي طَلَحٍ
حُمْرِ الحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ (١)

وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ كما قال الشاعر:

وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ
وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا (٢)

فَمُشَبَّهٌ بِغَيْرِهِ، خَارِجٌ عن بابه). (٣)

---

(١) البيت من البسيط ،وهو مطلع أبيات يخاطب بها عمر بن الخطاب، وكان قد حبسه في الزبرقان .. انظر الديوان : ١٣ ،والخصائص ٣/ ٥٩.

(٢) البيت للأعشى ، وهو من المتقارب .
واستشهد به سيبويه ٣/ ٥٦٨ ،على جمع زند على أزناد ، وقال الأعلم : وهو جمع شاذ لأن باب فَعْل حُكمه أن يكسر في القليل على (أَفْعُل).

(٣) المقتضب ٢/ ١٩٦.

عرض للموضوعات الصرفيـــــــــة

في كتاب الجمل للزجاجـي ت ٣٤٠ هـ

١ - باب المقصور والممدود ص ٢٨٨

٢ - باب أبنية الأسماء ص ٣٩٠

٣ - باب أبنية الأفعال ص ٣٩٦

٤ - باب التصريف ص ٣٩٩

٥ - باب آخر منه .

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية فيما يتصل بالمادة الواردة فيها والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن الكتاب يخلو من تقـــديم تعريف لعلم الصرف .

٢ - أن الموضوعات الصرفية جاءت في آخر الكتاب .

٣ - أن الزجاجي كما يبدو لي لم يعالج معظم المسائل الصرفيـــة وإنما عالج بعضها ، ومن أمثلة تلك المسائل التي لم يعالجهـــا :

أ - معاني حروف الزيادة ، مع أنه تحدث عن حروف الزيـــادة وعددها .

ب - الإلحاق .

جـ - التضعيف ، وما يتعلق به من أحكام .

د - القلب المكاني .

هـ - الإبدال ، وكذلك الإعلال وقد ذكر بعض أمثلته ولم يُفْرِدْ له بابا خاصا . وإنما ذكره ضمن باب التصريف .

و - الإلحاق .

ز - كما أنه لم يذكر مسائل التمرين .

هذا فضلا من أنّ معالجتهِ لكثيرٍ من الموضوعاتِ كانت تتسمُ بالاختصارِ الشديدِ - حيثُ إنّه لم يَسْتوفِ جميع الأحكام المتعلقة بالموضوع الصرفي .

فمثلا في باب أبنية الأسماء ص ٣٩٠ ، تحدّث عن أوزان الأسماء المجردة فقط ولم يتحدّث عن الأسماء المزيدة. وفي باب التصريف تحدّث عن معرفة حروف الزوائد ومثّل لكل نوع.

٤ - أن ترتيب الأبواب الصرفية وإن كان مختصرا إلّا أنه منسق إذ يجمع كل ما يتعلق بالموضوع الواحد في باب واحد، حيث إنه جمع أبنية الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية في باب أبنية الأسماء.(١) وكذلك فعل في أبنية الأفعال.(٢)

٥ - أن الكتاب قسم دراسة بعض الموضوعات الى مسائل جزئية يعقد لكل منها بابا ، رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها . لكن هذه التقسيمات ليست كثيرة ، حيث إنّ التقسيمَ الداخلي للموضوعِ لا يزيدُ عن ستةِ أو سبعةِ أبوابِ .

ومن أمثلةِ ذلك التصغيرُ فقسّمَهُ إلى خمسةِ أبوابٍ(٣) وجمعُ التكسير قسّمَهُ إلى سبعةِ أبوابٍ .(٤)

---

(١) انظر كتاب الجمل ص ٣٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٦ .

(٣) المصدر نفسه ٢٤٥- ٢٥١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٧٠- ٣٨٢ .

ومن أمثلة استشهاده بالقرآن ما جاء في باب (اشتقاق اسم المكان والمصدر)[١] .

إذ أن القياس يقتضي أن يصاغ اسم المكان من الفعل الثلاثي على وزن (فَعَل) (يَفْعَل) على وزن (مَفْعَل) بفتح العين ، وكذلك يُصَاغ المصدر .

ولكن هناك أسماء أماكن أفعالها على وزن (فَعَل) (يَفْعَلُ) جاءت على وزن (مَفْعِل) مثل مَطْلِع من طَلَع يَطْلُع ، إذا أريد بها اسم المكان ، أما إذا أُرِيدَ بها المصدر فتفتح العين ، فيقول (مَطْلَع) (مَفْعَل) .

وقد استشهد الزجاجي على هاتين اللغتين من القرآن ، إذ يقول[٢] : (إذا أردت المكان كسرت كما ترى ، فإنْ أردت المصدر فتحت ، وقد قُرِئَ[٣] :

﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾[٤] ، و﴿ حتى مَطْلِعِ الفَجْرِ ﴾ .

---

(١) انظر كتاب الجمل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٢) المرجع السابق ٣٨٩ .

(٣) قرأ الكسائي وابن محيصن (مَطْلِع) بكسر اللام ، والباقون بفتحها والفتح والكسر لغتان في المصدر ، والفتح الأصل ، والكسر على أنه مما شذ عن قياسه ، نحو المَشْرِق ، والمَغْرِب . القرطبي ٢٠/ ١٣٤ .

(٤) من الآية ٥ من سورة القدر .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب (المفصل) للزمخشرى

(المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) .

١ - من أصناف الاسم الثلاثي (أوزان المجرد والمزيد) .
ويشتمل على ثلاثة أبواب وعشرين فصلا .(١)

٢ - من أصناف الاسم الرباعي (المجرد والمزيد) .
ويشتمل على ثمانية فصول .(٢)

٣ - من أصناف الاسم الخماسي .(٣)

٤ - من أصناف الفعل الثلاثي - (المجرد والمزيد) .
ويشتمل على اثني عشر فصلا .

٥ - من أصناف الفعل الرباعي (المجرد والمزيد) .
ويشتمل على فصل واحد .

٦ - من أصناف المشترك زيادة الحروف .
ويشتمل على عشرة أبواب .

٧ - من أصناف المشترك زيادة الحروف .
ويشتمل على أربعة عشر بابا .

٨ - من أصناف المشترك الاعتلال وقسمه إلى ثلاثة موضوعات رئيسية :

---

(١) انظر المفصل ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٤٣ .

أ - القول في الواو والياء فاءين .

ويشتمل على ثلاثة فصول .

ب - القول في (الياء والواو عينين) .

ويشتمل على خمسة عشر فصلا .

جـ - القول في (الواو والياء لامين) .

التعليق :

تسلم دراسة الموضوعات الصرفية في (المفصل) إلى عدد كبير من النتائج نُسَجِّلُ منها :

١ - أنَّ الزمخشري استوفى جميع الموضوعات ما عدا الإلحاق والقلب المكاني ، ومسائل التمرين .

وقد ذكر أحكاما أولية عن القلب المكاني ، لكنه لم يُفرِدله فصلا خاصا به ، وإنَّما تحدَّث عنه في فصل إعلال اسم الفاعل من الأجوف إذ يقول : (وإعلال اسم الفاعل من نحو: قال وباع أن تُقْلَبَ عينه همزة ، كقولك: قائل وبائع ، وربما حذفت كقولهم : شاك ، ومنهم من يقلب فيقول شاكي وجائي . وفي جائي قولان ، أحدهما أنه مقلوب كالشاكيء ، والهمزة لام الفعل وهو قول الخليل ، والثاني أنَّ الأصل جائيء فقلبت الثانية ياء والباقية هي نحو همزة قائم)(١).

---

(١) المفصل ص ٣٧٨ .

وكذلك الإلحاق لم يفرد له موضوعا أو فصلا خاصا بـه وإنما ذكره ضمن فصول (موضوع المذكر والمؤنث) وبالتحديد فصل الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة) إذ يقول : (والتي ألفها للإلحاق نحو أرطى وعلقى ، لقولهم : أرطاة ، وعلقاة ومنها (فِعْلى) فالتي ألفها للتأنيث ضربان ... الخ والتـي للإلحاق ضربان :

اسم كِعْزى وزِفْرى فيمن صرف ، وصفة كقولهم : رجل (كِيصى) ، وهو الذى يأكل وحده ، و (عِزهَى) عن ثعلب ، وسيبويه لم يثبته صفة إلاّ مع التاء نحو : عِزهاة)[1].

وقوله :[2] (وأما فِعْلاء وفُعْلاء كِعِلْباء[3] وحِرْباء[4] وسِيْسَاء[5] وحُوّاء[6] ، ومزاء ، وقُوباء ، فألفها للإلحاق).

---

(١) انظر المفصل ص ٢٠٢ . عزهاة : هو الذى لا يطرب للهو تكبّراً . (ابن يعيش ٥/١٠٩) .

(٢) المفصل ص ٢٠٢ .

(٣) العِلْبَاء : عَصب العنق يُقال : منه عَلِبَ البعيرُ ، وناقة مُعَلَّبة : إذا داء جانبا عنقها .

(٤) والحِرْباء : دويبة صغيرة تتلون ألوانا بحرّ الشمس .

(٥) السِيْسَاء : الظهر ، قال أبو عمرو : السيساء من الفرس الحارك ، ومن الحمار الظهر وهو ملحق بسـرادح .

(٦) الحُواء : نبت يشبه لونه لون الذئب ، الواحدة حواءة .
والمُزاء : من أسماء الخمر يقال مزة ومزاء للذيذ الطعم وهو من أسمائها كله مصروف لأنّه ملحق بقِرْطَاس وقِرْطَاط . ابن يعيش ٥/١١٣ .

٢ - أن كتاب المفصل يخلو من تقديم تعريف لعلم الصرف .

٣ - أن مباحث الصرف جاءت متعاقبة مع موضوعات النحو ، والموضوعات الصوتية . إذ بدأ الكتاب بمجموعة موضوعات نحوية ، ثم ذكر بعض الموضوعات الصرفية ، ثم الموضوعات الصوتية كالتقاء الساكنين والإمالة ، الوقف ، تخفيف الهمز ، ثم عاد للموضوعات الصرفية زيادة الحروف ، الإبدال ، الإعلال ، ثم ختم الكتاب بالإدغام .

٤ - أن ترتيب الأبواب الصرفية يخضع لنظام ثابت ، فقد جمعَ كُلَّ المسائلِ التي تختصُ بالموضوعِ الواحدِ في بابٍ واحدٍ . من أمثلةِ ذلك :

جمعَ كُلَّ ما يتعلقُ بموضوعِ الإعلالِ في بابِ الإعلالِ ، وكُلَّ ما يتعلقُ بزيادةِ الحروفِ في بابِ الزيادةِ . . وهكذا . .

٥ - أنَّ الكتابَ كما رأينا في عرضِ موضوعاته ، يُشَقِّقُ دراسةَ الموضوعاتِ إلى مسائلَ جزئيةٍ يعقدُ لكُلِّ منها فصلا ، رعايةً لبعضِ الفروقِ الدقيقةِ بينَها ، مما أدَّى إلى كثرةِ عددِ الفصولِ وتشعُّبِ المسائلِ .

ويُطْلِقُ الزمخشري لفظَ (أصنافٍ) بدلاً من (أبوابٍ) فيقولُ من أصنافِ الاسمِ مثلاً الثلاثي للمجردِ منه عشرةُ أبنيةٍ أمثلتُها ، صَقْرٌ ، وعَلَمٌ ، وإبِلٌ ، وكَتِفٌ . . وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرةٌ . وقسَّمَ ذلك إلى فصولٍ . . (١)

---

(١) انظر المفصل ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(فصل) (والزيادة إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في قَعْدَد ، ومَهْدَد ، أو من غير جنسها كهمزة أفكل ، وأحمر ، وللإلحاق كواو جوهر وجدول أو لغير الإلحاق كألف كاهل وغلام). (١)

٦ - أنّ الزمخشري يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب مثل موضوع الإلحاق . إذ عالجه في موضوع (المذكر والمؤنث) كما ذكرنا سابقا .

٧ - أنّ عنواناتِ الأبوابِ كلّها تدور حول المصطلح الصرفي المعروفِ الآن ، وإنْ كان هناك تغييرٌ بسيطٌ في حروفِ اسمِ الموضوعِ إذ يطلقُ على النسبِ - المنسوبَ ، وعلى التصغيرِ : المُصغرَ .

٨ - أنّ كتابَ المفصل على ما يبدو لي يقتصر على ذكرِ القواعد الصرفيةِ دون أن يتجاوز ذلك إلى محاولةِ تفسيرِها أو تعليلِها ، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى الرغبةِ في الاختصارِ . . . ومن أمثلةِ ذلك قولُهُ :

(وامتنعوا فيما اعتلت عينه من (أَفْعُل) وقد شذّ نحو : (أَقْوُسٍ) و (أَثْوُبٍ) و (أَعْيُنٍ) و (أَنْيُبٍ) ، وامتنعوا من الواوِ دون الياءِ من فعولٍ ، كما امتنعوا في الياءِ دون الواوِ من (فِعَالٍ) ، وقد شذّ نحو : (فُوُوج ، وسُوُوق) . (٢)

فقد ذكر شذوذ أَقْوُسٍ ، وأَثْوُبٍ . . . الخ ولم يُعلّل لماذا شذّ .

وقال : (امتنعوا في الواوِ دون الياءِ من فُعُولٍ) . ولم يُعلل ذلك أيضا .

---

(١) المفصل ص ٢٤٠ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٣ .

٩ - أنّ كتاب المفصل زاخر بالشواهد ، وقد تنوعت هذه الشواهد ، فشملت القرآن ، والحديث ، والحكم والأمثال وأقوال العرب ، والشعر .

وقد كان يهتمّ في تناوله بالاستشهاد الذى قد يستند فيه إلى لغات بعض القبائل .

من أمثلة ذلك ما ذكره في موضوع (المصدر) ، إذ يقول :

" وقالوا في فَعَّلَ تَفْعِيلٌ وتَفْعِلَةٌ ، وعن ناسٍ من العرب فِعَّالٌ ، وقالوا : كلّمته كِلاّما ، وفي التنزيل : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ (١) .

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله : (٢) (إذا التقت همزتان في كلمتين جاز تحقيقهما ، وتخفيف احداهما ، بأن تجعل بين بين والخليل يختار تخفيف الثانية كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ (٣) .

وأهل الحجاز يخففونهما معا ، ومن العرب من يقحم بينهما ألفا وذلك اذا كانت الأولى همزة استفهام قال ذو الرمة :

* آأنت أم أم سالم * (٤)

وأنشد أبو زيد :

حُزُقٌ إِذَا مَا القومُ أَبْدَوا فُكاهَةً
تَفَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا ؟ (٥)

---

(١) الآية ٢٨ من سورة النبأ .

(٢) انظر المفصل ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٣) من الآية ١٨ من سورة محمد .

(٤) سيأتي ذكر هذا الشاهد في فصل شواهد الشعر ص ٤٦٥ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابى . اللغة : الحُزقُ : القصير من الرجال ، والفكاهة : ما يتفكه به من الحديث . والاستشهاد بالبيت في قوله (إياه) حيث زاد بين همزة الاستفهام والهمزة التي في أول الكلمة ألفا .

وهي في قراءة ابن عامر ، ثم منهم من يحقق بعد إقحام الألف، ومنهم من يخفف .

ومن أمثلة الاستشهاد بالحديث ، ما ذكره عند إبدال الميم من اللام ، إذ يقول :

ومن اللام في لغة طيء في نحو ما روى النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل : إنه لم يرو غير هذا (ليس من امبر امصيام في امسفر) .(٢)

ومن أمثلة الاستشهاد بالأمثال :

قوله : (والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايا خالصة في لغة فصحاء من العرب ومنه :

* لم يحرم من فزدله *(٣)

وقول حاتم :

* هكذا فزدري أنه *(٤)

وقال : وفي المثل (أعط القوس باريها)(٥) وهما في حال الرفع ساكنان .

---

(١) انظر السبعة : ١٤٠ ، والنشر ١/ ٣٦٢ ، وما بعدها .
(٢) انظر المفصل ص ٣٦٦ .
(٣) المرجع السابق ص ٣٧٣ .
(٤) سيأتي ذكر هذا المثل في شواهد الأمثال ص ٣٧٤ .
(٥) سيأتي ذكر هذا المثل في شواهد الأمثال ص ٣٧٣ .

إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة على اختلاف أنواعها والتي لا يتسع المجال هنا لذكرها .(١)

والملاحظ أن معظم هذه الشواهد قد استشهد بها من سبقه وسيتضح ذلك من خلال المقارنة في باب الشواهد .

---

(١) انظر المفصل ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

التصريف للمازني المتوفى سنة ٢٤٧ هـ ، وشرحه في المنصف لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .

يأتي التصريف في طليعة هذه الكتب فهو أول كتاب مستقل في علم الصرف ، جمع فيه المازني موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه ، وواضح أنه متأثر بمنهج سيبويه على نحو ما ذُكر في قضية علم الصرف وتطوره .

وقد تصدى ابن جني لشرح هذا الكتاب ، ويظهر أنه أفاد من أستاذه أبي على الفارسي في دراسة هذا الكتاب وشرحه ، حيث تردد اسم أبي على كثيرا في الكتاب .

ولما كان كتاب التصريف كتابا موجزا ، فقد فَصَّلَه ابن جني ووَسَّعَ فيه بذكر الأمثلة الكثيرة ، والشواهد وبيان غامضه . كما نص على ذلك ابن جني نفسه في مقدمة الكتاب حيث قال : (ولما كان هذا الكتاب قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدها ، وأرصنها عريقا في الإيجاز والاختصار ، عاريا من الحشو والإكثار متخلصا من كزازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعا عن تخليط كثير من المتأخرين قليل الألفاظ كثير المعاني ، عَنَيْتُ بتفسير مشكله وكشف غامضه والزيادة في شرحه محتسبا ذلك في جنب ثواب الله ، ومزكيا به ما وهبه لي من العلم).(١)

---

(١) المنصف ١/٥ .

ويلاحظ على كتاب المنصف أنه - وإن كان من أدق الكتب وأعوصها سهل العبارة واضحها . ولذلك قال ابن جني في شرحه : " ليشترك في معرفته المبتدىء والمتمكن وقال : لأن هذا الكتاب هو للمبتدىء كما هوللمنتهي ".

ولم يكتف ابن جني بشرح الكتاب وتفصيله وتسهيله ، ولكنه أضاف إلى ذلك بابين كبيرين ضمّنها الجزء الثالث من المطبوع وهما :

١ - تفسير الكلمات الغريبة التي جاءت في كتاب المازني وهي كثيرة والاستشهاد عليها من القرآن والشعر .

٢ - مسائل من عويص التصريف ، ذكر فيه خمس عشرة مسألة .

عرض عام للموضوعات الواردة في كتاب (التصريف) للمازني وشرحه في كتاب المنصف لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .

١ - علم التصريف والحاجة إليه .

٢ - باب الأسماء والأفعال - عالج فيه المجرد والمزيد ، الإلحاق ، بالإضافة لنقاط متفرقة عن الإمالة ، والإدغام ، والوقف ، وهمزة الوصل ، والصيغ المزيدة .

٣ - باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة .

وتناول فيه حروف الزيادة ومواضعها .

٤ - باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من كلام العرب .

ويشمل قياس مصدر الثلاثي المتعدى ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم .

والتصريف : يجوز أن يبنى من ضرب على مثال جَعْفَرٍ ويُجْعَلٍ اسما وصفة وفِعْلا .

متى يجوز البناء على مثال ما لم يأتِ عن العرب .

٥ - باب الياء والواو اللتين هما فاءان .

تناول فيه مباحث من التصريف باب (فَعَلَ) المفتوح ومضارعه و (فَعِلَ) - بكسر العين ومضارعه ، و (فَعُلَ) المضموم العين ومضارعه .

٦ - باب من مسائل الياء والواو التي هما فاءان .

تناول فيه من مباحث الإعلال بالقلب - ومباحث من التصريف ، ومباحث من الإبدال .

٧ - باب ما الياء والواو فيه ثانيه وهما في موضع العين من الفعل تناول فيه مباحث عن الإعلال بالحذف ، والإعلال بالقلب .

٨ - باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال (١) من بنات الثلاثة إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حُرِّكَ الصحيح وَسُكِّنَ المعتل وأُعِلَّ .

٩ - باب ما جاء من الأسماء (٢) ، ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذى ليس في أوله زيادة .

١٠- باب ما تقلب فيه الواو ياء (٣) .

١١- هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا (٤) .

١٢- هذا باب ما اللام منه همزة (٥) من بنات الياء والواو اللتين هما عينا .

١٣- هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان (٦) ، وذلك نحو : رَمَيْتُ ، وغَزَوْتُ .

---

(١) انظر المنصف ١/ ٢٦٨ - ٣٣١ .

(٢) المرجع السابق ٣٣٣ - ٣٤٠ .

(٣) نفسه ٣٤١ - ٣٤٤ ، والمنصف ٢/ ١ -٤٢ .

(٤) المنصف ٢/ ٤٦ - ٥٠ .

(٥) المرجع السابق ٢/ ٥١ - ١٠٨ .

(٦) نفسه ٢/ ١١١ - ١٥٥ .

١٤- هذا باب تقلب فيه الياء واوا [١] ،ليفرق بين الاسم والصفة .

١٥- هذا باب تقلب الواو فيه إلى الياء [٢] إذا كانت (فَعَلت) على أربعة أحرف فصاعدا .

١٦- هذا باب التضعيف في بنات الياء [٣] نحو :

حَيَيْتُ ، وعَيَيْتُ ، وأَحْيَيْتُ ، وأَعْيَيْتُ .

١٧- باب التضعيف في بنات الواو [٤] .

١٨- هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلاّ من الصحيح [٥] .

١٩- هذا باب ما تقلب فيه تاء [٦] (افتعل) عن أصلها ولا يتكلم بها على الأصل البته ،كما لم يتكلم بالفعل من (قال ،وباع) وما كان نحوهن على الأصل .

---

(١) المنصف ٢/١٥٧ - ١٦٣.

(٢) المرجع السابق ٢/ ١٦٤ - ١٨٤.

(٣) نفسه ٢/١٨٧ - ٢٠٨.

(٤) نفسه ٢/٢٠٩ - ٢٤١.

(٥) نفسه ٢/٢٤٢ - ٣١٨ .

(٦) نفسه ٢/ ٣٢٤ - ٣٤٠ .

ويمكن أن نلخص الكلام عن كتاب المنصف فيما يلي :

كل أبواب الكتاب تدور حول موضوعين اثنين هما :

١ - أبنية الأسماء والصفات والأفعال .

٢ - ما في حروف هذه الأبنية من أصل وزيادة وحذف وحركة وسكون وقلب وإبدال وصحة وإعلال وإظهار وإدغام وتضعيف وغير ذلك ، من كل ما يتصل باللفظ المفرد .

التعليق :

تسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب التصريف وشرحه إلى عدد من النتائج نُسَجِّلُ منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن المازني لم يُعَرِّفْ التصريف ، وذكر ابن جني فائدة التصريف فقال : (وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى علم الاشتقاق إلاّ به).(١)

٢ - أن الكتاب استوفى جميع أبواب التصريف .

٣ - أن ترتيب الأبواب الصرفية في الكتاب كان منسقا . إذ بدأ بعدد حروف الأسماء والأفعال ، والزيادة التي تلحق هذه الأبنية ، ثم تحدّث بعد ذلك عن حروف الزيادة وموقع كل حرف منها في الكلمة ، ثم تحدّث عن الإعلال والإبدال .

---

(١) المنصف ١/ ٢٠

أما بالنسبة لكيفية تناوله للموضوعات داخل الباب فلم تكن تخضع لنظام ثابت ، فهو عندما يتناول الموضوع لا يستوفي كل عناصره ثم ينتقل إلى الموضوع الآخر . بل كان يخلط بين عناصر الموضوعات .

فمثلا في (باب الأسماء والأفعال ، كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يُزاد فيهما على الأصل (١) مع ذكر مايلي :

أ - ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية.

ب - ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية .

جـ - الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء تلحق لبيان الحركة.

د - إجراء العرب كثيرا من الفاظها في الوصل مجراها في الوقف.

هـ - الأصلي والزائد وفيه تحدث :

- الزيادة للإلحاق .
- الزيادة للحد .
- الزيادة للمعنى .
- الزيادة من أصل الوضع .

ثم ترك الحديث عن الإلحاق ليعود للحديث عن :

أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية والمجردة ، ثم الرباعية ، والخماسية، (٢)

---

(١) انظر المنصف ١/٨ - ١٥.

(٢) انظر المرجع السابق ١٧ - ٣٠.

ثم يعود للحديث عن الإلحاق غير المطرد ، والمطرد في الأسماء والأفعال ثم إلحاق الرباعي بالخماسي .(١)

ثم تحدّث عن همزة الوصل (٢) فذكر الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل ، تسكين أوائل الأفعال ، ثم ذكر حكما عن الإمالة وهوانكسار الحرف لا يجيز إمالته ، ثم عاد للحديث عن همزة الوصل ، ثم عاد مرة أخرى للحديث عن إلحاق الفعل الثلاثي بالرباعي .

وهكذا فعل في باب حروف الزيادة .

فقد تحدّث أولا عن زيادة الهمزة ، ثم ينتقل منها إلى الياء ، فالنون والتاء ، ثم نجده يعود للحديث عن الهمزة مرة أخرى ثم يتحدث عن مواضع زيادة الياء ، ومواضع زيادة الواو وهكذا مما يجعل كلامه عن كل حرف مكررا .

٤ - أنّ المازني قسم الكتاب إلى أبواب رئيسة ، وقسم كل باب إلى مسائل جزئية يعقد لكل مسألة عنوانا خاصاً ، رعاية لبعض الفروق بينها مما أدّى إلى كثرة عدد المسائل وتشعبها .

من أمثلة ذلك ما جاء في باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة ، جعل هذا الباب في ثمان وثلاثين مسألة :(٣)

---

(١) انظر المنصف ١/ ٣٤ - ٤٧ .

(٢) انظر المرجع السابق ١/ ٥٣ - ٦٦ .

(٣) المرجع نفسه ١/ ١٧ - ٣٠ .

أ - الهمزة التي في أول الكلمة .

ب - الياء في أول الكلمة .

جـ - لِمَ قُضِي بزيادة الهمزة والياء في أول الكلمة .

د - النون والياء في أول الكلمة لا تعدّان زائدتين إلاّ بِثَبْتٍ .

هـ - زيادة النون والتاء في أول الكلمة.

و - الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلاّ بِثَبْتٍ.

ز - مواضع زيادة الياء.

ح - مواضع زيادة الـــواو .

ط - الهمزة الأصلية في أول الكلمة .

ى - الألف لا تكون أصلا ابدا .

ك - الميم في أول الكلمة زائدة .

ل - الميم في محل أصل وليست زائدة .

م - الميم في مغزى أصل .

ن - زيادة الألف والنون في آخر الكلمة .

س - مواضع زيادة النون حشوا .

ع - زيادة التاء آخرا .

ف - زيادة الياء والألف من يَهْيَرِى +

ص - الميم في مهدد أصل .

ق - الزوائد لا تلحق أول نبات الأربعة إلاّ إذا كانت مشتقة .

ر - الياء في يستعور أصل .

ش - الميم في منجنون أصل . . . . . الخ

لم تقتصر التقسيمات على المازني ، أحيانا يضيف ابن جني تقسيمات أخرى . من أمثلة ذلك في :

باب الأسماء والأفعال كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزاد فيهما على الأصل ، وجعل ابن جني ذلك في ستة أقسام وهي :

أ - الألفات في أواخر حروف المعاني أصول .

ب - ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية .

جـ - ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية .

د - الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة .

هـ - اجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف .

و - الأصلي والزائد .

وقد تناول كل قسم منها بالشرح والتفصيل . ومن أمثلة تلك التقسيمات ما ذكره في همزة الوصل .(١)

٥ - أن المازني يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب من أمثلة ذلك :

ذكر في باب (الأسماء والأفعال)

إلى جانبِ الحديثِ عن المجردِ والمزيدِ في الأفعالِ والأسماءِ والإلحاقِ وهمزةِ الوصلِ حكماً عن الإمالةِ إذ يقول :

(انكسارُ الحرفِ لا يجيزُ إمالتَهُ) .

---

(١) انظر المنصف ١/٥٣ - ٦٦ .

كما ذكر بعضا من صور القلب المكاني مع ذكر أمثلته مثل : جَاءٍ، وشَاكٍ ،ولَاثٍ (١) في (هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو اللتين هما عينان) ويقصد به الإعلال بالقلب .

وذلك يتضح من قوله : " وذلك نحو سَاءَ يَسوءُ ،ونَاءَ يَنوءُ ، وجاءَ يجيءُ ، وشَاءَ يشاءُ ،فهذه كلها تجرى مجرى ،قالَ يقُولُ ،وباعَ يَبيعُ ، وخَافَ يخافُ .

و من صورِ القلبِ المكاني : قال أبوعثمان :(وقال الخليل من قول العرب (مَا أَبْغَضَ إِليَّ مَسَاءِيتك) هو مقلوبٌ ،والأصلُ (مساوئتك) .(٢) وكذلك أشياءُ مقلوبةٌ كما قلبوا (قِسيّ -أصلُها قُوءُوس) (٣) قَدَّم السّين في الجمع ،ومن القلبِ أيضا : طَأْمَن واطمأنّ .(٤)

كما ذكر في هذا البابِ أيضا بعض صورٍ من جمعِ التكسير مثلِ جمع خطيئةِ ورزيئةِ على فعائل .

وفعليةٌ من جِئْتُ ،وَسُوءْتُ يكسَر على جَبَايا وَسَوايا .(٥)

إذا جمعْتَ جَائِيةً على فواعلَ قلت : جَوَاءٍ .(٦)

جمعُ إِداوةٍ ،غَبَاوَةٍ ،وَشَقَاوَةٍ ،أَدَاوَى ،غَبَاوَى ، وَشَقَاوَى .(٧)

---

(١) المنصف ٢/٥١، ٥٣ ، ٥٣ .

(٢) المرجع السابق ٩٣

(٣) المرجع السابق ١٠١-١٠٢ .

(٤) المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٥) المرجع السابق ٢/٦٠ .

(٦)(٧) انظر المرجع السابق ٢/٦٣ .

كما ذكر في هذا الباب أيضا بعض صور التصغير [١] مثل تصغير خُطَائط ، خُطَيِّط .

لو سمى رجل قَبَائل لصغر على (قُبَيِّل) .

لو سمى رجل خطايا لصغر على (خُطَيِّي) .

التصغير يجرى مجرى جمع التكسير .

كما ذكر بعضا من صور تخفيف الهمزة في (باب ما تقلب فيه الواو ياء وذلك مثل تخفيف همزة : رُؤْيا ورُؤْيَة ، ونُؤْيٌ [٢] ومثل : (ملك) .

قال أبو عثمان : (وَمِمَّا أُلْزِمَ حذفُ الهمزةِ لكثرةِ استعمالِهِ (ملك) ، وإنَّما هو (ملأك) فلما جمعُوه رَدُّوه إلى أصلِهِ فقالوا : ملائكةٌ ، وملائكٌ) . [٣]

٦ - أن عنواناتِ بعضِ الأبوابِ لا تدورُ حولَ المصطلحِ الصرفي المعروفِ الآن بل هي نوعٌ من الوصفِ للمسألةِ موضوعِ البحثِ غالبا . من أمثلة ذلك :

(هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان) [٤] وذلك نحو : رَمَيْتُ ، وغَزَوْتُ .

هذا بابٌ تُقلبَ فيه الياءُ واوا ليفرق بينَ الاسمِ والصفةِ [٥] .

هذا بابُ التضعيفِ في بناتِ الياءِ [٦] نحو :

حَيَيْتُ ، وعَيَيْتُ ، وأَحْيَيْتُ ، وأَعْيَيْتُ .

---

(١) انظر المنصف ٢/٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ .
(٢) المرجع السابق ٢/٢٦ ، ٢٧ .
(٣) المرجع السابق ٢/١٠٢ .
(٤) المرجع السابق ٢/١١١ .
(٥) المرجع السابق ٢/١٥٧ .

هذا بابٌ ما قيس من المعتلِ ، ولم يجيء مثالهُ إلاّ من الصحيحِ ويقصدُ به (مسائلَ التمرين) .

٧ - أنّ الكتاب لا يقتصر في بعض الموضوعاتِ على ذكر القاعدة ، بل يتجاوزُ ذلك إلى محاولةِ تفسيرِها وتعليلِها .

من أمثلةِ ذلك قولُهُ تحت عنوان (الأسماء على خمسةِ أحرفٍ لا زيادة فيها) .

قال أبوعثمان : (وتكونُ الأسماءُ على خمسةِ أحرفٍ لا زيادة فيها ، ولا يكونُ ذلك في الأفعالِ ، لأنّ الأسماءَ أقوى من الأفعالِ ، فجعلوا لها على الأفعالِ فضيلةً لقوتِها ، واستغناءِ الأسماءِ عن الأفعالِ ، وحاجةِ الأفعالِ إليها ، ولا يكونُ (فِعْلٌ) من بناتِ الخمسةِ البتّةَ)(١) .

ومن أمثلةِ ذلك أيضا قولُهُ :

(فإنْ كانَ المصدرُ (فَعْلاً) لم يحذفوا ، نحو: (وَعْداً ، وَوَزْناً) ، لأنّه لم يجتمع ما يستثقلون - فثبتَ لذلك)(٢) .

وفي كثيرٍ من الحالاتِ يقتصرُ المازني على ذكر القاعدة بدون تعليلٍ فيتناولُها ابنُ جني بالشرحِ والتعليلِ . ومن أمثلةِ ذلك :

قال المازني : (فإنْ بَنيتَ (فِعْلَةً) اسما ، لا تريدُ بها المصدرَ ، أتممتَ فقلتَ : وِعْدَةٌ ، وَوِلْدَةٌ)(٣) .

---

(١) المنصف ١/ ٢٨ .

(٢) المرجع السابق ١/ ١٩٥ ، وانظر أمثلة للتعليلات في المنصف ١/ ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ .

(٣) المنصف ١/ ١٩٦ .

قال أبو الفتح :(يقول إنّك إنّما كنت تحذف في (عِدَةٍ ، وَزِنَةٍ) لأنّهما مصدرا فعلين محذوفي الفاءين ، فأجْرَيْتَ على المصدر حكم الفعل ، وأنت إذا بنيت اسما لا مصدراً صَحَّ ، لأنه ليس بجارٍ على فِعْلٍ مُعْتَلٍّ جَرَيانَ المصدرِ. فَتُعِلُّه لذلك.

ولم تحذف الواو في (عِدَةٍ ، وَزِنَةٍ) لأنّها مكسورة حَسْبُ ، فتحذفها في وِعْدَة إذا بنيتها اسما ، بل لأنها مكسورةٌ ، والمصدرُ جارٍ على فِعْلٍ محذوفِ الفاءِ . ألاَ ترى إلى صحّتِها في وِعَاءٍ ، وَوِشَاحٍ ، وَوِجَاحٍ وما أشبه ذلك ، لأنّها ليست مصادر .)(١) .

---

(١) المنصف ١/١٩٧ .

عرض عام للموضوعات الواردة في كتاب التكملة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧) .

١ - بابُ حكم الساكنين إذا التقيا .
٢ - بابُ تخفيفِ الهمز .
٣ - بابُ النسبِ .
٤ - بابُ العدد .
٥ - بابُ المقصورِ والممدودِ .
٦ - بابُ المذكر والمؤنث .
٧ - بابُ جمعِ التكسيرِ .
٨ - بابُ التصغيرِ .
٩ - بابُ المصادرِ والأفعالِ المشتقةِ منها وأسماءِ الفاعلين والمفعولين الجاريةِ عليها وأسماءِ الأمكنة والأزمنة المأخوذة من ألفاظها .
١٠- بابُ أبنيةِ الأفعالِ الثلاثيةِ ومصادرِها .
بابُ أبنيةِ الأفعالِ الثلاثيةِ المزيدِ فيها ومصادرِها .
بابُ الزوائدِ اللاحقةِ لبناتِ الثلاثةِ من غيرِ أن تكونَ بها على وزنِ بناتِ الأربعةِ .
بابُ الفعلِ الرباعي .
بابُ ما اشتقَّ من بناتِ الثلاثةِ للمصادرِ والزمانِ والمكانِ .
١١- بابُ الإمالةِ .
١٢- بابُ ذكرِ عدةِ حروفِ الأسماءِ والأفعالِ .
١٣- بابُ علمِ حروفِ الزيادةِ .
١٤- بابُ إبدالِ الحروفِ بعضِها من بعضٍ .
بابُ أحكامِ حروفِ العلةِ إذا كانَ حرفٌ منها من اسمٍ ، أو فعلٍ وأقسامها أي
بابُ الإعلالِ .
١٥- بابُ الإدغامِ .

*

التعليـــقُ :

تُسلِمُ دِراسةُ الموضوعاتِ الصرفية في كتاب التكملةِ إلى عددٍ من النتائجِ ، نُسَجِّلُ منها فيما يتصلُ بالمادةِ الواردةِ فيه والطريقةِ المتبعةِ في عرضِها ما يأتي :

١ - أنَّ كتابَ التكملةِ عالجَ جميعَ القضايا الصرفيةِ المعروفةِ ، ما عدا موضوعَ القلبِ المكاني - ومسائلَ التمرين ، قال مُحقِّقُ كتابِ التكملةِ ، إنَّ أبا علي لم يُضمِّنْ كتابَهُ شيئاً من مسائلِ التمرينِ وما ذاك إلاَّ لرغبته في الوضوحِ والبعدِ عن التعميةِ .(١)

٢ - أنَّ أبا علي لم يُقدِّم تعريفاً لعلم الصرف .

---

(١) انظر التكملة ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ص ٩ .

٣ - على الرّغم من أنّ الكتاب من الكتب المستقلة بعلم الصرف ، إلاّ أنّ المؤلف لم يقتصر فيه على المسائل الصرفية ، وإنما أدخل فيه بعض المسائل التي تتعلق بالاشتقاق - كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وأسماء الأمكنة والأزمنة .. وبعض المسائل المتعلقة بالأصوات كالإمالة والإدغام.

٤ - أن ترتيب الأبواب الصرفية يختلف عنه في الكتب الصرفية الأخرى ، وقد انفرد الفارسي بهذا الترتيب .

أما ما يتعلق بترتيب الموضوعات داخل الأبواب ومعالجتها فهو على ما يبدو أنه مُنَسَّقٌ ومُنَظَّمٌ وإن كان مختصرا. إذ جمع كل ما يتعلق بالمسألة الصرفية في موضوع واحد . فكل ما يتعلق بإبدال الحروف في باب الإبدال وهكذا في جميع الموضوعات.

٥ - أن أبا علي يشقق دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يعقد لكل منها بابا رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها مما أدّى إلى كثرة عدد الأبواب والشعب والمسائل .

ومن أمثلة ذلك موضوع (جمع التكسير) جعله في واحد وعشرين بابا ، ونرى أبا علي لم يقتصر على تقسيم الموضوع إلى عدة أبواب وإنّما تعداه إلى تقسيمات داخل الأبواب ، فهو مولع بالتقسيمات ولا يكاد يخلو باب من أبواب الكتاب منها . يقول مثلا في باب (التقاء الساكنين) : (لا يخلو حرف اللين إذا كان الساكن الأول من الكلمتين اللتين يلتقي فيهما الساكنان من أن تكون حركة ما قبله من جنسه أو من غير جنسه ، فهذه مسألة

جزئية تتعلق بحركة نوع من الحروف هي حروف اللين ،لكنه يعمد إلى التقسيم ليسهل عليه إعطاء قاعدة لكل قسم ،إذ يقول : بعد ذلك فإذا كانت الحركة التي قبله من جنسه حذف حرف اللين ولم يكسر).

ثم يعود إلى القسم الآخر فيقول :(فإن كانت حركة ما قبل حرف اللين من غير جنس حرف اللين فالتقى مع ساكن من كلمة أخرى لم يحذف) ... وهكذا إلى آخر ما هنالك من أمثلة .(٣)

٦ - أن أبا علي يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب ، من أمثلة ذلك :

(موضوع الإلحاق) فقد ذكره في (باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة من غير أن تكون بها على وزن بنات الأربعة).(٤)

إذ يقول :(... ومن ذلك (افْعَنْلَلَ) نحو (اسْحَنْكَكَ) أي أسود ،و (اقْعَنْسَسَ) ولم يدغم الأول من المثلين في الثاني ،لأنه أريد به الإلحاق باحرنجم ،كما لم يدغم (جَلْبَبَ) لما أريد به الإلحاق بِدَحْرَجَ).

وذكر الإلحاق أيضا في (باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها).(٥)

---

(١) انظر التكملة : ١٧٩-١٨٠.

(٢) المرجع السابق : ٢٢١.

(٣) انظر التكملة كلام المحقق : ٦٤.

(٤) المرجع السابق : ٥١٨.

(٥) المرجع السابق : ٥١٤.

٧ - أما عن الاصطلاحات التي وردت في كتابه ،فهو يستعمل غالبا تلك الاصطلاحات التي استعملها النحاة الذين سبقوه كسيبويه والمازني .

من ذلك استعماله اصطلاح (بين بين) [١] ،و(أهل التخفيف) [٢] ،و(أهل التحقيق) [٣].

وقد يستعمل ألفاظا خاصة به مثل (يكتسى) قال :

(فإذا أُريدَ التعريفُ في العَقْدِ الأوّلِ نحو ثلاثةِ أثْوابٍ وأربعةِ دراهم عرف الثاني،فقيل :ثَلاثةُ الأثْوابِ ،وأربعةُ الدّراهِمِ ،لأنّ المضاف يكتسى من المضاف إليه التعريف والتنكير ،كما اكتسى منه معنى الجزاء والاستفهام في نحو غُلامُ مَنْ تَضْرِبْ اضْرِبْ ،وغُلامُ مَنْ أنت ؟) [٤].

و من تلك الألفاظ أيضا (بحيث توضع اليد عليه) و يقصد العهدية ،قال : (وتقول : زيد الأفضل)،ولا يجوز زيد الأفضل من عمر ،لأنّ (من) إنما تدخل لتحدث فيه ضربا من التخصيص فإذا دخلت لام التعريف جعلت الاسم بحيث توضع اليد عليه) [٥].

وهو يستعمل أحيانا اصطلاحات طويلة ،أطلق النحاة عليها بعدئذ أسماء أخرى . كاستعماله اصطلاح الأسماء

---

(١) انظر التكملة : ٢٢٠.

(٢) المرجع السابق : ١٨٢.

(٣) المرجع السابق : ٢٢٠.

(٤) المرجع السابق : ٢٦٣.

(٥) المرجع السابق : ٣٠٧.

الجارية على أفعالها ، يريد المشتقة ، والاسمان اللذان يُجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد نحو : (معدى كرب ، وخمسة عشر (١) ، ويريد الأسماء المركبة و " بعض شيء لا يفرد من صاحبه (٢) ، ويريد الإضافة أو نوعا منها ، وهو قد يستعمل للمصطلح لفظا آخر قريبا منه كأن يستعمل (جِمَاع) ، ويريد الجمع) . (٣)

وقد يكرر اصطلاحاته مرات عدة ، كما فعل باصطلاح (الأمر العام) . (٤)

٨ - أن كتاب التكملة لا يقتصر في بعض الأحيان على ذكر القواعد بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلة ذلك :

يقول عند الحديث عن همزة الوصل :(فأمّا دُخُولُهَا على ذوات الثلاثة غير المزيد فيها فنحو اِجْلِسْ ، اضْرِبْ ، اذْهَبْ ، اعْلَمْ ، اخْرُجْ ، أُحْشُرْ ، لمّا سَقَطَتْ حروف المضارعة من هذه الأفعال إذا أردت أمثلة الأمر فبقيت الحروفُ التي كانتْ تكونُ بعد حروفِ المضارعةِ ساكنةً اجْتُلِبتْ لها همزةُ الوصلِ ليُتَوَصّلَ بها إلى النُطْقِ بالساكنِ) . (٥)

---

(١) انظر التكملة ص ٢٥٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٣١٩ .

(٤) المرجع السابق ص ١٨٢ ، ٣٣٣ ، ٥٠٩ .

(٥) المرجع السابق ص ١٨٣ - ١٨٤ .

فهو علل لنا سبب اجتلاب همزة الوصل . ويعودُ لِيُعلل لنا بعد ذلك مباشرة سبب زوالها إذ قال : (فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت الهمزة لأنّ ما قبلها يوصل به إلى النطق بهذه السواكن فأغنى عن الهمزة) .(١)

ومن تعليلاته قوله : (وأما الفعل المعتل نحو يَرْمِي وَيَغْزُو وَيَخْشَى ، فالوقف عليه بإثبات هذه الحروف ، لأنّه ليس مما يلحقه التنوين كما لَحِق نحو: قَاضٍ فيحذف في الوقف) .(٢)

وقوله : (ومنهم من يبدل الهمزة حرف لين مع القاء حركتها على ما قبلها فيقول : هذا الخُبوْ، ورأيت الخَبَا ، وبالخَبِي ، لأنّ حرف اللين أبين من الهمزة) .(٣)

وهكذا تمتد تعليلاته لتشمل مجمل ظواهر الكتاب .(٤)

٩ - أن أبا علي يهتم في تناوله بالاستشهاد الذى قد يستند فيه إلى لغات بعض العرب ، وقد تنوعت مصادر الاستشهاد فاشتملت على ما يأتي :

أ - القرآن والقراءات .

ب - النثر من أمثال وأقوال .

جـ - الشعر .

أمّا الحديث فلم يستشهد به الفارسي .

---

(١) التكملة ص ١٨٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٦ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في التكملة ٨٦ - ٩٠ .

أ - القرآن والقراءات :

استشهد أبو علي بكثير من الآيات القرآنية مثله في ذلك مثل بقية النحاة في عد القرآن المرجع الرئيسي في تثبيت القواعد الصرفية ، وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية في التكملة حوالي مائة وواحد وسبعين شاهداً .

من أمثلةِ ذلك استشهادُهُ على لغةِ أهلِ الحجازِ فقالَ (١) :

(فأمّا الهاءُ في ضربته ومررت به فإنّها تلحقُ في الدرجِ الواوَ والياءَ فيُقالُ : ضربتهو ، ومررت بهي ، وأصلُ هذه الهاءِ أن تكون مضمومةً، وإنّما تُكسَرُ إذا تقدّمتها ياءٌ أو كسرةٌ نحو:(عليهى) ومررت بهى ، ويجوزُ الأصلُ الذى هو الضمُّ معهما ، وذلك كقولِ أهلِ الحجازِ (بِهُو دَاءٌ، ولِغُلامِهُو مَاءٌ ، وكقراءتِهِمْ. فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ) (٢).

ب - الأمثالُ والأقوالُ :

استشهد بمجموعة من أمثالِ العربِ وأقوالِهِمْ ، لكن كانَ استشهادُهُ بذلك قليلاً . وقد نقلَ بعضها عن غيرِهِ كأبي زيدٍ الذى نقلَ عنه :(أَصَمَّ اللَّهُ صَدَاهُ) (٣).

---

(١) التكملة ص ٢٠٥.

(٢) من الآية ٨١ القصص * فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ * .

(٣) التكملة : ٢٧٩.

ونقل عن سيبويه القول : (بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأُرْنَبُ) [١] ، وإن لم يُشِرْ إلى اسمه .

وقد ينقل أقوالا من فصحاء العرب ، كما فعل حين نقل عن الأحنف [٢] قوله (البَلاءُ ثم الثَّناءُ) . [٣]

جـ - الشعـــر :

بلغت شواهد أبي علي الشعرية ثمانية وأربعين ومائتين نسب منها خمسة وخمسين شاهداً ، ونسب محقق كتاب التكملة [٤] ستين ومائة شاهدٍ ، وبقي ثلاثة وثلاثون من غير نسبة .

ومن أمثلة ذلك :

قوله : (.. وإن سميت رجلا بِطَلْحَةٍ لم يَجُزْ فيه إلاَّ طَلَحاتٌ [٥]

ومن الدليل على ذلك قول العرب : طَلْحَةُ الطَّلْحاتِ ، ولم يقولوا غير ذلك

---

(١) التكملة : ٤٧٣ .

(٢) أي الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين المري السعدي التميمي أحد دهاة العرب وفصحائهم يضرب به المثل في الحلم .

(٣) انظر التكملة : ٢٨٦ .

(٤) الدكتور كاظم بحر المرجان .

(٥) التكملة : ٢٣٢ .

قال الشاعر : (١)

نَضَّرَ اللّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَـــــا

بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَـــــاتِ) .

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت من الخفيف . انظر ديوانه : ٢٠ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٠ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموى ٣/ ١٩١ ، وانظر (نضر) في اللسان ٥/ ٢١٣ ، والتاج ٣/ ٥٧١ .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب (التصريف الملوكي) لابن جني

(ت سنة ٣٩٢) .

وقد كان ترتيبه كالتالي :

١ - معنى التصريف .

٢ - أقسام التصريف ، وتشمل خمسة أضرب :

زيادة ، بدل ، حذف ، تغيير حركة أو سكون - إدغام .

أ - القول على حروف الزيادة - وهي عشرة أحرف :

الألف - والياء - والواو - والهمزة - والميم ، والتاء

والنون ، والهاء والسين ، واللام .

ولقد تحدث عن مواضع كل حرف .

ب - البدل - وحروفه من غير إدغام أحد عشر حرفا . . .

ثم الحديث عن إبدال كل حرف من هذه الحروف .

جـ - الحذف في كلام العرب على ضربين : أحدهما عن علة

فهو مقيس والآخر غير مقيس .

٣ - عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف وجعلها في فصول فمثلا يقول :

فصل آخر منه : قولهم شويت اللحم شيا .

فصل : ليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة . .

وهكذا . .

ثم ذكر ستة فصول أخرى أطلق على كل فصل (عقداً) مسائل

للتمرين ، وأطلق عليها :

هذا فصل من البناء ، والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة .

التعليـــق :

تسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب (التصريف الملوكي) إلى عدد كبير من النتائج ، نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيـــه والطريقة المتبعة في عرضها مايأتي :

١ - أنَّ ابنَ جني لم يعالجْ كُلَّ المسائلِ الصرفيةِ ، التي ذكرهـــا السابقون أمثالُ (سيبويه ، والمبردُ ، والمازني) فهو لم يتناول الموضوعاتِ التي تُمهِّدُ لعلمِ التصريفِ نحو أبنيةِ الأسماءِ والأفعالِ والإلحاقِ والقلبِ المكاني . ومع أنَّه ذكرَ الإدغامَ ضمن أضـــربِ التصريفِ إلاَّ أنَّه لم يتحدَّثْ عنه مطلقاً ولم يُفْرِدْ له قسما من الكتاب.

٢ - أنَّ ابنَ جني عَرَّفَ التصريفَ بقولِهِ : (هو أنْ تأتيَ إلى الحـــروفِ الأصولِ فتتصرفُ فيها بزيادةِ حرفٍ ، أو تحريفٍ بضربٍ من ضروبِ التغييرِ ، فذلك هو التصرفُ فيها والتصريفُ لها ، نحو قولِـــكَ (ضَرَبَ) فهذا مثالُ الماضي ، فإنْ أردْتَ المضارعَ قُلْتَ يَضْرِبُ ، أو اسمَ الفاعلِ قُلْتَ ضاربٌ ... الخ) .(١)

٣ - أنَّ ترتيبَ الأبوابِ الصرفيةِ في الكتابِ كان منسقا إذ جمعَ كُـــلَّ المسائلِ التي تتعلقُ ببعضِها في موضوعٍ واحدٍ ، فمثلاً نجـــدُهُ في موضوعِ الإبدالِ يجمعُ فيه كُلَّ ما يخصُّ هذا الموضوع(٢) .. وهكذا في بقيـة الموضوعاتِ الأخرى .

---

(١) التصريف الملوكي ص ٥ .

(٢) انظر المرجع السابق ١٥ - ١٩ .

٤ - أن الكتاب يشتق دراسة الموضوعات إلى تقسيمات داخلية يعقد لكل منها عنوانا ، رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها ، ولكن ابن جني لم يطلق على هذه التقسيمات اسم باب أو فصل كما فعل سابقوه - حتى الموضوع الرئيسي لم يطلق عليه اسم باب أو فصل بل كان يجعل العنوان دليلا على المسألة التي يتحدث عنها . من أمثلة ذلك :

(الحذف) هذا هو العنوان الرئيسي للموضوع ، ثم تَحَدَّثَ تحت ذلك عن أنواع الحذف وهو نوعان : أحدهما عن علة فهو مقيس ما وجدت فيه ، والآخر عن استخفاف لا غير ، فلا يسوغ قياسه . ثم أخذ يُفَصِّلُ ويُوَضِّحُ كل نوع منهما . وبعد أن فَرِغَ من ذلك شرع في تقسيم الموضوع كالتالي :

حذفُ الهمزة - حذفُ الواو ، حذفُ الألف ، حذفُ الياء ، حذفُ الهاء ، حذف النون ، حذف الياء ، حذف الحاء ، حذف الفاء ، حذف الطاء . . .

(عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف) . ذلك العنوان جعله ابن جني بعد موضوع الحذف مباشرة - وتناول فيه قضايا تتعلق بالإعلال والقلب ، مثل قوله : (متى اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون أيتهما كانت ، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، من ذلك قولهم : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَجَيِّدٌ . .)(١) .

ثم أتبع هذا الفصل بفصلين . وبعد ذلك قَسَّمَ الموضوع إلى ستة أقسام وجعل كل قسم تحت عنوان (عقد) .

---

(١) انظر التصريف الملوكي : ٧٤ .

وختم الكتاب بفصل في مسائل التمارين وعنوانه (هذا فصل من البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة والتدريب).

٥ - أن الكتاب لا يقتصر في بعض الموضوعات على ذكر القواعد ، وإنما يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلـــة ذلك :

قوله : (... وكذلك النزوان والغليان صحت فيـــه اللامان - لئلا يلتبس فَعَلان معتل العين بفعال صحيح اللام وما صح من ذلك لأنه في معنى ما تَجِبُ صِحَّتُهُ قولهم عَوِرَ وحَوِلَ صَحَّ ، لأنَّهَ في معنى أَعْوَرَ وأَحْوَلَ ، وكذلك صَيِدَ البعير يَصِحُّ ، لأنَّهَ في معنى أَصْيَدَ ، وكذلك اعْتَوَنوا وَاعْتَوَرُوا واهْتَوَشُوا واجْتَوَروا ، لأنَّهَ في معنى مَا لَا بُدَّ من صحته لِسُكُونِ ما قبلَه - وهو تَعَاوَنُوا وتَعَاوَرُوا وَتَهَاوَشُوا وتَجَاوَرُوا فَجُعِلَ التصحيحُ أمارةً للمعنى)(١).

ومن ذلك أيضا قوله : (وقالوا : اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذاً - واخْرَوَّطَ اخرواطاً . فصحتِ الواوُ بعدَ الكسرة - لأنَّها قويتْ بإدغامها)(٢).

ومن ذلك أيضا قوله :(٣) (... هذا قَوْلٌ مَقُولٌ ، وهذا فَرَسٌ مَقُودٌ والأصل : مَقْوُولٌ ومَقْوُود - فأُسْكِنَتْ الواو ، لثقل الضمة ،

---

(١) التصريف الملوكي ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) المرجع نفسه ص ٨٧ .

(٣) المرجع نفسه ص ٥٦ .

وَحُذِفَتْ إحدى الواوين لالتقاء الساكنين على الخلاف في المذهبين)[١].

٦ - أن الكتاب اهتم بالشواهد ، وقد تنوعت هذه الشواهد فشملت القرآن والشعر. وبعض الأمثال وأقوال العرب[٢] . وإن كانت الشواهد الشعرية تمثل العدد الأكبر من شواهده[٢] ، إذا ما قيست بشواهد القرآن التي لم تتعد بعض الآيات[٣] ، وقد كان ابن جني يهتم في تناوله بالاستشهاد الذى قد يستند فيه إلى بعض لغات القبائل .

ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره من إبدال الألف من النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها في أمر الواحد - نحو قولك للرَّجُلِ في الوقف (اضرِبَا) و(قُوما) وأنت تريد (اضرِبَنْ) و (قُومَنْ) قال اللَّهُ تعالى : ﴿ لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾[٤] فإذا وقفت قلت : (لَنَسْفَعَا) .

---

(١) ذهب سيبويه الى أن المحذوف واو المفعول ، لأنها زائدة وقريبة من الطرف ، وذهب الأخفش الى أن المحذوف عين الكلمة . " انظر ص ٥٦ .

(٢) بلغ عددها أربع وأربعين شاهدا .

(٣) بلغ عددها نحو أربع آيات ، انظر التصريف الملوكي ص ٣١ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ١٠٣ .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق .

قال الأعشى :

* ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فاعْبُدَا * (١)

أراد فاعبدن). (٢)

ومن ذلك أيضا ما ذكر في حذف الألف ،إذ يقول : (.. وربما حذفوها في الوقف تخفيفا قال لبيد :

وَقُبَيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٍ
رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلّ (٣)

يريد المعلى - وقال أبو عثمان في قوله تعالى : * يَا أَبَتِ * (٤) قال : أراد يا أَبَتَاهُ). (٥)

ومن ذلك أيضا ما ذكره في حذف الياء مثل دَمٌ أصله دَمِيٌ - لقولك في التثنية : (دَمَيَان) ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا
جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ

ومنهم من يقول : دَمَوان وهو قليل - وقال بَعْضُهم أيضا : دَمَان . (٦)

---

(١) هذا المصراع عجز البيت وصدره :
* وَإِيَّاكَ والمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا *

(٢) التصريف الملوكي ص ٣١

(٣) الشاهد حذف الألف في (المعلى) في الوقف ضرورة.

(٤) من الآية ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من سورة مريم .

(٥) التصريف الملوكي ص ٦٣ .

(٦) المرجع السابق ص ٦٦ .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف)

للميداني المتوفى سنة ٥١٨ هـ .

أولا - قسّم الميداني كتابه إلى قسمين ، الأول وقسمه إلى عشرة أبواب ، هي

١ - الباب الأول : في مقدمة التصريف ويشتمل على أربعة فصول .

٢ - الباب الثاني : في أبنية الأسماء ويشتمل أيضا على أربعة فصول : الأول عن المصطلحات - والثاني الميزان الصرفي ، والثالث الاشتقاق - والرابع معرفة الحرف الأصلي من الزائد .

٣ - الباب الثالث : في أبنية الأفعال .

٤ - الباب الرابع : في ألقاب الأنواع ومعاني الأمثلة - أي معاني حروف الزيادة .

٥ - الباب الخامس : في المصادر .

٦ - الباب السادس : في أمثلة الفاعل والأمر (يقصد به اسم الفاعل وأخوانه من المشتقات) .

٧ - الباب السابع : في الحذف والزيادة .

٨ - الباب الثامن : في القلب والإبدال .

٩ - الباب التاسع : في أحكام الهمزة .

١٠ - الباب العاشر : في حل العقد .

القسم الثاني : أمثلة التصريف .

أولا - الأفعال المجردة - مجرد الثلاثي - مجرد الرباعي .

ثانيا - الأفعال المتشعبة : المتشعبة من الثلاثي ، والمتشعبة من الرباعي .

التعليـــق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب (نزهة الصرف) إلـــى عدد كبير من النتائج نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن الكتاب عالج جميع القضايا الصرفية التي اتفق عليها المتقدمون ما عدا مسائل التمرين فإنّه لم يتناولها - كما نجد الميدانـــي إلى جانب ذلك يتناول المشتقات بأنواعها ولذلك تناول الأفعال من حيث الأنواع - (صحيح مهموز ...) ومن حيث (التعـــدى واللزوم) كما نجده يفرد قسما خاصا بإسناد الأفعال المجردة والمزيدة إلى الضمائر .

٢ - أن التصريف عند الميداني نوعان : علمي وعملي ، ويقصد بالعلمي (العلم بالأحكام المتعلقة ببنية الكلمة مما ليس بإعراب ولا بناء . وذلك كالعلم بأحكام الاشتقاق والتثنية والجمع والتصغير والنسب والوقف والإمالة والحذف والزيادة والإبدال والإعلال والفـــك والإدغام والقصر والمد والتأنيث وغير ذلك من الأحكام).(١)

وقد عقد لهذا النوع بابا مستقلا جعله يتصدر القســم الأول من الكتاب .(٢)

---

(١) انظر النزهـة ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق ، الباب الأول ، ص ٦٥ - ٦٩ .

- ٧٣ -

التعليـــق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب (نزهة الصرف) إلـــى عدد كبير من النتائج نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن الكتاب عالج جميع القضايا الصرفية التي اتفق عليها المتقدمون ما عدا مسائل التمرين فإنّه لم يتناولها - كما نجد الميدانـــي إلى جانب ذلك يتناول المشتقات بأنواعها ولذلك تناول الأفعال من حيث الأنواع - (صحيح مهموز ...) ومن حيث (التعـــدى واللزوم) كما نجده يفرد قسما خاصا بإسناد الأفعال المجردة والمزيدة إلى الضمائر .

٢ - أن التصريف عند الميداني نوعان : علمي وعملي ، ويقصد بالعلمي (العلم بالأحكام المتعلقة ببنية الكلمة مما ليس بإعراب ولا بناء . وذلك كالعلم بأحكام الاشتقاق والتثنية والجمع والتصغير والنسب والوقف والإمالة والحذف والزيادة والإبدال والإعلال والفـــك والإدغام والقصر والمد والتأنيث وغير ذلك من الأحكام).(١)

وقد عقد لهذا النوع بابا مستقلا جعله يتصدر القســـم الأول من الكتاب .(٢)

---

(١) انظر النزهـة ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق ، الباب الأول ، ص ٦٥ - ٦٩ .

وأيضا وضع الميداني فصلا في الفرق بين اللازم والمتعدى عقب القسم الثاني : (أمثلة التصريف) خاتما به الكتاب دون أن يدخله في باب ولا فصل . وهذا أيضا غير مناسب لأنه يوهم دخول هذا الفصل في القسم الثاني وهو عنه بعيد .

يقولُ المُحَقِّقُ : وبالوقوفِ على هذا الفصلِ رأيْتُ من المناسبِ أن يوضعَ في (البابِ الرابعِ) فمعظمُهُ في الأفعالِ : الصحيحةِ والمعتلةِ المجردةِ والمزيدةِ فيتناسبُ معَهُ وَضْعَ هذا الفصلِ : (الفرقُ بينَ اللازمِ والمتعدى) لأنَّهُ في الأفعالِ دونَ رَيْبٍ .

وفي القسم الثاني وضع الميداني باب (الفعللة) ضمن منشعبة الثلاثي وهو من مجرد الرباعي ، ووضع باب (الافعيعال) بعد منشعبة الرباعي دون أن يدخله في باب ولا فصل .. وهو من (منشعبة الثلاثي) وقد راعى مُحَقِّقُ الكتابِ هذا فوضعَ البابين في مكانِهِمَا المناسبِ هذا .

ومما يدخل في هذا الترتيب غير المنتظم وضع القسم الثاني (أمثلة التصريف) في الكتاب دون الإشارة إلى أنه القسم الثاني مما يوهم أنَّ الكتاب عشرة أبواب فقط وما سواها خارج عن أصل الكتاب .

وبالنظر إلى هذا الموضوع رأى محقق الكتاب أنْ يضع قبل الأبواب العشرة عنوانا لها يكون هكذا : (القسم الأول : الأبواب) .

ثم يضع قبل أمثلة التصريف :(القسم الثاني : أمثلة التصريف) وبهذا تتضح الأمور دون إبهام لدخول شيء في شيء ليس منه أو خروجه عنه وهو منه .

هذا فيما يتعلق بترتيب الأبواب .. أما فيما يتعلق بكيفية معالجة الموضوعات فقد كانت معالجة علمية تتسم بالدقة والنظام إذ جمع كل المسائل التي تتعلق بموضوع ما في باب واحد .

٤ - أن الكتاب شقق دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يعقد لكل منها فصلاً رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها مما أدى إلى كثرة عدد الفصول وتشعب المسائل .

ومن أمثلة ذلك (الباب الثاني) في (أبنية الأسماء) تحدث في بداية هذا الباب عن أبنية الأسماء بأنواعها مع ذكر أمثلة على ذلك ، ثم قسم ذلك الباب إلى أربعة فصول .(١)

تحدث في الفصل الأول : عن الأوزان العشرة للثلاثي ، وأنها تكون أسماء وصفات .

ثم تحدث في الفصل الثاني : عن أبنية الرباعي .

وفي الفصل الثالث تحدث عن أبنية الخماسي ، أسماء وصفات .

وفي الفصل الرابع : تحدث عن معرفة الحرف الأصلي من الزائد .

وهكذا كان يفعل في كل باب من أبواب الكتاب حيث جعل أقسام(٢) أبنية الفعل سبعة فصول .

---

(١) انظر نزهة الطرف ص ٨١ - ٩٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٨ - ١٢٣ .

٥ - أن الميداني يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب ،فمثلا عالج كلا من الفعل المهموز والفعل المضعف من المعتل لا الصحيح يقول : (وإنّما جعل الهمزة في حروف الاعتلال لأنها تلين فتلحق بحروف العلة نحو (سال) و (قرا)في تخفيف (سأل) و (قرأ) .

وكذلك حكم التضعيف فإنه يبدل منه حرف العلة نحو (تظنيت) في (تظننت) و (خرجنا نتلعى) أى نتلعع)[1].

ذكر القلب المكاني في باب الإعلال والإبدال[2] ، وعلاقته بهما بعيدة فما في القلب المكاني إلاّ التشابه اللفظي بالقلب الذى هو نوع من الإعلال ، وحدوث إعلال في بعض كلماته ، ولم يتعرض الميداني هنا لحقيقة القلب المكاني، ولا لبعض الأمور المتعلقة به كالغرض منه وصوره وأدلته .

٦ - أن الميداني حشد في كتابه هذا كثيراً من المصطلحات الصرفية المختلفة في فصل[3] ونثرها في سائر الفصول . من ذلك مثلا : التصريف : (وهو إصطلاح لتغيير الكلمة الواحدة فتتولد

---

(١) انظر نزهة الطرف ، الباب الرابع ص ١٢٥.

(٢) انظر النزهة ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٣) المرجع السابق ص ٦٩ - ٧٠ .

منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة).[١]

و (الماضي) و (الغابر) للفعل الذى فات ، و (المستقبل) و (المضارع) و (الغابر) للفعل الذى يحدث في الحال أو الاستقبال و (المتعدى) و (المجاوز) و (الواقع) و (غير اللازم) لبعض الأفعال التي تنصب المفعول بنفسها .

و (المطاوع) و (غير الواقع) لبعض الأفعال التي لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بنفسها .. ويعرف الآن باسم (اللازم) .

(أمثلة الفاعل والأمر) يقصد به اسم الفاعل وأخوانه من المشتقات .[٢]

ومن المصطلحات التي انفرد بها الميداني مصطلح (التمثيل)[٣] الذى يُطْلَقُ عليه في المصنفات الحديثة (الميزان الصرفي) .

وكذلك مصطلح (الأفعال المتشعبة)[٤] ويقصد به (الأفعال المزيدة) .

وكان الميداني يطلق لفظ (المعتل) على (المثال) في كثير من أبواب الفصل ..

---

(١) انظر نزهة الطرف ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٠ .

يطلق على (معاني حروف الزيادة) معاني (الأمثلة)[1]

يطلق على (الأجوف المعتل العين) ، وقال يقال له أيضا ذو الثلاثة .

٦ - أن الكتاب قد لا يقتصر على ذكر القواعد، وإنّما يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلة ذلك :

قوله : (وتقول في فعل الاثنين (غَزَوَا)، و(رَمَيَا) و (رَضِيَا)، و (يَغْزُوان)، و (يَرْمِيان)، و (يَرْضِيان)، فلا تُحْذَفُ اللام مع ألف الضمير ، وكذلك إذا أمرت اثنين أو جماعة ، أو أمرت المخاطبة من المعتل العين لم تُحْذَفْ نحو: (قُولا)، و (بِيعَا) و (خَافَا)، و (قُولُوا)، و (بِيعُوا)، و (خَافُوا)، و (قُولِي)، و (بِيعِي) و (خَافِي) ، لأنّ اللام قد تحركت حركة لازمة .

وفي (قُلْ الحَقَّ)، و (بِعْ الثوبَ)، و (خَفْ الله) حذفت الواو والياء ، لأنّ الحركة غير لازمة ، وكذلك تقول : (لن يَغْزَ وَ الجيش)، و(لن يَرْمِ القوم) فلا تحذف لأنهما متحركتان ، قال الله تعالى[2] : ﴿ لَنْ نَّدْعُوَاْمِنْ دُونِهِ إِلَٰهًا ﴾[3])

---

(١) انظر نزهة الطرف ص ١٤٩ .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الكهف .

(٣) انظر نزهة الطرف ص ٢٠٨ .

ومن أمثلةِ ذلك :

(تقولُ في جمعِ (طويلٍ) : (طِوالٌ) فلم تُقلبْ الواوُ ياءً لأنَّ الواوَ متحركةٌ في الواحدِ ، وتقول : (ثَوْرٌ، وثِورةٌ) و (زَوْجٌ، وزَوْجَةٌ) فلا تُقلبُ ، لأنَّه ليس بعدَها ألفٌ ، وتقولُ : (خِوان) فلا تُقلبُ لأنَّه ليس بجمعٍ) . (١)

٧ - أن الميداني استشهد بالقرآن والشعر ، وقد بلغت شواهد القرآن أربع وأربعين شاهدا ، وشواهد الشعر أربع وثلاثين شاهدا ، وقد كان يهتم في تناوله بالاستشهاد الذى قد يستند فيه إلى بعض لغات القبائل .

ومن أمثلة ذلك :

قوله : فأمّا طيئٌ فإنهم يقولون في بَقِيَ يَبْقَى ، وفَنِيَ يَفْنَى : بَقَى يَبْقَى ، وفَنَى يَفْنَى ، وكذا يقولون في (دُعِيَ) دُعَا ، وفي بُنِيَ يُبْنَى ، يفرّون من الكسرِ إلى الفتحِ . ومنه قولُ الشاعرِ على لغتِهِمْ :

تَسْتَوقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْـ
ـلُ نُفُوسا بُنَتْ عَلَى كَرَمِ (٢)

وقالَ بعضُهُمْ : إنَّ (قَلِيَ يَقْلَى) لغةٌ في (قَلَى يَقْلِي) . (٣)

---

(١) انظر نزهة الطرف ص ٢٣٥ ، وانظر أمثلة ذلك ص ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ١٧٩ .

(٢) سيأتي شرح هذا البيت في فصل شواهد الشعر ص ٤٢٤ .

(٣) نزهة الطرف ص ١٠٢ .

ومنه قوله : (وَجَدَ يَجُدُ " وهي لغة بني عامر قال لبيد بن ربيعة العامري :

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ
تَدَعُ الصَّوَادِيَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلَا (١)

وسائر العرب يقولون (وَجَد يَجِدُ) . (٢)

ومن شواهد القرآن :

ما ذكر في أثناء حديثه (عن قلب ألف (عَصَا) و (قَفَا) ياء إذا وقع بعدها ياء المتكلم نحو (قولهم : (عَصَيَّ) ، و (قَفَيَّ) في موضع (عَصَايَ) و (قَفَايَ)، وفي بعض القراءات : * يَا بُشْرَى هَـٰذَا غُلَامٌ * (٣) وهذه لغة ليست بالكثيرة) . (٤)

وقد استشهد أيضا بالأمثال إلاّ أنّ استشهادَهُ بها قليلٌ حيثُ لم يتجاوز المثلين .

من أمثلة ذلك ما جاء في أثناء حديثه عن معاني (استفعل) فقال : (ويكون لمعنى التحول من حال إلى حال نحو (اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ) (٥) و (اسْتَنْوَقَ الجملُ) (٦) .)

---

(١) سيأتي شرح هذا البيت في فصل شواهد الشعر ص ٤٧٦ .

(٢) نزهة الطرف ص ١١٢ .

(٣) من الاية ١٩ من سورة يوسف . لقد قرأ الكوفيون : يا بشرى ، بدون ياء إضافة ، وقرأ الباقون : يَا بُشْرَايَ .

(٤) نزهة الطرف ص ٢٣٠ .

(٥) سيأتي الحديث عن هذين المثلين في فصل شواهد الأمثال ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ .

(٦) نزهة الطرف ص ١٥١ ، ١٥٢ .

عرض عام للموضوعات الصرفية الواردة في كتاب (الوجيز في علم التصريف)

لابن الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

١ - فصل في معرفة معنى التصريف .

٢ - فصل في معرفة أبنية الأسماء التي لا زيادة فيها - أى المجردة -

٣ - فصل في معرفة الحروف الزوائد .

٤ - فصل في معرفة الحذف - مقيس وغير مقيس .

٥ - فصل في معرفة الإبدال لغير الإدغام .

٦ - فصل في معرفة التغيير بالحركة والسكون .

٧ - فصل في معرفة الإدغام .

التعليـــق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في (الوجيز) إلى عدد كبير من النتائج نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن الكتاب - كما رأينا - لم يتعرض لبعض موضوعات الصرف كالقلب المكاني ، والإلحاق ، وكذلك لم يتعرض لمسائل التمرين .

وقد أفاد أبو البركات في مؤلفه هذا من السابقين ، ويكاد يكون كتابُ سيبويه ، ومؤلفاتُ ابنِ جني - وخاصةِ كتاب (التصريف الملوكي) أكثر الكتب التي أفاد منها . إذ سار في تقسيم موضوعات كتابه على غرار تقسيم كتاب (التصريف الملوكي) ، وإن كان أبو البركات قد أضاف فصلين وهما (فصلُ أبنيةِ الاسمِ) لم يذكر ذلك ابنُ جني وفصلُ (الإدغام) وقد ذكرهُ ابنُ جني ، لكنه لم يتحدّث عنه أو يفرد له فصلا . فذكره ابن الأنباري ، ولم يذكر مسائل التصريف التي ذكرها ابن جني في خاتمة كتابه .

٢ - قدم الكتاب تعريفًا موجزًا لعلم الصرف - فقال : (اعلم أن التصريف : تصيير الكلمة في أبنية مختلفة ، لأنّ تصريف الشيء تَصييرُهُ في جهاتٍ مختلفةٍ ، ومنه (تصريفُ الرياحِ) ، وهو تصييرُها في جهاتٍ مختلفةٍ ... وهو مصدرُ (صرّف) ، لأنّ (فعّلَ) يجيءُ مصدرُهُ على (التفعيلِ))[1] .

وبذا نجدُ تعريف ابنِ جني أشملَ وأوضحَ .

---

(١) الوجيز ص ٢٦ ، وانظر التصريف الملوكي ص ٥ - ٦ .

٣ - أنّ ترتيبَ الأبوابِ والموضوعاتِ الصرفيةِ كان منسقا إذ جمع كُلّ ما يتعلقُ بالمسائلِ المشتركةِ في موضوعٍ واحدٍ ، فمثلا جمع كلّ ما يختصّ بالحذفِ من حذفِ الهمزةِ ، والألفِ ، والواوِ ، واليـاءِ ، والهاءِ ، والنونِ ، والحاءِ ، والخاءِ ... الخ في موضوعٍ واحدٍ .

٤ - أنّ أبا البركات ابن الأنبارى قسّمَ الكتابَ إلى ستةِ فصـولٍ رئيسـةٍ - كُلُّ فصلٍ منها يتناولُ موضوعا مستقلا - ولم يشـقّق دراسةَ الموضوعاتِ إلى مسائلَ جزئيةٍ يتناولُ كُلّ مسألةٍ على حدةٍ ، وإنّما كانَ يعرضُ المسائلَ الجزئية بإيجازٍ واختصارٍ ، وكـان يكتفى بإيرادِ مثالٍ أو أمثلةٍ معدودةٍ للمسألةِ .

ومن أمثلة ذلك ما جاء في (فصل في معرفة الحروف الزوائد) : (فأمّا الهمزةُ : فتُزادُ أولاً إنْ كانت بعدَها ثلاثةُ أحرفٍ أُصول ويُحكمُ بزيادتِها - عُرِفَ الاشتقاقُ ، أو لم يُعْرَف حملاً على الأكثرِ . فإن كان بعدَها أربعةُ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بأنّها أصلٌ نحو: (إصْطَبل) وهـو معروف ، وتُزاد آخِرًا نحو: بيضاء ، وسوداء ، وهي في التحقيقِ تدلُ على ألفِ التأنيثِ ، ولا تُزاد وسطاً إلاّ في الشذوذِ نحو: (شَمْأَل) و (جُرائِض) لقولِهِمْ : شَمَلَتْ الريحُ ، وجمل جِرْوَاض ، وهو الضخمُ ، وهذا لا يُقاسُ عليه).(١)

٥ - أنّ الكتابَ لا يقتصرُ في بعضِ المسائلِ الصرفيةِ على ذكرِ القواعدِ ، وإنّما كان يتجاوزُ ذلك إلى محاولةِ تفسيرِها وتعليلِها .

---

(١) الوجيز ص ٣٠- ٣١ .

من أمثلة ذلك ما جاء في (فصل الحذف) إذ يقول :

(فأمّا المقيس فكلّ فعل ماضيه على (أفعل) فإنّ همزته تحذف في المضارع نحو : أكرمت أُكرِمُ ، والأصل فيه أُؤكرم ، حذفت الهمزة الثانية ، لئلا يجتمع فيه همزتان ، وإنما كان حذف الثانية أولى من الأولى ، لأنّها دخلت لمعنى ، والثانية ما دخلت لمعنى ، فلهذا كان حذف الثانية وتبقية الأولى أولى . وحذفوا الهمزة من : نُكرِمُ - وتُكرِم ، ويُكرِمُ حملاً على أكرم ، لئلا تختلف تصاريف الكلمة .

وكذلك كل فعل على (فَعَل يَفْعِلُ) وفاؤه واو ، فإنها تُحذَفُ في المضارع نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، والأصل فيه يَوْعِدُ ، وَيَوْزِنُ ، إلاّ أنّه حذفت الواو ، لوقوعها بين ياء وكسرة .

فأمّا قولهم (: ولَغَ يَلِغُ [1] ، فإنّما حذفت الواو منه وإن وقعت بين ياء وفتحة ، لأن الأصل (فَعَلَ يَفْعِلُ) بكسر العين ، وإنما فتحت عينه لأجل حرف الحلق ، فلما كانت الفتحة عارضة بُنِيَ الحكم على الأصل فَحُذِفَتْ كما حُذِفَتْ مع الأصل نحو وَعَدَ يَعِدُ) . [2]

---

(١) وَلَغَ الكلب في الإناء : شرب فيه بأطراف لسانه . اللسان (ولغ) ٨/٤٦٠ .

(٢) الوجيز ص ٣٧ - ٣٨ .

٦ - أن أبا البركات اهتم بالشواهد وخاصة الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية ، والشواهد القرآنية في كتابه أكثر منها في كتاب ابن جني إذ بلغ عددها ست عشرة آية ،على حين بلغ عدد الشواهدِ الشعريةِ أربع وعشرين شاهدا .

ومن أمثلة شواهد القرآن ،والشعر :

ما ذُكِر في أثناء حديثه عن إبدال الهمزة فقال :(فأمّا الهمزةُ فتبدلُ من الواوِ إذا انضمّتْ ضمًا لازمًا ،نحو قولِهِمْ في وُجوه : أُجُوه ،وفي وُقِّتَتْ : أُقِّتَتْ ،قالَ اللّهُ تعالى : * وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ * (١) ،ونحو قولِهِمْ في أَثْوُب : أَثْؤُب ،وفي أَنْوُر : أَنْؤُر ،قالَ الشاعرُ : (٢)

مَصَابِيحُ شَبَّتْ بِالعِشَاءِ وأَنْؤُرُ (٣) ...) (٤)

ومن أمثلةِ ذلك أيضا :

قوله : (وتُبْدَلُ (٥) - أى الألفُ - من الهمزة إذا سُكِّنَتْ وانفتحَ ما قبلَها ،نحو قولِك في كَأْسٍ : كاسٌ ،وفي رأْسٍ : راسٌ ،

---

(١) آية ١١ من سورة المرسلات .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

* فَلَمَّا فَقَدْتُ الصوت مِنَها وأُطِفِئَتْ *

وهو في المقتضب ٢/ ٢٠٥ ،وشرح ابن يعيش للمفصل ١٠/ ١١، وديوان عمر: ٨٨ .

(٤) الوجيز ص ٤٥.

(٥) المرجع السابق ص ٤٦.

وقد قُرِئَ بهما، قال الله تعالى : ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾ (١) ، وقال الله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ (٢)

---

(١) آية ٣٤ من سورة النبأ .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

وقد ذكر ابن الجزرى أن أبا جعفر - وهو من القُرَّاءِ العشرةِ - يبدل الهمزة الساكنة المفردة حرف مدّ بحسب حركةِ ما قبلَها ، إنْ كانت ضمةً فواوٌ ، أو كسرةً فياءٌ ، أو فتحةً فألفٌ ، وذكر أنَّ ورشاً وافقَ أبا جعفر إلاّ بِضْعَ كلماتٍ منها : (رَأْسٌ) و (كَأْسٌ) لم يُخفِّفْها ، ثمّ نقل اختِلافَ الرُّواةِ في قِراءةِ أبي عمرو بتخفيفِ الهمزةِ أو تحقيقِها ..) . ينظر النشر ١/ ٣٩٠ ومابعدها .

ترتيب موضوعات الشافية وشرحها للجاربردى

- تعريف علم الصرف .
- الميزان الصرفي .
- القلب المكاني .
- انقسامُ الأبنية إلى صحيح ومعتل وأقسامهما.
- أحوال الأبنية .
- أوزانُ الماضي الثلاثي المجرد .
- أوزانُ الماضي الثلاثي المزيد .
- المضارعُ.
- إشارةٌ إلى سبق دراسةِ بعضِ المشتقاتِ (الأمرِ ، اسم الفاعل اسمِ المفعول ، أفعلِ التفضيلِ) .
- الصفةُ المشبهةُ .
- المصدرُ .
- اسما الزمان والمكان .
- الآلةُ .
- المصغرُ .
- المنسوبُ.
- ما يشبه المنسوبَ من الصيغِ .
- جمعُ التكسير .
- جمعُ الجمع .
- التقاءُ الساكنين .
- الوقفُ .

- المقصور والممدود .
- الإلحاق .
- الإشتقاق .
- زيادة الأحرف العشرة ومواضعها .
- الإمالة.
- تخفيف الهمزة.
- الإعلال .
- الإبدال .
- الإدغام .
- الخط .

المبحث الثانـــي

أثر الشافية في التأليف الصرفـــــي

ويتضمنُ ذلك معرفةُ شُرُوحِهَا ، وحواشِيهَا ، ومنظومَاتِهَا .

أولا : شروح الشافيـة :

لقد توالت الشروح على شافية ابن الحاجب ، وكانت هذه الشـروح قد أوفت على الغاية في دراسـة الصرف ، وتكاد تكون صورًا أخـــرى أرحب للشافيـة لم تخرج عليها في المنهج ، ولا المادة المدروسـة.

وكان بعضُ هذه الشروحِ لموءلفين معروفين ، وبعضُهَا لموءلفين غيرِ معروفين ، ومن شروحِ الموءلفين المعروفين هناك المطبوعُ والمخطوطُ ، وسنعرضُهَا جميعُهَا وأماكنُ وجودِهَا .

١ - شروح الشافية لموءلفين معروفين :

١ - شرح المصنف - ذكره الجاربردى في موضعين (١) من شرحه علـى الشافيـة وهو من قبيل الأمالي المتفرقة - مخطوط .

٢ - شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحـوى (ت ٦٨٦ هـ) طبع عدة مرات في القاهرة سنة ١٣٤٥هـ وسنة ١٩٣٧م بتحقيق جماعة ، كما طبع في استانبول .

---

(١) ص ٦، ٣٣ أى شرح ابن الحاجب نفسه للشافية .

٣ - شرح السيد ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذى (ت ٧١٧هـ) [١] منه نسخة في برلين رقمها ٦٦٠٤ [٢].

٤ - شرح أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردى ضمن مجموعة شروح الشافية ت ٧٤٦ هـ. طبع وعليه حاشيتان لابن جماعة (ت ٨١٦ هـ) أولهما خاصة، والثانية تكملة لحاشية الجاربردى .

٥ - شرح تاج الدين أبي أحمد بن عبد القادر مكتوم الحنفي (ت ٧٤٩) [٣] مخطوط .

٦ - شرح جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى (توفى سنة ٧٦١هـ) في مجلدين سماه (عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب) . [٤] مخطوط .

٧ - شرح السيد عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار (توفى في حدود سنة ٧٧٦ هـ) [٥] ،طبع بمطبعة أحمد كامل في الأستانه ،وطبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه ،القاهرة .

٨ - شرح نظام الدين حسين بن محمد النيسابورى الأعرج [٦] حوالي (القرن الثامن) - طبع في إيران .

---

(١) الكشف ٢/ ١٠٢١.

(٢) فهرس الورد ٤/ ٨٠ " فهرس كتاب ابن الحاجب النحوى لطارق الجناني ص ٧٦).

(٣) الكشف ٢/ ١٠٢١.

(٤) المرجع السابق ٢/ ١٠٢١.

(٥)(٦) المرجع نفسه .

فهرس الأحمدية ٣٥٤ نقلا عن هامش كتاب ابن الحاجب النحوى : ٧٨.

وهناك مخطوط في المكتبة الأزهرية ٤/٨٩٠

نسخة في مجلد نسخ بخط علي أكبر بن الحسين الخراساني سنة ١٢٢٣ هـ بها آثار رطوبة في ١٢٢ ورقة ومسطرتها ١٨ سطرا - ١٨ سم (١٥٦) (١٢٣٥٣) ٠

نسخة أخرى في مجلد بقلم نسخ بهامش بعض أوراقها حواش في ١١٨ ورقة ، ومسطرتها ١٦ سطرا - ٢٢ سم (١٥٧) (١٢٣٦٦) ٠

٩ - شرح محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٦ هـ) (طبع) ٠

١٠ - شرح يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومي المعروف بقُرة سان (ت ٨٥٢ هـ) المسمى بالصافية منه نسخة في برلين رقمها ٠٦٦١٠

١١ - شرح علاء الدين بن محمد المعروف بقوشجي ، وهو شرح فارسي (١) (ت ٨٧٩ هـ) ٠ (١)

١٢ - شرح الشيخ زكريا بن محمد أحمد الأنصارى السليلي الشافعي (ت ٩٢٥) سمّاه المناهج الكافية في شروح الشافية (٢) ٠ وهو ضمن مجموعة شروح الشافية / المجلد الثاني (٣) منه عدة نسخ في دار الكتب ، وله عدة نسخ في المكتبة الأزهرية ٠ (٤)

نسخة في مجلد بقلم معتاد ، سنة ١٠٣١ هـ في ١٩١ ورقة ومسطرتها ٣٤ سطرا - ١ سم ٠ (٧٣) (٥٠٠٨) ٠

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٠٢١ ٠

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٠٢١ ٠

(٣) ويجدر بنا هنا أنْ نُوضِّحَ ما اشتمل عليه المجلدان من مجموعةِ شروح الشافية . حيث إنَّ المجلدَ الأوّلَ يتضمن متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردى وحاشية الجاربردى لابنِ جماعةَ ، ويتضمنُ المجلدُ الثاني : شَرْحَ السيّدِ عبدِالله بنِ محمدٍ الحسيني المعروف بنقرةكار المتوفى سنة ٧٧٦ ، وشرح الشيخ أبو يحيى زكريا الأنصارى ، ومنظومة الشافية لإبراهيم بن حسام الكرماني وسَمَّاهَا الفوائدَ الجليلةَ في شرح الفرائض الجميلةِ . وقد وقع خطأ في عنوانِ المجلد الثاني حيث جاء مطابقا لعنوان المجلد الأوّل . والصوابُ ما ذكرنا .

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية / ٨٢ ٠

نسخة كالسابقة ضمن مجموعة في مجلدين ، طبع الأستانة سنة ١٣١٠هـ - منها في الصلب شرح الشافية لنقرة كار ، ومع كل جزء فهرس - ٢٧ سم (٣٤) (١٠٦هـ) لغة.

أربع نسخ ضمن مجموعات كالسابقة (٧٥ - ٧٨) (١٥٦هـ) لغة .

نسخة أخرى في (١) مجلد - بقلم معتاد ، بخط سالم الشافعي سنة ١١٠٩ هـ .

بهامش بعض أوراقها حواش في ١٧٢ ورقة ، ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٣٠ سم (٨١) (٦٠٤٤) .

١٣ - شرح المولى عصام الدين الاسفرائني (ت ٩٤٣ هـ) . (٢)

١٤ - شرح أحمد بن محمد المعروف بابن المنلا الحلبي (ت ٩٩٠) (٣) مخطوط .

١٥ - شرح محمد طاهر على (توفى في القرن العاشر) مخطوط ، أتمها في أثناء المئة العاشرة للهجرة ، وسماه (الكفاية شرح الوافية) ، ومنه نسخة في دار الكتب رقمها ٤١ . (٤)

١٦ - شرح المولى سودى بالتركي (ت في حدود سنة ١٠٠٠) ، مخطوط .

---

(١) كشف الظنون ٢ / ١٠٢١ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٠٢٢ . وانظر كتاب ابن الحاجب النحوى : ٧٧ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ١٠٢٢ .

(٤) فهرس دار الكتب ٢ / ٦٦ نقلا عن كتاب ابن الحاجب النحوى لطارق الجنابى : ٧٨ .

١٧ - شرح إبراهيم بن أحمد بن الملا الجبى المتوفى سنة ١٠٢٠ (١٠٠٣) وصل إلى الخط ، سمّاه (الغنية الكافية من بغية حل الشافية) مخطوط / مجلد .

١٨ - شرح لطف الله بن محمد بن الغياث الطغيرى الحجاجي سنة ١٠٥١ هـ ، وسماه (المناهل الصافية في كشف معاني الشافية).

١٩ - شرح ابن الحاج عيسى ، مخطوط ، أتمه سنة ١٢٨٢هـ ، وسماه (شرح الشافية بالعباير الوافية)[1] نسخة بخط المؤلف في دار الكتب ٢/ ٧٠.

٢٠ - شرح فاضل الصصام ، طبع في مطبعة أحمد كامل بالأستانة بهامش شرح نقرة كار[2].

٢١ - شرح المبرد كمال الدين محمد الفسوى القنوى (من أعيان القرن الثالث عشر للهجرة ، مخطوط ، منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي رقمها ٣١٧٦ ، وأربع نسخ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، أرقامها ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٨ ، ٢٦٤٩ ، ٢٦٥٠[3].

---

(١) فهرس دار الكتب ٢/ ٦٦ نقلا عن كتاب ابن الحاجب النحوى لطارق الجنابي : ٧٨.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٠٢١.

(٣) روضات الجنات ١/ ١١٧.

٢٢ - شرح عبدالله العجمي .[1]

٢٣ - شرح محمد بن علي الإربلي الموصلي أبو المعالي صاحب شرح وحواشي التسهيل .

٢٤ - شرح نظم الشافية المسمى (بالكافية الوافية) لعبدالجليل الحنبلي ، مخطوط منه نسخة في برلين رقمها ٦٦١١ .[2]

٢٥ - كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب لسعيد بن مسعود المراكشي الصنهاجي رقمها ٢٠ .[3]

٢٦ - المختصرة الكافية[4] في شرح فرائد فوائد الشافية ، و هو شرح العلامة حسين بن مصطفى ابن سيف المرور .
نسخة ضمن مجموعة في مجلد بقلم فارسي - مجدولة بالمداد الأحمر ، ومسطرتها ١٥ سطر من ورقه ١ - ١٥٨) - ١٨ اسم (٨٧٥) (مجاميع) ١٣١٨٢ .

و هناك شروح أخرى للشافية لشراح مجهولين منها شرح الشافية لمجهول[5] ، مخطوط ، موجود بدار الكتب الظاهرية بدمشق ، نسخة واحدة ص ٥٠٦ .
شرح الشافية لمجهول[6] نسخة واحدة ص ٥٠٩ .

---

(١) الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٩٣ .
(٢) كتاب ابن الحاجب النحوى : ٧٨ .
(٣) الأسكوريال ١/ ١٤ نقلا عن ابن الحاجب النحوى ص ٧٩ .
(٤) فهرس المكتبة الأزهرية ٤/ ٩٤ .
(٥) فهرس المكتبة الظاهرية بدمشق ، ٦١٨ .
(٦) المرجع السابق .

٢ - الحواشي على شافية ابن الحاجب :

أ - حاشية على شرح الجاربردى لابن جماعة[١] عز الدين محمد ابن أحمد المتوفى سنة ٨١٦ ، وهي حاشية خاصة.

ب - وهناك حاشية ثانية[٢] تكملة لحاشية الجاربردى ، وجدها ابن جماعة على شرحه .

جـ - وحاشية ثالثة للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني[٣] (ت ٨٥٥ هـ) .

د - وحاشية رابعة للسيوطي (ت ٩١١)[٤] سماها الطراز اللازوردى .

هـ - حاشية العلامة حسين الكمالاني الرومى[٥] من علماء أواخر القرن الثامن الهجرى على شرح الجاربردى على الشافية لابن الحاجب / فرغ من تأليفها سنة ٧٨٥ هـ.

نسخة ضمن مجموعة في مجلدين (يعرف بمجموعة شرح الشافية) طبع الاستانة سنة ١٣١٠ هـ ، معها في الصلب الشرح وحاشية ابن جماعة عليه. ومع كل جزء فهرس ٢٧ سم (٧٤) ١٠٦ هـ اللغة.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٠٢١.

(٢) ابن الحاجب النحوى ٧٦.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٠٢١.

(٤) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

(٥) فهرس المكتبة الأزهرية ٤/ ٧٢.

أربع نسخ كالسابقة (٧٥ - ٧٨) ١٠٦ هـ اللغة.

نسخة ضمن مجموعة كالسابقة طبعت سنة ١٣١٠هـ.

(٢٠١) ١٥٩٠٨ / اللغة .

ونسخة (٢٦٩) ٢١٥٢١ / اللغة ،و نسخة (٢٨٠)٢٢٢٠٩/

ونسخة (٢٨٢) ٢٢٧١٤ / لغة ،ونسخة (٣٣٣) ٢٥٥٦٢/لغة،

ونسخة (٣٥٣) رفعى ٢٧٢١٧ ،ونسخة (٩٧٠) اللحام

١٠٠٣ هـ.

٣ - منظومات الشافية :

نظم الشافية يوسف بن عبد الملك وسمّاها الصافية (١) وكان حياً في حدود سنة ٨٤٠.

ونظمها الشيخ أبو النجا ابن خلف المعرى (٢) ولد في سنة ٨٤٩ هـ

ونظمها قصيدة في العروض مشتملة على ستمائة بيت المولى أحمد بن إسماعيل الكوراني نظمها للسلطان محمد جان المتوفى سنة ٨٩٣هـ.

ونظمها إبراهيم بن حسام الكرمياني المتخلص بشريفى سنة١٠١٦ ثم شرحها وسماها الفوائد الجليلة في شرح الفرائض الجميلة ضمن مجموعة شرح الشافية (٣).

---

(١) (٢) لم أجدْ في الكتبِ التي بين يدى نصا يثبت وجودَ أيٍّ من النظمين الأوّل والثاني . وإنّما ذكرهما صاحبُ كشف الظنون هكذا بدون تحديد موضعهما - ٢/١٠٢٢.

(٣) ينظر هذا النظم في مجموعةِ شروح الشافية ،المجلد الثاني ص ٢٨٠ ومابعدها .

المبحث الثالث

الجَارَبَرْدِيّ (١)

اسمه ولقبه ومذهبه :

هو أحمد بن الحسن بن يوسف المعروف بالجَارَبَرْدِيّ من بلاد أذربيجان (٢) ، نزيل تِبْرِيز (٣) . تفقّه على مذهب الشافعي ، وفاق في العلوم العقلية.

---

(١) الجَارَبردى ، بفتحِ الراءِ والموحدةِ وسكونِ الراءِ و مهملة، نسبة إلى جَارَبرد قرية من قرى فارس - انظر اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ص ٥٨ . لكن السيوطي لم يذكر قرية من قرى فارس وإنّما الذى ذكر ذلك محققا كتاب طبقات الشافعية الكبرى للسبكي تحقيق: د / محمود الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو، ٩/ ٨ .
انظر ترجمته في مرآة الجنان لليافعي ٤/ ٣٠٧ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩/ ٨ - ١٧ ، وطبقات الشافعية للأسنوى ١/ ٣٩٤ ، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ١/ ١٣٢ ، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٠٣ ، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ٦/ ١٤٨ ، والبدر الطالع للشوكاني ١/ ٤٧ ، وروضات الجنات للخوانسارى : ١/ ٣٣٤ - ٣٣٦ ، و مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة ١/ ١١٩ ، الأعلام للزركلي ١/ ١١١ ، و معجم المؤلفين لرضا كحالة ١/ ١٩٨ .

(٢) روضات الجنات ١/ ٣٣٤ .

(٣) انظر مرآة الجنان ٤/ ٣٠٧ ، طبقات الأسنوى ١/ ٣٩٤ ، بغية الوعاة ١/ ٣٠٣ .

قال الخوانساري : (أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد أي تبريز ، وكان من الفضلاءِ الأعيان والأدباءِ الأركان)[١].

ولقد كان إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً ومواظباً على الشغلِ في العلمِ وإفادةِ الطلبةِ . وجدُّهُ يوسف أحدُ شيوخِ العلمِ المشهورين بتلك البلادِ والتصدى لشغل الطلبةِ.

وذكر الخوانساري عن (رياضِ العلماءِ)(أنَّهُ كان بينَ هذا الشيخِ وبين القاضي عضدِ الإيجي شارحِ المختصر[٢] مشاجراتٌ عظيمةٌ في مراتبَ شتى من العلومِ ، بحيثُ قد ألَّفَ كُلٌّ منهما رسائلَ في الرَّدِ على صاحبِهِ ، وكان لما توفى الجاربردى انتقلتْ المعارضاتُ له مع القاضي إلى ولدِهِ الفاضلِ المحققِ إبراهيمَ ابنِ أحمدَ ، وكتبَ هو في الرَّدِ عليه بعضَ معضلاتِ الكشافِ أيضا رسالة سمّاها (بالسيف الصارم على عنق العضد الظالم) ولنعم ما سمّاه)[٣].

وفاتـــه :

توفي الجاربردى بتبريز في شهر رمضان سنة ٧٤٦ وذكر الشوكاني[٤] والخوانساري[٥] أنه توفى في سنة ٧٤٢هـ.

---

(١) روضات الجنات ١/ ٣٣٤.

(٢) اسمه عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي المتوفى سنة ٧٥٧ كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ٢٢٢.

(٣) روضات الجنات ١/ ٣٣٦.

(٤) انظر البدر الطالع ١/ ٤٧.

(٥) انظر روضات الجنات ١/ ٣٣٥.

ولعلَّ الأصحّ أنّه توفى في سنة ٧٤٦ هـ، لأنّه رأى الغالبية أنشدوا عنه :(١)

عَجَباً لقومٍ ظَالِمِينَ تَستَّرُوا
بالعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعَمْرِى مَعْرِفَه
قَدْ جَاءَ هُمْ مِنْ حَيثُ لا يَدْرُونَه
تَعْطِيلُ ذاتِ اللهِ مَعْ تَقْى الصِّفَه

وهذان البيتان عارض بهما الزمخشرى في قوله :

لَجَماعَةٌ سَمّوا هَوَاهُم سُنَّةً
وجماعةٌ حُمُرٌ لعمرى مُوءْكَفَه
قد شبَّهوه بخَلْقِهِ وتخوَّفوا
شُنَعَ الورَى فتستروا بالبلكفه (٢)

---

(١) طبقات السبكي ٩/٩٠

(٢) البلكفة : كلمة ركبت من قول أهل السنة في روءية الله سبحانه أنه يرى بلا كيف . أى بلا كيفية للروءيا ، فروءية الموءمنين لربهم لا تستلزم جهة ولا مكانا . وهذه التسمية من صنع المعتزلة. انظر البيتين في الكشاف ٢/١١٦ ، وروى عجز البيت الأول هكذا :

لجماعة سَمّوا هواهم سنة
وجماعة هم لعمرى مُوءْكَفَه

أى غير موجود لفظ (حُمُر).

شيوخه وتلاميـــــــذه

أولاً - شيوخه :

أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوى [١] ، وعن الشيخ عمر بن نجم الدين ، وعن نظام الدين الطوسي وغيره [٢] .

ثانياً - تلاميذه :

كان أحد العلماء المشهورين أخذ عنه جماعة ، ولعل من جملة من أخذ عنه العضد شارح مختصر ابن الحاجب ، وأخذ عنه الشيخ نور الدين الأردبيلي [٣] ومن تلاميذه : المولى محمد بن عبد الرحيم ابن محمد العمرى الميلاني شَرَحَ رسالته في النحو (المغنى) .

قال الخوانسارى : (كان من علماءِ المئةِ الثامنةِ ، ومشايخ ابن رافع النحوى) [٤] .

---

(١) انظر طبقات السّبكي ٩/ ٨ .
وبغية الوعاة ١/ ٣٠٣ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٨ ، وروضات الجنات ١/ ٣٣٤ .

(٢) انظر البدر الطالع ١/ ٤٧ .

(٣) شذرات الذهب ٦/ ١٤٨ ، والدرر الكامنة ١/ ١٣٢ .

(٤) روضات الجنات ١/ ٣٣٥ .

آثاره العلمية :

له مصنفات في الفقه ، والتفسير ، والنحو ، والصرف ، منها :

١ - شرح منهاج البيضاوى في أصول الفقه واسمه (١) (منهاج الوصول إلى علم الأصول) مختصر للقاضي ناصر الدين عبد الله عمر البيضاوى ، المتوفى سنة ٦٨٥ وسمّاه الجاربردى (بالسراج الوهاج) (٢) .

٢ - شرح الحاوى الصغير في فرع الفقه الشافعي (٣) للقزويني . وسمّاه الهادى (٤) ، ولم يكمله .

٣ - شرح البزدوى (٥) واسمه (أصول الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوى الحنفي) (٦) المتوفى سنة ٤٨٢ هـ .

٤ - شرح الهداية (٧) للحنفية .

---

(١) انظر مرآة الجنان ٣٠٧/٤ ، والدرر الكامنة ١٣٢/١ ، وبغية الوعاة ٣٠٣/١ ، شذرات الذهب ١٤٨/٦ ، البدر الطالع ٤٧/١ ، روضات الجنات ١/ ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة ١٨٧٩/٢ .

(٣) انظر المراجع السابقة في (١) .

(٤) كشف الظنون ٦٢٦/١ .

(٥) انظر مرآة الجنان ٣٠٧/٤ .

(٦) انظر كشف الظنون ١١٢/١ .

(٧) انظر مرآة الجنان ٣٠٧/٤ ، وكشف الظنون ٢٠٣٦/٢ .

٥ - له (الحواشي على الكشاف) في عشر مجلدات .[١]

٦ - له حاشية[٢] على (شرح الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب .

٧ - له رسالة في النحو سمّاها (المغنى).[٣]

٨ - له شرح الشافية لابن الحاجب وهو موضوع دراستنا .

---

(١) انظر مرآة الجنان ٤/٣٠٧ والدرر الكامنة ١/١٣٢ ، والبغية ، وكشف الظنون ٢/٤٧٨ .

(٢) كشف الظنون ٢/١٧٧٤ .

(٣) انظر روضات الجنات ١/٣٣٥ .

الباب الأول

منهج الجاربردي في شرحه مقارناً بالرضي

ويتكون من:

الفصل الأول : ويشتمل على أربعة مباحث .

الفصل الثاني : شواهد القرآن وما يتبعه من قراءات .

الفصل الثالث : شواهد الحديث والأثر .

الفصل الرابع : شواهد الأمثال وأقوال العرب .

الفصل الخامس : شواهد الشعر والرجز .

الفصل الأول

مقارنة بين شرحي الجاربردى والرضي

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : بيئة كل من الرضي والجاربردي .

المبحث الثاني : مصادر كل من الرضي والجاربردي .

المبحث الثالث : منهج كل من الرضي والجاربردي .

المبحث الرابع : موقف كل من الرضي والجاربردي من شافية ابن الحاجب .

مقارنة بين شرحي الجاربردى والرضي

لعل من أهم شروح الشافية وأوفاها هو شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادى ، ويليه في الأهمية شرح فخر الدين أحمد ابن الحسن الجاربردى . لذا كان من تمام الفائدة أن نجرى مقارنة عامة بين منهجيهما نُلَخِّص فيها أهم الفروق وأوضحها دون أن نخوض في دراسة التفاصيل الدقيقة ، لأنَّ المجال هنا لا يتسع لذكرها ، ولأننا لسنا بصدد دراسة مفصلة عنها .

وقبل أن نتطرق لذكر هذه الفروق يَجْدُرُ بنا أن نُعَرِّفَ أولاً بيئة كل منهما والفاصل الزمني بين العالمين .

*

المبحث الأول

بيئة كلٍّ من الرضي والجاربردى والفاصل الزمني بينهما

أولاً - بيئة الرضي :

لم تذكر المراجع التاريخية شيئا عن نشأة الرضي أو مولده ، وكل ما ذكروه في ترجمته لا يتعدى سطوراً قلائل تناقلوها عن بعضهم .

ولكن هناك دراسة حديثة (١) تناولت حياة الرضي بالتفصيل ،

---

(١) رسالة دكتوراه بعنوان (الرضي - آثاره النحوية) مقدمة من الطالبة أميرة على توفيق بإشراف د / شوقي ضيف عام ١٩٦٩م .

ولعلها استطاعت أن تكشف النقاب عن بعض الغموض الذى تكتنف تلك الشخصية ، وفيما يلي نوجز خلاصة تلك الدراسة :

١ - كشفت الدراسة أن للرضي ثلاث بيئات الأولى أستراباد وهي التي ولد فيها ، والثانية سمنان ، والثالثة نجف ، وكلها في إيران (بلاد فارس القديمة) .

٢ - أن ولادة الرضي كانت في حوالي الربع الأول من القرن السابع الهجرى أى حوالي سنتي (٦١٦- ٦٢٥) .

وإذا تصفحنا تاريخ إيران خلال تلك السنوات نجد أنها كانت بداية للحملة الأولى للمغول تحت قيادة جنكيز خان على الدولة الخوارزمية تلك الحملة التي اكتسح فيها المغول خراسان ، وتقدموا غربا إلى الرى ، وقم ، وكاشان ، وهمدان .

وبهذا يمكن القول بأن الرضي ولد مع موجة الغزو المغولي الأول لإيران ، أو بعدها بقليل .

٣ - أن الرضي كان إسلاميا في نسبه ، عجميا في مربا ه ، عربيا عجميا في لغته ومشيخته ، حذق الفارسية والعربية ، وتثقف الثقافتين .

٤ - أنه من أبرز وأهم معالم عصر الرضي - الاضطراب الداخلي الذى شتت القوى ، وأضعف الدولة ، ثم انتهاء الأمر بالانهيار التام ، والخراب الشامل على أيدى المغول الغزاة ، والخضوع لحكمهم حتى نهاية القرن السابع الهجرى .

ويمكن القول بأن عصر الرضي كان مليئا بالتفاصيل والأحداث السياسية الجسيمة التي تشابكت وتداخلت وطغت على كل ما عداها من المؤثرات في حياة الناس .

ثانيا - بيئة الجاربردى :

لم تذكر المراجع التاريخية ما يتعلق بنشأة الجاربردى أو سنة مولده ، وكل ما ذكرته كما عرفنا سابقا أنه من بلاد أذربيجان ، نزيل تبريز.

ويمكن مما سبق أن نخلص القول بأن للجاربردى بيئتين :

الأولى : وهي التي ولد فيها ، ولعلها أذربيجان.

الثانية : وهي التي نشأ وترعرع فيها حتى أصبح من شيوخ العلم المشهورين بها ، وتلك هي تبريز.

وإذا فرضنا أنه لم يمت شابا ، ولا كهلا ، وإنما مات في مرحلة وسط بين ذلك. فيمكن أن تكون ولادته في الربع الأخير من القرن السابع الهجرى - أى حوالي بين سنتي (٦٨٦ - ٧٠٠) وذلك أواخر عصر الرضي .

وبذا يحتمل أن يكون الجابردى أدرك حياة الرضي ، ويحتمل أن يكون الرضي توفى قبل ولادته .

وإذا حسبنا الفارق الزمني بين وفاة العالمين كما ذكرها أصحاب التراجم نجدها تقدر بحوالي ستين سنة حيث كانت وفاة الرضي في عام ٦٨٦ ، ووفاة الجابردى ٧٤٦ .

ومعنى ذلك أن شرح الرضي سبق شرح الجاربردى وليس من المعقول أن يكون شرح الرضي من الأهمية بمكان، ولم يرجع إليه الجاربردى ، أو ينقل عنه . صحيح أن الجاربردى لم يصرح بنقله عن الرضي ولكن من المؤكد أن يكون الجاربردى نقل عن الرضي ، ولم يصرح باسمه ، لأن الجاربردى كما عرفنا سابقا. أحيانا لا يصرح باسم الشرح الذى نقل

عنه وإنما يكتفي بقوله - قال بعض الشارحين ،أو اعترض بعض الشارحين .

ومما يُقوّي ذلك نجد أن هناك اعتراضا للرضي (١) ، نقله الجاربردي (٢) دون أن يُصرّح باسمه .

---

(١) انظر شرح الشافية للجاربردي ص : ١١ .
حيث ذكر في شرحه لتصريفِ ابنِ الحاجبِ : التصريفُ : (علمٌ بإصول تُعْرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمِ فقال ، وأوردَ على هذا الحدِّ أن زيادةَ قولِهِ أحوالٌ، وإنْ أفادَ ما ذكرتم لكنّه أخلَّ به من وجهٍ آخرَ ،لأنّهُ خرَّجَ به معرفةَ أبنية الكلم).

(٢) أبنية الكلم ،انظر شرح الرضي :١/٤ ، قوله (أحوال أبنية الكلم، يُخرِجُ من الحَدِّ معظم أبوابِ التصريفِ . أعني الأصولَ التي تُعْرَفُ بها أبنيةُ الماضي والمضارع والأمرِ والصفةِ وأفعلِ التفضيلِ والآلةِ والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف مُدْخِلاً بعد لهذه الأشياءِ في أحوالِ الأبْنيةِ : « وأحوال الأبْنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع » ...) .

المبحث الثانـــي

مصادر كل من الجاربردى والرضـــي

أولا - مصادر الجابردى :

لقد اعتمد الجابردى في شرحه للشافية على مصادر متنوعة لا تتعلق بالنحو والصرف فحسب ، بل تعدت ذلك لتشمل بعض كتب التفسير والمعاجم اللغوية ، وبعض الكتب الخاصة بالمُعَرَّبات ، وبعض الكتب التي تتعلق بالشعر وشروحه .

كما أن اعتماده على هذه المصادر يختلف من مصدر لآخر حيث إننا نجده يعتمد على بعض المصادر اعتمادا كبيرا ، على حين أن بعضها الآخر لم يرجع إليه غير مرة أو مرتين . وسوف نُوَضِّحُ ذلك فيما بعد .

وقد تنوعت طريقته أيضا في عرضه للمصادر ، تارة يُصَرِّحُ باسم المصدر واسم صاحبه ، وتارة يُصَرِّحُ باسم المصدر فقط ، وتارة باسم صاحب المصدر دون اسم المصدر ، وتارة أخرى يُغْفِل ذكر المصدر واسم صاحبه ويكتفي بأن يقول : ذكر في بعض الشروح .

أما منهجه في الأخذ من تلك المصادر فقد تنوع أيضا ، فأحيانا نجده ينقل نقلا حرفيا من المصدر ، وأحيانا ينقل بتصرف مع الاختصارِ أو الإضافةِ - أي إذا كان هناك أمثلة لا يذكرها ، بل يقتصر على نقل القاعدة فقط ، وأحيانا ينقل بالمعنى . وسوف نوضح ذلك بالتفصيل عند ذكرنا لهذه المصادر .

ويمكننا تقسيمُ مصادرِه من حيثُ التصريح بأسماء أصحابها ، وعدم التصريح إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : مصادر صرح بأسمائها وأسماء أصحابها وهي نوعان :

النوع الأول : مخطوطة ، مثل :

١ - شرح الشافية لابن الحاجب .

٢ - شرح الدرة الألفية لابن الخباز (ت ٦٣٧) .

النوع الثاني : مطبوعة ، مثل :

١ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .

٢ - الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣) .

٣ - المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨) .

٤ - الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨) .

٥ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت ٤٢١) .

٦ - المعرب للجواليقي (ت ٥٤٠) .

٧ - الرسالة الرقطاء للحريري (ت ٤١٦) .

٨ - شرح المعلقات السبعة للزوزني (ت ٤٨٦) .

٩ - شرح ديوان المتنبي للواحدي (ت ٤٦٨) .

١٠ - التفسير الوسيط للواحدي (ت ٤٦٨) .

القسم الثاني : مصادر صرّح بأسماء أصحابها ولم يُصرّح بأسمائها . وهي نوعان أيضا :

النوع الأول : مخطوطة ، مثل :

١ - شرح الهادي في النحو والصرف للزنجاني (ت ٦٥٥) .

٢ - شرح تصريف ابن مالك لابن إياز النحوي (ت ٦٨٧) .

النوع الثاني : مطبوعة ، مثل :

١ - المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨) .

٢ - المحكم لابن سيده .

٣ - نزهة الطرف في فن الصرف للميداني (ت ٥١٨) .

٤ - المغرب في اللغة للمطرزى (ت ٦١٠) .

٥ - الكافية لابن الحاجب .

القسم الثالث : مصادر لم يُصَرِّح بأسمائها ، وصَرَّحَ بأسماء أصحابها :

وهم :

١ - سيبويه (ت ١٨٠هـ) .

٢ - الفراء (ت ٢٠٧هـ) .

٣ - أبو عبيدة (معمر بن المثنى) (ت ٢١٠هـ) .

٤ - أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) .

٥ - أبو زيد الأنصارى (٢١٥هـ) .

٦ - ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) .

٧ - أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ) .

٨ - أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) .

٩ - ابن دريد (ت ٣٢١هـ) .

١٠ - أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) .

١١ - أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) .

١٢ - عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) .

١٣ - ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) .

١٤ - ابن الأنبارى (أبو البركات) (ت ٥٧٧هـ) .

١٥ - أبو البقاء العكبرى (ت ٦١٦هـ) .

القسم الرابع : مصادر لم يصرح بأسمائها ، ولا بأسماء أصحابها وإنّما اكتفى بالقول :

قال بعض الشارحين ، وقال بعض شارحي هذا الكتاب، وقال بعض الفضلاء في تصريفه ، قال بعض شارحي المفصل ، ذكر في بعض شروح المفصل ... وهكذا .

*

وفيما يلي نوضّحُ بالتفصيل ما جاء ذكره في الأقسام الأربعة لمصادر الجاربردى .

القسم الأول : مصادر صرح بأسمائها وأسماء أصحابها :

وهي نوعان :

أ - مخطوطة ، وهي :

١ - شرح الشافية لابن الحاجب :

وقد اعتمد الجاربردى على هذا الشرح اعتماداً كبيراً ونقل عنه ، وقد صرّح في مقدمته أنه أخذ عنه وعن غيره ، وقد تَبَيَّنْتُ من خلال قراءتي للكتاب أنه ورد ذكره في نحو أربع وعشرين مرة.(١)

من أمثلة نقله عنه قوله(٢) : (وإنما قال أحوال أبنية الكلم ولم

---

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى ١/ ١٠ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٨٢ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٢٣١ ، ٢٦١ ، ٢٨٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٢) المرجع السابق ١/ ١٠.

يقل أبنية الكلم ،ليكون الحدّ جامعاً ،إذ يخرج عنه حينئذ بعض أحكام الإدغام نحو اضرب بعدك ،وإنما قيدنا بالبعض ،لأنّ بعضها داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة نحو شدّ يشدّ ، وإذا كان في كلمتين فحينئذٍ يكون داخلاً في الأحوال ، لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى . وخرّج عنه أيضا بعض أحكام التقاء الساكنين مثل اضربِ الرجل ،وإنّما قيدنا بالبعض ،لأنّ البعض الآخر داخل في البنية ، وهو الذى يكون في كلمة واحدة إذ هو راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها نحو (انطُلِقْ) بسكون اللام وفتح القاف ويخرج أيضا أحكام الوقف لأنها ليست راجعة إلى أبنية الكلم ،لأنّ الوقف على جعفر، وزيد ، وأشباههما بالسكون أو بالروم أو بالاشمام ليس راجعاً إلى بناء الكلمة هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف).(١)

ومن الأمثلة ما ورد ذكره (٢) في أثناء حديثه عن الوجه السادس من وجوه معرفة القلب المكاني ،حيث قال (٢) : (يُعْرَفُ القلب بأنه لولم يُقدّر لأدّى على الأصحّ إلى منع الصرف بغير علة ، فإنّه لولم يُقدّر القلب يلزم أحد المذهبين كما سنذكر ،والأصحّ منهما مذهب الكسائي (٣) أى منع الصرف بغير علة ، كما أشار إليه المصنف في شرح المفصل ،

---

(١) انظر شرح الشافية لابن الحاجب الورقة ١ ، ومقارنة ما نقله عنه بما جاء في الشرح السابق وجدت أنّ النقل عنه ليس حرفيا بل بالمعنى حيث قال ابن الحاجب : (وإنما قال أحوال ولم يقل أبنية الكلم ،كما قال بعضهم لئلا يرد عليه أحكام الوقف وبعض أحكام الإدغام ،وبعض أحكام التقاء الساكنين ،فإنها من التصريف ،وليست راجعة الى أبنية الكلم ،لأنّ الوقف على جعفر وأشباهه بالسكون أو بالروم والإشمام ،ليس راجعا إلى علم بناء الكلمة ، وكذلك قولك أنا أضرب بعدك ،وغيره من أبواب التصريف) شرح ابن الحاجب ورقة ١ .

ويتبين لك ههنا أيضا ، وهذا معنى ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أن قوله على الأصح إشارة إلى مذهب الكسائي).(١)

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله :(٢)

" وقد جاء أربعة أفعال بالضم والكسر وهي نَمَّه يَنِمُّه ، وبَتَّه يَبِتُّه ، وعَلَّه يَعِلُّه ، وشَدَّه يَشِدُّه ، هكذا ذكر في الشرح المنسوب(٣) إلى المصنف .

٢ - شرح الدرة الألفية لابن الخباز(٤) المتوفى سنة ٦٣٧ :

وقد ورد ذكره مرة واحدة فقط(٥) ، وذلك في معرض شرحه لقول ابن الحاجب : (وليس رَجْلة بتكسير) ، يريد أنَّ (فَعْلَة) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ ليسَ تكسيراً ، بَلْ هو اسمُ جمعٍ ، وذكرَ الخبازُ في(٦) شرحِ الدرةِ الألفية أن (فَعْلة) لم يُكَسَّرْ عليه إلاّ اسمٌ واحدٌ ، وهو (رَجُلٌ) ثم أشارَ فيه إلى أنَّهُ لم يَعُدَّ هذه الصيغةَ تكسيراً غيرُ ابنِ السراجِ ، فإنَّه جعلَها تكسيرَ الرجلِ . هذا حاصلُ ما ذكرَهُ الفاضلُ في شرحِ الدرةِ).

---

(١) انظر شرح الشافية لابن الحاجب / الورقة ٤ .

(٢) شرح الشافية للجاربردى ١/٥٦ .

(٣) انظر شرح الشافية (مخطوط) الورقة ١٣ ، وبالمقارنة وجدت أنَّ النقل هنا حرفيا .

(٤) واسمه شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ ، سمّاه الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، كشف الظنون ١/١٥٥ .

(٥) شرح الشافية ص ١٣٠ .

(٦) شرح الدرة الألفية لابن الخباز (مخطوط) الورقة ١٠٩ . والنقل هنا بالمعنى حيث جاء في شرح الدرة : (فَعْلَة لم يكسر عليه إلاّ بناء واحد ، وهو (فَعْل) وهو اسم واحد ، وهو رَجُل ، قالوا : رَجْلة وعدّه ابن السراج تكسيراً) .

ب - مصادر مطبوعة ، وهي :

١ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب :

وكان اعتماد الجاربردى على هذا الشرح كبيراً ، فقد تردد ذكره في نحو ثمانٍ وعشرين مرة (١) ، وكان أحيانا يقارن بين ما جاء في هذا الشرح بما جاء في متن الشافية وشرحها لابن الحاجب نفسه ، ويدلي برأيه مؤيداً أو معارضاً .

من أمثلة ذلك ما جاء عند شرحه لقوله - أى قول ابن الحاجب - و (فعّل للتكثير) فقال (٢) : (وهو إمّا في (الفعل) نحو: جوّلت وطوّفت ، أو في (الفاعل) نحو: (موّتت الإبلُ) ، أو في (المفعولِ) نحو: (غلّقتْ الأبوابَ) ، فإن فُقِدَ ذلك لم يتسعْ استعمالُهُ ، فلذلك كان موّتتِ الشاةُ لشاةٍ واحدةٍ خطأً ، لأنّ هذا الفعلَ لا يستقيمُ تكثيرُهُ بالنسبةِ إلى الشاةِ . إذ لا يستقيمُ تكثيرُهَا وهي واحدةٌ ، وليس ثمّ مفعولٌ ليكونَ التكثيرُ له وينبغي أن تعلم أنّ هذا بخلافِ قولِكَ قطّعْتُ الثوبَ فإنّ ذلك سائغٌ ، وإن كان الفاعلُ واحداً . ذكرَهُ المصنفُ في شرحِ المفصلِ ، ثم قالَ فيه : إنّ قولَهُ في المفصلِ: ولا يُقالُ للواحدِ لم يُرِدْ به إلّا ما لم يستقم فيه تكثيرُ الفعلِ ، وإنّما يكونُ التكثيرُ في الفاعلِ هو المصحح . وذكر في

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ١١٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٧٥ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٢٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٣٣ ، ١٢٢ ، ٢٠٨ ، ٢٤٢ ، ٢٦٧ ، ٢٨٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢ .

(٢) المرجع السابق : ٤٧ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٢٩ وقد وجدت هذا النص منقول حرفيا .

الشرح المنسوب إلى المصنف : إنَّ الفعلَ إنْ كان لازماً فالتكثيرُ في فاعلِهِ. وهذا على إطلاقِهِ غيرُ صحيحٍ ، لأنَّهُ قد يكونُ التكثيرُ في الفعلِ دونَ الفاعلِ نحو: جَوَّلت ، وطَوَّفت ، وقد يكونُ في الفاعلِ نحو: مَوَّت الابل ، وذكر فيه أيضا أنه إن كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعولـــه ، كقولك : غَلَّقت الأبواب وزادَ عليه بعض الشارحين أن المراد بالتكثيـر في المفعول أنه لا يستعمل (غلّقت) بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً ، حتى إذا كان واحداً وغلّق مراراكثيرة لم يستعمل إلّا غلق بلا تضعيف إلّا على سبيل المجاز ، وهذا يخالف ما ذكره المصنف في شرح المفصل).

ومن أمثلة ذلك أيضا :

نحو ما جاء في شرحه (١) لقوله : (ونحو عمود) : (هذا شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً ، لأنَّ كسرَ الفاءِ في مِثْلِهِ ليس من أبنيتِهِمْ والضَّمُّ من أبنيةِ الجموعِ إلّا ما شَذَّ من نحو: (سُدُوس) للطيلسان الأخضر ، وقد رواه الأصمعي بالفتح هكذا ذكره المصنف في شرح المفصل) (٢).

ومنه ما جاء في شرحه لقول ابن الحاجب الآتي :

(وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث مع جريها على القيـــاس كالمَزِلة والمَظِنَّة ، ومع مخالفته كالمَظِنَّةِ - وأمّا ما جاءَ على (مَفْعُلة) بالضمِّ فأسماءٌ غيرُ جاريةٍ على الفعلِ ، ولكنها بمنزلةِ قارورةٍ وشِبْهِها) (٣).

---

(١) شرح الجاربردى للشافية : ١٣٩.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٤٣ ، والنقل هنا حرفي أيضا.

(٣) شرح الشافية : ٧٢.

وجاء في شرح المفصل .. وقوله : (وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث قال الشيخ مع جريها على القياس مع مخالفته ، فالجارى كالْمَزِلَّةِ والمقبَرةِ ، وغير الجارى كالمَظَنَّةِ بالفتحِ ، لأنه من ظَنَّ يَظُنُّ ، فالكسرُ فيه شاذٌ ، وموقعة الطائرِ جارٍ على القياسِ . وأمّا ما جاءَ على (مَفْعُلَةٍ) بالضَّمِّ فأسماءٌ غيرُ جاريةٍ على الفعلِ ولكنها بمنزلةِ قارورةٍ وَشِبْهِهَا) (١)

إلى غيرِ ذلك من أمثلةٍ . (٢)

٢ - الصحاح للجوهرى :

كان الصحاح للجوهرى مُعْتَمد العلماء في هذه الفترة ، وقد نقل عنه الجاربردى كثيرًا ، حيث ورد ذكره نحو ثلاثين مرة (٣) ، وكان يعاقب بين الجوهرى وصحاحه ، فتارة يذكر اسم الصحاح ، وتارة اسم الجوهرى وهكذا ..

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٦٥ ، وانظر شرح ابن يعيش ٦/ ١٠٩ .

(٢) انظر شرح الجاربردى ص ٣٤٣ نقل عن ابن الحاجب في شرح المفصل ٢/ ٤٨٩ ، نقلا حرفيا .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية ١/ ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٦٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٥٩ .

فمن أمثلة تصريحِهِ بالصحاحِ فقط قولُهُ:[١] (قال في الصحاحِ القهقرُّ بتشديدِ الراءِ : الحجرُ الصلبُ ، وكانَ أحمدُ بنُ يحيى يقولُ واحدُهُ القهقارُ ، وقال : القسطلُ والقصطلُ بالسّينِ والصادِ : الغبارُ، والقسطالُ لغةٌ فيه كأنَّهُ مدوّدٌ منه).[٢]

ومن أمثلة ذلك :

ما نقلَهُ عنه في أثناءِ حديثِهِ[٣] عن (أشياءَ) فقال : (إنَّها تُجْمَعُ على أشاوى، وأفعلاءُ لا يُجْمَعُ على أفاعلَ ولا يلزم سيبويه شيءٌ من ذلك ، لأنَّ منعَ الصرفِ لأجلِ ألفِ التأنيثِ. وتَصْغيرُها على أُشَيّاءَ لأنَّها اسمُ جمعٍ، وجمعُها على أشاوى ، لأنَّها اسمٌ على وزن فَعَلاءَ فيجمعُ على فَعَالى كصَحْراء وصَحارَى قال في الصَحاحِ أصلُ أشاوَى: أشائي قُلِبَتْ الهمزةُ ياءً فاجتمعتْ ثلاثُ ياآتٍ فَحُذِفَتْ الوسطى وقُلِبَتْ الأخيرةُ ألفاً وأُبْدِلَتْ من الأولى واوا).

ومن أمثلةِ تصريحِهِ باسمِ الجوهرى فقطَ ما ذكرَهُ[٤] أثناءَ حديثِهِ عن معاني (فَاعَلَ) وأنَّها للمشاركةِ ، وقد تكونُ بمعنى (فَعَلَ) فقال : (وبمعنى (فَعَلَ) أى لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غيرَ كقولِكَ : سافرْتُ بمعنى نسبة السفرِ إلى المسافرِ ، وليس ثَمَّ فِعْل ثلاثي من لفظ سافر بمعناه فيمثل به كما في شغلته وأشغلته هكذا ذكره المصنف في شرح المفصل ،[٥] لكن نقل الجوهرى[٦] سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُوراً ، إذا خرجت للسفر فأنا مسافر وقوم سَفْرٌ مثل صاحب وصَحْبٍ).

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٢٠ ، وانظر الصحاح (قهر) ٢/ ٨٠١ .

(٢) المرجع السابق : ٢٠ ، وانظر الصحاح (قسطل) ٥/ ١٨٠١ .

(٣) المرجع السابق ٢٧ ، وانظر الصحاح (شيأ) ١/ ٥٨ .

(٤) المرجع السابق ١/ ٤٨ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٠ .

(٦) انظر الصحاح (سفر) ٢/ ٦٨٦ (نقل حرفي) .

٣ - المفصل للزمخشرى :

وقد تردد ذكره نحو أربع عشرة مرة [١] وغالباً ما كان يذكر اسم المفصل وحده أواسم الزمخشرى وحده ولم يذكر المفصل والزمخشرى معا إلاّ مرتين فقط .

مرة عند حديثه [٢] عن (مُرْدِفين) بضم الميم وكسر الراء ، والدال ، وأجيز أيضا فتح الراء قال الزمخشرى في المفصل [٣] : ويجوز (مُقْتَلون) بالضم إتباعا للميم لما حكى عن بعضهم (مُرْدفين) .

ومرة عند مقارنته بين قولي الزمخشرى في الكشاف والمفصل [٤]

ومن أمثلة ذكره للمفصل وحده قوله : [٥]

[و . . . فإنّه ذكر في المفصل [٦] أنّ كل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي ، أولغير الإلحاق وليست بمدة فجمعه على مثال جمع الرباعي] .

ومن أمثلة ذكره للزمخشرى وحده قوله : [٧]

[وقبعثرى للإبل القوى وألفه ليست للتأنيث لقولهم (قبعثراة)

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٦ ، ٦٦ ، ١٤٧ ، ١٨٢ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٦٠ ، ٣٣٩ ، ٣٣٩ ، ٣٥٣ .

(٢) المرجع السابق : ٣٥٣ .

(٣) انظر المفصل ص ٤٠١ .

(٤) انظر شرح الشافية : ٢٦٠ .

(٥) المرجع السابق : ١٤٧ .

(٦) انظر المفصل : ١٩٦ .

(٧) شرح الشافية : ٣٥ - ٣٦ .

فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر ، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية وهي الخماسي ، إذ ليس لنا أصل سداسي فتلحقه به فهي لتكثير الكلمة ، وإتمام بنائها ، وهذا معنى قول الزمخشري (١) وهي في قبعثرى كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية) .

٤ - الكشاف للزمخشري :

وقد ورد ذكره نحو ثلاث عشرة مرة (٢) ، وتارة يذكر الكشاف دون ذكر الزمخشري ، وتارة يذكر الزمخشري فقط ، وقد صرّح بالكشاف والزمخشري مرة واحدة وذلك ضمن حديثه عن (آدم) فقال : (اعلم أن هذا الكلام مبنى على أن آدم لفظ عربي ، وقد أنكر الزمخشري رحمه الله ذلك حيث ذكر في الكشاف أن اشتقاقهم آدم من الأدمة ، ومن أديم الأرض نحو اشتقاقهم يعقوب من العقب ...) (٣)

وما عدا ذلك كان يذكر الكشاف فقط ومن أمثلة ذلك :

قال صاحبُ الكشافِ (٤) في تفسيرِ قولِهِ تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا (٥) ﴾ الآية .. إنَّهُ يجعل (أَكَبَّ) مطاوعَ (كَبَّهُ) ، ويقال : كَبَبْتُهُ فأَكَبَّ من الغرايبِ (والشواذِ) . (٦) ونحوه : قَشَعَتْ الريحُ

---

(١) انظر المفصل : ٣٥٨ .

(٢) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ٣٦ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٤١ .

(٣) شرح الجاربردي : ٢٦٠ .

(٤) المرجع السابق ١/٤٦ وانظر الكشاف ٤/١٣٩ والنقل هنا حرفي .

(٥) من الآية ٢٢ من سورة تبارك ، وسوف يأتي ذكرها في فصل شواهد القرآن ص ١٩١ .

(٦) هذه الالفاظ لم يذكرها الجاربردي وذكرها الزمخشري .

السحاب ،فاقشعت وما هو كذلك ،ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعًا ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه ،وإنما أكَبَّ من باب (انفضّ) وألام ومعناه أدخل في الكسب وصار ذا كَبٍّ وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ،ومطاوع كَبَّ وقشَعَ،انكب وانقشع .

وقد ذكر اسم الزمخشري (١) دون أن يذكر الكشاف .

وذلك ضمن شرحه لقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٢) فقال : (معنى الكسب تحصيل الشيء على أي وجه كان، ومعنى الاكتساب : المبالغة والاعتمال فيه ثم ذكر الآية السابقة ، وبعد التعليق عليها قال : " قال الزمخشري (٣) : لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمّاره به كانت في تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ،ولما لم يكن في باب الخير كذلك -لفتورها في تحصيله وُصِفَتْ بما لا دلالة على الاعتمال والتصرف).

٥ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي :

وقد ورد ذكره مرتين وذلك في معرض حديثه عن جمع (فاعل) من العاقل على (فواعل) فقال (٤) : (قال المرزوقي (٥) فوارس شاذ في الجموع عند سيبويه لأنّ فواعل إنما تكون جمع فاعلة في صفات من يعقل

---

(١) شرح الجاربردي : ٥٠٠.

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة وسيأتي ذكرها في فصل شواهد القرآن ص ١٩٢.

(٣) انظر الكشاف ١/٤٠٨ (النقل حرفي).

(٤) شرح الشافية ص ١٤٣.

(٥) لقد رجعت إلى شرح ديوان الحماسة ووجدت هذا النص منقول عنه حرفيا -انظر شرح الحماسة ١/٣٩ - ٤٠.

دون فاعل ، واستدرك على سيبويه هوالك في هالك، وبيت الفرزدق :

وإذا الرِّجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُمْ
خُضُعَ الرِّقابِ نواكِسَ الأبصارِ (١)

وبيت عبدة بن الحارث :

أُحامِي عَنْ ذِمارِ بَنِي سُلَيْمٍ
وَمِثْلِي فِي غَوائِبِكُمْ قَلِيلُ (٢)

ثم نقل عن المبرد " أنه الأصلُ في جميعِهِ ويجوزُ في الشعرِ .

وورد ذكره في معرض شرحه لمعنى (التيحَان) فقال : (٣)

[قال المرزوقي (٤) في شرح الحماسة التيحان: المقدام، وهو (فيعَلان) بفتح العين ، ولا يجوز أن يروى بكسرها لأنْ فيعلان لم يجيء في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياسا].

٦ - المُعَرَّب للجواليقي :

ورد ذكره مرتين :

مرة في أثناء شرحه لكلمة (صَعْفُوق) فقال : (٥)

[وهو نبت يتداوى به غير منصرف للعلمية والعجمة ، وذكر

---

(١)(٢) سوف يأتي شرح البيتين في فصل الشواهد الشعرية ص ٥٠٦، ٥٠٤.

(٣) شرح الشافية ص ٢٣٢.

(٤) انظر شرح الحماسة ١/ ١٣٢- أيضا نقل حرفي .

(٥) شرح الشافية ص ١٩.

أبو منصور (١) في كتاب عمله لبيان المعرب أن صعفوق اسم أعجمي ويقال بنو صعفوق لخول باليمامة قال العجاج :

فَهُوذَا فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الغِيَرْ
مِنْ أَمْرِهِمِ عَلَى يَدَيْكَ والثُّؤُرْ
من آلِ صَعْفُوقٍ وأتْبَاعٍ أُخَرْ
الطَّاعِمِينَ لا يُبَالُونَ الغَمَرْ

يخاطب عمر بن عبيد الله يقول هوذا - أى الأمر هذا الذى ذكرته من مدحك ، وقد رجا الناس أن يتغير أمرهم من فساد إلى صلاح بإمارتك ونظرك في أمرهم ودفع الخوارج ، والثؤر: جمع ثؤرة وهي الثأر - أى أملوا أن تثأر بمن قتلت الخوارج من المسلمين).

وقال في موضع آخر (٢) : (ذكر أبو منصور (٣) في كتاب عمله لبيان المعرب - المصطارُ: من صفاتِ الخمرِ ، وهي مُعَرَّبٌ ، ويقال : مِسْطَارٌ ، بالسِّينِ وهي التي فيها خلافٌ).

٧ - الرسالةُ الرقطاءُ للحريرى : (٤)

وقد ورد ذكرها مرتين : (٥)

---

(١) انظر المعرب للجواليقي ص ٢٦٧ ، وقد نقله عنه حرفيا .

(٢) شرح الشافية ص ٣٦٦ .

(٣) انظر المعرب ص ٣٦٩ وجاء فيه وهي التي فيها (حلاوةٌ) بدلاً من (خلافٌ) .

(٤) من مقامات الحريرى ، المقامة السادسة والعشرين .

(٥) انظر شرح الجاربردى ٢٨٦ ، ٣٣٨ .

مرةً في معرضِ حديثِهِ عن التقاءِ الألفين ، وكراهيةِ حذفِ إحداهما ، وكذا تحريكُ الأولى ، فحرّكوا الأخيرةَ ، لالتقاءِ الساكنين بقلبِها همزةً ، لِقُرْبِ الهمزةِ من الألفِ ، ونقطَ هذه الهمزةَ ، كما نقطَها الحريري في الرسالةِ الرقطاءِ في نحو: قائلٍ ، حيثُ قالَ : (نائلُ يديه فاضَ خطأً)[1].

ومرةً ثانيةً في[2] معرضِ حديثِهِ عن الضادِ حيثُ قالَ :

(ولا ضادَ إلاّ في العربيةِ ، ولذلك قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ أنا أفصحُ من تكلّمَ بالضادِ - يعني أنا أفصحُ العربِ قالَ في شرح الهادي[3] ، من قال أنّهُ عنى نفسَ الضادِ ، لصعوبتِها ، فقد أخطأ لاستواءِ العربِ الأقحاحِ في الإتيان بالحروفِ كلِّها ، ثمّ قالَ فيه: وعدُّ لامُ الألف عامي لا وجهَ لهُ ، وقد عدّها الحريري حرفاً واحداً في الرسالةِ الرقطاءِ[4]).

٨ - شرح المعلقات السبعة للزوزني (ت ٤٨٦) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة[4] ، وذلك ضمن حديثه عن إبلٍ ، وبلزٍ ، فقال : (المصنف - يعني ابن الحاجب - ما أراد حصرَ مجيءِ الفعلِ مطلقاً في المثالين المذكورين ، وإلاّ لكانَ لفظُ نحو : لغوا ،

---

(١) انظر مقامات الحريري ٢٠٨-٢٠٩ ، وانظر شرح مقامات الحريري لأبي العباس القيسي ٣/ ٢٨٠ إذ يقول : (نائلُ : عطاء ، فاضَ : سالَ وخرجَ على الأرض).

(٢) انظر شرح الشافية : ٣٣٨.

(٣) انظر الورقة : ٢١٩.

(٤) في شرح الشافية للجاربردي ١/ ٣٢.

إذا لا نحوَ لهما حينئذٍ ، بل أرادَ حصرَ مجيءِ (الفِعِل) صفةً في المثالين فعمَّمَ أولاً جوازَ إسكانِ العينِ في كُلِّ (فِعِلٍ) اسماً كان ، أو صفةً بقولِهِ: ونحو: إِبِل وبِلِز يجوز فيهما: إِبِل وبِلِز، ثم خصَّصَ ثانيا إتيانَ (الفِعِل) في الصفاتِ بالمثالين المذكورين بقولِهِ : ولا ثالثَ لَهُمَا ، هذا ما ذكروه، والحقُّ ما ذكرناه ، ولا يُؤَيِّدُهُ ما ذَكَرَهُ الزوزني (١) في شرحِ السبعياتِ من أنَّهُ أجمعَ البصريون على أنَّهُ لم يأتِ على (فِعِل) من الأسماءِ إلاَّ إِبِل ، ومن الصفاتِ إلاَّ بِلِز ، وحكى الكوفيون إِطِلا من الأسماءِ أيضاً وهي: الخاصرةُ فقد اتفقَ الفريقان على اقتصارِ (فِعِل) على هذه الثلاثةِ . هذا ما ذَكَرَهُ (٢).

٩ - شرح ديوان المتنبي للواحدى (٣) :

وقد وردَ ذِكْرُهُ مرةً واحدةً ، وذلك في أثناءِ حديثِهِ عن مضارعِ الفعلِ (حبَّ) فقال : (قال الواحدى في شرح ديوان المتنبي (حَبَبْتُ) لغة في (أَحْبَبْتُ) شاذ لم يستعمل منه إلا محبوب) .

١٠- تفسير الوسيط للواحدى (٤) :

وردَ ذِكْرُهُ مرةً واحدةً حيثُ قالَ (٥) :

(ذكرَ الواحدى في الوسيطِ قولَهُ تعالى :

---

(١) انظر شرح المعلقات السبعة للزوزني : ٦٩ ، وقد ذكر ذلك في شرح معاني كلمة (أيطل) من البيت التالي :
له أَيْطَلاَ ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ وَإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ

(٢) شرح الشافية ص ٥٦ .

(٣) لم أتمكن من الحصول على هذا الكتاب .

(٤) وهو كتاب تفسير ويسمى تفسير الواحدى - ثلاثة البسيط ، والوسيط والوجيز وتسمى هذه الثلاثة الحاوى لجميع المعاني ، انظر كشف الظنون ١/ ٤٦٠ .

(٥) شرح الشافية ص ٢٧٧ .

قالوا: (إنّ هَذان لَسَاحِرَان) إنّه قال ابن عباس هي لغة بلحارث بن كعب ثم قال إجماع النحويين على أنّ هذه لغة حارثية ، وذلك أنّ بلحارث ابن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون أتاني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة كما فعل قائلهم :

أيّ قَلوص رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَاهُنَ فَطِرْ عَلَاهَا

وهذه ليست ياء التثنية ولكن لما كان اللام في عَلَاهُن مفتوحة قلبوها ألفاً وحكى هذه اللغة جميع النحويين، جميعُ ذلك مذكورٌ في الوسيط .

*

القسم الثاني : مصادر صرّح بأسمائها دون أسماء أصحابها :

وهي نوعان أيضا :

أ - مخطوطة :

١ - الكافي في شرح الهادى في النحو والصرف للزنجاني (ت ٦٥٥) :

وهو من المصادر التي اعتمد عليها الجاربردى اعتماداً كبيراً ، وقد ورد ذكره نحو تسع وأربعين مرة (١) نذكر منها على سبيل المثال :

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٦ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ١٣١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

قوله : (وليست الألف في تَفاعَلَ للإلحاقِ ، لأنَّ الألفَ لا تقعُ للإلحاقِ حشوا لا في الاسمِ ، ولا في الفعلِ ، لكنَّ المصنفَ قيَّدَ ذلك بالاسمِ في ذى الزيادةِ ، وتضعيفُ العينِ لا يكون للإلحاقِ (فتكلَّمَ) لا يكونُ مُلْحَقا ، ذُكِرَ جميعُ ذلك في شرحِ الهادى)(١).

ومن ذلك قوله : (وفي شرح الهادى أن (افعوَّل) للمبالغة (كافعوعل) نحو (اخروَّط بهم السير ، أى امتد ، واجلوَّذ بهم السير أى دام مع السرعة ، واعلوَّط . أى لزم)(٢).

ومن ذلك أيضا قوله في تعريف اسم الهيئة :

(وذكر في شرح الهادى أن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول : هو حَسَنُ الرِّكْبَةِ ، أى إذا ركب وكان ركوبه حسناً ، يعني أن ذلك عادته في الركوب ، وهو حسن الطِّعْمَةِ يعنى أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالة له ، ومثله العِذْرة لحالة وقت الاعتذار ، والقِتْلة للحالة التي قُتِلَ عليها ، والمِيْتة للحالة التي مات عليها)(٣).

إلى ما هنالك من أمثلة .

---

(١) شرح الشافية ص ٣٩ ، وانظر شرح الهادى الورقة ١٦٩ (النقل بالمعنى).

(٢) المرجع السابق ص ٥٢.

(٣) المرجع السابق ص ٧٠ وانظر شرح الهادى الورقة ١٧٤ ، ونقله هنا حرفي .

٢ - شرح تصريف ابن مالك لابن إياز النحوى (ت٦٨١) :

وقد ورد اسم ذلك الشرح نحو تسع مرات (١) نذكر منها على سبيل المثال قوله : (ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ذهب أبو الفتح إلى أنّ إنْقَحْلا من معنى القَحْلِ لا من لفظِهِ ، ووزنُهُ (فِعْلَلْل) فتقول في تصغيرِهِ (أُنَيْقِح) ، وعلى الأُولِ أنتَ مخيرٌ إن حَذَفْتَ الهمزةَ قلت (نُقَيْحِل) ، وإن حَذَفْتَ النونَ قُلْتَ : (أُقَيْحِل) ثم قالَ فيه ذهبَ الزعفراني إلى جوازِ كونِ الهمزةِ في (إنزهو) بدلاً من العينِ) (٢).

ومن أمثلة ذلك :

قوله : (وبعضهم يقول (نِرجس) بكسر النون، وهي فيه زائدة أيضا، لاتفاق اللفظ والمعنى ، فإن قيل نرجس أعجمي فَهَلاَّ جَعْلهم النون أصلا وإن خالفت الكلمة الأصول ، حملاً على ما ذهب إليه أبو الحسن في جالينوس من كونها أصلا ، وإن خرج الوزن عن الأصول ، فالجواب أن الفرق بينهما كون جالينوس علماً في لغة أهله كزيد وعمرو في لغة العرب ، وقد تقدم أنّ الأعلام يُسْتَجَاز فيها ما لا يُسْتَجَازُ في غيرها ، وليس كذا (نَرْجس) ، لأنه اسم جنس ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك) (٣).

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ٢٢، ١٢٠، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٩٢، ٣٦٩.

(٢) شرح الشافية ٢٠٦ ، وانظر شرح تصريف ابن مالك لابن إياز، مخطوط الورقة ١٥. ونقله عنه هنا بالمعنى .

(٣) شرح الشافية ٢١٩-٢٢٠ ، وانظر شرح تصريف ابن مالك الورقة ٢٤- ونقله هنا أيضا بالمعنى .

ب - مصادر مطبوعة ، وهي :

١ - المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة فقط [١] وذلك في أثناء حديثه عن جمع (ثَوْر) فقال : (والمخصص [٢] أنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، حملوا ثِيْرة في جمعه عليه ، وليس لثورة جمع ثور من الإقط ما يحمل جمعه في القلب عليه) .

٢ - المحكم لابن سيده :

وقد ورد ذكره أيضا مرة واحدة [٣] وذلك ضمن حديثه عن كلمة (آجر) وأن وزنه (فاعل) لا (أفعل) : (وذكر أنَّ مما يدل على كون آجر فاعل لا أفعل ثلاثة أوجه :

* الوجه الأول : أنه جاء آجر إجارة ، ولو كان (أفعل) لم يجئ منه فِعَالة لأنَّ فِعَالة مصدر فاعل لا أفعل .

* الوجه الثاني : أنهم لم يقولوا في مصدره إيجاراً ، ولو كان أفعل لكان مصدره على إفعال .

---

(١) انظر شرح الجاربردي للشافية : ٢٩٣ .

(٢) لم أجد ذلك في المخصص ، ولقد وجدته في الخصائص ١/١٢٢ . فلعلّه قد يكون نقله عنه .

(٣) انظر شرح الجاربردي للشافية : ٢٦١ .

* الوجه الثالث : أنه ثبت آجر يؤاجر فيكون آجر فاعل ، وصحة آجر الذى هو فاعل تمنع أن يكون آجر أفعل ، وفي هذا نظر، لأنه لا يلزم من مجيء فعالة أن لا يكون آجر أفعل ، لجواز أن يكون مشتركاً بين فاعل وأفعل ، ومصدر الأول فعالة ، ومصدر الثاني إفعال ، وقوله - أى قول ابن الحاجب - والإفعال عزّ إن أراد به أنه لم يوجد فممنوع ، لأنّه حكى صاحب كتاب المحكم (١) : (فيه آجرت المرأة البغى نفسها إيجاراً) ، وإن أراد به قليل فمسلّم ، لكن لا يحصل منه المطلوب ..)

٣ - نزهة الطرف في فن الصرف للميداني (ت ٥١٨) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة فقط (٢) وذلك في معرض حديثه عن اسم المفعول من الأجوف الواوى فقال : (ذكر في الصحاح ، والنزهة أنه ليس يأتي مفعول من بنات الواو بالتمام إلاّ حرفان، مسك مدووف ، أى مبلول " وثوب مصوون) (٣).

---

(١) انظر المحكم (أ ج ر) ٣٣٨/٧ ونصه كالتالي : (آجَرَتْ الأَمَةُ البغى نَفْسَهَا مؤاجرةً، أباحت نفسها بأجر).

(٢) شرح الشافية ص ٢٩٧ .

(٣) وقد رجعت لنزهة الطرف للميداني ص ٢٨٥ فوجدته يقول : (والمفعول (مَصُوْن) والأصل مَصْوُون) وقد مضى الكلام فيه ، ولم يجيء على التمام من هذا الباب إلاّ حرفان (مِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وثوبٌ مصْوُونٌ) .

٤ - المُغْرِب في اللغة [١] للمطرزى (ت ٦١٠) :

وقد تردد ذكره مرتين :

وذلك ضمن حديثه عن الخلاف في (كلمة) ملك [٢] (حيث قال: الكسائي أن وزنه (مَفْعَل) مألك من الألوكة وهي الرسالة، قدّم اللام على الهمزة فقيل ملأك ،ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك وهو المختار ،لأن فيه معنى الرسالة ،وليس فيه خلاف الظاهر إلاّ القلب . وقال ابن كيسان هو فَعْأَل من الملك وهو بعيدٌ ،لأنّ فَعْأَل نادر، ومَفْعَلاً كثير ... وقال أبو عبيدة هو (مَفْعَل) من لأك أى أرسل .. ثم قال والحقّ إنه إن ثبت (لأك) بمعنى أرسل كأن جعل ملأك من لأك أولى لسلامته عن القلب ،وعن مثال نادر ،ولم يذكر في الصحاح ولا في المغرب لأك بمعنى أرسل).

وقد ورد ذكره [٣] في أثناء شرحه لكلمة (موءنة) فقال : (قيل من مان يمون لأن معنى مانه قام بموءنته فعلى هذا أصله موونه بالواوين على فعولة قلبت الواو الأولى همزة لأن الواو المضمومة المتوسطة تقلب همزة نحو أدْوُر . هذا على تقدير أن يقرأ قوله مَانَ يَمُونُ بلفظ الأجوف ويجوز أن يُقرأ بالهمزة على ما ذكر في الصحاح، والمغرب

---

(١) المغرب في اللغة للامام أبي الفتح ناصر المطرزى المتوفى سنة ٦١٠هـ للحنفية ككتاب الأزهرى والمصباح المنير للشافعية تكلّم فيه من الألفاظ التي استعملها الفقهاء من الغريب . كشف الظنون ٢/١٧٤٨.

(٢) شرح الشافية ص ٢٠٩.

(٣) المرجع السابق ص ٢١٤.

وهو المؤونة (فعولة) بمعنى الثقل من مأنت القوم إذا احتملت مؤونتهم، أو بمعنى العدة من قولهم أتأتي هذا الأمر وما مأنت له مأناً إذا لم تستعد له).

٥ - الكافية لابن الحاجب :

وقد ورد ذكرها مرة واحدة.(١)

وذلك أثناء حديثه عن اسم الجمع وأنه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالألف والتاء، ويمكن أن يقال: إنما لم يستثنه لأنه علم مما ذكر في الكافية(٢) أنه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة فيكون قوله هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولاً على ما يجوز جمعه جمع السلامة .

*

القسم الثالث : مصادر لم يصرّح بأسمائها وصرّح بأسماء أصحابها :

قد ورد في شرح الجاربردى ذكر عدد من العلماء كسيبويه، والمبرد ، والفراء ، وأبي عبيدة، وابن السكيت ، وأبي عثمان المازني ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وعبد القاهر الجرجاني، وابن الأنبارى ، وأبي البقاء العكبرى .

وبعض هؤلاء العلماء له كتاب واحد كسيبويه ، ومعظمهم له أكثر من كتاب، وهنا تكمن الصعوبة ، فلكي نقف على اسم الكتاب الذى نقل عنه الجاربردى هذا الرأى أو المسألة يقتضي ذلك مناالرجوع إلى

---

(١) شرح الشافية ص ٩٤ .

(٢) انظر الكافية ٢/١٨٢ .

كُلِّ مصادرِ هذا العالمِ للتأكُّدِ من ذلك ، وأحيانًا لا نجدُ هذا القولَ في تلك المصادرِ مما يضطرنا إلى الرجوعِ إلى كتبِ تلاميذِهِ أو معاصريهِ لعلّه نقلَ عنهم . وفي هذا استنفادٌ للوقتِ والجهدِ .

وقد رَجَعْتُ إلى كثيرٍ من هذه المصادرِ ، وتأكدت من صحةِ بعضِ تلك النقولِ ، وبعضُها لم أتمكن من الوقوفِ عليها ، وسوفَ أشيرُ إلى ذلك في موضعِهِ .

لقد تردد في الشرح عدد كبير من العلماء وهم :

١ - سيبويه :

لقد تردد ذكر سيبويه في الشرح حوالي ثلاثين مرة (١) نذكر منها على سبيل المثال :

قوله : (والمَسْجِدُ وهواسمُ البيتِ المبني للعبادةِ سُجِدَ فيه أولم يُسْجَدْ قالَ سيبويه : وأمّا موضعُ السجودِ فالمسجَدُ بالفتحِ لاغيرَ) (٢) .

ومنها ما ذُكِرَ في تصغيرِ الخماسي .

فقال : (وتصغيرُ الخماسي ضعيفٌ ، ثم بَيَّنَ أنّه إذا صُغِّرَ على ضَعْفِهِ ففيه ثلاثةُ أوجهٍ :

---

(١) انظر ص ٤٤ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٣٨٤ .

(٢) شرح الشافية ص ٧٢ ، وانظر الكتاب ٤/ ٩٠ .

أحدُهَا : وهو الأجودُ أن يُحذَفَ الخامسُ كما في جمعِ التكسيرِ ، فيقالُ في تصغيرِ (جَحْمَرش) (جُحَيمر) ، وعلتُهُ ما ذكرَ سيبويه: وهو أنّه لا يزالُ في سهولةٍ حتى يبلغَ الخامسَ ثم يرتدعَ ، فإنّما حُذِفَ الخامسُ الذى ارتدعَ عِندَهُ) . (١)

ومنها ما ذكر عن مجيء المصدر على زنة المفعول فقال :

(ويجيء المصدر على زنة المفعول نحو أخرجته (مُخْرَجا) ، واستخرجته (مُسْتَخرجا) قياساً مطرداً ، وهو يصلح للمفعول والمصدر واسمى الزمان والمكان ، والميسور بمعنى اليسر كقوله : (دَعْهُ إلى مَيْسُورِهِ وإلى مَعْسُورِهِ) ، وقال سيبويه : هما صفتان معناهما إلى زمان يوسر فيه ، وإلى زمان يعسر فيه ، لأنه يمتنع مجيء المصدر عنده على وزن مفعول) . (٢)

٢ - الفراءُ (ت ٢٠٧ هـ) :

وقد تردد ذكر اسمه حوالي ست مرات . (٣)

نذكر منها ما جاء في مصدر (فَرَى) وشبهه .

فقال : (وكأنه وقع في الشرح المنسوب إلى المص أن نظير الطَوى هو الفراق ، وهو سهو ، لأنّ الصفة من (طَوِى) طاوٍ وطيان ، ومن (فَرِق) فَرِقَ ، فليسا بنظيرين ، ثم أورد الفراء اعتراضا على ذلك إذ

---

(١) شرح الشافية ص ٧٩ وانظر الكتاب ٣/ ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٨ . لم أجد قول سيبويه في الكتاب وقد وجدت المعنى نفسه في شرح الشافية للرضي ١/ ١٧٥ ، فلعلّه اقتبسه منه .

(٣) انظر شرح الشافية ص ٦٣ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

قياسه (غَرا) لأنه من (غَرِى) أى: أولع به فهو غرٍ مثل (صَدِى) فهو صدٍ ، والأصمعي يقصر ، لكن المسموع فيه المدّ).(١)

ونذكر منها ما جاء في أصل كلمة بريئة من برأ ، أو برى .

فقال : (يقال برأ الله الخلق براء والبريئة : الخلق ، قال الفراء أى أُخذت من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة ، تقول منه براه الله يبروه بروا أى خلقه).(٢)

ونذكر منها ما جاء في بيان وزن منجنيق .

فقال :(٣) (نقل أبو عبيدة عن بعض العرب ما زلنا نجنق ، ونقل غيره كنا نجنق مرة ، ونرشق أخرى ، وحكى الفراء جنقناهم ، وإن لم يعتد به ، لقلته في استعمال الفصحاء ، ويقول الفراء أنه مولد من لفظ المنجنيق ، إلاّ أنه موضوع في لغة العرب ... الخ).

٣ - أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) :

وقد تردد ذكره نحو ثلاث مرات :(٤)

فمنها عندما تحدث عن أصل كلمة (مَلَك) فقال :

---

(١) شرح الشافية ص ١٩١-١٩٢ قال الفراء ص ٤٠ (الغراء أن تقول غريت بك غراء يكتب بالياء ممدود) . انظر المقصور والممدود للفراء ص ٤٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٣ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢١٥ . لم أجده في معاني القرآن ولقد وجدت ما ذكره الرضي قريب منه ، انظر شرح الشافية ١/ ٣٥٠ ، وانظر المنصف ١/ ١٤٧ .

(٤) انظر شرح الشافية ١/ ٢٠٩ ، ١١٥ ، ٢١٥ .

(قال ابن كيسان هو فعأل من الملك وهو بعيد ، لأن فعألاً نادر ، ومفعلاً كثير والحمل على الأكثر أولى ، ولأن مناسبته مع الألوكة أقوى من مناسبته إلى الملك إذ لا يُعْرَفُ له ملك ، وقال أبو عبيد (١) هو مفعل من لأك . أي أرسل) . (٢)

ومن أمثلة ذلك قوله :

(قال أبو عبيدة تقول العرب . رُوحَانِيٌّ لكلِّ ما فيه الروح من النَّاس والدواب) . (٣)

٤ - أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) :

وقد تَرَدَّدَ ذِكْرُهُ نحو ثمانٍ مراتٍ . (٤)

نذكرُ منها قولُهُ : (وأبو الحسنِ الأخفشِ يُسَكِّنُ ما أصلُهُ السكونُ كفَخِذٍ وحِجْرٍ ، لأنه لمَّا رُدَّ وأصلُهُ السكونُ صار كعَدْوٍ وقَدْرٍ ، فكما يُقَالُ فيهما : عَدْوِيٌّ وقَدْرِيٌّ ، فكذا يُقالُ : هنا غَدْوِيٌّ وحِجْرِيٌّ) . (٥)

ومنها قولُهُ :

(واللامُ للإلحاقِ بِسَفَرْجَلَ فوزنُهُ (فَعَلْعَلَ) ، وإن لم يكنْ للإلحاقِ فكَهَمْرَش وهو العجوزُ ، فإنَّ الأكثرين ذهبُوا إلى أنَّه فَعْلَل بتضعيفِ العينِ حكَمُوا بذلك ، لكثرة التضعيفِ ، وقالَ الأخفشُ أصلُهُ (هَنْمَرِش) كجَحْمَرِش بمعناه ووزنُهُ (فَعْلَل) ، واستدلَّ على ذلك بعدمِ النظيرِ) . (٦)

---

(١) قال ابن جماعة في حاشيته أبو عبيدة هو بتاء آخره كنية معمر بن المثنى ، من نحاة البصرة .

(٢) شرح الشافية ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٥ .

(٤) انظر شرح الشافية ص ٧٩ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣١ ، ٢٩٢ .

(٥) المرجع السابق ص ١٢٠ .

(٦) المرجع السابق ص ٢٢٢ .

٥ - أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة .(١)

قال الجاربردي : (نص سيبويه على أن العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير ، وحكى أبو زيد (٢) في جمع (أرض) أروض ...) .

٦ - ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) :

ذَكَرَهُ مرةً(٣) واحدةً وذلك ضمن حديثِهِ عن تسكينِ عينِ (قُوباءٍ) حيثُ قال : (وقَدْ يُسَكَّنُ الواوُ من القُوباءِ استثقالاً ، فإنْ سَكَّنْتَهَا ذَكَّرْتَ وصَرَّفْتَ ، والياءُ فيه للإلحاقِ بقُرطاسٍ ، والهمزةُ منقلبةٌ منها . قالَ ابنُ السكّيت (٤) : ليس في الكلامِ فُعْلَاءُ مضمومةُ الفاءِ ساكنةُ العينِ ممدودةً إلا حرفان (الخُشّاءُ) : وهو العظمُ الناتئُ وراءَ الأذنِ ، و (قُوباءُ) ، والأصلُ فيهما تحريكُ العينِ) .

٧ - أبوعثمان المازني (ت ٢٤٧هـ) :

وقد تَرَدَّدَ ذِكْرُهُ مرتين .(٥)

ومن أمثلةِ ذلك ما نقلَ عنه فيما يتعلقُ (بِوِجْهَةٍ) في قولِهِ تعالى :

---

(١) شرح الشافية ص ١٣٥ .

(٢) لم أجد ذلك في النوادر لأبي زيد وجاء في اللسان (أرض) ١١٢/٧ والجمع : (أراض ، وأروض ، وأرضون) .

(٣) شرح الشافية ص ٣٠٥ .

(٤) انظر إصلاح المنطق ص ٢٢١ ، وانظر المصباح المنير (خشش) ١٦٩/١ .

(٥) انظر شرح الشافية ص ١٧٣ ، ٢٧٤ .

﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ (١) .

فقال (٢) : [فإن قيل لِمَ لَمْ تُحذف الواو مع أنه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض فالجواب من وجهين :

الأول أنها ليست مصدراً جارياً على الفعل ، بل هي اسم للجهة المتوجهة إليها والواو تثبت في الاسم ، نحو (وِلْدة) جمع وليد ، وهو الصبي ، فالاسم وِعْدَةٌ والمصدر عِدَةٌ .

والثاني أنه مصدر ، لكن صُحِّحَ تنبيهاً على الأصل كالقود واستحوذ . وهذا قول أبي عثمان المازني (٣) ويُشَبِّهُهُ بضَيْوَن : وهو السنور الذكر ، وبحَيْوَة : وهو اسم رجل ، واستضعف أبوعلي (٤) هذا ...] .

٨ - المبرد (ت ٢٨٥هـ) :

وقد تردد ذكره حوالي ست مرات . (٥)

نذكر منها ما جاء في حكم المنون المقصور .

قال : [وأمّا إن كان مقصوراً كعَصَا ، ورَحَى ، ومُسَمًّى ، ومُعَلًّى ، فيوقفُ بالألفِ إتفاقا ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك . فقال سيبويه الألفُ في النصب ألفُ التنوينِ ، وأمّا في الرفعِ والجرِّ فالألفُ الأصليةُ لأنّ المعتلّ إذا أُشْكِلَ يُحمَلُ على الصحيحِ ، وقد ثبتَ أنّهم يَقلِبُون التنوينَ ألفاً في الصحيحِ حالةَ النصبِ ، ويحذفونَ حالةَ الرفعِ والجرِّ .

---

(١) من الآية ١٤٨ من سورة البقرة وسيأتي ذكره في فصل شواهد القرآن ص ٢٣٣ .

(٢) شرح الشافية ص ٢٧٤ .

(٣) انظر المنصف ١/ ٢٠٠ .

(٤) انظر التكملة ص ٢٤٦ .

(٥) انظر شرح الشافية ص ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٤٣ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ .

قالَ المبردُ (١) : هي الألفُ الأصليةُ في الأحوالِ الثلاثِ ، لأنَّهم أمالوا رَحَى، ومُسَمًّى، ومُعَلًّى في الوقفِ رفعا ونصبا وجرا ، ولو كانَ ألف التنوين لم تُمَل ، وأيضا كتبوا مُعَلًّى ونحوه في الأحوالِ الثلاثِ بالياءِ ولو كانَ ألفَ التنوينِ، لوجبَ كَتْبُهَا ألفاً . وأجيبَ بأنَّ الإمالةَ والكتابةَ بالياءِ رأى من مذهبُهُ مذهبُ المُبَرِّدِ فلا ينتهضُ دليلا على غيرِهِم).

وقال المازني (٢) : (هي ألفُ التنوينِ في الأحوالِ الثلاثِ ، لأنَّهم إنَّما قلبوا التنوينَ في النصبِ ألفاً لوقوعِهِ بعدَ الفتحةِ ، وتنوينُ مُسَمًّى وبابِهِ في جميعِ الأحوالِ، واقعٌ بعدَ الفتحةِ فوجبَ قلبُهُ ألفاً ...) (٣)

ومن أمثلةِ ذلك ما نَقَلَ عنه في أصلِ كلمةِ (دَمْ) المحذوفِ اللامِ قالَ الجاربردى (٤) : (قُلْتُ : إنَّ (دَمًا) في الأصلِ (فَعْلٌ) بسكونِ العينِ عِنْدَ سيبويه والأخفشِ . نعم هو عِنْدَ المبردِ (٥) (فَعَلٌ) بفتحِ العينِ ، واستدلَّ عليه بقولِهِم : دَمِيَ يَدْمَى دَمًا ، كما يُقالُ: فَرِقَ يَفرَقُ فَرَقًا وحَذِرَ يحذَرُ حَذَراً ... ، واستدلَّ عليه بقولِهِم : في التثنيةِ دَمَيانِ).

٩ - ابنُ دريد (ت ٣٢١هـ) :

وقد وَرَدَ ذكره مرة واحدة فقط . (٦)

---

(١) لم أجد ذلك الكلام في كتبه المطبوعة التي بين يدى .

(٢) لم أجد ذلك في المنصف ، وهناك كلام يشبهه من بعيد في الخصائص ٢/ ٢٩٦ .

(٣) شرح الشافية ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١١٨ .

(٥) ولقد وقفت على صحة هذا القول في المقتضب ٣/ ١٥٣ .

(٦) شرح الجاربردى للشافية : ٢٣٣ .

ذكره عند شرحه لمعنى كلمة (قيقبان) .. فقال : (والقيقبانُ شجرٌ يتخذُ منه السروجُ ، وقال ابنُ دريد [١] هو بالفارسيةِ آزاد درخت).

١٠- أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) :

وقد تردد ذكره نحو خمس مرات. [٢]

ومن أمثلة ذلك ما ذُكِرَ في معرض حديثه عن بعض الوجوه التي يعرف بها القلب المكاني - وهو أداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو: جاءٍ فقالَ : (وهو الوجهُ الخامسُ وهذا الوجهُ من التعريفِ إنّما يقولُ به الخليلُ نحو: جاءٍ ، وأصلُهُ (جَايِءٌ) بإتفاقِ لأنّه اسمُ فاعلٍ من الأجوفِ المهموزِ اللامِ فقالَ الخليلُ قُلِبَتْ اللامُ إلى موضعِ العينِ فصارَ (جَائِي) على وزن (فَالِعِ) فأُعِلَّ إعلالُ (قاضٍ) فصارَ (جَاءٌ) ، إذ لو لم تُقْلَبْ لانقلبَتْ الياءُ همزةً وصارَ (جَاءِءٌ) بهمزتين وهو مستكرهٌ. وقالَ سيبويه وأصحابُهُ لا بأسَ باجتماعِ همزتين إذ يعملُ ما يقتضيه الأصول ، وتُقْلَبُ الثانيةُ في (جَاءٍ) ياءً ويُعَلُّ إعلالُ قاضٍ ، وأُعترِضَ على مذهبِ سيبويه ..

---

(١) انظر جمهرة اللغة باب ما جاء على فَيْعُلان وفَيْعَلان ٣/٤١٣ ولكن الذى يُفْهَمُ من نصِّ ابنِ دريد أنَّ سَيْسَبان هو الذى يُقالُ له بالفارسيةِ (آزاد درخت) . حيثُ قال : (وقيقبان وهو خشبٌ تُتَّخذُ منه السروجُ .. والسَّيْسَبان ضربٌ من الشجرِ ، وهو آزاد درخت بالفارسيةِ). ولكنَّ نصَّ الجاربردى مطابقٌ لنصِ الصحاحِ ، فلعلَّ الجاربردى نقلَ عنه . انظر الصحاح (ققب) ٢ / ٢٠٤.

(٢) انظر شرح الشافية ص ٢٥ ، ٤١ ، ١٩٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦.

(٣) المرجع السابق ص ٢٥.

ونقل عن أبي علي [١] أنه كان يُقَوِّي قول الخليل لما يلزم على مذهب سيبويه من إعلالين ، قلب العين همزة، واللام ياء .

ومن أمثلة ذلك ما جاء في تعريف الممدود .

فقال : [٢] (يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف يدل على أن أصل نحو ماء أصله (موه) قلبت الواو ألفا والهاء همزة مع أنه لا يسمى ممدودا نص عليه أبو علي الفارسي [٣] لعروض المد فيه ، لأنَّ ألفها واو في الأصل).

١١ - ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) :

وقد تردد ذكره نحو أربع مرات . [٤]

ومن أمثلة ذلك :

قوله [٥] : (وقال ابن جني : [٦] الدُنْيَا والعليا ، وإن كانتا صفتين إلا إنهما خرجتا إلى مذهب الأسماء ، كما تقول في أَجْرع والأَبْطَح والأَبْرق إنها الآن أسماء فاستعملوها استعمال الأسماء وإن كانت في الأصل صفات ، ألا ترى أنهم قالوا أَبْرَقُ وأبارق ، وأَجْرَعُ وأَجَارِعُ ، فصرفوا أَبْرقا وأَجْرَعا وجمعوها على مثال أحمد وأحامد).

---

(١) انظر التكملة ص ٢٦٤ .

(٢) شرح الشافية ص ١٩٠ .

(٣) انظر المسائل العضديات ص ١٢٧ .

(٤) انظر شرح الشافية ص ١٢٩ ، ٢١٥ ، ٣٠٩ ، ٣٤٤ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٦) ولقد تمكنت من العثور على هذا القول في المنصف ٢/ ١٦١ (نقل بالمعنى) .

ومن أمثلة ذلك أيضا :

قوله : (١) (وقال أبو الفتح (٢) ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء وذلك، لما فيها من الضعف والخفاء).

ومن ذلك أيضا :

ما ذكره (٣) عند حديثه عن اختصاص وزن (أَفْعَال) من جموع القلة بالمعتل العين كَثَوْب وأَثْوَاب، (وذكر أنه جاء زَنْد وأَزْنَاد وفَرْخ وأَفْرَاخ من الصحيح ، وقد أجيب عنه بوجهين :

الأول ما نقل عن ابن جني (٤) أنه من التداخل يعني شَبَّهوه (بفَعَل) مفتوح العين إذ ليس بعينهما إلاّ فتح العين ، وهذا معنى التداخل ههنا).

١٢ - عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) :

وقد تردد ذكره نحو أربع مرات . (٥)

ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره ضمن (٦) حديثه عن الفعل المطاوع فقال :

---

(١) شرح الشافية ص ٣٤٤ .

(٢) وقد وجدت هذا النص في سر الصناعة لابن جني ١/ ٦٤ .

(٣) انظر شرح الشافية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٤) قال ابن جني في كتاب اللمع : (فإن كانت عين (فَعْل) معتلة واوا أو ياء كسر في القلة على أفعال ، نحو ثوب وأثواب ... ، ثم قال وقد تتداخل جموع الثلاثي من حيث كان هذا العدد منتظما لجميعها ، وذلك . نحو : فَرْخٌ وأَفْرَاخٌ وزَنْدٌ وأَزْنَادٌ ..). ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٥) انظر شرح الشافية ص ٤٩ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٥٩ .

(٦) المرجع السابق ص ٤٩ .

(وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك : انكسر الإناء ، وقال عبد القاهر [١] رحمه الله معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع فالثاني مُطاوع لأنه طاوع الأول والأول مُطاوع لأنَّه طاوعه الثاني) .

ومن أمثلة ذلك أيضا :

ما جاء في جموع التكسير حيث قال [٢] : (قال عبد القاهر [٣] إنَّ عبيدًا ليس بتكسير وإنَّما هو اسم جمع لجواز تصغيره على لفظه) .

ومن ذلك أيضا ما جاء في النسب إلى محذوف العين .

فقال : [٤] (... لم يثبت حذف العين إلاّ في (سَهْ وَمُذْ وثُبَة) على تقدير أن يكون من ثاب يثوب ، فإنَّه قال الإمام عبد القاهر لا يوجد شيء حذف عينه أكثر من اثنين (مُذْ وَ سَهْ) ...) . [٥]

١٣ - ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة . [٦]

حيث قال : (وذكر ابن القطاع [٧] : أنَّه جاء مَألُك بضم اللام بمعنى الرسالة .

---

(١) لم أتمكن من معرفة اسم المصدر الذى جاء فيه هذا القول .

(٢) شرح الشافية ص ١٢٨ .

(٣) وجدت هذا القول في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر ص ١٩٤ .

(٤) شرح الشافية ص ١٢٠ .

(٥) لم أتمكن من معرفة المصدر .

(٦) شرح الشافية ١/٦٧ .

(٧) الذى وجدته في كتاب أفعال ابن القطاع ١/٣٩ هو : ألَك بين القوم ألكا وألوكا ، ترسّل ، والألوك ، الرسالة .

منه .

١٤ - ابن الأنباري :(١)

وقد ورد ذكره مرة واحدة .(٢)

وذلك ضمن حديثه عن مصدر (بكى) فقال : (وقد جاء في مصدر بكى المدّ ، إذ لا يخلو البكاء في الغالب من الصراخ ، فأجروه مجراه ، والقصر ، لجعلهم له كالحزن ، لأنّه قد يخلو عن الصراخ ، أنشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهدا لهذا :

بَكَتْ عيني وحُقَّ لها بُكاها
وما يُغني البُكاءُ ولا العَويلُ) .(٣)

١٥ - أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) :

وقد تردد ذكره حوالي أربع مرات .(٤)

وذلك عند حديثه عن زيادة الهمزة (فذكر أنها تُزاد مع ثلاثة أصول وقال ثلاثة أصول احترازا عن أن يكون بعدها أصلان ، أو أربعة وإلاّ حُكم بأصالتها وقال الأصل عدم الزيادة أي من الرباعي - قال أبوالبقاء الدليل على أصالتها وجهان أحدهما أنها ثقيلة والكلمة الرباعية مستثقلة وليست الهمزة فيه لمعنى فلا وجه لزيادتها)(٥)

---

(١) لا نعلم مَنْ ابن الانباري الذي يقصد ، محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨ صاحب كتاب الأضداد والمذكر والمؤنث ؟ - أم أبو البركات ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ صاحب الإنصاف ، والبيان في إعراب القرآن ، وأسرار العربية ، حيث أني لم أجد هذا الشعر في جميع هذه الكتب .

(٢) شرح الشافية ص ٦٣ .

(٣) سوف يأتي ذكر هذا البيت في شواهد الشعر ص ٤٢٦ .

(٤) انظر شرح الشافية ص ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

ومن ذلك ما جاء في ضمن حديثه (١) عن زيادة السين .فقال :

(والسين اطردت زيادتها من استفعل ،وشذت في أَسْطَاعَ ،قال سيبويه هو أطاع فمضارعه يُطيع بالضم . وذكر أبو البقاء (٢) أنّهم زادوا السين ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير لأنْ أصلها اطوع يطوع).

ومن ذلك حديثه (٣) عن (سأل) واختلافهم فيها .

وقال أبو البقاء : (٤) (سَالَ يَسَالُ مثل خَافَ يَخَافُ ومصدره المساولة وهو واوى) .

ابن مالك ت (٦٧٢)هـ:

وقد ورد ذكره مرتين :

من أمثلة ذلك قوله : (٥) (وذكر ابن مالك (٦) أن المسموع في (حَسَّان) منع الصرف فكيف قال المص حيث صرف ومنع ؟ قلت : من الجائز أن يسمع فيه المص الصرف وعدمه، وهم لم يسمعوا فيهما إلاّ منع الصرف ...) .

---

(١) شرح الشافية ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) لم أجد هذا الكلام في التبيان في إعراب القرآن للعكبرى في تفسير قوله تعالى ﴿ فما اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ .. ﴾ من الآية ٩٧ / الكهف .

(٣) شرح الشافية ص٢٥٧.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٣٩/٢ ،ونقل عنه بالمعنى فقد ذكر العكبرى أن سأل يقرأ بالهمزة وبالألف وفيه ثلاثة أوجه وأحد هذه الوجوه أنّها بدل من الواو على لغة من قال هما يتساولان .

(٥) شرح الشافية : ٢٠٨.

(٦) لقد وجدت قريبا من هذا القول في شرح الشافية الكافية ١٤٧٣/٣.

ومن أمثلة ذلك :

قوله [١] : [وقال ابن مالك ليس سأل في قراءة من قرأ (سال سايل بعذاب واقع) مخففا من سأل ، وإنما هو مثل هاب ، وسال معتل العين مرادف سأل مهموز العين ، لأنهم يقولون: سِلْتَ تَسَالُ نحو هِبْتَ تَهَابُ].

القسم الرابع - مصادر لم يصرح باسمائها ولا أسماء أصحابها :

هناك بعض الشروح نقل عنها الجاربردى ولم يصرح بأسمائها ولا أسماء أصحابها [٢] وإنما كان يردد عبارات مثل أورد عليه بعض الشارحين وذكر بعض الشارحين [٣] ، قال بعض شارحي هذا الكتاب [٤] ، قال بعض الفضلاء في تصريفه [٥] ، قال بعض شارحي المفصل [٦] ، ذكر بعض شروح المفصل [٧] .

---

(١) شرح الشافية ١/٢٥٧ وقد وجدت ابن مالك يقول في شرح الكافية الشافية ٤/٢١١٠ : " الإشارة بالإبدال الذى هو بمعزل عن القياس إلى نحو (منساة) و (سال) -على القول بأنه من سأل وهو الظاهر، لأنها اللغة المشهورة . ومن العرب من يقول : (سلت عن الشيء أسال وهذا أسول من هذا) أى : أكثر سؤالا . فإن كان (سال سايل) على هذه اللغة، فهو القياس وإن كان على اللغة المشهورة، فهو مثل (منساة) من المحفوظ الذى لا يقاس عليه .

(٢) انظر شرح الشافية ص ١٠ ، ٣٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٥ ، ٣٢٩ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٥) المرجع السابق ص ١١ .

(٦) المرجع السابق ص ٢٨٠ ، ١٥١ .

(٧) المرجع السابق ص ٢٤٧ .

موقف الجاربردى من هذه المصادر :

وهكذا يتضح لنا من عرضنا لهذه المصادر أنّ الجاربردى لم يكتف في بعضها على النقل عنها فقط ، بل إنه كان يعرض هذه النقول ، ويناقشها ، ويقارنها بعضها ببعض ، ثم يدلي برأيه مؤيداً أو معارضاً ، مع التعليل ، والاستدلال لما يقول .

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

ما ذكره في بيان أوزان مزيد الخماسي (١) فقال : (ومن الخماسي لم يجيء إلاّ عضرفوط للعظايا ويقال له بالفارسية كرياسو ، وخزعبيل للباطل ، وقرطبوس للداهية ، وقبعثرى ، للإبل القوى ، وألفه ليست للتأنيث ، لقولهم قبعثراة ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيثا آخر ، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية . وهي الخماسي ، إذ ليس لنا أصلٌ سُداسيٌّ فتلحقه به ، فهي لتكثير الكلمة واتمام بنائها . وهذا معنى قول الزمخشرى (٢) وهي من قبعثرى كنحو ألف كتاب ، لإنافتها على الغاية . هكذا ذُكِرَ في شَرْحِ الهادى ، ويظهر لك من هذا أن ما ذُكِرَ في الصَحاحِ (٣) من أنّ ألف قبعثرى لإلحاقِ بناتِ الخمسةِ ببناتِ الستةِ غير صحيح) .

---

(١) شرح الشافية ص ٣٦-٣٧ .

(٢) انظر المفصل : ٣٥٨ .

(٣) انظر الصحاح (قبر) ٢/ ٧٨٥ .

ومنها ما جاء مضارعه على (يفعُل) و (يفعِل) بالضم والكسر فيه المضعف فقال (١) :

(وقد جاء أربعةُ أفعالٍ بالضَّمِّ والكسرِ وهي نمَّه يَنُمُّه ، وبتَّه يُبِتُّه ، وعلَّه يَعُلُّه ، وشدَّه يَشُدُّه ، هكذا ذُكِرَ في الشرحِ المنسوبِ إلى المصنفِ وتقييدُهُ بقولِهِ بأربعةِ أفعالٍ يُوهِمُ أنَّه لم يجيء غيرُها ، لكن ذكرَ صاحبُ الكشافِ فيه أنَّه قرأ ابنُ عباسٍ رضي الله عنه ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً من الطَّيرِ فصُرْهن إليك ، بضمِّ الصادِ وكسرِها وتشديدِ الراءِ المفتوحةِ ...)

ومن أمثلةِ ذلك أيضاً :

ما جاءَ في حذفِ (ياءِ) غُلامِي وإثباتِها (٢) فقالَ :

(يريدُ أنَّ حذفَ (ياءِ) غُلامِيَّ وإثباتَها جائزان في الوقف ، سواءٌ حُرِّكَتْ ياؤُها حالَ الوصلِ أو سُكِّنَتْ ، لكنْ إثباتُها أكثرُ من حذفِها على كلتا اللغتين ، وذكر في المفصلِ (٣) : أنَّه يُقالُ : غلامنْ وضربنيْ بإسكانِ الياءِ وغلامِيَه وضربنيه بإلحاقِ الهاءِ فيمن حَرَّكَ في الوصلِ وغلامِ وضربن بحذفِ الياءِ فيمن أسكنَ في الوصلِ ، وكذا قُرِّرَ في بعضِ شروحِ المفصلِ ، وفي شرحِ الهادي ، ونحن أيضاً قُلْنا كذلك عن قريبٍ ، والحقُّ ما ذكرهُ المصنفُ في شرحِ المفصلِ (٤) وهو أنَّ ذلك ليس على إطلاقِهِ ، لأنَّه

---

(١) شرح الشافية ص ٥٦ .

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٣) انظر المفصل ص ٣٤٣ .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣١٨ .

يُوءذن بأنَّ الوقفَ بالإثباتِ إنَّما هو لغةُ مَنْ حَرَّكَ خاصةً ، والوقفَ بالحذفِ إنَّما هو لغةُ من سَكَّنَ في الوصلِ ، وليس ذلك صحيحا . أمَّا الأولُ فهو الأكثرُ ، وقد يُحذَفُ مَنْ يُحَرِّكُ في الوصلِ .. الخ ، وأمَّا الثاني فلأنَّ الأفصحَ الوقفُ عليه ، بإثباتِ الياءِ أيضا).

ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره عن جمعِ ما ألفُهُ خامسةٌ (كحُبَارَى) (١) قال فيه : لا يُجمعُ إلاَّ بالألفِ والتاءِ ، لأنَّ تكسيرَهُ وهو على خمسةِ أحرفٍ ، غيرُ ممكنٍ فلا بُدَّ من الحذفِ ، فإنْ حَذَفْتَ ألفَ التأنيثِ ، وقُلْتَ : حبائرَ أشبهَ برسائلَ ، فإنْ حَذَفْتَ الأولى وقلت : حُبَارى اشتبَهَ بحُبَالى ، قالَ في الصحاحِ : (٢) الحُبَارَى يقعُ على الذكرِ والأنثى ، والواحدِ ، والجمعِ ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ في الجمعِ : حُبَارِياتٍ وألفُهُ ليستْ للتأنيثِ ، ولا للإلحاقِ ، وهي لا تنصرفُ معرفةً ولا نكرةً ، هذا هو المذكورُ فيه ، وهو متناقضٌ ، لأنَّها لو لم تكنْ للتأنيثِ لَصُرِفَ ، وصرَّحَ في شرحِ الهادى بأنَّها للتأنيثِ ، وكلامُ المُصَنِّفِ هنا ، وفي شرحِ المفصلِ) (٣) أيضاً يدلُ عليه ، لأنَّهُ عَلَّلَ فيه عدمَ تكسيرِهِ بأنَّهُمْ إذا كرهوا تكسيرَ الخماسي المذكرِ ، فالموءنثُ أولى .

ويتضحُ ذلك أيضاً أنَّهُ إذا كانَ للموءلفِ غيرُ مصدرٍ ، فإنَّهُ يقارنُ بين قوليه في المصدرين مُرَجِّحاً أحدَهُما على الآخرِ ، ثم يقارنُ ذلك بما جاءَ في المتنِ .

---

(١) شرح الشافية ص ١٤٥ .

(٢) الصحاح (حبر) ٢/ ٦٢١ .

(٣) انظر ١/ ٥٤٧ .

من أمثلة ذلك :

ما نقلَهُ عنِ ابنِ الحاجبِ (١) في كُلٍّ من شرحِ الشافيةِ وشرحِ المفصلِ ،فقالَ : (وذكرَ في الشرحِ المنسوبِ إلى المصنفِ (٢) أنَّ النسبةَ إلى كِلْتا عندَ سيبويه (كِلْوِيٌّ) ، لأنَّ التاءَ عندَهُ للتأنيثِ فتُحْذَفُ للنسبِ وتُقلَبُ اللامُ واواً ،وفيه نظرٌ لأنَّ هذا الكلامَ يدلُّ على أنَّ وزن (كِلْتَا) عند سيبويه (فِعْتَل) وليس كذلك ،لأنَّ المصنفَ صرَّحَ في شرحِ المفصلِ (٣) بأنَّ أصلَ كِلْتَا عندَ سيبويه (كلوى) ووزنُهُ (فِعْلى)أُبْدِلَتْ الواوُ تاءً إشعاراً بالتأنيثِ).

ومن أمثلة ذلك :

ما نقلَهُ عن الزمخشرى في الكشافِ والمفصلِ (٤) فيما يتعلقُ بلفظِ (آدم) وهل وزنُهُ (أفْعلُ) أو (فَاعِلُ) فقال : ومن هذا عُلِمَ أنه لا يجوز أن يكونَ على (فَاعِل) كخاتم بأنْ يكونَ الألفُ زائدةً غيرَ منقلبةٍ عن الهمزةِ ،لأنَّه حينئذ يجبُ صَرْفُهُ. اعلم أنَّ هذا الكلامَ مبني على أنَّ آدمَ لفظٌ عَرَبِيٌّ ،وقد أنكرَ الزمخشرى رحمه الله ذلك حيثُ ذكرَ في الكشافِ:إنَّ اشتقاقهم آدم:من الأدمةِ،ومن أديمِ الأرضِ نحو اشتقاقهم : يعقوبَ:من العقبِ ، وإدريسَ:من الدرسِ ،وإبليس:من الإبلاسِ ،وما آدم إلاّ اسمٌ أعجمي وأقربُ أمرِه أنْ يكونَ على فَاعِل،كعَازِر وآزر وعَابِر وشَالِح وفالع ،لكن ذهبَ في المفصل إلى أنَّه عَرَبِيٌّ على وزنِ (أفعل).

---

(١) شرح الشافية ١/ ١٢٢.

(٢) مخطوط انظر الورقة : ٣٢.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠١.

(٤) شرح الشافية ٢٦٠.

ثانيـــا : مصادر الرضي :

لقد اعتمد الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب على عدد كبير من العلماء وقد تفاوت نقله عنهم فهناك من اعتمد عليه اعتماداً كبيـراً ونقل عنه الكثير ، ومنهم من لم ينقل عنه إلاّ النزر اليسير ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء :

١ - سيبويه ، إذ اعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، فقد تردد ذكر اسمه حوالي مئة وتسع وثمانين مرة . (١)

٢ - ويليه الأخفش الذى تردد ذكره حوالي تسع وعشرين مرة . (٢)

٣ - السيرافي ، وقد تردد ذكره حوالي ست وعشرين مرة . (٣)

٤ - المبرد ، وقد تردد ذكره حوالي ثلاث وعشرين مرة . (٤)

٥ - الفراء ، وقد تردد ذكره حوالى سبع عشرة مرة . (٥)

---

(١) انظرشرح الشافية ١/٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ... الخ

(٢) انظر المرجع السابق ٣/٢٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ١٠٧ ، ١/٤٦ ، ١٢٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٦ ، ٢/٢٤٧ ، ٢٨٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ... الخ

(٣) انظر المرجع السابق ٣/٩ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٧٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٣٠٧ .

(٤) انظرالمرجع السابق ١/١٥٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢٥٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٠ .

(٥) انظر المرجع السابق ١/٢٠ ، ٣٨ ، ٣٠ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٦٨ ، ٢/١٣٧ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ٣٥٠ ، ٣/١١٨ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ .

٦ - المازنى ، والفارسي ، وقد تردد ذكر كل منهما حوالي ثلاث عشرة مرة. (١)

٧ - أبو زيد الأنصارى ، وقد تردد ذكره حوالي عشر مرات. (٢)

٨ - أبو عمر الجرمي ، وقد تردد ذكره حوالي تسع مرات. (٣)

٩ - الجوهرى ، وقد تردد ذكره حوالي ثمان مرات. (٤)

١٠- الزمخشرى ، وقد تردد ذكره حوالي ثمان مرات. (٥)

١١- الزجاج ، وقد تردد ذكره حوالي سبع مرات. (٦)

١٢- ابن جني ، وقد تردد ذكره حوالي خمس مرات. (٧)

---

(١) انظر شرح الشافية ١/٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٣٣١ ، ٣/٥٦ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٧ .
الفارسي ، المرجع السابق ١/٢٢ ، ٢٨٣ ، ٣/٧٧ ، ٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٩٢ .

(٢) المرجع السابق ١/١١٧ ، ١٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ١٣٢ ، ٢/١٩٩ ، ٢٤٨ ، ٣/٥٨ ، ٩٧ ، ١١١+

(٣) المرجع السابق ١/٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٩٣ ، ٢/٤٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١٣٨ .

(٤) انظر المرجع السابق ١/٧٨ ، ٢/٩٢ ، ١٠٤ ، ٣٣٩.

(٥) المرجع السابق ١/١٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢/٣٣ ، ٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٨٠.

(٦) انظر المرجع السابق ١/٦٢ ، ١٥٧ ، ٢١٦ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٣١٨.

(٧) انظر المرجع السابق ١/٣٩ ، ٢/٢٥١ ، ٣٨٥ ، ٣/٢١٧ ، ٢٢١.

١٣- أبو عبيدة ، وقد تردد ذكره حوالي أربع مرات .(١)

١٤- ثعلب ، وقد تردد ذكره نحو ثلاث مرات.(٢)

١٥- عبد القاهر ، وقد تردد ذكره حوالي ثلاث مرات أيضا .(٣)

١٦- ابن يعيش ، وقد تردد ذكره حوالي ثلاث مرات.(٤)

١٧- وابن الأنباري .(٥)

١٨- وابن خروف.(٦)

١٩- والشاطبي .(٧)

٢٠- والشيباني .(٨)

٢١- والصاغاني .(٩)

فقد تردد ذكر كل منهم مرة واحدة فقط .

---

(١) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٨ ، ٣/٢٠٨ ، ٣٤٧.

(٢) انظر المرجع السابق ١/٥١ ، ٢/٦٧ ، ٢٤٦.

(٣) المرجع السابق ١/٥١ ، ٣/٢ ، ١٨.

(٤) المرجع السابق ١/١٨٧ ، ٥٠ ، ٢/٣٩٢.

(٥) المرجع السابق ١/ ٢٤٤.

(٦) المرجع السابق ١/ ٢٣٥.

(٧) المرجع السابق ٢/ ٢٧٦.

(٨) المرجع السابق ٣/ ٢١٧.

(٩) المرجع السابق ٣/ ٢٣٦.

من هذا العرض لمصادر كل من الجاربردى والرضي ، يتضح لنا مايلي :

١ - اشتراكهما في بعض المصادر نحو سيبويه ، ومصادر غيره كالأخفش، وأبي زيد، والمبرد، والمازني ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، والجوهرى ، وإن اختلفت درجة اعتماد كلٍّ منهما عليها فقد كان اعتماد الرضي على سيبويه ، والأخفش وأبي زيد والمبرد أكثر من اعتماد الجاربردى عليهم ، على حين أنَّ اعتماد الجاربردى على الجوهرى والزمخشرى في الكشاف ، والمفصل أكثر من اعتماد الرضي.

٢ - اختلاف طريقتيهما في كيفية عرض المصادر فكان الجاربردى تارة يُصرِّح باسم المصدر واسم صاحبه ، وتارة يصرِّح باسم المصدر فقط ، وتارة أخرى يُصرِّح باسم صاحب المصدر فقط - على حين نجد الرضي يصرِّح باسم صاحب المصدر فيقول مثلاً قال سيبويه ، والسيرافي وابن جني وهكذا ، وقد صرَّح مرة باسم المصدر، كالمفصل (١) ، كما صرَّح مرة باسم الكشاف (٢).

---

(١) انظر شرح الشافية ٢/١٤٦.

(٢) المرجع السابق ٣/١١٦.

المبحث الثالث

منهج كل من الرضي والجاربردى في الشرح

من خلال تتبعي لمنهج كلٍّ من الرضي والجاربردى للشافية وجدت أنَّ هناك بعض الفروق الواضحة بين شرحيهما ،لذا سوف أتحدّث عنهما بصورة عامة دون أن أخوض في التفاصيل الدقيقة ومن أهم هذه الفروق :

أولا - التعريفات :

نجد الجاربردى عند شرحِهِ لتعريفِ ابنِ الحاجبِ للحدِّ لا يكتفى بما يذكره ابن الحاجب فقط ، بل كان يُورِدُ تعريفات غيره من الشُرّاح ، ويقارنها بتعريف ابن الحاجب ،ثم يعرض ما يُثار عليه من اعتراضات غيره من الشارحين ويناقشها ،ثم يُدْلِي فيها برأيه .

ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره في باب التصغير ، يقول الجاربردى :

(والمُصغَّرُ : المزيدُ فيه ليدلَ على تقليلٍ. قولُهُ - أى قولُ ابنِ الحاجبِ في المُصَغَّرِ-،أى المُصَغَّر : هو اللفظُ الذى زِيدَ فيه شيءٌ ليدلَ على تقليلٍ ،فالمزيدُ فيه كالجنسِ لشمولِهِ له ولغيرِهِ ،فلما قالَ : ليدلَ على تقليلٍ خرَّجَ ما سِوَاهُ إذ دلالةُ الزيادةِ على القلةِ من خواصِهِ ،وإنمّا قُلنا اللفظَ ولم نقلْ الاسمَ كما هو في الشروحِ ،ليشملَ نحو ما أُحَيْسِنَه ، فإنّه من المُصغرِ لو لم يكن منه ،كيف يُقال : إنّه شاذ ، فإنّ شذوذَهُ على تقديرِ كونِهِ مصغرًا .إذ التصغيرُ من خواصِ الأسماءِ ،وأيضاً لو قيلَ : الاسمُ

---

(١) شرح الجاربردى للشافية : ٧٣- ٧٤ .

المصغرُ الذى زيدَ فيه ليدلَ على التقليلِ لا يحسنُ أن يُقالَ التصغيرُ من خواصِ الاسمِ يُعْرَفُ بالتأمل . وإنّما قُلْنَا زِيدَ فيه شيءٌ ولم نقلْ ياءً ، كما قالَ بعضُ الشارحين لأنَّ الزيادةَ غيرُ منحصرةٍ في الياءِ ، وتقييدُ الياءِ بكونِهَا ثالثةً أيضاً غيرُ صحيحٍ ، إذ في البعضِ لا يكونُ كذلك نحو: ذِيّا وتِيّا . وقولُهُ (ليدلَ على تقليلٍ يشملُ معانيه الثلاثةَ :

الأولُ : تحقيرُ ما يجوزُ أن يتوهمَ عِظَمُهُ ، وذلك إمّا مبهمٌ نحو : رُجَيْل وعُمَيْر ، أخْبَرْتَ بحقارتِهِ ، من غيرِ بيانِ ما أوجبَ حَقارَتُهُ . وأمّا معينٌ نحو : عُوَيْلم ، وزُوَيْهد ، يُحَقَّرُ من جهةِ قلةِ علمِهِ ، وزُهْدِهِ ، وكذا أُحَيْمِرُ ، وأُصَيْفِرُ ، تريدُ ضَعْفَ حُمْرَتِهِ ، وصُفْرَتِهِ .

والثاني : تقليلُ ما يجوزُ أنْ يُتوهمَ كثرتُهُ كقولِكَ : دُرَيْهِمات ، ودُنَيْنِيرات ، وهذا مختصٌ بالجموعِ .

والمعنى الثالثُ : شاذٌ قليلُ الوقوعِ ، وهوتقريبُ ما يجوزُ أنْ يُتوهَمَ بُعْدُه ، ومجيئُهُ في الظرفِ أكثرُ منه في غيرِهِ كقولِكَ: قُبَيلَ الشهرِ ثُمَّ قالَ واعترضَ على هذا الحدِّ بأنَّه غيرُ جامعٍ ، لأنَّه لا يتناولُ التصغيرَ الذى للتعظيمِ كقولِ الشاعرِ :

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأنَامِلُ (١)

---

(١) سوف يأتي الحديث عن هذا البيت بالتفصيل في فصل شواهد الشعر ص ٤٢٩ .

فصغر الداهية ، والمراد به الموت ، وأيّ داهية أكبر منه ، ولا التصغير الذى للشفقة كما يقال يا بُنَيَّ ، وأُجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول . فالتصغير لتقليل المُدّةِ وبأنّ المرادَ أنّ أصغرَ الأشياءِ قد يُفسِدُ الأمورَ العظامَ . فَحَتْفُ النفوسِ قد يكونُ بالأمرِ الصغيرِ الذى لا يُؤبَهُ به ، وعن الثاني بأنّه داخِلٌ في الحدِّ ، ولِمَ قُلْتُمْ ليس فيه التقليلُ فإنّ الشفقةَ لا تُنافيه) . (١)

أما الرضي فقد كان معنياً بشرح وتوضيح هذا الحد ، ثم يعقبه بتحليل وافٍ حتى لا يدعُ مجالاً للبس ، أو غموضاً ، دون أن يهتم كثيراً بما يُثار عليه من اعتراضات غيره من الشارحين ، إذ نجده في شرح التعريف السابق يقول : (يعني المصغر ما زِيد فيه شيء حتى يدل على تقليل فيشمل المبهمات كذيّاك واللذيّا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك : (عندى دُرَيْهمات) . أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً نحو كُلَيْب ورُجَيْل ، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف كقولك يا بُنَيَّ ، ويا أُخَيَّ ، وأنت صُدَيقي ، وذلك لأنّ الصِّغار يُشفَقُ عليهم ويُتَلَطَّفُ بهم ، فكنى بالتصغير عن عزة المصغر على من أُضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لُطَيِّف مُلَيِّح ، وذكر بيت شعر .

ثم أعقبه بقولِهِ : وذلك لأنّ الصِّغار في الأغلب لطاف ملاح ، فإذا كَبُرت غَلُظَتْ وجَهُمَت ، ومن تقليل ذات المصغر تصغير قَبْلَ وبَعْدَ في نحو قولك : خروجي قُبَيل قيامك ، أو بُعَيد قيامِكَ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٧٤ .

وهكذا نجده يسترسلُ في الشرحِ والتحليلِ .

ثم يقولُ : وقيلَ يجيءُ التصغيرُ للتعظيمِ ،فيكونَ من بابِ الكناية يُكَنّى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم ،لأنّ الشيء إذا جاوز حدّه جانس ضده .

واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وعقب على ذلك البيت بقوله : وُرِدَ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيم في نفسه تَصْفَرُّ منه الأنامل).(١)

كان الجاربردى في بعضِ الأحيان لا يكتفي بتعريفِ الحدِّ في الاصطلاحِ فقط ، بل كان يهتم بتعريفِهِ لغةً على حين نجدُ الرضي لا يهتم بذلك وإنّما كانَ مَعْنِيًا كما قُلْتُ سابقاً بالشرحِ والتحليلِ الوافي .(٢)

ويتضحُ ذلك جليًا من شرحِ كلٍّ منهما لتعريفِ حدِّ الوقفِ .

إذ يقولُ الجاربردى في ذلك : (الوقفُ في اللغةِ : مصدر وَقَفَتْ الدابةُ وقفًا أي حَبَسْتَهَا فَوَقَفَتْ هي وقوفًا).

---

(١) انظر شرح الشافية ١/ ١٩٠- ١٩١.

(٢) انظر أمثلة لذلك الشرح والتحليل في موضوع الإمالة ١/ ٤-٢٨.

وفي الصناعةِ -أى الاصطلاحِ- : قطعُ الكلمةِ عمّا بعدَها ، أى على تقديرِ أن يكونَ بعدَها شيءٌ ، وإنّما قُلْنا المرادُ هذا ، لأنّه قد يقفُ الواقفُ ولا يكونَ بعدَ ذلك شيءٌ ، وقالَ بعضُهم: الوقفُ قطعُ الكلمةِ عن الحركةِ ، وأوردَ عليه أنّه ليس بواضحٍ ، لأنّه قد يكونُ متحركاً ، وجوابُهُ قريبٌ ممّا مرَّ في التعريفِ الأولِ ، ولكن يَرِدُ عليه. أى على التعريفِ الثاني أنّه ليس بجامعٍ ولا مانعٍ . أمّا أنّه ليس بجامعٍ ، فلأنّه لو حُرِّكَتْ الكلمةُ ، وقُطِعَتْ عما بعدَها يُسَمَّى وقفاً ، ولهذا يُقالُ : وقفَ وأخطأَ في تركِ حُكْمِهِ ، وهو خارجٌ عن هذا التعريفِ . وأمّا أنّه غيرُ مانعٍ فلأنّه لو أسْكَنَ آخرَ الكلمةِ ووصلَ مابعدَهَا بها من غيرِ سكتةٍ تُؤْذِنُ بوقفةٍ لا يُسَمَّى هذا وقفاً مع أنّ الحدَّ يَشْمَلُه).(١)

ويقولُ الرضي (٢) : (أقولُ (قولُهُ) - أى قولُ ابنِ الحاجب- " قطعُ الكلمةِ عما بعدَها ، أى : أنْ تَسْكُتَ على آخرِها قاصداً لذلك مختاراً ، لِجَعْلِها آخرَ الكلامِ ، سواءٌ كان بعدَها كلمةٍ ، أو كانت آخرَ الكلامِ ، فيدخلُ فيه الرومُ والإشمامُ والتضعيفُ ، وغيرُ ذلك من وجوهِ الوقفِ ، ولو وَقَفْتَ عليها ولم تراعِ أحكامَ الوقفِ التي نذكرُها كما تقفُ على آخرِ زيدٍ مثلاً بالتنوينِ لكنت واقفاً ، لكنّك مخطيءٌ في تَرْكِ حُكْمِ الوقفِ ، فالوقفُ ليس مجردَ إسكانِ الحرفِ الأخيرِ وإلا لم يكن الرَّوْمُ وقفاً ، وكان لفظُ مَنْ في مَنْ زيد ؟ موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد .

---

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى ١٦٨ ، وانظر أمثلة لتلك التعريفاتِ المقصور والممدود ١٨٩/١ ، والإمالة ٢٣٨/١ ومابعدها .

(٢) شرح الشافية ٢٧١/٢ .

قولُهُ (عما بعدَها) يُوهِمُ أنَّه لا يكونُ الوقفُ على كلمةٍ إلاَّ وبعدَها شيءٌ ، ولو قالَ : السكوتُ على آخرِ الكلمةِ اختياراً لِجَعْلِها آخرَ الكلامِ - لكانَ أعمَّ (١).

واضحٌ من هذا النص أنَّ الرضي هنا يَعترِضُ على ابنِ الحاجبِ.

كما نجدُ أنَّ اهتمامَ الجاربردى لا يقتصرُ على تعريفِ الحدِّ لغةً بل تَعدَّاهُ إلى الاهتمامِ بناحيةِ الإعرابِ .

ويتضحُ ذلك جليًا عِندَ ذِكْرِهِ لأوجهِ الوقفِ ، وهي أحد عشر وجهًا وهي : (الإسكانُ المجردُ في المتحرك ، والرومُ في المتحرك ، والإشمامُ ، وإبدالُ التنوين ألفا ، وإبدالُ تاءِ التأنيثِ الأسميةِ هاءً ، وزيادةُ الألفِ ، وإلحاقُ هاءِ السكتِ ، وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهما ، وإبدالُ الهمزةِ ، والتضعيفُ ، ونقلُ الحركةِ .. إذ يقول : وقولُهُ - أي قولُ ابنِ الحاجب - فالإسكانُ : مبتدأ ، في المتحرك خَبَرُهُ وهو أولُ الوجوهِ الأحدِ عشر ، والمرادُ بالمجردِ : المجردُ عن الرومِ والإشمامِ سواءٌ في ذلك المنونُ وغيرُهُ والمعربُ والمبني ، وهو الأغلبُ الأكثرُ ، وهو الأصلُ ، لأنَّ سلبَ الحركةِ أبلغُ في تحصيلِ غرضِ الاستراحةِ .

وقولُهُ : (الرومُ في المتحرِّكِ) مبتدأٌ وخبرٌ وهوالوجهُ الثاني من الوجوهِ الأحد عشر ، وهو تَصوُّتٌ ضعيفٌ ، كأنَّك تروم الحركةَ ولا تُتِمُّها بل تَختلِسُها اختلاساً تنبيهاً على حركةِ الوصلِ ، وأيضا فإنَّه يُشبِهُ الثوباءَ

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٢٧١.

فيؤدى إلى تشويه صورة الفم).(١)

وهكذا إلى آخر الوجوه.(٢)

على حين نجد الرضي لا يأبه في الغالب بناحية الإعراب لكننا نجد أن شرحه وتحليله للموضوع أوضح وأوفى من شرح الجاربردى، كما أنه أكثر اهتماماً منه في عزو اللغات لأصحابها، على حين أن الجاربردى كان قليلاً ما يعزو اللغات لأصحابها.

إذ يقول الرضي: (قوله (فالإسكان المجرد) أى: الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف، والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل، ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون، فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً، وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور.

وإن كان آخر الكلمة ساكناً وقد كفيت مؤونة الإسكان، نحو كم ومن، فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف، بل تقف بالسكون فقط، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد، كما قيل في نحو: هجان، وفلك.

وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه، ولم يكتف به في الوقف، بل يحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذى قبله آخر

---

(١) شرح الشافية: ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) انظر المرجع السابق: ١٦٩-١٧١، ١٧٤، ١٨٦.

الكلمةِ ، فيحذفُ حركتَهُ وإنَّما التنوينُ في الرفعِ والجرِّ، لأنَّك قَصَدْتَ كونَ الكلمةِ في الوقفِ أخفَّ منها في الوصلِ ، لأنَّ الوقفَ للاستراحةِ ، ومَحلٌّ لتخفيفِ الأواخرِ ، لأنَّ الكلمةَ تتثاقلُ إذا وَصَلْتَ إلى آخرِها ، والتنوينُ كحرفِ الكلمةِ الأخيرِ من حيثُ كونِها على حرفٍ ساكنٍ مفيدٌ للمعنى في الكلمةِ المتلوَّةِ وإنْ كانَتْ في الأصلِ كلمةً برأسِها ، فهي أي التنوينُ : إمَّا أنْ تُخفَّفَ بالقلبِ كما هو لغةُ أزدِ السَّراةِ ، وهو قلبُهُمْ المضمومَ ما قبلَها واواً والمكسورَ ما قبلَها ياءً ، وهومكروهٌ ، لأنَّ الواوَ ثقيلٌ على الجملةِ ، ولاسيما المضمومُ ما قبلَها في الآخرِ ، وكذا الياءُ وإما أنْ تَحْذِفَ ، فاُخْتِيرَ الحَذْفُ على القلبِ ، وسهَّلَهُ كونَ التنوينِ فضلةً على جوهرِ الكلمةِ في الحقيقةِ) . (١)

وهكذا نجده يسترسل في الشرح والتوضيح . (٢)

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٦ .

المبحث الرابع

موقفُ كُلٍّ من الرضي والجاربردى من ابن الحاجب

أنَّ الجاربردى يميل كثيرًا إلى موافقة ابن الحاجب وتأييده ، والانتصار له من المعترضين عليه ،على حين نجد أنَّ الرضي كثيرُ الاعتراض عليه .

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال عرضنا لشرح كل منهما لتعريف ابن الحاجب (للتصريف) والذى يقول فيه : (التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) .

فقد أثار الرضي اعتراضات على هذا التعريف يمكن إيجازُهَا فيما يلي : (١)

١ - أنَّ التعريف فيه زيادة (علم) إذ يقول : قولُهُ (بأصولِ) يعني القوانينَ الكليةَ المنطبقةَ على الجزئياتِ ،كقولِهِمْ مثلا : كُلُّ واوٍ أو ياءٍ إذا تحرَّكتْ وانفتحَ ما قبلَها قُلِبتْ ألفاً ... والحقُّ أنَّ هذه الأصولَ هي التصريفُ لا العلمَ بها .

٢ - اعتراضُهُ على قولِهِ : (أحوالُ أبنيةِ الكلمِ) ،لأنَّ ذلك يُخرِجُ من الحدِّ معظمُ أبوابِ التصريفِ - يعني بها الأصولَ التي تُعْرَفُ بها أبنيةُ الماضي، والمضارعِ، والأمرِ، والصفةِ، وأفعلِ التفضيلِ والآلةِ والموضعِ والمصغرِ والمصدرِ، وقد قال المصنفُ -يعني ابنَ الحاجبِ- بعد مُدخِلا لهذه الأشياءِ في أحوالِ الأبنيةِ : وأحوالُ الأبنيةِ قد تكونُ

---

(١) انظر شرح الشافية ١/١ — ٧ .

للحاجة كالماضي والمضارعِ ... الخ، وفيه نظرٌ ، لأنَّ العلمَ بالقانونِ الذى تُعْرَفُ به أبنيةُ الماضي من الثلاثي والرباعي، والمزيدِ فيه، وأبنيةِ المضارعِ منها وأبنيةِ الفاعلِ والمفعولِ تصريفٌ بلاخلافٍ ، مع أنَّه علمٌ بأصولٍ تُعْرَفُ به أبنيةُ الكلمِ ، لا أحوالَ أبنيتِها ، فإنْ أرادَ أنَّ الماضي والمضارعَ مثلاً حالان طارئان على بناءِ المصادرِ، ففيه بُعْدٌ ، لأنَّهما بناءان مستأنفان بُنِيا بعدَ هدمِ بناءِ المصدر ، ولو سَلَّمْنا ذلك فلِم عَدَّ المصادرَ من أحوالِ الأبنيةِ ؟ فإنَّ القانونَ الذى تُعْرَفُ به أبنيتُها تصريفٌ ، وليس يعرفُ به حالُ بناءِ ، والماضي والمضارعُ والأمرُ ، وغيرُ ذلك ممّا مرَّ ، كما أنّها ليست بأحوالِ الأبنيةِ ، ليست بأبنيةٍ أيضاً على الحقيقةِ ، بل هي أشياءُ ذواتِ أبنيةٍ ...

وإنّما يَدْخُلُ في أحوالِ الأبنيةِ الابتداءُ ، والإمالةُ ، وتخفيفُ الهمزةِ ، والإعلالُ والإبدالُ والحذفُ وبعضُ الإدغامِ ، وهو إدغامُ بعضِ حروفِ الكلمةِ في بعضٍ ... وكذا بعضُ التقاءِ الساكنين ... فهذه المذكوراتُ أحوالُ الأبنيةِ ، وباقي ما ذُكِرَ هو الأبنيةُ ، إلاّ الوقفَ والتقاءَ الساكنين في كلمتين والإدغامَ فيهما ، فإنّ هذه الثلاثة لا أبنيةَ ، ولا أحوالَ أبنيةٍ .

٣ - يُعْتَرَضُ على قولِهِ (ليست بإعرابٍ) قالَ : لم يكنْ محتاجًا إليه ، لأنَّ بناءَ الكلمةِ لا يعتبرُ فيه حالاتُ آخرِ الكلمةِ ، والإعرابُ طارئٌ على آخرِ حروفِ الكلمةِ ، فلم يدخلْ إذن في أحوالِ الأبنيةِ حتى يحترزَ عنه وإن دخلَ فاحتاجَ إلى الاحترازِ فكذا البناءُ ، فهلا احترزَ عنه أيضا . (١)

---

(١) انظر شرح الشافية ١/ ٤ - ٥ وهناك صور أخرى من اعتراض الرضي على ابن الحاجب. انظر ١/ ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٦٦ ، ٨٧ ، ٢٤٥ ، ٢/ ٢٨٦ ، ٩/ ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ .

أمّا الجاربردى فنجده يقول (١) : (لما كان قوله علم شاملاً للمقصود ، وغير المقصود أردفه بما يخرج سوى المحدود ، فخرج بقوله : (يعرف بها أحوال أبنية الكلمة) سوى النحو والصرف وبقوله (ليست باعراب): علمُ النحو بأقسامِهِ . أى بحثُ المبنياتِ والمعرباتِ فإنّه يقال : هذا الكتاب إعراب القرآن مثلاً ، إن كان مشتملا على ذكر البناء والإعراب ، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب (أن أُلْحِقَ بمقدمتي في الإعراب)، فاندفعَ اعتراضُ بعضِ الشارحين بأنّه غيرُ مانعٍ لدخولِ المبنياتِ فيه .

وإنّما قال أحوالَ أبنيةِ الكلمِ ، ولم يَقُلْ أبنيةَ الكلمِ ليكونَ الحدُّ جامعاً ، إذ يخرجُ عنه حينئذٍ ، بعضَ أحكامِ الإدغامِ نحو: (أنا اضْرِبْ بعد) ، وإنّما قيّدنا بالبعضِ ؛ لأنّ بعضَها داخلٌ في البنيةِ وهو الإدغامُ في كلمةٍ واحدةٍ ، نحو: شَدَّ يَشُدُّ ، وإذا كان في كلمتين ، فحينئذٍ يكونُ داخلاً في الأحوالِ ، لأنّه حالٌ تطرأُ على الكلمةِ من كلمةٍ أخرى . ويخرجُ عنه بعضَ أحكامِ التقاءِ الساكنين ، مثل: اضربِ الرجلَ ، وإنّما قيّدنا بالبعضِ ، لأنّ البعضَ الآخرَ داخلٌ في البنيةِ وهو الذى يكونُ كلمةً واحدةً ، هو راجعٌ إلى أبنيةِ الكلمِ ، لا إلى أحوالِها نحو: (أُنْطُلْقَ بسكونِ اللامِ وفتحِ القافِ في (أُنْطُلَق) ، ويخرجُ أيضاً أحكامَ الوقفِ ، لأنّها ليستْ راجعةً إلى ابنيةِ الكلمِ ، لأنّ الوقفَ على (جعفرٌ) و (زيد) وأشباهِهِما بالسكونِ أو بالرومِ أو بالإشمامِ ، ينبغي أنْ يُقالَ: بعضُ أحكامِ الوقفِ أيضا ، لأنّ بعضها راجعٌ إلى أبنيةِ الكلمِ ، وهو الوقفُ بتضعيفِ الاخرِ نحو: (جعفرٌ) وفيه نظرٌ ، لأنّا قد ذكرنا أنّ بعضَ

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٨ - ١٢ .

أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة ، وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين ، فبأيِّ شيءٍ يُفَرَّقُ بينَ أحوالِ (جعفرٌ) إذا وُقِفَ عليه بالسكونِ أو الرومِ أو بالإشمامِ أو بالتضعيفِ ، فَجَعْلُ بعضِها راجعاً إلى الأبنيةِ والبعضِ الآخرِ إلى أحوالِ الأبنيةِ تحكم إذ الوقفُ بالإشمامِ مثلاً في حالةٍ كالتضعيفِ في حالةٍ أخرى ، ولا أثرَ لكونِ التغييرِ في بعضِ الصورِ بالحرفِ) (١) .

ومن أمثلةِ اعتراضِ الرضي على ابنِ الحاجبِ أيضاً :

ما ذكره عند شرحه (٢) لقولِ ابنِ الحاجبِ والأكثرُ على أنْ لا رَوْمَ ولا إشْمَامَ في هاءِ التأنيثِ ، وميمِ الجمعِ والحركةِ العارضةِ (فقال : لم أرَ أحداً لا من القُرَّاءِ ، ولا من النحاة ذكر أنَّه يجوزُ الرومَ والإشْمَامَ في أحدِ الثلاثةِ المذكورةِ ، بل كُلُّهُمْ منعوهما فيها مطلقا ، وأرى أنَّ الذى أوهمَ المصنفُ أنَّه يجوزُ الرومُ والإشْمَامُ فيهما قولَ الشاطبي - رَحِمَهُ اللَّه - فَظَنَّ أنَّه أرادَ بقولِهِ (في كُلِّ حالٍ) في هاءِ التأنيثِ ، وميمِ الجمعِ وعارضِ الشكلِ وهاءِ المذكرِ ، كما وَهِمَ بَعضُ شُرَّاحِ كلامِهِ أيضاً ، وإنما عَنَى الشاطبي في كُلِّ حالٍ من أحوالِ هاءِ المذكرِ فقط ...) .

ومن أمثلةِ تأييدِ الجاربردى لابنِ الحاجبِ ، ما جاءَ عند

---

(١) انظر شرح الشافية : ٩ - ١٠ .

(٢) شرح الشافية ٢/٢٧٦ - ٢٧٧ .

شرحِهِ لقولِ ابنِ الحاجبِ (ويوقفُ على الألفِ في بابِ عصا ورحى باتفاقٍ وقلبُها ، وقلبُ كلِّ ألفٍ همزةً ضعيفٌ ، فقال : (وقولُهُ وقلبُها) أيْ وقلبُ الألفِ المبدلةِ من التنوينِ همزةً ، ضعيفٌ نحو: رأيت رجلاً ، وكذا قلبُ كلِّ ألفٍ أيْ سواءٌ كانتْ للتأنيثِ كحُبْلَى ، أو لا كعَصا همزةً ضعيفٌ وكذا قلبُ ألفِ نحو: حُبْلَى همزةً أو واواً أو ياءً ضعيفٌ . . .

ثم قالَ : وقالَ بعضُ الشارحين في عبارتِهِ - أي في عبارةِ ابنِ الحاجبِ (وقلبُها) نظرٌ ، لأنَّ قولَهُ (وقلبُ كلِّ ألفٍ) - يغني عن قولِهِ (وقلبُها) وعن ذكرِ الهمزةِ ، في قولِهِ (وكذا قلبُ ألفِ نحو: حُبْلَى همزةً) ، ويُمْكِنُ أن يُقالَ عَدَلَ إلى هذه العبارةِ ، لأنَّه لو اكتفى بقولِهِ : وقلبُ كلِّ ألفٍ همزةً لاحتملَ أنْ يُتوهَمَ مُتوهِمٌ أنَّ المرادَ هي الألفُ التي تكونُ ثابتةً حالَ الوصلِ ، وألفُ التنوين لم تكن ثابتةً ، في حالِ الوصلِ . ومَنْشَأُ ذلك التَّوَهُّمِ استبعادُ أنَّ التنوينَ إذا انقلبَ في الوقفِ ألفاً انقلبتْ الألفُ بعدَ ذلك همزةً ، وهو ظاهرٌ ، وأيضاً لما كان يذكرُ أنَّ ألفَ حُبْلَى تنقلبُ واواً أو ياءً يُوْهِم أنَّه مختصٌ بهذا ومُخْرِجٌ من قولِهِ كلِّ ألفٍ ، فلذلك أفْرَدَها بالذكرِ ، ثم لما كان هذا القلبُ ضعيفاً لم يَعُدَّه من جملةِ تلك الوجوهِ).(١)

وهناك أمثلةٌ أخرى تُؤَيِّدُ ذلك.(٢)

---

(١) شرح الشافية : ١٧٣- ١٧٤.

(٢) انظر شرح الشافية للجاربردى ١/ ١١ ، ١٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٨٢ ، ١٩٠.

وهناك مسائلُ اعترضَ فيها الجاربردى على ابنِ الحاجب لكنَّها قليلةٌ نذكرُمنها على سبيلِ المثالِ اعتراضَهُ عليه في شرح الشافية حيث قال (١) : (وذُكِرَ في الشرحِ المنسوبِ إلى المصنفِ (٢) إنَّ الفعلَ إنْ كانَ لازمًا فالتكثيرُ في فاعلِهِ ، وهذا على إطلاقِهِ غيرُ صحيحٍ ، لأنَّه قد يكونُ التكثيرُ في الفعلِ دونَ الفاعلِ ، نحو: جوّلت وطوّفت ، وقد يكونُ في الفاعلِ نحو سوّتت الإبل وذكرَ فيه أيضاً أنَّه إنْ كانَ متعدياً ، فالتكثيرُ في متعلقِهِ يعني مفعولِهِ ، كقولك : (غلّقت الأبوابَ) .

ومن أمثلةِ ذلِكَ أيضاً :

ما ذكرَهُ في شرحِ قولِ ابنِ الحاجبِ ولا تقعُ الألفُ للإلحاقِ في الاسمِ حشواً لِمَا يلزمُ من تحريكِها .

فقال : (وقيلَ لبيانِهِ في الشرحِ المنسوبِ إلى المصنفِ (٣) لَمَّا قصدوا في الإلحاقِ إلى وقوعِ الحرفِ الزائدِ موقعَ الأصلي كَرِهُوا أنْ يكونَ في الحشوِ ألفاً ، فيؤدى إلى تحريكِ الألفِ في حكمِ الأصليةِ .

ثم قال : إنَّ قولَهُ - أى قولَ ابنِ الحاجبِ - في حكمِ الأصليةِ إحترازاً عن الألفِ التي ليست في حكمِ الأصليةِ ، لجوازِ تحريكِها ، وإنَّما كانتْ في حكمِ الأصليةِ لوقوعِها موقعَ الأصلي . وفي هذا الكلامِ نظرٌ لأنا لا نُسلمُ امتناعَ تحريكِ الألفِ ، فإنَّ الألفَ يَعْرِضُ لها التحريكُ في

---

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى ٤٧ ، وانظر أمثلة لهذا الاعتراض ١/ ١١٤ - ١١٥ .

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب (مخطوط) الورقة ١٠ .

(٣) انظر شرح الشافية لابن الحاجب ورقة : ٣١ .

التصغيرِ بانقلابِهَا ياءً كما في كُتَيِّب تصغيرُ كتابِ ،أو واوًا كما في كُويتب تصغيرُ كاتبِ ،وفي غيرِ التصغيرِ كما في صحراءَ ،وليس كونُهَا في حكمِ الاصْليةِ مانعًا ،فإنَّ حكمَ (بابَ ونابَ) كذلك..) (١)

٣ - أنَّ الرضي يُعْنَى بكثرةِ الأمثلةِ، فهو لا يكتفى في النوعِ الواحدِ بمثالٍ واحدٍ بل يُوردُ له غيرَ مثالٍ، على حين يقتصرُ الجاربردى على مثالٍ واحدٍ وأحيانا يكتفى بأمثلةِ ابنِ الحاجبِ بينما يهتمُ أكثرَ من الرضى بشرحِ معاني المفرداتِ اللغويةِ .

ومن أمثلةِ ذَلِكَ :

ما ذَكَرَهُ كلٌّ منهما في شرحِ قولِ ابنِ الحاجبِ الآتي :

(المؤنثُ نحو: قَصْعةٍ على قِصَاعٍ، وبُدُورٍ وبِدَرٍ ،ونُوَبٍ، ونحو: لِقَحةٍ على لِقَحٍ غالبًا ،وجاءَ على لِقَاحٍ وأُنْعمٍ ،ونحو: بُرْقةٍ على بُرَقٍ غالبًا ،وجَاءَ على حُجُوزٍ وبِرَامٍ).

يقولُ الرضي : (اعلمْ أنَّ (فَعْلةَ)تُكَسَّرُ على (فِعَالٍ) غالبًا في الصحيحِ وغيرِهِ ،كقِصَاعٍ ورِكَاءٍ ودِبَابٍ ،وجاءَ على (فِعَلٍ) وكأنَّهُ مقصورُ (فِعَالٍ)نحو: هَضْبَةٍ وهِضَبٍ ،وحَلْقَةٍ وحِلَقٍ ،وقد جَاءَ فيه (فُعُول) أيضا ،لأنَّ فُعُولاً وفِعَالاً أخوانٌ في جمعِ (فَعْلٍ) مذكرُ (فَعْلةٍ) إلاّ أن فُعُولاً هَهُنَا قليلٌ : كَمَأْنةٍ ومُؤُونٍ ،وبِدْرةٍ وبُدُورٍ..) (٢)

---

(١) شرح الشافية للجاربردى ١/١٩٦.

(٢) انظر شرح الشافية ٢/١٠٠-١٠٢.

(وإذا كانَ (فَعْلةٌ) أجوفَ واويا فقد يُجْمَعُ على (فُعَلٍ) كدُوَلٍ ونُوَبٍ وجُوَبٍ ، وليس هذا قياسُ (فَعْلةٍ) بفتحِ الفاءِ - بل هو محمولٌ في ذلك على (فُعْلةٍ) - بضمِّها - نحو بُرْقةٍ وبُرَقٍ ، ودُوْلَة ودُوَل ، وقد جاء في ناقصه (فُعَلٌ) أيضاً شاذا كقَرْيَة وقُرًى ، قال أبو علي : وبَرْوَةٍ وبُرًى ، قال : وهو الذى يُجْعَلُ في أنفِ البعيرِ والمعروفُ في هذا المعنى البرَة ، وفي كتابِ سيبويه نَزْوَةٌ ونُزًى - بالنون والزاى - وإذا كانَ أجوفَ يائيا ، لم يجزْ ضمُّ فائِهِ في الجمعِ ، بل يُكسَرُ كجِيَمٍ ، وضِيَعٍ ، كما قيلَ في الصحيحِ (هِضَب) ، وليس هذا بقياسٍ ، لا في الصحيحِ ولا في غيرِهِ ، وأمَّا (فِعْلةٌ) فإنّه يُكسَّرُ على (فِعَلٍ) في الصحيحِ كانَ أوفي غيرِهِ ، ككِسَر وقِدَد ، ولِحًى ورِشًى ، وذكر غيرُ سيبويه (فُعَلاً) بضمِّ الفاءِ كلُحًى وحُلًى ، والكسرُ فيهما أجودُ ....)[1]

وقد جاءَ في (فِعْلةٍ)[2] على (فِعَالٍ) كلِقَاحٍ ، وحِقَاقٍ ، كذا ذكره سيبويه لكنَّهُ في غايةِ القلةِ ، وذكر الجوهرى أن لِقاحاً جمعُ لَقُوحٍ وهي الحَلُوبُ ، كقِلَاصٍ وقُلُوصٍ ، واللقحةُ بمعنى اللقوحِ ، قال سيبويه : قد يُجْمَعُ (فِعْلةٌ) على أَفْعُلٍ كأَنْعُمٍ وأَشُدٍّ في نِعْمةٍ وشِدَّةٍ ، وذلك قليلٌ عزيزٌ ليس بالأصلِ ، وقيلَ إن أشُدًّا جمع شَدٍّ في التقديرِ ككَلْبٍ وأكْلُبٍ ، أو جمع شِدٍّ كذِئْبٍ وأذْؤُبٍ ، ولم يستعمل شَدٌّ ولا شِدٌّ ، فيكون كأبابيل جمعًا لم يُسْتَعْمَلْ واحِدُهُ ، وقال المبرِّدُ : أنعُمٌ ، جمعُ نُعْمٍ على القياسِ ، يُقالُ يومُ بُؤْسٍ ويومُ نُعْمٍ والجمع أبْؤُسٌ وأنْعُمٌ .

أمَّا (فُعْلةٌ)[3] - بضمِّ الفاءِ - فعلى (فُعَلٍ) غالباً ، وقد يُسْتَعْمَلُ

---

(١) انظر شرح الشافية ٢/١٠٢-١٠٣ .
(٢)(٣) انظر المرجع السابق ١٠٤-١٠٥ .

في القليل أيضا نحو:ثلاثِ غُرَفٍ، وهو قليلٌ كما ذكرنا ، ورُبَّما كُسِّرَ على (فِعَالٍ) في غيرِ الأجوفِ كِرَامٍ ، وبِرَاقٍ و جِفَارٍ ، وهو كثيرٌ من المضاعفِ كخِلَال ، وقِلَال ، وجِبَابٍ وقِبَابٍ ، ويقتصرُ في الأجوفِ على (فُعَلٍ) كسُوَرٍ ودُوَلٍ ، وأما الحُجُورُ في جمعِ (حُجْزَة) السراويلُ : أيْ معقدُها ؛ فشاذٌ .

ويقول الجاربردى :(١)

(لما فرغ من المذكر شرع في المؤنث فَعَيْنُهُ إمَّا ساكن أو متحرك ، فإن كان ساكنًا ، فالفاءُ إمَّا مفتوح ، أو مكسور ، أو مضموم . فإن كان مفتوحًا فلجمعه أربعة أبنية ، كقِصَاع في (قَصْعة) ، وبُدُور في (بَدْرة) - وهي عشرة آلاف درهم ، ونُوَب في (نَوْبة) .

ونحو:(لِقَحة) هذا هو المكسور الفاء من الساكن العين - (كلِقْحة) وهي: الحلوب من الإبل فيجمع غالبا على (لِقَح) ، وجاء (لِقاح) ، وأَنْعُم في (نِعْمة) .

ونحو: (بُرْقة) هذا هو المضمومُ الفاءِ من الساكنِ العينِ (كبُرقة) وهي: أرضٌ غليظةٌ ، فيها حجارةٌ ، فيجمعُ غالباً على (بُرَقٍ) ، وجاء فيها بناءان آخران وهى (حُجُنوزٌ) في (حُجْزةٍ) وهي ما فيه التكة من السراويل ، و (بِرامٌ) في (بُرْمةٍ) وهي القدرُ من الحَجَرِ) .

وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ تُؤَيِّدُ ذلك .(٢)

---

(١) شرح الشافية ص ١٣٢ .

(٢) انظر شرح الجاربردى ص ١٣٣ - ١٣٨ ، والرضي ٢/١٢٥-١٣١ ، والجاربردى ص ١٤٦ ، والرضي ٢/١٦٨ - ١٨٢ ، وتكسير الرباعي ، الجاربردى ص ١٤٧-١٤٩ ، الرضي ٢/١٨٣-١٩٢ ، والجاربردى ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

٤- ولم يقتصر الجاربردى فقط على شرحِ المعاني اللغويةِ للألفاظِ الواردةِ في نصِ ابنِ الحاجبِ ،بل أنّه كانَ يستدلُ عليها بشواهدَ تؤيّدُها .. ومن أمثلة ذلك :

ما جاءَ في شرحِهِ لقولِ ابنِ الحاجبِ (١) فيما يتعلقُ بهمزةِ الوصلِ وإثباتِها فقالَ : (قولُهُ وإثباتُها وصلاً لحنٌ) أى خطأٌ ،لأنّ وضعها للتوصلِ إلى النطقِ بالساكنِ ،فإذا وصلَ الساكنُ بما قبلَهُ استغنى عنها ،قالَ صاحبُ الكشافِ فيه (اللحنُ) أنْ تلحَنَ بكلامِكَ : أى تُميلَهُ إلى نحوٍ من الأنحاءِ ليفطنَ له صاحبُكَ كالتعريضِ والتوريةِ قالَ :

ولقد لَحَنْتُ لكم لكيما تفقهوا
واللحنُ يفهمُهُ ذوو الألبابِ

وقيل للمخطيءِ : لاحنٌ ،لأنّهُ يَعدِلُ بالكلامِ عن الصوابِ .

نخلصُ مما سبقَ أنّ شرحَ الرضي أكثرُ توسعاً من شرحِ الجاربردى وتلمسُ هذا الفرقَ جلياً واضحاً عِندَ تتبعِنا لشرحِيهِما في أيِّ موضوعٍ من موضوعاتِ الكتابِ .

---

(١) شرح الشافية : ١٦٧.

٥ - الشواهدُ ومنهجهما في عرضها :

فقد وجدنا شواهدَهُما من القرآنِ متقاربةً إذ بلغَ عددُها عندَ الجاربردى آنئذٍ أحدَ عشرَ ومائةَ شاهدٍ وعند الرضى سبعةً ومائةً واشتركا في أربعةٍ وثلاثين شاهداً ، والفرقُ هنا محدودٌ جداً إذا ما قُورِنَ بشواهدِ الشعرِ التي بلغَ عددُها عند الرضي أربعةً وتسعين ومائةَ شاهدٍ على حينِ بلغَ عددُها عند الجاربردى اثنين ومائةً شاهدٍ فقطَ ، وقد اشتركا في تسعةٍ وأربعين شاهداً منها ، وانفردَ كُلٌّ منهما عن الآخرِ في بقيةِ الشواهدِ .

وبلغَ عددُ الأمثالِ المستشهدِ بها عندَ الرضي اثني عشرَ مثلاً وعند الجاربردى سبعةَ أمثالٍ ، اشتركا في ثلاثةٍ .

أمّا الحديثُ فقدْ فاقَ الجاربردى الرضي في الاستشهادِ به إذ بلغَ عددُ الأحاديثِ المستشهدِ بها عند الجاربردى أحدَ عشرَ حديثا ، وعند الرضي أربعةَ أحاديثَ ، وقد اشتركا في ذكرِ حديثين منها ، وانفردَ كُلٌّ منهما عن الآخرِ في الباقي .

أمّا طريقةُ عرضِهما للشواهدِ فلا تكادُ تختلفُ كثيراً ، فأحيانا يذكران جزءاً من آيةٍ ، وأحياناً يقتصران على موضعِ الشاهدِ منها ، وقد يعزوان بعض القراءاتِ إلى أصحابِها ، وقد يغفلان ذلك .

وكذلك بالنسبةِ لشواهدِ الحديثِ والأمثالِ ليس هناك اختلافٌ في طريقةِ عرضِها .

وإذا تركنا الحديثَ والأمثالَ إلى شواهدِ الشعرِ فيمكن قياسُها بشواهدِ القرآنِ ، فتارةً يستشهدان بالبيتِ كاملاً ، وأحيانا بأكثرِ من بيتٍ ،

وتارةً يقتصران على صدرِ البيتِ أو عجزِهِ ، أى موضعِ الشاهدِ فقطَ - وتارةً يعزوان الأبياتِ لأصحابِهَا وتارةً أخرى يُغْفِلان ذلك .

كما نَلْحَظُ أنَّ مُعْظَمَ الشواهدِ الشعريةِ عندهما تنتمي إلى عصرِ الاستشهادِ والمُجْمَعِ على صحةِ نصوصِهِ في الاستشهادِ بها .

ولكن ثَمَّةَ بعضَ أبياتٍ لشعراءِ بعدَ هذا العصر كأبي تمام والمتنبي ، وليس هذا موقفهما وحدَهُما فقد استشهدَ قبلَهما من العلماءِ بشعرِ هؤلاءِ كابنِ جني ، ولسنا هنا بصددِ الحديثِ عن تلك القضيةِ .

أما فيما يتعلقُ بشرحِ المعاني اللغويةِ لمفردات بعض الشواهد وشرح معناها العام. نجد الجاربردى أكثر اهتماماً بذلك من الرضي الذى كثيرا ما تَراه يقتصرُ على ذكرِ الشاهدِ دونَ شرحِهِ .

أما الجاربردى فكان أحيانا يشرحُ معاني المفردات اللغوية للآية أو البيت ثم يشرح المعنى العام .

ومن أمثلة ذلك : (١)

شرحه للبيتين الآتيين :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آى بِهَا مُحَلَيْن
غَيرَ رَمَادٍ وَعِظَامٍ كِنْفَيْن
وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذَلٍ أوَدَّيْن
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن (٢)

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٥٨ - ٦٠ .

(٢) سوف يأتي شرح هذين البيتين بالتفصيل في فصل الشواهد الشعرية ص ٤٩٥ .

الآى : جمعُ آية وهي العلامةُ ، والحطامُ : ما تكسَّرَ من اليبسِ ، والكِنْف بكسرِ الكافِ وسكونِ النونِ : وعاءٌ يَجْعَلُ فيه الراعي أداتَهُ ، ومنه قولُ عمرِ في ابنِ مسعودٍ رضي الله عنهما : (كُنَيِّفٌ مُلِئٌ عِلْمًا) (١) ودٌّ: أصلُهُ وتدٌ أُدْغِمَ . والجاذلُ : المُنْتَصِبُ مكانَهُ لا يبرحُ ، وأراد بالصالياتِ : الحجارةَ التي جُعِلَتْ أثافي من صِلى النارِ بالكسرِ ، أى احترقِ ، وأُثفيْتُ القدرَ إذا جَعَلْتُ لها أُثافي ، وقولُهُ (يؤثفين) أرادَ (يثفين) فأُخرِج على الأصْلِ .

أى لم يبقَ من علاماتِ وآثارٍ كانتْ تلك المنازلُ تُزَينُ بها غيرَ المذكوراتِ .

وهكذا كما رأيْنَا نجدُ الجاربردى لم يكتفِ فقطَ ببيانِ المعنى اللغوى للفظ (كِثْفَيْنْ) بل إنَّه يستشهدُ عليها بحديثِ عمرَ السابقِ .

ومن أمثلةِ ذلك أيضاً :

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَفْوَاءَ حَاذِرَةٍ
ظَمْيَاءَ قَدْ بَلَّ مِنْ طَلِّ خَوَافِيهَا
لَهَا أَشَارِيرُ مِنَ لَحْمٍ مُتَمِرَّةٍ
مِنَ الثَّعَالِي وَوَخَزٍ مِنْ أَرَانِيهَا (٢)

---

(١) أيضا سيأتي شرح ذلك الحديث وتخريجه في فصل شواهد الحديث ص ٣٤٥ .

(٢) سيأتي شرح هذين البيتين بالتفصيل في فصل شواهد الشعر ص ٦٠٦ .

فقال الجاربردى تعليقاً على البيتين السابقين : (والأصل الثعالب والأرانب ، لأنهما جمعا ثعلب وأرنب ، والشغواء : العقاب ، وحاذرة أى مسرعة ، شبّه راحلته في سرعتها بعقاب ، وظمياء . أى تضرب إلى السواد ، أو عطشى إلى دم الصيدِ ، والطَّلُّ : مطرٌ خفيفٌ . والخوافي : ريش جناحيها ، وإذا بَلَّهَا الطَّلُّ أسرعَتْ ، والضمير في (لها) ، للعُقَابِ ، أى : ولها في وكرِهَا أشَارِيرُ لَحْمٍ ، قد حففته وسطته ، والإشارة - بالكسر : القطعة من القديد ، متمرة : مقطعة صغارا ، والمتمر : المقطع ، والوخز شيء منه ليس بالكثير)(١).

ومن أمثلة ذلك شرحه لبعض الآيات :

كقوله تعالى ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾(٢) قال : (فيه تنبيه على لطف الله بخلقه إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أيّ وجهٍ كان ، ولم يثبت عليهم عقابُ الفعلِ إلاّ على وجهِ مبالغةٍ أو اعتمالٍ فيه ، قال الزمخشرى : لما كانَ الشَّرُّ مما تشتهيه النفسُ وهي منجذبةٌ إليه وأمَّارَةٌ به ، كانتْ في تحصيلِهِ أعملُ وأجدُّ ، فَجُعِلَتْ لذلك مكتسبةٌ فيه ، ولما لم يكن في بابِ الخيرِ كذلك ، لفتورِهَا في تحصيلِهِ وُصِفَتْ بما لا دلالةَ له على الاعتمالِ والتَصَرُّفِ)(٣).

وهناكَ أمثلةٌ كثيرةٌ تُوَضِّحُ ذلك(٤).

---

(١) شرح الشافية ص ٣١٨.

(٢) سوف يأتي أيضا شرح هذه الآية في فصل الشواهد القرآنية ص١٩٢.

(٣) شرح الشافية ص ٥٠ ، وانظر شرح الرضي ١/ ١١٠ لم يتعرض لشرحها +

(٤) انظر شرح الشافية ٥٧ ، ٢٣٠ ، ٢٧٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨.

الفصل الثاني

شواهد القرآن وما يتبعه من قراءات .

وهي موزعة كالآتي :

مدخل .

أولاً – شواهد تتعلق بالتفسير اللغوي والقرآني .

ثانياً : شواهد تتعلق بمسائل النحو .

ثالثاً : شواهد تتعلق بالبنية .

رابعاً:شواهد تتعلق بالأصوات .

مدخـــل :

تتنوع الشواهد الواردة في الكتاب ، وتتعدد وظائفها : فمنها شواهد قرآنية ، وأخرى من الحديث النبوى ، وثالثة من المأثـــورات اللغوية من حكم وأمثال وأقوال للعرب ، ورابعة من الشعر والرجز .

وقد تعددت وظيفة الشواهد في الكتاب : فمنها ما استدل بـــه على نطاق الدلالة المعجمية ، وما استدل به في إطار قضية صوتيـــة ، أو مسألة نحوية ، بيد أن معظمها استعمل دليلاً على مسائل تتصل بالبنية وما يتعلق بها من مباحث صرفية ، وفي هذا المجال امتدّ الاستدلال مـن التدليل على المطرد إلى التدليل على الشاذ .

وقد تفاوت حجم الاستشهاد في الأبواب الواردة في الكتاب : فمنها ما ورد في عدد جد محدود من الشواهد ، ومنها ما حفِل بقدر من الشواهد عظيم .

وسنحاول أن نعرض في هذا الفصل لتحليل هذه الشواهد ، مراعين في ذلك توثيقها أولا من مصادرها ، ثم نتتبع وجه الاستشهاد بها في الكتب الصرفية السابقة لتحديد مدى متابعة الكتاب لما قبله أو استقلاله عنه ، وأخيرا ببيان علاقة الباب الصرفي بحجم الاستشهاد من ناحية ، ونوع الشواهد الواردة فيه من ناحية أخرى وما لكل منهما من دلالة .

وتتوزع الشواهد القرآنيـــة على النحو التالي :

١ - شواهد تتعلق بالتفسير اللغوى والقرآني .

٢ - شواهد تتعلق بالمسائل النحوية .

٣ - شواهد تتعلق بالبنية .

٤ - شواهد تتعلق بالأصوات .

أولا - شواهد تتعلق بالتفسير اللغوى والقرآني :

١ - ذكر الجاربردى (١) في باب التصريف قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (٢)

استشهد به على أن (فَاعِلُون) هنا حلت محل (مُزكون) ، وأعطت المعنى نفسه حيث إنّ لفظ (فَعَل) أعم الأفعال معنى ويَصِحُّ استعماله في معنى كل الأفعال .

قال الزجاج تعليقا على الآية السابقة : (فَيُقَالُ لك : هَلاَّ قال : والذين هم للمال مُزكّون ، لأنّ زكّيت المال أفصح من فعلت زكاة المال ، ولا يعلم هذا الطاعن أنّ معنى قوله : ﴿ والذين هُمْ للزكاة فاعلون ﴾ الذين هم عاملون لأجل الطهارة والإسلام ويطهرون أنفسهم) (٣).

لم يذكر هذه الآية ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم.

وبذا انفرد الجاربردى بذكرها دونهم .

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ١٥.

(٢) من الآية ٤ من سورة المؤمنون .

انظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشرى ٣/٢٦ ، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزى ٥/٤٦٠.

قال الزمخشرى في تفسير هذه الآية : الزكاة اسم مشترك بين عين ومعنى فالعين : القدر الذى يخرجه المزكي من النصاب الى الفقير ، والمعنى فعل المزكي الذى هو التزكية وهو الذى أراده الله فجعل المزكين فاعلين له ، ولا يسوغ فيه غيره ، لأنه ما من مصدر إلاّ يُعَبرُ عنه معناه بالفعل ويُقال لمحدثه فاعل . تقول للضارب فاعل الضرب ، وللقاتل فاعل القتل ، وللمُزكي فاعل التزكية . الكشاف ٣/٢٦.

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٨٦٤.

٢ - ذكر الجاربردى في باب النسب قوله تعالى :

﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ (١)

واستشهد به على أن (نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) ، يقصد بها نفس قُصَىّ وقد ساق هذه الآية رداً على من يقول : بأن الجزء الثاني من المركب الإضافي نحو (عبد مناف) و (امرىء القيس) - ليس مقصودا ، ولذلك فإنه عند النسب إليه يحذف المضاف إليه وينسب إلى الجزء الأول فيقال : عبدىّ ، ومنافىّ ، ويتضح ذلك من قوله : (... وجاء منافىّ : في عبدِ منافٍ ، قال سيبويه : سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافىّ ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك (٢) إلاّ أنهم قالوا : منافىّ خوف اللبس ، ولي في هذا الكلام نظر ، لأن للقائل أن يقول لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود في عبد مناف ، لأن منافا اسم صنم ، وقد قصد المضاف إليه ، فأضيف إليه . يحقق هذا المعنى ما ذكر في الكشاف (٣) في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى : (هو الذى .... الآية) ثم عقّب بقوله : إنّ الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قُصَى وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ، فلما آتاهما الله تعالى ما طلبا من الولد جعلا لله شركاء فيما

---

(١) من الآية ١٨٩ من سورة الأعراف.

(٢) يقصد عبدىّ ، وامرىّ بحذف المضاف إليه والنسب إلى المضاف .

(٣) الزمخشرى انظر ٢/١٣٧.

آتاهما الله تعالى ، حيث سمّيا أولادهما الأربع بعبد مناف ، وعبد العزى ، وعبد قصى ، وعبد الدار . وذكر في حواشيه:(١) . أنه أضاف قصى ولديه إلى صنميه ، مناف والعزى ، وواحداً إلى نفسه ، وواحداً إلى داره ، وهي دار الندوة).(٢)

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضى ، ولا من سبقهم ممن وقفت على كتبهم ، هذه الآية . وبهذا انفرد الجاربردى بذكرها دونهم .

---

(١) أى حواشي الكشاف.

(٢) انظر شرح الشافية : ١٢٣.

٣ - ذكر في باب جمع التكسير قوله تعالى :

﴿ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ (١)

وقد أورده عند تفسيره لكلمة (عِضَة)، وأنها بمعنى قطعة من شيء، وذلك أثناء حديثه عن جمع محذوف اللام كـ (سنوات) في جمع (عِضْه) واستشهد على صحة ذلك بـ (عِضِين) فقال : إنّ معنى (عِضِين) من عَضَوته . أي فرقته ، لأنّ المشركين فرّقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذبًا وشعرًا وسحرًا ، وأنه مأخوذ من معنى العِضَة ، لأنّ العِضَة في لغة قريش السحر يقولون للساحر: عاضهة (٢).

قال ابن الجوزى (٣) : في عضين قولان :

أحدهما : أنه مأخوذ من الأعضاء . قال الكسائي وأبو عبيدة : اقتسموا بالقرآن وجعلوه أعضاء ، ثم فيما فعلوا فيه قولان :

١ - أنهما عضّوه أعضاء ، فآمنوا ببعضه ، وكفروا ببعضه .

والمعضِي : المفرّق ، والتعضية : تجزئة الذبيحة أعضاء

قال علي عليه السلام: (لا تَعْضِيَةَ في مِيْرَاثٍ) ، أراد تفريق ما يوجب تفريقه ضررًا على الورثة ، كالسيف ونحوه .

---

(١) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٢) انظر شرح الشافية : ١٣٦ .

(٣) زاد المسير ٤/٤١٨ ومابعدها ، وانظر الكشاف ٢/٣٩٨ .
قال الزمخشري عضين : أجزاء ، جمع عضة ، وأصلها : عُضْوة ، (فُعلة) من عَضَى الشاة إذا جعلها أعضاء ، وقيل هو فعلة من

٢ - أنه عَضُّوا القَوْلَ فيه ، فقالوا: شِعْرٌ وقالوا : سِحْرٌ ، وقالوا : كَهانَةٌ ، وقالوا : أَساطِيرُ الأولين .

وثانيهما : أنَّهُ مأخُوذٌ من العِضَة ، والعِضَةُ بلسانِ قريشٍ : السحرُ ، ويقولون للساحر : عاضِهة ، وفي الحَدِيثِ: (أنَّ رسولَ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عليه وسلَّم لعَنَ العاضِهةَ والمُسْتَعضِهةَ) .(١) ، فيكونُ المعنى جعلوه سحرا .

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ ولا الرَضي ولا من سبقَهُما من الصرفيين الذين وَقفْتُ على كُتُبِهِمْ هذه الآية .. وبذا فقد انفردَ بها الجاربردى دُونَهُمْ .

---

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/٢٥٦ ، (قال: الحديث لا تعضية في ميراث إلاّ فيما حمِلَ القِسْمُ ، هو أن يموت الرجل ويدع شيئا إن قُسِّمَ بين ورثته استنصروا .) وانظر اللسان (عضا) ١٥/٦٨ .

٤ - وذكر الجاربردى (١) في الدلالة قولهُ تعالى :

﴿ ثم أرسلنا رُسُلَنا تترى ﴾ (٢)

الشاهدُ فيها (تترى) فيه شاهدان : الأول يتعلقُ بالمعنى وهو الذى سنذكره هنا . وشاهدٌ آخرُ يتعلقُ بالأصواتِ، وسوف نذكرُهُ مع الشواهدِ التي تتعلقُ بالأصواتِ . (٣)

أمّا فيما يتعلقُ بالمعنى فقد استشهدَ به على أنّ أصلَ (تترى) وَتْرى من الوَتْرِ: وهو الفَرْدُ . أى أرسلنا رُسُلَنا واحداً بعدَ واحدٍ . فالتاءُ الأولى بدلٌ عن الواوِ .

قالَ الزمخشرى : (التاءُ بدلٌ من الواوِ كما في تولَجٍ، وتيقورٍ : أى متواترين واحداً بعدَ واحدٍ، من الوترِ، وهو الفردِ). (٤)

لم يستشهدْ ابنُ الحاجبِ، ولا الرضيُ، ولا مَنْ سبقهُما من الصرفيين الذين وقفتُ على كُتبِهِم بهذه الآيةِ .

وبذا انفردَ الجاربردى بالاستشهادِ بها دُونَهُم .

---

(١) في شرح الشافية : ٢٤٤ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون .

(٣) انظر ص ٢٨١ من هذا البحث .

(٤) الكشاف للزمخشرى ٣/٣٣ .

ثانيا - شواهد تتعلق بمسائل النحو :

تعدى الفعل ولزومه :

ذكر الجاربردى في باب التصريف قوله تعالى :

١ - ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (١)

استشهد به على أنّ (يَعْلَمْ) هُنا لم تتعدَ إلى المفعولِ بنفسِها كما هو الأصلُ فيها ، وإنّما تعدّت إلى المفعولِ بحرفِ الجرّ ، كما يتعدى إلى ذلك الفعلِ اللازمِ. ويتضحُ هذا من نصّ الجاربردى حيثُ يقولُ: في أثناء شرحه لقولِ ابنِ الحاجبِ: (علمْ بأصولِ) ، (وأتى بالباءِ في قولِه (بأصولِ) ، لأنّه يقالُ : علمهُ وعلمَ به قالَ اللّه تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ أو ضمّنه معنى الإحاطة (٢) فأتى بصلتِها ، فإنّ انتقالَ الصّلة للتضمين). (٣)

لم يذكرْ ابنُ الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهُما من الصرفيين الذين وقفتُ على كُتبِهم هذه الآيــة .

وبذا انفردَ الجاربردى بذكرِها دُونهُم .

---

(١) الآية ١٤ من سورة العلق .

قال الفارسي : (أَلَمْ يَعْلَمْ .. فوصلَ الحرفَ مرةً بالحرفِ ومرةً بلاحرفٍ) ، المسائل العسكرية : ١٩١ .

(٢) قال ابنُ جماعة في حاشيتِه على شرحِ الجاربردى : (التضمينُ على ما في المغنى وهو مبنى على جوازِ استعمالِ اللفظِ في حقيقتِه ومجازِه ، وهو أنْ يُشربَ لفظٌ معنى لفظٍ آخر فيُعطى حُكمَهُ ، قال وفائدتُه أن تؤدى كلمةٌ مؤدى كلمتين .

وقال : قوله فإن انتقال الصلةِ ، يريدُ انتقال الصلةِ مما قياسه أن يتعدى بها إلى غيره مما شأنه الاستغناءُ عنها) : ١٣ .

(٣) شرح الشافية : ١٣ .

في معاني حروف الجر :

ذكر في (١) باب أوزان الفعل المضارع قوله تعالى :

٢ - ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٢)

واستشهد به على أن الزمخشري ذهب إلى أن الكاف في (كمثله) للتشبيه ، ومثل للتشبيه ، وكرر التشبيه للتأكيد .

هذا الشاهد من الشواهد العارضة - أي استشهد به على كلمة عارضة . لأن الحديث هنا يتعلق بأوزان الفعل المضارع لكن لما عرضت له كلمة التكرير انبرى لشرحها ، واستشهد عليها بهذا الشاهد . ويتضح ذلك من قوله : " لأجل أن المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي ، كان أصل مضارع أفعل ، يؤفعل ، لكن لما اجتمع في المتكلم همزتان خفف بحذف إحداهما ، وحمل أخواته وهي ما فيه الياء والتاء

---

(١) انظر شرح الجاربردي للشافية : ٥٨ ، وانظر الكشاف ٣/٤٦٣ ، وزاد المسير ٧/٢٧٦ .

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى .
قال الزمخشري في الكشاف : " فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله (ليس كالله شيء) ، وبين قوله : (ليس كمثله شيء) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها . وكأنهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد ، وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ثم قال ... وذلك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد ، كما كررها من قال :
وصاليات ككما يؤثفين) .
وقال صاحب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لناصر الدين الأسكندري المالكي : " والكاف على هذا الوجه إنما يؤكد

والنون عليه ، وقد رَدَّ الشاعر الهمزة في قوله :

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِهِ مُعَمَّمَا

فإنه أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكَّرَمَا (١)

وهو شاذ ، قال صاحب الكشاف: (٢) في تفسير قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) لك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها من قال :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ (٣) .....

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم ، هذه الآية .

وبذا انفرد الجاربردى بذكرها ، دونهم .

=== المماثلة وفرق بين تأكيد المماثلة المنفية وبين تأكيد نفي المماثلة المهملة عن التأكيد أبلغ وآكد في المعنى من نفي المماثلة المقترنة بالتأكيد ، إذ يلزم من نفي المماثلة غير المؤكدة نفي كل المماثلة ولا يلزم من نفى مماثلة محققة متأكدة بالغة ، نفى مماثلة دونها في التحقيق والتأكيد ، وحيث وردت الكاف مؤكدة للمماثلة وردت في الإثبات فأكدته). الانتصاف من الكشاف بهامش الكشاف ٣/٤٦٣.

(١) سيأتي ذكر هذا البيت في فصل شواهد الشعر ص ٤٩٣.

(٢) ٣/٤٦٣.

(٣) سيأتي ذكر هذا الشاهد في فصل شواهد الشعر ص ٤٩٥.

حذف الجار ونصب الاسم :

ذكر الجاربردى [١] في (باب التقاء الساكنين) قوله تعالى :

٣ - ﴿ واختَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ [٢]

واستشهد به على أن (قومه) أصلها (من قومِهِ)، فلما حُذِفَ حرف الجر نصب قومه.

قال الأخفش : (أى اختار من قومه ، فلما نزع (من) عَمِل الفعل). [٣]

قال المبرد :

(واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته لأن الفعل يصل فيعمل فتقول : اللهَ لأفعلن ، لأنك أردت أحلفُ اللهَ لأفعلن ، وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ أى من قومه). [٤]

وقال في موضع آخر : (إذا حذفت حروف الجر وصل الفعل فعمل ، وكان حذفها حسناً ، لطول الصلة ، كما قال عزوجل الآية ، أى من من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جداً). [٥]

---

(١) انظر شرح الشافية ص ١٥٤.

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٣) معاني القرآن ٢/٣١٢.

(٤) المقتضب ٢/٣٢١.

(٥) المرجع نفسه ٢/٣٤٢ ، ٤/٣٣٠ وانظر كذلك الكامل للمبرد ١/٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٦٩.

وقريب من ذلك ما ذهب إليه الزمخشري .(١)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذه الآية ، وقد ذكرها سيبويه(٢) والمبرد ، والزمخشري .

وبهـــذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد، وإن اختلف معهم في الموضع .(٣)

---

(١) انظر الكشاف ٢/ ١٢١ ، والمفصل ص ٣١٣ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٧ .

(٣) الذي ذكره سيبويه في الكتاب ١/ ٣٧ في (هذا باب الفاعـــل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) ، وذكره المبرد في المقتضب في باب القسم .

ثالثا - شواهد تتعلق بالبنية :

ذكر الجاربردى في أوزان الأفعال المزيدة قوله تعالى :

١ - ﴿ وما ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ (١)

واستشهد بـــه على أن أبا علي الفارسي ذهب إلى أن وزن (استكانوا) (استفعلوا) - من كان - وليس (افتعلوا) من سكن ، حيث قال : (وقال أبوعلي الفارسي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ لا أقول إنّه (افتعلوا) من السكون ، وزيدت الألف كما في (منتزاح) ، لكنه عندى (استفعلوا) مثل: (استقاموا)، والعين حرف علة . ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو: (مستكين) ، وفي نحو:(يستكين) على أنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة ، كما قالوا : مَكَان ، وهـو (مَفْعَل) من الكون ، ثم قالوا : أمكنة ، وأماكن وتمكن واستمكن علـى توهم أصالة الميم للزومه وثباته في جميع تصرفاته). (٢)

---

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران ، وأول الآية : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ .

قال الزمخشرى في تفسير هذه الآية : (وَمَا ضَعُفُوا عَنْ الجهاد ، وما استكانوا للعدو ، وهذا تعريض بما أصابهم من الوهن والانكسار عند الإرجاف بقتل رسول الله، وتضعيفهم عند ذلك عن مجاهدة المشركين واستكانتهم لهم حين أرادوا أن يعضـدوا المنافق عبدالله بن أبي في طلب الأمان من أبي سفيان) .

الكشاف ١/ ٤٦٩ . وانظر البحر المحيط ٣/ ٧٤ .

(٢) شرح الشافية : ٤٠ .

قال الرضي : ((استكان) أصله : (استكن)، فأشبع الفتح كما في قوله :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ
زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ (١)

إلاّ أن الإشباع لازم عند هذا القائل بخلاف يَنْبَاعُ))(٢).

وَوَضَّحَ ذلك ابن الحاجب فقال: ((إن كان (استكان) (افتعل) من السكون . فالمدُّ شاذٌ ، أمّا إذا كان (استفعل) من الكون فالمدُّ قياسٌ))(٣).

لم يستشهدْ بهذه الآية ، ابنُ الحاجب، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وهذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

---

(١) سيأتي ذكر هذا البيت في فصل الشواهد الشعرية ص ٤٨٩ .

(٢) شرح الشافية ١/٦٩ - ٧٠ .

(٣) انظر شرح الجاربردى : ٤٠ .

وفي معاني صيغ الزيادة ذكر قوله تعالى :

٢ - ﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا ﴾ (١)

استشهد به على أن الزمخشري يرى أن (مُكِبًّا) ليس من (أكبَّ) مطاوع (كبَّ) بل هو من (أكبَّ) الذي للصيرورة - أي صار ذا كَبٍّ ويتضح ذلك من قوله : (قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا .. ﴾ انه يجعل (أكبَّ) مطاوع (كَبَّهُ) ، ويُقال : كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ من الغرائب ، ونحوه: قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو كذلك ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً ، ولا يتقن نحو هذا إلاّ حملة كتاب سيبويه ، وإنّما أكبَّ من باب (انقضّ وألأم ، معناه دخل في الكبّ وصار ذا كبٍّ ، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ، ومطاوع كبَّ ، وقشع انكبَّ وانقشع) . (٢)

ويوافق الرضى الزمخشري إذ يقول : (... نحو أحصد الزرع ومنه أكبَّ ، أي صار يُكبُّ ، وقولهم : (أكبَّ مطاوع كبَّهُ) تدريس ، لأنّ القياس كون (أفعل) لتعدية (فعل) لا لمطاوعته) . (٣)

لم يذكر هذه الآية ابن الحاجب ولا الرضى ، وبذا انفرد الجاربردى بذكرها .

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الملك .

(٢) شرح الشافية للجاربردى ٤٦ ، وانظر الكشاف للزمخشري ١٣٩/٤ .

(٣) شرح الشافية ٨٨/١ . ويقصد بتدريس هنا تدريب و تمرين .

وذكر الجاربردى في معاني صيغ الزيادة قوله تعالى :

٣ - ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (١)

الشاهد (اكْتَسَبَتْ) استشهد به على أن من معاني (افتعل) التصرف (٢). قال الجاربردى (٣) : (معنى الكسب تحصيل الشيء على أى وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ،ومن ذلك قوله تعالى (لها ما كَسَبَتْ ... الآية) ،ثم عَقَّبَ عليها قائلاً : وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان،ولم يُثِبْ عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه) .

ثم ذكر قول الزمخشرى (٤) فقال : (قال الزمخشرى لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمّارة به،كانت في تحصيله أعملُ وأجدُّ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ،ولما لم يكن باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله، وُصِفَتْ بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف).

---

(١) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) ومن معانيه أيضا المطاوعة ،مثل غممته فاغتم ،والاتخاذ نحو اشتويت اللحم أى اتخذته شواء ،وللتفاعل نحو اجتور ،أى تجاور ... انظر المفصل ٢٨١ ،وشرح الرضي للشافية ١/١٠٨-١٠٩.

(٣) انظر شرح الشافية ٥٠ - ٥١.
وذلك ما ذكره ابن الحاجب قبله. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر الكشاف ١/٤٠٨.

وفي ذلك قال سيبويه : (وأمّا كسبت فإنّه يقول : أصاب ، وأمّا اكتسب: فهو التصرُّفُ، والطلبُ والاجتهادُ، بمنزلةِ الاضطراب). (١)

لقد استشهد بهذه الآية قبله، أبو سعيد السيرافي (٢)، وابنُ يعيشٍ ، وابنُ الحاجبِ (٣)، والرضي .

وهذا يتفقُ معَهُم الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ ، وموضعِهِ وهو (بابُ معاني حروفِ الزيادةِ) .

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٤ ، وانظر المفصل ٢٨٢ ، وشرحه لابن يعيش ٦/١٦١ .

(٢) في كتاب السيرافي في ضوء شرحه للكتاب: ٢٠٣ .

(٣) في الإيضاح ٢/١٣٢ .

وذكر [١] في أوزان الفعل المضارع قوله تعالى :

٤ - ﴿ وَيُهْلِكُ الحَرْثَ والنَّسْلَ ﴾ [٢]

وقوله تعالى :

٥ - ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إلاّ القَوْمُ الفاسِقُونَ ﴾ [٣]

استشهد بهما على أن في (يَهْلك) لغات هي : يَهْلِك

---

(١) انظر شرح الشافية ٥٤.

(٢) من الآية ٢٠٥ من سورة البقرة وهناك قراءات بكسر اللام مع الاختلاف في ضم الكاف والياء أوفتحها فقرأ (يُهْلِكُ) بضم الياء وكسر اللام وضم الكاف - الحسن وقتادة فروهنا مرفوع .
وروى عن ابن كثير أنه قرأ : (ويَهْلِكَ الحَرْثَ والنَّسْلَ) بفتح الياء وضم الكاف ، والحرثَ والنَّسْلُ مرفوعان بيَهْلِكُ) . إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٩ .
وقرأ (يُهْلِكَ) بضم الياء وكسر اللام وفتح الكاف أى على أنه معطوف على منصوب بلام التعليل ... انظر بقية هذه القراءات في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٩٩، والكشاف للزمخشرى ١/ ٣٥٢ ، وتفسير القرطبي ٣/ ١٧ ، والبحر المحيط ٢/ ١١٦، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة للدمياطي ١٥٥ - ١٥٦، تفسير الرازى ٢/ ١٩٠ .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .

بالكسر ، ويرى أنها الأصل ، لأن الماضي (هَلَكَ) على (فَعَل) ، ليس حلقي العين أو اللام ، والقياس فيه (يفعِل) بالكسر أو (يَفْعُل) بالضم ، قال الجاربردى : (ذكر صاحب الكشاف (١) في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ في سورة البقرة أنه قرأ الحسن (وَيَهْلَكُ) بفتح اللام مبنيا للفاعل ، ثم قال هي لغة نحو: (أَبَى ، يَأْبَى ، وذكر في آخر (حم) الأحقاف أنه قُرِئَ ﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ بفتحِ الياءِ وكسرِ اللامِ وفتحها من هَلَكَ) (٢).

وعَدَّ ابنُ جني قراءةَ الحسنِ (يَهْلَك) بفتحِ اللامِ من التداخلِ إذ يقول : (ومِنَ الشاذِ قراءةُ مَنْ قرأ (وَيَهْلَك الحرثَ) وقال هو من باب رَكَنَ يَرْكَن ، وقَنَطَ يَقْنَطُ) (٣) ، وتبعه الرضي (٤) وذهب الجاربردى أيضا إلى أنها من التداخل ، والحقيقة أنها لغة ، كما قال الزمخشرى .

لم يذكر هاتين الايتين ابن الحاجب ، وقد ذكر الرضي الأولى . وبذا يتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضعه ، وينفرد بذكر الأخرى .

---

(١) انظر ١/ ٣٥٢ . قال ابن جني عنها : (ومن ذلك ما رواه هارون عن الحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن) . انظر المحتسب ١/ ١٢١ .

(٢) انظر شرح الشافية : ٥٤ .

(٣) نقلا من اللسان (هلك) ١/ ٣-٥ ، وانظر المحتسب في شواذ القراءات لابن جني ١/ ١٢٠ .

(٤) انظر شرح الشافية ١/ ١٢٥ .

من أوزانِ المضارعِ ذكرَ الجاربردى قولَهُ تعالى :

٦ - ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ (١)

مستشهدا به على أن قوله (فَصُرْهُنَّ) وهو أمرٌ من (صَرَّهُ) المضاعفُ الثلاثي . جاءَ فيه الضَّمُّ للصادِ وكَسْرُهَا .

وقد قال هذا بعد أنْ بَيَّنَ عِلَّةَ لزومِ الضَّمِّ في مُضَارِعِ المُضَاعَفِ المتعدى بقولِهِ (٢) : (لمَّا عَلِمُوا أنَّ المضاعفَ المتعدى ،يَلْحَقُهُ الضميرُ نحو : (يَشُدُّهُ) لزموا الضَّمَّ فى عينِهِ لأنهم لو كسروه لَزِمَ النقلُ من الكسرِ إلى الضَّمِّ وهو مستثقلٌ ،والفتحُ غيرُ سَائِغٍ لاشتراطِهِ بحرفِ الحلقِ في العينِ أو اللامِ .

ثُمَّ قالَ : وقد جاءَتْ أربعةُ أفعالٍ بالضَّمِّ والكسرِ وهي : نَمَّهُ يَنُمُّهُ ويَنِمُّهُ ، وبَتَّهُ يَبُتُّهُ يَبِتُّهُ ، وعَلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ ، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ ويَشِدُّهُ . هكذا ذُكِرَ في الشرحِ المنسوبِ إلى المصنف . وتقييدُهُ بأربعةِ أفعالٍ يُوهِمُ أنَّهُ لم يجئ غيرُهَا ،لكن ذكرَ صاحبُ الكشافِ (٣) فيه أنَّهُ قرأَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنه . . . ثُمَّ ذكرَ الآيةَ .

---

(١) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) شرح الجاربردى على الشافية : ٥٦.

(٣) انظر الكشاف ٣٩٢/١ ،وانظر القرطبي ٣٠١/٣ ،والبحر المحيط ٣٠٠٠/٢ ،واملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٥٦/١ ،والمحتسب ١٢٦/١.

أمّا قراءةُ الجمهورِ (فَصُرْهُنَّ) بضمِّ الصادِ وسكونِ الراءِ فمِنْ صارَ يَصُور إذا مالَ وعطَفَ .

وأمّا قراءةُ حمزةَ (فَصِرْهُنَّ) بكسرِ الصادِ وسكونِ الراءِ فمِنْ صارَ يصيرُ إذا جمعَ .(١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين والنحويين الذين كتبهم بين يدى بتلك الآية .

وبذا فقد انفرد الجاربردى بالاستشهادِ بها .

---

(١) ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص : ١٩٠ ،والتيسير للداني ص : ٨٢ .
وهناك قراءة ذكرها ابن جني في المحتسب حيث قال : (وقراءة عكرمة (فَصَرِّهُنَّ) ... الخ بفتحِ الصادِ وتشديدِ الراءِ مع كسرِها وهي من صَرَّى يُصَرِّى ،إذا حبسَ وقطعَ وأصلُها فَصَرَّيْهُن ومنه الشاةُ المصرّاةُ أى المحبوسةُ اللبن . ولا شاهد فيها.) .

وفي المصادر ذكر الجاربردى قوله تعالى :

٧ - ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ (١)

واستشهد على أنه يجوز في مصدر (أفْعَل) من الأجوف عند الإضافة حذف عينه مع ترك التعويض عنها بالتاء ، كما في نحو: إجارةِ واستجارةِ مصدرا (أفعلَ) و (استفعلَ) من الأجوفِ وأصلُهُمَا إجوارٌ واستجوارٌ انقلبتْ الواوُ ألفا وحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين ، فعوَّضُوا التاءَ ، ولم يُعَوِّضُوا في (إقَامَ الصَّلَاةِ) ، (٢) وعَلَّلَ الجاربردى لذلك قائلاً : (كأنَّهُمْ جَعلُوا المضافَ إليه عِوضاً عنه) . (٣)

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرحِ المفصلِ ١/٦٣٢ : (أقامَ ، فقياسُ مصدرِه (إفعال) فأصلُه (إقْوَام) ثم وضَّحَ علةَ إعلالِ الواو فقال : (وأعلُّوا الواوَ كما أعلُّوها في الفعلِ ، وإن لم تقم فيها علةُ الإعلالِ ، فانقلبتْ ألفاً فحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين هي وألفُ إفعالٍ فبقي (إفال) بحذفِ العينِ ووضح الجاربردى أنَّ التعويض هنا ليس لازماً ، لذا جاز تركُهُ بخلافِ (مصدر) (فعَّل) من الناقصِ مثل عزَّى (تعزية) فالتعويضُ لازم وأصلُه (تعزِيٌ) حذفُوا إحدى الياءين وعَوَّضُوا عنها التاءَ ، ولم يجز فيه تركُ التعويضِ ، لما يلزمُ من جعلِ الياءِ عُرضةً للتحريكِ وللحذفِ في الرفعِ والجرِّ مع ما فيه من الإجحافِ بالكلمةِ بالجمعِ بين الحذفين بخلافِ (أقام) . شرح الشافية : ٦٥ .

(٣) شرح الشافية : ٦٥ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨١٧ .

وقد ذهب إلى ذلك قبله الرضي (١) حيث قال تعليقاً على الآية السابقة (وخصَّ الفراءُ ذلك بحالِ الإضافةِ ، ليكونَ المضافُ إليه قائمًا مقامَ الهاءِ ، وهو أولى ، لأنَّ السماعَ لم يثبت إلا مع الإضافة).

وقد سبقهما إلى ذلك ابنُ الحاجب.(٢)

وهكذا نجد الجاربردى يتفق مع ابن الحاجب والرضي في موضوع الاستشهاد بالآية ، وموضعِها وهو بابُ المصادرِ .

---

(١) انظر شرح الشافية ١/١٦٥.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٣٣.

وذكر الجاربردي [١] في مصادر الأفعال الثلاثية - المصدر الميمي -

قوله تعالى :

٨ - ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ ﴾ [٢] بضمِّ السِّينِ والإضافةِ .

الشاهد (مَيْسُرَةٍ) حيثُ جاءَ المصدرُ الميمي من الفعل الثلاثي (يَسُر) على وزن (مَفْعُل) وهو مقتصر على السماع ، والقياس أن يأتي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين . وهو الأفصحُ والأشهرُ كما سيتضح .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٦٧ .

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .
وكذلك قرأ عطاءُ بن رباح . انظر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٧
وذكر أبوحيان : (قرأ عطاءُ ومجاهد إلى مَيْسُرةٍ) . البحر المحيط ٣٤٠/٢ وقال ابن جني : (وروى أيضاً عن عطاءٍ (فناظرةٌ إلى مَيْسُرةٍ) . المحتسب ٤٣/١ . وفي الآية قراءاتٌ أخرى منها : (فنظرةٌ إلى مَيْسَرةٍ) بكسر الفاءِ وضمِّ السِّينِ من غيرِ إضافة وهي قراءةُ نافعٍ ووافقه ابنُ محيصن ، وقرأ الباقون (مَيْسَرة) بفتحِ السِّينِ) .
السبعة ص ١٩٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣٤٢/١ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٣٠٨/٢ ، والمحتسب لابن جني ١٤٣/١ ، والحجة لابن زنجلة ص ١٤٩ ، والتيسير لأبي عمرو الداني : ٨٥ ، والكشاف ٤٠١/١ ، والبحر المحيط ٣٤٠/٢ ، وغيث النفع : ١٧٠ ، والإتحاف : ١٦٠ ، قال الأخفش في معاني القرآن ١٨٨/١ : (وقال بعضهم (إلى مَيْسُرةٍ) وليست بجائزة ، لأنه ليس في الكلام (مَفْعُل) ، ولو قرأوها (مُوَسَرة) جاز لأنه من (أيسر) مثل : (أدخل فهو مُدَخَل) .

قالَ الزجاجُ : (فأمّا من قرأ : (إلى مَيْسُرِهِ) على جهةِ الإضافة إلى الهاءِ فمخطيءٌ ، لأنّ (مَيْسُر) مَفْعُل ، وليس في الكلام مَفْعُل).(١)

وقال النحاس : (وأيضاً فإنّ الهاءَ زائدةٌ ، وليس في كلام العرب مَفْعُل البتة ، وقراءةُ مَن قرأ (إلى مَيْسُرة) لحنٌ لا يجوزُ . قال الأخفشُ سعيدُ ، ولو قرؤوا إلى مَيْسِرِهِ لكان أشبه ، والذى قال الأخفشُ حسنٌ يُقالُ : جَلَسْتُ مَجْلِساً ومَفْعِلٌ كثيرٌ).(٢)

وقال السيرافي : (ويُقرأ : مَيْسُرِهِ ، وهو مُنكَر ليس في الكلام مَفْعُل).(٣)

ونخلص مما سبق أنه يجوز في (مَيْسُرة) القراءتان بضم السين وفتحها ، وهما لغتان ، والفتحُ أفصحُ ، وأشهرُ كما قال ابن خالويه (٤) ولا يجوز أن تقول إنّ هذه القراءةَ لحنٌ كما قالَ الزجاجُ ، لأنّه لا يجوزُ أنْ يَصِفَ القراءةَ باللحنِ ، لأنّ القراءةَ سنةٌ متبعةٌ .

ولم يستشهد ابنُ الحاجبِ بهذه الآيةِ ، وقد استشهدَ بها سيبويه ،(٥) والسيرافي ، والرضي .

وهذا اتفقَ معَهُمْ الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ ، كما اتفقَ مع الرضي ، في الموضعِ ، وهو بابُ المصادرِ - (المصدرِ الميمي) .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٠/١ .

(٢) وقال النحاس ٣٤٣/١ : (مَيْسَرة أفصح اللغات ، وهي لغةُ أهلِ نجد . (مَيْسُرةُ) وإنْ كانت لغةُ أهلِ الحجازِ فهي من الشواذِ لا يُوجَدُ في كلام العرب مفعُله إلاّ حروف معدودة شاذة ليس منها شيء يقال فيه مَفْعَلة).
اللغة : الميْسَر : اليُسْر والسعة والغنى ، ومعنى الآية واضحٌ .

(٣) في ضوءِ شرحهِ للكتاب ص ٢٣٩ .

(٤) انظر الحجة في القراءات السبع ص ١٠٣ .

(٥) لم يستشهد سيبويه بالقراءة نفسها ، وإنما استشهد بقراءة (نافع) (فنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرةٍ) بضم السين وفتح الزاى وإثبات التاء .

وذكر [١] أيضا في مصادر الثلاثي ، قوله تعالى :

٩ - ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [٢]

واستشهد به على أنّ (المَفْتُونَ) يجوزُ أنْ يكونَ مصدرًا على وزنِ (مفعولٍ) ويجوزُ أن يكونَ اسمَ مفعولٍ حقيقي .

فهو يكون مصدرًا إذا لم تُجْعَلْ الباءُ زائدةً [٣] ، أما إذا جُعِلتْ

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٦٨ .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم .

(٣) أى ولا للظرفية ولم يقدر مضاف . فإن جُعِلَتْ بمعنى (فى) وإليه ذهبَ مجاهدٌ والفراءُ ويُؤَيِّدُهُ قراءةُ ابنِ أبي عبلة في (أيّكم) فالمفتونُ: بمعنى اسمِ المفعولِ لا مصدرَ .

والمعنى في أى فرقةٍ وطائفةٍ فيكم المفتون ، وكذا إن قُدِّرَ مضافٌ كما ذهبَ إليه الأخفشُ . أى بأيّكم فتن ؟ فحذف المضاف واقيم المضاف إليه مقامه ، والباءُ على هذا سببية .

وأيضا إذا جعلت للظرفية ، أو قُدِّر مضاف كما تقدم ، وإلى زيادتها ذهب قتادة وأبوعبيدة إلاّ إنّه ضعيفٌ من حيثُ أن الباءَ لا تُزادُ في المبتدأ إلاّ في حسبك فقط ، انظر حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى ص٦٨ .

وقال الزمخشرى: المفتونُ : (المجنونُ) ، لأنّه فتن أى : مُحِنَ بالجنون أى بأيّكم الجنونُ أو بأى فريق منكم ، بفريق المؤمنين أو بفريق الكافرين . أى في أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم . وهذا تعريض بأبي جهلٍ والوليدِ بن المغيرة وأضرابهما) ، الكشاف ١٤١/٤ .

زائدة ، فهو اسم مفعول ، وقريب منه ما ذهب إليه الرضي (١) .

ويرى ابن الحاجب أنه من الأولى أن يكون مصدرًا، وتكون الباء فيه زائدة إذ يقول موضحًا :

(وبيان ذلك أنا إذا جعلناها زائدة ، وجعلنا المفتون مصدرًا صار التقدير (أيكم الفتنة) ، وليس بسديد ، فثبت أنه لا يستقيم بتقدير الباء زائدة مع كون (المفتون) مصدرا . وكذلك لا يستقيم أن تكون غير مزيدة ، والمفتون غير مصدر . إذ يصير المعنى ، (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُون بأيكم صاحبُ الفتنة) - والأولى جعلها غير زائدة ، والمفتون مصدر ، فيكون المعنى : فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بأيكم المَفْتُون ، جوابًا لقولهم : إنه لمجنون - أى بأيكم الجنون . وَيَضْعُف جعلها غير زائدة على معنى في) . (٢)

---

(١) في شرح الشافية ١/ ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) نجد ابن الحاجب يقول في الشافية ص ٦٨ : (وحكم مجيء المصدر هنا على وزن مفعول قليل) .

وقد ذهب الزمخشرى [١] إلى أنه مصدر ورد على وزن (مفعول)
ويرى ابن الحاجب أن مجيء المصدر على مفعول قليل [٢]، وتبعه الجاربردى.

وهكذا فقد استشهد بهذه الآية الزمخشرى، وابن الحاجب، والرضي.

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وهو (المفتون)، وموضعه هو باب المصادر.

---

(١) انظر المفصل ص ٢٢٠، وقد ذكر الآية أيضا ص ٢٨٥ في (معاني حروف الجر).

(٢) قال الرضي ١/ ١٧٤.
وخالف سيبويه غيره مجيء المصدر على وزن المفعول، وجعل الميسور والمعسور في قوله (دعه إلى ميسورَ وإلى معسورَ) صفتان.

وذكر في أوزان المصادر قوله تعالى :

١٠ - ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ ﴾ (١)

وقوله تعالى :

١١ - ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ (٢)

واستشهد على أن (باقية) في الآية الأولى مصدر بمعنى البقاء ، ومجي المصدر على وزن (فاعلة) أقل من مجيئه على وزن (مفعول) . (٣)

قال الفراء : (من بقاء ويقال : هل ترى منهم باقياً ؟ وكل ذلك في العربية جائز حسن) . (٤)

قال أبو عبيدة : (... من باقية من بقية ومجازها مجاز الطاغية مصدر وقلما جاء المصدر في تقدير فاعل إلاّ أربعة أحرف) . (٥)

---

(١) من الآية ٨ من سورة الحاقة .

(٢) من الآية ٢ من سورة الواقعة .

(٣) انظر شرح الشافية ص ٦٨ .

(٤) معاني القرآن ٣/ ١٨٠ .

(٥) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٧ .

وقال الزمخشري : (من بقية ، أو من نفس باقية ، أو من بقاء .)(١)

والشاهد في الآية الأخرى (كاذبة) حيث جاءت بمعنى الكذب، ومجيء المصدر على وزن (فاعلة) كما سبق، قليل .

قال الفراء : (الكاذبة هاهنا مصدر مثل العاقبة والعافية)(٢) .

وقال النحاس : (ذُكِّرت كاذبة عند أكثر النحويين ، لأنها بمعنى الكذب - أي ليس لوقعتها كذب .)(٣) .

وقال الرضي : (قيل بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة - أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة)(٤) .

لم يذكر ابن الحاجب هاتين الايتين ، وذكرهما الرضي ، وبهذا يتفق معه الرضي في موضوع الاستشهاد بالآيتين ، وموضعهما وهو باب مصادر الثلاثي .

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٠ .

(٢) معاني القرآن ٣/ ١٢١ .

(٣) إعراب القرآن ٤/ ٣٢٢ وقريب منه ما جاء في الكشاف ٤/ ٥١ ، وزاد المسير ٨/ ١٣١ .

(٤) شرح الشافية ١/ ١٧٦ .

وذكر في النسب (١) قولـه تعالى :

١٢ - ﴿ السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ ﴾ (٢)

استشهدَ به على أنَّ (مُنْفَطِرٌ) يَقْصِدُ به هنا النسبَ . أي ذاتُ انفطارٍ، ولم يَقْصِدْ اسمَ الفاعلِ ، لأنَّه لو كانَ بمعنى اسمِ الفاعلِ لقالَ: مُنفَطِرةٌ .

وذلك نفسه ما ذهبَ إليه الفارسي . (٣)

وقال سيبويه :

(وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) ، كقولِكَ: (مُعْضِلٌ) (٤) للقَطَاةِ وكقولك : مُرْضِعٌ للتي بها الرَّضاعُ . وأمّا المُنْفَطِرةُ فيجيءُ على العملِ، كقولِكَ : مُنْشَقَةٌ ، وكقولِكَ: مُرْضِعَةٌ للتي تُرْضِعُ) . (٥)

---

(١) انظر شرح الشافية ص١٢٦.

(٢) من الآية ١٨ من سورة المزمل .
يقول الزمخشري في الكشاف ١٧٨/٤ : (وقُرِئَ مُنفطِرٌ ومُتفطِّرٌ والمعنى ذاتُ انفطارٍ وهو وصفٌ لليومِ بالشِّدةِ ، وأنَّ السماءَ على عِظَمِها وأحكامِها تنفطرُ فيه فما ظَنُّكَ بغيرِها من الخلائقِ).

(٣) انظر التكملة ص١١٧.

(٤) المعضل التي قد نشبت بيضتها في جوفها . انظر المذكر والمؤنث للمبرد ص١٠٣.

(٥) الكتاب ٤٧/٢.

وَوضّح ذلك المبرّدُ قائلاً : (قال الخليلُ إنّما قيلَ (مُنفَطِرٌ) ولم يقل (مُنْفَطِرة) ،لأنه أُرِيدَ به النسبُ ،كقولِكَ : دجاجةٌ مُعْضِلٌ ، وامرأةٌ مُرْضِعٌ). (١)

وقريبٌ منه ما ذهبَ إليه الرضى. (٢)

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ ،وقد ذكرهُ سيبويه ،والمبردُ والفارسي ،والرضي .

وهذا اتفقَ معهم الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ (مُنْفَطِر) كما نجده يتفق مع الرضي في موضعِ الشاهدِ، وهو بابُ النسبِ .

---

(١) المذكر والمؤنث ص ١٢٢ ،وانظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٩٩ ،ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٥٥ ، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزى ٨/ ٣٩٤ ،وانظر كذلك مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٢٧٤ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٨٦ .

وذكر [1] أيضا قوله تعالى :

١٣ - ﴿ بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ ﴾ [2]

واستشهد به على أنّ (فارض) كالشاهدِ السابقِ ، يقصدُ به النسبَ ففارضٌ هنا ذاتُ فروضٍ ، وإلاّ لقالَ فارضةٌ لو قصدَ اسمَ الفاعلِ .

لم يستشهدْ ابنُ الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذا الشاهدِ .

وبذا انفردَ الجاربردى بذكرِهِ دونَهُم .

---

(١) انظر المرجع السابق : ١٢٦ .

(٢) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

والمعنى : قال الزمخشرى في معنى الآية : (الفارضُ : المسنة ، وقد فرضت نفسها فهي فارض وكأنها سُمّيت فارضا ، لأنها فرضت سِنها أى قطعتها وبلغت آخرها) . الكشاف ٢٨٧/١ .

وذكر الجاربردى في النسب قوله تعالى :

١٤ - ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ (١)

الشاهد فيه (رَاضِيَة)،فهو كالشاهدين السابقين لا يقصد (براضية) اسم الفاعل ،وإنّما يريد النسب . قال الخليل : أى ذات رضى (٣) لأنّ العيشة لا تُوصَف بمعنى (فاعله) بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية . وهو يشكل بدخول التاء -فيجوز أن يحمل دخولها على المبالغة كما في(علامة) . ويجوز أن تجعلها راضية مجازا ،والراضى فى الحقيقة صاحبها). (٢)

قال الزجاج : (إنّه بمعنى مرضية والوجه ما قلنا (٣) ومن ذلك ﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ (٤) -أى ذات دفق . والفراء (٥) يقول :

---

(١) هي في آيتين: (الحاقة) من الآية (٢١) ،والقارعة من الآية (٧)

(٢) شرح الشافية للجاربردى ص ١٢٦ ،وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢/٥ ،والمخصص لابن سيده ٦٩/١٥ -٧٠ ،والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٠٦/١ ، وشرح الرضي للشافية ٨٥/٢ .

(٣) أى تكون للنسب - أى ذات رضى - .

(٤) من الآية (٦) من سورة الطارق .

(٥) انظر معاني القرآن ١٦/٢ ، ١٨٢/٣ .

من ماءٍ مدفوق . فهذا كُلُّه محمول على النسبِ).[١]

وقال أبو عبيدة : (في عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ مجازُ (مرضية) فَخرج مَخرجَ لفظِ صِفتِها، والعربُ تَفعَلُ ذلك إذا كان من السببِ في شيءٍ يُقالُ : نامَ ليلُه ، وإنّما يَنامُ هو فيه)[٢]

وقال الزمخشري : (راضية منسوبة إلى الرضا ، كالدارع والنابل ... ، أو جَعَلَ الفعلَ لها مجازاً، وهو لصاحبِها) .[٣]

لقد استشهد بهذه الآية سيبويه[٤] ، والمبرد[٥] ، والزمخشري[٦] وابنُ يعيش[٧] وابنُ الحاجبِ[٨] ، والرضي .[٩]

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ واتفقَ مع ابنِ الحاجبِ والرضي في موضعِ الشاهدِ، وهو بابُ النسبِ .

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٨٤٤.
(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٨.
(٣) انظر الكشاف ٤/ ١٥٣.
(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٨٢.
(٥) انظر المقتضب ٣/ ١٦٣.
(٦) انظر المفصل ص ٢١٢.
(٧) انظر شرح المفصل ٦/ ١٥.
(٨) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٦.
(٩) انظر شرح الشافية ٢/ ٨٥.

وفي جمع التكسير :

ذكر الجاربردى (١) قوله تعالى :

١٥ - ﴿ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ (٢)

وقوله تعالى :

١٦ - ﴿ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣)

الشاهد في الآيتين (خُلَفَاء ، وخَلَائِف) استشهد بهما على أنهما جَمْعا (خليفة) .

من قال (خُلَفَاء) ، فقد راعى فيه المعنى ، لأنّ أصل (خليفة) خليف (٤) ، وقد عَلَّل لذلك فقال : (من الأولى أن يكون خُلَفَاءُ جمعَ خليفٍ لا خليفةَ ، لِمَا ثبت من قولِهِمْ : كريمٌ ، وكُرماءُ - فيحتملُ الخُلفاءُ أن يكون جمعا لخليفٍ ، فلا يُجْعَلُ أصلاً في جمعِ خَلِيفةٍ عليها إذ لا يَثْبُتُ بالاحتمالِ بَلْ لا بُدَّ مِنْ ثِبْتٍ) .

ومن قال : (خَلائفُ) فقد راعى فيه تأنيثَ اللفظِ ، إذ فَعِيْلَةٌ تُجْمَعُ على فَعَائِلَ ، كَصَبِيْحَةٍ وصَبائِحَ) . (٥)

---

(١) في شرح الشافية ص ١٤٢ .

(٢) من الاية ٦٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الاية ١٤ من سورة يونس .

(٤) قال الفيومي في المصباح المنير (خلف) .
الخليفةُ : أصله (خليفٌ) بغيرِ هاءٍ لأنّه بمعنى الفاعل ، والهاءُ مبالغةٌ مثلُ علّامة ونسّابة ، ويكونُ وصفا للرجلِ خاصةً ، ومنهم من يجمعُه باعتبارِ اللفظ فيقولُ : (خَلائِفُ) وانظر اللسان (خلف) ٩ / ٨٤ .

(٥) انظر شرح الجاربردى ص ١٤٢ ، وانظر التكملة ص ١٨٥ .

قال ابن يعيش : (فمن قال خلائف فعلى الأصل المذكور جمعه على حد صبيحة ، ومن قال خلفاء ، وهو ههنا أسهل ، لأن الخليفة لا يكون إلاّ مذكرا فجمع على المعنى دون اللفظ)[1].

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضى بهاتين الآيتين . وقد استشهد بهما ابن يعيش ، وقد استشهد الفارسي بالثانية.[2]

وهذا فقد اتفق الجاربردى مع ابن يعيش في موضوع الاستشهاد بالآيتين وموضعه وهو باب (جمع التكسير) واتفق الثلاثة في موضوع الاستشهاد بالآية الثانية وموضعه.

---

(١) في شرح المفصل ٥/٥٢.

(٢) لم يستشهد الفارسي بالآية الأولى نفسها ، ولكنه ذكر آية أخرى مثلها (ويجعلكم خلفاء الأرض) من سورة النمل من الآية ٦٢ ، انظر التكملة ص ١٨٥.

وفي الوقف ذكر الجاربردى قوله تعالى :

١٧ - ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ ﴾ (١)

الشاهد فيه لام (قُلِ) استشهد به (٢) على أنه لا روم ولا إشمام فيها ، لأنه لما لم يكن للحرف حركة في الوصل ، وإنما عرضت لساكن لقيه ، وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى ، لم يعتد بها فلا وجه للروم والإشمام .

لم يذكره ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وهذا انفرد الجاربردى بذكرها .

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) انظر شرح الشافية ١/ ١٧٠ .

وذكر في الوقف (١) قوله تعالى :

١٨ - ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ (٢)

الشاهد (أَلْقِيَا) يريدُ (أَلْقِيَنْ) ، فقُلِبَتْ نونُ التوكيد الخفيفة ألفاً، على وجهِ إجراءِ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ - إذ الخطابُ لخازنِ النارِ .

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن جني (٣) ، والزمخشري . (٤)

---

(١) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ١٧٢ .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة (ق) .

(٣) قال ابن جني : (ومن ذلك قراءةُ الحسنِ : (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ) بالنونِ الخفيفةِ وهذا يُؤكِّدُ قولَ أصحابِنا في (أَلْقِيَا) : أنَّه أراد (أَلْقِيَا) ، وأَجْرَى الوصلَ فيه مُجْرَى الوقفِ). المحتسب ٢/ ٢٨٤ .

(٤) انظر الكشاف ٤/ ٧ ، وانظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٤٤ .

قالَ ابنُ الجوزي في زاد المسير ٨/ ١٥ : (في معنى الخطابِ ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنَّه مخاطبةٌ للواحدِ بلفظِ الخطابِ للاثنين ، قالَ الفراءُ: والعربُ تأمرُ الواحدَ والقومَ بأمرِ الاثنين فيقولون للرجلِ : ويلك أَرْحِلاهَا . أَزْجُراهَا سَمِعْتُهَا من العربِ وأنشدني بعضُهم .

فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا .....

ونرى أنَّ ذلك منهم ، لأنَّ أدنى أعوانِ الرجلِ في إبلِه وغنمِه اثنان ، وكذلك الرُّفقةُ أدنى ما تكونُ ثلاثةً فجرى الكلامُ على مجرى صاحبيه .

===

لم يذكر ابنُ الحاجبِ ولا الرضي هذا الشاهدَ . وذكره ابنُ يعيش .(١)

وبهذا فقد اتفقَ معهُ الجاربردي في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ وموضعِه وهو بابُ الوقفِ .

=== والثاني : أنه فِعل تُنِّق توكيداً كأنَّه لما قالَ : (ألقِيا) نابَ عن ألق ألق .

والثالث : أنه أمر للملكين - يعني السائق، والشهيد ، وهذا اختيارُ الزجاج) .

(١) انظر شرح المفصل ٩/ ٩٠ .

كما ذكر قوله تعالى : (١)

١٩ - ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (٢)

الشاهد (لَكِنَّا) حيث وقف عليها بالألف ،

---

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى ص ١٧٦، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨٣٣ .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الكهف ، وقد أجمع القراء كلهم على الوقف بالألف فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة (لَكِنَّا) بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف . وقرأ نافع في رواية المسيبي . (لَكِنَّا) بإثبات الألف في الوصل والوقف، وقرأ ابن جماز وإسماعيل بن جعفر عن ورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل و يقف بالألف . انظر السبعة لابن مجاهد ٣٩١ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٤ وحجة القراءات لابن زنجلة ٤١٧ ، والكشف لمكي بن أبي طالب ٢/ ٦١ ، التيسير في القراءات السبع للداني : ١٤٣ ، الكشاف ٢/ ٤٨٥ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبرى ٢/ ٨٤٧ - ٨٤٨ ، تفسير القرطبي ١٠/ ٤٠٤ البحر المحيط ٦/ ١٢٨ ، النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ٢/ ٣١١ ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٢٩٠ ، غيث النفع : ٢٧٩ .

وهناك قراءات أخرى انظر تفصيل ذلك في كتب القراءات السابقة .

وأصله : (لكن أنا)[1] ، نقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت ، ثم أدغمت النون في النون فقيل: (لَكِنَّا) .

وقد ذهب إلى ذلك نفسه الرضي .[2]

ويرى الجاربردى أن إثبات الألف في (لَكِنَّا) وصلاً فصيحٌ أيضا، لأنَّ الألف تدلُّ على أنَّ الأصل (لَكِنْ أنا) ، وبغير الألف يلزمُ الالتباس بينه وبين (لكِنَّ) المشددة وقولهُ (هو) ضميرُ الشأنِ أى والشأنُ اللهُ ربّي ، والجملةُ : خبرُ أنَّه والراجعُ إليه منها ياءُ الضميرِ في ربّي ، والمعنى لكن أنا لا أقولُ ما تقولُ ، بل أقولُ هو اللهُ ربّي .

وإنما قلنا أصلهُ : (لكِنَ أنا) ، وليس (لكنَّ) المشددة لوجهين :

أحدهما : وقوعُ الضميرِ المرفوعِ بعده ، ولا يقعُ الضميرُ المرفوعُ بعد (لكنَّ) ، ولا يستقيمُ تقديرُ ضميرِ الشأنِ ، ليكون اسم لكنَّ ، وقولهُ : هواللهُ ربّي خبره ، لأنَّ ضميرَ الشأنِ المنصوب لا يُحْذَف إلاّ في الضرورة .

---

(١) قال الفراء في معانيه ٢/ ١٤٤ (معناه لكن أنا هو اللهُ ربّي تُرِكَ همزة الألف من أنا ، وكثُر بها الكلامُ ، فأُدْغِمَتْ النونُ من (أنا) مع النون من (لكن) ، ومن العرب من يقولُ أنا قلت ذلك بتمام الألف ، فقرَّتْ (لكنّا) على تلك اللغة وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف) . (ولكِنْ أنا) قراءةُ أُبَيّ والحسن وابن مسعود . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٦ ، حجة القراءات: ٤١٧ الكشاف ٢/ ٤٨٥ ، القرطبي ١٠/ ٤٠٥ ، البحر المحيط ٦/ ١٢٨ ، الإتحاف ٢٩٠ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ١٩٥ .

والثاني : أنهم وقفوا عليه بالألف ، ولوكان (لكنّ) لما جاز الوقف بالألف .

لقد استشهد بهذه الآية قبله الفارسي (١) ، والزمخشري (٢) وابن يعيش (٣) وابن الحاجب (٤) والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآية وهو (لَكِنَّا) حيث وقف عليها بالألف، وقد اختلف معهم الزمخشري (٥) في ذلك .

كما اتفق الجميع في موضع الشاهد وهو باب الوقف .

---

(١) انظر التكملة : ٢٨ .

(٢) انظر المفصل : ٣٤٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٩/٨٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣١٦ .

(٥) فقد استشهد بها الزمخشري على أنّ التضعيف في (لَكِنَّا) في الوصلِ لا يختصُ بالضرورةِ الشعريةِ كما في قولِ الشاعرِ : (مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا) كما ذهب البعض . وإنّما هو سائغٌ وجائزٌ حملا على ثَلاثَةِ أَرْبَعَةٍ ، وردّ عليه ابنُ الحاجب فقال : (وليس نحو : (لكِنّا) مِثْل (القصبّا) فإنّ ذلك جائز أن يُقالَ فيه (أنا بالألف) في الوصلِ ، وإذا كان كذلك فليس فيه إجراءُ الوصلِ مجرى الوقفِ ، ووجه آخر ، وهو أنّه لما حذفت همزته بنقلِ حركتها إلى ما

===

وذكر في الوقف على ما فيه ياء المتكلم [١] في قوله تعالى :

٢٠ - ﴿ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ ﴾ [٢]

بإثبات ياءِ (آتاني) مفتوحةٌ في الوصلِ ، محذوفةٌ في الوقفِ في قراءةِ أبي عمرو، وقالون، وحفصٍ بخلافٍ ، وفي قراءةِ ورش بلا خلافٍ. وقد استشهد بهذه الآية قبلَهُ

=== قبلها وإدغامُ نونِ (لكنَّ) في نونِها قُصِدَ إلى تقويتِها بالألفِ التي تكونُ لها وصلا في بعضِ اللغاتِ ، ووقفا على كُلِّ لغةٍ عِوضا عمّا حُذِفَ منها . أو قُصِدَ فِعْلُ ذلك رفعاً للبس، لما يُوهِمُ لفظُ (لكنَّ) من أنَّها (لكنَّ) المشددة) .
الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣١٦، ٣١٧.

(١) شرح الشافية للجاربردى ص ١٨٢.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النمل (آتاني) أثبتَها وصلا المدنيان وأبو عمرو وحفص ورويس، ووقف يعقوبُ بالياءِ اختلفَ عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص) . تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ص ١٥٥.
ووقف بحذفِ الياءِ ، أبو عمرو ، ونافع ، وحفص ، وأبوجعفر ، روح وقالون ، واليزيدى . انظر السبعة ص ٤٨٢ ، والحجة لابن خالويه ص ٢٧١ ، والتيسير لأبي عمرو الداني ص ١٧٠ ، وتفسير القرطبي ١٣/٢٠١.

===

ابن الحاجب (١) رداً على من يقول (٢) إنّ الوقفَ بإثباتِ الياءِ إنّما هو لغةُ مَنْ حرّكَ في الوصلِ ، والوقفُ بالحذفِ إنّما هو لغةُ مَنْ أسكن في الوصل ، وقد علّلَ لذلك قائلا : وليس ذلك صحيحا . أما الأولُ (٣) فهو الأكثرُ وقد يحذف من يُحرّك في الوصلِ - مِثلُ ما جاءَ في هذه الآية .

وأما الثاني : فلأنّ الأفصحَ الوقفُ عليه بإثباتِ الياءِ أيضاً فإن جاء في (غلامي) بإثبات الياء في الوصل ساكنة ، فالوقف عليه بإثباتها أفصح) .

=== وهناك قراءات أخرى في هذه الآية ، انظر المراجع السابقة . وانظر كذلك ، الكشف ٢/ ١٧٠ ، ١٧١ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزرى ٢/ ٣٧ ، وغيث النفع ص ٣١٢ ، والإتحاف ص : ٣٣٧ .

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) وهو الزمخشرى انظر المفصل ص ٣٤٣ .

قال ابنُ الحاجب : (هذا يكون على مذهبِه - أى مذهب الزمخشرى ، قراءةُ ورش غيرُ صحيحةٍ ، لأنّه وصل متحركا ووقف بالحذفِ من غيرِ خِلافٍ) .

وانظر كذلك مناهج الكافية لزكريا الأنصارى ص ١٢٩ .

(٣) وهو الوقفُ بالإثباتِ لِمَنْ حرّك .

ومما يقوى هذا القول قوله تعالى :

٢١ - ﴿ يا عِبادِيْ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (١)

فكل من أثبت الياء ساكنة في الوصل ، وقف عليها أيضا ساكنة مع كونه منادى ، فالوقف على غير المنادى بإثبات الياء أجدر، وكذلك جميع ما جاء في القرآن إلاّ في مواضع يسيرة ، حُذِفَتْ خطأ في المصحف .. (٢)

وهكذا يتضح مما سبق أنه يجوز في الوقف على ياء المتكلم وجهان : إثبات الياء ، وهو الأكثر والأفصح ، وحذفها .

لم يستشهد الرضي بهاتين الآيتين . وقد استشهد بهما ابن الحاجب، وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآيتين وموضعه هو باب الوقف .

---

(١) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف .
سكن ياء (يا عِبادِيْ) وصلاً ووقفاً نافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وأبوجعفر ، ورويس من غير طريق أبي الطيب ، وروى أبو بكر بياء مفتوحة في الوصل ، ثابتة في الوقف . وحذفها من الحاليين الباقون .

وقال الفراء: وهي في قراءة أهل المدينة (يا عبادى) وقراءة العوام على حذف الياء "معاني القرآن ٣٧/٣ ، وانظر المبهج لسبط الخياط : ٢٥٠ /ب ، ١١٤/أ ، وانظر الإضاءة ص ٧١ ، والإقناع لابن الباذش ٥٤٨/١ ، والنشر ١٦١/٢ ، والإتحاف ص ٣٨٦ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، وانظر شرح الجاربردى للشافية ص ١٨٣ .

وذكر (١) في حكم الوقف على صلة الضمير قوله تعالى :

٢٢ - ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾ (٢)

وقوله تعالى :

٢٣ - ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ (٣)

الشاهد في الآيتين (نَزَّلْنَاهُ، وَشَرَوْهُ) حيث حذفت منهما صلة الهاء في الوصل (٤)، وهي الواو، إذ الأصل (نَزَّلْنَاهُو) و(شَرَوْهُو) ويرى الجاربردى أنَّ حذفَ الصلةِ أنَّه جاءَ قبلَ الهاءِ حرفَ مدٍّ أو لينٍ وقال: حذفُهما هنا أحسنُ من إثباتِهما، وذلك فِراراً من اجتماعِ المتشابهاتِ.

ذلك هو مذهبُ سيبويه إذ يقول : (فإذا كان قبلَ الهاءِ حرفُ لينٍ فإنَّ حذفَ الياءِ والواوِ في الوصلِ أحسنُ، لأنَّ مَخرجَ الهاءِ من مَخرجِ الألفِ، والألفُ تشبهُ الياءَ، والواوُ تشبهُهما في المدِّ، وهي

---

(١) شرح الجاربردى للشافية ص ١٨٥.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٤) (القُرّاءُ متفقون على صلة الهاء بواوٍ مع الضمةِ والفتحةِ، وبياءٍ مع الكسرةِ وإذا وقفوا سقطتْ الياءُ والواوُ وسُكِّنتْ الهاءُ). الإقناع (باب الهاءات) ١/٤٩٦.

وكان ابن كثير يصل هاء الكناية عن الواحد المذكر إذا انضمت وسكن ما قبلها بياء، فإذا وقف حذف تلك الصلة لأنها زيادة، وسواء كان ذلك الساكن حرف صحة أو حرف علة فالمضمومة نحو:(شرَوْهُو). التيسير ص ٢٩، وانظر المبهج لسبط الخياط ١٢١/أ مخطوط.

أختهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ، وذلك قولك: عليه يا فتى ، ولديه فلان ، ورأيت أباه قبل ، وهذا أبوه كما ترى ، وأحسنُ القراءتين : ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً ﴾ ... و ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ ... والإتمام عربي).(١)

أمّا قوله تعالى :

٢٤ - ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ﴾ (٢)

الشاهد (فالتقطه) ، فهو عكس الآيتين السابقتين حيث إنّ إثباتَ الصلةِ فيه أحسنُ من حذفِهَا ، وذلك لأنّ ما قبلَ الهاءِ ليس حرفُ مدٍّ أو لينٍ . وهذا عندَ سيبويه إذ يقولُ :

(فإن لم يكن قبلَ هاءِ التذكيرِ حرفُ لينٍ أثبتوا الواو والياءَ في الوصلِ وقد يَحْذِفُ بعضُ العربِ الحرفَ الذى بعدَ الهاءِ ساكناً ، لأنّهم كَرِهُوا حرفين ساكنين بينَهُمَا حرفٌ خفيٌّ نحو الألفِ ، فكما كَرِهُوا التقاءَ الساكنين في (أيْنَ) ونحوِهما كرهوا أنْ لا يكونَ بينَهُمَا حرفٌ قويٌّ ، وذلك قولُ بعضِهِم : مِنْه يا فتى ، وأصابَتْهُ جائحةٌ ، والإتمامُ أجودُ ، لأنّ هذا الساكنَ ليس بحرفِ لينٍ والهاءُ حرفٌ متحرّكٌ).(٤)

وقد لَخّصَ السيرافي (٥) مذهب سيبويه فقال : (فصل سيبويه

---

(١) الكتاب ٤/١٨٩.

(٢) من الآية ٨ من سورة القصص .

(٣) هذا كله في الوصل ، أمّا الوقف فإن الحذف فيه واجب باتفاق ، قال الجاربردى (هذا كله في الوصل ، وليس في الوقف إلاّ سكون الهاء ، لأنّ الهاء ضعيفة).ص ١٨٥.

(٤) الكتاب ٤/١٩٠.

(٥) انظر السيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب ص ٤٥٤، ٤٥٥.

بين الهاء التي قبلها ياء ساكنة أو واو ساكنة أو ألف، فجعل الاختيار فيها أن تحرك ولا توصل بحرفٍ، وجعل الهاء التي قبلها ساكن غير الياء والواو والألف. الاختيار فيها أن توصل بالواو نحو: (أَصَابَتْهُو جائحة)[1] اختار (مِنْهُو آيَاتٌ).[2]

واختار أبو العباس المبرد[3] حذف الصلة في (مِنْهُ وأَصَابَتْهُ)، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره، وهذا هو الصحيح، كما يقول أبو سعيد السيرافي لأن أكثر القراء والجمهور على (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ولأن العلة في هذا كالعلة في حروف اللين، وذلك أن الهاء حرف خفي، فلو وُصِلت بحرفٍ ساكنٍ وقبلها ساكن، وهي لخفائها كأنها ساكن، فيصير كأنه ثلاث سواكن).

ويؤيد المبرد والسيرافي، ابن يعيش[4]، والرضي.[5]

---

(١) الجائحة: الداهية، وهي مصدر كالعاقبة. (اللسان) (جوح) ٤٣٢/٢.

(٢) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٣) انظر المقتضب ٢٦٦/١ إذ يقول: (اعلم أنه إذا كان قبل هاء المذكر ياء ساكنة أو واو ساكنة، أو ألف كان الذي يختار حذف الواو والياء بعدها). وانظر ٣٧/١، ٣٨.

وقال أيضا: (فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف، فإن سيبويه والخليل يختاران الإتمام. والحذف عندي أحسن، وذلك قوله: (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ).

(٤) انظر شرح المفصل ١٨٧/٩.

(٥) انظر شرح الشافية ٣٠٧/٢.

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بالآيات السابقة ، وقد استشهد سيبويه ، والسيرافي ، وابن يعيش بالآيتين الأوليين (نَزَّلْنَاهُ) و(شَرَوْهُ) .

وبذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الاستشهاد بالآيتين وموضع الشاهد ، وهو (باب الوقف) .

أما الآية الأخيرة ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ﴾ فقد انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

وذكر الجاربردى [١] في معرفة أدلة الزيادة قوله تعالى :

٢٥ - ﴿ جَاعِلِ المَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ [٢]

الشاهد (الملائكة) استدل به على أنَّ أصلَ كلمة (ملك) (ملأك) من (ألك) نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَهَا ثم حُذِفَتْ الهمزةُ فيكون وزنه على ذلك (مَفْعَلا) .

وقد وَضَّحَ ذلك قائلا :(اتفقوا على أنَّ (ملكا) أصلـه (ملأك) لقولهم في جمعه : ملائك وملائكة ،ثم اختلفوا فقال الكسائي أصلُـهُ (مألك) من الألوكة وهي الرسالة قُدِّمَ اللامُ على الهمزةِ فقيل : (ملأك) ثم تُرِكَتْ همزتُهُ لكثرةِ الاستعمالِ ،فقيل ملكٌ ، وهو المختارُ ،لأنَّ فيه معنى الرسالةِ ،وليس فيه خلافُ الظاهرِ إلاَّ القلبَ وهو كثيرٌ . وقال ابنُ كيسان هو (فعأل) من الملكِ وهو بعيدٌ ،لأنَّ (فعالاً) [٣] نادرٌ ،

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٠٨ .

(٢) من الآية ١ من سورة (فاطر) .

(٣) أى فأصله (مألك) كشمأل نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت الهمزة تخفيفا وجاء الجمع على أصل الزيادة فوزن (ملائكة) على هذا القول (فعايلة) انظر حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى ص ٢٠٨ .

و (مَفْعَلا) كثير ، والحمل على الأكثر أولى ولأن مناسبته مع الألوكة أقوى من مناسبته إلى الملك ، إذ لا يعرف له ملك). (١)

وقال الرضي : (قال أبو عبيدة (ملأك) (مَفْعَل) من لأكه أى أرسله فكأنه (مَفْعَل) بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ، لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول .

وملأك عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، و مذهب أبي عبيدة أولى لسلامته من ارتكاب القلب). (٢)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية .

وبهذا انفرد الجاربردى بذكرها دونهما .

---

(١) شرح الجاربردى للشافية ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) شرح الشافية ٢/٣٤٧.

وذكر الجاربردى في معرفة أدلة الزيادة أيضا ،قوله تعالى :

٢٦ - ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ولا جَانٌّ ﴾ (١)

الشاهد (إنس) حيث استشهد به على أنّ همزتهُ أصليةٌ (٢)

لا زائدة ،ومنه استدلوا على أنّ (إنسان) مشتق منه لموافقته له لفظا ومعنى وهذا مذهب البصريين لأنّ إنساناً عندهم (فِعْلَان) .

---

(١) من الآية ٣٩ من سورة الرحمن .

(٢) جاء في المصباح المنير (أنس) : (الإنسان من الناس اسم جنس يقعُ على المذكر والمؤنث والواحد والجمع ،واختلف في اشتقاقه مع اتفاقهم على زيادة النون الأخيرة أى في (أُنَاسين) فقال البصريون من الأُنس فالهمزة أصل ووزنه (فِعْلَان) ،وقال الكوفيون مشتق من النسيان فالهمزة زائدة) .

ومعنى الآية كما قال الزمخشرى في الكشاف ٤/ ٤٨ : (أى يوم تشقق السماءُ لا يُسأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ، فَوَحَّدَ ضمير الإنس في (ذنبه) لكونه في معنى البعض ،والمعنى لا يُسئلون لأنهم يُعرفون بسيما المجرمين ،وهي سواد الوجوه، وزرقة العيون).

أما الكوفيون فيرون أنه مشتق من (نسى) وبذا فيكون وزنه (إفعان) .

وقد اختار الجاربردى مذهب البصريين ، واستبعد مذهب الكوفيين إذ يقول : (وقال الكوفيون هو إفعان من (نسي) والمختار الأول[1] ، لأنه لا يوافق نسى لا لفظا إذ ليس فيه ياء ، ولا معنى فإن الإنسان ليس فيه دلالة على نسيان ، فيعد باعتبار اللفظ والمعنى)[2].

لم يستشهد بهذه الآية ابن الحاجب . وقد استشهد بها ابن يعيش[3] والرضي[4] ولكنه اختلف معهما في موضوع الشاهد وموضعه .

---

(١) أى مذهب البصريين .

(٢) شرح الشافية ص ٢١٠ وانظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٩ .

(٣)(٤) انظر شرح المفصل ٩/١٣٠ وشرح الرضي ٢/٢٤٩
حيث أن موضوع الشاهد هو (جان) حيث حركت الألف لالتقاء الساكنين فقلبت همزة .
وقد ذكراه في باب التقاء الساكنين على حين ذكره الجاربردى في باب حروف الزيادة .
وهناك قراءة (فيومئذ لا يُسْأَلُ عن ذنبه إنس ولا جأن) انظر المحتسب ١/٤٦، ٤٧ ، ومختصر شواذ القراءة لابن خالويه ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

وذكر في [١] حروف الزيادة - معرفة أدلة الزيادة قوله تعالى :

٢٧ - ﴿ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ [٢]

استشهد به على أن (متربة) مشتقة من التراب ، وقد استدل بهذه الآية على أن (تربوت) مشتق أيضا من التراب وقد عَلَّلَ لذلك قائلا : (لأنَّ معنى تربوت : ذلول ، وذا متربة : أى ذا فقر كأنه لصق بالتراب ، والذلة والمسكنة تُناسب التراب - ثم قال : "وتربوت) (فعلوت) عند سيبويه ، ولم يجعله (تفعولا) بأن يكون من قولهم : ربت الصبي يربته تربيتا . أى رَبَّاه ، وحروفه الأصول الراء والباء والتاء ذكره في الصحاح مع أنَّ المناسبة المعنوية محققة بين تربوت ، وبين قولهم : ربته ، لأنَّ الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيتِ والاعتمالِ وإنما حكم سيبويه بذلك ، لأنَّ التاء بعد الواوِ وتُزاد في هذا البناء كثيرا كجبروت للمبالغة في التجبُّر). [٣]

وقد وَضَّحَ ابن جماعة معنى كلام سيبويه فقال : (حاصلُه أنه تعارض الاشتقاق فيه فيرجَّح أحدهما على الآخر بغلبةِ الزيادةِ). [٤]

---

(١) شرح الشافية ص ٢١١ .

(٢) من الآية ١٦ من سورة البلد .
في الصحاح (ترب) ١/ ٩١ المتربة : المسكنة ، والفاقة ، ومسكين ذو متربة أى لاصق بالتراب ، وانظر اللسان (ترب) ١/ ٢٢٩ .

(٣) انظر شرح الشافية ص ٢١١ .

(٤) في حاشيته على شرح الجاربردى للشافية ص ٢١١ .

نخلص مما سبق أن وزن (مَتْرَبة) (مَفْعَلة) . وعلى هذا تكون الميم زائدة ، أما في (تربوت) على (فعلوت) ، فالواو والتاء هما الزائدتان .

وقد رُجِحت هنا غلبة الزيادة على الاشتقاق ، لتعارض الاشتقاق ، لم يستشهد ابن الحاجب بهذه الآية ، ولا من سبقه من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم . وقد استشهد بها الرضي . وذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه وهو باب حروف الزيادة - أدلة الزيادة -

وذكر الجاربردى [١] في الإعلال قوله تعالى :

٢٨ - ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [٢]

الشاهد (وِجْهَةٌ) حيثُ جاءَتْ على الأصلِ، ولم تحذف منها الواو المكسورة، مع أنه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض . وقد ذهب العلماء للجواب على هذا إلى وجهين :

الأول : أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل، بَلْ هي اسمٌ للجهةِ المتوجهِ إليها، والواوُ تثبتُ في الاسم نحو: وِلْدة جمعُ وليدٍ وهو الصبي والعبدُ فالاسمُ: وِعدة، والمصدرُ: عِدَةٌ .
وهذا مذهبُ أبي علي الفارسي [٣] .

الثاني : أنّه مصدرٌ لكن صُحِّح، تنبيها على الأصل كالقودِ واستحوذ .
وهذا قولُ أبي عثمان [٤] المازني ويُشَبِّهه بصيون، وحَيوة .
واستضعف أبوعلي هذا [٥]، لأنّه كما يقولُ لو كان كذلك للزم أن يجيء فِعلُه مُصَححا، لأنّ هذه المعتلاتَ إذا صُحِّحت في موضع

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٧٤ .
(٢) من الآية ١٤٨ من سورة البقرة .
(٣) انظر التكملة ٥٦٨ وانظر اللسان (وجه) ١٣/٥٥٦ .
(٤) انظر المنصف ١/٢٠٠ .
(٥) انظر التكملة ص ٥٦٨، وشرح الشافية للجاربردى ص ٢٧٤ .

تبعَها فِعْلَها نحو:استحوذَ استحواذاً،واستصوبَ استصوابا ، ولما لم يجيءْ شيءٌ من هذه الأفعالِ مُصَحّحاً دلَّ على أنَّ وجهةَ اسمٌ للتوجهِ،لا مصدراً .

ولعلَّ ما ذهبَ إليه أبو علي من كونِ (وجهةٍ) اسماً ،للمكانِ المتوجهِ إليه أرجحُ من كونِها مصدراً ،لئلا يحملَهُ ذلك على الشذوذِ متى وجدَ مندوحةً عنه . واللهُ أعلمُ.

لم يستشهدِ ابنُ الحاجبِ ، ولا الرضي بهذه الآيةِ وقد استشهدَ بها المازني ، والفارسي ، وابنُ جني ، وابنُ يعيش .(١)

وهذا اتفقَ معَهمْ الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ،وموضعِهِ وهو بابُ الإعلالِ .

---

(١) انظر شرح المفصل ١/ ٦١.

وذكر الجاربردى في الإعلال : قوله تعالى :

٢٩ - ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ (١)

وقوله تعالى :

٣٠ - ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢)

الشاهد في الآيتين (استحوذ ، تستحوذ) استشهد بهما على أنهما جاءا على الأصل من غير إعلال ، ونُقِل عن أبي زيد أنه يذهب إلى أن التصحيح فيه قياس مُطَّرِد قال : (ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد هذا الباب كله (٣) يجوز أن يتكلم به على الأصل ، تقولُ العربُ استصابَ واستصوبَ ، واستجابَ واستجوبَ ، وهو قياس مُطَّرِد عِنْدَهُمْ ..) (٤)

وذهب سيبويه إلى أن تصحيحها ليس بمطرد ، وأنه لا مانع من اعتلالها ، لأن الاعتلال هو الكثير المطرد. (٥)

---

(١) من الآية ١٩ من سورة المجادلة .

(٢) من الآية ١٤١ من سورة النساء .

في اللسان (حوذ) ٤٨٧/٣ : (حاذَهُ يحوذُه حوذا : غلبه ، واستحوذ عليه الشيطان واستحاذ : أي غلب . قال الله عزوجل حكاية عن المنافقين يخاطبون به الكفار - أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . قال أبو إسحاق معنى أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ : ألم نستولِ عليكم بالموالاة لكم .

(٣) يعني نحو قوله (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) .

(٤) شرح الشافية : ٢٧٨ .

(٥) انظر الكتاب ٣٤٦/٤ وانظر شرح الشافية للرضي ٩٧/٣ .

وقد صرّح المازني بأن القياس فيها الاعتلال ، وأن التصحيح فيها سماعي، إذ يقول :(ونظير هذا من الفعل استحوذ عليهم الشيطان : وأُغيلت المرأة ، وأجود ، وأطيب ...

إلاّ أن هذا يكون فيه الاعتلال ، ويجرى على قياس الباب المطرد . إلاّ في (استحوذ) و (أغيلت) فإنّا لم نسمعهما معتلين في اللغة ، وَرُبَّ حرفٍ هكذا ، فاحفظ/ماجاء من هذا ولا تَقِسْهُ (١) فإنّ مجرى بابه على خلاف ذلك).(٢)

قال ابن جني : (ومع أنّه شاذٌ فى القياسِ إلاّ أنّه مُطّرِدٌ في الاستعمالِ إذ القياسُ يوجبُ إعلالُهما ، لأنّهما بمنزلةِ استقامَ ، وأبانتْ ، ولكنَّ السماعَ أبطلَ فيهما القياسَ).(٣)

ثم وَضّحَ لنا ابن جني أن العلة في عدم الإعلال هو التنبيه على الأصل إذ يقول : (واقتصارهم على تصحيح (اسْتَحْوَذَ) ، و (أَغْيَلَتْ) دون الإعلال ، مّما يُؤَكّدُ اهتمامهم بإخراجِ ضَرْبٍ من المُعْتَلّ على أصله ، وأنه إنما جُعل تنبيهًا على الباقي، ومُحافظةً على إبانةِ الأُصُولِ المَغيَّرةِ ، وفي هذا ضَرْبٌ من الحكمة في اللُّغةِ العربيّةِ .).(٤)

---

(١) أى لا تقل في (استقام : استقوم ، ولا في استمان : استمون فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعا). المنصف ١/٢٧٧.

(٢) المنصف ١/٢٧٦.

(٣) انظر المنصف ١/٢٧٨.

(٤) انظر المنصف ١/٢٧٧.

وقال الرضي : (وإنّما لم تُعَلّ هذه الأفعال دلالة على أنّ الإعلال في مثلها غير أصل [١] بل هو للحملِ على ما أُعِلّ). [٢]

نخلصُ مما سبقَ أنّ القلبَ في (أَسْتَحْوَذَ ، وَنَسْتَحْوِذُ) هو القياسُ ، أمّا التصحيحُ وإنْ كانَ مُطّرِداً في الاستعمالِ إلاّ أنّه مُقْتَصِرٌ على السماع ولا يُقاسُ عليه .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهاتين الآيتين ، وقد استشهد بهما ابنُ يعيش [٣] واستشهد المبرّد [٤] وابنُ جني [٥] بالآيةِ الأولى فقط .

وبذا يتفقُ الجاربردي معهم في موضوعِ الاستشهادِ بالآيتين وموضعهما - وهو بابُ الإعلالِ .

---

(١) قال الرضي ٣/٩٦ : (الفعلُ في هذا الإعلالِ على ضربين أصلٌ ، ومحمولٌ عليه والأصلُ ما يتحركُ واوه ، أو ياؤه ، وينفتحُ ما قبلَهما نحو: (قَوَلَ) ، و (بَيَعَ) وغَزَو ، ورَمَى ، والمحمولُ عليه ما ينفتحُ الواوُ والياءُ فيه بعدَ حرفٍ كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي وذلك أمّا في المضارعِ المبني للفاعلِ كيَخافُ ويَهابُ ، أو المبني للمفعول كيُخافُ ويُهابُ ويُقالُ ويُباعُ ...).

(٢) شرح الشافية ٣/٩٧ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٠/٧٦ .

(٤) انظر المقتضب ٢/٩٨ ، ٣/١٣٤ .

(٥) انظر المنصف ١/٢٧٦ .

وذكر في الإعلال حكم الياء إذا كانت عينا لفُعلى بالضم قوله تعالى :

٣١ - * قِسْمَةٌ ضِيزَى * (١)

(استشهد على أن (ضِيْزَى) ، (ضُيْزَى) صفة على وزن (فُعْلَى) (٢) بضم الفاء ، ولم يقلبوا الياء فيها واوا ، بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الاسم والصفة) . (٣)

وقد ذهب إلى ذلك قبله سيبويه (٣) وتبعه المبرد (٤) ، فالسيرافي (٥) والفارسي (٦) والزمخشري (٧) وابن يعيش (٨) وابن الحاجب . (٩)

---

(١) من الاية ٢٢ من سورة النجم .

(٢) قال سيبويه ٤/ ٣٦٤ : (وبدلك على أنها (فُعْلَى) أنه لا يكون (فِعْلَى) صفة) .

وقال ابن يعيش : (ضُيزى) بالضم ، لأنه ليس من الصفات (فِعلى) بالكسر ، وفيها (فُعلى) بالضم نحو (حُبْلَى) وقد وضَّحَ العلة في عدم قلب الياء واوا في الصفة وقلبها في الاسم فقال : (وخَصُّوا الاسم بالقلب للفرق ، لأن الاسم أخفُّ من الصفة ، والصفة أثقل) . انظر شرح المفصل ١٠/ ٩٨ .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٣٦٤ .

(٤) انظر المقتضب ١/ ١٦٨ .

(٥) انظر السيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب ص ٥٨٣ .

(٦) انظر التكملة ص ١٠٤ .

(٧) انظر المفصل ص ٣٨٣ .

(٨) انظر شرح المفصل ١٠/ ٩٧ ، ٩٨ .

(٩) شرح الحاربردى ص ٢٩٠ .

وبذا يتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه وهو باب الإعلال - قلب الياء واوا إذا كانت عينا لفُعْلَى .

ولم يستشهد الرضي [١] بهذه الآية .

وذكر الجاربردى في الإعلال قوله تعالى :

٣٢ - ﴿ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ﴾ [٢]

استشهد به [٣] على أن الواو في (لِواذًا) صَحَّت ولم تقلب ياء، كما في قام قياما ، وذلك لأنه مصدر لم يُعَلّ فِعْله وهو (لَاوَذَ) فلما صَحَّ في الفعل صَحَّ في المصدر ، ولو كان من لَاذَ، لقال لِيَاذاً).

لم يذكر هذه الآية ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكرها .

---

(١) انظر شرح الشافية ٣/١٣٥ ، ١٣٦.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة النور.

(٣) في شرح الشافية ١/٢٩٢ ، وقد ذهب إلى ذلك ابن يعيش والرضي انظر شرح المفصل ١٠/٨٣ ، وشرح الشافية للرضي ٣/١٣٧ .

وذكر أيضاً في (١) الإعلال قوله تعالى :

٣٣ - ﴿ وإنْ تَلْوُوا أو تُعرِضُوا ﴾ (٢)

(واستشهد به على أن (تَلْوُوا) من لَوَى يَلْوِى لَيّاً ، وأصلها (تَلْوِيُوا) كتَضْرِبُوا نقل حركة الياء إلى الواو الأولى ، وحُذِفَت لالتقاء الساكنين فصار (تَلْوُوا) وعليه اقتصر الأكثر) (٣).

ومنهم من ينقل حركة الواو إلى اللام ويحذف أحد الواوين ، (٤) وهو قليل ، لما يلزم من اجتماع الإعلالين .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٩٧ .

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .
(قرأ بهذه القراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي) السبعة ص ٢٣٩ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٩٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٢١٥ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب لأبي الحسن علي بن الحسين النحوى ٥٠ ب ، والتيسير : ٩٧ والكشف لمكي بن أبي طالب ١/ ٣٩٩ والمبهج لوحة ١٦٦/أ والإملاء للعكبرى ١/ ١١٥ ، البحر المحيط ٣/ ٣٧١ ، والنشر ٢/ ٢٥٢ ، والإتحاف ص ١٩٥ ، وغيث النفع ١٩٦ .

(٣) ذهب إلى ذلك الأنصارى في مناهج الكافية : ٢٠٨ .

(٤) قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردى ص ٢٩٧ :
(قرأ ابن عامر وحمزة (وإن تلوا) بواو واحدة فقيل إنها من لوى يلوى كقراءة الجماعة . إلا أن الضمة نُقِلَت ثم حُذِفت الواو ويُعْزَى هذا للنحاس ، انظر إعراب القرآن ١/ ٤٩٥ .
وقيل إنها من الولاية بمعنى وإن وليتم إقامة الشهادة أو توليتم الأمر فتعدلوا عنه . والأصل : توليوا ويُعْزَى هذا

قال نقرة كار : (هذا إذا جعل (تلووا من اللىّ) ، وأما إذا جعل من الولى فعلى القياس) .(١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذه الآية .

وبذا ينفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

وذكر في (٢) الإعلال قوله تعالى :

٣٤ - ﴿ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ (٣)

استشهد به على أن (عُتُوًّا) هنا، مصدر من (عَتَا يَعْتُو) على وزن (فُعُول) ، ويقتضي القياس فيه عدم قلب واويه (٤) ياءين ،

=== لجماعة منهم الفارسي وهو سالم مما لزم الأول من الإجحاف) .
وقال الجوهرى في الصحاح (لوى) ٦/ ٢٤٨٥ :
(إن تلووا أو تعرضوا بواوين قال ابن عباس: هو القاضي يكون ليه وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر وقد قرئ بواو واحدة مضمومة اللام من وليت قال ابن مجاهد أن تلوا الشهادة فتقيموها أو تعرضوا فتتركوها) ، وانظر اللسان (لوى) ١٥/ ٢٦٥ .

(١) في شرح الشافية ٢٠٨ .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٠٦ .

(٣) من الاية ٢١ من سورة الفرقان .

(٤) أى واو (فعول) والواو التي هي لام الكلمة .

كما في الجمع (١) ، وذلك لخفة المفرد ، وقال : والقلب جائز أيضا على ضعف نحو (معدىّ ومغزىّ ، والقياس معدوّ ومغزوّ ، ومنه ضحا يضحو ضحيّا ، أي برز ، وعتا الملك يعتو عتيّا (٢) أي تَجَبَّرَ .

قال سيبويه : (وقالوا : عِتِىّ ، وَمَغْزِىّ ، شبَّهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ، ولم يكن بينهما إلاّ حرف ساكن (٣) ، بأدلٍ (٤) والوجهُ في هذا النحو الواوُ والأخرى عربيةٌ كثيرةٌ) (٥) .

---

(١) قال الجوهري (عتا) ٢٤١٨/٦ (ورجل عاتٍ ، وقومٌ عِتِىٌّ ، قلبوا الواو ياء قال محمد بن السري ، وفُعُول إذا كانت جمعًا فحقها القلب ، وإذا كانت مصدرا فحقها التصحيح ، لأنّ الجمع أثقل عندهم من الواحد) .

وقال ابن يعيش : (وإنما قلبوها ياء في الجمع لأمرين : أحدهما : كون الكلمة جمعا والجمع مستثقل . والثاني : أن الواو الأولى مدة زائدة ولم يُعْتَد بها ، حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء ...) . انظر شرح المفصل ١١٠/١٠ .

(٢) في الصحاح (عَتا) عتوت يا فلان تعتو عتوًا وعتيا وعِتِيًا . والأصل عُتُو ثم أبدلوا من إحدى الضمتين كسرة ، فانقلبت الواو ياءً ، فقالوا عُتيا ، ثم أتبعوا الكسرة الكسرة فقالوا : عِتِيًا ليؤكدوا البدل .

وعتا الشيخ يعتو عتيا وعتيا : كَبُرَ وَوَلَّى ،

(٣) لأن عتىّ أصلها عتوو ومغزىّ أصلها مغزوو فالواو الأخيرة في كلّ منهما قبلها حرف مضموم وبينهما ساكن .

(٤) وأصلها أدْلُو جمع : دَلو قلبت الواو ياء لتطرفها إثر ضمةٍ ، ثُمَّ قلبت الضمة كسرة فقيل : (أدلِى) ثُمَّ أُعِلَّ إعلال قاضٍ فقيل : أدلٍ .

(٥) الكتاب ٤/ ٣٨٤ .

وقد ذهب إلى ذلك أيضا المازني (١) وقريب منه ما ذهب إليه الزمخشري (٢) وابن يعيش (٣) وابن الحاجب (٤) والرضي (٥) ...

فقد اتفق الجميع على أن القياس فيه عدم القلب ، وأنه يجوز فيه القلب أيضا .

وذهب المبرد إلى أنه (لم يجز القلب ، لأنّ الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واوا الثبات في الواحد) (٦).

وكان الجاربردى يرى أنّ القلبَ فيه جائز على ضَعْفٍ . (٧)

وقد وضّح ابن جني العِلّة في جواز القلبِ فقال : (اعلم أنّه إنّما جازَ القلبُ في (عُتِيّ) ونحوه على قِلّتِه ، لأنّه اجتمعَ في الطّرفِ واوان ، والأولى مدغمةٌ فخفيت ، فكأنّه ليس بين الدّالِ في مَعْدُوٍّ وبين الواوِ الآخرةِ حاجز ، لضعف الواوِ بالإدغام ، فغُيِّرَت تشبيها ب (أدْلٍ) ، وليس مثلَه ، وإنّما هذا تطلُّبُ وجهٍ بعد السّماعِ ، ويُقَوّي قلبه أيضاً أنّ الفعل قد قُلِبَ فيه نحو : (غُزِى ، وعُدِىَ عليه) . (٨)

لم يستشهد بهذه الآية الرضي .

وقد استشهد بها المبرّد ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب .

وهذا يتفقُ معهُم الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ ، وموضعه وهو بابُ الإعلالِ .

---

(١) المنصف ٢/١٢٢، ١٢٣.
(٢) انظر المفصل ٣٨٩ ، ٣٩٠.
(٣) انظر شرح المفصل ١٠/١١٠.
(٤) انظر الايضاح في شرح المفصل ٢/٤٦٣ ، ٤٦٤.
(٥) انظر شرح الشافية ٣/١٧١.
(٦) انظر المقتضب ١/١٢٩.
(٧) شرح الشافية ٣٠٦.
(٨) المنصف ٢/١٢٣.

وذكر الجاربردى (١) أيضا قوله تعالى :

٣٥ - ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعِي وَنَلْعَبْ ﴾ (٢)

في بعض القراءات . (٣)

استشهد به على أنه جاء (نرتَعِي) بإثبات الياء مع كونه مجزوما ، لأنه جواب للأمر والقياس حذف الياء لكنها لم تحذف والدليل على جزمه سكون الفعل المعطوف عليه (تلعبْ) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية .

وبهذا انفرد الجاربردى دونهما في الاستشهاد بها .

ومثل هذه الآية قوله تعالى :

٣٦ - ﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ (٤)

حيث لم تحذف الياء أيضا في (يتّقِ) مع كونه مجزوما، لأنه فعل الشرط ، والقياس حذف الياء .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣١٢ .

(٢) من الاية ١٢ من سورة يوسف ، ونصها ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ .

(٣) وهي قراءة قنبل . انظر الإتحاف ص ٣٦٣ حيث قال : (وقرأ قنبل كذلك - أى بالنون فيهما - إلاّ أنّه أثبت الياء من طريق ابن شنبوذ وصلا ووقفا على لغة من يثبت حرف العلة في الجزم ، ويقدر حذف الحركة المقدرة على حرف العلة وأصله من رعى فوزنه (نفتعل) . وهناك قراءات أخرى ، انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١٧ ، والكشاف ٢/ ٣٠٥ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٥ ، والنشر ٢/ ٢٩٣ ، وغيث النفع ص ٢٥٥ .

(٤) من الآية ٩٠ من سورة يوسف .

وأجاز أبو علي أن تكون (مَنْ) موصولة ، و (يَتَّقِي) صلته وجعل جزم و (يَصْبِرْ) عطفا على محل يَتَّقِي ، لأنَّ الموصولَ هنا متضمنٌ لمعنى الشرط بدليل دخولِ الفاءِ في خبره ، وعلى تقديرِ أن تكونَ (مَنْ) شرطية احتمل أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة).(١)

يفهم من قول الجاربردى أن (مَنْ) إذا كانت اسم شرط جازم ، فإثبات الياء من (يتقى) يكون شاذاً ، لذا فقد قدّر أن يكون ثبوت الياء نتيجة لإشباع كسرة القاف .

وهذا الوجه معقولٌ ومقبولٌ ، لأنَّ الفعلَ على هذه الحالةِ يكونُ مجزوما بحذفِ الياء ، وبقيتْ الكسرةُ دليلاً على الحرفِ المحذوفِ ثمَّ أُشبِعَتْ الكسرةُ فتولدت منها ياءٌ .

وهناك وجه آخر معقول ومقبول ذكره المهدوى (٢) ، وهو تقدير الضمةِ على الياء على تشبيه المعتل بالصحيح وحذفت الضمة للجزم وبقيت الياء وقال : إنَّه كثيرٌ ومستعملٌ في كلامِ العرب ، وَمَثَّلَ له بقولِ الشاعر :

* أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي *

حيث لم يُحذف حرفُ العلةِ من (يأتيك) مع أنَّه سُبِقَ بحرفِ جزمٍ ، وذلك لضرورةِ الشعر .

---

(١) شرح الجاربردى للشافية ص ٣١٢ .

(٢) قال المهدوى : (يتقى) بالياء يحتمل ثلاثة أوجه انظر ذلك في (الموضح في تعليل القراءات) مخطوط الورقة ١٠٦/ أ .

أحدها : أن يكون (من) بمعنى الذى ، فإذا كانت بمعنى الذى ففيها معنى الشرط فيكون الجزمُ حينئذ حملا على المعنى .

الوجه الثاني : أن يكون قدر الضمة على تشبيه المعتل بالصحيح فصار الجزم كأنه بحذف الضمة كما قال (ألم يأتيك والأنباء) .

الوجه الثالث : أن يكون (من) بمعنى الذى ويكون (يتقى) مسربا غير مجزوم ، ويكون إسكان الراء من (يصبر) استخفافا لثقلِ الضمة في الراء بسبب تكريرها .

وقد أيد المهدوى في ذلك ابن الحاجب وذهب مذهبه . إذ نراه يقول : (قوله تعالى ﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ في قراءة ابن كثير في أحد الوجهين وهو أقواهما ، لأنَّ حملَ المعتلِ على الصحيحِ الذى هو أصلُهُ أولى من حملِ الصحيحِ على المعتلِ الذى هو فرعُهُ ، وذلك لأنا إذا جعلنا (مَنْ) شرطا، حملنا (يتقى) على الصحيح ، وبقى (يَصْبِرْ) مجزوماً على ما يقتضيه ، فكان حملاً للفرعِ على الأصلِ.

وإذا جعلنا (مَنْ) بمعنى الذى كان (يتقى) مرفوعا ، وأُجيزَ فيه إثبات الياء على القياس ، وكان (يصبرْ) مرفوعا سُكِّنَتْ راؤه تخفيفا حملا له على المُعَلِّ - فكان فيه حَمْلُ الأصلِ على الفرعِ فلذلك كان التأويلُ أولى).(١)

أمّا ابن الأنبارى ، فإنّه يرى أنَّ قراءةَ (يَتَّقِ) ، بإثباتِ الياءِ ضعيفةٌ في القياسِ .

وقد ذكرَ في توجيهِ هذه القراءةِ وجهين ، وقال إنَّ كِلا الوجهين ليس بقويّ في القياسِ .

---

(١) انظر الايضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٨ ، ٤٥٩ .

إذ يقول : (ومن قرأ (يَتَّقِ)، بإثباتِ الياءِ فهي قـــراءةٌ ضعيفةٌ في القياسِ . وقد ذكرني توجيهها وجهان :

أحدهما : أن يكون جعل (مَنْ) بمعنى الذى ، وعطف يَصْبِرْ على معنى الكلام ، لأنْ (مَنْ) إذا كانت بمعنى الذى، ففيهـــا معنى الشرط ، ولهذا تأتي الفاء في خبرها في الأكثر، ونظيره في الحمل على الموضع ، قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾.(١)

فعطفَ (أكنْ) على موضعِ (فأصَّدَّق) ، لأنَّ موضعَهُ الجزمُ على جوابِ التمنى .

والثاني : أن تكون (مَنْ) على هذه القراءةِ شرطيةً ، والضمةُ مقدرةٌ في الياءِ مِنْ (يتقى) وحُذِفَتْ الضمةُ للجزمِ وبقيتْ الياءُ.

وكلا الوجهين ليس بقوى في القياسِ).(٢)

نخلصُ مما سبقَ أنَّ السمهدوى ، وابنَ الأنبارى ، وابنَ الحاجـــب والجاربردى كلُّهم متفقون، على أنَّ إثباتَ ياءِ (يَتَّقِ) في حالةِ الجزمِ شاذٌ وضعيفٌ ، لأنَّ القياسَ يقتضي حذفَ الياءِ لذلك فإنَّهم لجأوا إلى التقديرِ والتأويلِ .

---

(١) من الآية ١٠ من سورة (المنافقون).

(٢) التبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤ - ٤٥.

ولم يستشهد الرضي بهذه الآية ،وقد استشهد بها الزمخشرى ،(١) وابن يعيش ،(٢) وابن الحاجب.(٣)

وبذا اتفق الجاربردى مع ابن الحاجب في موضوع الاستشهاد بالآية وهو (يَتَّقِى) ،وموضعه وهو باب الإعلال .

---

(١) انظر المفصل ص ٣٨٧.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠/١٠٦.

(٣) انظر الإيضاح ٢/٤٥٨.

الحـــــذف :

ذكر الجاربردى في - حذف حرف المضارعة أو إحدى التاءين الزائدتين في أول المضارع - قوله تعالى :

٣٧ - ﴿ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ (١)

وقوله تعالى :

٣٨ - ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ (٢)

وقوله تعالى :

٣٩ - ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ﴾ (٣)

واستشهد بهذه على أنه إذا انضم إلى تاء (تَفَعَّل) و(تَفَاعَل) و(تَفَعْلَل) في المضارع ، تاء أخرى فيجوز أن يُؤْتى بهما جميعا وهو الأصل كقوله تعالى ﴿ وَتَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ .

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة (فصلت) .
قال النحاس في إعراب القرآن ٤/ ٦٠ :(فيجوز في غير القرآن حذف إحدى التاءين، ولا يجوز الإدغام).

(٢) من الآية ١٤ من سورة الليل .
(روى البزى عن ابن كثير (نَارًا تَلَظَّى) بتشديد التاء - البزى بخلفه ورويس، وهو شائع ، وإن كان فيه عسر للجمع بين ساكنين لصحة الرواية واستعماله عن العرب والقراء،فلا يلتفت لطعن الطاعن فيه). الإتحاف ص ٤٤٠ ، وانظر التيسير ص ٨٤ .
(وقنبل عن النبال يُخَفِّف ، والباقون : (تَلَظَّى) خفيفة) . السبعة ص ٦٩٠ .

(٣) من الآية ٦ من سورة (عبس) .
قرأ ابن كثير ونافع وأبوجعفر (تَصَّدى) بتشديد الصاد ===

ويجوز حذف إحداهما ، لأنه اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام ، لأنه لو أدغمت التاء الأولى في الثانية فلا بد من إسكان الأولى واجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع (١) ، وإذا لم يمكن الإدغام واستثقلوا المثلين . تعيَّنَ الحذف كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ فإنه مضارع ، وأصله (تَتَلَظَّى) إذ لو كان ماضياً لقال : تَلظَّت ، وكقوله تعالى ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ﴾ ، فإنه مضارع ، وأصله (تَتَصَدَّى) إذ لو كان ماضيا لقال (تَصَدَّيت) ، ويشترط في هذا الحذف أن تكون التاآن مفتوحتين ، فإن ضُمَّتْ إحداهما بأن يُبْنَى الفعل للمفعول كقولك (تُتَحمل) لم يَجُزْ الحذفُ ، لأنك إنْ حذفْتَ الأولى وقُلتَ: (تَحمل) التبسَ بالمبني للفاعلِ ، وإن حَذَفْتَ الثانيةَ وقلت: (تُحمل) التبسَ ببابِ (التفعيلِ) . (٢)

=== وقرأ الباقون (تصدى) خفيفة ، السبعة ٦٧٢ ، وانظر الإتحاف ٤٣٣ ، وسراج القارئ : ١٨١ .

إذن نحن أمام قراءتين :

(تَصَدَّى) بتخفيف الصاد .

(تَصَّدَّى) بتشديد الصاد ، وهذه أصلها (تتصدى) ، فقلبت التاء صادا وأدغمت فيها وبذلك يكون من قبيلِ الإدغام ، والتأثير فيها تَقَدُّمي (أي تَقَدُّم الأثر المؤثر) .

وإذنِ فليست مما نحن فيه وهو (الحذف) .

(١) لأنه في معنى اسم الفاعل فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا تدخل في المضارع .

(٢) شرح الجاربردي للشافية : ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

ويذهبُ الرضي إلى أنّ التخفيفَ بالحذفِ أكثرُ إذ يقولُ :

(إذا كانَ في أولِ مضارعِ (تفعل) و (تفاعل) تاءٌ فتجتمعُ تاءان جازلك أنْ تخففهما ، وأن لا تخففهما ، والتخفيفُ بشيئين حذفُ أحدهما والإدغامُ ، والحذفُ أكثرُ).(١)

ولكن أيُّ التاءين هي التي حُذِفَتْ ، ثمّةَ اختلافٌ بينَ العلماءِ .

فمذهبُ سيبويه(٢) والبصريين أنّ المحذوفَ هي الثانيةُ ، لأنّ الأولى حرفٌ جيءَ به لمعنى المضارعةِ ، فالثانيةُ أحقُّ بالحذفِ ، ولأنّ الثقلَ نشأ منها ، وقيلَ هو الأولى ، لأنّ الثانيةَ في (تتفعلُ) لمعنى المطاوعة مثلا ويُخِلُّ حذفُها بهذا المعنى ، فحذفوا الأولى ، ولأنّ الإدغامَ وصلاً في مثل : (قالَ تنزل) و (قالوا تنزل) من حيثُ الصورةِ حذفُ الأولى فكأنّهم حذفوا ما كانوا يدغمونه .(٣)

لم يستشهد الرضي بهذه الآياتِ .

وقد استشهد سيبويه(٣) بالآيةِ الأولى .

وبهذا اتفق معه الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وموضعِهِ وهو بابُ الإدغامِ .

أمّا الآيتان الأخريان ، فقد انفرد الجاربردى بالاستشهادِ بهما .

---

(١) شرح الشافية - ٣/ ٢٩٠ .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٧٦ .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٣٥٧ .

(٤) الكتاب ٤/ ٤٧٦ .

وذكر الجاربردى [١] في حذفِ أحدِ الأُصولِ قوله تعالى :

٤٠ - ﴿ وقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [٢]

(استشهد به على أنّ (قِرْنَ) بفتحِ القافِ وكسرِها يجوزُ أنْ يكونَ من ذلك حذفُ أحدِ المثلين من (اقرِرْن) و (اقرَرْن) المأخوذتين من (قَرَرْتُ) بالمكانِ بالفتح (أقِر) بالكسرِ ، و (قَرِرْتُ)) بالكسر (اقَر) بالفتح ، ونقل كسرة الأول أوفتحته إلى القاف وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها ، ويجوز أن يكون المكسور من (وقِر) (يَقِر) (وقارا) وهو الرزانة والثبات ، والمفتوح من (قَار) (يَقَار) إذا اجتمع ومنه القارةُ: وهي الأكمةُ لاجتماعِها).

لكن ابن مالك [٣] يرى أن فتح الفاء في هذين غير جائز.

قال :(وكذلك يُستعمل نحو (يَقْرِرْنَ) و (اقْرِرْنَ) ،فَيُقَالُ فيهما (يقْرِن) و (قِرْنَ) ، لكن فتحَ الفاءِ مِنْ هذين وشِبْهِهما غير جائز).

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٥٨.

(٢) من الاية ٣٣ من سورة الأحزاب.
(قَرْنَ) بفتح القاف قراءة نافع وعاصم والوليد بن مسلم ، وبالكسر قراءة الباقين (المبهج لوحة ٢٣٦/ب) - وانظر هذه القراءة في معاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي ١٩٧/٢ ، و (التبيان في إعراب القرآن) للعكبرى ص ١٠٥٦ والإتحاف ٣٥٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١٧٠/٤ ، ٢١٧١.

وإن كانت العين مفتوحة، فالحذف قليل - حكاه الفراء، ولا يُقاس على ما ورد منه، ولا يُحْمَلُ عليه إن وُجِدَ عنه مندوحةٌ وقد حَمَل بعضُ العلماء على ذلك قراءةَ نافعٍ وعاصم ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ زاعماً أنّه يُقالُ : (قَرَرْتُ) بالمكان (أَقَرُّ) كما يقال : (قَرِرْتُ به أَقِرُّ ذكر ذلك ابنُ القطاعِ) .(١)

وقيلَ إنّه (قَارَ يَقَارُ) على زنةِ (خَافَ يَخَافُ)، ومعناه الاجتماعُ أى اجْتَمِعْنَ في بيوتِكن، وكونُهُ من المضاعفِ أولى .

لم يستشهدْ ابنُ الحاجبِ بهذه الآيةِ . واستشهدَ بها ابنُ مالكٍ(٢) والرضى(٣) .

وبذا اتفقَ معهما الجاربردى، في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ وموضعِهِ، وهو بابُ الحذفِ .

---

(١) انظر الأفعال ٣/٤٧ .

(٢) شرح الشافية الكافية لابن مالك ٤/٢١٧٠ .

(٣) انظر شرح الشافية ٣/٢٤٥ .

وفي الحذفِ (اختلاف في البنيةِ) (افتعل / فَعَلَ)

ذكر الجاربردى قولهُ تعالى :

٤١ - ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (١)

بتاءٍ مُخَفَّفَةٍ مفتوحةٍ وكسرِ الخاءِ. (٢)

واستشهدَ به (٣) على أنَّ (تَخِذت) ليس من بابِ (اتَّخذَ)

على وزن (افتعل) فَخُفِّفَتْ التاءُ بالحذفِ ، وإنَّما جاءَ على الأصلِ

وهو (تَخِذَ) بكسرِ العينِ (يَتْخَذُ) بفتحِ العينِ وسكونِ التاءِ ، والأمرُ

منه (اتْخِذْ) .

ولو كانَ من بابِ (اتَّخذ) على وزنِ (افتعلَ) ، لقيلَ في

مضارعِهِ (يتَّخِذ) بفتحِ التاءِ وكسرِ الخاءِ ، والأمرُ (تَخِذْ) .

وهو مخالفٌ لما ذهب إليه الجوهرى (٤) من أنَّ أصلَ (تَخِذ)

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف .

(٢) (وقرأ بذلك ابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، ووافقهم ابنُ محيصن ، واليزيدى والحسن ، وقرأ الباقون بهمزةِ وصلٍ وتشديدِ التاءِ وفتحِ الخاءِ (افتعل) . الإتحاف ص ٢٩٤ ، وانظر السبعة ص ٣٩٦ ، والحُجَّة لابن زنجلة : ٤٢٥ ، والكشف ٢/ ٧٠ ، والتيسير ١٤٥ ، والكشاف ٢/ ٤٩٥ ، والإملاء للعكبرى ٢/ ٥٩ ، والقرطبي ١١/ ٣٢ ، والبحر المحيط ٦/ ١٥٢ .

(٣) انظر شرح الشافية : ٣٥٩ ، وقد ذهب إلى ذلك ابنُ زنجلة إذ يقولُ : (قرأ ابنُ كثير ، وأبو عمرو (لَتَخِذْتَ) بتخفيف التاء وكسر الخاء ، وحجتُهما أنَّ أصلَ هذا الفعل من (تَخِذَ) يَتْخَذُ تَخْذًا) . - حُجَّة القراءات : ٤٢٥ .

(٤) انظر الصحاح (أخذ) ٢/ ٥٥٩ ، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة

إئْتَخَذَ ، قال الجاربردى : قال صاحب الصحاح : يُقالُ : ائتخذوا في القتال بهمزتين . إذ أخذ بعضهم بعضا ، والاتخاذ افتعال من الأخذ إلاّ أنه لما أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء تاء ، وكثُر استعماله على لفظ الافتعال ، توهّموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه فَعِل يفعَل ، قالوا : تَخِذ يتْخَذُ ، وقُرِئ (لتَخِذْتَ عليه أجرًا) .(١)

يُفْهَمُ من قولِ الجوهرى أنّ المسألةَ تَدْخُلُ في بابِ كيفيةِ النطقِ بالهمزِ .

فالأصلُ (ائْتَخَذ) على وزنِ (افتعل) الأولى وصل، والثانية فاء الكلمة ، ثم (ايتخذ) خُفِّفَتْ الثانيةُ طِبْقا للقاعدةِ . بعد ذلك المسألةُ اجتهاديةٌ .

إذن لماذا حُذِفَتْ همزةُ الوصلِ ، والحركةُ الطويلةُ (الياءُ) ؟ .

وقال الزجاجُ(٢) : (أصلُ (تَخَذَ) اتَّخَذَ ، حُذِفَتْ التاءُ منه كما في تَقَى .(٣) ولكن الرضي يَرى غيرَ ذلك . لذا نَراهُ يَرُدُّ على

---

(١) شرح الشافية : ٣٥٩ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٣ والذى قاله : (وأصل : تَخِذتُ أخَذْت ، وأصل اتَّخَذت ائْتَخَذت) .

(٣) قال الرضي : (لم يجيء الحذفُ في مواضى الثلاثةِ - وهي يتّسع ، و يتقى و يتخذ إلاّ في ماضي (يتقى) يُقالُ : تقى ، وأصلهُ اتقى ، فحذفت الهمزةُ بسببِ حذف الساكن الذى بعدها ولو كان (تَقى) فعل كرمَى ، لقلت في المضارع : (يَتْقِى) كيَرْمِى ، لسكون التاء ، وفي الأمر اتْقِ كأرمِ) . شرح الشافية ٢٩٣/٣ .

الزجاج بقوله : (ولو كان كما قال لما قيل (تَخَذ) بفتح الخاء ، بل تخِذ يَتْخَذ تَخْذا ، كجَهل يَجْهَل جَهْلا بمعنى أَخَذ يأْخُذ أَخْذاً ، وليس من تركيبه).(١)

وبذا فالجاربردى يتفق مع الرضي ، في أن (تَخِذ) في الآية ليس من باب (اتّخذ)، وهو الأرجح .

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي بهذه الآية .
وقد استشهد بها ابن يعيش .(٢)

وبذا يكون الجاربردى متفقا معه في موضوع الاستشهاد بالآية ، وموضعه، وهو باب الحذف .

---

(١) شرح الشافية ٣/٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠/ ١٥٤، وانظر شرح الجاربردى ١٥٣، وانظر شرح الشافية لنقرة كار : ١٠٩.

ثالثاً - شواهد تتعلق بالأصوات :

وتضم مايلي :

١ - شواهد تدل على التقاء الساكنين .

٢ - شواهد تدل على همزة الوصل .

٣ - شواهد تتعلق بالإمالة .

٤ - شواهد تدل على تخفيف الهمز

٥ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإعلال .

٦ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإبدال .

٧ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإدغام .

١)- شواهد تدل على التقاء الساكنين :

وذكر الجاربردي[1] في التقاء الساكنين قوله تعالى :

(١) - * أَلَمَ اللَّهُ *[2]

واستشهد به على أن فتح ميم[3] (أَلَمَ) إما أن يكون لالتقاء الساكنين أو تكون فتحة همزة الله نقلت إلى الميم .

وَوَضَّحَ أنَّ سببَ الفتحِ هو المُحَافَظَةُ على بقاءِ التفخيمِ في اسمِ اللّهِ .

وقد ذهبَ إلى ذلك قبله السيرافي إذ يقولُ : (وفي فتحِ الميمِ وجهان :

أحدهما : أنَّه لالتقاءِ الساكنين ، الميمِ[4] واللامِ الأولى من اللّهِ ، ولم يكسروا ، لأنَّ قبلَ الميمِ ياءً ، وقبلَ الياءِ كسرةً فَكَرِهُوا الكسرَ

---

(١) في شرح الشافية : ١٥٢ .

(٢) من الآية ١ ، ٢ من سورة آل عمران ، وهي قراءة أبي بكر الأعشى عن عاصم قال ابن مجاهد : (قَرأ الكُلُّ (أَلَمَ اللَّهُ) بإسقاطِ همزةِ الجلالةِ وصلا) ، السبعة ص ٢٠٠ ، وانظر الكشاف ١/ ٤١٠ .

(٣) وهو مذهب سيبويه انظر الكتاب ٤/ ١٥٢ ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ١٢٤ : (فَحَرِكَ بالفتح . شَذَّ هذا الحرفُ عن القياس ... وكان الأخفش يجيزُ الكسرَ على ما يقتضيه القياسُ ، ولم يره سيبويه) ، وقال الرضي : (وهذا من الأخفش بناءً على الحركة للساكنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد) ، شرح الشافية ٢/ ٢٣٧ . قال الزمخشري : (عن هذه القراءة ما هي بمقبولة) . الكشاف ١/ ٤١٠ .

(٤) وقال ابن الحاجب : (إنَّ سكون الميم وأشباهها سكونُ بناءٍ ، ولذلك لما لاقى ساكنا آخر حُكِمَ بأنَّ الحركةَ لالتقاء الساكنين ، ولو كان سكون [illegible]) ، الإيضاح ٢/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

فيها ، كما كرهوا الكسر في أين وكيف ، والميم أثقل ، لأنّ قبل الياء منها كسرة .

والوجه الثاني : أنه ألقى فتحة الألف من قولنا (الله) على الميم ، لأنّ هذه الميم موقوفة ، حقها أن تبدأ الألف بعدها مفتوحة ، فلما وصلت جعلت الهمزة ، وهي الألف مخففة ، فألقى حركتها على الميم ، كما يفعل في تخفيف الهمزة)[1] .

وقد ذهب إلى هذا الوجه الزمخشري[2] واختاره الرضي ، قال : (واختلف في هذه الفتحة ، والأقرب كما قال جار الله :[3] أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم (الم) ، كما قلنا ثلاثهربعة ، وقال بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار ، لأنّ أسماء حروف الهجاء إذا ركّبت غير تركيب الإعراب جرى كلّ واحد منها ، مجرى الكلمة الموقوف عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ، ومن ثم قلبت تاآت نحو : ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالموقوف عليها ، ثبتت همزة الوصل في الله ، لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ بميم فلما نقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثهربعة ، وفي قوله (لام ألف) كذلك ، حُذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ، إلاّ أنّ حذفها مع نقل الحركة في (الَمَ اللّهُ)

---

(١) السيرافي النحوي في ضوء شرحه للكتاب : ٣٧٧ .

(٢) انظر الكشاف ١ / ٤١٠ .

(٣) هو الزمخشري .

أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج ، بخلاف الهمزة في ثلاثة أشهر بعة ، ولام ألف ، فإنّ حذفها لا يترجح على إثباتها ، لكونها همزة قطع .

واختار (المصنف) (١) جعل حركة ميم للساكنين ، بناءً على أنّ الكلمات المعدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ، فيلتقي ساكنان ، الميم واللام الأولى ، فلن يكسر الميم كأخواته ، لأنه قبله ياء وكسرة ..) (٢)

وهكذا فقد استشهد بهذه الآية قبل الجاربردى ، سيبويه (٣) ، والسيرافي ، والزمخشرى (٤) وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية ، وموضعه وهو باب التقاء الساكنين .

---

(١) يقصد به ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٦ .

(٣) انظر الكتاب ٤/١٥٣ - ١٥٥ .

(٤) انظر المفصل : ٣٥٣ .

وذكر في التقاء الساكنين أيضا : (١)

(٢) - قوله تعالى : ﴿ الْآنَ ﴾ (٢)

(٣) - وقوله تعالى : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ (٣)

واستشهد بهما على أنه يجوز فيهما الوجهان : إبدال همزة الوصل المفتوحة الواقعة بعد همزة الاستفهام ألفا خالصة، مع إشباع المدّ وهو المشهور المختار. (٣)

وتسهيلها بَيْن بَيْن، وهما صحيحان .

وَوَضَّحَ أنه أُغْتُفِر فيهما التقاء الساكنين ، للالتباس، وذلك لأنه لو حذفت همزة الوصل عند دخول همزة الاستفهام عليه، لالتبس الاستخبارُ بالإخبارِ ، لاتفاقِ الهمزتين في الحركةِ ، ولو أُبْقِيَت على حالِها، تَخَلَّفَ حُكْمُهما عنها، وهو سُقوطُها في الدرجِ ، وأُبْدِلَت ألفا، لأنَّ حقها الحذفُ في الدرجِ والقلبُ قريبٌ منه ، مع أنه لا يلزم تخلُّف حكمِها عنها ، لأنها ما أُبقِيت على صورتِها وحقيقتِها ، فتجاوز ساكنان عند قلب الهمزةِ ألفا، أحدُهما الألف

---

(١) في شرح الجاربردى للشافية : ١٥٣.

(٢) من الآية ٥١ من سورة يونس .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

جاء في الإتحاف : ٢١٩ : (واتفقوا على تسهيل (الذكرين) معا هنا ، واختلفوا في كيفيته . . فالجمهور كما تقدم على إبدال همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام ألفا خالصة مع إشباع المد للساكنين للكل وهو المختار . وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين ، وهما صحيحان في الشاطبية وغيرهما وكذا الحكم في الآن). وانظر غيث النفع : ٢١١ . وهناك قراءات في قوله تعالى (الآن) . انظر السبعة : ٢١٧ ، والسراج ٧١/ب والإيضاح في القراءات لوحة ١٧١/ب، والإتحاف ص ٢٥٠.

والثاني الحرف الساكن بعدها .(١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهاتين الآيتين ،وقد استشهد ابن يعيش بالثانية منهما .

وبذا اتفق معه الجاربردى ،في موضوع الاستشهاد بالآية وإن اختلفا في الموضع .

إذ استشهد بها ابن يعيش في باب (همزة الوصل). على حين استشهد بها الجاربردى في باب (التقاء الساكنين)، وهو على ما يبدو لي الموضع الصحيح لها .

أما الآية الأولى، فقد انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

وفي التقاء الساكنين ذكر قوله تعالى :

(٤) ﴿ لَهُمُ . الْمَنْصُورُونَ ﴾(٢)

الشاهد (لَهُمُ) ساقه على أنه للتخلص من التقاء الساكنين يجب الضمُّ في ميم الجمع ،لأنها جاءت بعد هاء غير مكسورة ولا مسبوقة بياء ، قال الجاربردى : (إنَّ أصلها الضمُّ بدليل قراءة أهل مكة فيها بواو)(٣).

---

(١) وقد علَّل الرضي لذلك فقال :(والأولُ أولى ،لأنَّ حقَّ الهمزة الثانية كان هو الحذف لوقوعها في الدرج ،والقلبُ أقربُ إلى الحذف من التسهيل ،لأنه إذهابٌ للهمزة بالكلية كالحذف ،وقُرِئَ في الكتاب العزيز بالوجهين ،فإذا قُلِبَتْ الثانيةُ ألفا التقى ساكنان لا على حدّهما ،لأنَّ الثاني ليس بمُدغم في نحو: الحسن ولا هو موقوفٌ عليه كما شرطنا .) شرح الشافية ٢/ ٢٢٤.

(٢) من الآية ١٧٢ من سورة الصافات.

(٣) شرح الجاربردى : ١٦٠.

قال الرضي : (وإن كانت الميم بعد ضمةٍ ، سواءٌ كانت على الهاء كما في قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) (١) وفي قراءة حمزة : (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) (٢) ، أو على غيرها نحو : (أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ) (٣) ، و (لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ) (٤) .

فالمشهور ضمّ الميم ، تحريكاً لها بحركتها الأصلية ، وإتباعاً لما قبلها ، وجاء في بعض اللغات كسرها للساكنين كما في سائر أخواتها) (٥) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية ، وبذا انفرد الجاربردى بذكرها دونهما .

وذكر في التقاء الساكنين قوله تعالى :

(٥) * وَقَالَتُ اُخْرُجْ * (٦)

استشهد به على أنه يجوز كسر التاء في (قالتِ) ، على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز الضم على الإتباع (٧) .

---

(١) من الآية ٤ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة غافر .

(٥) شرح الشافية ٢/ ٢٤١ .

(٦) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، والكسائي .

وقرأ (قَالَتِ اخْرُجْ) بالكسر وصلا . أبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة .

السبعة ص ٤٣٨ ، وانظر غيث النفع ص ٢٥٧ .

(٧) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ١٦٠ ، أى إتباع ضمة الراء في (اُخْرُجْ) .

ووضح ابن الحاجب أن الذى سوّغ فيه جواز الوجهين ،(لأن ما بعد الساكن الثاني ضمة أصلية لفظا وتقديرا)[١].

وقد ذهب إلى ذلك قبله، أبو علي الفارسي .[٢]

ويرى سيبويه إلى أن كلا الوجهين عربي .[٣]

أمّا الرضي فقد كان يرى أن الضم على الإتباع ضعيف إذ يقول : (وكذا الضم في نحو (قَدْ اُسْتُهْزِئَ)[٤] ، و(قَالَتْ اخْرُجْ)[٥] ضعيف).

وهكذا فقد استشهد بالآية السابقة سيبويه، والفارسي ،[٦] والزمخشرى وابن يعيش[٧] وابن الحاجب ، والرضي .

وهذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الاستشهاد بالآية حيث يجوز فيه الوجهان، الكسر والضم على السواء ، كما اتفقوا في الموضع، وهو باب التقاء الساكنين .

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٦٠.

(٢) انظر التكملة ص ١٠.

(٣) انظر الكتاب ٤/١٥٣ حيث قال : (... وهذا كله عربي قد قُرِئَ).

(٤) من الآية ٣٢ من الرعد ، ومن الآية ٤٣ من الأنبياء وصواب الآية : ﴿ وَلَقَدْ اُسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِن قَبْلِكَ ... ﴾

(٥) انظر شرح الشافية ٢/٢٣٨.

(٦) انظر المفصل ص ٣٥٣.

(٧) انظر شرح المفصل ٩/١٢٧.

كما ذكر قوله تعالى :

٦ - ﴿ إِنِ امْرُؤٌ ﴾ (١)

وقوله تعالى :

٧ - ﴿ إِنِ الْحُكْمُ ﴾ (٢)

(واستشهد على أن هاتين الآيتين عكس الآية الأولى (قالتُ اُخرج) إذ لا يجوز فيهما ضم النون من (إن امْرُؤٌ) ، وذلك لأن ضم الراء ليس بأصلي ، لأنك تقول : هذا امرُؤٌ ، ورأيت امرَأً ، ومررت بامرِئٍ . فعينه تابع لامه (٣) بخلاف (قالت اُرْمُوا) (٤) والضم عارض والأصل : ارميوا ، وخلاف (إن الْحُكم) فإن ضم الحاء وإن كان أصليا لكن ليس في كلمة الساكن الثاني ، فإن لام التعريف كلمة ، وحُكم كلمة ، أي سرُّه أنه إذا كان في كلمة أخرى لا يكون لازما للساكنين ولا يُعْتَدُّ به) (٥).

وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب قبله (٦) ، ثم تبعه الرضي (٧).

وبذا يتفق معهما الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآيتين وموضعهما وهو باب التقاء الساكنين .

---

(١) من الآية ١٧٦ من سورة النساء أي : (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ).

(٢) من الاية ٥٧ من سورة الأنعام (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ).

(٣) قال الرضي : (لأن ضمة الراء تابعة لضمة الإعراب العارضة ، وتابع العارض عارض) شرح الشافية ٢/٢٤٢.

(٤) لأن أصل الميم الكسر ، إذ الواو لحقت بإرمِ بكسر الميم ، شرح الرضي ٢/٢٤٢.

(٥) انظر شرح الجاربردى للشافية : ١٦٠ ، ١٦١.

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٦٠ ، ٣٦١.

(٧) انظر شرح الشافية ٢/٢٤٢.

وذكر في التقاء الساكنين قوله تعالى :

٨ - * ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ * (١)

وقوله تعالى :

٩ - * لَوِ اسْتَطَعْنَا * (٢)

(الشاهد (لا تَنْسَوُا) استشهد به على أنّ ضمّ واوِ الجمعِ المفتوحِ ما قبلها هو المختارُ حيث يقولُ : (فإنّ الضمةَ من جنسِ الواوِ فهي أشدُّ مناسبةً لها من غيرِها ، مع أنّ قبلها ياءً أو واوٌ مضمومةٌ محذوفةٌ فتحريكُها بحركةِ المحذوفِ أولى . ونزّلوا واو الجمع منزلة واوِ الضمير نحو : هؤلاء مُصْطَفُوا اللّه ، لأنّ كليهما يدلُّ على الجمع المذكّر وقبلهما حرفٌ مضمومٌ وهو لامُ الكلمةِ ، ثم شُبِّهَتْ كلٌّ منهما بصاحبتِها فكُسرتْ واو نحو: (اخْشَوِا القوم)، وضُمّتْ في نحو : (لَوُ اسْتَطَعْنَا) وهو قليلٌ). (٣)

---

(١) من الآية ٢٣٧ من البقرة .
وقرأ يحيى بن يعمر (ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ) بكسرِ الواوِ على أصلِ التقاءِ الساكنين . البحر المحيط ٢/٢٣٨ .
وقرأ علي ومجاهد وأبوحيوة وابن أبي عبلة (ولا تناسوا الفضلَ). المحتسب ١/١٢٧ ، والبحر المحيط ٢/٢٣٨ .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة التوبة . وهذه القراءةُ هي الأصلِ . وقرأ الأعمش وزيد بن علي (لوُ اسْتَطَعْنَا) بضمّ الواوِ فرّ من ثِقلِ الكسرة على الواو وشبهها بواوِ الجمع عند تحريكِها ، لالتقاءِ الساكنين ، وقرأ الحسن بفتحِها : البحر المحيط ٥/٤٦ .

(٣) شرح الجاربردى للشافية : ١٦١ .

يتضح من قول الجاربردى أن ضمّ واوِ الجماعةِ في (لا تَنْسَوُا) هو المختار والكسر قليل بعكس الواو التي من نفس الحرف في الآيـــة الثانية (لوِ استطعنا) فإن الكسر فيها هو المختار ، والضم قليل . وذلك ما ذهب إليه سيبويه .(١)

وعَلَّلَ أبو سعيد السيرافي سبب اختيار الضم فقال : (وقـــال غير سيبويه إنَّما اختاروا الضم ، لأنَّه قد سقط من الكلام ضمة ، كانت قبل واو الجمع ، فلما احتاجوا إلى التحريك حركوه بمثل تلك الضمة . وكـان الأصل (لا تَنْسَيُوا الفَضْلَ) و (رَمَيُوا ابنـك) ، فاستثقلوا الضَّمةَ علـى الياء ، وقلبوا الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفوا الألـف لاجتماع الساكنين في الكلمة ، ثم حركوا الواوَ ، لاجتماعِ الساكنين فـي الكلمتين ، وضَمّوا للضمةِ المقدرةِ).(٢)

وقريب منه ما ذهب إليه ابن يعيش .(٣)

وقال الرضي : (إنَّ اختيار الضمّ في واوِ الجمعِ المفتوحِ ما قبلها نحو: (اخْشَوُا القوم ، واخْشَوُنَّ ، لتتماثل حركات ما قبـل النون في جمـع المذكر في جميع الأبواب: نحو اضْرِبُنَّ ، واغْزُنَّ ، وارْمُنَّ ، واخشَوُنَّ ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين الجمعِ وغيرِه ، نحو: (لَوِ اسْتَطَعْنا)، وكـان واو الجمع بالضم أولى ، جعلا لما قبل نونِ التأكيدِ في جمعِ المذكر على حركة واحدة في جميع الأبواب ، كما ذكرنا ، وكذا واوُ الجمع في الاسـم

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٥٥ .

(٢) السيرافي النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٨٠ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٩/١٢٥ .

نحو: (مُصْطَفُو اللّٰه) ، ليجانس نحو: (ضَارِبُو القوم) ، واختير في واو (لَوِ استطعنا) الكسر على الأصل، لانتفاء داعي الضم ، كما كان في واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو: (لو استطعنا) فيكسر، وكذا قد يُشَبَّهُ واو نحو (لَوْ) بواو الجمع فيضم وكلاهما قليل) .(١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الجاربردى بالآية الأولى (ولا تنسوا الفضل) واستشهد بالثانية .

قداستشهد بالآيتين، سيبويه ، والسيرافي ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالايتين، وموضعهما، وهو باب (التقاء الساكنين) .

وذكر في التقاء الساكنين قولهُ تعالى :

١٠ - ﴿ قُلِ انْظُرُوا ﴾ (٢)

استشهد به (٣) على أن اللام حركت بالضم (٤) منعاً لالتقاء الساكنين، وذلك إتباعا لضمة الظاء في (انظُرُوا) .

---

(١) في شرح الشافية ٢/ ٢٤٣ .

(٢) من الاية ١٠١ من سورة يونس .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية ١/ ١٦٢ .

(٤) قرأ بالضم سائر القراء ، وقرأ بالكسر (قُلِ انْظُرُوا) حمزة وعاصم ووافقهما يعقوب) . انظر البحر المحيط ٥/ ١٩٤ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٢٥٤ .

وقد ذهب إلى ذلك قبله سيبويه إذ يقول تعقيبا على الآية السابقة : (فضمّوا الساكن حيث حرّكوه ، كما ضمّوا الألف من الابتداء ، وكرهوا الكسر هاهنا كما كرهوه في الألف ، فخالفت سائر السواكن - يعني ألفات الوصل - وقد كسر قوم فقالوا : قُلِ انظُرُوا ، وأجروه على الباب الأول ...).(١)

لقد ذكر هذه الآية قبله سيبويه ، وابن يعيش (٢) ، والرضي (٣).

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالاية وموضعه وهو باب التقاء الساكنين .

وفي التقاء الساكنين ذكر (٤) الجاربردى قوله تعالى :

١١ - ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ (٥)

الشاهد (يَتَّقْهِ) بسكون القاف وكسر الهاء ، وهي قراءة

---

(١) الكتاب ٤/١٥٢.

(٢) انظر شرح المفصل ٩/١٣١.

(٣) انظر شرح الشافية ٢/٢٤٦.

(٤) شرح الشافية : ١٥٩.

(٥) من الآية ٥٢ من سورة النور ، انظر السبعة في القراءات ص ٤٥٨ ، والإقناع ١/٥٠١ ، الإتحاف : ٣٢٦.
وقد وضح ابن خالويه الحجة لمن أسكن القاف وكسر الهاء أنه كره الكسر في القاف ، لشدتها وتكريرها فأسكنها تخفيفا ، انظر الحجة في القراءات السبع : ٢٦٣.

حفص [١] والأصل (يتقى) حذفت الياء للجزم ، ثم أدخل هاء السكت فصار (تَقِه) كَكَتِف ، فأسكن القاف فالتقى ساكنان ، وكسرت الهاء لالتقاء الساكنين ، وذكر عبد القاهر رحمه الله أن الهاء ضمير مفعول عائدا إلى الله تعالى ، وأصله (يتقيه) حذفت الياء للجزم ، وسكنت القاف على ما ذكر ، بقى (يتقه) فلا اجتماع ساكنين ولا تحريك لأجله ، واختار المصنف هذا لما يلزم على الأول من تحريك هاء السكت ، وإثباتها في الوصل .

قال الرضي : (وقوله - أى قول ابن الحاجب : (وقراءة حفص - الخ) ردًا على الزمخشرى ، فإنّه قال : أصله يَتَّقِ أُلْحِقَتْ به هاء السكت فصار تَقِه كَكَتِف فخفف حركة القاف كما هو لغة تميم فالتقى ساكنان ، فحرّك الثاني . أى هاء السكت ، لئلا يلزمُ نقضُ الغرضِ لو حرّكَ الأولَ ، وفيما قالَ ارتكابُ تحريكِ هاءِ السكتِ ، وهو بعيدٌ) . [٢]

وهذا القولُ لم يتفرد به الزمخشرى ، بل هو تابعٌ فيما ذهبَ إليه لأبي على الفارسي . صرّحَ بذلك ابنُ الحاجب لِما ذكرهُ الزمخشرى [٣] عن هاء السكتِ فقال : (وحقُّها أن تكونَ ساكنةً وتحريكُها لحنٌ . .

قال ابن الحاجب : وتخطئتُهُ [٤] للقائلِ :

يا مرحَباهُ بِحِمارِ عَفْراءَ . [٥]

---

(١) وقرأ (يَتَّقْهِ) بكسرِ القافِ وسكونِ الهاءِ أبو عمرو ، وعاصمُ وابنُ عامر ، حمزةُ ، شعبةُ ، وهشامُ وحدادُ ، ابنُ وردان . انظر السبعة ٤٥٧ ، والكشف ٢/ ١٤٠ ، والنشر ١/ ٣٠٦ ، وغيث النفع ٣٠٣ ، والإتحاف ٣٢٦ . وهناك قراءات أخرى انظر المراجع السابقة .

(٢) شرح الرضي للشافية ٢/ ٢٣٩ - ٢٤١ .

(٣) انظر المفصل ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٤) أى تخطئة الزمخشرى .

(٥) البيت (نسبهُ ابنُ يعيش لعروةَ بن حزام وتمامهُ :

* إذا أتى قَرْيَتَهُ بِما شاءَ *

فحركةُ الهاءِ إمّا أن تكون كسرة لالتقاء الساكنين ، أو تكون ضمة تشبيها بالضمير . .) . شرح المفصل ٩/ ٤٦ ، إصلاح المنطق : ٩٣ ، المنصف ٣/ ١٤٢ ، المفصل : ١٨٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز : ٣١ .

مناقض لما ذكره في قوله تعالى : (وَيَتَّقْهِ) ، فيمن أسكن القاف ، فإنه ساقه في أن الهاء محركة لالتقاء الساكنين، وإذا جعلها محركة لالتقاء الساكنين، لم يستقم إنكاره على من حركه في قوله : (يَا مَرْحَبَاهُ) ، لالتقاء الساكنين ، وكذلك ساقه أبو علي الفارسي ،(١) لذلك ، وليس بجيد ، فإنّ تحريك هاء السكت ، ووصلها ضعيف ، فلا ينبغي أن يُصَار إليه مع الاستغناء عنه ، والوجه في قراءة من قرأ (وَيَتَّقْهِ) إنّها ، هاء الإضمار مثلها فيمن حرك الهاء والقاف جميعا ، وإنّما سكن القاف على النحو الذى سكن به كَتْف ، وعَضْد ، ولا حاجة حينئذ إلى جعلها هاء السكت ، فإنه يلزم منه ثلاثة أمورٍ ضعيفة : - منها ما ذكرناه من التشبيه بكَتْف وعَضْد ، ومنها وصل هاء السكت وإلحاقها فيما ليس بموقوف عليه ، لأنّ قوله : (فأولئك) جواب الشرط ، ولا يوقف على الشرط ، دون جزائه . ومنها تحريكها .

وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلّا أمر واحد ، وهو مع ذلك دون الأمرين في الظاهر ، فالمصير إلى ذلك هو الوجه .

وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال : (يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءِ) في البيتين ، وفي غيرهما ، ولا يستقيم الرد مع إثبات مثله في القرآن

---

(١) قال أبو علي : (ومثل ذلك في الإسكان قراءة من قرأ (وَيَتقِهْ) وليس ذلك على نحو ما أنشده أبو زيد : قالت : سليمى اشترلنا) . انظر التكملة ص ٨ ، والحجة في علل القراءات ١/ ٣١٠ ، ٣١١ .

من جملةِ القراءاتِ السبعِ ، والظاهرُ أنَّهُ وقعَ عن أبي علي الفارسي وَهْماً ، ثم أُتبِعَ ذلك من غير رويةٍ وتثبيتٍ ، ألاَ ترى أنَّهُ على ذلك ملحقٌ به هاءُ السكتِ في الوصلِ ، وهي مُحرَّكةٌ ، وذلك هو الذى أُنكِرَ في "يا مَرْحَباهُ" ، فكيف يستقيمُ إيرادُهُ لغةً مستقيمةً مع مِثلِ رُدَّ ولم يَرُدَّ ؟ ، وهلْ هذا إلاَّ تناقضٌ بَيِّنٌ لا شُبهةَ فيه بَعْدَ هذا البيانِ ؟) (١) .

يتضحُ مما سبقَ أنَّ أبا علي الفارسي ، والزمخشرى متفقان ، على أنَّ الهاءَ في (يَتَقْهِ) ، هي هاءُ السكتِ على حينِ ذهبَ ابنُ الحاجبِ ، وتبِعَهُ الرضي ، والجاربردى ، بأنها هاءُ الضميرِ ، وذلك هو مذهبُ عبدِ القاهرِ ، صَرَّحَ بذلك الجاربردى فقال :

(وذكرَ عبدُ القاهر أنَّ الهاءَ ضميرُ مفعولٍ عائداً إلى الله تعالى وأصلُهُ يتقيه حُذِفَتْ الياءُ للجزمِ وسُكِّنَتْ القافُ على ما ذُكِرَ ، بقي (يَتقْهِ) فلا اجتماعَ ساكنين ولا تحريكَ من أجلِهِ ، واختارَ المصنفُ هذا لما يلزم على الأولِ من تحريكِ هاءِ السكتِ وإثباتِها في الوصلِ) . (٢)

والحقُّ ما ذهبَ إليه عبدُ القاهرِ ، وابنُ الحاجبِ ، والرضي ، والجاربردى بأنَّ الهاءَ ضميرُ مفعولٍ عائداً إلى اللهِ ، وليست هاءُ السكتِ ، وذلك لما يلزمُ من تحريكِ هاءِ السكتِ ، وإثباتِها في الوصلِ .

وبذا اتفقَ ابنُ الحاجبِ ، والرضي ، والجاربردى ، في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ ، وهو بابُ التقاءِ الساكنين ، وموضِعِه .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢) شرح الشافية : ١٥٩ .

٢) شواهد تدل على همزة الوصل :

وذكر في (١) همزة الوصل قوله تعالى :

١٢ - ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٢)

وقوله تعالى :

١٣ - ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾ (٣)

وقوله تعالى :

١٤ - ﴿ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (٤)

وقوله تعالى :

١٥ - ﴿ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ (٥)

---

(١) من شرح الشافية : ١٦٧-١٦٨.

(٢) من الآية ٢١٦ من البقرة.

(٣) من الآية ٧٤ من البقرة .

وقد استشهد بهاتين الآيتين قبله الفارسي ، والزمخشرى ، انظر المفصل ص ٣٥٦ ، وشرح ابن يعيش ٩/١٣٩.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة الحج .

(٥) من الآية ٦٤ من سورة العنكبوت .

لقد انفرد الجابردى الاستشهاد بهاتين الآيتين +

جاء في الكشف ١/ ٢٣٤ : (قولُهُ وهِي ، وهُو ، وفَهِي ، ولَهِي ، وثُمَّ هُو . قرأ بذلك أبوعمرو والكسائي وقالون بإسكانِ الهاءِ وقرأ الباقون بضمِّ الهاءِ من (هُو) ، وكسرِها من (هِي) غير أنَّ أبا عمرو ضمَّ الهاءَ في (ثُمَّ هُو) كالباقين). وانظر التيسير ص ٧٢ ، والإقناع باب الهاءات ١/ ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، والمهج ١١٩/ب ، والنشر ٢/ ٢٠٢.

١٦ - وقوله تعالى : ﴿ فَلْيُنْفِقْ ﴾ (١)

استشهد بها على أنَّه لم يُؤْتَ بهمزةِ وصلٍ في أوائلِ هذه الآياتِ ، لأنَّ سكونَ هاءِ (وَهْو) ، فَهْي ، ولَهْو ، ولَهْي ، وكذلِكَ لامُ الأمرِ في قولِهِ (فَلْيُنْفِقْ) عارضٌ ، والحركةُ هي الأصلُ (٢) بدليلِ قولِكَ : (هُوَ) ، (هِيَ) ، (لِيُنْفِقْ) . لكن نَزَّلَ قولَكَ : (وَهُو) ، (وَهِي) منزلةَ (عَضُد ، وكَتِف ، فَجَوَّزُوا السكونَ فصيحاً مع الواوِ والفاءِ واللامِ ، لأنَّها صارَتْ كالجزءِ مع كثرةِ الاستعمالِ . (٣)

وذهبَ ابنُ الحاجبِ أيضاً إلى أنَّ أوائلَها متحركةٌ ، بدليلِ قولِكَ هو فعلَ كذا ، هي فعلَتْ كذا ، ثم بَيَّنَ أنَّ سببَ الإسكانِ فيه لتنتفي شُبْهةُ ذلك أنَّه لما اتصلَ بها هذه الحروفُ وتنزَّلَتْ معها كالجزءِ نُزِّلَ قولُك : (وَهُو) منزلةَ قولِكَ : عَضُد ، وقولُكَ : (وَهِي) منزلةَ قولِكَ : كَتِف ، وقد ثبتَ تخفيفُ نحو ذلك الإسكانِ . فأُجْرِيَ هذا مجراهُ ، فَسُكِّنَ تخفيفاً عارضاً ، فثبتَ أنَّ أصلَها الحركةُ ، وأنَّ السكونَ عارضٌ . (٤) ، وقريبٌ منه ما ذهبَ إليه الزمخشري (٥) وابنُ يعيش . (٦)

---

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق (وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ) .

(٢) قال الرضي : (وتحريكُ هاءِ هُو وهي بعدَ اللامِ وبعدَ الواوِ والفاءِ وكذا تحريكُ لامِ الأمرِ بعدَهما ، هو الأصلُ قالَ سيبويه : وهو جيّد بالغٌ) . شرح الشافية ٢/ ٢٧٠ .

(٣) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٧١ ، وانظر ما ذهب إليه الزمخشري .

(٥) انظر المفصل ص ٣٥٦ .

(٦) انظر شرح المفصل ٩/ ١٤١ .

وهكذا يتضح لنا مما سبق أنّ عروض السكونِ، ليس بأصلٍ، وإنّما الأصلُ، هو الحركةُ.

كما يتضح لنا أنّ ابنَ الحاجبِ والجاربردى متفقان، على أنّ السببَ في عدمِ اجتلابِ همزةِ الوصلِ في أوائلِ هذه الكلماتِ، عروضُ السكونِ لكن الرضي اعترض على ذلك بقولِهِ :

(وليس هذا بجواب مرضى ، لأنّ هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلمِ بالأوساطِ فنحو: (وَهْو) ، و (فَهْو) مُشَبّه بِعَضُد ونحو: (وَهِي) ، و (فَهِي) مُشَبّه بِكَتِف. وكذا القول في : (وَلْيُوفُوا)(١) فلم يُسَكِّنُوها إلّا لِجَعْلِهِمْ إيّاها كوسطِ الكلمةِ ، فكيف تُجْتَلَبُ لما هو كوسطِ الكلمةِ همزةُ وصلٍ ، وَهَبْ أنه ليس كالوسطِ ، أليس غيرَ مبتدأٍ به ؟ وأليس السكونُ العارضُ أيضاً في أولِ الكلمةِ يُجْتَلَبُ له همزةُ الوصلِ إذا ابتدئ بها ؟ ألا ترى أنك تقول : اسم مع أنه جاء سُمٌ ، وكذا است وست ، فكان عليه أن يقول : لم تُجتلبْ الهمزةُ ، لأنّها إنّما تُجتلبُ إذا ابتدئ بتلك الكلمةِ كما ذكرنا ، وهذا السكونُ في هذه الكلماتِ إنّما يكونُ إذا تقدّمها شيءٌ ، ووجهُ تشبيهِهِمْ لأوائلِها بالوسطِ، عدمُ استقلالِ ما قبلها ، واستحالةُ الوقفِ عليه ، وقولُك: أهُوَ ، وأهِيَ ؟ أقل استعمالا من وَهُو ، وَهِي ، وَفَهُو ، وَوَهِي ، وَفَهِي ، فلهذا كان التخفيفُ فيه أقلّ ، ...)(٢)

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٢) شرح الرضي للشافية ٢/٢٦٩ ، ٢٧٠ .

ويتضح لنا من قول الرضي أنه له في اعتراضه تعليلين :

فالتعليل الأول قد جانبه فيه التوفيق ، لأنه يرى أن عدم اجتلاب الهمزة ، ليس هو عروض السكون ، كما ذهب ابن الحاجب ، وإنّما لجعلهم إياها كوسط الكلمة .

وهذا التعليل من الرضي غير دقيق ، لأنه ينظر للكلمة من جهة صورتها الحالية . بصرف النظر عما كانت عليه قبل دخول حروف العطف عليها ، فهو يجعلها كلمة واحدة مثل عَضُد ، فلذلك لا يمكن أن تدخل همزة الوصل على وسط الكلمة ، على حين نجد أن ابن الحاجب ينظر إلى الكلمة على أنها ليست كلمة واحدة ، وإنما هي مركبة من حرف العطف ، ومن هُوَ أَوْهِيَ ، لذا فالسكون لا يعتبر وسط الكلمة - فإذن هي ليست كلمة واحدة ، وإنّما هي مُرَكَّبَةٌ من كلمتين . لذا فإنّ تعليلَهُ غيرُ سائغٍ ولا مقبولٍ .

ولكنه كان موفقاً في تعليلِهِ الآخرِ ، وهو أنّ الهمزةَ لم تُجتلب ، لأنها غيرُ مبتدأ بها ، فكيف تدخل الهمزةُ على ساكنٍ ليس في أولِ الكلامِ .

لم يستشهد ابنُ الحاجبِ ، ولا الرضي ، بهذه الآياتِ ، ولقد استشهد بالآيتين الأوليين قبلَهُ الفارسي (١) ، والزمخشري (٢) ، وابنُ يعيش (٣) .

وبهذا اتفق معهم في موضوعِ الشاهدِ ، وموضعِهِ ، على حين أنه انفرد بالآياتِ الثلاثِ الأخرى عن غيرِه .

---

(١) انظر التكملة : ١٥ .

(٢) انظر المفصل : ٣٥٦ .

(٣) انظر شرح المفصل ٩/١٣٩ - ١٤٠ .

أما قوله تعالى :

١٧ - ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ (١)

فحكمُ سكونِ هاءِ (هُو) قليلٌ لعدمِ الجزئيةِ، وكثرةِ الاستعمالِ (٢)
وذلك ما ذهب إليه ابنُ الحاجبِ . (٣)

وذهبَ الرضي إلى أنَّ ذلك شاذٌ إذ يقول : (وقُرِئَ في الشواذ (أن يُمِلَّ هُوَ) بإسكانِ الهاءِ يجعلُ (لَهْو) (كَعَضْد) ، وهو قبيحٌ لأنَّ (يُمِلَّ) كلمةٌ مستقلةٌ، ولا يمكنُ تشبيهُها بحرفِ العطفِ، كما شُبِّهَ به ثُمَّ). (٤)

وبهذا اتفقَ الجاربردى مع ابنِ الحاجب، والرضي، في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ، وموضعِها، وهو بابُ (همزةُ الوصلِ) .

---

(١) من الاية ٢٨٢ من سورة البقرة.
(رُوِيَ عن أبي نشيط، إسْكانُها ، والباقون بتحريكِ الهاءِ، الإقناع (بابُ الهاءاتِ) ١/ ٤٩٣.
(وقرأ بإسكانِ الهاءِ قالونُ وأبوجعفر بخلافٍ عنهما، الإتحاف ص ١٦٦، وانظر تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ص ٩٩.

(٢) شرح الجاربردى ص١٦٧.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٧١.

(٤) شرح الشافية ٢/ ٢٧٠.

٣ - شواهدُ تتعلقُ بالإمالةِ :

من أسبابِ الإمالةِ :

الإمالةُ للإمالةِ وذكرَ في ذلك قولَهُ تعالى :

١٨ - ﴿ الْيَتَامَى ﴾ (١) ، ١٩ - ﴿ النَّصَارَىٰ ﴾ (٢)

واستشهد بهما على أنّه يجوزُ فيهما إمالتان ، الألفُ الأخيرةُ والألفُ الأولى ، قال موضحا ذلك :

(وبعضهم يجيز الإمالة لإمالة بعد الألف ، ومنه قراءة بعضهم (الْيَتَامَى) و (النَّصَارَىٰ) بإمالتين ، أميلت الألف الأخيرة ، لأنها تنقلب ياء في التثنية ، وأميلت الأولى لإمالة الثانية ، وهو ضعيف لما عرفت ولم يذكره المصنف لضعفه وقلته .) (٣)

---

(١) اليتامى تقع في ١٤ آية منها البقرة من الاية ٨٣ .

(٢) النصارى تقع في ١٤ آية منها البقرة من الاية ٦٢ .

والنصارى واليتامى أمالهما حمزة والكسائي ، انظر الكشف ١/ ١٧٨ والاقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/ ٢٨٢ ، ٣١١ ، المبهج لوحة ٩٢/أ ، والنشر ٢/ ٣٦ ، والاتحاف ١٤٠ .

(٣) شرح الجاربردى : ٢٤٢ .

قال الأنصارى : (ووجهُ أضعفيتِهِ على ذلك ، أنّه لو لم يُمَلْ في ذالك ، لعدل من سفلٍ إلى علو وهو مستكره ، وفي هذا إنما يعدلُ من علوٍ إلى سفلٍ ، وهو أسهلُ ، فكان تأثير الإمالة المتأخر أضعفُ .) .

مناهج الكافية في شرح الشافية : ١٦٨ .

يتضح من قول الجاربردى أن الإمالة للإمالة وهي إمالة الألف الأولى للثانية ،ضعيف وذلك هو مذهب ابن الحاجب ،وقد صرّح به في الإيضاح في شرح المفصل فقال :

(الإمالةُ للإمالةِ ضعيفٌ ،ولذلك لم يُعْتَدَّ به إلاّ بعضُ المميلينَ وهو الإمالةُ للإمالةِ ،لأنّها ليستْ كسرةً محققةً ،ولا ياءً ،ويلزمُ من اعتبارِ الكسرةِ والياءِ مناسبتُهما للإمالةِ اعتبار ما تجيء به نحوهما) . (١)

لم يستشهدْ بهاتين الآيتين ابنُ الحاجبِ، ولا الرضي، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفردَ الجاربردى بالاستشهادِ بهما دونهم .

---

(١) ٢/٢٩٦ .

وذكر في مواضع الإمالة قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ (١)

واستشهد به على أنّ ألف (تترى) تُمالُ باتفاقٍ ، أي سواءٌ كانت للتأنيث، أو للإلحاق، إذ يقول : (وأمّا تترى فمن يجعل ألفَهُ للتأنيثِ ويمنعُ صرفَهُ ، فإمالتُهُ حينئذٍ ، لأنّك تقولُ في تثنيته تتريان بقلبِ ألفهِ ياءً مفتوحةً ، ومَنْ يجعلُ ألفَهُ للإلحاقِ : فإمالتُه لقولِهِمْ : تتريان أيضا ، أو لأنّ ألفَهُ منقلبةٌ عن الياءِ لِمَا عرفتَ أنّ ألفَ الإلحاقِ تكونُ منقلبةً عن الياءِ) . (٢)

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون وقد سبق ذكر هذه الآية في الشواهد التي تتعلق بالمعنى - لأنّ فيها شاهدان ص ١٨٤ . ذكر النحاس أنّه في (تترى) ثلاثة أوجه فقال : (قرأ الكوفيون ونافعٌ والحسنُ وابنُ محيصن (تترى) بغيرِ تنوينٍ . وقرأ أبو عمرو وأبو جعفر والأعرجُ (تترى) منونةً ، ويجوزُ (تِتَرى) بكسرِ التاءِ الأولى .
والتاءُ في القراءتين جميعا مبدلةٌ من واوٍ ، كما يقال : تاالله ووالله ، وهو من واترت، واشتقاقُهُ من الوَتْرِ والوِتْرِ) . إعراب القرآن ٣/ ١١٤- ١١٥ ، وانظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه : ٢٥٧ ، والكشف لمكي بن أبي طالب ٢/ ١٢٨ ، التيسير للداني : ١٥٩ ، والإقناع لابن باذش ١/ ٣٥٦ وقرة العين في الإمالة والتقليل ٧٣/أ .

(٢) شرح الجاربردي للشافية : ٢٤٤ .

وابن جماعة يرجّح أن تكون ألف (تترى) للتأنيث فيقول :

(قد جاء التنزيل باعتبار كل من الوجهين ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو قوله تعالى (تترى) بالتنوين على أن ألفه للإلحاق ، وغيرهما بتركه على أنها للتأنيث كدعوى . وهذا هو المختار عملاً بالأكثر ، ولأن الألف للإلحاق لا تكون في المصادر إلّا نادرا) . (١)

وسبق أن ذكرنا أن الجاربردى انفرد بالاستشهاد بهذه الآية .

من أسباب الإمالة :

الإمالة لقصد مناسبة الفواصل ، وذكر في ذلك قوله تعالى :

٢٠ - ﴿ والضُّحَى ﴾ (٢)

فقال :(إنّه يُمال للفواصل مع أن ألفه منقلبة عن الواو ، لأنه من الضحوة ، وإذا لم يقع في الفواصل لا يُمال ، لأن كسرته المقدرة عارضة فلا تأثير لها) . (٣)

ويرى الرضي أن الإمالة في الفواصل إنّما هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضا . إذ جعل الإمالة للإمالة على ضربين :

أحدهما : أن تُمال فتحة في كلمةٍ لإمالةِ فتحةٍ في تلك الكلمةِ أو فيما هو كالجزءِ لتلك الكلمةِ .

---

(١) حاشية ابن جماعة على الشرح السابق : ٢٤٤ .

(٢) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٣) شرح الشافية للجاربردى : ٢٤٢ .

وثانيهما : أن تُمال فتحة في كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل ،كقوله تعالى : (والضُّحَىٰ) أُميل ليزاوج (قَلَىٰ) وسَهَّل ذلك كونُهُ في أواخر الكلام ومواضع الوقف) .(١)

لقد استشهد بهذه الآية قبله ابن الحاجب، والرضي .

وبذا اتفق الجاربردى معهما، في موضوع الاستشهاد وموضعه وهو باب الإمالة .

وفي إمالة (بلى) ذكر قوله تعالى :

٢١ - ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَىٰ ﴾ (٢)

أى : بَلَىٰ أنت ربنا .

(استشهد به على أن ألف (بَلَىٰ) أُميلت ،لأنها أشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب وأغنت عن الجملة المذكورة في السؤال) (٣) .

---

(١) شرح الشافية ٣/١٣-١٤ .

(٢) من الاية ١٧٢ من الأعراف .
(بَلَىٰ) أمالها الأعمش وحمزة والكسائي وخلف وأبو حمدون ويحيى وورش في المبهج لوحة ١٠٦/أ والنشر ٢/٣٧ ، وغيث النفع ٢٣١ ،والإتحاف ٢٣٣ وهمزة العين في الفتح والإمالة : ٤٨/أ وانظر الإمالة في القراءات واللهجات العربية للدكتور عبد الفتاح شلبي : ٣١٢ .

(٣) شرح الجاربردى للشافية ص٤٧ .

وقال الرضي : (وإنّما أُمِيلَ (بَلَىٰ)، لجواز السكوت عليها وتضمنها معنى الجملة ، إذ تقول في جواب من قال : أَمَا قام زيد؟ بَلى أى بلى قام، فصار كالفعل المضمر فاعله: نحو غزا ، ورمى في الاستعلاء ، فأُمِيلَ لمشابهته الفعل).(١)

وقال سبط الخياط(٢) : (فأما (بَلَىٰ) فإنّها أميلت لأنها قامت بنفسها في الجواب ، وقد قيل إنّ أصلها (بل) ثم زيدت الألف عليها للوقف ، فأشبهت ألف التأنيث ، فأميلت كما تمال ألف التأنيث)، وإلى هذا كان يذهب الفراء(٣) ، وقد قيل : (إنّها ألف تأنيث على الحقيقة ، دخلت لتأنيث الأداة ، أو لتأنيث الكلمة ، أولتأنيث اللفظة ، كما دخلت التاء في ثُمَّتْ ، وَرُبَّت ، ولات ، لتأنيث الكلمة أو اللفظ).(٤)

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذه الآية.

وهذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها.

---

(١) شرح الشافية ٣/٢٦ ، ٢٧.

(٢) المبهج لوحة ١٠٥/ب ، ١٠٦/أ.

(٣) انظر معاني القرآن ١/٥٣.

(٤) الكشف ١/١٩٨ ، وانظر النشر ٢/٣٧ وغيث النفع : ٢٣١ ، والإتحاف : ٢٣٣.

حكم إمالة الأسماء المبنية :

وعلى إمالة (أنى) الاستفهامية ذكر :

قوله تعالى :

٢٢ - ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴾ (١)

واستشهد به على جواز إمالة ألف (أنّى) الاستفهامية فقال :

(وكذا أميل (أنّى) لاستقلاله ، ونقل : من أنّى ؟ لمن قال : ألك ألف دينار ؟ . ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : (أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا): أنه قرأ الحسين بن علي (٢) رضي الله عنهما (أنى صببنا) بإمالة أنّا . أى كيف صببنا). (٣)

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة عبس .
(أنّى) أمالها أهل الكوفة إلّا عاصما إذا كانت للاستفهام ، وإنما أميلت ، لأنّها ظرف زمان ، فهو أدخل في الأسماء من الحروف ، ولأنه يكتب بالياء في المصحف ، فأميل ليدل على أن حكمه حكم الأسماء الممالة . انظر المبهج لوحة ١٠٦/أ ، والكشف ١/ ١٨٥ ، والنشر ٢/ ٣٧ .

(٢) قال ابن جماعة (الذى رأيته في الإعراب للحلبى الحسن بن علي بدون ياء ، وكذا في الكشاف ولعل نسخه مختلفة ، وهي قراءة شاذة ، والمتواتر هو (أنا) بفتح الهمزة والفتح على أن اللفظ أن واسمها وهو قراءة الكوفيين ، وبكسر الهمزة كذلك وهو قراءة الباقين) ص ٢٤٩ .

(٣) شرح الجاربردى على الشافية : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، وانظر الكشاف ٤/ ٢١٩ .

وقال الرضي : (وأما أَنَّى وَمَتَى فإنما تمالان ، وإن لم يُسَمَّ بهما أيضا لإغنائهما عن الجملة ، وذلك ، لأنك تحذف معهما الفعل ، كما تقول : متى ؟ لمن قال سار القوم . وكذا قوله :

* أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ * (١)

فلا تمالان إذن ، إلاَّ في الاستفهام ، لأنَّه إنَّما يُحْذَفُ الفعل بعدهما فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط) . (٢)

وقال سيبويه : (ولكنهم يميلون فى أنَّى ، لأنَّ (أنَّى) تكونُ مِثْلَ أَيْنَ ، وَأَيْنَ كَخَلْفَكَ ، وإنَّما هو اسمٌ صَارَ ظرفا فَقَرُبَ من عَطْشَى) . (٣)

---

(١) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

* مِنْ حَيْثُ لاَ صَبْوَةٌ وَلاَ رِيَبُ *

وهو مطلع قصيدةٍ طويلةٍ للكميتِ بنِ زيدٍ الأسدى مدحَ بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقيل: مدحَ بها علي بن أبي طالب فَوَرَّى عنه بذكرِ النبي صلى الله عليه وسلم خوفا من بني أمية .

والاستشهاد بالبيت على أن (أنى) قد يستغنى بها عن الجملة فيكون التقدير في البيت أنى آبك الطرب ، فحذف الفعل من الأول لدلالة الثاني عليه . والطَّرَبُ : خِفَّةٌ تعترى الإنسانَ من حزنٍ أو فرحٍ ، والصبوةُ : الصبا ، والرِّيَبُ: جمع ريبة وهي: الشُّبْهَة .

ومعنى البيت : كيفَ طَرِبْتَ مع كِبَرِ سِنِّكَ ومع عدمِ وجودِ داعي الطَّرَبِ .

(٢) شرح الشافية ٣/٢٧ .

(٣) الكتاب ٤/١٣٥ .

نخلص مما سبق أن (أنّ) إذا كانت للاستفهام بمعنى كَيْفَ ، تُمَال ألفها ، لأنّها تَسْتَقِلّ بنفسها في النطق ، ولم تُمَل إذا وقعت شرطا .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذه الآية .

وبهذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بهذه الآية .

وذكر الجاربردى في موانع الإمالة :

قوله تعالى :

٢٣ - ﴿ وَمِنْ رِّبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ (١)

استشهد به على أنه تمتنع إمالة الألف في (رِّبَاطِ) ، مع كون الراء مكسورة ، وذلك ؛ لأنّ الراء سبقت الألف وبعدها حرف مستفل : وإذا كانت الراء المكسورة قبل الألف ، فلا أثر لها ، وذلك ، لئلا يلزم العدول من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ . (٢)

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن الحاجب (٣) ، وتبعه الرضى . (٤)

وقد سبقهما سبط الخياط . إذ يقول : (فإن كانت العين أو اللام

---

(١) من الآية ٦٠ من الأنفال .

(٢) انظر شرح الشافية : ٢٤٤ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٩٢ .

(٤) وانظر شرح الشافية ٣/٢٣ .

من (فِعَال) مستعليا [١] لم يجز إمالتها، لِقُرْبِهَا من الألف نحو قولك : رِباض ، رِطَاب ، رِبَاط ، ورِقَاب ورِواق ... وما أشبه ذلك[٢].

---

(١) الحروفُ المستعليةُ سبعةٌ هي : الخاءُ ، والصادُ ، والضادُ ، والطاءُ ، والظاءُ ، والغينُ ، والقافُ وجَمَعَهَا بعضُهِمْ في قولِهِ (خص ضغط قظ). الرعاية في تجويد القراءة ١٤/ب ص ٩٩، والإيضاح في القراءات لوحة ١٢٣/أ، والإمالة في القراءات واللهجات العربية : ٣١٧.

(٢) المبهج : لوحة ٩١/أ .

٤ - شواهد تدل على تخفيف الهمز :

وذكر في قوله تعالى :

٢٤ - ﴿ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ﴾ (١)

(استشهد به على أن قوله (ائْتِنَا) أمر من الأتيان قلبت الهمزة الثانية ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (ايتنا) وليس هذا موضع الاستشهاد ، ثم اتصل بقوله (الْهُدَى) فسقطت همزة الوصل من أوله فعادت الهمزة الثانية المنقلبة ، لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما ألف (هُدَى) والهمزة العائدة ، فحذفت ألف (هُدَى) لكونها في آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولى ، فصار (الْهُدَ ئِتِنَا) بهمزةٍ ساكنةٍ بعدَ الدالِ ، فانقلبَتْ ألفاً فصارَ إلى (الْهُدَاتِنَا) وهو موضعُ الاستشهادِ) . (٢)

وذكر أيضا قولَهُ تعالى :

٢٥ - ﴿ الَّذِي اؤْتُمِنَ ﴾ (٣)

---

(١) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .
(وإبدال الهمزة ياء إذا كانت مسبوقة بكسرة هي قراءة ورش وأبي عمرو وأبي جعفر) . البحر المحيط ٣٥٦/٢ وانظر الإقناع ٤٠٦/١ ، والمبهج لوحة ٧٣/أ والإتحاف ١٦٧ .

(٢) شرح الجاربردى : ٢٥١ ، وانظر ذلك أيضا في شرح ابن يعيش ١٠٨/٩ .

(٣) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .
ابن محيصن ترك الهمز من المنفصل المهموز في الوصل إذا كان ساكنا نحو الذى اؤْتُمِنَ . المبهج لوحة ٧٣/أ ، والتيسير ٣٩ .

استشهد على أن قوله (أُوتمن) فعل ماض مجهول من الائتمان قلبت الهمزة الثانية واوا ، لسكونها وانضمام ما قبلها ، ولما اتصل بقوله (الذى) سقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الثانية المنقلبة والتقى ساكنان ، الهمزة (أوءتمن) والياء من (الذى) فحذفت الياء فصار (الذِ ءْتُمِنَ) بهمزة بعد الذال فقلبت ياء فصار (الَّذِ يتُمِنَ) .(١)

ومثله قوله تعالى :

٢٦ - ﴿ يَقُولُوا ائْذَن لِّي ﴾ (٢)

استشهد على أنَّ (إيذن) أمر من أذن يأذن قلبت الهمزة الثانية منه ياء(٣) ، ثم أسقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الهمزة المنقلبة وصار (يقول ئذن) فقلبت الهمزة واوا فصار يَقُولُوذَنْ لي .

وذلك ما ذهب إليه ابن يعيش قبله .(٤)

---

(١) شرح الجاربردى ٢٥١ .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة التوبة .

(٣) لأنه اجتمعت همزتان قال النحاس : (فإذا أَمَرْتَ زِدتَ همزةً مكسورةً ، وقبلَها همزةٌ هي فاءُ الفعلِ ، ولا يجتمعُ همزتان فأُبدِلَتْ من الثانيةِ ياءً ، لكسرةِ ما قبلَها ، فَقُلْتَ : إيذن لي ، فإذا وَصلْتَ زالتْ العلةُ في الجمعِ بينَ همزتين فَهَمَزْتَ فَقُلْتَ : (ومنهم من يقولُ : أذن لي) وروى ورشٌ عن نافعٍ : (ومنهم من يقول : أَذَنْ لي حُقِّقَتْ الهمزةُ) . إعراب القرآن ٢/٢١٩ ، وانظر مذهب ورش في الهمزة . التيسير : ٣٤ ، وانظر كذلك الإقناع ١/٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٤) انظر شرح المفصل ٩/١٠٨ .

وقد وَضَّحَ الجاربردى العلة في وجوب الإبدال فقال :

(وإنّما تَعَيَّنَ الإبدال في هذه الصورة إذا أُرِيدَ تخفيفها إذ لا يمكن جعلها بَيْنَ بَيْنَ المشهور (١)، لسكونها ، ولا غير المشهور، لأنه حيث لا يجوز المشهور، لا يجوز غير المشهور ، ولا يمكن الحذف ، لأنه لا يبقى ما يدل عليها). (٢)

ولقد استشهد بهذه الآيات قبل الجاربردى، الزمخشرى (٣) وابن الحاجب ، وابن يعيش ، والرضى . (٤)

وبذا اتفق الجميع في موضوع الاستشهاد بالآيات، وموضعه وهو باب تخفيف الهمزة الساكنة.

---

(١) بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ هو: (ما يكونُ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفِ حركتِها كما تقول: (سُئِل) بينَ الهمزةِ والياءِ ، وغيرُ المشهورِ : هو ما يكونُ بينَها وبينَ حركةِ ما قبلَها كما تقولُ (سُول) بينَ الهمزةِ والواوِ) . شرح الجاربردى للشافية : ٢٥٠.

(٢) شرح الجاربردى : ٢٥١.

(٣) المفصل : ٣٤٩.

(٤) انظر شرح الرضي للشافية ٣/٣٢.

ذكر الجاربردي [١] في تخفيف الهمزة قوله تعالى :

٢٧ - ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [٢]

(واستشهد به على أن ابن مالك يرى أن (سَأَلَ) في قراءة من قرأ (سَأَلَ سَائِلٌ) ليس مخففا من سَأَلَ ، وإنّما هو مِثلُ: هَابَ وسَالَ معتلُ العينِ مرادفُ سَأَلَ مهموز العين ، لأنّهم يقولون سلت :تسال نحو هبت : تهاب ، وقال أبوالبقاء: سَالَ يَسَالُ مِثْلُ خافَ يَخافُ ومصدرُهُ المسا ولةُ وهو واوى.) .

وذهب سيبويه [٣] إلى أنّ إبدال الألف من الهمزة ليس بقياس ، إنّما هو مقصور على السماع . [٤]

وقد ذهب إلى ذلك أيضا مكي القيسي إذ يقول : (وحجة من ترك الهمز أنه تحتمل قراءته ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون جعله من السوأل ، لكن أبدل من الهمزة ألفا على ما ذكرنا من اللغة المسموعة ، وتكون الهمزة في (سائل) أصلية .

---

(١) في شرح الشافية : ٢٥٧ .

(٢) من الآية ١ من سورة المعارج .
قرأ سال غير مهموز نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون (سأل) مهموز ، انظر السبعة : ٦٥٠ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٤ .

(٤) وذلك لأنّ القياس أن تُجْعَل بَيْن بَيْن .

الثاني : أن يكون جعله من سلت تسال ،لغة في السوءال كخفت تخاف، فتكون الألف من سال بدلاً من واو ،كخاف ،وتكون الهمزة في (سائل) بدلاً من واو ك (كخائف) .

والثالث : أن يكون جعله من (السيل) من (سال) ،بدلاً من ياء ك (كَالَ يَكِيل) وتكون الهمزةفي سائل بدلاً من ياء فقد روى أنه : وادٍ في جهنم اسمه (سائل) ،فالمعنى سال هذا الوادى الذى في جهنم بعذاب ، فالباء في موضعها ،وإذا جعلته من السوءال ، فالباء بمعنى (عن)) . (١)

وقريب منه ما ذهب إليه العكبرى.(٢)

نخلص مما سبق أن الألف في (سال) إمّا أن تكون مبدلة من الهمزة ، والإبدال هنا ليس بقياس إنّما هو مقصور على السماع باتفاق .

وإمّا أن تكون مبدلة من الواو أو الياء ،وذلك يكون على القياس لأنهما - أى الواو والياء - تحركتا وانفتح ما قبلهما . ولعلّ ذلك هو الذى جعل ابن مالك يذهب إلى القول بأن (سال)، ليس مخففا من (سأل) المهموز ،إنما هو من (سال) معتل العين اليائي، مثل هَابَ يهابُ ،وقد صرّح بذلك في شرح الشافية الكافية إذ يقول : ز الإشارة بالإبدال الذى هو بمعزل عن القياس إلى نحو (منساه وسال) على القول بأنه من سأل ،وهو الظاهر ،لأنّها اللغة المشهورة .

ومن العرب من يقول : سلت عن الشيء أسال ،وهذا أسول من هذا . أى أكثر سوءالا ،فإن كان (سال سايل) على هذه اللغة فهو القياس .

---

(١) الكشف ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٣٩.

وإن كان على اللغةِ المشهورةِ فهو مِثْلُ: (منساة) من المحفوظِ الذى لا يُقاسُ عليه ٠)[١]

لم يذكر هذه الآية ابنُ الحاجبِ ولا الرضي ، وذكرها ابنُ مالك ٠

وبهذا اتفق معهُ الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وهو (سالَ سائِلٌ) وموضعِهِ بابُ تخفيفِ الهمزِ ٠

---

(١) الشافية الكافية ٤/ ٢١٢٠ ٠

وذكر في (١) تخفيف الهمز متحدثا عن عروض الحركة قوله تعالى :

٢٨ - ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢)

استشهد به على أنه لم يعتد بحركة النون في (يَكُن) ، لأنّ الحركة عارضة ، وإلاّ لعادت الواو . وقد ذكر تلك الآية في أثناء حديثه عن تخفيف همزة (الأحمر) ، فقال : (إذا نُقلت الحركة إلى لام التعريف ، فهل يُعْتَدُّ بتلك الحركة أم لا ، فإن لم يُعْتَدّ بها كما هو مذهب الأكثر وجب أن يُقال : الَحْمر ، بإثبات همزة الوصل ، لأنّ اللام في حكم الساكن ، وإن اعْتَدَّ بها يقال : لَحْمر بحذف الهمزة للاستغناء عنها بحركة اللام ، وإنّما اعْتَدَّ بها على هذه اللغة ، ولم يَعْتَدّ أحد بحركة النون في نحو لم يَكُن الَّذِينَ ، وإلاّ لعاد الواو ، لأنّ اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا ، لكونها على حرف واحد ، ومعنى ، لأنّها غيّرت مدلوله من التنكير إلى التعريف وإذا صارت كالجزء شابهت الحركة المنقولة إليها ، حركة سَلْ ، وأصله أسأل) .

أما الرضي فقد استشهد بها من جانب آخر في باب (التقاء الساكنين - على أن فتح نون (يَكُنْ) ضعيف ، كضعف ضم التاء في (قالَتُ أُخْرُجْ) وذلك يتضح من قوله : (وكذا الضم في (قالتُ أُخْرُجْ) ، وهو ضعيف ، ولو جاز هذا لجاز (لَمْ يَكُنَ الَّذِينَ) وعَنَ الذين ، بفتح النونين) (٣) .

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا من سبقه من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذه الآية ، وذكرها الرضي .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد ، وإن اختلف معه في الموضع ، إذ ذكره في باب (تخفيف الهمز) ، على حين ذكره الرضي في باب (التقاء الساكنين) .

---

(١) في شرح الشافية : ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
(٢) من الآية ١ من سورة البينة .
(٣) شرح الشافية ٣/٢٣٨ .

وذكر في تخفيف الهمزة أيضا قوله تعالى :

٢٩ - ﴿ عَادَ لُّولَى ﴾ (١)

استشهد به على أن قراءة أبي عمرو ونافع جاءت على اللغة القليلة .

قال : (وقرأ أبو عمرو ونافع (عَادَ لُّولَى) في (عاداً الأُولَى) وهذا مبني على الأقل ، لأن قياس اللغة الكثيرة أنه إذا نُقِلَت حركة الهمزة وحذفت الهمزة أن يُقَالَ (عَادِنْ لولى) ، لأن التنوينَ ساكنٌ ولامَ التعريفِ ساكنةٌ في الحكم فيجبُ كسرُ التنوينِ لالتقاءِ الساكنين + وأما على اللغة القليلة فاعتدَّ بحركة اللام ولم يُحرِّك التنوين فصار (عَادِنْ لولى) فأدغمَ وقال : عَادَ لُّولَى). (٢)

وقد ذهب إلى ذلك الزجاج (٣).

وقد وَضَّحَ الرضي سبب الاعتداد بحركةِ اللامِ فقال : (وإنَّما اعْتَدَّ بحركةِ اللام - وإن كانَ على الوجهِ الأقلِّ - لغرضِ التخفيفِ بالإدغامِ) . (٤)

وقد استشهد بهذه الآيةِ ، قبلَهُ الفارسي (٥) ، والزمخشري (٦) ، وابنُ يعيش (٧) ، وابنُ الحاجبِ ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوعِ الشاهدِ وموضعِه وهو بابُ (تخفيفُ الهمزِ) .

---

(١) من الآية ٥٠ من سورة النجم.
قرأ أبو عمرو وورش بنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف قبلها ، وإدغام تنوين (عاد) فيها حالة الوصل . وزاد قالون همز الواو همزا ساكنا (عاد لؤلى) .
قرأ الباقون بإظهار تنوين (عاد) وكسرةِ وإسكانِ اللام وتحقيق الهمزة بعده مضمومة وإسكان الواو .
انظر الكشف ١/ ٩١ ، والتيسير ص ٢٠٤ والنشر ١/ ٤١٠ ، وغيث النفع ص ٢٤٩ والإتحاف ص ٤٠٣ .

(٢) شرح الجاربردي للشافية : ٢٥٩ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤/ ٢٧٩ .

(٤) شرح الشافية ٣/ ٥٢ .

(٥) انظر التكملة : ٣٥ .

(٦) انظر المفصل : ٣٥١ .

(٧) انظر شرح المفصل ٩/ ١١٦ .

٥ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإعلال :

وذكر في الإعلال (١) قوله تعالى :

٣٠ - ﴿ قالوا إنْ هَذانِ لَساحِرانِ ﴾ (٢)

استشهد به على أن قلب الياء في (هذان) ألفا ،إنما هو على لغة من يقلب حروف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا . قال الجاربردى : (فقد ذكر الواحدى في الوسيط في تفسير قوله تعالى (الآية السابقة) أنه قال ابن عباس هي لغة بلحارث بن كعب ،ثم قال إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية ،وذلك أن بلحارث ابن كعب وخثعما و زبيد وقبائل من اليمن يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد .. يقولون: أتاني الزيدان ،ورأيت الزيدان ،ومررت بالزيدان . وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٧٧.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه.
وهي قراءة نافع ،وابن عامر ،وعاصم ، الكسائي ، شعبة ،أبوجعفر، يعقوب ، خلف ،الشنبوذى ،الحسن ،الأعمش ، طلحة ، أيوب، أبوعبيد ،أبو حاتم ،ابن يعيش الأصبهاني . البحر المحيط ٦/٢٥٥ وانظر السبعة : ٤١٩ ،إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣، الكشف ٢/١٠٠ ،الكشاف ٢/٥٤٣ ،الإملاء للعكبرى ٢/٦٧، النشر ٢/٣٢١ ،الاتحاف ص ٣٠٤ ،غيث النفع ص ٢٩٠ ، والمُهذَّب في القراءات لمحمد محمد سالم محيسن ٢/١٤٣.
(لقد خرج بعضهم هذه القراءة على حذف ضمير الشأن، والتقدير (إنَّهُ هذان. وخرَّجها بعضهم على أن (إن) بمعنى نعم). انظر البيان في إعراب القرآن لابن الأنبارى ١/١٤٦ وشرح ابن يعيش ٣/١٣٠ ،البحر المحيط ٦/٢٥٠ ولكن التخريج على هذه اللغة وهي (إلزام الألف) كما يقول النحاس من أحسن ما حملت .

ما قبلها ألفا فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة.[١]

وقيل إنّ هذه اللغة لبني كِنَانة. روى ذلك عنهم أبو الخطاب الأخفش الكبير . قال أبو عبيدة : (وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوما من بني كِنَانَةِ وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب).[٢]

وقال ابن يعيش (وهي لغة فاشية).[٣]

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي بهذه الآية.

وقد استشهد بها ابن يعيش ،وهذا فقد اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية واختلف معه في الموضع . إذ ذكرها الجاربردى في باب القلب ،على حين ذكرها ابن يعيش في باب أسماء الإشارة .

---

(١) شرح الشافية ص٢٧٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢١.

(٣) انظر شرح المفصل ٣/ ١٣٠.

٦ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإبدال :

وفي الإبدال ذكر قوله تعالى :

٣١ - ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً ﴾ (١)

(استشهد على أن أصل (أَنَاسِيّ) أناسين ، لأنّه جمع إنسان فأبدل النون ياء وهذا مسموع كثير) (٢).

ويجوز أن يكون أناسي جمع (إنسى) مثل: كَرَاسِي جمع (كُرْسى)، فلا تكون الياء بدلا من النون . وهذا يكون لا شاهد فيه.

قال الفراء :

وقوله : (وأناسى كثيرا واحدهم إنسى ، وإن شئت جعلته إنسانا ، ثم جمعته ، فتكون الياء عوضا من النون) (٣).

وقال النحاس :

(قال الأخفش سعيد : ، واحد الأناسي إنسى ، وكذا قال محمد بن يزيد (٤) . وهو أحد قولي الفراء . وله قول آخر ، وهو

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان
(وقرأ بالتخفيف (أناسي) يحيى بن الحرث الذمارى) . البحر المحيط ٥٠٥/٦ وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٦٣/٣ ، واللسان ١٢ ، وفي المعجم الوسيط ٢٩/١ قال : الإنسان الكائن الحي المفكر جمع أناسي ، أصله أناسين .

(٢) انظر شرح الجاربردى على الشافية : ٣١٨ .

(٣) معاني القرآن ٢٦٩/٢ .

(٤) هو المبرد .

أن يكون واحد الأناسي إنسانا ، لم يُبْدِل من النون ياءً فيقول أناسي .
ويجب على قوله أن يقول في جمع سرحان : سراحى . لا فرق بينهما
وحكى أيضا وأَنَاسِيَ كَثِيرًا ، بالتخفيف). (١)

ثم أتى أبوحيان وَوَضَّحَ نسبة كل مذهب إلى صاحبه فقال :
(وأناسي : جمعُ إنسانٍ وهو مذهبُ سيبويه وجمعُ إنسي في مذهبِ
الفراءِ والمبردِ والزجاجِ ، والقياسُ (أناسية) كما قالوا في مهلبي :
مهالبة وحكى (أناسين) في جمع إنسان ، كسرحان وسراحين) . (٢)

لم يستشهد بهذه الآية ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما
من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ١٦٣ ، وقريب منه ما جاء في شرح الرضي
للشافية ٣/ ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) البحر المحيط ٦/ ٥٠٥ .

أصوات المماثلة اللام والنون :

وذكر الجاربردى (١) في الإبدال - إبدال النون من اللام في قوله تعالى :

٣٢ - ﴿ وَيُؤْتِ مِنْ لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٢)

الشاهد (مِن لَّدُنْهُ) وهوشاهد على الإدغام ،إدغام النون الساكنة في اللام . والإدغام هنا واجب . لكن الجاربردى ذكره في (باب الإبدال) وكان يستحسن أن يذكره في باب الإدغام.

ومناسبة ذكره ،لأنه كان يرى أن إبدال النون من اللام في (لعلّ) هو لتقاربهما في المخرج - ومنها تَطَرَّق لقوله ولذلك يُدَّغم فيها - أى سبب الإدغام هو قرب مخرجيهما .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية واستشهد بها ابن يعيش . (٣)

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه وهو (باب الإبدال) .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢١ .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء .
جاء في الكشف ١/ ١٦٢ : (والذى أجمع عليه القُرَّاءُ إدغام الغنة مع الراء واللام وذلك نحو: قوله: (مِن لَّدُنْهُ) و (مِن رَّبِّهِم) وذلك إجماع من القراء ، والإظهار في مثل هذا يَعُدُّه القُرَّاء لحنا لِبُعْدِه من الجواز) .

(٣) انظر شرح المفصل ١٠/ ٣٦ .

أصوات المماثلة السين والزاى :

وذكر في الإبدال[1] أيضا قوله تعالى :

٣٣ - * مَسَّ زَقَـرَ *[2]

استشهد به على أنَّ (زقرَ) أصلُهَا (سَقَرَ) ، ولأنَّ السِّينَ هنا متحركةٌ لا يجوزُ أنْ تُبْدَلَ زاياً ، ولَكِنْ قبيلةُ كلبٍ تُبْدِلُهَا زاياً خالصة مع القافِ ، ويقولون : (مَسَّ زَقَرَ) .

قالَ الرضي : (ويَقْلِبُهَا غيرُهم صاداً ، وذلك ، لأنَّه لما تَباينَ السِّينُ والقافُ ، لكونِ السِّينِ مهموسةً والقافِ مجهورةً أبدَلُوها زايـاً لمناسبةِ الزاى للسِّينِ في المُخْرَجِ والصفيرِ، وللقافِ في الجهرِ).[3]

وقد استشهد بهذه الآيةِ قبلَ الجاربردى والرضي ، الزمخشرى[4] وابنُ يعيشٍ[5] ، وابنُ الحاجبِ .

وهذا اتفقَ الجميعُ في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ وموضعِهِ وهو بابُ الإبدالِ .

---

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى : ٣٢٦ .

(٢) من الآية (٤٨) من سورة القمر ، وهي بهذه القراءة (مَسَّ سَقَرَ) ولم أجد قراءة (مَسَّ زَقَرَ) في جميع كتب القراءات التي بين يدى ، وسقر: عَلَم لجهنم من سقرته النار وصقرته إذا لوحته . الكشاف ٤/ ٤١ .

(٣) في شرح الشافية ٣/ ٢٣٣ .

(٤) انظر المفصل : ٣٧٣ .

(٥) انظر شرح المفصل ١٠/ ٥٢ .

أصواتُ المخالفـــةِ :

ذكر في الإبدالِ قولَهُ تعالى :

٣٤ - * فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً * (١)

الشاهدُ (تُمْلَىٰ) حيثُ أُبْدِلَتْ الياءُ من أحدِ حرفي التضعيفِ وهو اللامُ ، لأنَّ الأصلَ أمللته أُمِلُّهُ إملالا ، فَقُلِبَتْ اللامُ ياءً ثم قُلِبَتْ الياءُ ألفاً ، لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها . (٢)

والإبدالُ هنا كثيرٌ، لكنَّه مقصورٌ على السماعِ، ولا يمكنُ القياسُ عليـــه .

وقد صَرَّح بذلك سيبويه حيثُ عَقَدَ له بابا بعنوان :

(هذا بابُ ما شَذَّ فأبدلَ مكانَ اللامِ الياءَ لكراهيةِ التضعيفِ ، وليس بمُطَّرِد

وذلك قولُكَ: تَسَرَّيْتُ ، وتَظَنَّيْتُ ، وتَقَصَّيْتُ من القِصَّةِ وأَمْلَيْتُ ... إلى أنْ قالَ : وكُلُّ هذا التضعيفُ فيه عربيٌّ كثيـــرٌ جَيِّدٌ). (٣)

كما صَرَّحَ بذلك ابنُ الحاجبِ حيثُ قالَ : (... ومن الباقي المسموعِ كثيرٌ في نحوِ: أَمْلَيْتُ وقَصَّيْتُ). (٤)

---

(١) من الآية ٥ من سورة الفرقان .
قال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٨٢ (في هذه الآية وجهان :
أحدهما : أراد اكتتابَها ، أو طلبه فهي تُمْلَى عليه ، أو كُتِبَتْ له وهو أُمِّيٌّ فهي تُمْلَى عليه ، أي تُلْقَى عليه من كتابهِ يتحفظُها ، لأنَّ صورةَ الإلقاءِ على الحافظِ كصورةِ الإلقاءِ على الكاتبِ).

(٢) انظر شرح الجاربردي للشافية : ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٣) انظر الكتـــاب ٤/ ٤٢٤ .

وقد جاء في التنزيل على الأصل بدون إبدال كقوله تعالى :

٣٥ - ﴿ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ (١)

قال : (وذهب بعضهم إلى أنها لغتان ، لأن تصرفهما واحد ، فليس جعل أحدهما أصلا ، والآخر فرعا أولى من العكس). (٢)

قال النحاس : (قال محمد بن إسحاق فكان مؤذيا للنبي صلى الله عليه وسلم اكتتبها فهي تُملَى عليه . على لغة من قال (أملى) ، ومن قال (أملّ) قال :

- ﴿ تُمِلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ (٣)

وقال ابن منظور : (أَمْلَلْتُ أُمِلُّ ، وأَمْلَيْتُ أُمْلِي لغتان . . . . (فأَمْلَيْتُ) من الإملاء . و(أَمْلَلْتُ) من الملل والملال ، لأنّ المملّ يطيل قوله على الكاتب ويكرّره). (٤)

قال الأزهري : (قال الفراء : (أَمْلَلْتُ) لغة أهل الحجاز وبني أسد ، و(أَمْلَيْتُ) لغة بني تميم وقيس - يُقال : أَمَلَّ عليه شيئا يكتبه ، وأَمْلَى عليه . ونزل القرآن باللغتين معا .

---

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٢) شرح الجاربردي ص ٣١٨.

(٣) إعراب القرآن ٣/١٥٢.

(٤) اللسان (ملل) ١/٦٣١.

ويقال : أمللت عليه الكتاب وأمليته).[1]

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضى بهاتين الآيتين واستشهد بهما ابن يعيش.[2]

وهذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآيتين وموضعهما وهو (باب الإبدال).

---

(١) التهذيب (ملل) ٣٥٢/١٥ ، وانظر أيضا زاد المسير لابن الجوزى ٣٣٧/١.

(٢) انظر شرح المفصل ٢٤/١٠.

٧ - شواهد تشمل بعض مسائل الإدغام :

وذكر الجاربردى (١) في الإدغام تقريب الصاد من الزاى أو إبدالها قوله تعالى :

٣٦ - ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً ﴾ (٢)

الشاهد (وَمَنْ أَصْدَقُ) استشهد به على أن حمزة والكسائي قرآها بإشمام الصاد حَيْثُ أُشْرِبَت الصاد صوت الزاى لأنها ساكنة الدال.

وَوَضَّحَ مكي (٣) ذلك فقال :

(ومن أَصْدَقُ " قرأه حمزةُ والكسائي في الصادِ إذا أسكنت ، وأتت بعدها الدال ، وذلك في اثني عشر موضعا في كتاب الله (٤) بين الصاد والزاى ، لأنَّ الصادَ حرفٌ مهموسٌ وبعدَها الدالُ حرف مجهور ، فَقُرِّبَتْ الصادُ من الدالِ بأن خُلِطَ لفظُها بالزاى ، لأنَّه حرفٌ مجهورٌ مِثْلُ الدالِ ، فصارَ اللسانُ يَعْمَلُ في حرفين مجهورين ، وَحَسُنَ ذلك ، لأنَّ الصادَ والزاى من مُخرجٍ واحدٍ ومن حروفِ الصفير .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٣٩.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة النساء.

(٣) الكشف ١/٣٩٣-٣٩٤ ، وانظر التيسير ص ٩٧ ، وتفسير القرطبي ٥/ ٣٠٥ والنشر ٢/ ٢٤٢ ، والإتحاف ص ١٩٣.

(٤) وهذه الأحرف على توالي ترتيب السور في (النساء آية ١٢٢) ، (الأنعام آية ١٤٦) ، (الأنفال آية ٢٥٧) ، (يونس آية ٣٧) ، (يوسف آية ١١١) ، (الحجر آية ٩٤) ، (القصص آية ٢٣) ، (الطارق آية ١٢) ، (الزلزلة آية ٦).

وقرأ الباقون بصاد خالصة على الأصل ، وإتباعا للخط وهو الاختيار لأن الجماعة عليه ، ولأنه الأصل).

يتضح مما سبق أنه يجوز في الصاد الواقعة قبل الدال إذا سُكِّنَتْ إشرابها صوت الزاى وإبقائها صادا خالصة على الأصل وهو الأكثر .

ويرى سيبويه (١) أنه يجوز أن تُبْدَل زايا خالصة، ولكن أفضلها أن يؤتى بها صادا صريحة على الأصل .

وقد ذهب إلى ذلك الرضي حيث يقول شارحا قول ابن الحاجب : (وقد ضُورِع بالصاد الزاى دونها ، وضُورِع بها متحركة نحو: صَدَرَ وَصَدَقَ ، والبيان أكثر ..

ويعني بالبيان الأتيان بالصاد والسين صريحين بلا قلب ولا إشراب صوت ، ففي الصاد الساكنة قبل الدال البيان أكثر ، ثم المضارعة ، ثم قلبها زايا).(٢)

نخلص مما تقدم أن الصاد صوت مهموس ، والدال مجهور ، وقد تجاورا ، مع سكون الصاد الأمر الذى يمثل صعوبة صوتية في إعطاء كُلٍّ منهما صفته الخاصة به .

ولهذا تم - صوتيا - الجهر بالصاد ، أى تحويلها إلى صوت شبيه بالزاى أو الظاء .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذه الآية.

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٧٨ .
(٢) انظر شرح الشافية ٣/٢٣٣ .

إدغام حروف ضوى مشفر فيما يقاربها :

إدغام الضاد في الشين :

وذكر فيه قوله تعالى :

٣٧ - ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ (١)

واستشهد به (٢) على أن بعض القُرّاء أجاز إدغام الضاد في الشين والنحويون ينكرون ذلك . (٣)

قال الزمخشري :(الضاد لا تدغم إلاّ في مثلها كقولك : " اقبض ضعفها ، أمّا ما رواه أبوشعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فما برئت من عيب رواية أبي شعيب). (٤)

ووضّح ذلك ابن الحاجب فقال : (... لو أُدْغِمْتَ في غيرها -أي الضاد- لذهبت الاستطالة من غير تعويض عنها ، وقد عَقَّبَ بالقدح في قراءة السوسي بإدغام الضاد في الشين في قوله تعالى : (الآية السابقة) وفيه ضعف آخر من حيث إنه سَكَّنَ ما قبلها ، وإدغام مثل ذلك وإن لم يكن ضادا ممتنع عند النحويين لما يؤدي إليه من اجتماع الساكنين على غير حدهما . فصار ضعفها عندهم من وجهين :

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة النور .
(لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) بالإدغام الكبير، لأبي عمرو. الإضاءة : ص ١٠٦، وغيث النفع ص ٣٠٥.

(٢) انظر شرح الشافية : ٣٤٦.

(٣) قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي: ٣٤٦ (لم ينكره كلهم بل الخليل وسيبويه وأصحابهما).

(٤) المفصل ص ٣٩٩.

وقد أجيب عن الإدغام من الإسكان بوجهين :

أحدهما : أنه إخفاء أُطْلِق عليه الإدغام مسامحة ، والإخفاء مع الإسكان قبلها جائز بالاتفاق ، وهذا وإن كان حسنا وصالحا لأنْ يُجابَ به عن إطلاقهم إدغام الضاد في الشين ، فإنّ الإخفاء في الضاد ، قبل الشين وغيرها غير ممتنع باتفاق لو ساعد رواة القراءة ، والذى نُقِل عن المشهورين أنهم يُدْغِمون ذلك إدغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها ، وليس مع الإخفاء قلب ولا تشديد ، فضعف الجواب على هذا التقدير .

والجواب الثاني : أنهم قالوا : قد ثبتت هذه القراءة في السبعة وهي منقولة تواترا ، وهو إثبات مقيد للعلم ، وما ذكره النحويون نفى مستنده الظن ، فالإثبات العلمي أولى من النفي ، والظني ، وهذا الجواب بعينه يجرى معارضا في منعهم إدغام الضاد في الشين ، وغاية ما يجيبون عنه القدح في تواتر القراءة أو في تواتر مثل هذه التي قد روى غيرها ، ولو نسلم أنها غير متواترة ، فأقلُّ الأمر أن تثبت اللغة بدلالة نقل العدول فينبغي لها الترجيح فيها بالإثبات ، ومذهب الخصم نفي والإثبات أولى).(١)

يتضح مما سبق أنّ ابن الحاجب يؤيد ما وردت به بعض القراءات من جواز إدغام الضاد في الشين ، لأنّ القراءة منقولة تواترا وهو إثبات مقيد للعلم ، وما ذكره النحويون نفى مستنده الظن ، والإثبات العلمي أولى من الظني .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٢ - ٥٠٣ .

لقد استشهد بهذه الآية الزمخشري [١] ، وابن يعيش [٢] ، وابن الحاجب [٣] ، والرضي [٤] .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه .

وذكر في إدغام الراء في اللام في قوله تعالى :

٣٨ - ﴿ اغْفِرْ لِي ﴾ [٥]

واستشهد بها على أنَّه يجوز إدغام الراء في اللام كما جاء عن بعض القراء [٦] وقد وضح ابن الحاجب أنَّ الذي سَوَّغَ ذلك هو شدة التقارب [٧] . وفَصَّلَ ذلك ابن يعيش فقال :

(واختلف النحويون في إدغام الراء في اللام فقال سيبويه [٨] وأصحابه : لا تُدْغَم الراء في اللام ، ولا في النون وإن كُنْ متقاربات لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تُشَبَّه بحرفين ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك إلاّ ما روى عن يعقوب الحضرمي أنَّه

---

(١) انظر المفصل : ٣٩٩ .
(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٤٠ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٠٣ .
(٤) شرح الشافية ٣/ ٢٧٤ .
(٥) من الآية ١٥١ من الأعراف .
(٦) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ٣٤٦ .
(٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٠٦ .
(٨) انظر الكتاب ٤/ ٤٤٨ .

كانَ يُدْغِمُ الراءَ في اللامِ في قولِهِ عزَّ وجلَّ (يَغْفِرْ لَكُمْ) (١) وحكى أبو بكر ابنُ مجاهدٍ عن أبي عمرو أنَّه كان يُدْغِمُ الراءَ في اللامِ ساكنةً كانت أو متحركةً ، وأجازَ الكسائي والفراءُ إدغامَ الراءِ في اللامِ (٢) والحجةُ في ذلك أنَّ الراءَ إذا أُدْغِمَتْ في اللامِ صارتْ لاماً ، ولفظُ اللامِ أسهلُ وأخفُّ من أن تأتي براءٍ فيها تكريرٌ وبعدَها لامٌ وهي مقاربةٌ للفظِ الراءِ فيصيرُ كالنُطْقِ بثلاثةِ أحرفٍ من موضعٍ واحدٍ). (٣)

يتضحُ مما سبقَ أنَّ ابنَ يعيشٍ ، وابنَ الحاجبِ والرضي متفقون مع الكسائي والفراءِ في جوازِ إدغامِ الراءِ في اللامِ.

كما يتفقُ الجاربردى مع ابنِ الحاجبِ والرضي في موضوعِ الاستشهادِ بالآيةِ وموضعِهِ ، وهو بابُ الإدغامِ.

وذكرَ في إدغامِ الفاءِ في الباءِ قولَهُ تعالى :

٣٩ - ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾ (٤)

استشهدَ بِهِ على أنَّه جاءَ عن بعضِ القُرَّاءِ إدغامُ الفاءِ في الباءِ (٥) والنحويون لا يجيزون ذلك.

---

(١) من الآية ٤ من سورة نوح.
(الراءُ الساكنةُ عندَ اللامِ أدغمَهُ أبوعمرو بخلافٍ عن الدوري ، وأظهرَهُ الباقون) . تقريب النشر ص ٥٠ ، الإتحاف ص ٢٩.

(٢) قال الرضي : (وأجازَ الكسائي والفراءُ إدغامَ الراءِ في اللامِ قياساً كراهةً لتكريرِ اللامِ). انظر شرح الشافية ٣/ ٢٧٤.

(٣) شرح المفصل ١٠/ ١٤٣.

(٤) من الآية ٩ من سورة سبأ.

(٥) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٤٦.

قال ابن الحاجب : والتحقيق أنَّها أدغمت .[١]

قال الزمخشري : (والفاء لا تدغم إلاَّ في مثلها كقوله تعالى : (وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ)[٢] وقُرِئَ (نَخْسِفْ بِهِمْ) بإدغامها في الباء وهوضعيف تَفَرَّدَ به الكسائي).[٣]

وقد وَضَّحَ ابن يعيش علة ذلك فقال :

(ولا تُدْغَم في غيرها ، لأنَّها من حروف (ضوى مشفر) ففيها تَفَشٍّ ، يُزيله الإدغام فأمَّا ما حُكِي عن الكسائي من إدغامه لها في الباء في قوله عزَّ وجلَّ (نَخْسِفْ بِهِمْ الأَرْضَ) فشاذ).[٤]

والأولى أن نقول : أنه يجوز إدغام الفاء في الباء ، لأنه جاء عن بعض القُرَّاء ، ولا يَصِحُّ أن نحكم على القراءة بالضعف أو الشذوذ ، كما ذهب بعض النحاة ، لأنَّ القراءة سنة مُتَّبَعَة .

لقد استشهد بالآية السابقة الزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي . وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه ، وهو باب الإدغام .

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠٩ .
(٢) من الآية ٢١٣ من سورة البقرة .
(٣) المفصل ص ٤٠١ .
(٤) انظر شرح المفصل ١٠/١٤٦ .

وهكذا يتضح لنا في الآيات السابقة تقارب المخارج ، مثل :

الضاد ـــــ الشين

الراء ـــــ اللام

الفاء ـــــ الباء

* * * * * * *

وذكر الجاربردى في الإدغام قوله تعالى :

٤٠ - ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ (١)

واستشهد به على (٢) أن القاف قد تدغم في الكاف ، قال الرضي : (٣)

(ويكون ذلك بقلب الأول إلى الثاني نحو (أَلْحَقْ كَلَدَةَ) (٤) .

ويرى سيبويه أن الإدغام حسن ، والبيان أيضا حسن ، إذ يقول " والقاف مع الكاف ، كقولك أَلْحَقْ كَلَدَة ، الإدغامُ حسنٌ ، والبيانُ حسنٌ وإنما أدغمت لقرب المخرجين ، وأنهما من حروف اللسان ، وهما متفقان في الشدة) . (٥)

لم يستشهد بهذه الآية ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه .

---

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام وتكملة الآية (هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ) .

(٢) شرح الشافية ص ٣٤٨ .

(٣) انظر شرح الشافية ٣/٢٧٨ .

(٤) الكلدةُ : الأرضُ الصلبةُ ، والكلدةُ : القطعةُ من الأرضِ غليظةٌ . وكَلَدَة (بفتحات) اسمُ رجل ، وأبو كَلَدَة من بني الضبعان ، والحرث بنُ كَلَدَة أحد فرسان العرب وشعرائهم " .
انظر اللسان (كلد) ٣/٣٨٠ ، والمصباح المنير ٢/٥٣٧ .

أصوات (اختلاف الصفة) :

ذكر الجاربردى في إدغام (حروف الحلق) قوله تعالى :

٤١ - ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنْ النَّارِ ﴾ (١)

الشاهد (زُحْزِحَ عَنْ) .

واستشهد به على جواز (٢) إدغام الحاء في العين بقلب الحاء عينا في قراءة أبي عمرو .

والذى يذهب إليه النحويون هو جواز الإدغام بقلب العين حاء لا العكس ، قال سيبويه :

(ليست حروف الحلق بأصل للإدغام، ولكنك لو قلبت العين حاء فقلت في : امْدَحْ عَرَفَه ، امدحّرفه جاز.) (٣)

---

(١) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .
إدغام الحاء في العين جاء في موضع واحد على خلاف بين المدغمين ". تقريب النشر ص ١٠ والإتحاف ص ٢٣ .
وجاء في شرح الرضي "(فَمَنْ زُحْزِعَ عَنْ النَّارِ) بالعين ، شرح الشافية ٢٧٧/٣ .
ذكر ابن الباذش في الإقناع ٢٠٩/١ : (والأخذ (فَمَنْ زُحْزِحَ عَنْ) وحده بالإدغام ، وإن كان أبو الزعراء قد روى فيه أيضا الإظهار ، ولكن الرواة عن اليزيدى أَصْفَقُوا على الإدغام فيه ، ووافقه أبو زيد عليه) .

(٢) شرح الشافية ص ٣٤٨ .

(٣) انظر الكتاب ٤٥١/٤ .

ثم وضّح علة ذلك فقال : (فإن التقاء الحائين أخف في الكلام من التقاء العينين)[١].

وقال الرضي : (الحاء المهملة تدغم في أدخل منها ، وهو شيئان الهاء والعين بأن تُقْلَبَا حاءين)[٢].

يُفْهَمُ مما سبق أنه لا يجوز عند النحويين إدغام الحاء في العين إلاّ بشرط ، وهو قلب العين حاء . أما قلب الحاء عينا كما هي قراءة أبي عمرو فلم ينص أحد من النحويين على جوازه ، ولكن تعبير بعضهم بقوله : وجاء فَمَنْ زُحْزِحَ عَنْ النَّارِ .

يفيد أنه جائز ، ولكنه سماعي لا يُقاس عليه ، وإن كان بعضهم يرى أن ما روى عن أبي عمرو ضعيف ، قال ابن يعيش :

(أمّا ما رُوى عن أبي عمرو في قوله : (فَمَنْ زُحْزِعَ عَنْ النَّارِ) ، بإدغام الحاء في العين ، فهو ضعيف[٣] عند سيبويه لأنّ الحاء أقرب إلى الفم ، ولا تدغم إلاّ في الأدخل في الحلق ، ووجهه أنه راعى التقارب في المخرج والقياس ما قدمناه)[٤].

---

(١) الكتاب ٤/٤٥١.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٧٧.

(٣) قال أبوجعفر : (إدغام الحاء في العين عند سيبويه ممتنع لأنّ الحاء أدخل في الفم) الإقناع ١/٢١٠.

(٤) شرح ابن يعيش ١٠/١٣٧.
ما قدمناه يقصد قوله : (وأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن الأول ، ولا يدغم في العين إلاّ مثلها ، ولا يدغم فيها مقارب ، فأما ما روى عن أبي عمرو الخ).
ابن يعيش ١٠/١٣٦.

وقد استشهد بالآية السابقة قبل الجاربردى الزمخشـــــرى وابن يعيش ،وابن الحاجب ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآيـــة وموضعه وهو باب الإدغام .

وذكر الجاربردى في إدغام اللام الساكنة غير المعرفة قوله تعالى :

٤٣ - ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ ﴾ (١)

واستشهد به (٢) على أن إدغام لام (بل) في الراء لازم ،لشدة التقارب . وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب قبله . (٣)

ويرى سيبويه أن الإدغام فيها أحسن من الإظهار . قال في الكتاب : (فإذا كانت غير لام المعرفة ،نحو لام (هَلْ) و (بَلْ)،فإن الإدغام في بعضها أحسن ،وذلك قولك : هَرَّ أَيْتَ ، لأنها أقربُ الحروف إلى اللام وأشبهُها بها ،فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج، واحد،إذْ كانت اللام ليس حرف أشبهُ بها منها ولا أقربُ ،كما أنّ الطّاء ليس حرف أقربُ إليها ولا أشبه بها من الدال ،وإن لم تدغم فقلت : هَلْ رَأَيْتَ ،فهي لغة لأهل الحجاز ،وهي عربية جائزة). (٤)

وقال مكي : (وأما اللام في الراء فهو حسن ،وهو قوله تعالى : ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ ، لأنك تبدل من اللام حرفا أقوى من اللام بكثير. فذلك مما يقوى جواز الإدغام). (٥)

ونلاحظ هنا أن التأثير تقدمي، تأثرت اللام بالراء (بَلْ رَانَ) (بَرْ ران) .

ولقد استشهد بهذه الآية قبله ابن الحاجب،والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه،وهو باب الإدغام.

---

(١) من الآية ١٤ من سورة المطففين.
(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٤٨.
(٣) انظر شرح الرضي للشافية ٣/ ٢٧٩ ،وشرح الجاربردى ١/ ٣٤٨.
(٤) الكتاب ٤/ ٤٥٧.
(٥) الكشف ١/ ١٥٨.

وذكر في إدغام الحروف المطبقة ، قوله تعالى :

٤٣ - ﴿ فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ (١)

واستشهد به (٢) على أن بعض القُرَّاء يجيز إدغام الحروف المطبقة في غيرها ، لكن بشرط تبقية الإطباق .

وذلك ما ذهب إليه الزمخشري (٣) ، وليس ذلك مُرْضِياً عند ابن الحاجب ولذلك رَدَّهُ بقوله : (والإطباق في (فَرَّطْتُ) إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى وجَمْع بين ساكنين). (٤)

قال الجاربردي :

: (وتقريره أنَّ الإطباق صفة للمطبقة ، لا تكون إلاّ بها ، وإذا لم يكن إلاّ بها ، تنافى مع الإدغام ، لأنَّه يجب به إبدالها إلى المُدْغَم فيه فيؤدي إلى أن تكون موجودة غير موجودة ، وهو متناقض ، فإن قيل : الإطباق في المطبقة كالغنة في النون ، فكما أمكن مجيء الغنة من غير نون ، فلا يبعد الإطباق من غير المطبقة . قلت : الغنة لا يتوقف حصولها على مجيء النون ، لأنها تخرج من الخيشوم ، والنون من الفم فأمكن انفراد الغنة عنها . نعم لا تتبين النون إلاّ بالغنة ، ولا يلزم من التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر ، وذلك بخلاف الإطباق ، لأنَّ الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للصوت

---

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر .
وهي قراءة أبي عمرو ، انظر السبعة .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٥٠ .

(٣) انظر المفصل ص ٤٠١ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٠٩ .

بصوت الحرف المخرج عنده ، فلا يستقيم إلاّ بنفس الحرف ، وإذا كان كذلك فالتحقيق أنّ (فرطت وأغلظت) بالإطباق ليس معه إدغام ، ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من ثقل اللسان، كان النطق بالمثل بعد المثل، فأطلق عليه الإدغام لذلك . ولذلك يحس الإنسان من نفسه ضرورة عند قوله (أحطت) النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها ، فلا يجوز أن يقال أن الطاء مدغمة ، لأنّ إدغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها، ولا يصحّ أن يقال أن ثمّ حرفا آخر أدغم في التاء مع بقاء الطاء، لما يؤدى إليه من التقاء الساكنين . وذلك فاسد، وحاصله أنه لو كان هناك إدغام مع وجود الإطباق، لزم الإتيان بطاء أخرى، وجمع بين الساكنين ، لكن هذا باطل .) (١) .

هكذا نجد أنّ الجاربردى يتفق مع ابن الحاجب في أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح .

وقد اتفق معهما أيضا في ذلك الرضي الذى صرّح بأنه إخفاء وليس إدغاما . إذ يقول : (والحقّ أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح ، بل هو إخفاء، يسمّى بالإدغام لشبهه به ، كما يسمّى الإخفاء في نحو : * لبعض شأنهم * (٢) و * العفو وأمر * (٣) إدغاما) (٤) .

قد استشهد بها الرضي ، وابن الحاجب ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية، وموضعه وهو باب الإدغام .

---

(١) شرح الجاربردى : ٣٥٠ ، وانظر الإيضاح على شرح المفصل ٢/٥٠٩ .

(٢) من الاية ٦٢ من سورة النور .

(٣) من الاية ١٩٩ من سورة الأعراف (خذ العفو وأمر بالعرف) .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣/٢٨٢ .

وذكر (١) أيضا في إدغام الباء في الميم ، قوله تعالى :

٤٤ - ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَآءُ ﴾ (٢)

واستشهد به على أنه يجوز إدغام الباء في الميم .

ويرى سيبويه أن ذلك جائز يقول في الكتاب : (وأما الإدغام في الميم ، فنحو قولهم : (اصْحَمَّطَراً) ، تريد : أصحب مطرا ، مدغم) . (٣)

وذهب إلى ذلك أيضا الرضي فقال : (والباء ، والميم ، والفاء نحو : اضربَّ مالكا أوفاجرا) . (٤)

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٥١ .

(٢) من الآية ٢٨٤ من البقرة ، و ٢٩ من آل عمران ، و ١٨ من المائدة ، و ٢١ من العنكبوت .
أدغم باء (يُعَذِّبُ) في ميم (مَنْ) ، قالون وابن كثير وحمزة بخلف عنهم ، وأبو عمرو والكسائي وخلف . الإتحاف ص ١٦٧ ، وانظر الكشاف ١/ ١٧١ ، والنشر ٢/ ٢٣٧ .
قال مكي : وأظهره ورش وحده ، وأظهره من رفع الفعل ، وذلك عاصم وابن عامر . وأدغمه الباقون ثم وَضَّحَ حجة من أدغم فقال : (إنَّ الميم حرف قوى بالغنة التي فيها ، والجهر والشدة اللذين فيها ، فإذا أدغمت فيها الباء نقلت الباء إلى حرف أقوى منها بكثير ، لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميما . وأيضا فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين ، واشتركا في أنَّ لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، والإظهار أحسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما في كلمتين) . الكشف ١/ ١٥٦ .

(٣) الكتاب ٤/ ٤٤٧ .

(٤) شرح الشافية ٣/ ٢٨٣ .

أما ابن يعيش فإنه يرى أن الإدغام جائز في هذه الآيـــــة نفسها . أمّا في غيرها،فيجب الإظهار، آية ذلك قوله :

(وقرأ أبوعمرو : (وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ، ويُفْعَل ذلك،ليعذب مـن يشاء،حيث وقع ،ولا يُفْعَل ذلك في مثل أن تضرب مثلا ،و (يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ) (١) ،بل يظهره ،وإنّما خصّ الاوّل بالإدغام من قِبَل،أنه لايكاد يقع في القرآن إلاّ وقبله،أو بعده مدغم ،نحو : (يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ،وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ) ،فأُدْغِمَ للمشاكلة ،ومن أصله مراعاة المشاكلة). (٢)

نلاحظ أن التأثير في هذه الآية تَقَدُّمِي، إذ تَأَثَّرت فيه البـــاء بالميم .

يُعَذِّبُ مَنْ = يُعَذِّم من

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي، بهذه الآية،وقد استشهـد بها الزمخشري (٣) وابن يعيش .

وبذا اتفق معهما الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآيـــة . وموضعه ، وهو باب الإدغام.

---

(١) من الآية ٨١ من سورة النساء.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٤٧.

(٣) انظر المفصل : ٤٠١.

وذكر الجاربردى أن للنون الساكنة في الإدغام خمس أحوال الحالة الأولى الإدغام وجوبا في حروف (يرملون) نحو: قوله تعالى :

٤٥ - ﴿ مِّن مَّاءٍ ﴾ (١)

وقوله تعالى :

٤٦ - ﴿ مِّن لَّبَنٍ ﴾ (٢)

واستشهد بهما على أن النون الساكنة تدغم وجوبا في حروف (يرملون) . حيث أدغمت النون في الميم في الآية الأولى ، وأدغمت في اللام في الآية الثانية .

قال : (فإن قيل هذا منقوض بنحو: (قِنْوَان) (٣) ، فإنه لا يُدْغَم . قلت : هو وأمثاله كالمستثنى ، لأنه قد بَيَّنَ أنه لا يُدْغَمُ منها في كلمةٍ ما يؤدى إلى لبسٍ بتركيبٍ آخر، نحو: (وَتَدٌ) وههنا ، لو أُدْغِمَ لالتبس) (٤) .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا غيرهما بهاتين الآيتين .

وبذا انفرد الجاربردى عنهم بالاستشهاد بهما .

---

(١) (٢) من الآية ١٥ من سورة محمد . وانظر الكشف ١/١٦٢ .

(٣) من الآية ١٥ من سورة محمد .

(٤) شرح الجاربردى للشافية ص ٣٤٩ .

الحالة الثانيـة :

الإقلاب وذكر فيه قوله تعالى :

٤٧ - ﴿ مِنْ بَابٍ ﴾ (١)

استشهد به (٢) على أن النون الساكنة تقلب ميما قبل الباء كراهة نبرتها .

قال مكي : (ان النون الساكنة والتنوين ينقلبان ميما إذ القيتهما باء) . (٣)

وقد أشار العلامة الجمزوري في تحفته إلى حكم القلب بقوله فيها :

والثالث الإقلاب عند الباء ميما بغنة مع الإخفاء (٤)

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما بهذه الآية .

وبذا انفرد الجاربردي بالاستشهاد بها .

---

(١) من الآية ٦٧ من سورة يوسف (يَا بَنِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ) .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٤٩ .

(٣) الكشف ١/ ١٦٥ ، وانظر تعليل سيبويه لذلك ٤/ ٤٤٧ .

(٤) انظر هداية القارئ إلى تجويد كلام البارى للمرصفي : ١٦٨/ ١٦٩ .

الحالة الثالثة :

أ - الإدغـــام بغنـــة .

وذلك مثل :

(مِنْ وَيل) (١)

وقوله تعالى :

٤٨ - * مِن يَـــوْمِ * (٢)

استشهد به على أن النون الساكنة تدغم في الواو ، والياء .

قال الجاربردى : (إن الأفصح بقاء غنتها في الواو والياء .) (٣)

وَبَيَّنَ الرضي علة بقاء الغنة فقال : (... فالأولى بقاء الغنة لوجهين :

أحدهما : أن مقاربة النون إيّاهما بالصفة لا بالمخرج ، فالأولى أن لا يغتفر ذهاب فضيلة النون . أى الغنة رأسا لمثل هذا القرب غير الكامل ، بل ينبغي أن يكون للنون معهما حالة بين الإخفاء والإدغام ، وهي الحالة التي فوق الإخفاء ودون الإدغام التام ، فيبقى شيء من الغنة) . (٤)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي بهذه الآية .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بهما .

---

(١) هذه ليست آية قرآنية ، وإنما ذكرها لِيُبَيِّنَ إدغام النون في الواو .

(٢) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

(٣) شرح الجاربردى للشافية ١/ ٣٤٩ ، وانظر تفصيل ذلك في الكشف ١/ ١٦٣-١٦٤ .

(٤) شرح الشافية ٣/ ٢٧٤ .

ب - وذكر الجاربردى في الإدغام بغير غنة ، قوله تعالى :

٤٩ - ﴿ مِنْ رَّبِّ ﴾ (١)

وقوله تعالى :

﴿ مِّنْ لَّبَنٍ ﴾ (٢)

وقال : (إنّ الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء). (٣)

وقال الرضي : (وبعض العرب يدغمها في اللام والراء مع الغنة أيضا، ضنا بفضيلة النون ، فلا يكون الإدغام إذن إدغاما تاما .

وبعضهم ترك الغنة مع الواو والياء اقتصارا، في الإدغام التام على التقارب، في المخرج أو الصفة .

هذا ، ومذهب سيبويه (٤) وسائر النحاة أنّ إدغام النون في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضا إدغام تام ، والغنة ليست من النون ، لأنّ النون مقلوبة إلى الحرف الذى بعدها، بل إنما أُشْرِب صوت الغم غنة). (٥)

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي بهاتين الآيتين .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بهما .

---

(١) من الآيات ٦١ ، ٦٧ ، ١٠٤ من الأعراف ، ومن الآية ١٠ من سورة يونس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة محمد . وقد سبق ذكرها في ص ٣٢٣ .

(٣) شرح الجاربردى ص ٣٤٩ ، وانظر الكشف (فصل في النون الساكنة والتنوين والغنة) ١/ ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٤٥٢ ومابعدها .

(٥) شرح الرضي على الشافية ٣/ ٢٧٤ .

الحالة الرابعة : الإظهـــار .

ذكر الجاربردى قوله تعالى :

٥٠ - ﴿ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ (١)

واستشهد به (٢) على أنه يجب إظهار النون، لأنه جاء بعدها أحد الأحرف الحلقية، وهي العين .

لم يذكر هذا الشاهد، ابن الحاجب، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة النساء ، وكذلك من الآية ٨١ .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٤٩ .

قال مكي في الكشف ١/ ١٦١ :(النون الساكنة والتنوين يجريان في الكلام والقرآن على ستة أقسام :

الأول : أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين . وكذا النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة . ثم بين العلة في ذلك فقال :(إنّ النون الساكنة والتنوين بَعُـــد مخرجيهما من الحلق . فلم يَحْسُن الإدغام ، لأن الإدغـــام إنما يَحْسُن مع تقارب المخارج، فلما تباعدت مخارجهما لم يكـن بد من الإظهار الذى هو الأصل) .

تعقيـــب :

هكذا و نلاحظ أن الأصل اللغوى (الإظهار) .

وأن الحالات الثلاث الأخرى من قبيل التأثير والتأثر بيـــن الأصوات .إنّ التأثير دائما يتقدم الصوت المؤثر .

إدغام (مِنْ ماء = مّماء = أى أن الميم أثرت في النون قبل النطق بالميم.
(من لبن = مِلّبن = أى أن اللام أثرت في النون قبل النطق باللام.

اقلاب من باب = مباب = أى أن الباء أثرت في النون قبل النطق بالباء.

إدغام (من ويل = مو يل = أى أن الواو أثرت في النون قبل النطق بالواو.
(من يوم = مي وم = أى أن الياء أثرت في النون قبل النطق بالياء.
(مِنْ رَبّ = مِرّب = أى أن الراء أثرت في النون قبل النطق بالراء.

الخلاصـــة :

أن صوت النون ، قابل للتأثر في نطاق نظام مقطعي خاص ،وأن التأثير تقدمي دائما .

أن التقسيمات المذكورة مردّها إلى القراءات ، وأمّا من الناحية الصوتية فإن الإدغام بنوعيه بغنة وبغير غنة ، يستويان في التحليل ، ونص الرضي يؤيد ذلك .

وكذلك الإقلاب ،وإن كان التغيير فيه إلى صوت ثالث هو (الميم)، لوجود مؤثر آخر ، هو اختلاف المجرى للأصوات ، موضوع الظاهرة (الميم / النون / الباء) .

إدغام تاء (افتعل) ومشتقاته وما ماثله .

ذكر الجابردي قوله تعالى :

٥١ - * مُرْدِفِينَ * (١) بضمِ الميمِ وكسرِ الراءِ والدالِ

قال : (وأصله (مُرْتَدِفين) من ارتدفه - أي استدبره ، فلما أُرِيدَ الإدغام، قلبت التاء دالا ، فصار (مُرْدَدِفين) بدالين ، ثم حذفت حركة الدال الأولى، وأُدْغِمَتْ في الثانية ، وكسرت الراء لالتقاء الساكنين فصار (مُرِدِفين) بضم الميم وكسر الراء والدال ، ويجوز فتح الراء (٢) وجاء ضمها لإتباع الميم) . (٣)

وذهب إلى ذلك قبله ابن جني حيث قال : (... ومن ذلك قراءة رجل من أهل مكة . زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرَدِّفين)، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف ... فقال بعضهم (مُرُدِّفين) وقال آخر (مُرِدِّفين) .

وقال أبو الفتح : أصله (مُرْتدفين) (مُفْتعلين) من الردف فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال ، فلما التقى ساكنان ، وهما الراء والدال حَرَّك الراء لالتقاء الساكنين ، وتارة ضمها إتباعا لضمة الميم . وأخرى كسرها إتباعا لكسرة الدال . (٤)

---

(١) من الآية ٩ من سورة الأنفال ، وتكملة الآية (إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ) .
انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٤٩ ، والمحتسب ١/ ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٤ ، ٤٦٥ .

(٢) وذلك بأن تنقل حركة الدال الأولى في (مرددفين) وهي الفتحة الى الراء وتدغم الدال في الدال .

(٣) شرح الجاربردي للشافية : ٣٥١ .

(٤) المحتسب ١/ ٢٧٣ .

ويرى سيبويه أن الضم هو أقل اللغات آية ذلك قوله :

(وحدثني الخليل ، وهارون أن ناسا يقولون : (مُرُدِّفين) فمن قال هذا ، فإنه يريد مُرْتَدِفِينَ ، وإنما اتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا ، وهي قراءة لأهل مكة ، قالوا : رُدُّ يا فتى فضموا الضمة الراء . فهذه أقرب . ومن قال هذا قال : مُقُتِّلِينَ ، وهذا أقلُّ اللغات ، ومن قال (قَتَّل) قال : (رَدَّفَ) في (ارْتَدَفَ) ، يجرى مجرى (اقْتَتَلَ) ونحوه) . (١)

ونلاحظ هنا العلاقة الصوتية واضحة فهناك تأثير في الصوامت .

(ت/ د) ، اختلاف في الجهر والهمس .

وتأثير في الصوائت : وهو ضم الراء إتباعا لضم الميم .

لقد استشهد بهذه الآية قبل الجاربردى ، سيبويه ، (٢) والزمخشرى وابن الحاجب (٣) ، والرضي (٤) .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه ، وهو باب الإدغام .

---

(١) الكتاب ٤/٤٤٤ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٩٤٤ - ٩٤٥ .

(٢) انظر المفصل ص ٤٠١ .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٨٣ ، وشرح الشافية للجاربردى ١/٣٥٢ .

(٤) انظر شرح الشافية ٣/٢٨٥ .

وفي إدغام تاء (الافتعال) في السين :

ذكر (١) قوله تعالى :

٥٣ - ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ (٢)

ومنه :

﴿ وَمِنْهُمْ من يَسَّمَّعُ إِلَيْكَ ﴾ (٣)

واستشهد به على أنه إذا كان فاءُ الافتعال سينا ما يجوز فيه البيان نحو: (استمع)، وهو حسن ، لاختلاف المخرجين ، ويجوز الإدغام ، لتقارب المخرجين، واتحاد الحرفين في الهمس ، وفي هذه الحالة ، تقلب تاء الافتعال سينا فنقول: في (استمع) : (اسَّمَّعَ) ، وبذا يكون التأثير هنا تَقَدُّمي (٤) وذلك نفسه ما ذهب إليه ابن يعيش قبله. (٥)

قال ابن الحاجب : (وإدغام السين في التاء هنا شاذ على الشاذ) (٦)

وقد وضح ذلك الرضي فقال : (أى أن إدغام السين في غير حروف الصفير شاذ ، وقلب ثاني المتقاربين إلى الأول شاذ ، وإنما ارتكب

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٥٣ .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأنعام.

(٣) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات التي بين يدى ، وذكر ابن يعيش فقرأ بعضهم من يسمع) ١٠/ ١٥١ .

(٤) أى أن التأثير يتأخر عن الحرف المؤثر - تأخر تأثير السين .

(٥) انظر شرح المفصل ١٠/ ١٥١ .

(٦) أراد بقوله (شاذ) الإدغام ، و (على الشاذ) أى قلب الثاني إلى الأول أقوى ، والتاء أضعف ، وإدغام الأقوى في الأضعف شاذ .

قلب الثاني، لامتناع (اتّمع)، فإنه يذهب إذن فضيلة الصفير، وقد زال كراهة الأول لسبب الشذوذ الثاني، لأنك إذا قلبت الثاني سينا لم تدغم السين إلّا في حروف الصفير]. (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية وقد استشهد بها ابن يعيش .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية، وموضعه وهو باب الإدغام.

---

(١) انظر شرح الشافية ٣/٢٨٨.

وذكر في إدغام تاء (افتعل) إذا كانت فاؤه (دالا) .

قوله تعالى :

٥٣ - ﴿وَادَّكَرَ﴾ (١)

واستشهد به على أن الإدغام فيها فصيح ، وأصلها (اذتكر) على وزن (افتعل) من الذكر ، فقلبت تاؤه دالا ، لتوافق الذال في الجهر ، ثم أُدْغِمَتْ في الذال بعد قلبها دالا) . (٢)

ويجوز فيها أيضا الإدغام بقلب الدال (ذالا) فيُقال : " اذّكر " (٣) . ويجوز فيها الإظهار ، كقراءة أبي عمرو (اذدكر) . (٤)

لكن (اذّكر) ، هو الأكثر والأفصح ، كما ذهب ابن الحاجب (٥)

وقد ذكر هذه الآية قبله الزمخشري (٦) ، وابن يعيش (٧) ، وابن الحاجب (٨) ، والرضي (٩) .

---

(١) من الاية ٤٥ من سورة يوسف ، والآية كاملة : " وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ " .
الأُمَّةُ : النسيان ، أَمِهَ الرجل يَأْمَهُ أَمَهًا : أي نسي .
انظر المحتسب ١/ ٣٤٤ .

(٢) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ٣٥٤ .
وقد ذهب إلى ذلك أبو الحسن الأخفش . انظر معاني القرآن ٢/ ٣٦٦ .

(٣) وعن الحسن (اذّكر) بذال معجمة . الاتحاف ص ٢٦٥ .

(٤) منع سيبويه (اذدكر) وأوجب الإدغام إذ يقول : (إنما منعهم أن يقولوا مُذْدَكِرٌ كما قالوا : مُزْدَانٌ ، أن كل واحد من الدال والذال ، قد يدغم في صاحبه في الانفصال ، فلم يجز في الكلمة الواحدة إلا الإدغام) .
انظر الكتاب ٤/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، وانظر شرح الرضي للشافية ٣/ ٢٨٧ .

(٥) شرح الجاربردي ص ٣٥٤ .

(٦) انظر المفصل ٤٠٢ .

(٧) انظر شرح المفصل ١٠/ ١٥٠ ، ١٥١ .

(٨) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥١٥ .

(٩) انظر شرح الشافية ص ٢٨٧ .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه، وهو باب الإدغام .

وهكذا نجد أن (ادّكَرَ) تطور في مرحلتين .

الأولى : اذتكر - اذدكر

قلبت التاء دالا ، اتفاق في المخرج ،واختلاف في الصفة فالتاء مهموس والدال مجهور، فالتأثير رجعي .

الثانية : اذدكر - ادّكر

قلب الدال ذالا ، اختلاف في المخرج، تأثير رجعي أيضا .

وفي إدغام تاء (تفعل) و (تفاعل) في (الطاء) ،و (الزاى) ، و (الثاء) ،و (الدال) ذكر (١) قوله تعالى :

٥٤ - ﴿ اطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ ﴾ (٢)

وقوله تعالى :

٥٥ - ﴿ حتى إذا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾ (٣)

وقوله تعالى :

٥٦ - ﴿ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ ﴾ (٤)

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٥٦ .

(٢) من الآية ١٣١ من سورة الأعراف ، وصواب الآية ﴿ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ ﴾. وقرأ طلحة وعيسى (تَطَّيَّرُوا) . القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٤٥ ،وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٤٦ ،والبحر المحيط ٤/ ٣٧٠ ،وتفسير القرطبي ٧/ ٢٦٦ .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة يونس .
(ازّينت) بوصل الهمزة وتشديد الزاى والياء قرأ الجمهور ، الإتحاف ص ٢٤٨ .
و (ازَّيَّنَتْ) بهمزة قطع وزاى ساكنة وتخفيف الياء .قرأ الحسن الأعرج أبو العالية . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥١ ،والكشاف ٢/ ٢٣٣ ،والبحر المحيط ٥/ ١٤٣، ١٤٤ وتفسير القرطبي ٨/ ٣٢٧ والإتحاف ٢٤٨ .

(٤) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .
(أثاقلتم) على الاستفهام ، قراءة الباقين غير الأعمش والمطوعي . انظر المبهج ١٨٦/ب ،والكشاف ٢/ ١٨٩ ، والبحر المحيط ٥/ ٤١ .
(تثاقلتم) الأعمش والمطوعي . انظر الكشاف ٢/ ١٨٩ ،البحر المحيط ٥/ ٤١ ،الإتحاف ص ٢٤٢ .

وقوله تعالى :

٥٧ - ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ (١)

واستشهد على أن أصل (اطّيروا) : (تَطيروا) (٢)، على وزن (تفعلوا)، قلبت التاء طاء وأدغمت ،ثم أتي بهمزة الوصل .

وكذلك (ازّينت) أصلها : (تزينت) (٣)، فقلبت التاء زايا وأدغمت وأتى بهمزة الوصل .

وكذلك (اثّاقلتم)، أصلها : (تثاقلتم) (٤)، على وزن (تفاعلتم) قلبت التاء ثاء، وأدغمت وأتى بهمزة الوصل .

وكذلك (ادّارأتم) أصلها : (تدارأتم) على وزن (تفاعلتم) قلبت التاء دالا ، وأدغمت، وأتى بهمزة الوصل .

نخلص مما تقدم أنه يجوز إدغام تاء (تَفَعَّلَ)، و (تفاعل) في الطاء ، والزاى ، والثاء ، والدال ، وفي هذه الحالة، فإنّ اجتلاب همزة الوصل يكون واجباً ، لأنّ الكلامَ هنا ابتداءٌ .

وبذا يكون وزن (اطّيروا) ، و (ازّينت) (تفاعلوا) و (تَفَاعَلْت) لا (افتعلوا) و (افتعلت) ، لأنه لو كان وزن (اطّيروا)

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة البقرة .
(فادّارأتُمْ) بإبدال الهمزة ألفا وقفاً ، أبو عمرو و حمزة ، الإتحاف ص ١٣٩ .

(٢) وفي الآية قراءة أخرى ، انظرها في البحر المحيط ١/ ٢٥٩ ، وغيث النفع ص ١١٩ .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٥٦ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥١٨ .

(٤) انظر أيضا معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٧ .

(افتعلوا)، لكان (اطاروا) ،وكذلك لو كان (ازّينت) افتعلت لكان (ازّانت) ،وكذلك (اثّاقلتم) و (ادّارأتم)، فليس وزنها (افتعلتم ، بل (تفاعلتم) .

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن الحاجب .(١)

لم يستشهد الرضي بهذه الآيات ،وقد استشهد بها ابن يعيش .(٢)

وبهذا اتفق معهما الجاربردى، في موضوع الاستشهاد بالآيات، وموضعه وهو باب الإدغام.

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٨.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠/١٥٢.

إدغام تاء تفاعل في السين :

وفيه ذكر قوله تعالى :

٥٨ - ﴿ تُسَّاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً ﴾ (١)

استشهد به على أن أصل (تُسَاقِطْ) (تتساقط) فقلبت التاء الثانية سينا ، لاختلافهما في المخرج (٢) ، ثم أُدْغِمَتْ السين في السين ، والتأثيرُ هنا رجعي .

والذى أجاز إدغامها عدم حذف إحدى التاءين . قال الجاربردى : (تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبا جَنِيّاً) ، والأصل (تَتَسَاقَطَ) أُدغِمت التاء الثانية في السين ، وإن حذفت إحديهما وقلت (تذكرون) لم يجز إدغام الثانية فيما بعدها ، لأنك لو أدغمت ، لاحتجت إلى ألف الوصل ، وهو لا يدخل المضارع ، ولأنه يكون إجحافا بالكلمة بحذف إحدى التاءين وإدغام الثانية) . (٣)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذه الآية .

وبهذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة مريم .
بهذه القراءة بالتاء وتشديد السين . قرأ أهل المدينة وأبو عمرو وعاصم والكسائي . وفيها قراءاتٌ أخرى . انظر ذلك في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢ ، والكشف لمكي بن أبي طالب ٢/ ١٨٧ ، والتيسير للداني ص ١٤٩ ، والكشاف ٢/ ٥٠٧ ، والإملاء للعكبرى ٢/ ٦٢ ، وتفسير القرطبي ١١/ ٩٤ ، ٩٥ ، والبحر المحيط ٦/ ١٨٤ ، والنشر ٢/ ٣١٨ ، والإتحاف ص ٢٩٨ .

(٢) وإن اتفقا في الصفة إذ هما مهموسان .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٣٥٧ .

وذكر الجاربردى من الشواهد على امتناع الإدغام في المثلين على المختار قوله تعالى :

٥٩ - ﴿ تُوِى ﴾ (١)

وقوله تعالى :

٦٠ - ﴿ رِيْيًا ﴾ (٢) من قوله تعالى ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا ﴾

قال (٣) : (ومما يمتنع إدغامه أن تجتمع واوان ، أو ياءان ، ويكون الأول منهما بدلا عن الهمزة ، نحو : (تووى) من الإيواء . يقال : أويته . أى أنزلته وضممته .

وكذا نحو : (رِيْيًا) ، وهو المنظر الحسن ، إذا خففت همزتهما ، لأن الواو الأولى . في (تووى) ، والياء الأولى في (ريا) ، بدل عن الهمزة ، فيكون الواو والياء عارضتين ، فلم يلزم الإدغام ، وقرأ بعضهم (رِيًّا) (٤) بالإدغام وفيه قولان :

---

(١) من الآية (٥١) من سورة الأحزاب . وهي قراءة قتيبة وحمزة . المبهج لوحة ٢٣٦/ب .
وأبدل الهمزة من (تُئْوِى) واوا ساكنة مظهرة أبوجعفر، فيجمع بين المبدلة والأصلية ، ولم يبدلها ورش من طريقيه ولا أبو عمرو للثقل . ووقف عليها حمزة بالإبدال واوا . كذلك مع الإظهار ومع الإدغام . الإتحاف ص ٣٥٦ وانظر الكشف ١/ ٨٥ ، والتيسير ص ٣٧ ، والنشر ١/ ٣٩٣ .

(٢) من الآية (٧٤) من سورة مريم .
وقف عليها حمزة بالبدل ياء مع الإظهار اعتبارا بالأصل ، وبالإدغام . انظر الإتحاف ص ٣٠٠ .

(٣) انظر شرح الشافية للجاربردى ص ٣٢٨ .

(٤) وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، والأعمش ، وقالون ، وابن ذكوان . وفيها قراءات أخرى . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٥ ، والسبعة لابن مجاهد ص ٤١١ ، والكشاف ٢/ ٥٢١ ، وإملاء ما من به عن العكبرى ٢/ ٦٤ ، والبحر المحيط ٦/ ٢١٠ ، والإتحاف ٣٠٠ .

أحدهما : أن أصله (رئيا) [١] فخففت همزته ،واعتدّ فيه بالعارض فأدغم . [٢]

والثاني : أنه من رويت ألوانهم وجلودهم ريا ،إذا ابتلت وحسنت .

يتضح من هذا النص.أن امتناع الإدغام إذا كانت الواو والياء عارضتين هو المختار عند الجاربردى .

وذلك مما سبقه إليه ابن الحاجب [٢] ،وتبعه الرضي إذ يقول : (وإن لم يكن القلب لازما نحو:(رِيّاً) و (تُووِي) .فالأصل الإظهار؛ لأنّ الواو والياء عارضان غير لازمين كما في (بِيْرٍ) و (سُوْتُ) فهما كالهمزتين . والهمز لا يُدْغَم في الواو والياء ما دام همزا ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثلين ،وعليه قولهم: (رُيّا) و (رُيَّة) في (رُوْءْيَا) و (رُوْءْيَة) ،وعند سيبويه [٤] والخليل أن (سُوير)

---

(١) جاء في الكشف ١/ ٨٦ :((ورئيا) فيه لغتان : الهمز على معنى (الرُّواء) وهو ما يظهر من الرى ؛ وترك الهمز على معنى (الرّي) فكره أن يترك همزه فيظن أنه من الرّي فيخرج بترك همزه من لغة إلى لغة أخرى ، ومن معنى إلى معنى آخر ، فهمزه لِيُبَيِّنَ مِمّ هو مشتق) .
وانظر أيضا النشر ١/ ٣٩٣.

(٢) قال الفراء عن هذا الوجه : (وهو وجه جيد ، لأنه مع آيات لسن بمهموزات الأواخر) . معاني القرآن ٢/ ١٧١ ،وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٦.

(٣) انظر شرح الشافية للجاربردى ص ٣٢٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٣٤.

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٣٦٨.

و(قُووِلَ) لم يُدْغَما لكون الواوين عارضين ،وقولُ المصنفِ (١) أولى ، وهو أنّهما لم يُدْغَما ،لخوفِ الالتباس ،لأنّ العارضَ إذا كان لازما فهو كالأصلي ومن ثم يدغم إِيّنَةُ ،وأُوّلُ مع عروض الواو والياء).(٢)

يتلخص مما تقدم أن الجاربردى يرى أن السبب في امتناع الإدغام في الآيتين السابقتين ، يعود إلى كون الواو والياء عارضتين ، وذلك هو مذهب الخليل وسيبويه.(٣)

أما الرضي فإنّه يُرجّح قول ابن الحاجب،وهو أنّهما لم يُدْغَما لخوف الالتباس ،وهذا هو الأولى .

وبذا فقد اتفق الجاربردى مع ابن الحاجب والرضي في موضوع الاستشهاد بالآيتين السابقتين (رِيّا ،وتُووِى)، وموضعهما وهو باب الإدغام.

غير أننا نجده ينفرد عنهما بالاستشهاد بقراءة بعضهم (رِيّا) بالإدغام.

وهذا مما يُوضّح اهتمام الجاربردى بذكر أوجه القراءة في الآية الواحدة .

---

(١) يقصد ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح الشافية ٣/٢٣٨.

(٣) انظر شرح الرضي للشافية ٣/٢٣٨.

امتناع الإدغام :

وذكر الجاربردى في امتناع الإدغام قوله تعالى :

٦١ - ﴿ قَالُوا وَمَا ﴾ (١)

وقوله تعالى :

٦٣ - ﴿ فِي يَوْمٍ ﴾ (٢)

واستشهد بهما (٣) على أنه لا تدغم واو (قالوا) في واو (وما)، كما لا تدغم ياء (في) في ياء (يوم) وذلك لأن الأول من المثلين في آخر الكلمة وهو مدة، لذا فلا يجوز الإدغام، لأنه لو أدغم لزالت فضيلة المدة.

وذلك ما سبقه إليه الرضي (٤).

وقد سبقهما ابن الحاجب (٥).

وبذا فقد اتفق الثلاثة في موضوع الاستشهاد بالآيتين، وموضعهما وهو باب الإدغام.

---

(١) من الآية ٢٤٦ من البقرة، وتكملة الآية : ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا ﴾.

(٢) من الآية ٤ من سورة المعارج، وتكملتها : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾.

(٣) انظر ذلك في شرحه للشافية : ٣٢٨.

(٤) انظر شرح الشافية ٣/٢٣٧، ٢٣٨.

(٥) انظر شرح الرضي للشافية ٣/٢٣٤، وشرح الجاربردى للشافية : ص ٣٢٩.

وذكر الجاربردى أيضا قوله تعالى :

٦٣ - ﴿ مَالِيَه هَلَكَ ﴾ (١)

واستشهد به (٢) على أن هاء السكت في (ماليه) لا تدغم في هاء (هلك) لأنّه إمّا موقوفٌ عليه ،أو مَنْوِيّ به الوقفُ عليه .

قال مكي : (اُخْتُلِفَ في إدغامِ الهاءِ في الهاءِ التي بعدَها في قوله (مَالِيَه ، هَلَكَ) ، والوجهُ والاختيارُ إظهارُهَا ، لأنّ الأولى موقوفٌ عليها في اللفظِ ، والنيةِ ، وللوقوف جِيءَ بها ،فالثانيةُ منفصلةٌ منها ، والإدغامُ لا يكونُ إلاّ مع اتصالِ الحرفين وملاصقةِ الأولِ للثاني ، فإذا كان الأولُ منفصلا من الثاني بالوقفِ عليه، لم يكن سبيلٌ للإدغام البتةَ فأمّا من وصلَ الهاءَ في الموضعين بمابعدَها ، فقد غلطَ في ذلك وأتى بغيرِ الاختيارِ ،ولكن الصوابَ أن يُوقفَ على الأولِ أبداً .وإن نوى الواقفُ عليها الوقف وهو واصلٌ ، فهو أقربُ للصوابِ .

وقد قال المبردُ وغيرُهُ إنّ من أثبتَ هذه الهاءَ، وشبهها من هاء الوقف التي للسكت، التي جيء بها لبيان حركة ما قبلها في وصله فقد

---

(١) من الآية ٢٨ ، ٢٩ ،من سورة الحاقة .
لم يختلف القُرّاء في إثباتها وقفا إتباعا للمصحف . المبهج لوحة ١١٩/ب وانظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٣، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ١/ ٣٠٥ ،والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/ ١٦٩ ،والنشر ٢/ ٢٠-٢١ .

(٢) انظر شرح الشافية للجاربردى ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

لحن. وروى عنه ،أو عن بعض النحويين أنه صَلّى خلف إمام الصبح ، فقرأ الإمام (الحاقة) ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيما بعدها . فقطع الصلاة ،ورأى ذلك من أعظم اللّحن. فالوقف على هاتين الهاءين هو وجه الصواب،والاختيار ،وإذا كان الوقف هو الصواب فلا سبيل إلى إلقاء حركة الهمزة،ولا إلى الإدغام ،لأنّ الهمزة تصير مُبتدأ بها،وكذلك الهاء(١).

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ،ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذه الآية.

وبهذا انفرد الجاربردي بذكرها .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٩٤.

خلاصة هذا الفصل :

بلغ عدد الشواهد القرآنية في (الشافية) وشرحها للجاربردى مائة وأحد عشر شاهداً موزعة كالتالي :

أولا : شواهد تتعلق بالتفسير اللغوى والقرآني :

بلغ عددها أربعة شواهدٍ ،وقد انفرد الجاربردى بذكرها عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

ثانيا : شواهد تتعلق بالمسائل النحوية :

بلغ عددها ثلاثة شواهد ،وقد انفرد الجاربردى أيضا بذكرها عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

ثالثا : شواهد تدل على البنية :

وقد بلغ عددها واحدا وأربعين شاهداً :

أ - انفرد الجاربردى بذكر أحد عشر شاهداً عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

ب - وانفرد عنهما واتفق مع غيرهما في ثمانية شواهد .

جـ - واتفق معهما ومع غيرهما في ثمانية شواهد أيضا .

د - واتفق مع الرضي وغيره دون ابن الحاجب في خمسة شواهد .

هـ - واتفق مع ابن الحاجب وغيره دون الرضي في ثلاثة شواهد .

و - واتفق مع الرضي وحده دون غيره في ثلاثة شواهد أيضا .

ز - واتفق مع ابن الحاجب وحده دون غيره في شاهدين .

ح - واتفق مع ابن الحاجب والرضي دون غيرهما في شاهد واحد .

رابعا : شواهد تتعلق بالمسائل الصوتية :

بلغ عددها ثلاثة وستين شاهدا :

أ - انفرد الجاربردى عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما بذكر تسعة عشر شاهدا .

ب - واتفق مع ابن الحاجب والرضي وغيرهما في ثمانية عشر شاهدا .

جـ - وانفرد عنهما واتفق مع غيرهما في عشرة شواهد .

د - واتفق معهما دون غيرهما في ثمانية شواهد .

هـ - واتفق مع ابن الحاجب وغيره دون الرضي في خمسة شواهد .

و - واتفق مع الرضي وغيره دون ابن الحاجب في شاهدين .

ز - واتفق مع ابن الحاجب دون غيره في شاهد واحد .

الفصل الثالث

شواهد الحديث والأثر .

وذكر الجاربردى (١) في الصفة المشبهة هذا الأثر : فقال :

[ومنه قول عمرفي ابن مسعود رضي الله عنهما :

١ - * كُنَيْفٌ مُلِيءٌ علما *] . (٢)

واستشهد به على أن (مُلِيءٌ) صفة مشبهة على وزن (فُعَيل)، وفعله : مَلُؤَ .

لم يذكر هذا الأثر، ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى ، بذكره دونهم .

---

(١) في شرح الشافية : ٦٠ .

(٢) ذكر هذا الأثر ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر . ٤/ ٢٠٥ ، وذكره الجوهرى في الصحاح (كنف) ٤/ ١٤٢٤ ، وابن منظور في اللسان (كنف) ٩ / ٣١٠ .

اللسان (كنف) ٩/ ٣١٠ .

قال ابن منظور في شرح هذا الحديث : (شَبَّهَ عمر قلب ابن مسعود بكِنْف الراعي ، لأن فيه، مِهْراته ، ومقصه، ومشفرته ، ففيه كل ما يريد ، هكذا قلب ابن مسعود، قد جُمِع فيه كل ما يحتاج إليه الناس من العلوم) .

قال ابن منظور كُنَيْفٌ : تصغير ، وتصغيره على جهة المدح له، وهو تصغير تعظيم للكنف . اللسان (كنف) .

وذكر أيضا في الصفة المشبهة (١) هذا الحديث :

٢ - " إنّ أصفرَ البيوت من الخير البيت الصِّفْر من كتاب الله تعالى " (٢).

استشهد به على أن (الصِّفْر) هنا صفة مشبهة جاءت على وزن (فِعْل).

لم يذكر هذا الحديث أيضا ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى عنهم بذكره .

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٦٠.

(٢) هذا الحديث ساقه ابن الأثير في النهاية ٣/ ٣٦ بدون لفظ (إنّ) ، وأخرجه الطبراني في الكبير بسند صحيح عن ابن مسعود قال : هذا القرآن مأدبة الله تعالى فمن استطاع أن يعلم منه شيئا فليفعل ، فإن أصفر البيوت من الخير الذى ليس فيه شيء من كتاب الله. وانظره في (صفر) في (الصحاح) ٢/ ٧١٤ ، و (اللسان) ٤/ ٤٦٢ .

ذكر الجاربردى فيما صِيغَ من مصدر الثلاثي للمبالغة هذا الأثر :

٣ - قال عمر رضي الله عنه : (لولا الخِلِّيفَيَّ لأذَّنْتُ).

الشاهد (الخِلِّيفي) ، حيث جاء على وزن (فِعِّيلي) ، وهذا الوزن يدل على المبالغة ، وتكثير الفعل .

أى لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تعهد أوقات الأذان لأذَّنْتُ .

ويرى الزمخشرى أن هذا الوزن (فِعِّيلَى) بكسر الفاء ، قياسي ذكر ذلك الجاربردى ، فقال : (سُئِل الزمخشرى أهو قياسي أم سماعي ، فقال: هذا الباب كثير الاستعمال ، فينبغي أن يكون قياسيا). (٣)

لكن الرضي يرى أنه غيرقياسي حيث يقول : (وأما الْفِعِّيلَي فليس أيضا قياسيا). (٤) ويرى ابن دريد أنَّه سماعي ، كما نقل ابن جماعة . (٥)

لم يستشهد بهذا الأثر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٦٦ .

(٢) انظر هذا الأثر في (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم ابن سلام ٢/ ٦٥ ، وروايته فيه : (لو أطيق الآذان مع الخِلِّيفَيَّ لأذَّنْتُ) ، وانظر الفائق للزمخشرى ١/ ٣٦٥ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٦٩ ، والرواية فيه : (لو أطقْتُ الآذانَ مع الخِلِّيفَيَّ لأذَّنْتُ) .

اللغة : الخِلِّيفَيَّ بالكسرِ والتشديدِ والقصرِ : الخلافةُ ، وهو مصدرٌ يدلُ على معنى الكثرةِ : يريدُ به كثرةَ اجتهادِهِ في ضبطِ أمورِ الخلافةِ . النهاية في غريب الحديث .

(٣) شرح الشافية ص ٦٦ .

(٤) شرح الرضي ١/ ١٦٨ .

(٥) انظر حاشيته على شرح الجاربردى : ٦٦ .

وذكرَ الجاربردى [١] في جمعِ التكسيرِ هذا الحديثَ :

٤ - قال صلى الله عليه وسلم :{ ليس في الخَضْراواتِ صدقةٌ }.[٢]

استشهد به على أن (خَضْراواتٍ)، هنا ليست جمع الصفة (خضراء) التي مذكرها (أخضر)، وذلك لأن (أخضر) الصفة لا يجمع بالواو والنون، فينبغي لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء. إنما خَضْراوات هنا جمع خضراء، الذى غلبت عليه الاسمية، فإنه قيل: ليس في البقول صدقة.

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي بهذا الحديث، وقد ذكره الزمخشرى [٣]، وابن يعيش.[٤]

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الشاهد، وموضعه، وهو باب جمع التكسير.

---

(١) انظر شرح الشافية ص ١٤٦.

(٢) أخرجه الترمذى في صحيحه ٣/ ١٣٢، والدارقطني في سننه ٢٠٠-٢٠١، والسيوطي في الجامع الصغير ٢/ ٢٨٠، وفيض القدير للشوكاني ٥/ ٣٧٣، وميزان الاعتدال ١/ ٢٣٨ - ٢٣٩، وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤١.

(٣) انظر المفصل ص ١٩٥.

(٤) انظر شرح المفصل ٥/ ٦١.

وفي همزة الوصل :

ذكر هذا الحديث :

٥ - [مَنْ استمع إلى قَيْنَةٍ صُبَّ في أذنيه الآنُكُ]. (١)

الشاهد في الحديث (الآنك)، استشهد به على أنّه اسم مفرد قد جاء على وزن (أفعل)، ذكر هذا وهو يتحدث عن أيمن وأن وزنه (أفعل).

---

(١) جاء هذا الحديث بنفس النص في الصحاح (أنك) ١٥٧٣/٤، والفائق للزمخشري ٦٠/١، وشرح الجاربردي ١٦٤/١، وفي النهاية ٧٧/١ قال ابن الأثير : جاء الحديث بنصين مختلفين :

" من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صُبَّ في أذنه الآنك "

ومنه الحديث الآخر :

" من جلس إلى قينة ليسمع منها صُبَّ في أذنيه الآنك يوم القيامة "

وبهذا النص أيضا جاء في اللسان (أنك) ٣٩٤/١٠.

الآنك : كما جاء في الصحاح واللسان (أنك) الأُسْرُبُ وهو : الرصاص القلعي ، وقال كراع هو القذدير ، وليس في الكلام على مثال فاعل غيره ، قال أبو منصور : وأحسبه أعجميا . وقيل هو الرصاص الأبيض، وقيل الأسود، وقيل هو الخالص منه .

والقينة : الأمة - مغنية، كانت أو غير مغنية ، والجمع القِيان . قال أبو عمرو : كل من هو عند العرب قين ، والأمة قينة ، وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة ، وليس هو كذلك . الصحاح (قين) ٢١٨٦/٦.

قال الجوهرى في الصحاح : (وأفعل من أبنية الجمع، ولم يجيء عليه الواحدُ إلاّ آنُكُ ، وأشُدُّ) (١) .

قال ابن الأثير : (ولم يجيء على أفْعُل واحداً غيرُ هذا) (٢) .

وذكر في اللسان : (وقيل يحتمل أن يكون الآنُكُ فاعلا لا أفْعُلا وهو شاذ) (٣) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا الحديث ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

---

(١) قين ٦/٢١٨٦ .

(٢) النهاية في غريب الحديث ١/٧٧ .

(٣) (أنك) ١٠/٣٩٤ .

وفي همزة الوصل ذكر هذا الحديث :(١)

٦ - يقال : إنّ النمر بن تولب سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أمِنْ امبر امصيام في امسفر ؟ فقال عليه السلام : ليس من امبر امصيام في امسفر .(٢)

يريد ليس من البر الصيام في السفر .

واستشهد على أن طيئا تبدل لام (أل) ميما، فتقول : أم بدل أل .

قال ابن جني : (لم يُرْوَ عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث ، إلا أنّه شاذ، ولا يسوغ القياس عليه).(٣)

وتبعه في ذلك ابن يعيش .(٤)

لم يذكر هذا الحديث الرضي ، وذكره ابن جني والزمخشري(٥) ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك(٦) . وبذا اتفق معهم

---

(١) في شرح الشافية ١/١٦٦.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم الباب ٣٦ ، فتح الباري ٤/١٨٣ وأحمد في مسنده ٥/٤٢٤ ، وفي النهاية في غريب الحديث والأثر بهذا النص : (ليس من البر الصيام في السفر) ١/١١٧. وفي صحيح البخاري ١/٣٣٣ : (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فرأى زحاما ورجلا قد ظُلِّلَ عليه ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : صائم ، فقال ليس من البر الصوم في السفر).

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٤٢٣.

(٤) انظر شرح المفصل ١٠/٣٤.

(٥) انظر المفصل : ٣٦٦.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١/١٦٤.

الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالحديث ،وهو إبدال أم مكان أل ، واختلف معهم في الموضع ،فقد ذكره الجميع في باب الإبـــدال ، وهـذا علـى ما يبدو مكانـه الصحيح ،على حين ذكره الجاربـــردى في باب همزة الوصل .

في الوقـــف :

ذكر الجاربردي (١) حديث أبي ذؤيب :

٧ - (قدمت المدينة ، ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت : مَهْ ؟ فقالوا : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم). (٢)

الشاهد فيه (مَهْ) حيث إنه قلب ألف (ما) الاستفهامية هاء في الوقف. أي ما الحديث ؟ وما الحال ؟ وهو قليل .

قال الرضي (٣) : (وأما (مَهْ) فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة قليل ، ثم يستدرك بقوله : أنه أجاز بعضهم حذف ألف ما والوقف عليه بالهاء ، وإن لم يكن مجرورا ، كما في حديث أبي ذؤيب .

ثم وضح العلة في عدم جواز قلب ألفها هاء فقال : وذلك ، لأنك إذا حذفت الألف منها ، شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا نحو: رَهْ واغزُه ، ولِيَرْمِهْ ، فيلحق بها هاء السكت ، بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعني على ما الاستفهامية غير المجرورة) (٣)

وقد ذهب الزمخشري (٤) إلى أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة في نحو: (مَهْ). ومجيء (مَهْ) أولى - أعني : جعله هاء السكت جيء بها ، بعد حذف الألف كالعوض منه .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ١٧٧ .

(٢) لم أجد هذا الحديث في كتب الأحاديث التي بين يدي ، ولا في اللسان (ضج ، ضجج) ٢ ٣١٢ و (حج ، حجج) ٢/٢٢٦-٢٣٠ .

(٣) شرح الشافية ٢/ ٢٩٥-٢٩٦ .

(٤) انظر المفصل : ٢١٦ .

لم يذكر هذا الحديث ابن الحاجب ،وقد ذكره الرضي .(١)

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد ،وموضعه وهو باب الوقف .

---

(١) شرح الرضي للشافية ٢/٢٩٦.
اللغة : الضحيح : الصياح عند المكروه، والمشقة ، ،والجزع ،
اللسان (ضحح) ٢/٣١٢.

وذكر في حروف الزيادة هذا الأثر :

٨ - قال ابن عباس رضي الله عنه (إنّما سُمّي إنساناً لأنه عُهِدَ إليه فنسي) .(١)

واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا بهذا الحديث على أن (إنسان) مشتق من (نسي) ، لأنه وزنه عندهم (أفعان) .

قال الجاربردي : (ما ذكره الكوفيون فاسد ، لأنّ ما قالوه يستدعي الإعلال بحذف اللام في الإفراد وهو ظاهر ، وفي الجمع أيضا إذا قلت أناسي ، لأنّ الياء الأخيرة مبدلة من النون ، وأصله (أناسين) ، والياء المتقدمة عليها زائدة ، وليست بلام الفعل ، لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلاّ وأوسطها حرف مدّ زائد ، كمصابيح وقناديل ، وأيضا يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة إليه ، لأنّ بناء التصغير يحصل دونها ، ألا ترى أنك لو صغرت (شاكا) محذوف العين من (شايك) لقلت : (شُوَيك) ، ولا تُردّ العين ، وحديث ابن عباس لم يثبت) .(٢)

وقال الرضي : (والاشتقاق من النسيان في غاية البعد) .(٣)

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن (إنسان) مشتق من " أنس " أي إنسان لا يوافق نسي ، لا لفظا ، إذ ليس فيه ياء ، ولا معنى ،

---

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره - ٣/١٦٧ .

(٢) شرح الشافية للجاربردي ص ٢١٠ .

(٣) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٩ .

فإن الإنسان تصغيره على (أُنيسيان) ، واستدلوا بذلك على أن أصله (إنسيان) على (إفعلان)، حذفت الياء على غير قياس فوزنه (إفعان) .

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذا الشاهد .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد به .

وذكر في باب زيادة النون والألف هذا الحديث :(١)

٩ - (روى أنه عليه السلام ، قال لقوم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غيان ، فقال عليه السلام : بل أنتم بنو رشدان) .(٢)

الشاهد : (بنو غيان - بنو رشدان)، هذا إشارة إلى أن النون تُزاد، بعد الألف المسبوقة بثلاثة أحرف فصاعدا ، في الصفة والاسم ، إلاّ ما دل دليل على أصالته من اشتقاق .

والدليل على زيادة النون أنّ (غيان) من الغي، وليس من الغين ، وهو السحاب .

قال ابن جني تعليقا على هذا الحديث : (ألا تراه عليه السلام كيف يكره لهم هذا الاسم ، لأنه جعله من الغي، يدل على ذلك ، قوله : بل أنتم بنو رشدان ، لأنّ الرشد ضد الغي) .(٣)

قال ابن منظور : (فبناه على (فعلان) علما منه أن (غيان) فعلان ، وأن (فعلان ، في كلامهم مما في آخره الألف والنون أكثر من (فعال) مما آخره الألف والنون) .(٤)

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي بهذا الحديث . وقد استشهد به ابن جني ، وابن عصفور. وبذا اتفق معهما الجاربردي، في موضوع الاستشهاد بالحديث ، وموضعه ، وهو باب حروف الزيادة .

---

(١) شرح الشافية للجاربردي : ٢٢٦.

(٢) انظر سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب تغير الاسم القبيح وانظر المنصف ١/ ١٣٤ ، والخصائص ١/ ٢٥٠ ، والممتع ١/ ٢٦٠. واللسان (غوى) ١٥/ ١٤٣ ، (رشد) ٣: ١٧٦ ، وانظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ترجمة بسبسة ابن عمرو ١/ ١٤٧).

(٣) المنصف ١/ ١٣٤.

(٤) اللسان (غوى) ١٥/ ١٤٣.

وفي الإبدال أيضا :

١٠ - ذكر هذا الحديث[١] : (إذا ذُكِرَ الصالحون فحيهلا بعمر) .

الشاهد فيه : (فحيهلا ، حيث أبدل التنوين من الألف ، وهو اسم فعل مركب ، من حي وهل).[٢]

قال الزمخشري :[٣] (حيهل مركب من حيي وهل ، مبني على الفتح ، ويقال حيهلاً بالتنوين ، وحيهلا بالألف ، ذكر هذه اللغات سيبويه).[٤]

---

(١) انظر هذا الأثر في غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٢١٠ ، ونسبه إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، وانظر مسند الإمام أحمد ٦/ ١٤٨ ، والفائق للزمخشري ١/ ٣١٩ .

وفي النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٧٢ جاء ، ومنه حديث ابن عمر : (إذا ذُكِرَ الصالحون فحي هلا بعمر).

ومعنى " فحيهلا بعمر ": أي أسرع بعمر في الذكر فإنه منهم ، وقال ابن الأثير: أي أبدأ به ، وأعجل بذكره ، وهما كلمتان جعلتا في كلمة واحدة ، وفيها لغات . حث واستعجال . وفي الحديث شاهد آخر نحوى حيث: (حيهل) ، قد يتعدى بنفسه وقد يتعدّى بالباء ، وهو هنا لازم ، تعدى بالباء .

(٢) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ٣٢٢ .

(٣) المفصل ص ١٥٣ .

(٤) انظر هذه اللغات في الكتاب ٣/ ٣٠٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٥ .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا الحديث، وقد استشهد به الزمخشري ، وابن يعيش .(١)

وبذا اتفق معهما الجاربردي في موضوع الشاهد (فحيهلا)، وإن اختلف معهما في الموضع، حيث استشهد به في باب الإبدال على حين استشهدا به في باب أسماء الأفعال والأصوات .

---

(١) انظر شرح المفصل / ٤ ، ٤٥ ، ٤٦ .

وذكر في بيان عدد حروف المعجم هذا الحديث :

١١- قال عليه الصلاة والسلام : (أنا أفصح من تكلم بالضاد).(١)

استشهد به على أنه لا ضاد إلاّ في العربية حيث قال :

(إن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور ولم يكمل عددها إلاّ في لغة العرب ، ولا همزة في كلام العجم إلاّ في الابتداء ، ولا ضاد إلاّ في العربية ، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام ... الحديث السابق . ثم عقب على ذلك يعني أنا أفصح العرب . قال في شرح الهادي : من قال أنه عنى نفس الضاد ، لصعوبتها ، فقد أخطأ لاستواء العرب الأفصاح في الإتيان بالحروف كلها ، ثم قال فيه : وعدّ لام الألف حرفاً مستقلا عامي لا وجه له) .(٢)

لم يذكر هذا الحديث الرضي ، ولا سبقه ، وبذلك انفرد الجاربردي بالاستشهاد به .

---

(١) لم أقف على هذا الحديث في كتب الأحاديث التي بين يدي . وقال محققا مغني اللبيب : (ليس في كتب الصحاح ، وفي المقاصد الحسنة : ٩٥ ، وكشف الخفاء ١/ ٢٠٠ ، والنشر ١/ ٢٢٠ : أن معناه صحيح ، ولكن لا أصل له) . مغني اللبيب : ١٥٥ .

(٢) شرح الشافية : ٣٣٨ .

خلاصة هذا الفصل :

بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها الجاربردى أحد عشر حديثا :

١ - ستة انفرد الجاربردى بذكرها عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

٢ - ثلاثة انفرد بها عن ابن الحاجب والرضي ، واتفق مع غيرهما .

٣ - واحد اتفق فيه مع الرضي .

٤ - واحد اتفق فيه مع ابن الحاجب .

الفصل الرابع

شواهد الأمثال وأقوال العرب .

أولاً : شواهد الأمثال .

ثانياً : شواهد أقوال العرب .

أولا - شواهد الأمثال :

وذكر في معاني (١) صيغ الزيادة هذا المثل :

١ - ((إنَّ البُغَاثَ بِأرضنا تَسْتَنْسِرُ)) (٢)

واستشهد به على أن (تَسْتَنْسِرُ) مضارع (اسْتَنْسَرَ) على وزن (استفعل) تفيد معنى التحول بمعنى (استنسر): أى تتحول إلى صفة النسر .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٥٢ .

(٢) انظر هذا المثل في الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ٩٣، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكرى ١/١٩٧ ، مجمع الأمثال للميداني ١/١٨ ، المستقصى للزمخشرى ١/٤٠٢ ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكرى : ١٢٩ ، وانظر الصحاح (نسر) ٢/٨٢٧ ، واللسان (سعل) ١١/٣٣٧ (بغث) ٢/١١٩ ، (نسر) ٥/٢٠٥ ، والتهذيب بغث ٨/٩٣ .
وهذا المثل كما يقول الميداني يُضْرَبُ للضعيف يصير قويا ، وللذليل يُعَزُّ بعد الذل . وقال صاحب اللسان : يُضْرَب للئيم يرتفع أمره .
اللغة : البُغَاثُ : الطَّيْر الذى تُصَاد ، واحدتُها بَغَاثَة ، ويقال : بَغاث واحد ، وجمعه بِغَاث وبُغْثَان ، وقال الزبير بن بكار : البَغَاثُ : ذكر الرَّخم ، وقال الميداني : ضرب من الطَّيْر وفيه ثلاث لغات : الفتح والضم والكسر . وقوله (يَسْتَنْسِرُ) : أى يصير نَسْرًا فلا يُقْدَر على صَيْدِه ، أى فكذلك نحن في عِزِّنا ، فمَنْ جاورنا صار بنا عزيزا . انظر الأمثال: ٩٣ .
ونلاحظ في (يستنسر) إشارة إلى مكان الاشتقاق من الأسماء الجامدة .

وقال الرضي : (أى تصير كالنسر في القوة) .[١]

واستشهد بهذا المثل قبلهما الزمخشرى[٢] ، وابن يعيش،[٣] وابن الحاجب.[٤]

وبذا اتفق الجميع في موضوع الشاهد (تستنسر) وموضعه وهومعاني صيغ الزيادة .

---

(١) في شرح الشافية ١/ ١١١.

(٢) انظر المفصل : ٢٨٢ ، وروى (يستنسر) بالياء .

(٣) انظر شرح المفصل ٦/ ١٦١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٣ وروى فيه (اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ) .

وذكر في جمع التكسير هذا المثل :

٢ - ((اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ)) (١)

الشاهد (استنوق) استدل به على أن ناقة أصلها (نَوَقَة) فقلبت الواو ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٢)

---

(١) انظر هذا المثل في الأمثال ١/١٢٩.
وانظر (نوق) في الصحاح ٤/١٥٦١ ،والمحكم لابن سيده ٦/٣٥٣ ،وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكرى ١/٥٤ ،وفصل المقال لأبي عبيد البكرى ١٩٠ ،ومجمع الأمثال للميداني ٢/٥٦، والمستقصى للزمخشرى ١/١٥٨.

ويضرب هذا المثل لرجل يكون في حديث أو في صفة شيء ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه. ويقال : إنّ هذا المثل لطرفة ابن العبد وأصله : (أنه كان عند بعض الملوك شاعر ينشد شعرا في وصف جمل، ثم حوّله إلى نعت ناقة ،فقال طرفة عندها (استنوق الجمل) وقد يقال ذلك للرجل يُظَن به أنّ عنده غناء من شجاعة وجلد ثم يكون الأمر على خلاف ذلك.

والشاعر كما ذكر الميداني هو المسيب بن علس ،أو المتلمس والشعر الذى أنشده يقول فيه :

وقد اتناسى الهمّ عند احتضاره
بناجٍ عليه الصيعريّة مكدم

فالصيعرية : سمة توسم بها النوق باليمن ،فلما سمع طرفة البيت قال (استنوق الجمل) .. الخ انظر الميداني ٢/٥٦.

قال ابن سيده : (اسْتَنوَقَ الجمل : صار كالناقة في ذلها ، لا يُسْتَعْمَلُ إلاّ مزيداً) .

قال ثعلب : (ولا يُقَالَ استناق الجمل ، إنّما ذلك، لأنّ هذه الأفعال المزيدة - أعني (افتعل - واستفعل) إنما تُعْتَل اعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التي لا زيادة فيها كاستقام ، إنّما اعتل لاعتلال قام. واستقال ، إنّما اعتل لاعتلال قال . وإلاّ فقد كان حكمه أن يصحّ ، لأنّ فاء الفعل ساكنة ، فلما كانت استنوق واستتيس و نحوهما دون فعل ثلاثي بسيط لا زيادة فيه صَحّت الياء والواو ، لسكون ماقبلهما) (١) .

يفهم من كلام ثعلب أنّ (استنوق) صحت فيها الواو ولم تُقْلَب ألفا ، لأنّها صَحّتْ في فعله الثلاثي (نو ق) .

لقد استشهد بهذا المثل قبله سيبويه (٢) ، والزمخشري (٣) ، وابن يعيش (٤) ، وابن الحاجب (٥) ، والرضي (٦) . ومع أنه اتفق معهم في موضوع الشاهد ، وهو (استنوق) إلاّ أنّه اختلف معهم في وجه الاستشهاد ، حيث استشهدوا به على أنّ (استنوق) على وزن (استفعل) تفيد معنى الانتقال والتحول من حال إلى حال ، وبذا يكون معنى (استنوق الجمل) . أي صار على خلق الناقة .

كما اختلف معهم في الموضع ، حيث استشهد به في باب الإعلال . على حين استشهدوا به في باب معاني صيغ الزيادة .

---

(١) المحكم (ن و ق) ٦/٣٥٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤/٧١ ، وقد استشهد به في (هذا باب استفعلت) .

(٣) انظر المفصل : ٢٨٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٦/١٦١ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٣٣ .

(٦) انظر شرح الشافية ١/١١١ .

ذكر الجاربردى (١) في جمع التكسير أيضا هذا المثل :

٣ - ((هَالِكٌ في الهَوَالِكِ)) (١)

(استشهد على أن (هَوالِك) جاء هنا جمع هالك وهو وصف لمذكر عاقل ، والقياس أن يجمع على هُلّاك وَهَلَكَى ، ولكنه مثل ، والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس ، لأنها تجرى على لفظ واحد) (٢) .

(وقد وضح ذلك المبرد) ضمن حديثه عن جمع فاعل (المذكر) يُجْمَع فقال : ((وفُعّال) نحو:ضاربٍ وضُراب ،وكاتبٍ ،وكُتّابٍ - ولا يجوز أن يجمع على (فواعل) فكرهوا التباس البناءين ؟ وذلك نحو : ضاربة وضوارب ،وجالسة وجوالس ،وكذلك جميع هذا الباب .

وقد قالوا : فارس ، وفوارس ، لأنّ هذا لا يكون من نعوت النساء ، فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل .

وقد قالوا : هَالِكٌ في الهوالِك ، لأنه مثل مستعمل ، والأمثال تجرى على لفظ واحد . فلذلك وقع هذا على أصله) (٣) .

---

(١) هذا مثل يُضرب في الذى يرمى بنفسه في التهلكة ،لم أقف عليه في كتب الأمثال التي بين يدى. وقد ذُكر في المقتضب ٢/ ٢١٩/ والصحاح (هلك) ٤/ ١٦١٧ واللسان ١٠/ ٥٠٤ ،وأساس البلاغة ٢/ ٥٥٠ ،وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢.
قال ابن برى على حواشي الصحاح : (يجوز أن يريد هالك في الأمم الهوالك فيكون جمع هالكه على القياس).

(٢) انظر شرح الشافية : ١٤٣.

(٣) المقتضب ٢/ ٢١٨، ٢١٩.

لم يستشهد الرضي بهذا المثل .

وقد استشهد به المبرد ،وابن يعيش[١] ،وابن الحاجب.[٢]

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالمثل وهو (هَوالِك) وموضعه وهو جمع التكسير كما اتفق الجميع على أنَّ ذلك شاذ يحفظ ولا يُقَاسُ عليه .

---

(١) انظر شرح المفصل ٥/٥٦ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٤٥ .

وذكر في [١] التقاء الساكنين هذا المثل :

٤ - ((الْتَقَتْ حَلَقَتَا البِطَانِ)) [٢]

استشهد به على أنّ إثبات الألف في (حَلَقَتَا البِطَانِ) شاذ ، والقياس الحذف ، إلاّ أنهم لم يحذفوها إيذانا بتفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ) .

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن يعيش [٣] وابن الحاجب ، كما استشهد بهذا المثل أيضا الزمخشرى [٤] ، والرضي [٥] .

وبذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الاستشهاد بالمثل وموضعه وهو باب التقاء الساكنين .

---

(١) في شرح الشافية ص ١٥٤ .

(٢) انظر الأمثال لابن سلام ص ٣٤٣ ، وجمهرة الأمثال ١/ ١٨٨ ، وفيه (التقى) بدلاً من (التقت) . ومجمع الأمثال ٢/ ١٧٦ ، والمستقصى ١/ ٣٠٦ ، وانظر (بطن) في الصحاح ٥/ ٢٠٧٩ ، وتهذيب اللغة للأزهرى ١٣/ ٣٧٢ ، واللسان ١٣/ ٥٧ .
ويُضرب هذا المثل في الحادثة أو الأمر إذا اشتد مبلغ النهاية ، والبِطانُ كما في الصحاح : الحزام الذى يُجعل تحت بطن البعير . وقال الميداني لكل بِطان حلقتان . فإذا التقتا فقد بلغ الشدُّ غايته ، وقال الجاربردى : إذا التقتا دلّ على نهاية الهزال . قال ابن سلام : وأصل ذلك أن يريد الفارسي النَجاءَ من طلب يتبعه فيبلغ من مخافته أن يضطرب حزام دابته حتى يبلغ طُبَيّتَها ولا يمكنه أن ينزل فيشدّه - والطبى لذوات الحافر والسباع كالضرع لغيرها .

(٣) انظر شرح المفصل ٩/ ١٢٣ .

(٤) انظر المفصل ص ٣٥٣ .

(٥) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٢٤ .

وذكر الجاربردى في حروف الزيادة - معرفة أدلة الزيادة - هذا الشاهد :

٥ - ((رَهَبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ)) (١)

واستشهد به على أن التاء في (رهبوت ، ورحموت) زائدة ووزنهما (فعلوت) ، ثم وَضَّحَ حكم زيادة التاء ، فقال : (إنَّها تُزادُ في هذا البناء كثيرا) . (٢)

وقال الزمخشرى : (إنَّ زيادتها مطردة) . (٣)

---

(١) انظر المستقصى ٢/١٠٧ .
وورد هذا المثل برواية :
(رُهْبَاكَ خَيْرٌ مِنْ رُحْمَاكَ)
في جمهرة الأمثال ١/٤٨٧ ، وفصل المقال : ٤٣٢ ، ومجمع الأمثال ١/٤١٧ ، وفي الصحاح (رهب) ١/١٤٠ ، واللسان ١/٤٣٦ و (رغب) ١/٤٢٣ .
ويروى (رهباك) بفتح الراء لكن الضم أجود .
وروى في اللسان (رغب) ، ومجمع الأمثال :
(رُهْبَاكَ خَيْرٌ مِنْ رُغْبَاكَ)
ومعنى المثل : أى لأنْ تُرْهَبَ خَيْرٌ مِن أنْ تُرْحَمَ .
قال صاحب جمهرة الأمثال : (يُضْرَبُ مثلاً للبخيل يعطي على الرهبة ، يقال : فَزَعُه منك ، خيرٌ لك من حُبِّهِ لك ، لأنَّهُ إذا أَحَبَّكَ لم يَنْفَعْكَ ، وإذا رَهِبَكَ نَفَعَكَ) .

(٢) شرح الشافية : ٢٢١ .

(٣) انظر المفصل : ٣٥٩ .

وقال الرضي : (إنّ الزيادة هنا تعرف بالاشتقاق كما في جَبَرُوت ومَلَكُوت لأنّهما من الجبرِ والملكِ ، وكذا الرَغَبُوت والرَحَمُوت ، والرَهَبُوت) . (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا المثل ، وقد استشهد به ابن يعيش . (٢)

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو (باب زيادة الحروف) .

---

(١) انظر شرح الشافية ٢/٣٧٩ ، وبذا يكون رَهَبُوت مشتق من الرهبة ورَحَمُوت من الرحمة .

(٢) انظر شرح المفصل ٩/١٥٧ .

وذكر الجاربردي (١) في الإعلال هذا المثل :

٦ - ((أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا)) (٢)

واستشهد به على أن الياء في (بَارِيْهَا) سُكِّنَتْ ،في موضع النصب ، وذلك شاذ والقياس فتحها .

وقد وَضَّح ابن يعيش سبب الإسكان فقال : (وهذا الإسكان في الياء ،لقربها من الألف) . (٣)

لم يستشهد الرضي بهذا المثل .

وقد ذكره الزمخشري (٤) وابن يعيش ،وابن الحاجب. (٥)

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب الإعلال .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) انظر الأمثال ص ٢٠٤ ،والفاخر للمفضل بن سلمة : ٣٠٤ ،جمهرة الأمثال ١/ ٧٦ ،وفصل المقال : ٢٩٨ ،مجمع الأمثال ١/ ٦٤٢ ، والمستقصى ١/ ٢٤٧ .
ومعنى المثل :((أَعْطِ القَوْسَ بَارِيَهَا) -أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق له . ومن هذا كتاب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص أَنْ شاور عمرو بن معديكرب، وطليحة بن خُوَيلد في حربك ،ولا تستعن بهما في غير ذلك ،فإنَّ كل قوم أعلم بصناعتهم) . الأمثال . وقال أبو عبيد البكري : (أول من نطق بهذا المثل الحطيئة) . انظر التفاصيل في فصل المقال ص ٢٩٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٠/ ١٠٣ .

(٤) انظر المفصل ص ٣٨٥ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٢٠ .

وذكر في الإبدال هذا المثل :(١)

٧ - ((هَذَا فَزْدِى أَنَه)) (٢)

واستشهد به على أن (فَزْدِى) أصلها (فَصْدِى) وقعت الصاد ساكنة قبل الدال فقلبت زايا خالصة ، لأنّ الصاد مطبقة و مهموسة ورخوة والدال منفتحة مجهورة شديدة فنبت الدال عنها بعض النبو لمابين جرسيهما من التنافي فأبدلوا من الصاد زايا، لتوافقهما في المخرج والصفير مع أن الزاى يناسب الدال في الجهر فتلاءما .

قال الزمخشرى (٣) : إنّ هذه اللغةَ لغةُ فصحاء من العرب .

هذا أحد الوجوه ، و فيه وجهان آخران :

أحدهما : أن يضارع بهما الزاى ، و معنى المضارعة أن يُشْرَبَ الصاد شيئا من صوت الزاى فيصير بين بين - أى يصيرُ حرفا مخرجه بين مخرج الصاد و مخرج الزاى لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الإطباق .

---

(١) شرح الشافية للجاربردى : ٣٢٥ .

(٢) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال ٢/٤٦٣ ، وروايته (هَكَذَا فَصْدِى) ، وجاء بنفس رواية الجاربردى في المفصل ص ٣٧٣ ، وشرح الرضي للشافية ٢/٢٩٤ ولكن جاء (هكذا) بدلاً من (هذا) ، وقيل : إنّ الذى قال المثل : حاتم . وقال الميداني : (إنّ أول مَنْ تكلم به كعب بن مامة ، وذلك كان أسيرا في عنزة ، فأمرته أمُّ منزله أن يفصد لها ناقة ، فنحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : (هَكَذَا فَصْدى). يريد: أنه لا يصنع إلاّ ما صنع الكرام) .

(٣) انظر المفصل ص ٣٧٣ .

والآخر : أن يجعل صادا خالصة ،وهو الأصل . وهو أكثر من المضارعة ،والإبدال).(١)

وقد ذهب إلى ذلك نفسه ابن يعيش.(٢)

وقد استشهد بهذا المثل أيضا غير الزمخشري ،وابن يعيش ،ابن الحاجب.

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضع الشاهد ،وموضعه وهو (باب الإبدال).

وقد استشهد به الرضي أيضا ولكنه اختلف معهم في موضوع الشاهد وهو (أَنَه) حيثُ أُبْدِلت ألف (أَنَه) هاء في الوقف .

---

(١) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠/٥٣.

خلاصة هذا المطلب :

بلغ عدد الأمثال التي استشهد بها الجاربردى في (شرح الشافية) سبعة أمثال :

١ - (أربعة) اتفق فيهامع ابن الحاجب، والرضي ،وغيرهما .

٢ - (اثنان) انفرد بذكرهما عن الرضي واتفق فيها مع ابن الحاجب وغيره .

٣ - (واحد) انفرد بذكره عن ابن الحاجب ،والرضي ،واتفق فيه مع غيرهما .

ثانيا - شواهد من أقوال العرب :

ذكر الجاربردى في الوقف على تاء التأنيث بدون إبدالها هاء هذا الشاهد :

١ - فقال : (ومن العرب من يقف عليها بالتاء ، ومنه :

عَلَيهِ السَّلَامُ وَالرَّحْمَتْ) .(١)

واستشهد على أنَّ تاء التأنيث في (الرحمت) لم تُقلَب هاء في الوقف والأكثر قلبها هاء .

وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب قبله (٢) وهو رأى سيبويه إذ يقول : (... فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء ، وإذا وقفت ألحقت الهاء) .(٣)

وقال ابن يعيش : (ومن العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل ، فيقول في الوقف: هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطّاب . ومنه قولهم : عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالرَّحْمَتْ) .(٤)

وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴾(٥)

وقوله تعالى : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾.(٦)

وقد ذكر هذا القول قبله ابن يعيش .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب الوقف على تاء التأنيث .

---

(١) انظر شرح الشافية : ١٧٤.
(٢) انظر شرح الرضي للشافية ٢/٢٨٨ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٧٤.
(٣) في (هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل) ٤/١٦٦، ١٦٧.
(٤) شرح المفصل ٩/٨١.
(٥) الآية ٤٢ من سورة الدخان ، انظر الإتحاف : ٣٨٨.
(٦) من الآية ٣٢ من سورة الزخرف .

ذكر الجاربردى في الوقف قول بعض طيـيء :

٢ - فقال : (روى عن قطرب عن طيـيء أنهم يقولون :

كَيْفَ الْبَنُونَ والْبَنَاه ، وَكَيْفَ الاُخْوَه والاَخَواه) .(١)

استشهد به على أن تاء الجمع في (الْبَنَاه ،والاَخَواه) قُلِبَتْ هاء في الوقف ،تشبيها لها بهاء التأنيث الخالصة . وهذا ضعيـــفٌ ، ولا يُقاسُ عليه ،لانَّ المشهور أن يُوقَفَ عليها بالتاء لا غير .

و هذا عكس القول الاُول (عليـه السَّلَامُ والرَّحْمَتْ) حيث إنَّ إبداله تاء التأنيث هـاء (في المفرد) هو الاكثر . بينما الإبدال فيه هنا ضعيف لانَّه جمع مؤنث .

وقد علَّلَ الرضي ذلك قائلاً : (والاكثر أَنْ لَا تُقْلَب هاء ،لانَّها لم تتخلص للتأنيث ،بل فيها معنى الجمعية ،فلا تُقْلَب هاء) .(٢)

لقد ذكر ذلك قبله الزمخشرى (٣) والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الاستشهاد وموضعه .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ١٧٥ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٩٢ .

(٣) انظر المفصل ص ٣٧٠ .

وذكر الجاربردى في الوقف أيضا :

٣ - (اسْتَأْصَلَ اللّهُ عِرقَاتِهِم) (١)

الشاهد فيه (عِرقَاتِهم) قال : (فإن فُتِحَت تاؤه بالنصب فيكون مفردا كسعلاة فيقف بالهاء ، وإن كُسِرَت يكون جمعا ، ويُوْقَفُ بالتاء. والراء من (عِرْقَاتِ) تُسَكَّنُ وتُكْسَر).

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن يعيش (٢) ، وقد سبقهم سيبويه إذ يقول : (قولُ العرب: اسْتَأْصَلَ اللّهُ عِرْقَاتِهم ، واستأصل اللّهُ عِرْقَاتَهم ، يجعله بمنزلة عَلْقَاةٍ ، وبعضهم يجعله بمنزلة (عُرُسٍ ، و عُرُساتٍ) كأنك قلت : عِرْقٌ ، وعِرْقَانٍ ، وعِرْقَاتٌ ، وكُلاًّ سمعنا من العرب) (٣).

لقد ذكر هذا القول قبله سيبويه ، والزمخشرى (٤) ، وابن يعيش ، وابن الحاجب (٥) ، والرضي (٦).

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضعه وهو باب الوقف .

---

(١) انظر شرح الشافية : ١٧٥ ، ١٧٦ ، وانظر ذلك في مجالس العلماء : ٥ ، والخصائص ٢/ ١٣ .

(٢) انظر شرح المفصل ٩/ ٨١ .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٩٢ .

(٤) انظر المفصل : ٣٤٣ .

(٥) ذكر ذلك في متن الشافية : ١٧٥ .

(٦) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٩٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٩ .

وذكر في حروف الزيادة :

٤ - قولهم : (عَيْشٌ أَبْلَـــه) .(١)

٥ - و : (فُلَانٌ في بُلَهْنِيـة مِنْ العَيشِ) .(٢)

استشهد بقولهم : (عَيْشٌ أَبْلَهُ) ،على أن (بُلَهْنِيَة) وزنها (فُعَلْنية) بزيادة النون والياء ، لا (فُعَلْلية) .

وقد وضح علة ذلك فقال : (وكان بُلَهْنِية (فُعَلْنِيـــة) لا (فُعَلْلِية) مع كثرة (فُعَلْلِية) كَسُلَحْفِية ،وعدم (فُعَلْنيـة) ،وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير ،فإنّه يُقَالُ : (عَيْشٌ أَبْلَهُ) .أى قليـل الغموم ، ويقال : (فلان في بُلَهْنِيةٍ مِنْ العَيْشِ) .أى في سعةٍ . قال في شرح الهادى زيدت فيه النون ،والتاء للإلحاق بِقُذَعْمِل) .(٣)

وقال الرضي : (بُلَهْنِيـة) لولا الاشتقاق وغلبة الزيـــادة لم نحكم بزيادةِ الياءِ ،ولولا الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ،ولكان مُلحقا (بخُبَعْثِن)(٤) بزيادةِ الياءِ فقط ،لكنه مشتق من قولهـــم :

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٢٠٤ ،وانظر شرح الشافيـــة للرضي ٣٤٠/٢ ،وانظر اللسان (بله) ٤٧٧/١٣ .

(٢) لقد انفرد الجاربردى بذكر هذا القول ،ولم يذكره الرضي .

(٣) القُذعْمِلُ والقُذعْمِلَة : الضخم من الإبل . الصحاح (قذل) ١٨٠٠/٥ .

(٤) ليس خُبَعْثِنٌ : غليظ شديد ،والخُبَعْثِن من الرجال : القـــوى الشديد ،وقيل : هو العظيم الشديد من الأسد . أو الخُبَعْثِنـة : الضخم الشديد . اللسان (خبعثن) ١٣٧/١٣ .

(عَيْشٌ أَبْلَهُ) أى غافلٌ عن الرزايا كالرجلِ الأبلهِ ،فإنّه غافلٌ عن المصائبِ ولا يُبالى بها فيصفو عيشُهُ . وبُلَهْنِيَةُ العيشِ : خَفْضُهُ)(١).

لقد استشهد بهذين القولين قبلَ الجاربردى والرضي. ابنُ الحاجبِ .

وبذا اتفقَ الجميعُ في موضوعِ الاستشهادِ ، وموضعِهِ وهو بابُ حروفِ الزيادةِ .

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٣٤٠.

وفي تحقيق الهمزة :

نقل عن العرب الموثوق بعربيتهم :

٦ - (اللّهُمَّ اغْفِرْ لي خَطَائِئِي) .(١)

الشاهد في (خطائئي) وقد ساق هذا الشاهد مُستَدِلاً به على أن مذهب سيبويه أقيسُ وأصحُّ من مذهبِ الخليل .

فسيبويه يرى أن أصل (خطايا) خطايئ بياء مكسورة وهي ياء المفرد ،وهمزة بعدها هي لامه ، ثم أُبْدِلَت الياء المكسورة همزة ، كما في قبائل : جمع قبيلة ، فصار خطائئ بهمزتين ،فقلبوا الثانية ياء ،لانكسار ما قبلها ،فصار خطائي ، ثم قُلِبَتْ كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف ، ثم قُلِبَتْ الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا ، بألفين بينهما همزة والهمزة تشبه الألف ،فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، وذلك مُستكره ،فأُبْدِلَتْ الهمزة ياء فصار خَطَايَا .

أما الخليل فيرى أنَّ الأصل خطائي بالهمزة ثم الياء بعدها لكنه يقول : قدَّموا الهمزة على الياء فصار : خَطَائي على فَعَالى ثم فعل ما قيل .

ثم عَقَّبَ على ذلك قائلاً : (ومذهبُ سيبويه أقيسُ وأصحُّ لِمَا نُقِل عن العرب الموثوق بعربيتهم : اللّهُمَّ اغْفِرْلِي خَطَاءِئِي مثل خَطَاعِعِي بتحقيق الهمزتين ،فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه)(١) .

وقد ذكر ذلك القول قبله ابن يعيش(٢) ،والرضي .(٣)

وبذا فقد اتفق معهما في موضوع الاستشهاد بهذا القول وموضعه وهو باب تخفيف الهمز .

---

(١) شرح الشافية للجاربردي : ٢٦٣ .
(٢) انظر شرح المفصل ٩/١١٧ .
(٣) انظر شرح الشافية ٣/٥٨ .

في الإعلالِ ، ذكرَ أيضا من كلامِ العرب ، فقالَ :

٧ - وحكوا عن أعرابي أنهُ قال : (إنكُمْ لَتنظُرُونَ في نُحُوٍّ كثيرةٍ) (١) .

فاستشهدَ على أنَّ مجيءَ (نُحُوٍّ) : جمع نحو جاءَ بتصحيحِ الواوِ - مع أنَّ شروطَ القلبِ حاصلةٌ فيه تنبيهًا على الأصلِ كالقودِ - شاذٌّ والقياسُ : نُحِيٌّ ، وقد ذهبَ إلى ذلك سيبويه إذ يقولُ : (والوجهُ في الجمعِ الياءُ - وذلك قولُك :

شُدِيٌّ - وعُصِيٌّ ، لأنَّ هذا جمعٌ كما أنَّ أدليا جمعٌ . وقد قالَ بعضُهم : (إنكُمْ لَتنظُرُونَ في نُحُوٍّ كثيرةٍ) فشبَّهُوها بعُتُوٍّ . وهذا قليلٌ ، وإنما أرادَ جمعَ النحو فإنَّما لزمتها الياءُ حيثُ كانت الياءُ تدخل فيما هو أبعدُ شبهًا ، يعني صُمٌّ) . (٢)

وقريبٌ منه ما ذهبَ إليه الزمخشري . (٣)

وقد وضحَ ذلك ابنُ يعيش فقال : (اعلم أنَّ كلَّ جمعٍ على فُعُولٍ فإنَّ الواوَ تُقلَبُ ياءً تحقيقًا ، إنَّما قلبوها ياءً لأمرين :

---

(١) شرح الجاربردي : ٣٠٥ .

(٢) وانظر ذلك في الكتاب ٤/ ٣٨٤ ، والمفصل : ٣٩١ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١١٠ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧١ .
قال الجاربردي : (نُحِيٌّ : جمع نحو وهي الجهةُ والسحابُ الذي أراقَ ماءَهُ) وعلق عليه ابنُ جماعة قائلا : (والذي قاله الجوهري أنَّ السحابَ الذي هراقَ ماءَهُ إنما هو النجو بالجيم لا بالحاء ، والجمعُ : نحاءٌ مثلُ بحرٍ ، وبحارٍ وفي القاموس (في فصل الجيم) النجو : السحابُ هراقَ ماءَهُ إنما هو النجو بالجيم لا بالحاء ، ثم قال في (الحاء) : النحو والجهة ، والجمع : أنحاءٌ ونُحُوٌّ . والقصدُ يكونُ اسما وظرفا ، ومنه [illegible]) . حاشية ابن جماعة ٣٠٠ .

أحدهما : كون الكلمة جمعا والجمع مستثقل .

والثاني : أنّ الواو الأولى مدة زائدة ،ولم يعتد بها حاجزاً فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وَلِيت الضمة وصارت في التقدير عُصُو فقلبت الواو ياء على حد قلبها في سيد و ميت وكسروا العين في نحو عِصي كما كسروها في أدلٍ وأحقٍ ، ثم منهم من يتبع ضمة الفاء العين فيكسرها ويقول عِصِي بكسر العين والصاد ليكون العمل من وجه واحد ،و منهم من يبقيها على حالها مضمومة فيقول عُصِي) .(١)

وقد ذهب إلى ذلك أيضا الرضي . وهكذا نجد الجميع و قد اتفقوا على أن (نُحُوّ) بالواو شاذٌ لا يُقاس عليه .

وبذا اتفق الجاربردى مع سيبويه، والزمخشرى، وابن يعيش وابن الحاجب، والرضي، في موضوع الاستشهاد بهذا القول وهو (نُحُوّ) وموضعه وهو باب الإعلال .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ١١٠.

خلاصة هذا المطلب :

بلغ عدد أقوال العرب التي استشهد بها الجاربردى في شرح الشافية سبعة أقوال أيضا :

١ - (أربعة) اتفق في ذكرها مع ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

٢ - و(اثنان) انفرد بذكرهما عن ابن الحاجب واتفق فيهما مع الرضي وغيره .

٣ - و (واحد) انفرد بذكره عن ابن الحاجب والرضي واتفق مع غيرهما .

الفصل الخامس

شواهد الشعر والرجز .

وهي موزعة كالتالي :

أولا : شواهد تتعلق بالتفسير اللغوي .

ثانياً : شواهد تتعلق بالدلالة .

ثالثاً : شواهد تتعلق بمسائل البلاغة .

رابعاً : شواهد تتعلق بمسائل النحو .

خامساً : شواهد تتعلق بالبنية ، وتشمل :

أ – شواهد لما يطرد .

ب – شواهد للشواذ .

جـ – شواهد للضرورة الشعرية .

سادساً : شواهد تتعلق بالأصوات وتشمل أيضاً :

أ – شواهد لما يطرد .

ب – شواهد للشواذ .

جـ – شواهد للضرورة الشعرية .

أولا - شواهد تتعلق بالتفسير اللغوى:

في همزة الوصل :

ذكر الجاربردى [١] هذا الشاهد :

١ - وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهُوا
وَاللَّحْنُ يَفْهَمُهُ ذَوو الأَلْبَابِ [٢]

استشهد به على أن معنى كلمة (اللحن) في البيت لا يُقْصَدُ به المعنى الاصطلاحي ، وهوالخطأ في الإعراب ، وإنّما يقصد به المعنى اللغوى ، كما وَضَّحَه الزمخشرى ، قال : (قال صاحب الكشاف فيه :

---

(١) انظر شرح الشافية : ١٦٧.

(٢) البيت من الكامل ، وقد ورد منسوبا إلى القتال الكلابي في ديوانه : ٣٦ ، الصحاح (لحن) ٦/ ٢١٩٤ ، واللسان (لحن) ١٣/ ٣٨٠ ، وشرح شواهد الشافية : ١٧٩.
وقد ورد غير منسوب في الكشاف للزمخشرى ٣/ ٥٣٨ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٦٧.
وروى في الصحاح واللسان (لحن).
وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لِكَي ما تَفْهَمُوا
وَلَحَنْتُ لَحْناً لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ
وروى في الكشاف (واللحن يعرفه) بدلاً من (يفهمه)
الديوان ص ٣٦. وروايته :
ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا
ووحيت وحيا ليس بالمرتاب
وانظر أمالي المرتضى ١/ ١٤.

اللحن : أن تلحن بكلامك - أى تميله إلى نحو من الأنحاء ، ليفطن له صاحبك كالتعريض والتوريه وأنشد البيت).(١)

وقد أورده الزمخشرى عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾.(٢)

وكذا أورده الجوهرى(٣) فقال : (اللَّحْنُ : الخطأ في الإعراب يقال : فلان لحّان ولحّانة : أى كثير الخطأ ... ولحن إليه يَلْحَن لَحْناً . أى نواه وقصده ، ومال إليه . واللَّحَن بالتحريك : الفِطْنَة - وقد لَحِن بالكسر . وفي الحديث : (ولعلَّ أَحَدَكُمْ أَلْحَنُ بحجته من الآخر)(٤) . أى أفطن لها . أبو زيد : لَحَنْتُ له بالفتح أَلْحَنُ لَحْناً ، إذا قلت له قولا يفهمه عنك ، ويخفى على غيره . ولَحِنَهُ هو عنى - بالكسر - يَلْحَنُهُ لَحْناً . أى فهمه ، وألحنته أنا إياه ، ولاحنت الناس : فاطنتهم).

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذا الشاهد .

وبذا انفرد الجاربردى دونهم بذكره .

---

(١) شرح الشافية : ١٦٧ ، وانظر الكشاف ٣/٥٣٨ .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة محمد .

(٣) الصحاح (لحن) ٦/٢١٩٤ .

(٤) انظر النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١ ، ونص الحديث : (إنكم لتختصمون إليّ ، وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار).

وذكر في حروف الزيادة هذا الشاهد :(١)

٢ - أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزاً فِي قَبَائِلِهَا
كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَضْحَتْ بَعْضَ أَسْمَائِي (٢)

استشهد به على أن الشاعر لُقِّبَ (بأسماء)، لما بينه وبين أسماء من الملابسة والشهرة في محبتها ،وهذا تأييد لمذهب سيبويه في نقل الاسم من شيء إلى شيء للملابسة .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ،ولا من سبقهما من الصرفيين هذا الشاهد .

وبذا انفرد به الجاربردى دونهم.

---

(١) شرح الشافية / ٢١٢ .

(٢) البيت من البسيط ،لأبي محمد خازن من قطعة مدح بها الصاحب بن عباد، كما في شرح شواهد الشافية ص ٢٩٨ ،وورد غير منسوب في شرح الجاربردى .
أُدْعَى ،بالبناء للمجهول ،بمعنى أُسَمَّى ،يتعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه ،وتارة بالباء ،يقال : دعوت الولد زيدا ، إذا سميته بهذا الاسم . وأسماء : من أعلام النساء ،وأصله وَسْماء من الوسامة، بمعنى الجمال ، ونبزا : تمييز، والنبز : اللقب، تسمية بالمصدر . يقال نَبَزَهُ بكذا نَبْزاً - من باب ضَرَبَ - إذا لَقَّبَهُ به.

في جمع التكسير :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد (١) :

٣ - أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي
أَوْ هَكَذَا رَجُلاً إِلاَّ بِأَصْحَابِي (٢)

هذا الشاهد من الشواهد العارضة . إذ عرض له هذا الشاهد في أثناء شرحِهِ لقولِ ابنِ الحاجبِ : (ليس رَجْلَةٌ بتكسيرٍ) حيثَ قالَ : (قوله : ليس رجلة بتكسير بل هي اسم جمع ،وذكر ابن الخباز أنَّ فَعْلَةَ لم يُكَسَّر عليه إلاَّ اسمٌ واحدٌ

---

(١) شرح الشافية ص ١٣١.

(٢) البيت من البسيط وهو منسوب (لحيي بن واثل) في النوادر في اللغة (لأبي زيد) ص ٤٨ .
وجاء بغير نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٦٤ ، وشرح ابن يعيش ١٣٣/٥ ،وشرح الجاربردى للشافية ص ١٣١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٣.
روى (بأصحاب) بدون زيادة الياء ،في النوادر ، وشرح ابن يعيش وشرح شواهد الشافية .
وروى (ولا كذا) بدلاً من (أو هكذا) في جميع المصادر السابقة ما عدا شرح ابن يعيش .
المعنى : ذكر أبوحاتم فقال : (كأنه قال : أما أقاتل فارسا ، ولا كما أنا راجلا إلاَّ ومعي أصحاب ،فقد لقيت إذاً شراً ، أى أني أقاتل وحدى . ويقال : راجل ورجال . قال الله تعالى في سورة البقرة من الآية ٢٣٩ : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾ أى فرجالة ،وكذلك من سورة الحج آية ٢٧ : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ أى رجالة).

وهو (رَجُلٌ) عند ابن السراج ثم عقّب عليه الجاربردى قائلا : والظاهرُ أنّه ليس المرادُ بالرّجُلِ هنا خِلافَ المرأةِ لأنا نَجِدُ رَجْلَةَ بمعنى الرّجالِ ،وقد وُجِدَ رَجْلَةُ بمعنى الرجالةِ وهي خِلافُ الفرسان فيكون المرادُ به الرّجُل بمعنى الراجلِ فإنّه ذكرَ في شرحِ الهادى أنّه جاء رَجُلٌ بمعنى راجلٍ واستشهدَ بقولِ الشاعرِ السابقِ مستشهداً به على أنّ قولَه (رَجْلا) بمعنى راجل .

ذكر أبو حاتم في التعليق على البيتِ السابقِ : (رَجُلاً معناه راجل ،كما تقول العرب جاءنا فلان حافيا رَجُلا . أى راجلاً).(١)

وقال ابن يعيش ضمن حديثه عن التصغيرِ الشاذِ : (من ذلك قولُهُمْ : (رُوَيْجِلٌ) في تصغيرِ رَجُلٍ ،وقياسُهُ (رُجَيْلٌ) كأنّهم صَغّرُوا رَاجِلا في معنى رَجُل وإنْ لم يظهر به استعمال ،كما قالوا: رَجُل في معنى رَاجِل قال الشاعر :

أمَا أُقَاتِلُ .... البيت

فكأنّهم صَغّروا لفظا ويريدون آخر والمعنى فيهما واحدٌ).(٢)

لم يذكر ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ . وقد ذكره ابنُ يعيشٍ والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى، في موضوع الشاهد، وهو (رَجُلاً) بمعنى راجل ،واختلفوا في الموضع ، حيث ذكره الجاربردى في باب جمع التكسير، على حين ذكره ابن يعيش، والرضي في بابِ التصغيرِ.

---

(١) انظر النوادر : ٤٩ .

(٢) شرح المفصل : ٥/١٢٣ .

وذكر في (١) جمع التكسير أيضا هذا الشاهد :

٤ - مَا زِلتَ تَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ
خَيْلاً تَكُرُّ عَلَيكُمُ وَرِجَالاً (٢)

هذا كالشاهد السابق استشهد به على أن (رِجَالاً) ، فيه بمعنى رَجّالة بفتح الراء وتشديد الجيم - جمع راجل . هذا معناه . وأمّا لفظه فهو جمع رَجُل - بفتح فضم - صفة مشبهة بمعنى راجل .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى به دونهم .

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية / ١٣١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجرير من قصيدة هجا بها الأخطل التغلبي في ديوانه ص ٣٦٢ ، و (العقد الفريد) لابن عبد ربه ٣/١٣٢ ، وشرح الشافية للجاربردى ص ١٣١ ، ومجموعة المعاني ص ٤٣ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ص ١١٥ .
وذكر الزمخشرى أنه للأخطل ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ ﴾ آية (٤) من سورة المنافقين ، الكشاف ٤/١٠٩ .
والصواب أنه لجرير ، كما قال البغدادى ، لأنه ذهب إليه الأكثرون وروى فيه (عَلَيْهِمْ) بدلاً من (عَلَيْكُمْ) .

ثانيا - شواهد تتعلق بالدلالة

ذكر الجاربردى في باب زيادة الحروف هذا الشاهد :(١)

١ - إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ
فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكا (٢)

الشاهد فيه (بِأُمَّاتِكا)، حيثُ استعملَ الشاعرُ الأُمَّاتِ في الإنسانِ ،على خلافِ الغالبِ . إذ الغالبُ استعمالُ الأُمَّهاتِ في الإنسانِ ، والأُماتِ في البهائم .

لم يذكر هذا الشاهد، ابن الحاجب ،وقد ذكره ابن جني ، والزمخشرى ،وابن يعيش ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد، وهو (أُماتك) وموضعه، وهو باب زيادة الحروف .

---

(١) شرح الشافية / ٢٣٠ .

(٢) البيت من المتقارب ،ونسب لمروان بن الحكم، في شرح شواهد الشافية ص ٣٠٨ .
وورد غير منسوب في سر الصناعة ٥٦٤/٢ ،والتصريف الملوكي : ٢٠٢ ، والمفصل : ٣٥٩ ،وشرح ابن يعيش ٣/١٠ وشرح الرضي للشافية ٣٨٣/٢ ،واللسان (أمم) ٣٠/١٢ وشرح الجاربردى للشافية : ٢٣٠ .
اللغة : قَبَحَهُ يَقْبَحُهُ - بفتح العين فيهما بمعنى أخزاه وشوهه ، والخزى، انكسار يعترى وجه الإنسان بِذُلٍّ ،أما قَبُحَ يَقْبُحُ بضم العين، فيهما بخلاف حَسُنَ ،فَرَجْتَ : كشفت .
وصف أمهات المخاطب بنقاء الأعراض فقال: إذا قَبُحَت الأُمَّهاتُ بفجورهن وجوه أولادهن عند الناس، كَشَفْتَ الظلام بضياء أفعالهن ، والمراد : طهارتهن عما يتدنس به العرض .

ذكر الجاربردى (١) في الإبدال هذا الشاهد :

٢ - تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا

أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا (٢)

استشهد به على أن (بعض) جاءت هنا بمعنى (كُلّ) .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٥ ، شواهد الشافية : ٤١٥ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في شرح ديوانه ص ٢٢٨ ، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٩٤ ، ومجالس ثعلب ١/ ٥٠ ، والمحتسب لابن جني ١/ ١١١ ، والخصائص لابن جني ١/ ٧٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٧٢ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ١٨٣ ، وشرح القصائد العشر للتبريزى : ٨ ، والكشاف ١/ ٦١٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٠ ، وشرح الجاربردى ، وتفسير القرطبي ٤/ ٩٦ .
وورد غير منسوب في الخصائص ٢/ ٣١٧ ، ٣٤١ .
ويروى في الديوان (يَعْتَلِقُ) بدلاً من (يَرْتَبِطْ) ، وكذا في مجاز القرآن . وقد ورد العجز فقط دون الصدر في شرح الحماسة ، والخصائص ٢/ ٧ .
المعنى : يقول: إنّي تَرّاك أماكن ، إذا لم أرضها إلّا أَنْ يَرْتَبِطْ نفسي حِمامها ، فلا يمكنها البراح . وتحرير المعنى : إنّي لا أترك الأماكن التي احتويها واقلبها إلّا أَنْ أموت .
انظر شرح المعلقات السبع : ١٨٣ .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو (يَرْتَبِطْ) ، حيث أسكن المفتوح لإقامة الوزن ، واتصال الحركات . قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٩٠ : (يَرْتَبِطْ) ، وهو في الأصل منصوب ، لأنه بعد أو التي بمعنى (إلا أن) .

قال أبو عبيدة تعليقا على البيت السابق [١] : (فلا يكون الحِمام ينزل ببعض النفوس ،فيذهب البعض ،ولكنه يأتي على الجميع . وقد فَسَّر البعض بدل الكُلّ في قوله تعالى : ﴿ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢] فقال : بعض يكون شيئا من الشيء ،و يكون كُلَّ الشيء).

وقال الزمخشري أيضا تعليقا على البيت السابق : (أراد نفسه وإنّما قصد تفخيم شأنها بهذا الإبهام . كأنه قال : نفسا كبيرة أيّ نفس ، فكما أن التنكير يعطي معنى التكبيرِ وهو معنى البعضيةِ ، فكذلك إذ صَرَّحَ بالبعضِ). [٣]

قال الزوزني في شرح البيت السابق : (أراد ببعض النفوس هنا نفسه .هذا أوجه الأقوال وأحسنها ،و من جعل بعض النفوس بمعنى كل النفوس فقد أخطأ ؟ لأنّ بعضا لا يفيد العموم والاستيعاب). [٤]

و إلى ذلك ذهب أبوحيان . إذ يقول تعليقا على البيت السابق : (واستدلاله على أن بعضا تأتي بمعنى (كُلّ) بقول لبيد، ليس بصحيح ، لأنّ بعضا على مدلوله إذ يريد نفسه، فهو تبعيض صحيح). [٥]

=== وقال ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٤١ : (فقد قيل فيه: إنه يريد (أَوْ يَرْتَبِطْ) ،على معنى لألزمنه ،أو يعطيني حقي ،وقد يمكن عندي أن يكون (يَرْتَبِطْ) معطوفا على (أَرْضَها) - أي ما دُمْتُ حيًا فإني لا أقيم. والأوّلُ عندي أقوى).

(١) انظر مجاز القرآن ١/ ٩٤.

(٢) من الآية ٥٠ من آل عمران.

(٣) الكشاف ١/ ٦١٩ ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى ﴿ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾ من الآية ٤٩ من سورة المائدة.

(٤) شرح المعلقات السبع /١٨٣.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٦٨.

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذا الشاهد ، وقد استشهد به بعض المفسرين واللغويين كأبي عبيدة ،وثعلب ،والزمخشري .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد، على حين أنه انفرد به دون الصرفيين .

ثالثا - شواهد تتعلق بالمسائل البلاغية :

وذكر الجاربردى (١) في موضوع الإدغام هذا الشاهد :

١ - وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ
وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ (٢)

هذا شاهد بلاغي . فقد استشهد به على تنافر الحروف (٣) إذ أن التكرار الناشيء من تقارب مخارج الحروف، أدّى إلى الثقل في النطق، حتى لا يكاد يقوله أحد ثلاث مرات دون أن يتعتع فيه.

وهذا ما جعل البعض ينسبه إلى الجن.

---

(١) في شرح الشافية : ٣٢٧.

(٢) البيت من الرجز، وقيل هو من شعر الجن، قالوه في حرب بن أمية لما قتلوه بثأر حَيَّةٍ منهم قتلها الغُفْل الذى كان فيه. انظر الحيوان للجاحظ ٦/٢٠٧، والبيان والتبيين للجاحظ ١/٦٥، والتلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني ص ٢٦، وشرح الجاربردى للشافية : ٣٢٧، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١/٣٤، وشرح شواهد الشافية / ٤٨٧، وعلوم البلاغة للمراغي : ٢٦.
اللغة : القفر : المفازة وأرض لا نبات فيها ولا ماء، وحرب : هو جد معاوية بن أبي سفيان.
قال البغدادى نقلا عن شرح تلخيص المفتاح للغزنوى : (في البيت إقواء، وهو من عيوب الشعر، وإنما قلنا إقواء لأن البيت مُصَرَّع، وكل واحد من المصرعين فيه كبيت كامل). شواهد الشافية : ٤٨٧

(٣) تنافر الكلمات هو من العيوب المخلة بالفصاحة . انظر التلخيص في علوم البلاغة : ٢٥ - ٢٦.

قال الجاحظ تعليقا على البيت السابق : (قالوا : ومن الدليل على ذلك أن هذين البيتين من أشعار الجن، أن أحداً لا يستطيع أن ينشدها ثلاث مرات متصلة لا يتعتع فيها ..) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ،ولا الرضي ،ولا من سبقهما من الصرفيين والنحويين .

وقد ذكره الجاحظ في كتابي الحيوان ،والبيان والتبيين ،والخطيب القزويني .

وبذا انفرد الجاربردى عن الصرفيين بذكر هذا الشاهد .

وذكر الجاربردى (١) أيضا هذا الشاهد :

٢ - يُذَكِّرُنِيكِ الْخَيْرُ والشَّرُّ والَّذى
أَخَافُ وَأَرْجُو والَّذى أَتَوَقَّعُ (٢)

هذا شاهد بلاغي أيضا وهو عكس الشاهد السابق، حيث إنه ثقيل على اللسان، على حين أن هذا الشاهد خفيف على اللسان، وذلك لبعد مخارج حروفه .

لم يذكر ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين كتبهم بين يدى ، هذا الشاهد .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم.

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢٧ .

(٢) البيت من الطويل ،وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٤٩ ،ونسب لمسلم بن عقيل في محاضرات الأدباء ١/ ١٤٧ ،ونسب لأعرابي من هُذَيل في الحيوان ٧/ ١٤٨، والبيان والتبيين ٣/ ٣٣٠ . وورد غير منسوب في الحماسة لأبي تمام ٢/ ٧١ ،وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ٣١٦ وشرح الجاربردى ،وشرح شواهد الشافية: ٤٨٨ .
اللغة : يُذَكِّرُنِيكِ : الضمير يعود على أم مالك التي ذكرها في البيت السابق ،وهو : رعاك ضمان الله يا أم مالك ... الخ
وقوله (يُذَكِّرُنِيكِ الْخَيْرُ والشَّرُّ): يريد أنه لا ينساها في شيء من الأحوال والأوقات، مما يتقلب من خير باكر ،أو شرّ طارق ،فهو يذكره ،وكذلك ما يخاف وقوعه أو يرجوه ، ولم يَصِرْ منهما على يقين يذكره أيضا ، وكذلك ما صار فيه على يقين فهو يتوقعه ،يذكر أيضا ، وإذا تأملت حوادث الدهر وجدتها لا تنقسم إلا إلى قسمته ، لأنها لا تخلو من أن تكون محبوبة أو مكروهة ،أو واقعة ،أو منتظرة أو مخوفة أو مرجوة .

رابعا - شواهد تتعلق بمسائل النحو :

وذكر الجاربردى (١) في معاني حروف الزيادة هذا الشاهد :

١ - والشَّمْسُ طالِعةٌ لَيْسَتْ بِكاسِفةٍ
تَبْكِي عَلَيْكَ نُجومَ اللَّيلِ والقَمَرا (٢)

واستشهدَ به على أنَّ (تَبْكِي) للمغالبةِ (٣)، ونجومُ الليلِ مفعولُهُ وهي المغلوبةُ بالبكاءِ، فإنَّ الشمسَ غلبَتْ النجومَ بكثرةِ البُكاءِ.

---

(١) في شرح الشافية : ٤٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير يرثي عمر بن عبد العزيز. في ديوانه : ٢٣٥، ونسب إليه في الكامل للمبرد ٢/٢٧٣، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٢/٣٦٦، وأمالي المرتضى ١/٥٢، والصحاح (كسف) ٤/١٤٢١، والعباب للصاغاني حرف الفاء (كسف) : ٥٣٦، واللسان (كسف) ٩/٢٩٩، وشرح الجاربردى، والقاموس المحيط للفيروزآبادى (كسف) ٣/١٩٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣/١٣٢، وشرح شواهد الشافية : ٢٦.
وورد غير منسوب في شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارقي : ١٩٢، واللسان (بكى) ١٤/٢٨٣، و (شمس) ٦/١١٣، وهذه الرواية وردت في الكامل، والعقد الفريد، والصحاح، وأمالي المرتضى، والأشباه والنظائر.

(٣) المغالبة : (هو أن يذكر الفعل بعد المفاعلة مُسْنَدًا إلى الغالب فيه ويُبْنَى على (فعلْته) بفتح العين (أفْعُله) بضمها، وإن لم يكن من هذا الباب، لكثرة معاني (فَعَل) وكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة مما عين مضارعه مضموم، كالكبر، والكثر، والقمر للغلبة في الكبر والكثرة والقمار، نحو (كارمني فكرمته أكرمه)، أى غلبته في الكرم، هذا إن غلبته فيه،

وهذا الوجه نقله عن الجوهري ، وذكر وجهين آخرين :

أحدهما : نصب النجوم بكاسفة - أي لا تكسفها لعدم ضوئها فلا يكونُ من بابِ المغالبةِ.

وثانيهما : نَصَبَها على المفعولِ معه ، بتقديرِ الواوِ التي بمعنى (مع) وقال إنَّ هذا الوجهَ بعيدٌ . وقال السيوطي : (هذا أغربُ الوجوهِ المقولةِ في هذا البيتِ) . (١)

و هناك روايةٌ أخرى للبيتِ أوردَها الصاغاني و هي :

فالشَّمْسُ كَاسِفَةٌ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ
تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُوْمَ اللَّيْلِ والقَمَرا (٢)

=== فإن غلبك فيه قلت: (فكرمني يكرمني) ... هذا إذا لم يكن الفعل مثالا ، ولا أجوفاً ، ولا ناقصا يائيين ، فإذا كانوا كذلك، فإن باب المغالبة منه يُبْنَى على (فَعَلته) بالفتح (أفْعِلهُ) بالكسر لا بالضم، فيقال : واعدني ، فوعدته، أعِدُهُ . وَيا سرني فيسرته أَيْسِرُهُ ، وبايعني فبعته أَبِيعه ، ورامانـي فرميته أَرْمِيه ، لئلا يلزم خلاف لغتهم ، إذ لم يجيء من هذه المعتلات (يفعُل) بضمّ العين ...). انظر شرح المناهج الكافية لزكريا الأنصاري : ٢٣ - ٢٤ .

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٢ .

(٢) ووردت هذه الروايةُ أيضا في شرح أبياتِ مشكلةِ الإعرابِ للفارقي ، واللسان، والقاموس المحيط (كسف) ، وهي روايةُ الديوان .

وقال : (هكذا الرواية ، أى أن الشمس كاسفة تبكي عليك الدهر والنحاة يروونه مغيرا وهو : (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ). أى ليست تكسف ضوء النجوم مع طلوعها لقلة ضوئها وبكائها عليك).(١)

فكاسفة على روايته بمعنى منكسفة من الفعل اللازم.

وقد تبعه صاحب القاموس المحيط فرواه كروايته وقال :(أى كاسفة لموتك تبكي أبدا ، ووهم الجوهرى فغير الرواية بقوله : (والشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ) وتَكَلَّفَ لمعناه.).(٢)

واعترض البغدادى على تغليط صاحب القاموس المحيط للجوهرى فقال :(وتغليط الجوهرى في الرواية المذكورة غير جيد ، فإنَّها رواية البصريين ، وما صححه تبعا لصاحب العباب رواية الكوفيين .

قال ابن خلف في شرح شواهد سيبويه : اختلف الرواة في هذا البيت فرواه البصريون (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ) ورواه الكوفيون (الشَّمْسُ كَاسِفَةٌ ليست بِطَالِعَةٍ) ، ورواه بعض الرواة بنصب النجوم ، وبعض آخر برفعها ، وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم من الرواة ، وذوى المعرفة بالإعرابِ من النحاةِ في تفسيرِ وجوهِ هذه الرواياتِ وقياسِها في العربيةِ ... ومَنْ رَوَى :(الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ) فإنَّهُ استعظمَ أنْ تطلعَ ولا تنكسفَ مع المصابِ بِهِ ، ومَعْنَاهُ عِنْدَ بعضِهِمْ تَغْلِبُ ببكائِهَا عليك نجومَ الليلِ وفي هذا التأويلِ وجهان :

---

(١) العباب، حرف الفاء / ٥٣٦.

(٢) القاموس (كسف) ٣/ ١٩٠ ، ومعنى قوله (تكلَّف لمعناه) أنَّهُ جعله من باب المغالبة .

(٣) انظر شرح شواهد الشافية / ٢٧.

أحدهما : أن يُرادَ بالنجوم والقمر حقيقتيهما إدعاءً.

ثانيهما : أن يُرادَ بهما سادات الناس والأماثل.

وقال آخرون :

(نجومُ) مفعولَ (تبكي) من غيرِ اعتبارِ المغالبةِ ،والمعنى أنَّ الشمسَ تبكي عليك مدةَ نجومِ الليلِ والقمرِ ،فَنُصِبَ على الظرفِ ،و حُكِيَ عن العربِ : لا أُكَلِّمُكَ سعدَ العشيرةِ : أي زمانَهُ.

وقالَ جماعةٌ :

إنَّ (نجومَ منصوبةٌ) بكاسفةِ والقمرَ معطوفٌ عليها. و هذا أشهر الأجوبة وأقربها مأخذا.

والمعنى أن الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر،لإظلامها وكسوفها].(١)

وقد لخص ذلك المرتضى (٢) فقال : فأمّا في انتصاب النجوم والقمر وجوه ثلاثة :

أولهما : نصبهما بكاسفة ،وقال : أراد الشمس طالعة وليست مع طلوعها كاسفة نجوم الليل والقمر ،لأن عظم الرزء قد سلبها ضوءها فلم يناف طلوعها ظهور الكواكب.

ثانيهما : أن نصبها على الظرف ،قال : كأنه أخبر بأن الشمس تبكيه ما طلعت النجوم ،وظهر القمر.

ثالثهما : على المغالبة ،وهو أن يكون القمر والنجوم باكين الشمس على هذا المرثي المفقود ، فبكتهن ،أي غلبتهن بالبكاء.

---

(١) انظر شرح شواهد الشافية : ٢٧ -

(٢) في الأمالي ١/ ٥٢.

وقد تبعه في ذلك أيضا الفارقي (١) ،وأضاف وجها رابعا (وهو أن يكون أراد الواو التي في معنى (مع) ، فكأنه قال : (تبكي عليك نجوم الليل والقمر) أى : (مع نجوم الليل والقمر) ،فيكون مفعولا معه، كما تقول (استوى الماء والخشبة) ، أى : مع الخشبة والمعنى ساوى الماء الخشبة ، وقد حذف الواو ،وهذا أبعدها) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم.

وبذا انفرد الجاربردى بذكره عنهم.

---

(١) انظر أبيات مشكلة الإعراب : ١٩٢-١٩٣.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد وذلك عند حديثه عن أسماء الزمان والمكان لبيان أن مجر مصدر وليس اسم زمان ولا مكان :

٢ - كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا
عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ (٢)

الشاهدُ فيه (مَجَرُّ) استشهدَ به على أنَّ المضافَ محذوفٌ والتقديرُ : (كأنَّ موضعَ مَجَرِّ الرامساتِ) ، والمَجَرُّ مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ ناصبٌ لذيولِهَا .

---

(١) انظر شرح الشافية / ٧٠-٧١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه / ٧٩ ، وفي الصحاح (نمق) ٤ / ١٥٦١ ، والمفصل : ٢٣٩ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى / ١٧٤ ، وشرح ابن يعيش ٦ / ١١٠ ، واللسان (قضم) ١٢ / ٤٨٨ ، وشرح الجاربردى للشافية / ٧٠ ، وشرح شواهد الشافية / ١٠٦-١٠٧ ، وخزانة الأدب ٢ / ٤٥٣-٤٥٤ . وهو غير منسوب في الإيضاح العضدى للفارسي / ١٨٩ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٨٧ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٦٦٧ ، وشرح الرضي للشافية ٢ / ١٦ ، وشرح الشافية للنيسابورى (مخطوط) الورقة : ٢٦ .

اللغة : الرّامساتُ كما في اللسان (رمس) ٦ / ١٠٢ : الرياحُ الزّافياتُ التي تنقلُ التراب من بلدٍ إلى آخر ، وقال الجاربردى : هي التي تثيرُ التراب ، وتدفنُ الآثار ، منَ الرّمس وهو الدّفنُ . والقضيمُ : جلدٌ أبيضُ يُكتبُ فيه ، وقال شارحُ الديوانِ : هو حصيرٌ من جريد أو أدم تَزْمُلُه . الصوانعُ : أى تعملُه وتُخرِّزُه . قال البغدادى لا يناسبُهُ قول الجاربردى .

ثم قال : وإنما تأوّلوا هذا البيتَ بما ذكرنا ، لأنّهم لو لم يُقدّروا المضافَ . فإما أنْ يجعلوا المَجَرَّ مصدراً ، أو اسمَ مكانٍ . لا سبيلَ إلى الأولِ ، وإلّا لم يستقمْ الإخبارُ بقولِهِ (قضيم) ، لأنّ الرَّقَّ وهوالقضيمُ لا يَصِحُّ تشبيهُهُ بالجرِّ (١) ، ولا إلى الثاني ، وإلا لم يكنْ لنصبِ ذيولِهَا وجهٌ لسامر .

قال ابنُ برى : (قالَ أبو الحجاج : بل لا بُدَّ من اعتقادِ محذوفاتٍ ثلاثةٍ يَصِحُّ بها المعنى ، تقديرُهَا : كأنَّ أثرَ موضعِ مَجَرِّ الراماتِ ذيولَهَا نقشُ قضيمٍ) . (٢)

قال البغدادى : (وقال بعضُ فضلاءِ العجمِ في شرحِ أبياتِ المفصل يقولُ كأنَّ أثرَ جَرِّ الرياحِ الراماتِ ذيولَهَا على ذلك الربعِ قضيمٌ . أى خطوطُ قضيمٍ زيّنتْهُ بالكتابةِ النساءُ الحاذقاتُ للكتابةِ ، أو كأنَّ موضعَ الراماتِ . قضيمٌ ، شَبَّهَ آثارَ جَرِّ الرياحِ بالخطوطِ في القضيمِ أو موضِعِهَا الذى هَبَّت عليه بالقضيمِ المُنمَّقِ .

=== القضيمُ : جلدٌ أبيضُ يُكتبُ فيه ، لأنَّ الصوانعَ جمعُ صانعةٍ ، والمعهودُ في نساءِ العربِ النسجُ ، وما أشبَهَهُ ، لا الكتابةَ . والمعنى يقتضيه أيضا . فإنَّ الرملَ الذى تمُرُّ عليه الريحُ ، يُشبِهُ الحصيرَ المنسوجَ ، والعربُ لا يعرفُ الكتابةَ رجالُهَا فضلاً عن نسائِها ، وإنّما حدث الخطُّ والكتابةُ في صدرِ الإسلامِ . نمّقتْهُ : في الصحاح : زيّنتْهُ . انظر شرح شواهد الشافية ١٠٦-١٠٧ والخزانة ٢/٤٥٣-٤٥٤ .

(١) هكذا في شرح الجاربردى ، وصوابُ العبارةِ : لا يصِحُّ تشبيهُ بالمجرّ .

(٢) شرح شواهد الإيضاح : ١٧٥ .

(٣) وروايةُ الديوان (عليه حصيرٌ نمّقتْهُ الصوانعُ) ، بدلا من (عليه قضيمٌ) .

وفي البيتِ سؤالٌ وجوابٌ ، أمّا السؤالُ :

فإنّ المجرّ اسمٌ للمكانِ . وقد عمِلَ في ذيولِها ، وبيانُ كونِهِ اسما للمكانِ، أنّه أخبَر عنه بقضيمٍ ، ولا يستقيمُ المَجرُّ بمعنى الجَرِّ ، لأنّه يؤدي إلى تشبيهِهِ وهو معنى بالرَّقِّ وهو عينٌ ، ولا معنى لذلك .

والجوابُ : أنّ اسمَ المكانِ لا يَعمَلُ باستقراءِ لُغَتِهِمْ ، وإذا وجَدْنا ما يُخالِفُهُ وجبَ تأويلُهُ ، وله هنا تأويلان :

أحدُهما : تقديرُ مضافٍ قبلَ مَجَرٍّ ، والمَجَرُّ مصدرٌ ، والتقديرُ : كأنّ موضعَ جَرِّ الراماساتِ ، وهو خيرٌ من تقديرِ أثرٍ ، لئلا يحصلَ ما هُرِبَ عنه من الاخبار بقضيم . إذ الأثرُ يشبَّهُ بالكتابةِ لا بالرَّقِّ ، وغرضُنا هنا التشبيهُ بالرَّقِّ . ولقائلٍ أن يقولَ : لعلَّ مَن قالَ إنّ تقديرَ (كأنّ أثرَ جَرِّ الراماساتِ) . قدَّرَ قبلَ (قضيم) مضافاً محذوفا ، وهو خطوطُ قضيمٍ فيصحُّ المعنى .

والوجهُ الثاني : أن يكونَ مَجَرٌّ موضِعاً على ظاهِرِهِ ، والمضافُ محذوفٌ من الراماساتِ ، كأنّه قالَ : مَجَرُّ جَرِّ الراماساتِ ، ويتأكّدُ هذا بأمرين :

أحدُهما : مطابقةُ المُشَبَّهِ بالمُشَبَّهِ به ، لأنّ فيه ذكرَ الموضعَ أولا ، والأثرَ ثانيا ، كما أنّ المُشَبَّهَ به ذُكِرَ فيه الرَّقُّ أولا والتنميقُ ثانياً .

والآخر : أنّ المحذوفَ مدلولٌ عليه بمجرٍّ ، لأنّ مَجرا معناه الجَرُّ ، فلم يُقدَّرْ إلاّ بما دلّ عليه ، بخلافِ التقديرِ الأولِ ، فإن المُؤدّى إليه

---

(١) قال البغدادي : (وردّ ابنُ المستوفي قولَه - أي قولَ الأندلسي - تقديرَ موضع خبرٍ من تقدير أثر ، لأنّه لا فرقَ بينهما ، ولأنّ أثرَ الجَرِّ وموضعَ الجَرِّ واحدٌ . إلاّ أن يتوهمَ متوهمٌ أنّ أثرَه ما بقي من فِعلِهِ ، وموضعه مكانُ فِعلِهِ) . شرح شواهد الشافية : ١٠٧ .

امتناعُ استقامتِهِ في الظاهرِ ،وهو موجودٌ بعينِهِ هاهنا مع الوجهين الآخرين ويضعفُ من جهةِ أنَّ (ذيولَها) تكونُ منصوبةً بمصدرٍ مُقدَّرٍ ، والنصبُ بالمصدرِ المُقدَّرِ لا يكادُ يوجدُ ، ومن أجلِ ذلك قدَّمَ التقديرَ الأولَ (١) .

وقد ذكرَ الشاهدَ أيضاً أبوعلي الفارسي ، والزمخشرى وابنُ يعيش وابنُ الحاجب ،والرضي .

وبذا اتفقَ الجاربردى مَعَهُمْ في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (مَجَرُّ) ، على أنَّ فيه حذفَ مضافٍ، تقديرُهُ أثرَ ،أو موضعَ .

كما نَجِدُهُ يتفقُ مع الزمخشرى ،وابنِ يعيشِ،وابنِ الحاجبِ في موضعِ الاستشهادِ، وهو (بابُ مصدرِ الثلاثي) .

على حينِ نجدُ أنَّ الرضي يذكرُهُ في بابِ (النسبِ) .

---

(١) انظر شرح شواهد الشافية ص ١٠٧، ١٠٨ ،وقد ذكر البغدادى أنَّ هذا الكلام ملخصٌ من شرح المفصل للأندلسي ،وقال أيضا قدنقله ابن المستوفي في شرحِ أبياتِ المفصل . وقد وَجَدْتُ هذا الكلام كما هو في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٦٧ - ٦٧٨ .

تأتي بل بمعنى رب :

وذكر في الوقف هذا الشاهد :(١)

٣ - بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ (٢)

استشهد به على أن (رُبَّ) بعد (بل) مقدرة والجر بهـا .

قال العيني :

قوله : (بل مَهْمَهٍ . أى بل رُبَّ مَهْمَهٍ ، فَحُذِفَتْ رُبَّ ، وبقي عملها . وهذا بعد بل قليل) .

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ١٧٤ .

(٢) الشاهد من الرجز :

وقد ورد منسوبا لروءبة في (اللسان) (بلل) ١١/ ٧٠ ، وذكر قبله :

أَعْمَى الْهُدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعُمَّهِ

قال العيني في شرح الشواهد الكبرى ٣/ ٣٤٥ : (وقيل: إنَّ قائلَهُ روءبةَ ، وقيل : العجاجُ والذ روءبة ، ولم أجدْهُ في ديوانِهِ) ، وانظر شرح شواهد الشافية ص ٢٠٢ .

وقد رجعت إلى ديوان روءبة : ١٦٦ ، فوجدْتُ البيتَ بروايةٍ أخرى وهي :

ومَهْمَهٍ أَطْرَافُهُ في مَهْمَهِ

وبعده : أعمى الهدى ... وليس قبله .

وقد ورد غيرَ منسوبٍ في الصحاحِ (بلل) ٤/ ١٦٤١ ، وشرحِ الجاربردى للشافية / ١٧٤ .

اللغة : المَهْمَه : المفازةُ البعيدةُ الأطرافِ ، ومفعولُ (قطعْتُ) محذوفٌ ، وهو ضميرُ المهمهِ : أى قطعْتُها وتجاوزْتُها .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ،ولا من سبقهما من النحاة والصرفيين الذين وقفت على كتبهم ..

وقد ذكره الجوهرى وابن منظور .

قال الجوهرى (١) : وربما وضعوه - يعني (بَلْ) موضع (رُبَّ) كقول الراجز :

بَلْ مَهْمَهٍ ... الخ

يعني رُبَّ مهمه ،كما يوضع الحرف موضع غيره اتساعا .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وانفرد بذكره دون ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

---

(١) الصحاح (بلل) ٤/١٦٤١ .

دخول حروف الجر على الضمائر :

وذكر في ذلك هذا الشاهد : (١)

٤ - وأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا (٢)

واستشهد به على أن دخول الكاف على الضمير في (كَهَا) شاذٌ في الاستعمال ، لا في القياس ، لأنّ القياس أن تدخل الكاف على الاسم ظاهرا ، كان أو مضمرا ، كسائر الحروف .

---

(١) في شرح الشافية : ٢٦٤ .

(٢) هذا شطر بيت من الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه : ٧٤٠ ، ونسب اليه في الكتاب ٢/٣٨٤ وشرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٢/٩٥ ، والمفصل : ٢٨٩ ، وشرح ابن يعيش ٨/١٦ ، ٤٤ ، شواهد العيني ٣/٢٥٣ ، وشرح التصريح ٢/٣ ، والخزانة ١٠/٢٠٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٤٥ .

وهو غير منسوب في شرح ابن يعيش ٣/١٣ ، وشرح الأشموني : ٢/٢٠٨ ، وقبله :

نَحَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا

وفي رواية (خلّى) وفي رواية وأمّ أوعالٍ بالنصب .

اللغة : أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم ، وفي (نَحَّى) ضمير يعود إلى حمار وحشي ذكره ، ومعنى نحّى : مضى في عَدْوِهِ ناحية من الذنابات ، فكأنه نحّاه عن طريقه شمالا بالقرب من الموضع الذي عَدَا فيه ، وقوله (كَهَا) أي كالذنابات أو أقرب منها ، والذنابات : جمع ذِنابة : بكسر الذال ، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل

ويرى سيبويه أن ذلك لا يجوز إلاّ في الضرورة الشعرية إذ يقول : (إنّ الشعراء إذا اضطروا، أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس).(١)

ووضح سيبويه أن العلة في ذلك -أي في عدم دخول الكاف على الضمير- هو أنهم استغنوا عنها بمثل .(٢)

وتبعه في ذلك غيره.(٣)

لكن السهيلي كان يرى أن ذلك ليس بعلة لأمرين :

الأول : لأن السؤال لازم حتى له ،لأن السائل كما له أن يقول : لم لم تدخل على المضمر ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا في المضمر بمثل ، فيقولون : كه ،كما يقولون : مثله ؟ والثاني : أن الكلام بمثل إذا قلت : مثله ،أطول ،وهو بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ،وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول ،وبالأخفّ عن الأثقل .

وإنّما السرّ في ذلك عنده ،أن الكاف لما كانت من حروف الجر، وحروف الجر لا تدخل على المنفصل، بل على المتصل ،ولذلك وجب أن لا يكون بعدها ضمير منفصل أصلا ،ولكن العرب فعلت عكس هذا ،قالوا زيد كَهُو ، فأدخلوها على المنفصل ، وهذا خلاف القياس في حروف الجر ، ولم يدخلوها على ضمير متصل أصلا ، لا على ضمير مخاطب، ولا متكلم ولا غائب .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٣.

(٣) انظر المفصل : ٢٨٩ ،وشرحه لابن يعيش ٨/٤٢.

وعلة ذلك وسرّه كما يقول: [أن الكاف فيها ما في كأن من معنى التشبيه ،والاسم المخفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكأن ، إذا قلت : كأن زيدا الأسد ،ومعنى الكلام واحد ،وخبر كأن لا يتصور أن يكون ضميرا متصلا ،لأن اسمها حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم المشبه به في باب كأن ضميرا متصلا ،لم يكن المُشَبَّه به في باب الكاف ضميرا متصلا ،لأنه هو هو في المعنى ، فحُمِلَ عليه].(١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ،وقد ذكره سيبويه ، والزمخشري ،وابن يعيش .

وهكذا يتفق الجاربردي معهم في موضوع الشاهد وهو (كَهَا) إلاّ أنه اختلف معهم في موضعه ،حيث ذكروه في باب حروف الجر والإضافة) ، وهذا على ما يبدو لي مكانه الصحيح ،لأنه يتعلق بدخول حروف الجر على الضمائر ، فهو إذن يتعلق بالنحو لا بالبنية .

على حين ذكره الجاربردي في (باب تخفيف الهمزة)،وليس هذا موضعه ،ولعل السبب في ذلك ،لأنه ساقه شاهدا على التعريف بأحد أنواع الشواذ ، وهو الشاذ في الاستعمال .

---

(١) انظر أمالي السهيلي : ٤٠ ، ٤١ .

ذكره الجاربردى في الاعلال هذا الشاهد : (١)

٥ - يا عَجَبا لِهذِهِ الفلِيقَـــــة هَلْ تَغلِبَنَّ القُوبَاءَ الرِّيقَـــــة (٢)

استشهد به على أنّ (قُوباء) وهو ما عينه واوٌ بعد ضمةٍ ،فلا تقلبْ فيه الواوُ ياءً ولا الضمة كسرة لعدم تطرُّفِ الواو فيهما .

وقد اختلفوا في صرفِ (قُوباء) وعدمِ صرفِها . فبعضُهم يقول إنّهـــا موءنثة لا تنصرف والجمعُ قُوبٌ .

---

(١) شرح الشافية ص ٣٠٥.

(٢) هذا الشاهد من الرجز . وقد ورد منسوبا الى ابن قنان فـــي (اللسان) (قوب) ١/٦٩٣ .
وهو غير منسوب في إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، والجمهرة لابن دريد ٣/١٥٤، ٢٠٩ ، ٤١١ ،والجمل للزجاجي ص ١٦٦ ،واللامات للزجاجي ص ٨٢ ،والصحاح (قوب) ١/٢٠٦، والمنصف ٣/ ٦١ ،وشرح الجاربردى للشافية ،ومغني اللبيب: ٤٨٦ ،وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٩١ ،وشـــرح التصريح ٢/ ١٨١ ،وشرح شواهد الشافية : ٣٩٩.
روى (هل تذهبن) بدلاً من (تغلبن) في المغني ،وشـــرح شواهد الشافية وشرح التصريح .
وروى (من هذه) بدلاً من (لهذه) في إصلاح المنطق :٣٥٣.
روى (يا عَجِبى)في الجمهرة ٣/١٥٤ ، وروى (يا عَجَباً) بالتنوين في الجمهرة ٣/٢٠٩ .
اللغة : ياعَجَبا : بفتح الألف . إمّا أنْ تكونَ الألفُ للندبةِ ،وإنما يكونُ أصلها : يا عَجِبى ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا نحو قولِهِ تَعالَى : ﴿ يا حَسْرَتا عَلَى مافَرَّطْتُ . . . ﴾ من الآية ٥٦ من ســـورة الزمـــر.
القُوباءُ : كما في الصحـــاح واللســـان (قـــوب) داءٌ معروفٌ ينتشر ويتسع يُعَالَجُ بالرّيق ، وفي الجمهرة القُوْباءُ : شـــيءٌ يظهر في الجلد مستدير فيُقوّبُه . الفِليقَةُ : الداهية ،والريقةُ : القطعةُ من الرّيق .
والمعنى أنّ أعرابيا أصابته قُوْباء فقيل له اجعل عليها شيئـا من ريقك وتعهدها بذلك ،فإنّها ستذهب ،فتعجب من ذلك.

ويرى ابن جني أنها مصروفة فقال تعليقا على البيت السابق : ((قُوْباء) ساكن الواو مصروف).(١)

وقد وضّح الجوهري العلة في ذلك(٢) فقال : (وقد يُسَكَّنُ الواو من قُوْباء استثقالا ،فإن سَكَّنْتَها ذكّرت وصرفت ،والياء فيه للإلحاق بقُرطَاس ،والهمزة منقلبة منها).

وقال ابن السكيت(٣) : (ليس في الكلام فُعْلاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة ،إلاّ حرفان : الخُشَّاءُ كخُشَّاءِ الأذُن ،وهو العظم الناتيء وراء الأُذُن ،وقُوْباء ،والأصل فيهما تحريك العين).

قال الجوهري :(من قال قُوَباء بالتحريك قال في تصغيره قُوَيباء ، ومن سكن قال : قُوَيْبيّ).

لم يذكر ابن الحاجب،ولا الرضي، هذا الشاهد .

وقد ذكره الجوهري ،وابن جني ،وابن منظور .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وهو (قُوَباء) وان اختلفوا في الموضع.

وجلي أن هذا الشاهد من الشواهد النحوية . إذ يتعلق بموضوع (الممنوع من الصرف) ،كما لا يخفى أنّه يتعلق بموضوع الإلحاق ، وقد استشهد به الجاربردي في باب الإعلال .

وقد ذكر الزجاجي هذا الشاهد ولكنه اختلف في موضوع الشاهد وهو (يا عجبا) حيث استشهد به على أنه يجوز الاستغناء عن لام المستغاث بالألف ،وتبعه في ذلك من جاء بعده من المتأخرين ،كابن هشام والسيوطي وخالد الأزهري .

(١) المنصف ٣/ ٦١.

(٢) الصحاح (قوب) ١/ ٢٠٦.

وذكر الجاربردى في الإبدالِ هذا الشاهدَ :(١)

٦ - يَسْتَنُّ في عَلْقَى وَفي مُكُورِ (٢)

استشهد به على أنّ من روى (عَلْقَى) بغيرِ تنوينٍ - جعل ألفَه للتأنيثِ (١) ولم يقلْ في واحدهِ علقاةَ ، ومن نَوَّنَهُ جعلَ ألفَهُ للإلحاقِ ،

---

(١) هذا الرجز للعجاج في ديوانه ص ٢٣٣ ، وفي الكتاب ٣/ ٢١٢ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٣٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢٨ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢/ ٤١٣ ، والمقصور والممدود (لابن ولاد) ص ٧٤ ، والصحاح (مكر) ٢/ ٨١٩ ، (علق) ٤/ ١٥٣٢ ، والخصائص لابن جني ١٢٧٢ ، والتبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمرى ٢/ ٥٤٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٥٣٧ ، واللسان (مكر) ٥/ ١٨٤ ، وعلق ١٠/ ٢٦٤ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٣١٥ ، وشرح شواهد الإيضاح : ٣٥٥ ، وشرح شواهد الشافية : ٤١٧ .

وهو منسوب لروءبة في التكملة لأبي على الفارسي تحقيق : د . كاظم المرجان ص ٣١٢ والخصائص ٣/ ٣٠٩ ، ومجالس العلماء للزجاجي : ٥١١ ، والمخصص لابن سيده ١٥/ ١٨١ ، وغير منسوب في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٠ ، والخصائص ١/ ٢٧٤ .

(٢) روى في الديوان (فحط) والمراجع السابقة فيما عدا الكتاب ، وما ينصرف ، والتكملة والتبصرة ، والمخصص ، وشرح شواهد الشافية برواية (يَسْتن) وفي اللسان جاء بالروايتين ، وفي المقصور لابن ولاد (يَحُطّ) ، والخصائص (فكر) .

اللغة : (العَلقى) : كما في اللسان (علق) - شجرةٌ تدومُ خُضرتُها في القيظِ ولها أفنانٌ طِوالٌ دِقاقٌ ، وورق لِطافٌ ، والمُكُورُ : ضربٌ من الشجر ، كالرغل . ومعنى يستنُّ : يرتعى . وسنّ الماشيةَ : رعيها ، وأصلُه أنْ يُقامَ عليها حتى تسمنَ وتملاسَ جلودُها

= = =

وجعل واحدهُ (علقاةً) . وهذا جواب ما استشكله أبو عبيدة .(١)

وهو من شواهد سيبويه ، وقد استشهد به أبو علي الفارسي ، وابنُ جني وقال سيبويه : (... وكذلك العَلْقَى . ألا ترى أنَّهم إذا أنثوا قالوا : علقاةٌ ، وأرطاةٌ ؟ لأنَّهما ليستا ألف تأنيثٍ) .(٢)

وقال أيضا : (وبعضُ العربِ يؤنِّثُ العَلقى ، فيُنزِّلُها منزلةَ البُهْمَى ، يجعلُ الألفَ للتأنيثِ ، وقال العجاجُ :

يَسْتَنُّ .... البيت

فلم ينوِّنه) .(٣)

وقال أبو علي الفارسي : (... قالوا : أرطاةٌ ، فألحقوا التاءَ ، ولو كانت للتأنيثِ ، لم تدخلْه التاءُ . ألا ترى أنَّه لا تجتمعُ في اسمٍ علامتان للتأنيثِ . فكلُّ ما جاز دخولُ التاءِ عليه من هذه الألفاتِ عُلِمَ أنَّها للإلحاقِ دون التأنيثِ . ومثلُ : (الأرطى) فيما وصفْتُ ، (العَلْقَى) ، لأنَّهم قالوا : عَلْقاةٌ ، وزعمَ سيبويهِ أنَّ بعضَ العربِ

=== فتكون كأنها قد سُنَّتْ وصقلت كما يُسَنُّ الحديدُ ، وهذا خلافُ ما فسّره الجاربردى حيثُ فسَّرَ الاستنان بالقماصِ . فقال : (واستنَّ الفرسُ وغيرُه : أى قمص ، وهو أن يرفعَ يديه ويطرحَهُما معا ويعجن برجليه) .

(١) انظر تلك المسألةَ في شرحِ الجاربردى للشافية : ٣١٥ ، وانظر التفاصيل أيضا في مجالسِ العلماءِ : ٥١ ، والمخصص ١٥/ ١٨٠-١٨١ ، واللسان (علق) ١٠/ ٢٦٤ .

(٢) الكتاب ٣/ ٢١١ .

(٣) المرجع نفسه : ص ٢١٢ .

أنْتَ العَلْقَى ،وأنّ روءبة لم يُنوّنْهُ في قوله . . . البيت السابق).(١)

من الواضح أن هذا الشاهد من الشواهد النحوية ،إذ يدخل في باب الممنوع من الصرف،وعلى الرغم من ذلك فقد استشهد به الجاربردى في باب الإعلال . وكان يستحسن أن يستشهد به في باب الإلحاق وقد لوحظت هذه الظاهرة على الجاربردى ،فكثيرا ما يستشهد في الموضوع بشاهد ليس منه .

لم يذكر ابن الحاجب، ولا الرضي هذا الشاهد وقد ذكره سيبويه ، والفارسي ،وابن جني .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (علقى) واختلفوا في الموضع(٢)، حيث ذكره سيبويه في (الممنوع من الصرف) وهذا على ما يبدو لي المكان الصحيح له ،وذكره الفارسي في باب الألف المشتركة بين التأنيث وغيره ، على حين أنّ الجاربردى ذكره في باب الإبدال .

---

(١) التكملة : ٣١٢.

(٢) إذ ذكره سيبويه في (هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه من الانصراف في المعرفة والنكرة).
وذكره أبو علي في (باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفا من الأبنية المشتركة بين التأنيث وغيره) .

التثنيـــة :

وذكر الجاربردى في الإمالة (١) هذا الشاهد :

٧ - بَيْنَ رَمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَـــلِ (٢)

قال الجاربردى : (وكذا أميل اليتامى والنصارى ، لأنّ الألف فيهما عن ياء بدليل قولهم : يتاميان ونصاريان . فإنّ تثنيةَ الجمعِ جائزٌ على تأويـــلِ الجماعتين كقولِ الشاعرِ :

(بَيْنَ رَمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ) تثنية رماح

فكأن الجاربردى يريد أن يقول : لماذا جازت تثنية يتامى ونصارى وهما مـــن الجموع . فأجاب : لأنّ تثنيةَ الجمعِ جائزةٌ على تأويل الجماعتين كقولِ الشاعرِ...

أى رماح هذه القبيلة ورماح هذه القبيلة . فالمراد لكل فرد من أفراد هذه التثنية جماعـة .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٤١ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وورد منسوب لأبي النجم العجلي في المفصل : ١٨٧ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٥٥ ، وشرح شواهد الشافية : ٣١٢-٣١٣ ، والخزانة ٢/٣٩٤ ، ٧/٥٨٠ - ٥٨١ ، وورد غير منسوب في شرح الجاربردى للشافية : ٢٤١ ، وقبله :

* تَبَقَّلَتْ مِن أَوَّلِ التَّبَقُّـــلِ * ، وأول الرجـز :

الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ الواسعِ الفضلِ الوهوبُ المجزلِ

اللغـة : تبقّلت الناقة وابتقلت : رعت البقـل ، والبقل كلّ نبت أخضرّ له وجه الأرض . ومالك : هو صبيعة بن قيس من هوازن ونهشل : أبو دارم قبيلة من ربيعة .

والمعنى : أن بني عجلٍ قومَ الشاعرِ جاءوا إلى ذلك الموضـــع فرعوه ولم يخافوا رماحَ هذين الحيين ، وكان قد وقعَ بينَ بني مالكٍ ونهشلٍ حروبٌ فتحامى جميعُهم الرعي فيما بينَ فلجٍ والصمان مخافةَ الشرّ حتى عفا كلؤه ، وطال ، فذكر أنّ قومَهُ رعوه ولم يخافوا أحداً لعزّهم ومنعتِهِمْ .

وقد ذهب إلى ذلك الزمخشرى إذ يقول : (وقد يُثنَّى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين ،وأنشد البيت السابق).(١)

وتبعه ابن يعيش.(٢)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي .

وهكذا نجد الجاربردى يتفق مع الزمخشرى ،وابن يعيش في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو (رماحي) ،وإن اختلفا في موضع الاستشهاد حيث ذكره الزمخشرى في باب (التثنية).

على حين ذكره ابن يعيش في (مبحث المركبات)

أما الجاربردى فقد ذكره في باب الإمالة

---

(١) انظر المفصل ص ١٨٧ ،وقد ذكره أيضا في الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ من سورة الأعراف من الآية ١٦٠. انظر الكشاف ٢/١٢٤.

(٢) انظر شرح المفصل ٤/١٥٣.

خامسا - شواهد تتعلق بالبنية : وهي موزعة كالتالي :

أ - شواهد تدل على اطراد القاعدة .

ب - شواهد تتعلق بالشذوذ .

جـ - شواهد تتعلق بالضرورة الشعرية .

*

أ - شواهد تدل على اطّراد القاعدة :

الميزان الصرفي وتدخل فيه قضايا الزيادة .

في أوزان الأسماء :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد : (١)

١ - نَحْوَ الأُمَيْلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِراً
بِفِتْيَةٍ فيهم المَرَّارُ والحَكَمُ (٢)

استشهد به على أن (سَمْنَان) ممنوع من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون ،لكونه على (فَعْلَان) لا (فَعْلَال) وإن كانت النون مكررة ، لأن (فَعْلال) نادر لم يأت إلا (خَزْعال) ولا يلحق بالنادر .

---

(١) شرح الشافية : ١٩ .

(٢) البيت من البسيط وهو لزياد بن حمل كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٤٠٢ ،وهو لزياد بن منقذ أو زياد بن حمل في سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكرى ١/ ٧٠ ،و معجم البلدان لياقوت الحموى (أميلح) ١/ ٢٥٦ ،و(سمنان) ٣/ ٢٥١ ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ١/ ٢٦١ ،وشرح شواهد الشافية : ٧ ،وهو في خزانة الأدب ٢/ ٣٩٣ للمرار العدوى أو زياد بن حمل .

وقد استشهد به الرضي على أنه لا دليل في منع صرف (سَمنان) على كونه (فَعْلان) ،لجواز كونه (فعلالاً) وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة ، لأنه اسم موضع ".

=== وهو بغير نسبة في شرح الحماسة للتبريزى ١٨٦/٣ ،وشرح الرضي للشافية ١٥/١ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٩.
روى (أو سمنان) بدلاً من (من سمنان) في العيني ، وروى في السمط (في فتية) بدلاً من (بغتية).

اللغة : الأميلح على وزن مصغر الأملح . قال ياقوت في معجم البلدان ٢٥٦/١ : (هو ماء لبني ربيعة الجُوع - وفي تميم ربيعتان إحداهما هذه وهي الكبرى ،وأبوها ربيعة بن مالك بن زيد مناه بن تميم ، والثانية ربيعة الصغرى ،ويقال الوسطى ،وأبوها ربيعة بن حنظلة بن مالك).

وسمنان :(من ديار الشاعر بنجد ،وفي القاموس : سَمنانٌ بالفتح موضع ،وبالكسر بلد ،وبالضم جبل).

وقال أبو عبيد البكرى في معجم ما استعجم (السين والميم) ٧٥٦/٣ : (سَمنان بفتح أوله وإسكان ثانيه على وزن (فعلال) مدينة بين الرى ونيسابور ، وسُمنان بالضم: جبل في ديار بني أسد ،وقال أبو حاتم : ديار بني تميم ،وقال ياقوت : سَمنان : موضع ينسب إليه السمن بالحذف. مبتكرا : يجوز أن يكون من (ابتكرت إلى الشيء) أى أسرعت إليه كما يقال بكرت إليه تبكيرا ،وبكرت بكورا من باب قعد ،والباء في قوله (بغتية)بمعنى (مع).

والمرّار: قيل هو أخوه ،والحكم ابن عمه ، كذا ذكره الأصمعي انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٤٠٣/١.

قال البغدادى : (وفيه ردٌّ على الجاربردى في زعمه أنَّ منع الصرف للتعريف والزيادة ، وإنما يدل على كونه (فعلان) هو أن التضعيف في الرباعي والخماسي لا يكون إلا زائدا . إلاّ أن يفصل أحد المثلين بحرف أصلي كزلزال) .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، ولا من سبقه من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .. وقد ذكره الرضي .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (سَمْنَان) وموضعه وهو (الميزان الصرفي) غير أنهما اختلفا في التعليل فالرضي يرى أن امتناع صرفه لتأويله بالأرض ، لأنه اسم موضع ، والجاربردى يرى أن منع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

ولعل رأى الجاربردى أصوب والله أعلم .

أوزان مضارع الثلاثي :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد (١) :

٢ - نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْـ
ـطَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ (٢)

استشهد به على أن (بُنَتْ) أصله (بُنِيَتْ) فأخرجه على لغة طيء، وطيء تفتح قياسا ما قبل الياء إذا تحركت الياء بفتحة غير إعرابية ، فتنقلب الياء ألفا ،وكانت طرفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار بَنَات فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

---

(١) في شرح الشافية : ٥٧ .

(٢) البيت من المنسرح ،وهو لرجل من بولان من طيء في الصحاح (بقا) ٢٢٨٤/٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٥- ١٦٦، وشرح الحماسة للتبريزى ٨٦/١ واللسان (بنى) ٩٤/١٤ ، شرح شواهد الشافية : ٤٨ ، شرح النيسابورى ،الورقة : ٢٠ ، شرح الرضي للشافية ١٢٤/١ ،وشرح الجاربردى للشافية : ٥٧ . روى جزء من البيت فقط وهو (بُنَت على الكرم) في شرح الرضي .

اللغة : قوله (نستوقد النَّبْل) النَّبْل -بفتح النون - السهام ، يقول تنفد سهامنا في الرمية حتى تصل إلى حضيض الجبل فتخرج النار ،لشدة رمينا بقوة سواعدنا ،ونصيد بها نفوسا مبنية على الكرم . يعني أنا نقتل الرؤساء تستوقد من فصيح الكلام . كأنه جعل خروج النار من الحجر عند ضربهم النبل استيقاداً منهم له . والحضيض : قرار الجبل وأسفله . والنبل لا واحد له من لفظه . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ،وشرح شواهد الشافية .

قال ابن جني في إعراب الحماسة : (هذه لغة طائية ، وهو كثير ، إلاّ أنه ينبغي أن تعلم أن الكسرة المُبْدَلة في نحو هذا فتحة مُبقّاةُ الحكمِ غيرُ منسيةٍ ولا مطروحة الاعتداد بها . ألا ترى أنّ من قال في بَقِيَ بَقَا ، وفي رَضِيَ رَضَا ، لا يقول في مضارعه إلا يَبْقَى ألبتة ، ولو كان الفعل مبنيا على (فَعَلَ) أو منصرفا به عن إرادة (فَعِلَ) معنى ، كما انصرف به عنه لفظا لوجب أن تقول في رَضَا : يَرْضُو ، كما تقول في غَزا : يَغْزُو ، وفي فَنَا : يَفْنُو ، لأنه عندى من الواوى ، وذلك أنه من معنى الْفَنَاءِ للدار وغيرِها) .(١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا من سبقه من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذا الشاهد .

وقد ذكره الرضي ، وبذا اتفق معه الجاربردى في موضع الشاهد وهو (يَنَتْ) وموضعه وهو الميزان الصرفي (باب أوزان الثلاثي) .

---

(١) نقلاً عن شرح شواهد الشافية : ٤٩ .

في مصادر الثلاثي :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد :(١)

٣ - بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لَهَا بُكَاهَا
وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ ولَا العَوِيلُ (٢)

الشاهد فيه (بُكَاها ... والبُكَاءُ) حيثُ جاءَ في مصدر (بكى) المدّ . إذْ لا يخلو البُكَاءُ في الغالبِ من الصُّراخِ ،فأجروه مَجْراهُ . والقصرُ لجعلهم له كالحزن ،لأنه قد يخلو عن الصُّراخِ .

---

(١) في شرح الشافية : ٦٣.

(٢) البيت من الوافر ،وقد اختلفوا في قائل هذا البيت ،فقد ورد منسوبا لكعب بن مالك في الروض الأنف للسهيلي : ٣/٢٢٣ ،وهو في ديوانه : ٢٥٢.
ونسب لعبدالله بن رواحة في تاج العروس (بكى) ١٠/٤٢ ، وهو في ديوانه : ١٠٠.
ونسب لحسان بن ثابت في الكامل ١/٢٢٠ ،والمقصور والممدود لابن ولاد : ١٥ ،١٣٣، وشرح الجاربردى للشافية : ٦٣، وهو لأحد الثلاثة في شرح شواهد الشافية : ٦٦ .
وجاء غير منسوب في المقصور والممدود للفراء : ٥٧ ،والصحاح (بكى) ٦/٢٢٨٤ ومجالس ثعلب ١/٨٨ ،والمنصف ٣/٤٠ ، والمخصص ١٦/١٨ ،والموشح للمرزباني : ٨٤ .
وفي اللسان (بكى) ١٤/٨٢ قال : (قال حسان بن ثابت وزعم ابن إسحاق أنه لعبدالله بن رواحة ،وأنشده أبو زيد لكعب ابن مالك ،وقال ابن برى : وهذا من قصيدة ذكرها النحاس في طبقات الشعراء ،قال : والصحيح أنها لكعب).

===

وذلك ما ذهب إليه ابن ولاد.(١)

وقال الفراء :

((البكاء يمد ويقصر ، فمن قصره أخرجه على (فُعَل) ومن مدّه أخرجه على (فُعَال) .)) (٢)

وقال المبرد : (... فمن مدّ فإنما جعله كسائر الأصوات ، ولا يكون المصدر في معنى الصوت مضموم الأول إلا ممدودا ، لأنه يكون على (فُعَال) وقلما يكون المصدر على (فُعَل) .

ثم قال : ومن قصر جعل البكاء كالحُزن) .(٣)

وذهب الجوهري إلى أن (البكا) بالقصر : يريد به الدموع وخروجها .(٤)

=== ولم يوجد هذا البيت في ديوان حسان بطبعتيه (البرقوقي - الهيئة المصرية العامة للكتاب) وقال الدكتور رمضان عبد التواب في تعليقه على كتاب المقصور والممدود لأبي الطيب الوشاء : ٣٣ (إن البيت موضع الشاهد في ديوان حسان بتحقيق وليد عرفات ق ٣٤١ / ١ ص ٥٠٤) .

اللغة : (حُقّ لها بُكَاها) أي صار البكاء لها حقا لازما . والعويل : اسم من أعول إعوالا وهو البكاء والصياح .

(١) المقصور والممدود ص ١٥ ، ١٣٣ .

(٢) المقصور والممدود ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) انظر الكامل ١/ ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) انظر الصحاح (بكى) ٦/ ٢٢٨٤ .

يَتَبَيَّنُ مما سبق أن ثمة اختلافا بين (البكا) ، و (البكاء)

١- من ناحية اللفظ بالمدّ والقصر .

٢- من ناحية المعنى إذ (البكاء) بمعنى الصوت وهو الصراخ ، و (البكا) بمعنى الحزن .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب، ولا الرضي . وقد ذكره الفراء والمبرد ، وثعلب ، وابن ولاّد ، والجوهري ، وابن منظور .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وهو (البكاء ، والبكا) بالمدّ والقصر .

التصغير :

معنى التصغير ودلالته :

وذكر فيه الجاربردى هذا الشاهد : (١)

٤ - وَ كُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ (٢)

واستشهد به على أن (دُوَيْهِيَة) تصغير داهية ،والتصغير هنا للتعظيم ،لأن المراد (بالداهية) الموت ،وأى داهية أكبر منه .

---

(١) انظر شرح الشافية : ص ٧٤ .

(٢) البيت من (الطويل) وهو للبيد في ديوانه ص ١٣١ ،وقد ورد منسوبا في المعاني الكبير لابن قتيبة ٨٥٩ ، ١٢٠٦ ،الجمهرة لابن دريد (خ أ و ى) ١٧٣/١ ،و (مقاييس اللغة لابن فارس) ٢٥٣/٢ ،ديوان المعاني لأبي هلال العسكرى ١/ ١٨١ ،وسمط اللآلى ١٩٩/١ ، وأمالي ابن الشجرى ٢٥/١ ، ٤٩/٢ ، ١٣١ ، وشرح الرضي للشافية ١٩١/١ واللسان (خوخ) ١٤/٣ ، والبحر المحيط ٢٢٩/١ ،والعيني ٥٣٥/٤ ،شرح شواهد المغنى للسيوطي ١٥٠/١ ، ٢-٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٨٥ ،والدرر اللوامع ٢٢٨/٢ .

وورد غير منسوب في (المخصص) ٩/٢ ، ١٢ ، ١٤٣ ،والانصاف ١٣٩/١ ،وشرح ابن يعيش ١١٤/٥ ،وشرح الجاربردى للشافية : ٧٤ ،وشرح الأشموني ١٥٧/٤ ،وهمع الهوامع للسيوطي ١٨٥/٢ روى (خُوَيْخِيَةٌ) بدلا من (دُوَيْهِيَةٌ) في الجمهرة ،ومقاييس اللغة ،واللسان (خوخ) .

===

وأجيب عن ذلك بأنّ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول . فالتصغير لتقليل المدة ، وبأن المراد أن أصغر الأشياء قد تُفسِدُ الأمورَ العظامَ فَحَتَفُ النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذى لا يُؤْبَه به) .

وقد ذهب إلى هذا القول أيضا العيني (١) ، وقال : (وإنّ الذين يذهبون إلى أن التصغير للتعظيم هم الكوفيون) . وقال خالد الأزهرى : (أخرجها البصريون على التقليل) (٢) قال الرضي : (وقيل يجيء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يُكَنَّى بالصغر عند بلوغ الغاية في العظم ، لأنّ الشيء إذا جاوز حدّه جانس ضده . . . ثم قال : واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله :

وكل أُنَاس . . . البيت

ورُدّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أى يجيئهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيم في نفسه تَصْغَرُ منه الأنامل) . (٣)

=== اللغة : الداهية : مصيبة الدهر مشتقة من الدّهى بفتح الدال وسكون الهاء ، وهو النكر ، فإن كل واحد ينكرها ويقبلها ، ودَهَاهُ الأمرُ يَدْهَاهُ إذا أصابه بمكروه ، قال ابن دريد الخُوَيْخِيَة : الداهية مُصَغَّر الخوخة ، يقول: ينفتح عليهم باب يدخل عليهم منه الشر ، وإذا مات الرجل أو قتل أصفرّت أنامله وأسودّت أظافره . وقيل المراد من الأنامل الأظفار ، فإنّ صفرتها لا تكون إلّا بالموت .

(١) انظر شرح الشواهد الكبرى ٤/ ٥٣٥ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣١٧ .

(٣) شرح الرضي للشافية ١/ ١٩١ .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ،وقد ذكره غير الرضي ،ابن الشجرى ،وابن الأنبارى ،وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو أن تصغير (دُوَيهية) هنا للتعظيم ،أو التحقير .

كما اتفق مع ابن يعيش والرضي في موضع الشاهد وهو (بـــاب التصغير) .

ذكر الجاربردى في التصغير أيضا هذا الشاهد :(١)

٥ - وَهْوَ إِذَا الْحَرْبُ هَفَا عُقَابُهُ
مِرْجَمُ حَرْبٍ تَلْتَظِي حِرَابُهُ(٢)

استشهد به على أن (الحرب) هنا مذكر ،يؤيد ذلك تذكير الضمير الذى يعود عليها وهو (عُقابه) .

وقد ذهب الفراء(٣) إلى أن الحرب مؤنثة ، وذهب إلى ذلك

---

(١) شرح الشافية : ٨٨ .

(٢) هذا الشاهد من الرجز . لم أقف على قائله ، انظر (حرب) في الصحاح ١/١٠٨ ،و (اللسان) ١/٣٠٣ ،و (هفا) في الصحاح ٦/٢٥٣٥ ،و (اللسان) ١٥/٣٦٢ ،وشرح الجاربردى للشافية : ٨٨ ،وشرح شواهد الشافية : ٩٨ .

اللغة: وهو : ضمير الممدوح بالشجاعة . قال الجوهرى : (هفا الطائر بجناحه : أى خَفَقَ وطار ،والعُقَاب بالضم : من أعظم جوارح الطير . شبّه الحرب الشديدة به .
والمِرْجَم :بكسر الميم وفتح الجيم قال الجوهرى : رجل مِرْجَم : أى شديد ،كأنه يَرْجُم معاديه ،والرَّجم : الرمى بالحجارة ، وأضافه إلى الحرب لأنه يرجم على الأعداء فيها .
وتلتظى : تلتهب ،جملة حالية ،والحِراب بالكسر : جمع حربة يريد أنّ لها بريقا كشعلة النار ، قال البغدادى : وصحّفه الجاربردى بالجيم ،فقال وجراب البئر : جوفها من أسفلها إلى أعلاها .
وفي الصحاح واللسان: (حِرابه) بالحاء المهملة .

(٣) المقصور والممدود : ٨٤ ،وقال أبو عبدالله : قال الفراء في موضع آخر : الحرب مذكر .

أيضا المفضل بن سلمة (١) ،وابن جني .(٢)

وقال ابن فارس : (الحرب مؤنثة ،ورُبَّما ذُكِّرت) .(٣)

وقال ابن سيده : (الحرب أنثى يُقَالُ في تصغيرها :حُرَيْبٌ بغير هاء أمّا قولهم : فُلَانٌ حَرْبٌ لي أى مُعَادٍ فمذكر) .(٤)

وقال المبرد : (فإنَّ حربا إنّما هو في الأصل مصدر سُمِّى به ، فلذلك قيل : حُرَيْب) .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذا الشاهد .

وبذا انفرد الجاربردى بذكر هذا الشاهد ،وقد ذكره في باب التصغير ،واستشهد به على التذكير .

---

(١) المقصور والممدود : ٥٩ .

(٢) المقصور والممدود : ٦٤ .

(٣) المقصور والممدود : ٥٧ .

(٤) المخصص ٩/١٦ ،وتبعه ابن الأنبارى في المذكر والمؤنث : ٥٧٩ .

في النسب :

ذكر هذا الشاهد (١) وهو :

٦ - فلسْنا على الأعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا
ولكِنْ عَلى أقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّما

هذا الشاهدُ أيضاً من الشواهدِ العارضةِ . وهو يتعلقُ بوجوبِ ردِّ اللامِ المحذوفةِ عند النسبِ . وذلك إذا كانَ الاسمُ على حرفين،متحرك الوسط في الأصل و محذوف اللام ولم يُعَوَّضْ عن المحذوفِ همزةُ وصلٍ : كأبوى وأخوى و ستهى : في أبٍ وأخٍ وستٍ والأصلُ : أبو ،وأخو ، وسته بتحريكِ الوسطِ ولم يُعوَّضْ عنها همزةُ وصلٍ فوجبَ ردُّها لأنَّ اللامَ محلٌّ قابلٌ للتغييرِ ،ولأنَّها لو لم تُردّ لاختلَّتْ الكلمةُ بحذفِها وحذفِ حركةِ العينِ ،لأنَّ حركتَها الآن إنَّما هي لياءِ النسبةِ .

قال الجاربردى : (فإنْ قُلتَ : هذا منقوضٌ بقولِهمْ : دَمِىَ ودَمَوِى مع أنَّ دما متحركُ الأوسطِ والمحذوفُ لامٌ. ولم تُعوَّضْ همزةُ وصلٍ . قُلْتَ : إنَّ دما في الأصل (فَعْلٌ) بسكونِ العينِ عندَ سيبويه والأخفشِ. نعم هو عند المبرد (فَعَلٌ) بفتحِ العينِ واستدلَّ عليه بقولِهمْ : دَمِى يَدْمَي دَماً ، كما يُقالُ : فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقاً ،وحَذِرَ يَحْذَرُ حَذَراً ،والصفةُ منه دَمٌ كحَذِرٍ وفَرِقٍ وهذا ضعيفٌ . واستدلَّ - أى المبرد (٣) - أيضا بقولهم في التثنية : دَمَيَان ،وبقولِ الشاعر : (فلسْنا على الأعْقابِ ... البيت) مستشهدا به على أنَّ (الدَّم) عند المبرد أصلُه (فَعَلٌ) بتحريكِ العينِ ولامُه ياءٌ محذوفةٌ

---

(١) شرح الشافية : ١١٨.

(٢) البيت من الطويل ،وقد ورد منسوبا للحصين بن حمام المرى في

بدليـــــلِ أنَّ الشـــــاعرَ أخْـرجـــه علـــــى

=== الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٤٨/٢ ،ومجالس العلمـــاء للزجاجي : ٣٢٥ ،وشرح الحماسة للمرزوقي ١٩٨/١ ،والأشباه والنظائر للسيوطي ٣٩/٣ وخزانة الأدب : ٤٩٠/٧ .

وورد غير منسوب في الصحاح (دما) ٢٣٤٠/٦ ،وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكرى : ٣٢٥ ،والمنصف ١٤٨/٢ ،وأمالي ابن الشجرى ٣٤/٢ ،١٨٧ ،وشرح ابن يعيش ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ ،واللسان (برز) ٣١١/٥ و (دمى) ٢٦٨/١٤ ،وشرح الجاربردى للشافية : ١١٨ ، شرح شواهد الشافية : ١١٤ .

وقد ورد برواية (الدمى) في أمالي ابن الشجرى ٣٤/٢ ، والأشباه والنظائر ،وروى (تقطر دما) بالتاء في الصحـــاح (دما) ، وأمالى ابن الشجرى ١٨٧/٢ .

المعنى -أراد لسنا بدامية الكلوم على الأعقاب ولولم يجعـل الإخبار عن أنفسهم لكان الكلام ،ليست كلومنا بدامية على الأعقاب. فيقول نَتَوَجَّه نحو الأعداء في الحرب ،ولا نعرض عنهم ،فإذا جُرِحْنَا كانت الجراحات مُقَدَّمَنا لا مُؤَخرنا ،وسالت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا .

(٣) لم يذكر المبرد هذا البيت ،وإنما ذكر التعليق نفسه على بيت آخر وهو: جرى الدميان بالخبر اليقين ... انظر المقتضب ١٥٢/٣ .

أصلـــــــه (فَعَلَ) بتحريكِ العينِ ولامُهُ ياءٌ محذوفةٌ ،بدليلِ أنَّ الشاعرَ لما اضطرَّ أخرجَهُ على أصلِهِ ،وجاءَ به على الوضعِ الأولِ وهـــو (دمىً) ثم قلبتْ الياءُ ألفا ،لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها ، والدَّمَا علـى هذه الروايةِ يكونُ فاعلَ (يقطر) والضمةُ مقدرةٌ على الألفِ ،لأنَّـه اسمٌ مقصورٌ .

والدليلُ على أنَّ اللامَ ياءٌ قولُهُمْ في التثنيةِ : دَمَيان ،وفـــي الفِعْلِ : دميتْ يدهُ ، قال البغدادي (١) : (هذا مُحَصَّلُ مُدَّعاهُ ، وهو إنَّما يتمُّ على أنَّ فتحَ الميمِ قبلَ حذفِ اللامِ ،وعلى أنَّ الدَّمَا بمعنـى الدَّمِ ،وعلى أنَّ يقطرُ بالياءِ التحتيةِ . وفي كُلِّ واحدٍ بحثٌ .

أمَّا الأولُ فممنوعٌ ،وإنَّما فتحةُ الميمِ حادثةٌ بعدَ حذفِ اللامِ ، وهومذهبُ سيبويه ،وذلك أنَّ الحركةَ عِنْدَهُ إذا حَدَثَتْ لحذفِ حرفٍ ، ثم رُدَّ المحذوفُ ثبتتْ الحركةُ التي كانَتْ قد جَرَتْ على الساكنِ قبـلَ دخولِها عليه بحالِها . ويشهدُ له قولُهُم : يَدَيان ،فإنَّهم أجمعـوا على سكونِ العينِ من يَدٍ من غيرِ خلافٍ . وقد نراهُمْ قالوا : يَدَيان ، فَحَرَّكُوا عِنْدَ الرَّدِّ ،لأنَّها قد جَرَتْ مُحَرَّكةً قبل ردِّ اللامِ.

وأما الثاني : فممنوعٌ أيضاً ،لاحتمالِ أنَّه مصدرُ دَمِي يَدْمَى دَمًا ، كَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحاً .

قال ابنُ جني (٢) : (دمًا : مصدرُ دَمِيت يَدُهُ ، لا بمعنـى الدَّمِ . وأما قولُه : وأنشدنيه أبو علي :

ولكن على أقدامِنا يقطرُ الدَّمَا

---

(١) انظر الخزانة ٧/ ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٢) انظر المنصف ٢/ ١٤٨ ، ١٤٩ .

فالدَّما في موضع رفع ،وهو مصدر مقصور على (فَعَلَ) ،وتقديره أيضا على حذف مضاف . ويحتمل عندى وجها ثانيا ،وهو أن يكون رد المحذوف في الجوهر لا الحدث ،فلما ردّه بقى الحركة في العين ...)

أما الثالث فقد روى أيضا بالنون وبالتاء الفوقية ،أما الأول فقد قال العسكرى : (١) (اختلفوا في نصب الدم ،ورواه أبو عبيدة :

على أقدامنا تقطر الدما

أى نقطر دما من جراحنا).

فقطر على هذا متعد ،يقال قطر الدم وقطرته أى سال وأسلته.

أما الرواية بالتاء الفوقية ،فقد رواها شراح الحماسة.

وقالوا : (قطر فعل متعد مسند إلى ضمير الكلوم ،فالدما على هاتين الروايتين مفعول به ،يحتمل أنه مقصور كما قال المبرد ،ويحتمل أنه منقوص ،وألفه للإطلاق . وحينئذ يسقط الاستدلال على أنه مقصور).

وقال المرزوقي (٢) ،وتبعه التبريزى (٣) وغيره : (وإن شئت جعلت الدم منصوبا على التمييز ،كأنه قال : تقطر دما ،وأدخل الألف واللام ولم يعتد بهما.

---

(١) وهو أبو أحمد في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٢٥.

(٢) انظر شرح الحماسة ١/١٩٨.

(٣) وانظر شرح الحماسة ١/١٠٣.

قال في (شرح الفصيح) [١] : (وبعضهم يجعل الدّما تمييزا ، ولا يعتدّ بالألف واللام ، أراد تقطر كلومنا دما . أي من الدم ، كما في قوله :

ولا بِفَزارةِ الشُّعْرِ الرِّقابا [٢]

وما أشبهه . ويجوز في هذا الوجه أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به ، كما يُفعَلُ بقولهِ هو الحَسَنُ وجهاً ...)

قال البغدادي : (قد خطّأ أبو علي الوجه الأول في (المسائل البصرية) قال : وحَمْلُ (الدّما) على التمييز خطأ) [٣].

أما سيبويه فإنّ أصل (الدّما) عنده (فَعْل) [٤] ، واستدل على ذلك بأنه يُجْمَعُ على دِماء ودُمِيّ ، كدِلاء ودُلِيّ وظِباء وظُبِيّ ، ولو كان متحرك العين كعَصَا لا يُجْمَعُ على ذلك) .

وبنى ابنُ الحاجب كلامَهُ على مذهب سيبويه إذ يقولُ في الإيضاح في شرح المفصل : (إنّ قولهم : الدَّميان ، ويقطر الدّما

---

(١) نقلا عن خزانة الأدب ٧/ ٤٩٢ .

(٢) هذا عجز من بيت للحارث بن ظالم ، وصدره :

فَما قَوْمي بِثَعْلَبَةِ بنِ سَعْدِ

انظر سيبويه ١/ ٢٠١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٣ ، والإنصاف : ١٣٣ ، والعيني ٣/ ٩ ، والأشموني ٣/ ١٤ . والشاهدُ فيه نصبَ الرقاب وهو بأل ، والناصبُ له الصفةُ المشبهةُ (الشُّعْر) مِثْلِ الحسنِ الوجهَ . انظر المسائل البصريات للفارسي ١/ ٦٢٦ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٩٧ ، والصحاح (دمى) ، وشرح الجاربردي للشافية : ١١٨ .

لا ينهض دليلاً (١) ، لأنه شاذ ، فلا اعتداد به) (٢).

لم يذكر ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ ولا الرضي . وقد ذكره ابنُ جني ، وابنُ الشجرى ، وابنُ يعيشِ .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وهو (الدَّماَ) وإن اختلف معهم في الموضعِ .

---

(١) أى دليلا على أن العين متحركة في الأصل ، وقد وضحَّ ذلك ابن الشجرى فقال : (دَمٌ عند بعضِ المتصريفيين (دَمْىٌ) ساكنُ العينِ ، قالوا : لأنَّ الأصلَ في هذه المنقوصاتِ أنْ تكونَ أعينُها سواكنَ ، حتى يقومَ دليلٌ على الحركةِ ، من حيثُ كان السكونُ هو الأصلُ ، والحركةُ طارئةٌ . قالوا : وليس ظهورُ الحركةِ في (دَمَيان) دليلاً على أنَّ العينَ متحركةٌ في الأصلِ ، لأنَّ الاسم إذا حُذفَتْ لامُه واستمرتْ حركاتُ الإعرابِ على عينه ، ثم أُعيدتْ اللامُ في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ ، ألزموا العينَ الحركةَ) ٣٤/٢ .

(٢) ٥٩٨/١ .

النســـب :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد :(١)

٧ - دَعِ المكارِمَ لا تنهضْ لبغيتها
واقعُدْ فإنك أنتَ الطاعمُ الكاسي (٢)

واستشهد به على أن (الطاعم ،والكاسى) للنسبة . أى : ذو كسوة ،وذو طعام . وهو مما يُذَمُّ به . أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس .

---

(١) شرح الشافية ص ١٢٦.

(٢) البيت من البسيط ،وهو للحطيئة هجا به الزبرقان بن بدر - في ديوانه ص ١٠٨، وفي معاني القرآن للفراء ٣٩/٢ ،والشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٢٨/١ ،والكامل للمبرد ١٨٩/١ ، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٦٠٣/٢ ، ٦٠٤ ،والموشح ص ٢٦ ،والأزهية في علم الحروف للهروى ص ١٧٥ ،وشرح ابن يعيش ١٥/٦ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٢٦ ، وشرح الشافية لنقرة كار : ٨٣ ،وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٦/٢ ،وشرح مناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصارى : ١٨٤ ،وحاشية ياسين العليمي على شرح التصريح ٣٠٣/٢ ،وشرح شواهد الشافية : ١٢٠ ،وخزانة الأدب : ٥٧٠/١.

وهو غير منسوب في شرح الرضي للشافية ٨٨/٢ ،وشرح الأشموني ٢٠٠/٤. وروى (لا ترحل) بدلا من (لا تنهض) في جميع المصادر السابقة ما عدا شرح نقره كار ،وشرح زكريا الأنصارى.

وروى العجز فقط في شرح الأشموني .

اللغة : يقال : كُسى الرجل يكسى إذا اكتسى ،قال شارح الديوان :
[illegible]

قال الرضي : (ولا ضرورة لنا إلى جعل (طاعم) بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول هو اسم فاعل من (طَعِم) (يطعم) مسلوبا منه معنى الحدوث ، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك ، لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسي نفسه ، والأظهر هو الأول ، لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أُطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره) .(١)

قال محققو شرح الرضي للشافية : (قال السكرى في شرح بيت الشاهد : (لا وجه لإنكار الرضي على أن يكون الطاعم من باب النسبة ، ويكون من باب * عيشة راضية *(٢) و * ماء دافق *(٣) كما قاله في الكاسى . وكأنه رأى الفراء قد ذكر هذا في الكاسى وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكما آخر) .(٤)

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره ابن يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وهو (الطاعمُ ، الكاسي) ، موضعِهِ وهو بابُ النَّسبِ ، وإنْ اختلفَ الرضي معهما في التوجيهِ .

---

(١) شرح الشافية ٢/٨٨ ، ٨٩ .

(٢) من الآية ٧ من سورة القارعة .

(٣) من الآية ٦ من سورة الطارق .

(٤) انظر هامش شرح الرضي للشافية ٢/٨٩ ، ولم أجد هذا الكلام في شرح ديوان الحطيئة : ١٠٨ .

وذكر في [1] جمع التكسير جمع أفعل على (فُعل ، وأفاعل) هذا الشاهد :

٨ - أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جعفرٍ
فيا عبدَ عمرٍو لو نهيتَ الأحاوصا [2]

الشاهد فيه (الحُوص - والأحاوصا) حيثُ استشهد بهما على أنّ الأحوص بالنظر إلى كونه في الأصل وصفاً جُمع على (الحُوص) وبالنظر إلى الاسمية العارضة جُمع على (الأحاوص) .

---

(١) شرح الجاربردى للشافية : ١٤٦ .

(٢) الشاهد من (الطويل) - وهو للأعشى ميمون هجا به علقمة ابن علاثة الصحابي ، في ديوانه ص ١٩٣ ، وفي إصلاح المنطق لابن السكيت : ٤٠١ ، الصحاح (حوص) ٣/١٠٣٤ ، والمخصص ١/١٠٢ ، و (اللسان) (حوص) ٧/١٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤ ، والخزانة ١/٨٨ .
وهو غير منسوب في (المخصص) ١٣/٢٢٧ ، والمفصل : ١٩٥ ، وشرح ابن يعيش ٥/٦٣ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٥٤٧ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٤٦ .
اللغة : أراد بالحُوص والأحاوص : أولاد الأحوص بن جعفر وهم : عوف بن الأحوص ، وعمرو ، وشريح ، وربيعة أبناء الأحوص. والأحوص اسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة ، وسمي الأحوص لضيق كان في عينيه . قال صاحب الصحاح : الحَوص بمهملتين مفتوحتين ، ضيق في مؤخر العين . ولو في البيت للتمني . أي وددت أن تنهاهم .

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن الحاجب.(١)

وقد وضّح ذلك بالتفصيل ابن سيده إذ يقول :

(فأما جمعه (الأحوص)مرة على (فَعْل) و مرة على (أفاعل) فالقول فيه عندى أنه جعل الأول على قول من قال العباس والحرث.(٢)

وأما الآخر فإنه يحتمل عندى ضربين يكون على قول من قال : عباس وحارث . ويكون على النسب مثل الأحامرة والمهالبة ،كأنه جعل كل واحد أحوصيًا).(٣)

لم يذكر الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره غير ابن سيده ، ابن الحاجب ،والزمخشرى وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (الحُوْص - الأحاوصا) .

كما اتفق مع الزمخشرى وابن الحاجب و ابن يعيش في موضع الشاهد وهو باب (جمع التكسير) .

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٤٧ .

(٢) من قال العباس والحرث . أى من راعى الوصفية في هذين العلمين فيكون قد راعى الوصفية في الأحوص فصحّ جمعه على (فعْل) .

(٣) انظر المخصص ١/١٠٢ .

وذكر الجاربردى في (١) أحرف الزيادة هذا الشاهد :

٩ - وَالْقَوْسَ فِيهَا وَتَرٌ عُرُدُّ (٢)

استشهد به على أن (عُرُدّ) بضمتين وتشديد الدال يدل على زيادة النون في (عرند) بضمتين فسكون ،لأنه بمعناه .

قال البغدادى : قال الصاغاني :

(ووترٌ عُرُدّ كَعُتُلٍّ ،وَ (عُرُنْد) كَتُرُنْج : شديد غليظ ، وكذلك رِشاءٌ عُرُدٌّ وعُرُنْد ،وكذلك من كل شيء . (٣)

---

(١) انظر شرح الشافية : ١٩٩ .

(٢) البيت من الرجز ،وهو لحنظلة بن ثعلبة كما في شرح شواهد الشافية : ٣٠٠ وورد غير منسوب في الكامل ١/ ٣٨١ ،وذكر قبله :

قد شمّرتْ عن ساقِها فشدُّوا
وجدّت الحربُ بكم فجدّوا
والقَوْسَ فيها وتَرٌ عُرُدُّ
مِثْلُ ذِراعِ البكرِ أو أشدُّ
لا بُدَّ مِمّا ليس مِنْهُ بُدُّ

وورد غيرُ منسوبٍ أيضاً في العقد الفريد ٤/ ١٢١ ،والسيرافي في ضوء شرحه للكتاب : ٦٤٨ ،واللسان (عرد) ٣/ ٢٨٧ ،وشرح الجاربردى للشافية : ١٩٩ ، ٢٢٧ وروى (عُرُنْدٌ) بدلا من (عُرُدٌ) في السيرافي .

اللغة : عرد الشيء يعرد عرودا : غلظ ،والعُرُدُّ والعُرُنْدُ : الشديد من كل شيء نونه بدل من الدال . انظر اللسان (عرد) .

(٣) في شرح شواهد الشافية : ٣٠٠-٣٠١ .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب و لا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم . وقد ذكره المبرد في الكامل .

وبذا اتفق الجاربردى معه في موضوع الاستشهاد بالبيت وانفرد به عن ابن الحاجب والرضي .

وذكر الجاربردى أيضا هذا الشاهد : (١)

١٠ - رَبيتُه حتى إذا تَمَعْدَدا
كَانَ جَزائِي بالعصا أنْ أُجْلَدا (٢)

يعني أنَّ الجاربردى استشهد بالبيت على اشتقاقهم من لفظِ (معد) الفِعْلَ (تَمَعْدَدَ) فَغَلَّبَ هذا وعَدَّتْ الميمُ فاءَ الكلمةِ . وذلك لقلةِ (تَمَفْعَلَ) فتكون الميمُ في (مَعْدِ) أصلا إذ الحرفُ الواحدُ لا يكونُ في المشتقِ والمشتقِ منه مختلفا .

وهذا بالرغم من أنَّه يَكْثُر زيادةُ الميمِ أولا . وهذا معنى قولِهِ وعلى غلبةِ الزيادةِ فرجَّحَ الاشتقاق على غلبةِ الزيادة .

---

(١) في شرح الشافية : ٢٠٢ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وقد نُسِبَ للعجاج في المحتسب ٢/٣١٠ ، والدرر ١/٦٦ ، ٨٢ ، والخزانة ٣/٥٦٢ ، وليس في ديوانه وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/٢٨٣ ، واللامات للزجاجي ص ٤٣ ، والسيرافي ص ٢٨٥ والمنصف ١/١٢٩ ، ٣/٢٠ ، المخصص ١٤/١٧٥ ، وشرح ابن يعيش ٩/١٥١ ، وشرح الرضي للشافية ٢/٣٣٦ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢٠٢ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه : ٢١ ، واللسان (عدد) ٣/٢٨٦ ، والعيني ٤/٤١٠ ، والأشموني ٣/٢٨٤ ، والهمع ١/١١٢ ، ٢/٢ ، والأشباه ٣/١٩٩ ، ومناهج الكافية في شرح الشافية : ١٤١ وشرح شواهد الشافية : ٢٨٥ .

هكذا (روى بدون زيادة) في اللامات ، وفي المنصف ١/١٢٩ ، وفي شرح ابن يعيش ، ومناهج الكافية (وروى) بزيادة بيت في السيرافي ، والمنصف ٣/٢٠ ، والمخصص :

رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا وآض نَهْداً كالحِصَان أجْرَدا
كان جزائي بالعَصَا أنْ أجْلَدا

===

وقال الرضي تعليقا على البيت السابق : (قال سيبويه : (١)

لو لم يكن الميم أصليا ،لكان تمعدد تمفعل ،ولم يجئ في كلامهم ، وخولف سيبويه فقيل : مَعَدٌّ (مَفْعَلٌ) ،لأنَّه كثير ،و (فَعَلٌّ) في غاية القلة كالشَّرَبَةِ في اسم موضع ،والْهَبَىُّ:الصغيرُ ، وَالْجَرَبَّةُ: العانةُ من الحَمِيرِ . وأمَّا قَوْلُهُ (تَمَفْعَلَ) ، لم يَثْبُتْ فممنوعٌ ،لقولِهِمْ : تَمَسْكَنَ وَتَمَنْدَلَ ،وَتَمَدْرَعَ ،وتَمَغْفَرَ ،و (هي) (تَمَفْعَلَ) بلا خلافٍ ، فكما تَوَّهَمُوا في مسكينٍ ومنديلٍ أنَّهُما (فِعْلِيل) ،وفي مِدْرَعَةٍ أنَّها (فِعْلَلَةٌ) ،وفي مُغْفُورٍ أنَّهُ (فُعْلُولٌ) للزومِ الميمِ في أوَائِلِهَا ،كذلك تَوَّهَمُوا في معدٍّ أنَّه (فَعَلٌّ) فَقِيلَ : تَمَنْدَلَ ،وَتَمَسْكَنَ ،وَتَمَدْرَعَ وَتَمَغْفَرَ، وَتَمَعْدَدَ على أنها تَفَعْلَلَ كَتَدَحْرَجَ .

ولو سُلِّمَ أنهم لم يَتَوَّهَمُوا ذلك وبنوا تَمَدْرَعَ وأخواتِهِ على أنَّها تَمَفْعَلَ قُلْنَا : (فَعَلٌّ) غَرِيبٌ غرابةَ (تَمَفْعَلَ) فبجعل مَعَدٍّ (فَعَلاً) يلزمُ ارتكابُ الوزنِ الغريبِ ،كما يلزم بجعلِهِ (مَفْعَلاً) ارتكابُ (تَمَفْعَلَ) الغريبِ ،فلا يترجحُ أحدهما على الآخر ،فالأولى تجويز الأمرين ،ولسيبويه أن يُرَجِّحَ كونه (فَعَلاً) بكون تَمَدْرَعَ وتَمَسْكَنَ

=== واقتصر الرضي على البيت الأول ،ورُوِيَ في المنصف (صار) بدل (آض) وفي (آض) شاهد آخر حيث استعمل استعمال الناسخ (صار) معنىً وعملاً .

واستشهد به الفراء على أنه يجوز تقديم معمول (أن) المصدرية عليها في قوله (بالعصا أن أجلد) . فإن قوله بالعصا يتعلق بقوله : (أُجْلَدَ) ،وأجلد معمول (أن) . انظر الدرر ١/ ٦٦، ٨٢

اللغة : وتمعدد : أراد اشتدّ وقوى . قال محققو شرح الرضي :قال ابن جني : (تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلّم بكلام معد ، أي كمّ وخطب.

وَتمَنْدَل وتمغفر قليلةُ الاستعمالِ رديئةٌ ،والمشهورُ الفصيحُ تَدَرَّعَ وَتسكَّنَ وتندل وتغفر ،بخلافِ شربةٍ ،وجربةٍ ،وهبيٍّ ،فإنَّها لَيْسَتْ برديئة) . (١)

وقد ذهب المازني وابن جني (٢) مذهب سيبويه ،وهو أن لا يُحْمَل (تَمَعْدَدَ) على (تَمَدْرَعَ) ، و (تَمَسْكَنَ) ، بل على (تَفَعْلَلَ) ،لأنَّ تَمَدْرَعَ قليلة . والجيدة (تَدَرَّعَ ،وتَسَكَّنَ) .

وجعل تَمَدْرَعَ في موضعٍ آخرَ من الشواذِ . (٣)

لم يذكر ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ .

وهكذا نجدُ الجاربردى يتفقُ مع المازني ،وابنِ جني ،وابنِ يعيشٍ والرضي في موضوعِ الشاهدِ وهو (تَمَعْدَدَ) ،وموضعِهِ وهو (بابُ حروفِ الزيادةِ)- الميزانِ الصرفي .

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢/٣٣٦-٣٣٧ .

(٢) انظر المنصف ١/١٢٩، ١٣٠ ، وقريب منه ما جاء في شرح ابن يعيش ٩/١٥١ .

(٣) انظر المنصف ١/١٠٧ .

وذكر في (١) معرفة أدلة الزيادة هذا الشاهد :

١١ - بِشَيَةٍ كَشَيَةِ الْمُمَرْجَلِ (٢)

استشهد به على أن ميم (المُمَرْجَل) الثانية أصلية من نفس الكلمة ، لأنها لو كانت زائدة لكان وزنه (مُمَفْعَلا) وهو ليس في كلامهم ، فثبت أنَّ (مُمَرْجَل) (مُفَعْلَل) وذلك مذهب سيبويه ، يقول الأعلم الشنتمرى تعليقا على البيت السابق : (استشهد به على أن ميم (المُمَرْجَل) أصلية ، وهي ضرب من ثياب الوشي تصنع بدارات كالمرجل ، وهو القدر ، لشباتها في (المرجل) ، وهو عنده - أى عند سيبويه) (مُفَعْلَل) فالميم الثانية فاء الفعل ، لأنَّ مفعلا لا يوجد في الكلام ، وغيره يزعم أن مُمَرْجَلاً (مُفَعْلَل) وأن ميميه زائدتان ويَحْتَجُّ لمجيئهما زائدتين في مثل هذا بقولهم : تَمَدْرَعَتْ الجارية إذا لَبِسَتْ المدرعَ ، وهو ضَرْبٌ من الثياب كالدرع ، وبقولهم : تَمَسْكَنَ الرجلُ إذا صار مسكينا ،

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٠٣ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه : ١٤٥ ، وفي الكتاب ٣١١/٤ ، والكامل ١٧٥/١ ، وشرح الرضي للشافية ٣٣٧/٢ ، واللسان (مرجل) ٦٢٢/١١ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢٠٣ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٥ .
وورد غير منسوب في اللسان (رجل) ٢٧٤/١١ .
اللغة : الشية : هي اللون يخالطه لون آخر ، ومنه سُمِّيَ الوشى ، لاختلاف ألوانه ، كأنَّهُ شُبِّهَ اختلاف لون الثور الوحشي لما فيه من البياض أوالسواد بوشى المراجل واختلافه .
وفي اللسان (رجل) المِرْجَل بالكسر : القدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : هو قدر النحاس خاصة . وقال الليث : المرجل : ضرب من ثياب الوشي فيها صور المراجل ، والمراجل : ضرب

والمسكين من السكون وميمه زائدة وهذا قريب ،إلاّ أن سيبويه حمل (المرجل) على الأكثر في الكلام ،لقلة (مفعل) وكثرة (مفعلل).(١)

وبذا يكون الاشتقاق مقدماً على غلبة الزيادة ،لأن الميم تكون في الأول زائدة غالبا مع ثلاثة أصول .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ،وقد ذكره سيبويه والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب أحرف الزيادة .

---

(١) انظر هامش الكتاب ٤ / ٣١١ .

في حروف الزيادة :

ذكر (١) هذا الشاهد :

١٢ - أَتَوْا نارى فقلتُ : مَنُون أنتُم ؟

فقالوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَماً

فقلتُ إلى الطَّعَامِ ، فقالَ مِنْهُم

فَرِيقٌ : تَحْسَدُ الإِنْسَ الطَّعَامَا (٢)

استشهد على أنَّ قولَهُ (الإِنْسَ) في البيتِ الثاني يدل على أنَّ همزة إنسان أصل ، وأنه مأخوذ من الأَنَسِ لا من النسيان .

---

(١) شرح الشافية للجاربردى ص ٢١٠ .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما لشُمير بن الحارث الضبي في النوادر ص ٣٨٠ ، والخزانة ٣/٣ ، ٤ ، ونسب لشمر بن الحارث في (اللسان) (أنس) ١٢/٦ ، ونسب في (اللسان) (حسد) ١٤٩/٣ ، لشمر بن الحارث ، أوتأبط شرا ، ونسب لشمر بن حارث الطائي في (شرح ابن يعيش) ١٨٣/٢ ، وقد ورد غير منسوب في الجمل للزجاجي ٣٣٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٣/٢ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ .
وذكر البيت الأول غير منسوب في سيبويه ٤١١/٢ ، والمقتضب ٣٠٧/٢ والخصائص ١٢٩/١ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب ١٦٠/٢ ، واللسان (مئن) ٤٢٠/١٣ و (سرا) ٣٧٨/١٤ ، والعيني ٤٩٨/٤ ، ٥٥٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٣١/٣ .
ذكر الصدر من البيت الأول فقط في أوضح المسالك وروى (زعيم) بدلا من (فريق) في النوادر ، وروى (قالوا سراة الجن) بدلاً من (فقالوا الجن) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا الشاهد .

وقد ذكره ابن يعيش (١) ،ولكنه اختلف معه في موضوع الشاهد وموضعه .

حيث إنّ الشاهد عنده في البيت الأول وهو (منون) إذ لحقته علامةُ الجمعِ في وصلِ الكلامِ للضرورة ، والقياسُ أن تلحقه في الوقفِ .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بالبيت الثاني .

=== المعنى : زعم أنه أتاه الجن ،وهو عند ناره ،فسألهم من هم ؟ فلما ذكروا أنّهم الجن ،حيّاهم وقال لهم : عِمُوا ظلاما ، لأنّهم جن ،كما يقول بعض بني آدم لبعضٍ إذا أصبحوا عِمُوا صباحا - وإنّما انتشارُهُم بالليلِ ،وزعيمُ : رئيس لهم ومُتكلّمٌ عنهم ، نحسد الإنس ،أراد بالإنس ممن يحسدهم على أكل الطعام والالتذاذ به ،وليس من شأننا أن نأكل ما يأكله الإنس .

(١) قد سبق ابن يعيش في الاستشهاد بالبيت الأول ،سيبويه والمبرد ،وابن السيرافي ،والزجاجي ،وابن عصفور وبذا اتفق معهم ابن يعيش في موضوع الشاهد وهو (منون) .

وذكر أيضا في (١) أحرف الزيادة هذا الشاهد :

١٣ - إنما أنفس الأنيس سباع
يتفارسن جهرة واغتيالا (٢)

استشهد به على أن قوله (الأنيس) وهو من الأنس يدل على أن همزة (إنسان) أصل ، وأنه مأخوذ من الأنس لا من النسيان ، كالبيت السابق .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى عنهم بذكره .

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ .

(٢) البيت من الخفيف . وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٦١ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٩٦ .

حروف الزيادة :

ذكر أيضا الجاربردى (١) هذا الشاهد :

١٤ - لا تنسَيَنْ تِلْكَ العُهُودَ فإنَّمَا
سُمِّيْتَ إنْسَاناً لأنَّكَ نَاسِي (٢)

استشهد بقوله (سميت إنساناً لأنَّك ناسي) على أن همزة إنسان زائدة من النسيان ،فلامه محذوفة ووزنه (إفعان) وهذا ما ذهب إليه الكوفيون .

ويرى الجاربردى(٣) أنَّ ما ذهبوا إليه فاسد ،لأنَّ ما قالوا يستدعي الإعلال بحذف اللام في الإفراد ،وهو ظاهر (٤) ،وفي الجمع أيضا إذا قلت : (أناسي) ، لأنَّ الياء الأخيرة مبدلة من النون وأصله (أناسين) والياء المتقدمة عليها زائدة ،وليست بلام الفعل ، لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلا وأوسطها حرف زائد كمصابيح .وأيضا يلزمُ فيه ردُّ اللامِ في التصغيرِ دون حاجةٍ إليها نحو : إنيسيان ،لأنَّ بناء التصغير يحصل دونها .

---

(١) شرح الشافية ص ٢١٠ ، ٢١١ .

(٢) البيت من الكامل ،وهو لأبي تمام في ديوانه ص ١٥٢ وانظر شرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ ،وشرح شواهد الشافية : ٢٩٧ .
وهذا البيت من قصيدة مدح بها أحمد بن المأمون بن هارون الرشيد .
والمعنى واضح .

(٣) على هذا فإنسان عنده مشتق من (أنس) لا من (نسى) لأنه كما يقول لا يوافق نسى لا لفظا . إذ ليس فيه ياء ، ولا معنى فإن الإنسان ليس فيه دلالةٌ على نسيان فبعد باعتبارِ اللفظِ والمعنى وحملهم على ذلك تصغيرُهُ على (أُنَيْسِيَان) .

(٤) معنى وهو ظاهر : إذا كان إنسان من النسيان يكون إنسيان -إذن إنسان فيه حذف اللام وهي الياء هذا في المفرد .
وفي الجمع : إذا قيل : أناسي ،لأنَّ الياء الأخيرة مبدلة من النون وأصله : أناسين .

وُرِدَّ هذا الشعر ،بأنه لم يذهب به مذاهب الاشتقاق وإنّما هو تخيّل شعرى ،على أن شعر أبي تمام لا يُحْتَجُّ به ، لأنه من المولدين.

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين والنحويين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

وذكر في حروف الزيادة هذا الشاهد :

١٥ - لَقَدْ تَرَكَتْنِي مَنْجَنِيقُ بْنُ بَحْدَلٍ
أَحِيدُ مِنَ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ (١).

استشهد به على أنَّ (مَنْجَنِيقَ) مؤنث ، ولهذا قال : (تركتني) وهي معربة قال : (وأصلها بالفارسية (مَن جَه نِيك) . أي أنا ما أجودني وإنَّما حكموا بأنَّها مُعَرَّبة ، لأنَّ الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمةٍ واحدةٍ من كلامِ العربِ ، إلا أن تكون معربة) . (٢)

قال الجواليقي : (مَنْجَنِيقَ) و (مِنْجَنِيقَ) بفتحِ الميم وكسرِها . وقيل : الميمُ والنونُ في أوله أصليتان ، وقيل : زائدتان ، وقيل : الميمُ أصليةٌ والنونُ زائدةٌ . وهو أعجمي) . (٣)

لم يذكر هذا الشاهد ابنُ الحاجبِ ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفتُ على كتبِهم .

وبذا انفرد الجاربردي بذكرِه عنهم . وقد ذكره بعضُ أصحابِ المعاجمِ كالجوهري ، وابنِ منظورٍ .

---

(١) البيت من الطويل . وهو لزفر بن الحارث كما في الصحاح (باب القاف ، فصل الجيم) ٤/١٤٥٥ ، واللسان (مجنق) ١٠/٣٣٨ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٩٩-٣٠٠ .
اللغة : أحيدُ : مضارعٌ من حاد عن كذا حَيْدَة وحُيُودًا إذا تنحى وبعُد عنه . وابنُ بحدلٍ بالموحدة والحاءِ المهملة : هو حُميدُ بنُ حُريثِ بنِ بحدلٍ من بني كلبٍ من وَبرة . والمنجنيقُ : التي تُرمى بها الحجارةُ .

(٢) شرح الجاربردي للشافية : ٢١٤ ، وانظر الصحاح ٤/١٤٥٥ .

(٣) المُعَرَّب : ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

وذكر الجاربردى (١) في حروف الزيادة أيضا قوله :

١٦ - إني لَدَى الحَرْبِ رَخِيَّ اللَّبَبِ

عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ (٢)

مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي (٣)

هناك شاهدان ،الأول في قوله (أُمَّهَتِي)استشهد به على أنَّ الهاءَ فيه زائدة لأنَّ (أُمَّ) فُعْلٌ بدليلِ الأمومة في مصدره ،وأُمَّات في جمعه .

والشاهد الآخر في قوله (إلياس) فهمزتُهُ همزةُ قطعٍ والشاعر حذفَها للضرورة ويمكن أن يكونَ لا ضرورةَ في همزةِ(إلياس) لأنَّه قُرِئَ ﴿ وإنَّ إلْياسَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ ﴾ (٤) ،فتكونُ مثلَ اليسع فهو معرف بأل وهي قراءةُ ابنِ ذكوان عن ابن عا

---

(١) انظر شرح الشافية : ص ٢٣٠ .

(٢) هذا البيت لم يذكره الجاربردى وذكره البغدادى في شرح شواهد الشافية . وهال : اسم فعل زجرٌ للخيلِ ،وهب : دعاءٌ للخيل .

(٣) الأبيات من مشطور الرجز ،وهي لقصي بن كلاب في الجمهرة ٢٦٧/٣ . وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٥٦٥/٤ ،وشرح شواهد الشافية : ٣٠١ - ٣٠٢ ، ٣٠٤ .

وورد غير منسوب في المحتسب ٢٢٤/٢ ،المفصل : ٣٥٩ ، شرح ابن يعيش ٣/١٠ ،الممتع لابن عصفور ٢١٧/١ ،وشرح الرضي للشافية ٣٨٣/٢ ، واللسان (أم) ٣٠/١٢ ،وشرح الجاربردى للشافية : ٢٣٠ . شرح التصريح ٣٦٢/٢ ، الهمع ٢٣/١ .

وقد اقتصر الجميع على العجز من البيت الثاني فقط :

(أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي) .

اللغة : اللبب : ما يُشَدُّ على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستئخار ،ويقال فلان في لبب رخي إذا كان في حال واسعة ، ويُقالُ اعتزمت على كذا بمعنى : عزمت عليه ،والاعتزامُ: لُزومُ القصدِ في المشي . وخندفُ : امرأةُ الياسِ بنِ مُضرٍ واسمُها ليلى . نُسِبَ ولدُ الياسِ إليها ،وقيل سُمِّيَت بذلك من الخِنْدِفَةِ وهي مشيةٌ كالهرولة .

قال ابن جني : (أمّا أبو العباسِ فكانَ يُخرِجُ الهاءَ من حروفِ الزيادةِ (١) ويذهب إلى أنّها إنّما تلحقُ للوقفِ في نحو : (اخشَهْ) و (ارمِهْ) و (هَنَهْ) و (لكنّهْ) ، وتأتي بعدَ تمامِ الكلمةِ . وهذا مخالفةٌ منه للجماعةِ ، وغيرُ مرضي عندَنا . وذلك أنّ الدلالةَ قد قامت على صحةِ زيادةِ الهاءِ في غيرِ ما ذكرَهُ أبو العباس ، فممّا زِيدَتْ فيه الهاءُ قولُهم : (أُمّهاتٍ) وزنُهُ (فُعْلَهاتٌ) والهاءُ زائدةٌ ، لأنّه بمعنى الأُمِّ ، والواحدة : (أُمّهة) قال :

أُمّهتي خِندِفُ والياسُ أبي

أي : أمي . وقولهم (أم بَيْنة الأُمومة) قد صحّ لنا منه أنّ الهمزةَ فيه فاءُ الفعلِ والميمُ الأولى عينُ الفعلِ ، والميمُ الآخرةُ لامُ الفعلِ ، فـ(أُمٌّ) بمنزلة (دُرٍّ) و(حُبٍّ) و (جُلٍّ) مما جاءَ على (فُعْلٍ) وعينُهُ ولامُهُ من موضعٍ واحدٍ .

وأجاز أبو بكرٍ في قولِ من قال : (أُمّهة) في الواحدِ أن تكونَ الهاءُ أصليةً ، وتكون (فُعْلَلة) ، فهي في هذا القولِ الذي أجازه أبو بكر

---

(١) ذهب الشيخ عبد الخالق عضيمة محققُ كتابِ المقتضبِ إلى أنّ هذا القولَ منسوبٌ للمبرد . وقد ذكرهُ غيرُ ابنِ جني ، ابنُ يعيشٍ في شرح المفصل ٩/١٤٣ ، والرضي في شرح الشافية ٢/٣٨٢ ، والأشموني ٣/٣٠٥ ، وصاحبُ التصريح ٢/٣٦٢ ، والبغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ ، وقال: (ما وقفتُ على كتاب نحوي ينسبُ هذا إلى المبردِ غير هذا). المقتضب ١/٥٦ ، ويؤيّد ما ذهبَ إليه الشيخ عضيمة أنّ المبرّدَ صرّحَ بأنّ الهاءَ حرفٌ من حروفِ الزيادةِ . وبيّنَ مواضعَ زيادتِها في المقتضبِ ١/٥٦ ، وصرّحَ مرةً أخرى بذلك في باب حروف البدل إذ يقولُ : (فأمّا أمهات فالهاءُ زائدةٌ ، لأنّها من حروفِ الزيادةِ). المقتضب ٣/١٦٩.

بمنزلة (ترهة) و (أبهة) و (علفة) و (قبرة) ،ويُقوّى هذا القول قول صاحب كتاب العين (تأمّهت أماً) فـ (تأمّهت) بيّن أنه (تفعّلت) بمنزلة (تفوّهت) و (تنبّهتُ) ،إلاّ أن قولهم في المصدر الذى هو الأصل (أمومة) يُقوّى زيادة الهاء في (أُمّهة) ،وأن وزنها (فُعْلَهة) ...) (١)

وكذا حكم الزمخشرى بزيادتها قال : (وفي كتاب العين (أمّهت) وهو مسترذل) . (٢)

لقد ذكر هذا الشاهد قبل الجاربردى ،ابن جني ،والزمخشرى ، وابن يعيش ،وابن الحاجب ، وابن عصفور .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب (حروف الزيادة) .

أمّا الرضي فقد اكتفى بالتعليق على الشاهد الثاني في البيت وهو (الياس) ،ولم يتطرق (لأمهتى) ورُبّما اكتفى فيه بما ذكره ابن الحاجب .

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٢/٥٦٣ - ٥٦٤ ،وقريب منه ما ذهب إليه الرضي في شرح الشافية ٢/٣٨٢- ٣٨٣ .

(٢) المفصل : ٣٥٩ ، فالخليل يرى أن الهاء أصلية ،انظر العين ٨/٤٣٣ - ٤٣٤ .

وذكر الجاربردى في حروف الزيادة أيضا قوله :

١٧ - أَطْعَمْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيَرِّ (٢)

استشهد به على أن الياء الأولى والتضعيف في (يَهْيَرّ) زائدان وبذا يكون وزنه (يَفْعَلّ) لا (فعيلّ) وذلك لوجود (يفعلّ) وعدم وجود (فعيلّ) .

قال الجوهرى : (اليهيرّ) بتشديد الراء : صمغ الطلح ، عن أبي عمرو وأنشد :

أَطْعَمْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيَرِّ
فَظَلَّ يَعْوِي حَبَطًا بِشَرِّ
خَلْفَ اسْتِهِ مِثْلُ نَقِيقِ الْهِرِّ

وهو (يَفْعَلّ) ، لأنه ليس في الكلام (فَعْيَلّ) ..

وقال أبو بكر بن السراج (٣) : (وربما زادوا فيه الألف فقالوا : يَهْيَرَّى) . قال هو من أسماء الباطل .

وقولهم : (أَكْذَبُ مِنَ الْيَهْيَرِّ) ، هو السراب . (٤)

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٣٣ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المنصف ١/ ١٤١ ، ٣/ ٢٣ ، والصحاح (هير) ٢/ ٨٥٦ ، وشرح الشافية للجاربردى ص ٢٣٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٩ .

(٣) انظر الأصول في النحو ٣/ ٢٨١ .

(٤) الصحاح (هير) ٢/ ٨٥٦ ، وانظر شرح شواهد الشافية ص ٣١٠ .

وقال الصاغاني في العباب : (... وقال الليث : اليَهْيَرّ : حجارة أمثال الكَفّ ،ويقال : دُويبة تكون في الصحارى أعظم من الجُرَز ، الواحدة:يَهيرة ، قال : واختلفوا في تقديرها ،فقالوا : (يَفعَلَة) ،وقالوا : (فَعْلَلَة) وقالوا : (فَعْيَلَة) . (١)

فحكى ثلاثة أقوال : أصالة الياءين ،أصالة الأولى ،أصالة الثانية .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا الشاهد ،وقد استشهد به ابن جني .

وبذا فإن الجاربردى يتفق معه في موضوع الاستشهاد بالبيت ، وموضعه وهو (باب حروف الزيادة) .

---

(١) نقلا عن شرح شواهد الشافية ص : ٣١ .

وذكر أيضا في تخفيف الهمز هذا الشاهد : (١)

١٨ - وَلَوْلَا هَمٌّ لَكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ
هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي
وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ
يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي (٢)

واستشهد به على أن إبدال الياء من الهمزة في (واجي) على القياس ؛ لأن الهمزة سُكِّنَتْ للوقف وما قبلها مكسور فقلبت ياء على ما هو القياس .

---

(١) شرح الشافية : ٢٥٧ .

(٢) البيتان من الوافر ؛ وردا منسوبين لعبد الرحمن بن حسان ، انظر ديوانه : ٧١٨ والكتاب ٣/ ٥٥٥ والمقتضب ١/ ١٦٦ ، والمحتسب ١/ ٨١ ، والخصائص ٣/ ١٥٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٩٨٤ ، والمفصل : ٣٥٠ ، وشرح ابن يعيش ٩/ ١١١- ١١٤ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٣٤١ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٤١ - ٣٤٣

وورد غير منسوب في كتاب الشعر لأبي على الفارسي ١/ ١٤٥ ، والمنصف ١/ ٧٦١ ، والممتع ١/ ٣٨١ ، وشرح الرضي للشافية ٣/ ٤٩ ، ونسبه الجاربردى لحسان : ٢٥٧ .

اللغة : الوَتِد : بفتح الواو وكسر التاء ، والقاع : المستوى من الأرض ، ويشجج : مبالغة يشج رأسه إذا جرحه وشق لحمه ، والفِهر بكسر الفاء : الحجر ملء الكف ، ويؤنث ، والواجي : الذى يدق ، اسم فاعل من وجأت عنقه بالهمز إذا ضربته .

يريد لولا الخلفاء لكنت خاملا ، لعدم نباهتك مختفيا لا يراك أحد كالحوت في البحر لا يُرى لعمقه وتكاثف المياه عليه .

وعدّهُ سيبويه (١) من التخفيفِ الخارجِ عن القياسِ ، اعترض عليه الجاربردى فقال : (وهذا ضعيفٌ ، وقد اعترض عليه قبله ابن الحاجب إذ يقول تعليقا على البيت السابق : (وأصلُهُ واجيءٌ فقلبتْ الهمزةُ ياءً ، وقد أنشده سيبويه أيضا على مثل ذلك (٢) ، وهو عندى وَهْمٌ ، فإن هذهِ الهمزةَ موقوفٌ عليها . فالوجهُ أن تُسكَّن لأجلِ الوقفِ . وإذا سُكِّنَتْ دَبَرَها حركةُ ما قبلَها فيجبُ في التسهيلِ أنْ تُقلَبَ ياءً ، فليس لإيرادِهِم لها فيما خرجَ عن القياسِ من إبدالِ الهمزةِ حرفَ لينٍ وجهٌ مستقيمٌ ، وقد اعتذرَ لهم في ذلك بأنْ قِيلَ القصيدةُ مطلقةٌ بالياءِ ، وياءُ الإطلاقِ لا تكون مُبْدَلةً عن همزةٍ ، لأنَّ المُبْدَلةَ من الهمزة في حُكمِ الهمزةِ ، بدليلِ قولِهِمْ : (رُوْيَا) فجعلها ياءً للإطلاقِ ضرورةً فَصَحَّ إيرادهم لها . فيما خرج عن القياسِ في قَلْبِ الهمزةِ حرفَ لينٍ .

والجوابُ أنَّ ذلك لا يدفعُ كونَ التخفيفِ جارياً على القياس ، لأنَّ الضرورة في جعلِ الياءِ مُبدلةً عن الهمزةِ ياءَ إطلاقٍ لا أنَّ إبدالَها ياءً على خلافِ القياسِ ، لأنَّهما أمران متقاطعان ، فتخفيفُها إلى الياءِ أمرٌ ، وجعلُها ياءَ إطلاقٍ أمرٌ آخرُ ، والكلامُ إنَّما هو في إبدالِها ياءً ، فلا ينفعُ العدولُ إلى الكلامِ في جعلِها ياءَ إطلاقٍ ، فثبتَ أنَّ قلبَها ياءً في هذا المحلِّ قياسُ تخفيفِ الهمزةِ ، وأنَّ كونها إطلاقاً لا يضرُّ في كونِها جاريةً على القياسِ في التخفيفِ . نعم يضرُّ في كونِهِ جَعلَ ما لا يصحُّ أن يكونَ إطلاقا إطلاقا وتلك قضيةٌ ثانيةٌ ، وهذا بعدَ التسليم أنَّ الياءات

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٥ .

(٢) أى مثل (منساة ، وسالت) في إبدال الهمزة ألفا .

والواواتِ والألفاتِ المنقلباتِ عن الهمزةِ لا يصحُّ أنْ يكونَ إطلاقا ، وهو في التحقيقِ غيرُ مُسلَّمٍ إذ لا فرقَ في حرفِ الإطلاقِ بينَ أن يكونَ غيرَ ذلك كما في حرفِ الردفِ وألفِ التأسيسِ).(١)

وعلَّقَ البغدادى على ذلك قائلاً : (هذا آخرُ كلامِهِ وكأنَّهُ لم يقف على ما كتبه الزمخشرى هنا من مناهيه على المفصل ،وهو قولُهُ : " لا يُقالُ : وقفَ على الهمزةِ في واجيءٍ ،ثم قلبَها ياءً لكسرةِ ما قبلَها ؛ لأنَّه لَوْ وقفَ ،لَوقفَ على الجيمِ الذى هو حرفُ الروى) .

وهذا تحقيقٌ منه وشرحٌ لمرادِ سيبويه ،لأنَّه إنَّما منعَ الوقوفَ على الهمزةِ في واجيءٍ ،لأنَّه كانَ يُصيِّرُ حرفَ الروى همزةً ،فيختلفُ الرويان اختلافاً شديداً .

فلا يجوزُ أنْ يُقالَ : وقفَ على الهمزةِ ،وأنَّهُ فُعِلَ به بعدَ الوقفِ على الجيمِ ما فعلَ من إسكانِ الهمزةِ وقلبِها ياءً للضرورةِ ،إنَّما يُقالُ أُبدِلَ منها إبدالا محضا ،ولا يُخفِّفُها التخفيفَ القياسي ،فإن التخفيفَ القياسي هو إبدالُها إذا سُكِّنتْ بالحرفِ الذى منه حركةُ ما قبلَها ، نحو:راسٍ في (رأسٍ) وإذا خُفِّفتْ تخفيفا قياسيا كانتْ في حُكمِ المُحقَّقةِ ، وإذا كانت في حكمِ المحققةِ اختلفَ الرويان ،ولذلك أبدلوا في الشعرِ ولم يحقِّقوا ، خوفا من انكسارِهِ ،ومن اختلافِ رويه ،وهذا البدلُ هو الذى ذكره سيبويه في قولِهِ : (وقد يجوزُ في ذا كُلِّهِ البدلُ حتى يكونَ قياسا إذا اضطرَّ الشاعرُ)(٢) وذكر أنَّ البدلَ في المفتوحةِ بالألفِ،

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٤.

وفي المكسورةِ بالياءِ ،وفي المضمومةِ بالواوِ ليس بقياسٍ (١) ،يريدُ أنَّ القياسَ أنْ تُجعلَ بينَ بينَ ،وقلبُها على وجهِ البدلِ شاذٌ ،وهو من ضرورةِ الشعرِ ،وقولُ الزمخشري : (لأنَّهُ لو وقفَ لوقفَ على الجيم . . . الخ . يريدُ أنَّهُ إذا أدّى الأمرُ إلى أنْ تُقلَبَ الهمزةُ ياءً صارَ واجبي كقاضي ، وحُكمُ الوقفِ على المنقوصِ المُنوَّنِ في الرفعِ والجرِّ في الاختيارِ حذفُ الياءِ ،والوقفُ على الحرفِ الذي قبلَها ،نحو هذا قاضْ ،ومررت بقاضْ ،وإن جازَ إثباتُ الياءِ فيهما ،لكن المختارُ حذفُها) . (١)

نخلصُ مما سبقَ أنَّ ابنَ الحاجبِ والجاربردي متفقانِ على أنَّ إبدالَ الهمزةِ ياءً في (واجب) قياسٌ .

ويتفقُ معهما الرضي (٢) على حين أنَّ سيبويه يراهُ من التخفيفِ الخارجِ عن القياسِ .

وهكذا فقد ذكرَ هذا الشاهد قبلَ الجاربردي ، سيبويه ، والمبردُ ،وابنُ جني ،والزمخشري ،وابنُ يعيش ،وابنُ الحاجبِ ،والرضي .

وبذا اتفقَ الجميعُ في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وموضعِهِ وهو بابُ تخفيفِ الهمزةِ.

---

(١) انظر شرح شواهد الشافية : ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) انظر شرح الشافية ٣/ ٤٩-٥٠.

وذكر الجاربردى (١) في تخفيف الهمز هذا الشاهد *

١٩ - أَيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ
وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ (٢)

الشاهد (آأنت) استشهد به على أنه فصل بين الهمزتين بألف زائدة ، حرصا على تحقيق الهمزتين قد خُصَّت تميم دون سائر المحققين بهذا العمل .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٦٧ .

(٢) البيت من الطويل وهو لذى الرمة في ديوانه ص ٧٠٠ ، والكتاب ٣/ ٥٥١ ، والمقتضب ١/ ١٦٣ ، الكامل ٣/ ٥٥ ، وأمالي القالي ٢/ ٥٨ والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١٩/ ٦٧٦١ ، الأزهية في علم الحروف للهروى ص ٣٦ ، المفصل ٢٥ ، ٣٥٢ ، أمالي ابن الشجرى ١/ ٣٢١ ، وشرح ابن يعيش ١/ ٩٤ ، ٩/ ١١٩ ، وشرح الرضي للشافية ٣/ ٦٤ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢٦٧ ، واللسان (آ) ١٥/ ٤٣٠ ، والهمع ٣/ ٣٥ ، والدرر ١/ ١٤٧ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٤٧ ، وورد غير منسوب في معاني القرآن للأخفش الأوسط ١/ ٣٠ ، ١٦٨ ، الخصائص ٢/ ٤٥٨ ، والإنصاف ٢/ ٤٨٢ .

(أيا ظبية) روى (فيا ظبية) بالفاء في (معاني الأخفش ، والأزهية) .

اللغة : (الوعساء) : الرابية اللينة من الرمل ، ويقال الوعساء : الأرض اللينة ذات الرمل ، والمكان أوعس . و (جُلاجل) : بجيمين أولاهما مضمومة ، وروى بفتحها أيضا ، وروى (حُلاحل) بمهملتين ، أولاهما مضمومة : اسم مكان و (النقا) : التلّ من الرمل ، و (أم سالم) : كنية عن (ميّة) محبوبته . عنى شدة تقارب الشبه بينها وبين الظبية ، فاستفهم استفهام شاك مبالغة في التشبيه .

===

قال سيبويه : (ومن العربِ ناسٌ يُدْخِلُون بينَ ألفِ الاستفهامِ وبينَ الهمزةِ ألفاً إذا التقتا ،وذلك أنّهم كرهوا التقاءَ همزتين ففصلوا ، كما قالوا : (اخْشَيْنَان ،ففصلوا بالألفِ كراهيةَ التقاءِ هذه الحروفِ المضاعَفةِ ،قال ذو الرمة :

أَيا ظبيــة ... إلخ) (١)

=== وفي البيت شاهد آخر ، وهو حذف خبر المبتدأ ،قال ابن الشجرى : (ومما حُذِفَ خبره لدلالة المعنى عليه المبتدأ الذى هو أنتِ . أراد أأنتِ أمْ أمُّ سالِمٍ أحْسَنُ) .
الأمالي ١/ ٣٢١ ،وانظر المفصل : ٢٥ ،وشرح ابن يعيش ١/ ٩٤ ، قال الفارسي في كتاب الشعر. انظر: ١/ ٣٠٨-٣٠٩ :
(فيه حذف خبر المبتدأ ،التقدير: أأنت هي أم أمُّ سالِمٍ ،فإنْ قلت : فما وجه هذه المعادلة ؟ وهل يجوزُ أنْ يُشكِلَ هذا عليه حتى يستفهمَ عنه ،وهو بندائه لها قد أثبتَ أنّها ظبيةُ الوعساءِ ؟ ألا ترى أنّه لو نادى رجلاً بما يُوجِبُ القذفَ لكانَ في ندائِهِ لهُ بذلك كالمُخبِرِ عَنْهُ ؟ فكذلك إذا قالَ : يا ظبيةَ الوعساءِ قد أثبتها ظبيةً للوعساءِ ،وإذا كان كذلك فلا وجهَ لمعادلتِهِ إياها بأمِّ سالِمٍ حتى يصيرَ كأنّهُ قد قال: أيُّكما أمُّ سالِمٍ ؟ فالقولُ في ذلك أنَّ المعنى على شدةِ المشابهةِ من هذه الظبيةِ لأمِّ سالِمٍ ،فكأنّهُ أرادَ التبسْتُما عليَّ واشْتَبَهْتُما حتى لا أفصِلَ بينَكما . فالمعنى على هذا الذى ذكرناه شِدَّةُ المُشابهةِ في هذه الظبيةِ لأمِّ سالم) . شرح شواهد الشافية :٣٤٧ .

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٥١ .

قال البغدادى : (وبزيادةِ الألفِ يكونُ قولُهُ (نقاآن) مفاعيلن ، جزءا سالماً ، ويجوز أن تُحقّق الهمزتان بلا زيادةِ ألفٍ فيكونُ قولُهُ (نقا أأن) مفاعلن جزءا مقبوضا ، وأوردَهُ الشارحُ ، والزمخشرى في المفصلِ تبعا لسيبويه بزيادةِ الألفِ ، لأنّه معَها يَمتدُّ الصّوتُ ويكونُ جزءا سالما وهو أحسنُ ، وحملاً على الأصلِ ، لأنّ الزحافَ فرعٌ ومراعاةُ الأصلِ أولى . وأمّا البيتُ بعدَهُ فلا يستقيمُ إلاّ بإقحامِ الألفِ بينَ الهمزتين)(١) .

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجب ، وقد ذكرَهُ سيبويه والمبردُ والزمخشرى وابنُ الشجرى ، وابنُ يعيش ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهُم الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وهو (آأنت) حيثُ فصل بين الهمزتين بالألفِ ، والموضعِ وهو تخفيفُ الهمزِ .

---

(١) شرح شواهد الشافية : ٣٤٧ .

وذكر الجاربردى (١) في الإعلالِ هذا الشاهدَ :

٢٠ - كُلُّ أُنْثَى وإنْ بَدا لَكَ عنها
آيةُ الحُبِّ حُبُّها خَيْتَعُورُ (٢)

واستشهدَ به على أنَّ (خَيْتَعُورَ) على وزنِ (فَيْعَلُولِ) وهذا الوزنُ موجودٌ بعكسِ (فعلولة) كصعفوقةِ فهو نادرٌ .

لم يذكر هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ولا الرضي ،ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٨ .

(٢) البيت من الخفيف وهو لحجر آكل المرّار كما جاء في البيان والتبيين ٣/٣٢٨ ،والأغاني ١٧/ ٦١٩١ ،وشرح شواهد الشافية : ٣٩٣ ،والاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات : ٣٠ .

وورد غير منسوب في الصحاح (ختعر) ٢/٦٤٢ ،واللسان ٤/ ٢٣٠ ،وشرح الجاربردى للشافية : ٢٩٨ .

وروى (بدالك منها)بدلاً من (بَدا لك عنها) في البيان والتبيين ،وشرح شواهد الشافية .

اللغة : الخيتعور : السراب ،وقيل هو الغادر ،وقيل :الدنيا على المثل ،وقيل : الذئب ،سُمّي بذلك لأنه لا عهد له ،وقيل : الغول ،لتلونها ،وامرأة خيتعور : لا يدوم ودها مُشَبَّهة بذلك . وقيل كل شيء يتلوّن ولا يدوم على حال . والخيتعور : دويبة سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث في موضع إلاّ ريثما تطرف . والخيتعور : الداهية . انظر اللسان (ختعر) ٤/ ٢٣٠ .

وبذا انفرد الجاربردى دونهم بذكره ،وكما هو واضح أن الجاربردى ذكر هذا الشاهد في باب الإعلال - وليس موضعه لأنه يتعلق (بالوزن) ولو جعله في (باب حروف الزيادة) لكان أولى ،ولعلّ الذى جعل الجاربردى يذكره هنا ،لأنّ الكلام يتعلق بكلمة (كينونة)[1] في شاهد آخر[2] وعرض له هذا الشاهد فذكره.

---

(١) حيث إنّ أصلها (كيونونة) ،فحذفت الواو ،والحذف هنا واجب ،لكثرة حروف الكلمة.

(٢) سيأتي هذا الشاهد في فصل شواهد ضرورة الشعر ص : ص ٥٩٠.
وانظر شرح شواهد الشافية : ٣٩٢.

وذكر الجاربردى (١) في البدل هذا الشاهد :

٢١ - مُنْسَرِحاً عَنْهُ ذَعَالِيبُ الحَرَق (٢)

استشهد به على أن (ذَعَالِيب) جاء على الأصل ، ولم تُبدَل الباء فيه تاء وعَلَّلَ الرضي لعدم قلبها قائلا : (لأنّ الذعالب أكثر استعمالا وهو بمعنى الذعاليب) .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ، وقد ذكره ابن يعيش .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب إبدال الحروف ،كما ذكره بعض أصحاب المعاجم كالجوهرى ،وابن منظور .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢١ .

(٢) الشاهد من الرجز وهو لروءبة بن العجاج في ديوانه ص ١٠٥ ، واللسان (ذعلب) ٣٨٨/١ ،وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٣ .
وورد غير منسوب في الصحاح (ذعلب) ١٢٨/١ ،وشرح ابن يعيش ٤١/١٠ .
روى (ذعاليب الحرق) بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين في شرح شواهد الشافية .
ورواية الديوان هكذا :

نشر عنه أو أسير قد عتق * مُنْسَرِحا إلاّ ذَعَالِيبُ الحَرَق

اللغة : المنسرح : الذى انسرح عنه وبره ،والذعاليب كما في اللسان ما تقطع من الثياب . قال أبوعمرو : (وأطراف الثياب وأطراف القميص يقال لها ذعاليب ،واحدها ذُعْلُوب ،وأكثر ما تُستعمل جمعا) . وقد تُبدل (الباء) في (ذعاليب) تاء

وذكر الجاربردى (١) أيضا هذا الشاهد :

٢٢ - وقدْ أكونُ على الحاجاتِ ذا لبثٍ
وأحْوَذِيًّا أو انْضَمَّ الذَّعاليبُ (٢)

الشاهد (الذعاليب) وهو كالشاهد السابق استشهد به على أن (الذعاليب) جاءت على الأصل ،ولم تُبْدَل الباء تاء.

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ،ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم.

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم ،وقد ذكره بعض أصحاب المعاجم.

=== فيقال : (ذعاليت) وقال ابن الحاجب إن الإبدال فيه ضعيف ذعالت لغة في ذعالب .
المعنى : يُشبه ناقته في الجلادة و قطع الفيافي بحمار الوحش الذى تساقط عنه وبره وشعره ،وهذا مما يُنشِّطه .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢١.

(٢) البيت من البسيط ،وهو لجرير في ديوانه : ٣٤ ،والصحاح (ذعلب) ١٢٨/١ ،و (لبث) ٢٩١/١ ،واللسان (ذعلب) ٣٨٨/١ ،و (لبث) ١٨٢/٢ ،وشرح الجاربردى للشافية ٣٢١/١ ،وشرح شواهد الشافية : ٤٧٤ .
و قد انفرد الجاربردى برواية (أو انضمّ)بدلا من(إذا انْضَمّ)
وفي الديوان وبقية المراجع السابقة :
(وأحوذيا إذا انضمّ الذعاليب)
وفي اللسان (ذعلب) روى (لقد أكون)بدلا من (قد أكون) .
اللغة : واللبث : المكث ،والأحوذى : الخفيف في الشيء لحذقه.

ب - شواهد تدل على البنية تتعلق بالشذوذ :

وذكر الجاربردى (١) في أبنية الاسم -(الميزان الصرفي)- هذا الشاهد :

١ - فَهُوَذَا فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الغِيَرْ
مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ وَالشُّوَرْ
مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرْ
الطَّاعِمِينَ لا يُبَالُونَ الْغَمَرْ (٢)

واستشهد به على أن (صَعْفُوق) على وزن (فَعْلُول)

---

(١) انظرشرح الشافية : ١٩.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه : ١٢ ،وفي جمهرة اللغة (باب الرباعي الصاد والعين) ٣/ ٣٤٥ ،والخصائص لابن جني ١/ ٢١٥ ، والمعرب للجواليقي ص ٢٦٧ ،واللسان (لابن منظور) (صعفق) ١٠/ ٢٠٠ ،وشرح الجاربردى للشافية : ١٩ ،وشرح شواهد الشافية : ٤.

وورد غير منسوب في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنبارى ٢/ ٨٠٠.

ورواية الديوان (هافهوذا) و (من طامعين) بدلاً من (الطاعمين) وهو كذلك في الجمهرة ،والمعرب . وفي المعرب واللسان جاء (لا ينالون)بدلاً من (لا يبالون).

وقد ورد البيت الثاني فقط في الإنصاف ،واللسان وذكرهذا البيت والصدر الأول من البيت الثاني في الجمهرة وجاء فيه (أشياع) بدلا من (أتباع) ،وورد صدر البيت الثاني فقط في (الخصائص).

اللغة : (هوذا) أى الأمر هذا الذى ذكرته من مدحي لعمر ،

بالفتح نادر (١) لم يأت على (فعْلول) غيره . والنادر كالمعدوم .
قال وهو غير منصرف للعلمية ،والعجمى .

وذكر الجواليقي : (أنَّ صَعْفُوقَ : اسمٌ أعجميٌّ ،وقد تَكَلَّمَت به العرب . يقال : بنو صَعْفُوقٍ لخول (أى خدم) باليمامة) . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضى هذا الشاهد ،وذكره ابن دريد، وابن جني ،والجواليقي ،وابن الأنبارى ،وابن منظور .

وبذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الشاهد ،وانفرد به عنهم الموضع . كما انفرد بذكره عن ابن الحاجب والرضى .

=== و (الغِيَر) أى رجوا أن يتغيّر أمرهم من فساد إلى صلاح بإمارتك ونظرك في أمرهم ودفع الخوارج عنهم. و (الثُّؤَر) جمع (ثُؤْرة) وهو : الثأر أى ، أمّلوا أن تثأر بمن قتلت الخوارج من المسلمين .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ١٩ .

(٢) المعرب : ٢٦٧ .

في أبنية الأسماء ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

٢ - جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مَعْرَسُـــــهُ
مَا كَانَ إِلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِـــــلِ (٢)

استشهد به على أنَّ (الدُّئِلَ) هنا اسم لدويبةٍ شبيهةٍ بابنِ عُرْسٍ وقالَ : وهو وإنْ سَلِمَ أنَّهُ منقولٌ من الفِعْلِ لكنَّهُ شاذٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٠ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لكعب بن مالك الأنصارى شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم قاله في أبي سفيان بن حرب وكان قد غزا المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر .. انظر ديوانه : ٢٥١ ، وانظر الاشتقاق لابن دريد : ١٧٠ ، والمنصف ١/ ٢٠ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي هلال العسكرى : ٤٧٧ ، والاقتضاب في أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي : ٤٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٠ ، وشرح شواهد العيني ٤/ ٥٦٢ ، وشرح الشافية للنيسابورى الورقة : ٨ ، وشرح شواهد الشافية : ١٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٣٩ ، واللسان (دأل) ١١/ ٢٣٤ . روى في الديوان (لو قيس مبركه) بدلاً من (مُعْرَسه) و(كمفحص) بدلا من (كمعرس) .

اللغة : المَعْرَس بضمِ الميم وفتحِ الراءِ - مكانَ النزولِ من آخرِ الليل ، والأشهرُ فيه (مُعَرَّسٌ) بتشديدِ الراءِ المفتوحةِ . يُقالُ عرّس تعريسا إذا نزل آخر الليلِ .

والمعنى : وصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينةَ بالقلّةِ والحقارة ، يقولُ لو قُدِّرَ مكانُهم عند تعريسِهِم كان كمكانِ هذه الدابة عند تعريسِها .

قالَ الرضي : (وجاءَ في الأسماءِ الدُّئِلُ عَلَماً وجِنساً ، أما إذا كانَ علما فيجوز أن يكون منقولا من الفِعلِ كشَمَّرَ ، ويزيد ، والدَّأْلُ : الخَتْلُ ، ودخولُ اللامِ فيه قليلٌ ، ثم قالَ : فَعلى هذا لا استبعادَ فيه ، لأنَّ أصلَهُ الفِعلُ المبني للمَفعولِ ، وأمّا إذا كانَ جنساً على ما قِيلَ : (إنَّه اسمُ دويبةٍ شَبِيهَةٍ بابنِ عُرْسٍ قالَ : جاءُوا ... البيت

ففيه أدنى إشكالٍ ، لأنَّ نقلَ الفِعلِ إلى اسمِ الجنسِ قليلٌ) .(١)

قالَ ثعلبٌ : (لا نعلمُ اسماً جاءَ على (فُعِلٍ) غيرَ هذا) .(٢)

وقالَ ابنُ جني : (ولَيسَ في الكلامِ اسمٌ على (فُعِلٍ) بضمِّ الفاءِ وكسرِ العينِ ، إنَّما هذا بناءٌ يَختَصُّ به الفِعلُ المبنيُّ للمفعولِ نحو : (ضُرِبَ) و قُتِلَ ، إلاَّ في اسمٍ واحدٍ وهو : (دُئِلٌ) وهي دُوَيبَّةٌ ، وبها سُمِّيَتْ قبيلةُ أبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ ، وإنَّما فُتِحَتْ الهَمْزَةُ في النَّسَبِ لتوالِي الكسرتين مع ياءِ الإضافةِ ، فهربُوا إلى الفتحِ ...) (٣)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجب ، وقد ذكرهُ ابنُ جني ، وابنُ يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ ، وموضعه وهو (بابُ أبنيةِ الأسماءِ الثلاثيةِ) .

---

(١) انظر شرح الشافية ١/ ٣٦-٣٧ .

(٢) نقلا عن شرح شواهد الشافية : ١٣ لم يوجد في الفصيح لثعلب ولا في مجالسه .

(٣) المنصف ١/ ٢٠ .

من أوزان مضارع الثلاثي :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد : (١)

٣ - لو شئتِ قد نقع الفؤاد بشربةٍ
تدع الصوادى لا يجدْنَ غليلا (٢)

استشهد به على أن ضم الجيم من (يَجُدْ) لغة بني عامر في هذا البيت ،ومراده هذه اللفظة بخصوصها ،ووجه ضعفها الشذوذ بخروجها عن القياس والاستعمال ،وكسر الجيم هو القوى فيها ،وقد سُمِعَ.

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٥٤.

(٢) البيت من الكامل ،وقد عُزِيَ إلى (لبيد) بن (ربيعة) شاعر بني عامر في (نزهة الطرف) ص ١١٢ ، والصحاح (وجد) ٥٤٧/٢ ،و (ديوان الأدب) للفارابي ٢٤٨/٣ وشرح (الشافية) للرضي ١٣٢/١ ،و (مناهج الكافية في شرح الشافية) لزكريا الأنصارى : ٣٥.

وعزى إلى (جرير) التميمي في (ليس في كلام العرب) لابن خالويه : ٣٩ ،واللسان (تقع) ٣٦١/٨ ،و (مغني اللبيب) لابن هشام ص ٣٥٨ ،و (شرح شواهد المغنى) للسيوطي ٦٦٦/٢ ،و (شرح شواهد العيني) ٥٩١/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣ ،الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ٨٣/٢ ، وهو بغير نسبة في معجم العين للخليل بن أحمد ١٧٢/١ ،والمنصف ١٨٧/١ ،وسر الصناعة لابن جني ٥٩٦/٢ ،والممتع لابن عصفور ١٧٧/١ ،والمقرب لابن عصفور ١٨٣/٢ ،وشرح ابن يعيش ٦٠/١٠ ، والأشموني ٣٤١/٤ ،و (همع الهوامع للسيوطي) ٦٦/٢ ، وانظر اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية لصالحة آل غنيم : ٤٣٢. وأغلب الظن أن البيت لجرير ،لأنه في ديوانه ص ٣٦٤ ،

قال السيرافي : (إنّهم يقولون ذلك ، في (يَجُد) من الموجدةِ والوجدان وبنو عامرٍ في غيرِ (يَجُد) كغيرِهِمْ . وكذا قالَ صاحبُ الصحاحِ .(١)

وأطلقَ صاحبُ العبابِ(٢) ،وتبعهُ صاحبُ القاموس(٣) فحكيا الضَّمَّ في هذه الكلمةِ ،ولم يذكرا بني عامر.

قال السيرافي : وروى (يَجِدن) بالكسرِ في البيتِ ،وصرّحَ الفارابي(٤) وغيرُه بقصرِ لغةِ بني عامرِ بنِ صعصعة على هذه اللفظةِ ، وكذا جَرى عليه أبو الحسن بنُ عُصْفُورٍ(٥) ،فقال : (وشذَّ من (فَعَل) الذى فاؤُهُ واوٌ لفظةٌ واحدةٌ ،فجاءَتْ بالضَّمِّ ،وهي (وَجَدَ يَجُدُ) ، قال وأصلُهُ (يَوْجُدُ) ،فَحُذِفَتْ الواوُ لكونِ الضَّمِّ هنا شاذّاً والأصلُ الكسرُ) .

=== في قصيدةٍ يهجو فيها الفرزدقَ ،وقال ابنُ برى في حواشيه على الصحاحِ وجدَ البيتَ لجريرٍ وليس للبيدِ كما زعمَ الجوهرى ،ولم أجدُهُ في ديوانِ لبيد .

وروايته في ديوان جرير (نَقَعَ الفُؤادَ بِمَشْرِبٍ) بدلاً من (بِشَرْبَةٍ) (يَدَعُ الحَوائِمَ) بدلا من(تَدَعُ الصَّوادِى) ،وهو كذلك في سر الصناعة والمنصف ،وابن يعيش . كما رُوِى (شَاءَ) بدلاً من (شِئْتِ) في شرح ابن يعيش . وروى (نُقِعَ) بالمبني للمجهولِ في شرحِ الأشموني .

اللغة : نقع الفؤاد :روى . الصَّوادى : جمع صادية من الصدى ، وهو العطشُ . الغليلُ : حرارةُ العطشِ . شَرْبَةٌ : يريدُ ماءَ ريقِها .

(١) انظر الصحاح (وجد) ٢/٥٤٧.
(٢) نقلا من شرح شواهد الشافية ص ٥٥ .
(٣) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (فصل الواو) (باب الدال) ١/٣٤٣.
(٤) انظر ديوان الأدب ٣/٢٢١.

وزعم ابن مالك (١) في التسهيل أن لغة بني عامر فيما فاؤه واو من المثال ضم العين : أي فيقولون : وَعَدَ يَعُدُ ، وَوَلَدَ يَلُدُ و نحو ذلك بضم العين .

وردّه أبو حيان في الارتشاف ، قال : (وتُجُد من الموجدة والوجدان بضم الجيم شاذ ، وقيل : لغة عامرية في هذا الحرف خاصة . وجَعْلُ ابن مالك ذلك قانونا كليا لغة بني عامر في كل ما فاؤه واو من (فَعَلَ) ليس بصحيح) (٢) .

وكذا اعترض عليه شُرّاحُه كابنِ عقيلٍ (٣) والمرادى (٤) ، و يشهدُ قولُ ابنِ جني في سر الصناعة (٥) : (ضَمُّ الجيمِ من (يَجُد) لغةٌ شاذةٌ (غيرُ مُعْتَدٍّ بها) لِضعفِها ، وعدمِ نظيرِها و مخالفتِها لما عليه الكافةُ فيما هو بخلافِ وَضعِها) .

وقال أيضا في شرح تصريف المازني (٦) : (فأمّا قَوْلُ الشاعِرِ :

" لا يَجُدن عَلِيلاً "

فشاذٌ ، والضمةُ عارِضَةٌ ، ولذلك حُذِفَتْ الفاءُ ، كما حُذِفَتْ في (يَقَعُ) و (يَزَعُ) ، وإنْ كانَتِ الفَتْحَةُ هناك ، لأنّ الكَسْرَةَ هي الأصْلُ ، وإنما الفَتْحُ عارِضٌ) .

---

(١) شرح شواهد الشافية : ٥٥ ، وانظر التسهيل : ١٩٧ .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٧٩ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥٩٤ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك ٦/٩٦ .

(٥) ٢/٥٩٦ .

(٦) ١/١٨٧ .

لم يذكر ابنُ الحاجب هذا الشاهدَ .

وقد ذكرهُ ابنُ جني ،والميداني ،وابنُ يعيشٍ ، وابنُ عصفورٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهُمْ الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (يَجُد) بِضَمِّ الجيمِ ،واتفقَ الجميعُ على أنَّ ذلك شاذٌ لا يُقَاسُ عليه وإنّما هو مقصورٌ على السماعِ .

كما أنّه اتفقَ مع ابنِ جني والميداني وابنِ عصفورٍ والرضي في موضعِ الاستشهادِ وهو بابُ (حروفِ الزيادةِ) وزنِ مضارعِ الثلاثي .

أمّا ابنُ يعيشٍ فقد ذكرَهُ في بابِ (الإعلالِ) .

النســـب :

وفيه ذكر الجار بردى (١) قول الشاعر :

٤ - ولَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَـــهُ
وَلكِنْ سَلِيقِـيٌّ أَقُولُ فَأُعْـــرِبُ (٢)

استشهد به على أن (سَلِيقِيٌّ) في النسب إلى سليقة شـــاذ والقياس سَلَقِيٌّ بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة.

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ،وقد ذكره الرضي .

وبهذا اتفق الجار بردى معه في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضعه وهو باب النسب .

---

(١) شرح الشافية ص ١٠٥.

(٢) البيت من الطويل . وقد ورد غير منسوب في النهايةفي غريـــب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٣٩١ ،وشرح الشافية للرضـــي ٢/ ٢٨ ،واللسان (سلق) ١٠/ ١٦١ ،وشرح الشافيـــة للجار بردى ص ١٠٥ ؛ والعيني ٤/ ٥٤٣ والأشموني ٤/ ١٨٦ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٢.

اللغة : السليقةُ : الطبيعةُ والسجيةُ ، اللسان (سلق) ١٠/ ١٦١ وفلان يقرأُ بالسليقةِ أي بطبيعتهِ لا يتعلمُ ،وفي حديثِ أبي الأسودِ الدؤلي أنه وضعَ النحو حينَ اضطربَ كلامُ العَربِ فَغَلَبَتْ السليقةُ. أي اللغةُ التي يسترسلُ فيها المتكلمُ بها على سليقتهِ من غيـــرِ تَعَهُّدِ إعرابٍ ولا تَجَنُّبِ لحنٍ.

والنحوي : الرجلُ المنسوبُ إلى علمِ النحوِ ،ويلوكُ لسانَهُ : من لاك الشيءَ في فمه ،إذا علكه ،يريدُ التكلُّفَ والتصنُّعَ في الكلامِ.

والمرادُ : أنه يفتخرُ بكونه لا يتعمَّلُ الكلامَ ولا يتتبع قواعـــدَ النحاة ولكنه يتكلمُ على سجيته ويرسلُ الكلامَ إرسالا فيأتـــي

وذكر الجاربردى (١) في الحذف أيضا هذا الشاهد :

٥ - غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ
وَعَاجَتْ صُدُورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمِ (٢)

واستشهد به على أنَّ (عَلْمَاءُ) أصله (على الماء) ، وذلك أنَّه تعذَّرَ الإبدالُ والإدغامُ في بلعنبر ، فلذلك حَذَفُوا ، / كذلك حذفُوا هنا الأولى لما تَعَذَّرَ إدغامُ المتماثلين ومِثْلُ ذلك قليلٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٩ .

(٢) البيت من الطويل . وهو لقطرى بن الفجاءة في الكامل ٣/٢٩٧ ، ٢٩٩ ، والحماسة الشجرية : ٥٩ ، وأمالي ابن الشجرى ٢/٤ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٩٨ .
وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجرى ١/٩٧ ، والمفضل : ٤٠٥ ، وشرح ابن يعيش ١٠/١٥٤ ، وشرح الجاربردى : ٣٥٩ .
ويروى (عُجْنا) بدل (عاجت) في الكامل ، وأمالي ابن الشجرى والحماسة الشجرية .

اللغة : البيت من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا لأحد الخوارج قالها في وقعة دولاب وهزموا أهل البصرة حتى غرق أكثرهم وعطفوا على بني تميم فأصابوا . وقوله (طَفَتْ عَلْمَاءُ) أى عَلَتْ على الماء جُثَثُ الذين غرقوا في الماء من بكر لما فَرُّوا من الخوارج . و(عاجت) : عطفت ومالت ، و (صدور) فاعل واللام في الخيل عوضٌ عن ضمير المتكلم ، أى صدورُ خيلِنا ، وشطْرَ : ظرفٌ بمعنى جهة متعلقٌ بـ (عاجت) . وقال البغدادى : (كأنَّ الجاربردى لم يقف على منشأ الشعر حتى قال : (يعني قُتِل هؤلاء (وقصد هؤلاء) . وقيل : (طفت علماء) يُذكَرُ في موضع المدح ،

===

قال المبرد : (يريد (على الماء) والعرب إذا التقت في مثل هذا اللامان استجازوا حذف إحداهما استثقالا للتضعيف ، لأن ما بقي دليل على ما حذف . يقولون : (علماء بنون فلان) ، وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر منه لام المعرفة ، فإنهم يجيزون معه حذف النون التي في قولك : بنو ، لقرب النون من اللام . وذلك قولك: فلان من (بلحارث) و (بلعنبر) و (بلهجيم) .) (١)

وقال ابن الشجرى : (ومما حذفوا من الحروف لاجتماعها مع لام التعريف لام (على) فيما حكاه سيبويه من قولهم : (علماء بني تميم) يريدون : على الماء فهمزة الوصل سقطت في الدرج وألف (على) سقطت لسكونها وسكون لام (الماء) وحذفت لام (على) تخفيفا) . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد . وذكره المبرد ، والزمخشرى وابن الشجرى ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه .

=== والمعنى : أنهم علوا في المنزلة والعز بحيث لا يعلوهم أحد كما أن الميتة تطفو على الماء وتعلو عليه) . وقال ابن جماعة في حاشيته : ٣٥٩ : فعلى المعنى الأول يكون قوله : (طفت علماء) كناية عن الموت . فإن الطفو لازم له ، ذكر اللازم وأريد الملزوم - وعلى الثاني استعارة تبعية . شبه علوهم المعنوى بالعلو الحسى والجامع بينهما الظهور وعدم الخفاء .

(١) الكامل ٣/٢٩٩ .

(٢) الأمالي ٢/٤ .

ذكر الجاربردى (١) في الحذفِ هذا الشاهدَ :

٦ - تَقِ اللّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذى نَتْلُو (٢)

واستشهدَ به على أنَّ (تَقِ) أمرٌ من (يَتَقِى) (٣) بفتحِ التاءِ،

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٩.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ،وهو لعبد الله بن همام السلولي في نوادر اللغة لأبي زيد : ١٤٦ ، ٢٠٠ ،وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزى ٦٩/١ ، وسمط اللآلئ ٩٢٣/٢ ،وأمالي ابن الشجرى ٢٠٥/١ ،اللسان (وقى) ٤٠٢/١٥ ،وشرح شواهد الشافية : ٤٩٦.

وورد غير منسوب في إصلاح المنطق ص ٢٤ ،وأمالي القالى ٢٧٩/٢ ، والسيرافي في ضوء شرحه للكتاب : ١٤٤ ،وسر الصناعة ١٩٨/١ ، والمحتسب ٣٧٢/٢ والخصائص ٢٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ،والصحاح (وقى) ٢٥٢٧/٦ ،وشرح الجاربردى للشافية : ٣٥٩.

ورد البيت كاملا في النوادر ،وإصلاح المنطق ،وأمالي القالي ، والأغاني ٥٧٩٣/١٦ ،والسيرافي ، وسر الصناعة ،والمحتسب ، والخصائص ،وأمالي القالي ،والسمط ،وابن الشجرى.

هذا الجزء من البيت من قصيدةٍ خاطَبَ بها النعمانَ بنَ بشيرٍ الأنصارى ،وكان أميرًا على الكوفةِ في خلافةِ معاويةَ ،وكان معاويةُ قد زاد ناسا في عطائِهِمْ عشرة ، فأنفذها النعمانُ ،وترك بعضهُمْ لأنهم جاءوا بكتبهِمْ بعدما فرغ من الحملةِ ،وكان ابنُ همامٍ مَنْ تخلّف ، فكلّمه فأبى عليه ،فقال هذه القصيدة.

(٣) (تقى) (يتقى) مخفّفٌ من (اتّقى) (يتّقِى) بالتشديد وأصلُهُ (اِوتَقَى) على (افتعل) فقُلبتْ الواو ياءً لانكسارِ ماقبلَها ،

===

فإذا حذف منه حرف المضارعة ،ومابعده متحرك ، لم يحتج إلى همزة الوصل في الأمر . فيقال : (تَقِ) .

وذكر فيه لغة أخرى فقال : (قالوا : تَقَى ، يَتْقِي ،كَرَمَى يَرْمِي ، وأصله وَقَى يَوْقِي ، فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع ،لوقوعها بين الياء والكسرة ،فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف .)

يستضح من قول الجاربردى الأول أن مضارع (تَقِ) (يَتَقِي) بفتح التاء أما على قوله الآخر بأن (تَقَى) (يَتْقِي) على وزن (رَمَى) (يَرْمِي) فيلزم أن يكون الأمر منه (اتق) لا (تَقِ) .

وقد نبّه إلى ذلك البغدادى فقال : (وقول الجاربردى - السابق - يلزمه أن يُقَالُ في أمره (اتْقِ) ،وفي اسم فاعله (تَاقٍ)وغير ذلك ،ولم يُسْمَع شيء منها) .(١)

ويؤيد ذلك ما ذكره السيرافي (٢) حين قال : (ذُكِرَ عن المبرد أنه قال وزن (تَقَى) (تُعَل)، وأن التاء زائدة ،وفاء الفعل محذوفة ، وذلك أن العرب يقولون في موضع (اتَّقَى) (يَتَّقِي) بفتح التاء من (تَقَى) (يَتَقِي) وذلك أنهم يحذفون التاء الأولى الساكنة التي هي بدل من الواو في (وقيت) (٣) ،فإذا حذفوها وليت ألف الوصل التاء

=== وأُبْدِلَت منها التاء وأدغمت فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهّموا أن التاء من نفس الحرف ، فجعلوه (اتَقَى) (يَتَقِي) بفتح التاء فيهما مخففة ،ثم لم يجدوا مثالا في كلامهم يلحقون به فقالوا : (تقى) (يتقِي) مثل قضى يقضِي . الصحاح (وقى) ٦/٢٥٢٧ .

(١) شرح شواهد الشافية : ٤٩٦ .

(٢) في شرحه للكتاب : ١٤٤ .

(٣) أى بدلا من واو(وقيت).

الثانية المتحركة ،فسقطت فصار (تَقَى) ، (وصار المستقبل (يَتَقِى) . فاذا أمرت قلت : تَقِ رَبَّكَ يا زيد ، تَقِى رَبَّكِ يا هندُ ،وبعض الناس يظن أنه يُقال (تَقْى يَتْقِى) بسكون التاء ،ولو كان كما ظن لكان بمنزلة (رَمَى ،يَرْمِى) ،ولكان الأمر منه اِتقِ يا زيدُ ،كما تقول ارمِ يا زيدُ ،وكلام العرب ما ذكرناه أولا . قال الشاعر :

زيادَ تَنَا نُعْمَانُ لا تَنْسَيَنَّهَا (١)

تَقِ اللّهَ فينا والكِتابَ الّذى تَتْلُو

لم يذكر هذا الشاهد الرضي . وقد ذكره ابن الحاجب في المتن ، وقد سبقه السيرافي ،وابن جني ،وابن الشجرى .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ،وموضعه وهو باب الحذف .

---

(١) يُرْوى (لا تَحْرِمَنَّنا) بدلاً من (لا تَنْسَيَنَّها) في النوادر ص ١٤٦ والمحتسب ،والخصائص ٣/٨٩ ، والسمط ،ويُرْوَى في (الأغاني) (لا تحبِسَنَّها) ويُرْوى (لا تمحُونَّها) في النوادر : ٢٠٠ ،وفي الصحاح يُرْوى (لا تقطعَنَّها) .

وذكر الجاربردى (١) في الحذف هذا الشاهد :

٧ - يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السَّعْلَاتِ

عَمْرِو بْنِ يَرْبُوعٍ شِرَارِ النَّاتِ (٢)

استشهد به على أنَّ (النَّاتَ) يُقْصَدُ بها (النَّاسُ) فأبْدَلَ التاءَ من السِّينِ ، وهذا البَدَلُ شَاذٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية: ص ٣٦٠ .

(٢) هذا البيت من الرجز ، وهو لعلباء بن أرقم في النوادر ص ٣٤٥ جمهرة اللغة لابن دريد ٣٣/٣ ، واللسان (نوت) ١٠١/٢ ، (تا) ٤٤٥/١٥ ، (سين) ٢٢٩/١٣ ، شرح شواهد الشافية ٤٦٩ . وورد غير منسوب في النوادر ص ٤٢٣ ، الإبدال لابن السكيت ص ١٠٤ ، الحيوان للجاحظ ١٨٧/١ ، ١٦١/٦ ، الاشتقاق لابن دريد ص ٢٢٧ ، أمالي القالي ٦٨/٢ ، الخصائص ٥٣/٢ ، سر الصناعة ١٥٥/١ ، الصحاح (نوت) ٢٦٩/١ ، المخصص ٢٦/٣ ، السمط ٧٠٣ ، المفصل ٣٦٨ ، الإنصاف ١١٩/١ ، شرح ابن يعيش ٣٦/١٠ ، المقرب ١٧٥/٢ ، الممتع ٣٨٩/١ ، شرح الرضي ٢٢١/٣ ، واللسان (أنس) ١١/٦ ، شرح الجاربردى ص ٣٦٠ ، الضرائر للآلوسي ص ٥٣ .
يروى (يا قبَّح الله) بدلاً من (يا قَاتَلَ اللهُ) في النوادر ص ٣٤٥ ، الإبدال لابن السكيت ، الصحاح (نوت) ، السمط ، المخصص ٢٨٣/١٣ ، ويُرْوَى (يا لَعَنَ اللهُ) في الإنصاف وذكر بعد هذين البيتين بيت آخر وهو :

(غَيْرَ أَعِفَّاءَ وَلَا أَكْيَاتِ)

انظر المراجع السابقة ما عدا الحيوان والإنصاف وشرح الجاربردى .
اللغة : قوله (يا قاتل الله) المنادى محذوف تقديره (ياقومَ) أو أنها للتنبيه ولا حذف ، وجملة (قاتل اللهُ) دعاءٌ عليهم

===

وقال الرضي تعليقا على البيت السابق : (وهو نادر) .(١)

قال أبو الحسن تعليقا على البيت السابق : (هذا من قبيح البدل ، وإنّما أبدلَ التاءَ من السّينِ ، لأنّ في السّينِ صفيرا ، فاستثقلَهُ فأبدلَ منها التاءَ ، وهو من قبيحِ الضرورةِ) .(٢)

وقالَ ابنُ جني : (فأبدلَ السّينَ تاءً لموافقتِها إيّاها في الهَمْسِ والزيادةِ ، وتجاورِ المخارجِ) .(٣) ، وقريبٌ منه ما ذهبَ إليه ابنُ يعيشٍ .(٤)

=== بالهلاكِ ، لعَدَمِ عِفّتِهِمْ ، وعدمِ كياستِهِمْ ، وروى (يا قَبْحَ) اللّهُ - قَبَحه اللّهُ يقبَحُه بفتحِ العينِ فيهما قَبْحا . أي نَحّاه عن الخيرِ ، والسّعلاةُ بالكسرِ: هي أنثى الغول ، وقيلَ - ساحرةُ الجنِّ - واشتهرَ في العَربِ عمرو بنُ يربوعِ بنِ حنظلةَ تزوّجَ سِعلاةً ، فأقامتْ دهرا في بني تميمٍ ، وأولَدَها عمرو أولاداً ، وكان عمرو إذا رأى برقا أسبلَ عليها الستورَ ، فَغفِلَ عنها يوماً وقد لاحَ برقٌ من ناحيةِ بلادِ السّعالى فَحَنّت إلى أهلِها فقعدت على بَكْرٍ من الإبلِ وذَهَبتْ فكان ذاك آخرُ عَهْدِهِ بها ، واشتهر أولادها من عمرو ببني السّعْلاةِ .

شِرَار : جمعُ شريرٍ ، أعفاءُ : جمعُ عفيفٍ من العِفّةِ وهي هَيْئَةٌ للقوةِ الشّهويةِ متوسطةٌ بين الفجورِ الذى هو إفراطُ هذه القوةِ ، والجمودِ الذى هو تفريطُها ، وأكْيَاسٌ : جمعُ كَيِّسٍ : وهو الظَّرِفُ والفِطنةُ ، وقال ابنُ الأعرابي : هو العَقْلُ .

(١) انظر شرح الشافية ٣/ ٢٢١ .

(٢) انظر النوادر : ٣٤٥ .

(٣) سر الصناعة ١/ ١٥٥ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٠/ ٤١ .

وقال ابن منظور : (والنَّاتُ) لغةٌ في (النَّاسِ) على البدلِ الشـــاذِ . (١)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ،وقد ذكرهُ ابنُ جني ،والزمخشرى وابنُ يعيشِ ،وابنُ عصفورٍ ،والرضي .

وبذا اتفقَ مَعَهُمْ الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وإنْ اختلفَ معهُمْ في الموضعِ ،حيثُ ذكروه في الإعلالِ وهو الموضـــعُ الصحيحُ الذى ينبغي أنْ يكونَ فيه على ما يبدو لي ، على حينِ ذكرَهُ الجاربردى في بابِ الحذفِ . ولعلَّ المُناسبةَ الـتـــي جَعَلَتْهُ يذكـــره في بابِ الحذفِ على الرغمِ من أنه يتعلقُ ببابِ البدلِ أنَّه ذكرَهُ عَرَضاً في أثناءِ حديثِهِ عن حذفِ إحدى التاءين من اسْتَخَذَ ويتَّسِعَ ويتَّقِي ،فإنَّه ذكرَ أنه قِيلَ : أصلُهُ اسْتَتْخَذَ اسْتفعلَ من تَخِذَ يتخذ حذفوا إحـــدى التاءين ، وهو أشذُّ من يتَّسع ويتقى بحذفِ إحدى التاءين ، لأنَّ الحذفَ منهما كان للحملِ على يسع ويقى ،ولكن الجاربردى يرَى أنَّ ذلك لا وجهَ له لأنَّه يرى أنَّ ليس أصلُ اسْتَخَذَ اسْتَتْخَذَ ،ولو كانَ منه لجـــاءَ الأصلُ إذْ لا مانِعَ يمنعُ من وجودِهِ ،وأيضا فإنَّه بمعنى اتَّخذَ ، ولو كـــان استفعلَ لاختلفَ معناه ، ولذلك قال بعضُهُم : أصلُهُ اتَّخذَ أبـــدلَ السينَ من التاءِ وكما أبدلَ التاءَ من السينِ في قولِ الشاعرِ السابقِ :

يا قاتلَ اللهُ بني السُّعلاتِ .. البيت) . (٢)

---

(١) انظر اللسان (أنس) ٦/ ١١ .

(٢) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٣٥٩-٣٦٠ .

حـ - شواهد تدل على البنيـة تتعلق بالضرورة الشعرية :

ذكر الجاربردى (١) في الميزان الصرفي هذا الشاهد :

١ - يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْـرَةٍ
زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْـدَمِ (٢)

واستشهد به على أن أصل (يَنْبَاعُ) يَنْبَعُ ، أُشْبِعَت فتحة اليـاء فتولدت منها ألفه .

---

(١) في شرح الشافية : ٤٠ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه : ٤٨ ، وانظر شـرح ديوان علقمة وطرفة ، وعنترة ، : ١٥٩ ، والخصائص ٣/١٢٢ ، ١٩٣ ، والمحتسب ١/٣٤٠ ، وسر الصناعة ٢/٧١٩ ، والمحكـم لابن سيده ٢/١٣٦ ، وأمالي ابن الشجرى ٢/١٥٨ ، والإنصـاف ١/٢٦ ، وشرح الرضي ١/٧٠ ، واللسان (نبع) ٨/٣٤٥ ، و (زيف) ٩/١٤٣ ، و (غضب) ١/٦٤٩ ، والخزانة ١/١٢٢ ، ٨/٣٨٣ ، وشواهد الشافية : ٢٤ وورد غير منسوب في المحتسـب ١/٧٨ ، ١٦٦ .
وورد الصدر فقط دون العجز في المحتسب .
روى (الفَنِيقِ المُقْرَمِ) بدلا من (الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ) في اللسـان (زيف) وهي رواية الديوان .
اللغـة : الذِفْرى ، بكسر فسكون مقصورا : الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة ، شُبِّهَت بالغضوب من الإنسان ، وفي اللسان غضوب : عبوس ، والجَسْرة ، بفتح الجيم : الناقة الماضية في سيرها ، وقيل الضخمة القوية ، والزيّافة : المتبخترة في مشيها مبالغة زائفة من زاف زيفا إذا تبختر في مشيه . والفَنيق بفتح الفاء وكسر النون : الفحـل ،

= = = =

وقد علّل ابن جني لذلك فقال تعليقا على البيت السابق : (إنّما هي إشباع للفتحة طلبا لإقامة الوزن ، ألا ترى أنه لو قال : (يَنبَعَ من زِفرى) لصحّ الوزن ، إلاّ أن فيه زحافا ، هو الخزل ...) (١)

ويرى الرضي أن الإشباع هنا ليس لازما مثل استكان ويتضح ذلك من قوله : (استكان أصله استكن فأشبع الفتح كما في قوله :

يَنباعُ ..... البيت

إلاّ أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل بخلاف يَنباع) . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن جني ، وابن الشجرى ، وابن الأنبارى ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو (يَنباعُ) .

كما اتفق مع الرضي في موضع الاستشهاد بالبيت وهو (باب حروف الزيادة) .

وقد ذكره ابن جني في (باب مطل الحركات) .

=== المُكْدَم : الذى لا يُؤذى ولا يُرْكَب لكرامته ، والمُكْدَم : اسم مفعول قياسه أن يكون من أكدمه لكنهم لم ينقلوا إلاّ كَدَمَه ثلاثيا من الباب الأول والثاني ، والكَدْمُ : العَضُّ بأدنى الفم ، كما يكدم الحمار ، ويروى (المُقْرَم) : وهو البعير الذى لا يُحمل عليه ولا يُذلل وإنما هو للفِحْلَة بكسر الفاء) . شرح شواهد الشافية : ٢٤ .

(١) الخصائص ٣/١٩٣ .

(٢) شرح الشافية ١/٦٩ - ٧٠ .

وفيه أيضا ذكر هذا الشاهد : (١)

٢ - وَأَنتَ مِنَ الغَوائِلِ حينَ تُرْمَى
وَعَنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزَاحِ (٢)

الشاهد فيه (بِمُنْتَزَاحِ) وهو كالشاهد الذى قبله ،تولدت فيه الألف من إشباع فتحة الزاى .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٤١ .

(٢) البيت من الوافر وهو لإبراهيم بن هرمة ،في ديوانه : ٨٧ ،وفي الخصائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢١ ،وسر الصناعة ١/٢٥ ، ٢/٧١٩ ، والمحتسب : ١/٣٤٠ ،واللسان (نزح) ٢/٦١٤ ،وشرح الجاربردى ،وشرح شواهد الشافية : ٢٥ ،وشرح الشافية للنيسابورى الورقة ١٣ .

وقد ورد غير منسوب في المحتسب ١/١٦٦ ،أساس البلاغة للزمخشرى (نزح) ٢/٤٣٤ ،أمالي ابن الشجرى ١/١٢٢ ، ٢٠/١٥٨ ، وأسرار العربية لابن الأنبارى : ٤٥ ،والإنصاف ١/٢٥ ،وشرح شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : ٢٢ ، و (اللسان) (نجد) ٣/٤١٨ .
ورواية الديوان (من ذَمِّ) بدلا من(عن ذَمِّ) وكذلك في جميع المصادر السابقة . وورد برواية (فأنت)بدلا من (وأنت) في سر الصناعة ٢/٧١٩ ،والمحتسب ١/٣٤٠ ،وشرح شواهد التوضيح ،واللسان (نزح) ،وشرح شواهد الشافية . وفيها روى (حيث)بدلا من (حين) .

اللغة : انتزح بمعنى : ابتعد ،وأنت بمنتزح من كذا أى بمبعد منه . وقال ابن الشجرى ٢/١٥٨ : (بمنتزاح : أى بمكان نازح ، فمنتزح مفتعل من النزوح ،والغوائل : جمع غائلة وهي الفساد والشر. وقال الكسائي : الغوائل : الدواهي .

قال ابن جني تعليقا على البيت السابق : (أراد بِمنتزحٍ فأشبع فتحة الزاى)[1] .

وقال ابن منظور : (فإنّه أشبع الفتحة اضطراراً)[2] .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي .

وقد ذكره غير ابن جني ، ابن الشجرى ، وابن الأنبارى .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت ، وهو (بمُنتزاح) .

---

(١) سر الصناعة ١/ ٢٥ .

(٢) اللسان (نجد) ٣/ ٤١٨ .

وزن المضارع الثلاثي المزيد (أَفْعَلَ) :

ذكر الجاربردى أيضا هذا الشاهد وهو: (١)

٣ - شَيْخٌ على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا (٢)

الشاهد فيه (يُؤَكْرَمَا) حيث أبقى الهمزة ولم يحذفها والقياس (يُكْرَمَ) بحذف الهمزة .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٥٨ .

(٢) هذان البيتان من الرجز المشطور .
لم نقف على قائله . وقال البغدادى : (وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته .

وقد انفرد الجاربردى بذكر هذا (البيت) :

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وهو كما يقول البغدادى هذا من قصيدة مُرَجَّزَة منها :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا * شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وليس في تلك القصيدة (فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا) .
وقال ابن جماعة : ٥٩ (ليس قائل هذا المصراع قائل الأول بل هما مختلفان) .

انظر هذا الشاهد في المقتضب ١٩٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، والتصريف الملوكي : ٥٤ ، والمخصص لابن سيده ١٠٨/١٦ ، ونزهة الطرف : ٢٠٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١١/١ ، ٢٣٩ ، ٣٧٥ ، شرح الرضي للشافية ١٣٩/١ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٥٨ . اللسان (كرم) ٥١٢/٥ ، والخزانة ٣١٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٥٨ ، شرح الشافية للنيسابورى ٢٣ ، العيني ٥٧٨/٤ ، ٣٩٦/٢ ، ٢٥١/٦ ، وشرح الأشموني

وقد بيّن ابن جني العلة في ذلك فقال : (لئلا يلتقى همزتان لأنّه كان يلزم : (أنا أُوءْكِرِم) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين)(١).

ثُمَّ حُمِل عليه بقية صور المضارع نحو:(نُكْرِم،وتُكْرِم ،ويُكْرِم ، محافظة على المجانسة والمماثلة.

لم يذكر الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره المبرد ،وابن جني ،والميداني ،وابن الأنبارى ،وابن الحاجب .

وبذا وافقهم الجارمبردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو (يوءْكرما) على أن إثبات الهمزة فيه شاذ .

---

(١) المنصف ١/١٩٢.

ذكر الجاربردى (١) في تخفيف الهمز هذا الشاهد :

٤ - لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ
غَيْرُ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِتْفَيْنْ
وَغَيْرُ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ (٢)

لقد استشهد به في موضعين :

الأول : (ككما) حيث كرّر الكاف للتأكيد ، والكاف الثانية هنا بمعنى (بمثل) لدخول حرف الجر عليها ، وهي الكاف الأولى .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٥٨ .

(٢) هذا الشاهد من السريع ، كما في سيبويه ١/ ٣٢ ، ٤٠٨ ، ٤/ ٢٧٩ ، وجمهرة اللغة ٣/ ٢١٩ ، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب : ٤٣٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٥٠٤ ، والخزانة ٢/ ٣١٣ - ٣١٥ ، ١٠/ ١٩٧ .
وغير منسوب في المقتضب ٢/ ٩٧ ، ٤/ ١٤٠ ، ٣٥٠ ، ومجالس ثعلب ١/ ٣٩ ، مجالس العلماء للزجاجي : ٧٢ ، وتهذيب اللغة للأزهرى و ١٥/ ١٤٩ ، المنصف ١/ ١٩٢ ، ٢/ ١٨٤ ، والخصائص ٢/ ٣٦٨ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢ ، ٣٠٠ ، والصاحبي لابن فارس : ٤٠ ، والمخصص ١٤/ ٤٩ ، وشرح ابن يعيش ٨/ ٤٢ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٥٨ ، مغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٨١ ، والعيني ٤/ ٥٩٢ .
قال البغدادى هو من بحر السريع ، وربّما حَسِب من لا يحسن العروض أنّه من الرجز (جُعِل رجزا في كتاب سيبويه) ٤/ ٢٧٩ .

===

وقد ذهب إلى ذلك سيبويه (١) ، وتبعه ابن جني (٢) ثم ابن يعيش .

والثاني : في قوله (يُؤْثفَيْن) بالهمز ، وهو شاذ ، والقياس (يُثْفَيْن) بحذف الهمزة . فجاء على الأصل المهجور لضرورة الشعر . ووزنه (يُؤْفَعْلَن) بزيادة الياء والهمزة ، وهذا أحد قولين . ومعناه جُعِلَت أثافي جمع (أُثْفِيَّة) ، وعليه (فأُثْفِية) (أُفْعُولة) أصلها (أُثْفُوية) قُلِبت الواو ياء ، وأُدْغِمت وكُسِرت الفاء لتبقى الياء على حالها . واستدلوا على زيادة الهمزة بقول العرب : (ثَفَيْتُ القدر) إذا جعلتها على الأثافي .

=== وقد ورد فقط (وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثفَيْنَ) في المراجع السابقة وقد انفرد بذكر الأبيات السابقة الجاربردى ثم تبعه البغدادى في الخزانة ، وشرح شواهد الشافية .

اللغة : الآى : جمعُ آيةٍ وهي العلامةُ ، والخطامُ : ما تكسّر من الحطبِ ، والكِنْف بكسرِ الكافِ وسكونِ النونِ : خُرْجٌ يضعُ فيه الراعي أشياءَهُ ، والودّ : الوتد .

وأراد بالصاليات : الأثافي الثلاثة التي توضع عليها القدر لأنّها صُلِيَتْ بالنار . أى أُحْرِقَت حتى أَسْوَدَّتْ .

الواو عاطفة وليست (واو رُبَّ) ، و (ما) في (ككما) قال الفارسي يجوز أن تكون مصدرية ، كأنه قال مثل الإثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى الذى ، وقال البلطليوسي : الكافان لا يتعلقان بشيء ، فإنّ الأولى زائدة والثانية أُجْرِيت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها .

المعنى : أى لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر .

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٢ .

(٢) انظر سر الصناعة ١/ ٢٨٢ .

والقول الثاني - وهو لجماعة - أن وزنه (يُفَعْلَيْنَ) فالهمزة أصل ، ووزن (أُثْفِيَّة) على هذا (فُعْلِيَّة) .

وهذا ما ذهب إليه المازني ، وابن جني .

قال ابن جني : (يُفَعْلَيْنَ) أولى من (يُوءْ فَعْلَنَ) ، لأنه لا ضرورة فيه) .(١)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ، وذكره سيبويه والمبرد ، وابن جني ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد الأول بالبيت وهو (كَكَمَا) .

كما وافق أيضا سيبويه والمبرد ، وابن جني في الموضع الثاني من الاستشهاد بالبيت وهو (يُوءْثَفَيْنِ) .

ووجه الاستشهاد به إذ اتفق هؤلاء على أن حذف الهمزة للاستثقال ، ومجيء الأصل بالهمز شاذ جاء للضرورة .

---

(١) انظر المنصف ٢/١٨٤ .

وذكر الجاربردى (١) في مصدر (فَعَّلَ) هذا الشاهد :

٥ - وَهِي تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيَّا
كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيَّا (٢)

استشهد به على أن (تَنْزِيَّا) وهو مصدرٌ للفعلِ المعتلِ (نَزَّى) على وزن (فَعَّلَ) جاءَ على (تفعيلِ) في ضرورةِ الشعرِ ،والقياسُ (تَنْزِيَةٌ) على (تَفْعِلَةٍ) .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٦٤.

(٢) البيتان من الرجز ووردا بغير نسبة في المنصف ٢/ ١٩٥ ، والخصائص ٢/ ٣٠٢ ، والمخصص ٣/ ١٠٤ ،ونزهة الطرف :١٧٨، والمفصل : ٢٢٣ ،وشرح ابن يعيش ٦/ ٢٥٨ ،والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٣٤ ،والمقرب ٢/ ١٣٤ ،وشرح الرضي للشافية ١/ ١٦٥ ،واللسان (نزا) ١٥/ ٣٢٠ ،و (شهل) ١١/ ٣٧٣ ،وشرح الجاربردى : ٦٤ ،وشرح ابن عقيل ٣/ ١٣١، والعيني ٣/ ٥٧١ ، والأشموني ٢/ ٣٠٧ ،والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١١٨،وشرح التصريح ٢/ ٣٠٧ ،وشرح شواهد الشافية : ٦٧.

رُوِى (فهي) مكان (وهي) في المنصف ،ونزهة الطرف ،والمفصل ، وشرح ابن يعيش ،وشرح الرضي ،وشرح شواهد الشافية .

ورُوِى (بَاتَتْ تُنَزِّى) في اللسان (شهل) ،وشرح ابن عقيل ، وفي العيني ،والأشموني ،والأشباه والنظائر.

ورد الصدر فقط في نزهة الطرف ،والإيضاح في شرح المفصل ،وشرح ابن عقيل .

اللغة: والشهلة : كما في اللسان : المرأة العجوز ،وقيل النصف العاقلة وذلك اسم لها خاصة لا يُوصَفُ به الرجل . وخصَّ الشهلةَ لأنَّها أضْعَفُ من الشابة فهي تُنَزِّى الصبي : أى تُرْقِصُه بثقل وضَعْف.

===

يقول ابن جني : (وقد جاء تفعيل فيما اعتلت لامه على الأصل وهوقليل) .(١)

وقال الميداني : (ولا تحذف منه الهاء إلاّ في ضرورة الشعر) .(٢)

ذكر هذا الشاهد غير ابن جني والميداني ، ابن يعيش وابن الحاجب (٣) وابن عصفور ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضعه ، وهو باب المصادر ، كما اتفق الجميع على أن القياس فيه (تنزية) و (تَنْزِياً) شاذ .

---

(١) والمعنى - هذه المرأة ، تُحَرِّكُ دلوها في الاستقاء و ترفعها وتخفضها عند الاستقاء لتمتلئ ، تحريكا مثلَ تحريكِ عجوز صبيها في ترقيصها إياه .

(١) المنصف ٢/ ١٩٥ .

(٢) نزهة الطرف : ١٧٨ .

(٣) ذكره في الإيضاح على شرح المفصل ١/ ٦٣٤ ، ولم يذكره في شافيته .

في جمع المؤنث :

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

٦ - فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا (٢)

استشهد به على أن إسكان الفاء من (زَفْرَاتِها) جمع (زَفْرة) على (فَعْلَة) للضرورة الشعرية ،والقياس فتحها ، و قيل: إنها لغة (٣).

---

(١) في شرح الشافية : ١٣٣.

(٢) البيت من الرجز وورد غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٩/٣ ، ٢٣٥ ،والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٠/٢ ،ومغني اللبيب لابن هشام ٢٠٦/١ و واللسان (زفر) ٣٢٥/٤ ، و (لمم) ٥٥٠/١٢ ،وشرح الجاربردى للشافية :١٣٣. والعيني ٣٩٦/٤ ،والأشموني ٣١٢/٣ ،وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٥٤/١ ،وشرح شواهد الشافية : ١٢٨ ،والخزانة ٥٣٧/٤ .

وفيه شاهد آخر وهو في (فَتَسْتَرِيحَ) حيث نصب تَسْتَرِيحَ بأن المضمرة بعد الفاء في جواب الترجي وقبله :

علَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أَوْ دُولاتِها * يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

وعلَّ : بمعنى لعلَّ ، وصُرُوفُ الدهرِ : حَوادِثُهُ وَنَوائِبُهُ ، واحدها صَرْف بفتح الصاد ،والدُّولات : بضم الدال جمع دُولة وهي اسم الشيء الذى يتداول به ويُدِلْنَنَا من الإدالة ،وهي الغلبة ،واللَّمَّة بالفتح: الشِّدة ،وزفرة: الشِّدة .

وكأن المعنى لعلَّ الحوادث تجعل لنا الشِّدة ،أو دُولة فتستريح مما نحن فيه. وزفر زفيرا . أخرج نفسه بعد مدة ، والزَّفْرَةُ: أن تضمّ النفس كذلك. انظر شرح شواهد المغني .

(٣) قال ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٢٩/٥.

يقول ابن يعيش : (اعلم أن ما كان من هذه الأسماء الثلاثية المؤنثة بوزن (فَعْلة) كقَصْعة ،وجَفْنة فإنّك تفتح العين منه في الجمع أبدا إذا كان اسما نحو:(جفَنَاتٍ ،وقَصَعَاتٍ ،كأنّهم فرّقوا بذلك بينَ الاسمِ والصفةِ فيفتحون عينَ الاسم ويقولون: (تَمَرَاتٌ) . ويُسَكِّنُون الصفةَ .

ويُعَلِّلُ ابنُ يعيش لذلك بقوله : (وإنّما فتحوا الاسمَ وسكّنوا النعتَ ، لخفةِ الاسمِ ،وثقلِ الصفةِ ، لأنّ الصفةَ جاريةٌ مَجرى الفِعْلِ ، والفِعْلُ أثقلُ من الاسمِ ،لأنّه يقتضي فاعلا ،فصارَ كالمُرَكَّبِ منهما فلذلك كان أثقلَ من الاسمِ ،ولا يجوزُ إسكانُهُ إلاّ في ضرورةِ الشعرِ) . (١)

وقريب من ذلك ما ذهب إليه ابن عصفور . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن يعيش . وابن عصفور ،وبهذا اتفق معهما في موضوع الاستشهاد وموضعه وهو (باب جمع التكسير) .

---

(١) شرح ابن يعيش ٥/٢٨، ٢٩.

(٢) انظر ضرائر الشعر : ٨٥.

وذكر في جمع المؤنث أيضا : (١)

٧ - أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ (٢)

استشهد به على أن (بَيَضَات) بفتح العين جاء على لغة هُذَيل ، فإنهم يفتحون العين في جمع (فَعْلة) صحيحا كان أومعتلا .

---

(١) شرح الشافيـــة : ١٣٤ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

ونسب لرجل من هُذَيل في المحتسب ١/٥٨ ، والمفصل ص ١٩١ ، وشرح ابن يعيش ٥/٣٠ ، والعيني ٤/٥١٧ ، والأشموني ٤/١١٨ ، الهمع ١/٢٣ ، والخزانة ٨/١٥٢ ، وشرح شواهد الشافية : ١٣٢ .

وقد ورد بغير نسبة في المنصف ١/٣٤٣ ، والخصائص ٣/١٨٤ ، وأسرار العربية لأبي البركات ابن الأنباري : ٣٥٥ ، واللســان (بيض) ٧/١٢٥ ، وشرح التصريح ٢/٢٩٩ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ١/٦ .

وقد ورد البيت بكامله في المنصف ، والخصائص ، وأسرار العربيـة وشرح ابن يعيش ، واللسان (بيض) .

وقد روى (أبو بيضات) بدلاً من (أخو بيضات) في المنصـف ، والخصائص ، واللسان (بيض) .

اللغة : قال البغدادي في شرح الشافية : ١٣٢ (قال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : الرائح : الذي يسير ، والمتأوب : الذي يسير ، وفي اللسان (أوب) ١/٢١٩ المتأوب الـــذي يسير ليلا .

يصف ظليما وهو ذكر النعامة ، شبّه به ناقته فيقول : ناقتـــي في سرعة سيرها ظليم له بَيَضات يسير ليلا ونهارا ليصل إلـــى

===

قال ابن سيده : (إنّ ذلك شاذٌ لا يعقد عليه باب لأنّ مثل هذا لا يحرّك ثانيه) . (١)

وهذا عكس الشاهد السابق (فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا) . حيث إنّ القياسَ فيه فتحُ العينِ ، والإسكانُ يأتي من الضرورةِ و هنا القياسُ فيه تسكينُ العينِ . وقد وَضَّحَ ابنُ جني عِلةَ تَسْكِينِ العينِ ، فقال :

(فأمّا تَسْكِينُهُم الواوَ والياءَ في : (جَوْزَاتٍ ، وَبَيْضَاتٍ) فإنّما كرهوا الحركةَ فيهما ، لئلا يصيروا إلى لفظٍ يجبُ معه القلبُ ، وهو قولُهُمْ : (بَيَضَاتٌ ، وجَوَزاتٌ) ولو قلبوا فقالوا : (بَاضَاتٌ ، وجَازَاتٌ) لالتبسَ لفظُهُ بلفظِ ما واحِدُهُ مقلوبٌ ، نحو : (دارَاتٍ ، وقاراتٍ) جمعُ (دارةٍ ، وقارةٍ) وقد جاءَ في الشعرِ تحريكُ مِثْلِ هذا قالَ الشاعرُ :

أبو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ
رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ) . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن جني ، وابن الأنباري ، والزمخشري ، وابن يعيش .

وهذا وافقهم الجاربردي في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (بَيْضَاتٌ) وموضعِهِ ، وهو بابُ جمعِ المؤنثِ السالمِ .

=== بيضاته ، رفيقٌ بمسح المنكبين عالمٌ بتحريكِهِما في السيرِ ، سَبُوحٌ ، حسنُ الجرى ، وإنّما جعلهُ أخا بَيْضاتٍ ليدلَ على زيادةِ سرعتِهِ في السيرِ لأنّه موصوفٌ بالسرعةِ ، وإذا قصد بَيْضاته يكونُ أسرعَ) .

(١) نقلا عن اللسان (بيض) ٧/ ١٢٥ .

(٢) المنصف ١/ ٣٤٣ .

جمع التكسير :

وذكر أيضا [١] هذا الشاهد :

٨ - أُحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ
وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ [٢]

استشهد به على أنّ (غَوائِبِكُمْ) - جمعَ غائبٍ للمذكرِ العاقلِ - شاذّ ، لأنّ فواعلَ جمعُ فاعلٍ إذا كان لما لا يعقل ، وجازَ هنا جَمْعُهُ للضرورةِ الشعريةِ .

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ ، وقد ذكرَهُ الرضي .

وبذا اتفق الجاربردى معه في موضوعِ الشاهد ، وموضعِهِ .

---

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ١٤٣ .

(٢) البيت من الوافر . وقد ورد منسوب إلى عبدة بن الحارث في شرح الجاربردى للشافية : ١٤٣ ، والخزانة ١/ ٢٠٥ .

ونسب إلى عتيبة بن الحارث في الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٠ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي : ٢٦ ، وشرح شواهد الشافية : ١٤١ .

وورد بغير نسبة في شرح الرضي للشافية ٢/ ١٥٣ .

وذكر العجز فقط في شرح الحماسة للمرزوقي ، وشرح الرضي للشافية .

اللغة : أُحامي : من الحِماية وهي الحِفْظ ، والذِمار - بكسر الذال المعجمة ، قال صاحب الصحاح وقولهم : (فلانٌ حامي الذِمار) أي إذا ذُمِّر - أي اُستُثير - وغضب حمى ، وفلانٌ أمنعُ ذِمارا من فلانٍ ، ويقالُ الذِّمارُ : ما وراءَ الرجل مما يحقُّ عليه أن يحميه ؛ لأنهم قالوا : حامي الذمار ، كما قالوا : حامِسُ الحقيقةِ ، وسُمّي ذمارا ، لأنه يجبُ على أهله التذمّر له ، وسُمّيت حقيقةً ، لأنه يحقُّ على أهلها الدفاعُ عنها) . شرح شواهد الشافية : ١٤٢ ،

وذكر الجاربردى (١) أيضا في جمع التكسير هذا الشاهد :

٩ - وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ
خُضَعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ (٢)

استشهد به على أنَّ جمعَ (ناكسٍ) على (نواكس) وإنْ كانَ هو الأصلُ، لا يجوزُ إلاَّ في الضرورةِ الشعريةِ، لأنَّ فواعلَ يطَّرِدُ في جَمْعِ (فاعلةٍ) صفةً لمن يعقلُ، وفي (فاعلٍ) صفةً لما لا يعقلُ، لأنَّ جمعَ ما لا يعقلُ يَجْرِي مُجْرَى المؤنثِ .

---

(١) شرح الشافية : ١٤٣.

(٢) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤، والكتاب ٣/ ٦٣٣، والمقتضب ١/ ١٢١، والكامل ٢/ ٥٨، والأصول في النحو لابن السراج ٣/ ١٧، و جمهرة اللغة لابن دريد ٢/ ٢٢٨ والتنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات لعلي بن حمزة : ١٣١، الموشح ص ٩٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٠٣٥، الاقتضاب لابن السيد : ١٠٧، شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٦، وشرح ابن يعيش ٥/ ٥٦، وشروح سقط الزند للتبريزى، والبطليوسي، والخوارزمي ٣/ ١٠٤٧. وشرح ابن يعيش ٥/ ٥٦، وشرح الرضي للشافية ٢/ ١٥٣، واللسان (نكس) ٦/ ٢٤١، خضع ٨/ ٧٤، وشرح الجاربردى للشافية : ١٤٣، شرح شواهد الشافية ص ١٤٢، والخزانة ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٣١٣.
وورد غير منسوب في معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤١١، الرواية فيه (نواكس) والمقتضب ٢/ ٢١٩، والضرورة للقزاز : ١١٩.
اللغة : خُضَّع بضمتين : جمع خَضُوع مبالغة خاضع، ويحتمل بضمة فسكون جمع أخضع وهو الذى عنقه تطامن من خفة، وهذا أبلغ من الأول، ونواكس : جمع ناكس - وهو المطاطئ رأسه.

يقول سيبويه : (وإن كان فاعل لغير الآدميين كُسِّر على (فَواعِل) وإن كان لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون ، فضارع المؤنث ، ولم يَقْوَ قُوةَ الآدميين . وذلك قولك: جِمالٌ بوازِلُ ، وجِمالٌ عواضِهُ . وقد أُضْطُرَّ فقال في الرجال وهو الفرزدق :

وإذا الرِّجالُ . . . البيت .

لأنك تقول هي الرِّجالُ ، كما تقول : هي الجِمالُ ، فشُبِّهَ بالجِمالِ) .(١)
وتبِعَهُ في ذلك المبرِّد في المقتضب.(٢)

ويقولُ في الكاملِ تعليقا على البيتِ السابقِ : (في هذا البيتِ شيءٌ يستظرفُهُ النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كانَ من فاعلٍ نعتاً على فواعلَ ، لئلا يلتبسَ بالمؤنثِ . لا يقولون ضاربٌ وضواربُ ، وقاتلٌ وقواتلُ ، لأنهم يقولون في جمع ضاربةٍ ، ضُواربُ ، وقاتلةٍ : قواتلُ . ولم يأتِ ذلك إلاّ في حرفين(٣) : أحدُهما في جمعِ فارسٍ فوارسُ ، لأنَّ هذا مما لم يُستعمل في النساءِ فأمنوا الالتباسَ ويقولون في المثلِ (هالكٌ فسي

=== ويزيدُ : هو يزيدُ بنُ المُهلَّبِ بنِ أبي صفرةَ أحدُ الشجعانِ والكرماءِ كان والياً على خراسان قبلَ بني معاوية) . شرح شواهد الشافية ص ١٤٣ .

(١) الكتاب ٣/٦٣٣ .

(٢) انظر ١/١٢٠ - ١٢١ ، ٢/٢١٨ - ٢١٩ .

(٣) وقد أوصل البغدادي في الخزانة ١/ ٢٠٧ الكلمات التي جمعت على فواعل من فاعل المذكر إحدى عشرة كلمة منها ، حارسٌ وحوارسُ ، وحاجبٌ وحواجبُ من الحجابة ، ومن ذلك ما جاءَ في المثل

===

الهوالِكِ) (١) فأجَرُوهُ على أصلِهِ لكثرةِ الاستعمالِ لأنَّه مَثَلٌ ،فلما احتاجَ الفرزدقُ لضرورةِ الشعرِ أجَراهُ على أصلِهِ فقالَ : (نَواكِسُ الأبْصارِ)ولا يكونُ مِثلُ هذا أبداً إلاَّ في ضرورةٍ) . (٢)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجب .

وقد ذكره سيبويه والمُبَرِّدُ ،وابنُ السراج ،وابنُ يعيش ،والرضي .

وبذا اتفقَ معهم الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (نواكسٌ) وموضعِهِ وهو بابُ جمعِ التكسيرِ كما اتفقَ الجميعُ على أنَّ ذلك الجمعَ لا يجوزُ إلا في الضرورةِ الشعريةِ .

=== (مع الخَواطِيءِ سَهْمٌ صَائِبٌ) وقولُهُمْ: أمّا وحَوَاجُّ بَيْتِ اللّهِ وَدَواجُّهُ جَمعُ حَاجٍّ وَدَاجٍّ ،وغَائِبٌ وغَوائِبُ ،وشَاهِدٌ وشَواهِدُ) .
انظر شرح أدب الكاتب : ٢٦ .
وأضاف علي بنُ حمزةَ في التنبيهاتِ : ١٣٢ طائِحٌ في الطَوائِحِ .

(١) سبق تخريجُ هذا المثل في فصل شواهد الأمثالِ ٣٦٨ .

(٢) ٢/٥٨ .

وذكر الجاربردى (١) في حروف الزيادة أيضا هذا الشاهد :

١٠ - فلستَ لإنسيٍّ ولكنْ لمـــلأكِ
تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ (٢)

استشهد به على أن أصل (مَلَك) (مَلْأك) ، نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثُمَّ حُذِفَتْ الهمزة ، والتُزِمَ هذا الحذف حتى صار الرجوع إلى الأصل لا يأتي إلاَّ في الشعر .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٠٨ .

(٢) البيت من الطويل وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١١٨ ، والشنتمرى على هامش الكتاب ٤/ ٣٨٠ ، وهو لرجل من عبد القيس أو أبي وجزه أو علقمة في العيني ٤/ ٥٣٢ ، واللسان (صوب) ١/ ٣٥٤ ونُسِبَ لمتمم بن نويرة في شرح أشعار الهذليين للسكرى ١/ ٢٢٢ والرواية فيه .

ولست بجَنّيٍّ ولكن ملأكا * تَنَزَّلَ من جوّ السماء يَصُوبُ

وورد غير منسوب في الكتاب ٤/ ٣٨٠ ، والأصول في النحو لابن السراج ٣/ ٢٩٨ ، والجمل للزجاجي : ٤٧ ، المنصف ٢/ ١٠٢ ، الصحاح (صوب) ١/ ١٦٥ الأزهية في علم الحروف للهروى : ٢٥٢ ، ورسالة الملائكة لأبي العلاء المعرى : ٦ ، أمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٠ ، ٢٩٢ ، شرح الرضي للشافية ٢/ ٣٤٦ ، اللسان (ألك) ١٠/ ٣٩٤ و (لأك) ١٠/ ٤٨٢ ، وشرح الجاربردى : ٢٠٨ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٧ .

اللغة : قال البغدادى : (قوله : تَنَزَّلَ مِن جَوِّ السَّمَاءِ يحتمل أمرين :

الأول : أنه ليس بقديم في الأرض فتلحقه طباع الآدميين .

والثاني : أن كل ملك قرب عهده بالنزول من السماء ، فليس بمنزلة من لم يكن قريب العهد .

وقال سيبويه : (اجتمعَ أكثرُهم على تركِ الهمزةِ في (مَلَكٍ) ، وأصلُهُ الهمزةُ، وأنشدَ البيتَ السابقَ . . . ،ثم قالَ : (وقالوا : مألكةٌ وملأكةٌ ،وإنّما يريدُ رسالةٌ) . (١)

وقال المازني : (ومِمّا ألزِمَ حذفَ الهمزةِ لكثرةِ استعمالِهِم (ملك) وإنّما هو (ملأك) فلما جمعُوه ردّوه إلى أصلِهِ ،فقالوا : ملائكةٌ وملائكُ . . وقدْ قالَ الشاعرُ - البيتُ السابقُ -

ثُمّ قالَ : فردَّ الواحدَ إلى أصلِهِ حينَ احتاجَ إليه في الشعرِ) (٢)
وقد وضّحَ ذلك ابنُ جني . (٣)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ،وذكره سيبويه ،والمازني ، وابنُ جني ،وابنُ الشجرى ،والرضي .

وبذا اتفقَ معهم الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (ملأكُ) وإنْ اختلفَ بعضُهم في الموضعِ حيثُ ذكره سيبويه والمازني وابنُ جني في القلبِ المكاني ،وذكره ابنُ الشجرى ضمن موضوعِ حذفِ الهمزةِ ، وذكره الرضي والجاربردى في (بابِ حروفِ الزيادةِ) .

= = ويصوب : ينحدرُ إلى أسفلِ . وفي الصحاح (صوب) ١/ ١٦٤-١٦٥ ، الصوبُ نزولُ المطرِ ،وصابَ : أى نزلَ ،وقال الطيبي : (يصوبُ) بمعنى،يميلُ وهو استئنافٌ على سبيلِ البيانِ والتعليلِ) .
شرح شواهد الشافية : ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(١) انظر الكتاب ٤/ ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢) انظر المنصف ١/ ٢٠٢ .

(٣) انظر المرجع السابق ،وقريب منه أيضا ما ذكره ابن الشجرى ٢/ ٢٠ .

وذكر الجاربردى (١) في حروف الزيادة هذا الشاهد :

١١ - إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ ـنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمنينـا (٢)

استشهد به على أنَّ الهمزةَ في (الأُنَاسِ) أصلٌ وليس زائدةً وقد ساق هذا الشاهد مع شواهدَ أخرى لزيادةِ التأكيدِ على أنَّ الهمزةَ في (إنسانٍ) أصليةٌ وهو (فعلانُ) من (أنسَ) .

لم يستشهدْ ابنُ الحاجبِ والرضي بهذا الشاهدِ . وقد استشهدَ به الزجاجي ، وابنُ جني ، والميداني ، وابنُ الشجرى واتفقَ الجميعُ على أنَّ اجتماعَ أَلْ والهمزةِ في (الأُنَاسِ) لا يكونُ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ .

استشهد به كذلك ابن يعيش .

وقد وَضَّحَ ذلك البغدادى فقال : (إنَّ اجتماعَ أَلْ والهمزةِ في (الأُنَاسِ) لا يكون إلاَّ في الشعرِ ، والقياسُ النَّاسُ ، فإنَّ أَصْلَهُ (أُنَاسٌ) فحُذفت الهمزةُ وعُوِّضَ عنها أَلْ . إلاَّ أنَّها ليسَتْ لازمةً . إذ يُقالُ في السَّعةِ ناسٌ ، وهذا يدلُّ على أنَّ (أَلْ) في البيتِ لَيْسَتْ عِوَضاً عن الهمزةِ ، إذ لو

---

(١) شرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ .

(٢) البيت من الكامل وهو لذى جدن الحميرى في خزانة الأدب ١/ ٣٥١ وهو غير منسوب في مجالس العلماء للزجاجي : ٧٠ ، والخصائص لابن جني ٣/ ١٥١ ، والمخصص لابن سيده ١٧/ ١٣٩ ، ١٤٠ ، ونزهة الطرف في فن الصرف : ٢٥٩ وأمالي ابن الشجرى ١/ ١٢٤ ، ٢/ ١٢ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٩ ، ٥/ ١٢١ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٩٦ .

كانت عوضا لم يجز أن يقال : ناس من غير همزة ولا أل إذ لا يجوز الخلو عن العوض والمعوض عنه ،وما ذكره من كونه عوضا من الهمزة هو مذهب سيبويه،و تبعه الزمخشرى ، والقاضي ، وغيرهما ، وذهب أبو علي الفارسي في (الإغفال) وهو كتاب ذكر فيه ما أغفله شيخه أبو إسحاق الزجاج ، أنّ أل ليست عوضا من همزة (أناس) ،وقد عزا إليه السيد في حاشية الكشاف خلاف هذا . فقال : وتوهّم أبوعلي في (الإغفال) ،أنّ اللام في (النّاس) أيضا عوض . إذ لا يجتمعان في الأناس،إلاّ ضرورةً ،وردّ بكثرة استعمال ناسٍ منكّراً ،دون أل ،وبامتناع يا النّاس دون يا الله) .(١)

وهكذا نجد أنّ الجاربردى يتفق مع ابن جني ،والميداني ،وابن الشجرى وابن يعيش في موضوع الاستشهاد بالبيت ،وإنْ اختلفوا في الموضع الذى جاء فيه .

و قد اتفق ابن جني ،وابن الشجرى ،في الموضع وهو (باب حذف الهمزة وإبدالها) .

أمّا ابن يعيش فقد استشهد به مرتين ،مرةً في مبحث المنادى ، ومرةً في مبحث التصغير .

أمّا الجاربردى فاستشهد به في باب حروف الزيادة . وهذا كما يبدو لي هو المكان الصحيح له . والله أعلم.

---

(١) الخزانة ١/ ٣٥١ - ٣٥٣.

وذكر الجاربردى (١) في تخفيف الهمز على ما شذ في القياس والاستعمال :

١٢ - وَيُسْتَخْرَجَ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ
وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ (٢)

استشهد به على أنّ دخول أَلْ على الفِعْلِ (يُتَقَصَّعُ) شَاذٌ مُخالِفٌ للقياسِ والاستعمالِ إذ هي خاصةٌ بالاسمِ.

وفي ذلك قال ابنُ الأنبارى : (فأَدْخَلَ الألفَ واللامَ على الفِعْلِ وأَجْمَعْنَا على أنّ استعمالَ مِثْلِ هذا خطأٌ ، لشُذُوذِهِ قياساً واستعمالا ،

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٦٤.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لذى الخرق الطهوى ، كما جاء في النوادر ص ٢٧٦ ، والعيني ١/٤٦٧ ، والخزانة ١/١٤ ، ٢/٤٨٨ ، وورد غير منسوب في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١/١٥٢ ، وشرح ابن يعيش ١/٢٥ ، ٣/١٤٣ ، وشرح الجاربردى للشافية ص ٢٦٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٦ .
وورد في النوادر برواية (المُقْتَصَعُ) بدلاً من (اليُتَقَصَّعُ) فيكون من صفة اليربوع ، وفي شرح المفصل جاء برواية (ذِى الشِّيحَةِ) بدلا من (بالشِّيحَةِ) لكن حُذِفَتْ الصلة و (يُسْتَخْرَجَ) وصوابه (فَيُسْتَخْرَجُ) بفاء السببية ، ونصبه بأن مضمرة بعدها ، وبالبناء للمفعول ، و (اليربوع) نائب فاعل ، وهو دويبة تحفر الأرض ، وله جُحران ، أحدهما : القاصعاء ، وهو الذى يدخل فيه ، وثانيهما : النافقاء وهو الجحر الذى يكتمه ويظهر غيره ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق : أى خرج ، والجحر بضم الجيم يُطلقُ على مأوى اليربوع والضَّبِّ والحيّةِ . وبالشّيحة رواه أبو عمرو الزاهد تبعا لابن الأعرابي (ذى الشَّيحَة) وصوابه (بِالشِّيحَةِ)

===

وإنّما جاءَ هذا لضرورةِ الشعرِ ،والضرورةُ لا يُقاسُ عليها) .(١)

وقد عَلّلَ ابنُ يعيش لذلك فقال : (والذى شَجّعَهُ على ذلك - أى دخولُ الألفِ واللامِ على الفِعْلِ - أنّه قد رأى الألفَ واللامَ بمعنى الذى في الصفاتِ فاستعملَهَا في الفِعْلِ على ذلك المعنى) .(٢)

لم يستشهدْ ابنُ الحاجبِ بهذا البيتِ ،وقد استشهدَ به ابنُ الأنبارى ،وابنُ يعيش .

وبذا اتفقَ معَهُما الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ ،وشُذُوذِهِ ، وإن اختلفا في الموضعِ .(٣)

=== بالخاء المعجمة وهي:رملةٌ بيضاءُ في بلادِ بني أسدٍ وحنظلةَ) .شواهد الشافية ص ٣٤٦ .

وقال الجاربردى : (الشّيحَةُ:نبتٌ يُقالُ له بالفارسيةِ دِرْمنة ،وهذا يُوَضّحُ لنا اهتمامَ الجاربردى بالفارسيةِ .

(١) الإنصاف ١/١٥٢ .

(٢) شرح المفصل ٣/١٤٣ .

(٣) حيثُ ذكره ابن يعيش في موضعين في (علاماتِ الاسمِ) ،وفي مبحثِ (الموصولاتِ) . وذكره الجاربردى في (تخفيفِ الهمزةِ) وليس هذا موضعَه ،ونلاحظ أنّ الجاربردى هنا ساقَ الشاهد دليلا على الشاذ عن القياسِ والاستعمالِ ،لذلك لم يأبه بموضعِ الشاهدِ .

سادسا - شواهدُ تتعلقُ بالأصواتِ : وهي تشملُ ثلاثةَ أقسامٍ :

أ - شَواهدُ تدلُ على الاطّرادِ .

ب - شَواهدُ تتعلقُ بالشذوذِ .

جـ - شواهدُ تتعلقُ بالضرورةِ .

*

أ - شواهدُ تدلُ على الأصواتِ تتعلقُ باطّرادِ القاعدةِ :

ذكر الجاربردى (١) في التقاءِ الساكنين هذا الشاهدَ :

١ - ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى
والعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ (٢)

واستشهد به على أنَّ (ذُمَّ) رُوِى بفتحِ الميمِ ،وروى بكسرِهَا وهو أرجحُ ، لأنَّ مُضَعَّفَ اللامِ إذا وَلِيَهُ ساكنٌ نحو:(رُدَّ القومَ) ، فالمختارُ فيه الكسرُ ووضَّحَ عِلَّةَ اختيارِ الكسرِ قائلاً : (لأنَّه لو لم يُدْغَمْ

---

(١) انظر شرح الشافية : ١٦١.

(٢) البيتُ من الكاملِ ،وقالَ العيني من الرملِ ،وقائلُهُ جريرٌ ،انظر ديوانه ٥٥١، ٥٥٣ ،والمفصل : ١٤٠ ،وشرح ابن يعيش ١٢٩/٩ وشرح شواهد العيني ٤٠٨/١ ، وشرح التصريح ١٢٨/١، وشرح شواهد الشافية : ١٦٧ ،وخزانة الأدب ٦٧/٢.
وورد غير منسوب في المقتضب ١٨٥/١ ،والمفصل : ٣٥٤ ،وشرح الأشموني ١٣٩/١ ،ورواية الديوان : (الأقوامِ)بدلا من(الأيامِ)
وقد ورد صدرُ البيتِ فقط في المفصل : ١٤٠، ٣٥٤.
اللغة : ذُمَّ : أمرٌ من ذَمَّ يَذُمُّ .
والمعنى : أنه تأسف على منزله باللِّوى ،وأيام مضت له فيه ،وأنه لم يتهنَّ بعيشٍ بعد تلك الأيامِ ، ولا راق له منزلٌ .

===

وقيل: اُرْدُدِ القومَ لزمَ الكسرَ، فلما أدغموا أبقوا الثاني على حركتِهِ . أمّا الضمُّ فذكر أنّه قليلٌ وشاذٌ).

قالَ العيني : (أمّا الفتحُ للتخفيفِ ،وأمّا الضمُّ للإتباعِ ،وأمّا الكسرُ فلأنّ الأصلَ في تحريكِ الساكنِ التحريكُ بالكسرِ وهو الأرجحُ ،ودونَهُ الفتحُ ،وهي لغةُ بني أسدٍ والضمُّ دونَهُ).(١)

لم يذكر ابنُ الحاجبِ ولا الرضي هذا الشاهدَ ،وذكرَهُ المبردُ ، والزمخشري ،وابنُ يعيشٍ .

وبهذا اتفقَ معهم في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وقد اختلفَ معهم المبردُ في موضعِ الاستشهادِ به حيثُ استشهدوا به في بابِ التقاءِ الساكنين . على حين ذكرَهُ في بابِ تصريفِ الفعلِ إذا اجتمعتْ فيه حروفُ العلةِ .

=== وذكر الزمخشري أيضا أنّ فيه شاهداً آخرَ وهو (أولئك) استشهد به في باب الإشارة على أنه يستعملُ للعقلاءِ وغيرِ العقلاءِ ،واُستُعمِلَ هنا لغيرِ العقلاءِ . انظر المفصل : ١٤٠ ،وشرح ابن يعيش ١٣٣/٣ ،وأوضح المسالك ٩٦/١ .

(١) شرح الشواهد الكبرى ٤٠٨/١ .

في همزةِ الوصلِ :

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهدَ وهو :

٢ - وَقُمْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاعاً وَأَرَّقَنِي
فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ (٢)

استشهد به على أنَّ سكونَ الهاءِ من (أَهْيَ) عارضٌ ، والإسكانُ مع همزةِ الاستفهامِ ضعيفٌ .

---

(١) شرح الشافية : ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) البيت من البسيط . ورد منسوبا إلى زياد بن حمل في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي) ٣/١٣٩٦ ، وشرح شواهد العيني ١/٢٥٩ ، ٤/١٣٧ ، ١٣٨ ، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ٢/١٤٣ .
وورد منسوبا للمرار العدوى في الخزانة ٥/٢٤٤ ، وشرح شواهد الشافية : ١٩٠ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي : ١/٣٧ ، وورد غير منسوب في الخصائص ١/٣٠٥ ، ٢/٣٣٠ ، والمفصل : ٣٥٦ ، وشرح ابن يعيش ٩/١٣٩ ، واللسان (هيا) ١٥/٣٧٦ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٦٧ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٢ ، ٤٩٥ ، وهمع الهوامع ٢/١٣٢ ، وشرح الأشموني ٣/١٠١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٣٤ .
ورد عجز البيت فقط في المفصل .
وروى (قُمْتُ للطَّيْفِ) بدلا من (للزَّوْرِ) في جميع المصادر السابقة ما عدا شرح ابن يعيش .
اللغة : الزورُ : الزائر ، والطَّيفُ : ما يطوفُ على الإنسانِ في النومِ ، أرقني : منعني النومَ ، وسَرَتْ : من السرى ، وهو السيرُ ليلاً ، والحُلُمُ : ما يراهُ النائمُ في نومه .

===

قال ابن جني في (إعراب الحماسة) [١] : (أسكن أول (أَهْيَ) لاتصال حرف الاستفهام به ،وأجراها في ذلك مجرى المتصل ، فصار (أهي) (كَعَلْم) ،وأجرى همزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ،ولام الابتداء نحو قولهِ تعالى : ﴿ وَهْوَ اللَّهُ ﴾ [٢] ،وقولهِ : ﴿ فَهْوَ جَزَاؤُهُ ﴾ [٣] ، وقولك : وَهْي قامت ،وفَهْيَ جالسة ، (وإنَّ اللَّهَ لَهْوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ) [٤] غيرَ أنَّ هذا الإسكانَ مع همزةِ الاستفهامِ أضعف منه مع ما ذكرناه ،ومن حيث كان الفصل بينهما وبين المُسْتَفْهَمِ عنه جائزا نحو قولك : أزيدٌ قام ،وأزيدٌ ضربت ،وليس كذلك ، واوَ العطفِ ، وفاءَه ،ولا لامَ الابتداءِ ، لا يجوزُ الفصلُ بينَ شيءٍ منهن وبينَ ما وُصِلْنَ به) .

لم يذكر ابن الحاجب، ولا الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن جني ،والزمخشري ،وابن يعيش .

وبذا وافقهم الجاربردي في موضوعِ الشاهد ، وهو (أَهْيَ) حيثُ أُسكِنَتْ فيه الهاءُ .

كما اتفق مع الزمخشري وابنِ يعيشٍ ،في موضعِ الشاهدِ ،وهو (بابُ همزةِ الوصلِ) .

=== والمعنى : رأيت الحبيبة في المنام ، فظننت أنها أتتني فقمت من مضجعي للطيف الزائر خائفا ، وطار النوم عني وأخذني القلق ووساوس النفس ،ولما استيقظتُ قلتُ أهي أتتني حقيقة ،أم الذي جاءني خيالها في النوم ؟ . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ،وشرح شواهد الشافية .

(١) نقلا عن خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤ ،وانظر شرح شواهد الشافية : ١٩٠ ،والخصائص ٢/ ٣٣٠ .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٧٥ من سورة يوسف .

(٤) ليست هذه من آيات الكتاب الكريم .

ذكر الجاربردى (١) في الوقف هذا الشاهد، وهو يدل على تعدد اللغات في النطق :

٣ - بَلْ جَوْزِتَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ (٢)

الشاهد (الحَجَفَتْ) استشهدَ به على أنَّ بعضَ العربِ لا يُبدِلُ (تاءَ) التأنيثِ (هاءً) في الوقفِ وإنَّما يقفُ عليها (تاءً) ، والقياسُ أنْ يقفَ عليها بالهاءِ .

---

(١) في شرح الشافية : ص ١٧٤.

(٢) هذا الشاهد من الرجز . وقد ورد منسوبا لسُوْر الذئب في (شرح شواهد الإيضاح لابن برى : ٣٩٥، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٨٣/٢، واللسان (بلل) ٧٠/١٣ ، شرح شواهد الشافية : ١٩٩ ، وورد غير منسوب في معاني القرآن للأخفش ٢٧١/٢ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣٢١/٣ ، والتكملة للفارسي : ١١٤، وسر الصناعة ١٥٩/١ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، والمحتسب ٩٢/٢ ، والمخصص ٧/٩ ، ٨٤/١٦ ، ٩٦ ، ١٢٠ ، المفصل : ٣٤١ ، والإنصاف ٣٧٩/١ ، وشرح ابن يعيش ١١٨/٢ ، ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، وشرح الرضي للشافية ٢٧٧/٢ ، واللسان (بلا) ٨٩/١٤ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٧٤.

في البيت شاهد آخر :

وهو أن (بل) بمعنى رُبَّ : (قال الصاغاني : (في قوله (بَلْ جَوْزِتَيْهَاءَ) ربّما وضعوا (بَلْ) موضع (رُبَّ) . أى رُبَّ جَوْزِتَيْهَاءَ ، كما يوضعُ الحرفُ موضع غيرهِ . والجَوْزُ بفتح الجيم وآخرهُ زاى معجمةٌ : الوسطُ ، وجوزُ كلِّ شيءٍ وسطهُ ، والجمعُ : أجوازٌ ، والتيهاءُ : المفازةُ التي يتيه فيها سالكُها أى : يتحيَّرُ ، والحَجَفَة بفتح المهملة والجيم والفاء : الترسُ ، قال عبد القاهر : يقولون : تيهاءُ كظهر المجنِّ في الملاسةِ ، والشيءُ قد يُشبَّهُ

وذلك ما ذهبَ إليه الزمخشري ،(١) وابنُ يعيشٍ (٢) ، وقد سبقهما أبو علي الفارسي (٣) ، وابنُ جني ، إذ يقولُ : (من العربِ من يُجْرِي الوقفَ مجرى الوصلِ ، فيقولُ في الوقفِ : هذا طَلْحَتْ ، وعليه السلامُ والرَّحْمَتْ ، وأنشدنا أبو علي :

بلْ جَوْزِتيهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ) .(٤)

قالَ البغدادي : (وقالَ الصاغاني في العباب : (ومن العربِ من إذا سَكَتَ على الهاءِ جَعَلَها تاءً ، وهو طَيْيءٌ ، فقالَ : هذا طَلْحَتْ ، وخُبْزُ الذُّرَتْ) .

وقالَ ابنُ المستوفي أيضا : (وَجَدْتُ في كتابٍ أنَّها لغةُ طَيْيءٍ) .(٥)

أمَّا الرضي (٦) فاستشهدَ (بالحَجَفَتْ) على أنَّه يجوزُ الرومُ ، والإشمامُ عِندَ مَنْ يَقِفُ بالتاءِ .

=== بالشيءِ ، ويرادُ - منهما معنى فيها - كظَهْرِ الحَجَفَتْ) . إنَّما أرادَ أنَّ التيهاءَ ملساءُ لا أعلامَ فيها كظَهْرِ الحَجَفةِ ملاسةً ، ولم يُرِدْ أنَّها مثلُهُ في المقدارِ ، وذكرَ الوَسَطَ ليدلَّ على أنَّه تَوَسَّطَ المفازةَ ليصفَ نفسَهُ بالقوةِ والجلادةِ) . شرح شواهد الشافية : ٢٠٠ .

(١) انظر المفصل : ٣٤١ .

(٢) انظر شرح المفصل ٩/ ٨٠-٨١ .

(٣) انظر التكملة : ١١٤ .

(٤) سر الصناعة ١/ ١٥٩ .

(٥) شرح شواهد الشافية : ١٩٩-٢٠٠ .

(٦) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٧٧ .

وبذا اتفق الجاربردى مع ابنِ جني، والزمخشرى، وابنِ يعيشٍ في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ، حيثُ وقفَ على (الحَجَفَتْ) بالتاءِ، وهي لغةُ بعضِ العربِ، وقالَ ابنُ يعيشٍ :(١) (إنَّها لغةٌ فاشيةٌ حكاها أبو الخطَّابِ (الأخفشُ الكبيرُ) .

كما اتفقوا في موضعِ الشاهدِ، وهو بابُ الوقفِ .

---

(١) انظر شرح المفصل ٩/ ٨١ .

وذكر الجاربردى (١) في الوقف على تاء التأنيث هذا الشاهد :

٤ - اللّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ (٢)

مواضع الاستشهاد هي :

أ - (مَسْلَمَتْ ، الغَلْصَمَتْ ، أَمَتْ) استشهد بها على أن بعض العرب يقف على هاء التأنيث تاء كما هو هنا .

---

(١) في شرح الشافية : ص ١٧٤ .

(٢) هذه الأبيات من الرجز . وقد نُسِبَتْ إلى أبي النجم العجلي في (اللسان) (ما) ٤٧٢/١٥ ، وشرح التصريح ٣٢٤/٢ ، ونُسب البيت الثاني إليه في مجالس ثعلب ٢٧٠/١ . وقد وردت غير منسوبة في سر الصناعة ١٦٠/١ ، ١٦٣ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٤٧/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٨٢/٢ ، ٥٨٣ ، وشرح ابن يعيش ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٧/٢ ، وشرح الرضي للشافية ٢٨٩/٢ ، وشرح الجاربردى : ١٧٤ ، والعيني ٥٥٩/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٤/٤ ، والهمع ٣٤١/٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٦/١ والخزانة ١٧٧/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٢١٨ ، والدرر ٢١٤/٢ ، ٢٣٥ ، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٣٩٧ .

لقد روى ابن عصفور الشعر في كتاب الضرائر ص ٢٣٢ بالهاء على الأصل قال : (ومنه إبدال ألف (ما) ها هنا (هاء) في الوقف عند الاضطرار إلى ذلك نحو قوله :

اللّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَه مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَه

===

وقد ذهب إلى هذا القولِ سيبويه بدونِ أنْ يذكرَ الشعرَ ، إذْ يقولُ : (أمّا كلُّ اسمٍ مُنَوَّنٍ ، فإنّه يلحقُهُ في حالِ النصبِ في الوقفِ الألفُ ، كراهيةَ أن يكونَ التنوينُ بمنزلةِ النونِ اللازمةِ للحرفِ منه أو زيادةٍ فيه لم تجيءْ علامةً للمنصرفِ ، فأرادوا أن يفرقوا بينَ التنوينِ والنونِ. ومثلُ هذا في الاختلافِ الحرفُ الذي فيه هاءُ التأنيثِ ، فعلامةُ التأنيثِ إذا وَصَلْتَهُ التاءُ ، وإذا وقفتَ ألحقتَ الهاءَ ، أرادوا أن يفرقوا بينَ هذه التاءِ والتاءِ التي هي من نفسِ الحرفِ نحو: تاءِ القَتِّ (١) ... ثمّ قالَ وزعمَ أبو الخطّابِ (٢) أنّ ناساً من العربِ يقولون في الوقفِ: طَلْحَتْ ، كما قالوا: في تاءِ الجميعِ قولاً واحداً في الوقفِ والوصلِ) (٣).

وقريبٌ منه ما ذهبَ إليه ابنُ جني (٤).

ب - من مواضعِ الاستشهادِ قولُهُ (بَعْدَمَتْ) إذْ أصلُهَا (بَعْدَمَا) فأُبدِلَتْ في التقديرِ من الألفِ هاءً فصارَ (بَعْدَمَهْ) ، ثُمَّ أُبدِلَتْ الهاءُ (تاءً) ، لتوافقَ بقيةَ القوافي .

=== اللغة : نجّاك : خلّصك ، مَسْلَمَتْ : علمٌ اسمُ شخصٍ ، الغلصمةُ : رأسُ الحلقومِ وهو الموضعُ الناتئُ في الحلقِ .

ورُوِي عجزُ البيتِ الأولِ فقط في الهمعِ ٥/ ٣٤١ .

(١) القَتّ : اسمٌ للكذبِ ، ومنه الحديثُ (لا يدخلُ الجنّةَ قتّاتٌ) هو النمّامُ أو المتسمعُ أحاديثَ الناسِ .

(٢) هو الأخفشُ الكبيرُ من مشايخ سيبويه .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ١٦٦ - ١٦٧ .

(٤) انظر سر الصناعة ١/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، وانظر شرح ابن يعيش : ٥/ ٨٩ ، ٩/ ٨١ .

وذلك أيضا ما ذهب إليه ابن جني (١).

والقياس كما يقول العيني : (الوقف عليها ها).(٢)

وذكر صاحب الدرر : (أنّ إبدالَ الهاءِ من ألفِ (مَا) من أقبحِ الضروراتِ).(٣)

وهكذا نرى أنّ ابنَ الحاجبِ ،لم يذكرْ هذا الشاهدَ ،وقد ذكره غيرَ ابنِ جني ،ابنُ يعيشٍ ،وابنُ عصفورٍ ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ ، كما اتفقَ مع ابنِ يعيشٍ ،والرضي في موضعِ الاستشهادِ ،وهو بابُ الوقفِ، على حينِ ذكرهُ ابنُ جني في فصلِ زيادةِ التاءِ .

---

(١) سر الصناعة ١/١٦٣ ،وانظر شرح التصريح ٢/٣٤٤.

(٢) شرح الشواهد الكبرى ٤/٥٥٩.

(٣) انظر ٢/٢١٤.

وذكر الجاربردى (١) في الوقفِ أيضاً هذا الشاهد :

٥ - لَوْ كُنْتُ أَدْرِى فَعَلَىَّ بَدَنَـــهْ
مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ أَنِّىَ مَنْ أَنَـــهْ (٢)

استشهدَ به على أنَّه يُوقَفُ على (أنـا) بالهاءِ قليلاً .

قالَ ابنُ جني (٣) : (فأمّا قولُهُمْ في الوقفِ على (أَنَ فَعَلْتُ)(أنـا) ، (وأنَهْ)،فالوجهُ أنْ تكونَ الهاءُ في (أَنَهْ) بدلاً من الألفِ في (أنا) ،لأنَّ الأكثرَ في الاستعمالِ إنَّما هو (أنا) بالألفِ ،والهاءُ قليلةٌ جداً ،فهي بدلٌ من الألفِ ،ويجوزُ أن تكونَ الهاءُ في (أَنَهْ) أُلحِقَتْ لبيانِ الحركةِ ،كما أُلحِقَتْ الألفُ ،ولا تكونُ بدلاً منها بل قائمةً بنفسِها كالتي في قولـه تعالى : ﴿ كتابيه ﴾. (٤)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ،وقد ذكره ابنُ يعيش ،والرضي .

وبذا اتفقَ معهما الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ ،وهو الوقفُ على (أنا) بالهاءِ (أنه) ،وإن اختلفا مع ابنِ يعيشٍ في الموضعِ حيثُ ذكرهُ في (مبحثِ المضمراتِ) ،على حين ذكرهُ الرضي ،والجاربردى في (بابِ الوقفِ) .

---

(١) شرح الشافية : ١٧٧.

(٢) الشاهد من الرجز ،وقد ورد غير منسوب في شرح ابن يعيش ٣/ ٩٤ ، والخزانة ٥/ ٢٤١ ،وشرح الجاربردى : ١٧٧ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٢٢ ،روى البيت (إنْ كنت) بدلا من(لو كنت) في شرح ابن يعيش ،والخزانة .
اللغة : البدنة : ناقةٌ أو بقرةٌ أو بعيرٌ ولا تقعُ على الشاةِ ،وقال بعضُ الأئمةِ : هي الإبلُ خاصةً ،وقولُهُ : (من كثرةِ) . أي ما أدرى من كثرةِ التخليطِ ،والتخليطُ في الأمرِ : الإفسادُ فيه .
شرح شواهد الشافية : ٢٢٢ ،وانظر الخزانة .

(٣) سر الصناعة ٢/ ٥٥٥.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

ذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٦ - أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا
طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا (٢)

واستشهد به على أن (عَلَاهُنَّ - عَلَاهَا) القياس فيها (عَلَيْهِنَّ ، وَعَلَيْهَا) فَقُلِبَت الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا على لغة أهل اليمن ، وهذا الشعر من كلامهم .

---

(١) في شرح الشافية : ٢٧٧ .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما لروبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٦٨ .
وهما لروبة أو أبي النجم في شرح شواهد العيني ١/١٣٣ .
وقد وردا بغير نسبة في النوادر لأبي زيد ص ٢٥٩ ، ٤٥٧ ، والخصائص ٢/٢٦٩ ، والصحاح (علا) ٦/٢٤٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز : ٣٥٤ - ٣٥٥ ، وشرح شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك : ٩٨ ، واللسان (علا) ١٥/٨٩ ، وشرح الجاربردى : ٢٧٧ ، والخزانة ٧/١١٣ ، ٤٥٥ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٥٥ ، وشرح شواهد المغني للبغدادى ١/١٩٤ ، ورد الرجز في مادة (علا) في الصحاح واللسان كالتالي :

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا * فَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا
نَادِيَةً وَنَادِيًا أَبَاهَا * طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا

ورواية الديوان :

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا * شَالُوا عليهن فَشِلْ عَلَاهَا

وفي شرح شواهد العيني والخزانة ، وشرح شواهد المغني :

(شَالُوا علاهُنَّ فشِلْ)

وقد ورد البيت الثاني في الخصائص . ===

قال أبو زيد تعليقا على الأبياتِ السابقةِ : (وَعلاَها أراد : عليها ، ولغة بني الحارث بن كعب ، قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا ، يقولون : أخذت الدرهمان ، واشتريت الثوبان ، والسلام عَلاكم ، فهذه الأبيات على لغتهم) .(١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكرِه دونهم ، واتفق معهم في موضوعِ الشاهد وهو (عَلاهُنَّ - وعلاها) .

وقد ذكره الجاربردى في (بابِ الإعلالِ) ، ونلاحظُ أنَّ هذا الشاهدَ صوتي ، إذ الحركةُ المُرَكَّبَةُ تتحولُ إلى خالصةٍ - عَليْهِنَّ = عَلاهُنَّ ، عَليْها = عَلاها - وهذا ما يسميه المحدثون (Diphthong) .

=== اللغة : القَلُوصُ - بفتحِ القافِ : الناقة الشابة ، وطاروا : أسرعوا ، أيّ : استفهامية تعجبية ، وقد اكتسبت التأنيث من قَلُوصٍ ، ولهذا أعاد الضمير إليها مؤنثا .

(١) النوادر في اللغة : ٢٥٩ .

وذكر الجاربردى [١] في إبدالِ الياءِ من أحدِ حرفي التضعيفِ هذا الشاهدَ :

٧ - فَآلَيْتُ لا أَمْلاهُ حَتَّى يُفارِقَا [٢]

الشاهد (لا أملاه) على أن أصله (لا أملّه) من مَلِلْتُ الشيء بالكسر ، وَمَلِلْتُ منه مَلَلاً ، وملالة ، وملّه ، فأبدل الياء من اللام الثانية .

قال ابن الشجرى تعليقا على البيت السابق : (أراد أملُّهُ ، فرده إلى أصله الذى هو أملله ، وأبدل من اللام الأخيرة ، ياء فصار في التقدير أمليه ، فانقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها) . [٣]

وقد وَضَّحَ ابن جني العلة في إبدالها ياء فقال : (وأُبدلوا الثاني منها ياء للتكرير ، ثم أُبْدِلَت الياء ألفا فصار أملاه .) . [٤]

وحُكْمُ هذا الإبدالِ كما ذهب ابنُ الحاجبِ [٥] مسموعٌ كثيرٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٧ .

(٢) هذا شطر بيت من الطويل ، للأسود بن يعفر في ديوانه : ٥٣ ، والنوادر : ٢٣٢ ، والمحتسب ١/١٥٧ .
ووَرَدَ غير منسوب في المخصص ١٥/٢٠٩ ، وابن الشجرى ١/٣٨٩ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٣١٧ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٤١ .
وقد وَرَدَ تاماً في النوادر ، والأمالي الشجرية ، ورُوِى (أَقْسَمْتُ) بدلاً من (آليت) .
فَآلَيْتُ لا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمِلَّنِي * بِشَيْءٍ ولا أَمْلاهُ حَتَّى يُفارِقَا
ومعنى (لا أشريه) : لا أبيعه ، وأملاهُ : اسئمه .

(٣) انظر الأمالي ١/٣٨٩ .

(٤) المحتسب ١/١٥٧ .

(٥) شرح الجاربردى للشافية : ٣١٧ .

قال الجاربردى : (وذهب بعضهم إلى أنّهما لغتان ، لأنّ تصرّفهما واحد ، فليس جعلُ أحدهما أصلا ، والآخر فرعا ، أولى من العكس) (١) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا الرضي .

وقد ذكره أبو زيد ، وابن جني ، وابن سيده ، وابن الشجرى .

وبذا اتفق معهم الجاربردى ، في موضوع الشاهد ، وهو (لا أملاه) ، حيث أبدل الياء من اللام ، ثم قلبت الياء ألفا ، وإن اختلف معهم في الموضع ، إذ ذكره في باب (الإبدال) ، على حين ذكره ابن الشجرى ، في باب (الحذف) .

---

(١) شرح الشافية : ٣١٧ .

ذكر الجاربردى (١) في الإبدال هذا الشاهد :

٨ - بحيهلا يزجون كل مطية
أمام المطايا سيرها المتقاذف (٢)

استشهد به على أن (حيهلا) جاء بالألف ، وهو مركب من (حيّ) ومن (هلا) .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٢ .

(٢) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدى في ملحق ديوانه ص ٢٤٧ ، والكتاب ٣/ ٣٠١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٧٠ ، اللسان (قذف) ٩/ ٢٧٨ ، الخزانة ٦/ ٢٦٩ . وورد منسوبا لمزاحم في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٢٢٣ ، واللسان (حيا) ١٤/ ٢٢١ ، والخزانة ٦/ ٢٦٩ .
وورد غير منسوب في المقتضب ٣/ ٢٠٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٠٨ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ص ٢٤٢ ، والمخصص ٧/ ١٢٧ ، ١٤/ ٨٩ ، والمفصل : ١٥٣ ، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤٦ ، وشرح الجاربردى : ٣٢٢ .
ويغلب أن يكون لمزاحم العقيلي من قصيدته الفائية . انظر ديوانه ١٥ ، ٧٨ ، لأن البيت منفرداً في الشعر المنسوب إلى النابغة في ملحق ديوانه : ٢٤٧ .
روى (سيرها متقاذف) في المقتضب ، وروى (حيّ هلا) مفصولة في اللسان (قذف) ، والمخصص ٧/ ١٢٧ .
اللغة : الإزجاء : السوق ، يقال : زجى يزجي ، يقول : لعجلتهم يسوقون المطايا في السير متقاذفة عليه ، والمتقاذفة : الذى يتبع بعضه بعضا كأن كل سير تسيره هذه الدابة يقذف بها إلى سير آخر . وقال الأعلم : متقاذفة عليه ، أى مترامية ، وجعل التقاذف للسير اتساعا ومجازا .

===

قال سيبويه تعليقا على البيت السابق :

(ومن العرب من يقول (حَيَّهلاَ) ، ومن العربِ من يقولُ (حَيَّهلَ) إذا وصل ، وإذا وقف أثبت الألف. ومنهم من لا يثبت الألف في الوقف والوصل) . (١)

قال الزجاج : (وبعضُهم يقولُ (حَيَّهلاَ) يجعلُ (هلا) مع (حيَّ) بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ) . (٢)

وقال الأعلمُ تعليقاً على البيتِ السابقِ : (جَعَلَه بمنزلةِ خمسةَ عشرَ ، فلذلك لمْ ينوِّنْهُ) . (٣)

لم يذكر ابنُ الحاجبِ، ولا الرضي ، هذا الشاهدَ . وقد ذكره سيبويه ، والمبرِّدُ ، والزجاجُ ، والسيرافي ، والزمخشرى ، وابنُ يعيشٍ .

=== وقال ابن الحاجب في أماليه ٢/١٤٨ : (يريد أنهم مسرعون في السير يسوقون بهذا الصوت لتسرع في سيرها . وقال : أمام المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها) ، وانظر شرح شواهد الشافية : ٤٧٨ .

وفي (حيَّهل) لغات ، قال الزمخشرى في المفصل : ١٥٣ : (حيَّهل مركَّبٌ من (حيَّ) و (هَلَ) مبنى على الفتح ، ويقالُ : حيَّهلاً بالتنوين ، وحيَّهلا بالألف . ذكر هذه اللغات سيبويه وزاد غيره حيَّهلْ ، وحيهل ، وحيَّهلا) .

وهناك لغاتٌ أخرى ، انظر المخصص ١٤/٨٩ ، والخزانة ٦/٢٦٢-٢٦٣ .

(١) الكتاب ٣/٣٠١ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٨ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٧٠ .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ،وهو (بحيهلا)، حيث أنه جاء بالألف ،وإن اختلفوا في الموضع ،حيث ذكره سيبويه في هذا (باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، فجعلا بمنزلة اسم واحد) ،وذكره المبرد في باب (ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر) ،وذكره الزمخشرى ،وابن يعيش في باب (أسماء الأفعال والأصوات) ،على حين ذكره الجاربردى في باب الإبدال .

وفي الإدغام ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

٩ - لَا دَرَّ دَرِّيَ إِنْ أَطْعَمْتُ نَازِلَهُمْ
قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزُ (٢)

لَوْ أَنَّهُ جَاءَنِي جَوْعَانُ مُهْتَلِكٌ
مِنْ بُؤَّسِ النَّاسِ عَنْهُ الخَيْرُ مَحْجُوزُ

استشهد به على أنّ (بُؤَّسَ) جمعُ بائسٍ ،التقتْ فيه الهمزتان وهما عينان ،فوجبَ الإدغامُ.

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ،ولا الرضي ،وقد ذكره ابنُ يعيشٍ .

وبذا اتفقَ معه الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ ،ومَوْضِعِهِ وهو بابُ الإدغامِ.

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٧.

(٢) البيتان من البسيط وهما للمتنخل الهُذَلِي في ديوان الهذليين ١٥/٢ ،وشرح أشعارالهذليين للسكرى ١٢٦٣/٣ ،والمعاني الكبير لابن قتيبة ٣٨٤/١ ،والبيان والتبيين للجاحظ ١٧/١ ، والسمط ١٥٧/١ ،وشرح ابن يعيش ١٣٥/١٠ ،واللسان (كنز) ٤٠٢/٥ ،وشرح الجاربردى للشافية :٣٢٧.

ونسب إلى أبي ذؤيب الهذلي في كتاب الحيوان للجاحظ ٢٨٥/٥ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٨٩ .

يروى (الخيرُ تعجيزُ)بدلا من (الخيرُ محجوزُ) ،وفي شرح ابن يعيش رُوى (من بِئْس)بدلا من (من بُؤَّسِ) .

قال شارح أشعار الهذليين : (كان نزل بقوم فجفى ،وكان قراه عند الحَتِيِّ : وهو سويقُ المُقْلِ ، والمُقْلُ بالضمِّ : ثمرُ الدَّوْمِ ،والقِرْفُ بكسر القاف وسكون الراء القِشْرُ . يقول : إن أطعمتُ نازلَهُمْ مثل

===

وذكر في الإدغام أيضا (١) هذا الشاهد :

١٠ - هُوَ الجَوادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْواً وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ (٢)

استشهد به على أنّ أصل (فَيَظْطَلِمُ) (يَظْتَلِمُ) ،فَقُلِبَتْ تاءُ الافتعالِ طاءً بدونِ إدغامٍ ،ويجوزُ أيضاً فيه الإدغامُ على

=== ما أطعموني لا دَرَّ دَرِّي . قال ابنُ فارسٍ : (هَلَكَ المُهْتَلِكُ الذي يَهْتَلِكُ أبداً إلى من يَكْفُلُهُ وهو مجازٌ ،بُؤْسٌ جَمْعُ بائسٍ وهو الفقيرُ ،مَحْجُوزٌ : ممنوعٌ ومحرومٌ ،وفي الذمِّ يُقالُ : لا دَرَّ دَرُّهُ. أي لا كَثُرَ خيرُهُ) . انظر مقاييس اللغة (هلك) .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٣ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى قاله في مدح هرم ابن سنان . انظر ديوانه : ٩١ ،والكتاب ٤٦٨/٤ ،وسر الصناعة ٢١٩/١ ،والخصائص ١٤١/٢ ،والسمط ٤٦٧/١ ،والاقتضاب : ٢٢٠ ،والمفصل : ٤٢٠ ،وشرح ابن يعيش ٤٧/١٠ ،وشرح الرضي ٢٨٩/٣ ،وانظر (ظلم) في الصحاح ١٩٧٧/٥ ،واللسان ٣٧٧/١٢ ،وشرح الجاربردي :٣٥٣ ،وشرح شواهد العيني : ٥٨٢/٤ ،التصريح ٣٩١/٢ ،وشرح شواهد الشافية :٤٩٣ .
وورد غير منسوب في شرح الأشموني ٣٣١/٤ .
ورواية الديوان (فيظْلِمَ) وكذلك في الكتاب ،والمفصل ،واللسان ، وشرح التصريح . ويروى في الكتاب (هذا) بدلاً من (هو) .
اللغة : يُظلم : يُسألُ في حالِ عُسْرتِهِ ويُكلَّفُ ما ليس في وُسْعِهِ فيظلمُ : أي يتحملُ ذلك ويتكلّفهُ ،النائلُ : الإحسانُ ،والعفو : ما كان سهلاً من غيرِ مطلٍ ،ومعنى : ويُظلم أحياناً .. : أنّه يُطلبُ منه في غير وقتِ الطلبِ ولا موضعه ،فيُعْطِي . جعلَ السؤالَ منه في غير وقتِ السؤالِ ظُلماً ،وجعلَ إعطاءَهُ ما سُئل على تلك الحال وتكلّفهُ لذلك إظلاماً .

الوجهين [١] بالظاء (فيظلمْ) ،بظاء معجمة ،و (يطّلمْ) بطاءٍ غيرِ معجمة ،وهو الأقيسُ والأكثرُ .

كما وضّحَ ذلك الأعلمُ حيثُ قالَ :

(الشاهدُ فيه قلبُ الطاءِ من (يظطلمُ) ،ظاءً معجمةً ،لمّا أرادوا إدغامَ الطاءِ فيها ،والظاءُ أصليةٌ ،والطاءُ مُبدلةٌ من تاءِ (الافتعالِ) الزائدةِ ،فلما أرادوا الإدغامَ قلبوا الأصلى ، لِيُدْغَمَ فيه الزائدُ ،والأقيسُ الأكثرُ (فيطّلمُ) بطاءٍ غيرِ معجمةٍ ،لأنّ حكمَ الإدغامِ أن يُدغَمَ الأولُ في الثاني ،ولا يُراعى فيه أصلٌ ،ولا زيادةٌ) . [٢]

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجب ،وقد ذكره سيبويه،وابنُ جني ، والزمخشرى ،وابنُ يعيش ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ ، واختلفَ معهم ابنُ يعيش في الموضعِ ،إذ استشهدوا به في (بابِ الإدغامِ) ،على حينِ ذكرَهُ في (بابِ الإبدالِ) .

---

(١) هذه ثلاثة أوجه ،وذكر ابن جني أنّ فيه أربعة أوجهٍ فقال : (وينشدُ البيتُ على أربعة أوجهٍ ذكر الثلاثة المذكورة ، وقال والرابع (فيظلم) وهذه (يفعل) ،وليست من الضربِ الأوّلِ ولا يلحق مثلها تغيير) . انظر سر الصناعة ١/ ٢١٩ .

(٢) انظر هامش الكتاب ٤/ ٤٦٨ ،وشرح شواهد الشافية : ٤٩٣-٤٩٤ .

وذكر الجاربردى في الإدغام أيضا (١) ، هذا الشاهد :

١١ - وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ
فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ (٢)

استشهد به على أنّ (خَبَطَّ) أصله (خَبَطْتَ) فَقُلِبَتْ التاءُ التي هي ضميرُ المُخاطبِ (طاءً) لأجلِ الطاءِ التي قبلها .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٤٨ ، والكتاب ٤/ ٤٧١ ، ومجاز القرآن ٢/ ٢٢٨ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ٢٢٦ ، الكامل للمبرد ١/ ١٩٥ ، والأصول في النحو ٣/ ٢٧٢ ، وشرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٢/ ٤٠٠ ، مجالس ثعلب : ٧٨ ، والصحاح (خبط) ٣/ ١١٢١ ، و (شأس) ٣/ ٩٣٩ ، والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني : ١١٢٣ ، والمخصص ١٦/ ١٤٠ ، ١٧/ ١٢٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٠٦ ، وشرح المفضليات للتبريزى ٣/ ١٣٢٢ ، وأمالي الشجرى ٢/ ١٨١ ، وشرح ابن يعيش ٥/ ٤٨ ، ١٠/ ١٤٨ - ١٥١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥١٦ ، واللسان (جنب) ١/ ٢٧٧ ، و (شأس) ٦/ ١١٠ ، (خبط) ٧/ ٢٨٣ ، وشرح الجاربردى للشافية : ص ٣٥٥ ، وشرح شواهد الشافية : ص ٤٩٤ .

وورد غير منسوب في المنصف ٢/ ٣٣٢ ، وسر الصناعة ١/ ٢١٩ ، والمخصص ١٢/ ٢٢٠ ، والمفصل ٤٠٣ .

روى (في كل قوم) بدلا من (كلّ حيّ) في الأصول ، وروى (بنائلٍ) بدلا من (بنعمةٍ) في مجاز القرآن .

وورد الصدر فقط في المفصل ، والإيضاح في شرح المفصل ، وورد العجز وحده في شرح الحماسة للمرزوقي .

قال سيبويه : (وسمعناهم ينشدون هذا البيت ، وفي كُلِّ حَقٍّ . إلخ وأعربُ اللغتين ، وأجودُهما أن لا تقلبها طاءً (١) ، لأنَّ هذه التاءَ علامةُ الإضمارِ ، وإنما تجيءُ لمعنى ، ولَيْسَتْ تلزمُ هذه التاءُ الفِعْلَ ، ألا ترى أنك إذا أضمرتَ غائبا قلتَ : فَعَلَ فلم تكن فيه تاءٌ ، . . .) (٢) .

قال ابنُ جني تعليقاً على البيتِ السابقِ : (ولو قالَ : (خَبَطْتَ) ، لكانَ أقيسَ اللغتين ، وذلك أنَّ هذه التاءَ لَيْسَتْ متصلةً بما قبلَها اتصالِ تاءِ (افتعلَ) بمثالِها الذى هي فيه ، ولكنَّه شَبَّه تاءَ (خَبَطْتَ) ، بتاءِ (افتعلَ) ، من حيثُ أذكره لك ، فقلبَها طاءً ، لوقوعِ الطاءِ قبلها ، كقولكَ : اطَّلعَ ، واطَّردَ .) (٣)

=== اللغة : شأس : أخو علقمة بن عَبَدَةَ ، ومدح بهذه القصيدة الحارث ابن أبي شمر الغساني وكان قد أوقع ببني تميم وأسر منهم تسعين رجلا ، منهم شأس بن عَبَدَة .
والذَّنوب : الدَّلْو مَلأى ، فضُرِبَتْ مثلاً في القِسْمةِ والحَظِّ . قال ابنُ السيرافي : الذَّنوبُ : النصيبُ ، والندى : الجودُ والسخاءُ . أى استحق شأسُ أن تتفضل عليه كما عمَّتْ الأحْيَاءُ بفضلِك . فقالَ الحارثُ لمّا سمع (فحُقَّ للشأسِ من نَداكَ ذنوبُ) : نعم ، وأذنبة . ومعنى خبطتُ : أشديتَ وأنعمتَ ، وأصلُ الخبْطِ : ضَرْبُ الشجَرِ بالعصا ليتحاتَّ ورقُها فتعلفَهُ الإبلُ ، فجُعِلَ ذلك مثلاً في العَطاءِ ، وجُعِلَ كُلُّ طالبٍ معروفاً مُختبِطا ، وكُلُّ مُعطٍ خابطاً . انظر شرح ابن السيرافي ، وشرح شواهد الشافية .

(١) قال الأعلمُ الشنتمرى على هامش الكتاب ٤/ ٤٧١ : (الشاهدُ : إبدالُ التاءِ من خبطتْ طاءً لمجاورتِها الطاءَ ، ولمناسبتِها لها في الجهرِ والإطباقِ ، فأرادَ أنْ يكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ ، وأنْ يكونَ الحرفانِ في الطبْعِ وجَهارةِ الصوتِ ، كحرفٍ واحدٍ ، وهذا البدلُ يطردُ في تاءِ (مُفتعِل) ، إذا وقعتْ بعدَ الطاءِ ، كقولك : (مُطلِّب) في (مفتعل) من الطلب ، ولا يطردُ في مثلِ (خبطْتُ) ، لأنَّ الفعلَ يأتونَ لغيرِ المخاطبِ والمتكلمِ ، فلا تقعُ التاءُ في آخرِه ، فلم تلزمْه لزومَ التاءِ في الطاءِ في (مُفتعِل) .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٣) انظر سر الصناعة ١/ ٢١٩ .

قال ابن السراج : (إبدالُ التاءِ طاءً ،لغةٌ لناس من بني تميم)(١).

لم يذكر الرضي هذا الشاهد . وقد ذكره سيبويه ،وابن السراج، والسيرافي ،وابن جني ،والزمخشرى ،وابن يعيش ،وابن الحاجب.(٢)

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو (خبطّ) حيث أُبْدِلَتْ التاءُ طاءً وأُدْغِمَتْ في الطاء ،وإن اختلف مع بعضهم في موضوع الاستشهاد - حيث ذكره ابن السراج ،وابن جني ،في (باب الإبدال) ،على حين ذكره سيبويه ،والزمخشرى ،وابن يعيش ، والجاربردى ،في (باب الإدغام) .

---

(١) انظر الأصول في النحو ٣/٢٧٢.

(٢) ذكره في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٦.

في شرح ابن يعيش .

ب - شواهدُ صوتيةٌ تتعلقُ بالشُذوذِ :

صُورُ النُطقِ بالهمزِ : (همزةُ الوصلِ) :

ذكرَ الجاربردي (١) في التقاءِ همزةِ الوصلِ وهمزةِ الاستفهامِ هذا الشاهدَ :

١ - وَما أَدْرِي إِذا يَمَّمْتُ وَجْهاً
أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُما يَلِيني
أَأَلْخَيْرُ الَّذِي أَنا أَبْتَغِيهِ
أَمِ الشَرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِيني (٢)

الشاهدُ (أَأَلْخَيْرُ) حيثُ دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصلِ

---

(١) في شرح الشافية : ١٥٣.

(٢) البيتان من الوافر ،وهما للمُثَقّب العبدي في ديوانه :٢١٣ ،وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ٣٩٦ ، وشرح المفضليات للتبريزي ١/ ٥٨٨ ،وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٩١، ١٩٢، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٨، والخزانة ٦/ ٣٧ ، ١١/ ٣٨٠، وهو في شرح شواهد العيني ١/ ١٩٢ ، لسحيم بن وثيل الرياحي ، أو المثقب العبدي ،عن الأصمعي أنه لزبيد الطائي ،ويُقالُ البيت الأول للمثقب العبدي .

وورد غير منسوب في شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٨٧ ،وشرح ابن يعيش ٩/ ١٣٨ ،وشرح الرضي للشافية ٢/ ٢٦٨ ،وشرح الجاربردي : ١٥٣.

ورُوى البيت الثاني فقط في شرح ابن يعيش ،وشرح الرضي للشافية ورُوى (وَجَّهْتُ وجها) في شرح شواهد المغني للسيوطي ،ورُوِيَ : (يممتُ أمرا) في الخزانة ،و (يممتُ أرضا) في شرح الحماسة للمرزوقي ،وشرح شواهد العيني ،ورُوى (لا يأتليني) بدلاً من (يبتغيني) في شرح ابن يعيش .

===

فجعلها بَيْنَ بَيْنَ (١) ، وعَلَّلَ لذلك قائلا : (لو لم يجعلها بَيْنَ بَيْنَ لم يَقُمْ وزنَ البيتِ ، ولا يجوزُ أنْ يُقالَ حَقُقَها ، لأنَّه لم يُجِزْهُ أحدٌ ، والحَمْلُ على ما جُوِّزَ هو الوجهُ) .

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ ، وقد ذكرَهُ ابنُ يعيشٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معَهُما الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وهو (أالخير) بِجَعْلِ همزةِ الوصلِ بَيْنَ بَيْنَ ، وموضعِ الشاهدِ وهو بابُ (همزةِ الوصلِ) .

=== اللغة : يَمَّمْتُ : قصدت ، وجملة (أريد الخير) حال من فاعل يَمَّمْتُ ، وجملة (أيُّهما يَلِيني) سَدَّتْ مسد مفعولي أدرى ، وقوله (أالخير) بدل من (أيُّ) في (أيُّهما يليني) ولذلك قُرِنَ بهمزة الاستفهام ، لأنَّ البدل من اسم الاستفهام يقترن بالهمزة .

(١) بَيْنَ بَيْنَ . أى بَيْنَ الهمزة وحرف حركتها ، وحركتها هنا فتحة ، فتجعل بين الهمزة والألف .

التقاء الساكنين :

وذكر الجاربردى هذا الشاهد (١) :

٢ - وَازْدَحَمَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ بِأَقْوَامٍ
وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعَا (٢)

استشهد به على أن إثبات ألف المثنى في (حَلْقَتَا البِطَانِ) شاذ ، والقياس الحذف ، وجاء في المَثَلِ : (الْتَقَتْ حَلَقَتَا البِطَانِ (٣)) .

ولم يذكر ابنُ الحاجبِ ، ولا الرضي ، ولا مَنْ سبقهما من النُّحَاةِ والصرفيين الذين وقفتُ على كُتبِهِم هذا الشاهد ، وقد ذكرهُ المُبرِّدُ في الكاملِ .

وبذا انفرد الجاربردى بذكرِهِ دُونهم .

---

(١) في شرح الشافية : ١٥٤ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه : ٥٤ .
وفي الكامل ١/١٩ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٥٤ ، وهامش شرح الرضي للشافية ٢/٢٢٤ .

(٣) سبق ذكر هذا المثل في فصل شواهد الأمثال : ٣٧٠ .

ذكر الجاربردى في الوقف هذا الشاهد :(١)

٣ - لَا يُبْعِدِ اللّٰهُ إِخْوَاناً لنا ذهبوا
لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ ما صَنَعُ(٢)

هذا من شواهدِ سيبويه .

والشاهدُ فيه (صَنَعْ) إذ أَصْلُهُ (صَنَعُوا) فَحُذِفَتْ واوُ الضميرِ للوقفِ . وقد عَلَّلَ الجاربردى سببَ ذلك ،فقال :

---

(١) في شرح الشافية : ١٨٤.

(٢) البيت من البسيط ،وهو لابن مقبل في ديوانه :١٦٨ ، وقد ورد منسوبا إليه في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٣٨٣ ،وشرح شواهد الشافية : ٢٣٦.
وهو غير منسوب في الكتاب ٤/ ٢١١ ،والأصول في النحو ٢/ ٣٩٠ ، والحجة للفارسي ١/ ٥٧ ،والنكت في كتاب سيبويه ٢/ ١١٢٣ ، والمفصل ٣٤١ ،وشرح ابن يعيش ٩/ ٧٨ ، وشرح الرضي للشافية ٢/ ٣٠٦ ،وشرح الجاربردى : ١٨٤.
رواية الديوان :
لَا يُبْعِدِ اللّٰهُ أصحاباً تَرَكْتُهُمُ * لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ ماصَنَعُوا
وقد ذكرت هذه الرواية ،في سيبويه ،والأصول في النحو ،والحجة ، وروى (غَداةِ الأمسِ)بدلاً من (غَداةِ البَيْنِ) في سيبويه ،والأصول والحجة ،والمفصل ،وشرح ابن يعيش. وروى (غَداةِ العَيْنِ) في شرح شواهد الشافية.
اللغة : لا يُبْعِدِ : لفظةُ إخبارٍ ومعناهُ دعاءٌ ،ويجوزُ أن يُقرأَ بالجزم على أنّه دعاءٌ في صورةِ النهي ،ويُبْعِد:مضارعُ أَبْعَدَهُ بمعنى أَهْلَكَهُ ،ويجوزُ أنْ يكونَ بمعنى بَعَّدَ تبعيداً ،أي جعله بعيداً ،والبَيْنُ : الفراقُ .

(... وإنّه لو قال : (صَنَعُوا) ،لم يُدرَ أواصلٌ هو أم واقفٌ ؟ وأيضاً لما رأى الواوَ والياءَ ساكنين في الوصلِ شبّهَهُما بالحَرَكَةِ ،فأسقطَهُما كما تُسقَطُ الحَرَكةُ) . (١)

وهو يرى أنّ الحذفَ هنا قليلٌ ،وذلك ؛لأنّ الواوَ فيه اسمٌ برأسِهِ وحذفُهُ مُخِلٌّ ، بِخلافِ الواوِ والياءِ في (يَغزُو) و (يَرمِي) فإنّهما جزءٌ من الكلمةِ ، فإذا حُذِفا دلّ بقيةُ الكلامِ عليه .

يقولُ سيبويه : (وزعمَ الخليلُ أنّ ياءَ (يَقْضِي) وواوَ (يَغْزُو) إذا كانتْ واحدةٌ منهما حرفَ الرَّوِيِّ لم تُحذَفْ ،لأنّها ليستْ بوصْلٍ حينئذٍ ، وهي حرفُ رَوِيٍّ ...

ثم قال : وقد دعاهُم حذفُ ياءِ (يَقْضِي) إلى أنْ حذفَ ناسٌ كثيرٌ من قيسٍ وأسدٍ الياءَ والواوَ اللتين هما علامةُ المضمَرِ . ولم تَكْثُرْ واحدةٌ منهما ككثرةِ ياءِ (يَقْضِي) ،لأنّهما تجيئان لمعنى الأسماءِ وليستا حرفين بُنيا على ما قبلَهُما.سَمِعْتُ ممن يروى هذا الشعرمن العربِ ينشده :
(لا يبعدَ الله أصحاباتركتهم لم أدر غداة البين ما صنع).(يريد :صنعوا) (٢)
قال الأعلمُ الشنتمرى : (الشاهدُ فيه حذفُ واوِ الجماعةِ من(صنعوا) كما تُحذفُ الواو الزائدةُ ،إذا لم يريدوا التَّرنُّمَ وهذا قبيحٌ) . (٣)

---

(١) شرح الشافية : ١٨٤ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢١٠ ،وانظر السيرافي في ضوء شرحه للكتاب : ٤٩٥ ،وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٣٨٣ .

(٣) هامش الكتاب ٤/ ٢١١ ،وانظر شرح شواهد الشافية :ص ٢٣٦ .

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ .

وقد ذكرهُ غيرَ سيبويه ، ابنُ السراجِ ، والسيرافي ، والفارسي ، والزمخشرى ، وابنُ يعيشِ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهمْ الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وهو حذفُ واوِ الجماعةِ من (صنعوا) للوقفِ .

كما اتفقَ مع ابنِ السراجِ ، والزمخشرى ، وابنِ يعيشٍ ، والرضي ، في موضعِ الشاهدِ وهو (بابُ الوقفِ) .

وذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٤ - وكُنْتُ إذا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ
أشمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِى (٢)

استشهد به على أنَّ (مَضُوفَة) شَاذَّةٌ ، لأنَّه لم تُقلَبْ فيها الضَّمَّةُ كَسْرَةً ، بَلْ قُلِبَتْ الياءُ واواً .

وقد وَضَّحَ ذلك ابنُ جني فقال : (أصلُها مَضْيُفَةٌ ، ثم نُقِلَتْ الضَّمَّةُ إلى الضادِ ، فانقلبتْ الياءُ واوا ، لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها ، إلاَّ أنَّ هذا حرفٌ شاذٌّ لا نَعْلَمُ له نظيراً ، فينبغي ألاَّ يُقَاسَ عليه) (٣) .

قال الزمخشرى : (والمَضُوفةُ كالقود والقصوى شاذة عِندَ سيبويه ، وعِندَ الأخفشِ قِياسٌ) (٤) (٥) .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي جُنْدَب الهُذَلِي ، في ديوان الهذليين ٩٢/٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٣٥٨/١ ، والصحاح (ضَيَفَ) ١٣٩٢/٤ ، واللسان (ضيف) ٢١٢/٩ ، وشرح الجاربردى ، وشرح شواهد العيني ٥٨٨/٤ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٨٣ . وورد غير منسوب في المنصف ٣٠١/١ ، والمحتسب ٢١٤/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨٨/٢٩ ، والمخصص ١٢٥/١٢ ، وشرح المفضليات للتبريزى ٣١/١ ، والمفصل : ٣٧٩ ، وشرح ابن يعيش ٨١/١٠ ، والخزانة : ٤١٧/٧ .
اللغة : المضوفة : من ضيف الرجل ضيافة ، والمضوفة : الأمر يشفق منه ويخاف والمراد ، ما ينزل من حوادث الدهر ، ونوائب الزمان . نَصَفَ الشيءَ يَنْصُفه من باب نَصَرَ يَنْصُرُ إذا بلغ نصفه . أى إذا جارى دعاني لهذا الأمر شمّرتُ من ساقي وقمتُ إلى نصرته .

(٣) المنصف ٣٠١/١ .

(٤) حيث لم تُقلبْ فيه الواو ألفا مع تحرّكها وفتح ما قبلها .

(٥) انظر المفصل : ٣٧٩ .

وقال ابن يعيش : (في مضوفة تقوية لمذهب أبي الحسن لأنّه جار على قياسه ، ومضوفة هنا من ضفت إذا نزلت عنده . . . . . .

وهذا البيت عند سيبويه شاذٌ في القياسِ ، والاستعمالِ ، وهو في الشّذوذِ كالقَوَدِ والقُصْوى ، لأنّ (القَوَدَ) شاذٌ ، والقياسُ (قَاد) كبَاب ، و (القُصْوَى) أيضا شاذٌ والقياسُ (القُصْيا) كالدُّنْيا ، وكان القياسُ في المَضْوفَةِ المَضِيفَةُ فاعرفه) .(١)

وفي الصحاحِ (٢) : (قالَ أبوسعيد (٣) ، ويُرْوَى هذا البيتُ على ثلاثةِ أوجهٍ : على المَضُوفَةِ ، والمَضِيفَةِ ، والمُضَافَةِ) .

وكلّ من تكلّمَ على هذه الكلمةِ جعلها يائيةً إلاّ الصّاغاني (٤) فجَعَلَها واويةً قالَ في مادةِ (ضَوف) : (المَضُوفَةُ : التُّهَمُ ، ويُقَال بِي إليك مَضُوفَةٌ ، أي حاجةٌ ، وأنشدَ البيتَ ، ولم يذكرْ في هذه المادةِ غيرَها فإنْ ثبت أنّها واويةٌ فهي على القياس كَمَقُولَةٍ من القول) .(٥)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي . وقد ذكره ابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش .

وبذا فقد اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وهو (مضوفة) وموضعه وهو (باب الإعلال) .

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠/ ٨٢ .

(٢) انظر (ضيف) ٤/ ١٣٩٢ .

(٣) لعلّه أبوسعيد الحسن السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ ، له شرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين ، لم أجد هذا البيت في كتاب السيرافي النحوي في ضوء شرحه للكتاب .

(٤) انظر العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء) : ٣٧٣ .

(٥) شرح شواهد الشافية : ٣٨٣ .

وذكر الجاربردى (١) في الإعلالِ هذا الشاهد :

٥ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ
وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا (٢)

استشهد به على أنَّ (طِيَالَهَا) شَاذٌ من جِهَةِ القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ أيضا ،لانَّ الأكثر طِوَالٌ ،لصحتِهِ في المفردِ وهو طَوِيلٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ص ٢٩٣ .

(٢) البيت من الطويل ،وهو لأُنَيْف بن زبان النبهاني في الحماسة البصرية ١/ ٣٥ . شرح شواهد الشافية : ٣٨٥ ،ونسب لأُثَال ابن عبده الطيب في الخزانة ٩/ ٤٨٨ ،ونسب لأعرابي من بني أسد . وقد تَمَثَّلَ به توبة بن المضرس في الكامل ١/ ٩١ .
وورد غير منسوب في عيون الأخبار لابن قتيبة ٤/ ٥٤ ،والكامل ٣/ ١٣٩ ، والمنصف ١/ ٣٤٢ ،والمحتسب ١/ ١٨٤ ،والمخصص ١٦/ ١١ ،ونزهة الطرف : ٢٥١ ،وأمالي ابن الشجرى ١/ ٥٦١ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٨٨ ،والممتع ٢/ ٤٩٧ ،واللسان (طول) ١١/ ٤١٠ ، وشرح شواهد العيني ٤/ ٥٨٨ ،وشرح الأشموني ٤/ ٣٠٤ ،وشرح التصريح ٢/ ٣٨٩ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٨٥ .
جاء في شرح الجاربردى برواية (أعز) بدلا من (أعزاء) والصواب هو أعزاء . كما جاء في جميع المصادر السابقة .
وورد العجز فقط في المنصف ،وأمالي ابن الشجرى ،وشرح ابن يعيش .
وروى (أشداء) بدلا من (أعزاء) في الكامل ١/ ٩١ ،والمحتسب : ١/ ١٨٤ .
اللغة : القماءة - بفتح القاف والمد - مصدر قَمُؤَ الرَّجُلُ بضم الميم مهموز اللام أى صار قميئا على وزن (فَعِيل) وهو الصغير الذليل ،ويُقالُ : قَمَاء أيضا بدون الهاء على وزن (فَعَال) و(فَعَالَة) كذا في الصحاح (قمأ) ١/ ٦٦ . ولم يورد ابن ولاد في المقصور

قال البغدادى : (وقوله) - أى قول الجاربردى - (لصحتها في المفرد) ليس كذلك ،بل لتحركها فيه ،ولو كانت ساكنة لأُعِلّت ،ولو كانت صحة العينِ في المفردِ سبباً لصحتِها في الجمعِ لما أُعِلّ نحو:حِياضٍ وثِيابٍ وسِياطٍ) .(١)

والحقُّ مع البغدادى لأنّ ذلك يؤيده ما ذهب إليه المبرد حيث قال تعليقا على البيت السابق : (وليس هذا بالجيد ، وإنّما قلب الواو ياء؛ لوقوعها بين كسرة وألف كقولهم : ثِيابٌ وحِياضٌ وسِياطٌ ،والواحد ثَوْبٌ ، حَوْضٌ ،وسَوْطٌ. وهذا جيد لسكون الواو في الواحد ،فأمّا في مثل طِوال ، فإنّما يجوز على التشبيه بهذا وليس بجيد ، لِتحرُّكِ الواوفي الواحد) .(٢)

وقال ابن جني : (الواوُ صحيحةٌ ،لأنّها كانت في الواحدِ قويةً بالحركةِ فثبتتْ في الجمعِ . وقد جاءَ في الشعرِ طِيالُها في جمعِ طويلٍ وذكر البيت . . .

وإنّما شبّهه بثيابِ(٣) وليس مثلَه) .(٤)

---

(١) شرح شواهد الشافية ص ٣٨٦ .

(٢) الكامل ١/ ٩١ - ٩٢ .

(٣) يُشبهُ ثيابَ وسياطَ في أشياءَ وهي :

١ - انكسارُ الأولِ : ثيابٌ ،طِوالٌ .

٢ - وقوعُ الألفِ بعد الواوِ ،والألفُ قريبةُ الشبهِ من الياءِ.

٣ - الكلمتان جمعٌ ،والجمعُ أثقلُ من الواحدِ .

ولم يختلفوا في أنّ الواو في (مفرد) ثِياب ،وسِياط ،ساكنةٌ (ثوْب) و (سوْط) ،بينما هي متحركةٌ في مفردِ (طِوالٍ) وهو (طَويلٌ) .

(٤) انظر المنصف ١/ ٣٤٢ .

وقد تبع المبرّد ، وابنُ جني في الاستشهادِ بهذا البيتِ ، الميداني (١) ، وابنَ الشجري (٢) ، والزمخشري (٣) ، وابنَ يعيشٍ (٤) ، وابنَ الحاجبِ (٥) .

أما الرضي فلم يذكرْ الشاهدَ .

وهكذا نجدُ الجاربردي يتفقُ معَهُمْ في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (طِيَالُهَا) على أنّه ليس بقياسٍ ، لأنّ القياسَ : طِوَالُهَا وقد عبّرَ بعضُهم عن ذلك بالشُذُوذِ (٦) ، وبعضُهم عبّر عنه بالْقِلّةِ (٧) ، وبعضُهم عبّر عنه بقولِهِمْ ليس بالأعرفِ (٨) - كما اتفقَ الجميعُ في موضعِ الشاهد وهو (بابُ الإعلالِ) .

---

(١) انظر نزهة الطرف في فن الصرف : ٥٢١ .

(٢) انظر الأمالي ١/٥١٦ .

(٣) انظر المفصل : ٣٨١ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٠/٨٨ .

(٥) ذكر ذلك في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٤٥ ، ولم يذكره في الشافية .

(٦) كالميداني ، وابن الحاجب ، والجاربردي .

(٧) كابن يعيش .

(٨) كالزمخشري .

وذكر أيضا (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٦ - أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنةُ مُنْذِرٍ
فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ سَلاَمُهَا (٢)

وهو من شواهدِ ابنِ الحاجبِ (٢).

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٥.

(٢) البيت من الطويل . وهو لذى الرمة في المنصف ٢/ ٥ ،والتصريف الملوكي : ٨٧ ،ونزهة الطرف : ٢٧٢ ،وشرح ابن يعيش ١٠/ ٩٣ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٨١ - ٣٨٢ ،وهولأبي الغمر الكلابي في شرح شواهد العيني ٤/ ٥٧٨ ،ولأبي النجم الكلابي في شرح التصريح ٢/ ٣٨٣.

وورد غير منسوب في المفصل : ٣٨٣ ،والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٤٩ ،والممتع ٢/ ٤٩٨ ،وشرح الرضي للشافية ٣/ ١٤٣، وشرح الجاربردى : ٢٩٥ ،وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٣ ،وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ٢٤١ ،واللسان (نوم) ١٢/ ٥٩٦، وشرح الأشموني ٤/ ٣٢٨.

يتضح مما سبق أنّ العيني يجزم بأنّ البيت لأبي الغمرِ الكلابي ، لكن البغدادى في شرحِ شواهدِ الشافيةِ يجزمُ بأنّه لذى الرمةَ والروايةُ في ديوانِهِ كذا :

أَلاَ خَيَّلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ سَلاَمُهَا

وروى أيضا :

فما نغّر التَّهْوِيمَ إِلاَّ سَلاَمُهَا

وهذا لا شاهد فيه ،وقد رجعت لديوان ذى الرمة : ٧١٥ ،فوجدت فيه الرواية الثانية .

روى البيت هكذا كاملا بدون تغيير في المنصف ،وشرح الرضي ، واللسان ،وقد ورد عجز البيت فقط في المفصل ،والإيضاح في شرح المفصل ،وأوضح المسالك ،وفي شرح الأشموني ،ولكن ذكر (كلامها) بدلا من (سلامها) .

===

واستشهد به على أنّ (النُيّام) أشذّ من صُيّم ، وقُيّم ، والقياسُ النوّامُ ، (١) قال الجاربردى (ووجهُ شذوذِهِ قلبُ الواوِ ياءً من غيرِ الموجبِ ووجهُ كونِهِ أشذّ بُعدُهُ عن الطرفِ الذى هو محلُّ التغييرِ بسببِ الألفِ الواقعةِ فيه) . (٢)

وقد ذهبَ إلى ذلك قبلَهُما ابنُ جني (٣) ثُمّ تبِعَهُ الميداني (٤) ، فالزمخشرى (٥) فابنُ يعيش (٦) ثُمّ الرضي (٧) .

وبذا فإنّهُ يتفقُ معَهُم في موضوعِ الشاهدِ ، وموضِعِهِ وهو (بابُ قلبِ الواوِ ياءً في فُعَّلٍ ، وفُعَّالٍ ، إذا كانَ جمعاً) .

وقد اتفقَ الجميعُ أيضا على شُذوذِهِ .

=== كما ورد البيت كاملا ولكن برواية (كلامِها) بدلا من (سلامِها) في شرح ابن عقيل ، وشرح شواهد العيني ، وشرح التصريح .
اللغة : طرقتنا من الطروق ومن طرق إذا أتى أهله ليلا ، ومَيّة : معشوقةُ ذى الرّمةِ . وأرّقَهُ تأريقاً : أسهرَهُ ، والنُيّامُ : جمعُ نائمٍ ، والسّلامُ : التحيّةُ . قالَ البغدادى : (ذكرَ بعضُ فُضلاءِ العَجَمِ قولَهُ : ألا طرقتنا ..) يجوزُ أنْ يريدَ بطُروقِها طُروقَ خيالِها ، فإنّهُم يقيمون الخيالَ مقامَ صاحِبِهِ واستيقاظُهُم بسلامِ الخيالِ لاستعظامِهِم إياه ، والحملُ على ظاهِرِهِ من إتيانِها نفسِها ظاهرٌ .
وقد ظهر لك من الرواية الأخرى أنّ الطارق خيالُها ، لا هي ، وروى العيني وغيرُهُ (كلامِها) بدلا من(سلامِها) وهذا بعيدٌ ساقطٌ) . انظر شرح شواهد الشافية : ٣٨٢-٣٨٣ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٤٩ .
(٢) شرح الشافية : ٢٩٥ .
(٣) انظر المنصف ٢/٥ .
(٤) نزهة الطرف : ٢٧٢ .
(٥) انظر المفصل : ٣٨٣ .
(٦) انظر شرح المفصل ١٠/٤٣ .
(٧) شرح الشافية ٣/١٤٣ .

وذكر الجاربردى (١) في إعلال الواو والياء لامين هذا الشاهد :

٧ - قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنيا وَلَذَّتِهَا
مَوَالِيٌّ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ (٢)

استشهدَ به على تَحْرِيكِ الياءِ في (مَوَالِيٌّ) بالضَّمِّ في الرفعِ شَاذٌّ ، والقياسُ الإسكان .

لم يذكر ابنُ الحَاجِبِ هذَا الشاهدَ ، وقد ذَكَرَهُ الزمخشرى ، وابنُ يعيشٍ ، والرضي .

وبذَا اتفقَ مَعَهُمْ الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وموضعِهِ ، وهو (بابُ إعلالِ الواوِ والياءِ لامين) .

---

(١) في شرح الشافية : ٣١١ .

(٢) البيت من البسيط ، وورد غير منسوب في المفصل ص ٣٨٥ ، وشرح ابن يعيش ١٠/١٠٣ ، وشرح الرضي للشافية ٣/١٨٢ ، وشرح الجاربردى للشافية ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٢ .
وقال البغدادى : (قال ابن المستوفى أنشده أبو بكر السراج في كتابه لجرير .
ذَكَرَ عجزَ البيتِ فقط في المفصل ، وشرح ابن يعيش ، وشرح الرضي .
اللغة : المَوَالِيْ : (جمعُ مَوْلَى وله معانٍ كثيرةٌ ، منها السيِّدُ - وهو المرادُ هنا - والعبدُ ، وابنُ العَمِّ ، والناصرُ) . اللسان (ولى) ١٥/٤٠٨ .
والكِبَاشُ : جمعُ كَبْش ، والعُوسُ بضمِّ العينِ : ضَرْبٌ من الغنمِ ، وقيل العُوسُ : موضعٌ يُنسَبُ إليه الكِبَاشُ ، وسُحَّاحٌ : سِمانٌ .
قال البغدادى : (وفي فرحةِ الأديبِ : وُرْوِى موالىءٌ بالهمزِ ، وفيهما ضرورةٌ أخرى ، وهي صرفُ ما لا ينصرفُ .
قال ابنُ السيرافي : (همز الياء من موالىء لاستقامة البيت) ، وقال ابنُ عُصْفُور : (ومنه إبدالُ الهمزة من الياء حيثُ لا يجوزُ ذلك في الكلام) . انظر ضرائر الشعر : ٢٢٤ ، وانظر شرح شواهد الشافية : ٤٠٢ .

وذكر في الإعلال أيضا هذا الشاهد [١] على سكون الياء في النصب :

٨ - يَا بَارِئَ القَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ يُحْكِمُهُ
لَا تُفْسِدِ القَوْسَ أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا [٢]

الشاهدُ (بَارِيْهَا) استشهدَ به على أنَّ سكونَ الياءِ فيه شاذٌّ ، والقياسُ فتحُهَا ، لأنَّه المفعولُ الثاني لـ (أعطِ) .

لم يذكرْ الرضي هذا الشاهدَ ، وقد استشهدَ به الميداني [٣] ، والزمخشري [٤] ، وابنُ الحاجبِ [٥] .

وبذا وافقَهُمْ الجاربردي في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (بَارِيْهَا) ، وموضعِهِ وهو (بابُ الإعلالِ) .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيت من البسيط . وهو غير منسوب في مجمع الأمثال ١/٦٤٢ ، والمستقصى ١/٢٤٧ ، وشرح الجاربردي للشافية : ٣١٢ ، والخزانة ٨/٣٤٩ ، وشرح شواهد الشافية : ٤١١ .

(٣) في مجمع الأمثال ١/٦٣٢ .

(٤) في المستقصى ١/٢٤٧ .

(٥) انظر شرح الجاربردي للشافية : ٣١٢ .

وذكر أيضا في الإعلالِ هذا الشاهدَ :(١)

٩ - مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أُرَى فِي مُدَّتِي
كَجَوَارِيَ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ (٢)

الشاهدُ (كَجَوَارِيَ) استشهدَ بِهِ على أنَّ تحريكَ الياءِ بالكسرِ في الجَرِّ شاذٌّ ، قال الرضي في شرح الشافية :

(و قومٌ من العربِ يجرون الياءَ والواوَ مُجْرَى الحرفِ الصحيحِ في الاختيارِ ، فَيُحَرِّكُون ياءَ الرامِي رفعاً وجراً ، وياءَ (يَرْمِي) رفعاً ، وكذا واوَ (يغزو) رفعاً (٣)) .

وقال في شرحِ الكافيةِ : (إنَّ هذا ضرورةٌ ، وهوالمشهورُ كما قال البغدادي (٤)) .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيتُ من الكاملِ . وورد غيرَ منسوبٍ في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، والموشح : ٨٦ ، والمفصل : ٣٨٦ ، وشرح ابن يعيش ١٠/١٠١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٤ ، وشرح الرضي للشافية ٣/١٨٣ ، وشرح الجاربردي ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٣-٤٠٤ والخزانة ٨/٣٤٠ .
وورد عجز البيت فقط في شرح الرضي .
اللغة : الجواري :(جمعُ جاريةٍ ، وهي الشابةُ ، قال صاحبُ المصباحِ الجاريةُ : السفينةُ سُمِّيت بذلك لِجَرْيِها في البحرِ ، ومنه قيلَ للأمةِ جاريةٌ على التشبيهِ ، لِجَرْيِها مُستسخرةً في أشغالِ مواليها . والأصلُ فيها الشابةُ لِخِفَّتِها ، ثم توسَّعوا حتَّى سمَّوا كلَّ أمةٍ جاريةً ، وإنْ كانت عجوزاً لا تقدرُ على السَّعي تسميةً بما كانت عليه . والصحراءُ : هي البرِّيَّةُ والخلاءُ) . انظر الخزانة ٨/٣٤٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٤ .

(٣) ٢/١٨٢ .

(٤) شرح شواهد الشافية : ٤٠٤ .

وقال ابن عصفور : (فيه ضرورتان : إحداهما: إثبات الياء وتحريكها وكان حقه أن يحذفها ،فيقول : كجوار.

والثانية : أنّه صَرف ما لا يَنْصَرِفُ ،وكانَ الوجهُ لمّا أثْبَتَ الياءَ إجراءً لها مَجْرى الصحيحِ أنْ يُمْنَعَ الصَرْفَ ،فيقول : كجوارى) (١).

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ ،وقد ذكره الزمخشرى ،وابنُ يعيشٍ ،والرضي .

وبذا فقدْ اتفقَ مَفهَمُ الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ و موضعِهِ وهو بابُ (الإعلالِ) .

---

(١) ضرائر الشعر : ٤٤.

وذكرَ الجارّبردى (١) في الإعلالِ هذا الشاهدَ :

١٠ - مَا أَنْسَى لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عَيْشَتِي
مَا لَاحَ بِالمَعْزَاءِ رِيْعُ سَرَابِ (٢)

واستشهدَ به على أنّه أثبتَ الألفَ في (أنساه) كما ثبتَتْ الواو في (لم تَهْجُو ولم تَدَعْ) (٣) والقياسُ حذْفُهَا ، لأنّه جوابُ الشرطِ مجزومٌ . ونشأتْ الألفُ من إشباعِ الفتحةِ.

وقد ذهبَ إلى ذلك ابنُ جَمَاعَةَ ، وقالَ : (ينبغي أنْ يكونَ مجزوماً والألفُ نَشأتْ من إشْبَاعِ الفَتْحَةِ) . (٤)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ، ولا الرضي ، وقد ذكرَهُ الزمخشرى ، وابنُ الشجرى ، وابنُ يعيشٍ .

وبذا اتفقَ معهم الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ ومَوْضِعِهِ ، وهو بابُ الإعلالِ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للحصين بن قعقاع في شرح شواهد الشافية ٤١٣ .
وورد غير منسوب في المفصل : ٣٨٨ ، وأمالي ابن الشجرى ١/ ٨٦ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٠٤ ، وشرح الجاربردى .
وورد الصدر فقط في أمالي ابن الشجرى .
اللغة : المعزاء : المكان الصلب الكثير الحصا ، والرّيْعُ بكسر الراء : الطريق وكأنه أراد بِرِيْعِ سرابٍ بَيَاضَهُ ، وقال ابنُ دريدٍ الرّيعَ : العلو في الأرضِ حتّى يمتنعَ أن يُسْلَكَ ، والعيشة : الحياة . والمعنى : إلى آخر عيشتي . وما مصدرية دوامية ، والتقدير : مدة دوام لوح المَعْزَاءِ ، وهو ظرف لقوله (لا أنساه) ، والمراد التأبيد ، وهو أعم من قوله (آخر عيشتي) .
والمعنى : مهما أنسى من شيء من الأشياء لا أنسى هذا الميت .

(٣) سوف يأتي ذكر هذا الشاهد في باب شواهد الضرورة ص٦٠١ .

(٤) حاشيته على شرح الجاربردى للشافية .

وذكر الجاربردى [1] في الإبدال -إبدال الميم من لام التعريف هذا الشاهد :

١١ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي
يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ [2]

الشاهدُ فيه (بِامْسَهْمِ ، وَامْسَلِمَهْ) استشهدَ به على أنَّ إبدالَ لامِ (أَلْ) المعرفةِ ميماً ضعيفٌ .

---

(١) في شرح الشافية : ٣٢٠ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لبُجَيْر بن عُنَمة الطائي في (اللسان) (ذو) ١٥/٤٥٩ ، وشرح شواهد العيني ١/٤٦٤ ، و (شرح شواهد المغني للسيوطي) ١/١٥٩ ، و (شرح شواهد الشافية) : ٤٥١ ، والدرر ١/٥٣ .
وورد غير منسوب في (الصحاح) (سلم) ٥/١٩٥١ ، و (ذا) ٦/٢٥٥٢ . والأزهية في علم الحروف للهروى ص ١٣٣ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ٥٩ ، والمفصل : ٣٢٦ ، والأحاجي النحوية للزمخشرى : ٤٦ ، وشرح ابن يعيش ٩/١٧ ، واللسان (سلم) ١٢/٢٩٧ ، وشرح الجاربردى : ٣٢٠ ، ومغني اللبيب لابن هشام : ٧١ ، وشرح الأشموني ١/١٥٧ ، والهمع ١/ ٧٩ ، والضرائر للألوسي : ٤٣ ، ١٥٥ .
روى (وذو يواصلني) في المغني ، وشرح شواهده للسيوطي ، والأشموني .
وروى (وذو ودّ يواصلني) في الدرر ، وروى هذا الصدر : (ينصرني منك غير مقتدر) في المؤتلف والمختلف ، وحاشية ابن برى على الصحاح (سلم) ، وشرح شواهد العيني .
وروى العجز فقط في المفصل ، وشرحه لابن يعيش .

قال البغدادى : (قال ابن جني في سر الصناعة (١) هذا الإبدال شاذٌّ لا يسوغ القياس عليه ، وفيه نظر ، فإنّه لغةُ قومٍ بأعيانهم ، قال صاحبُ الصحاح (٢) : هي لغة لحميرٍ ،وقال الرضي في شرح الكافية : وهي لغةُ حمير ونفرٌ من طيّىء ، وقال الزمخشرى (٣) : (وأهلُ اليمن يجعلون مكانها الميم ،ومنه : (ليس من امْبرِّ امصيام في امسفر) وقال :

(يَرْمِى وَرائيَ .... البيت) وحينئذٍ لا يجوز الحكم على لغة قومٍ بالضعفِ ولابالشُذوذِ ، نعم لا يجوزُ القياسُ بإبدال كُلِّ لامٍ ميما ،ولكن يُتْبَعُ إنْ سُمِعَ) . (٤)

=== اللغة : ذو : هنا بمعنى الذى ،ورائي بمعنى : قدامى ، وهذه الكلمة من الأضداد تأتي بمعنى قدام وخلف ،والسلمة كما في الصحاح واحدة السلام ،وهي الحجارة .

والمعنى : ذاك خليلى الذى يعاتبني على ما كان مني من تقصير ولا يوافقني عليه ،واذا غبت دافع عني ورمى أعدائي من أجلي بالسهام والحجارة .

وفيه شاهد آخر وهو (ذو) فاستشهد به على أنها بمعنى الذى .

انظر (ذا) في الصحاح واللسان .

(١) انظر سر الصناعة ١/٤٢٣ .

(٢) انظر مادة (سلم) ٥/١٩٥١ .

(٣) انظر المفصل : ٣٢٦ .

(٤) شرح شواهد الشافية : ٤٥١ .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد .

وقد استشهد به الزمخشرى ، وبذا اتفق معه الجاربردى في موضع الاستشهاد بالبيت وهو (اسسهم ، وامسلمه) ،وان اختلفا في الموضع. اذ ذكره الزمخشرى في باب (من أصناف الحرف اللامات) . وذكره الجاربردى في (باب الابدال) وهو المكان الصحيح له .

وذكر (١) في الإبدال أيضا هذا الشاهد :

١٢ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هٰهُنَا وَمِنْ هُنَهْ
إِنْ لَمْ تُرَوِّهَا فَمَهْ (٢)

استشهد به على أنّ الهاء في (فَمَهْ) يجوز أن تكون بدلا من الألف ،لتقاربهما في المخرج . ويجوز أن يكون زجرًا . أى مَهْ يا إنسانُ . كأنّه يُخاطِبُ نَفْسَهُ ويَزجُرُها ،وهو يَرَى أنّ الإبْدالَ هنا شاذٌّ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٢ .

(٢) الأبيات من مشطور الرجز ،ووردت غير منسوبة في سر الصناعة ١/١٦٣ ، ٢/٥٥٥ ،المنصف ٢/١٥٦ ،والمحتسب ١/٢٧٧ ، والمفصل ص ٣٦٩ ،وشرح ابن يعيش ٩/٨١ ، ١٠/٤٣ ،والممتع ١/٤٠٠ ، والمقرب ٢/٣٢ ،وشرح الرضي للشافية ٣/٢٢٤ ، واللسان (ما) ١٥/٤٧٢ ، (هنا) ١٥/٤٨٤ ،وشرح الجاربردى ،والهمع ٥/٣٤١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ ، والدرر ١/٥٢ ، ٢/٢١٤ .

روى (لم أُرَوِّهَا) بدلا من (تُرَوِّهَا) في سر الصناعة ،والمحتسب ، والمنصف ،وشرح ابن يعيش ،واللسان (ها) ،وشرح شواهد الشافية .

وروى (قد أقبلت) بدلاً من (قد وردت) في الدرر ١/١٦٣ .

ورد البيتان فقط دون الثالث في المقرب ،والممتع ،وشرح الرضي ، واللسان (هنا) .

وورد البيت الأخير وحده في المفصل ،والإيضاح على شرح المفصل ٢/٤١٠ .

اللغة : قوله (قد وردت) . أى الإبلَ ،والورود : الوصولُ إلى الماءِ من غير دخولٍ فيه ،وقد يكون دخولا . وأمْكِنَهْ : جمعُ مكان .

والمعنى : إنْ لم أُرَوِّ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فماذا أصنعُ !

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن جني إذ يقول في سر الصناعة تعليقاً على الأبيات السابقة : (يريد : ومن هنا ،فأبدل في الوقف هاء فقال : (مِنْ هُنَهْ) .

فأما قوله (فَمَهْ) فالهاء فيه تحتمل تأويلين :

أحدهما : أنه أراد (فَمَا) أى : إن لم أروِّ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فَمَا ؟ أى فَمَا أصنع ؟ مُنْكِراً على نفسه ألاّ يُروِّيها ،فحذف الفعل الناصب لـ (ما) التي للاستفهام .

والوجه الآخر : أن يكون أراد - إن لم أُروِّها فَمَهْ ،أى : فاكفف عني ، فلست بشيء ينتفع به . وكأن التفسير الأول أقوى في نفسي) .(١)

وقال في المحتسب بعد إنشاد الأبيات :

(يريد إن لم أُروِّهَا فَمَا أصنع ؟ أو فَمَا معناى ؟ أو فما مقدارى ؟ فحذف الألف وألحق الهاء لبيان الحركة) .(٢)

لقد ذكر هذا الشاهد غير ابن جني، الزمخشرى ،وابن يعيش ،(٣) وابن الحاجب ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو (فمه) وموضعه وهو (باب الإبدال) .

---

(١) ١/ ١٦٤، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٨٤ .

(٢) ١/ ٢٧٧ .

(٣) ذكره ابن يعيش في باب الإبدال ،وذكره أيضا في باب الوقف وموضع الشاهد (هنه) إذ يريد به (هنا) فأبدلت الألف هاء، لتوافق بقية القوافي وشجّعه على ذلك شبه الهاء المقدرة بتاء التأنيث ،وكانت هذه اللغة من قبيل إجراء الوقف مجرى الوصل). شرح المفصل ٩/ ٨١ ، وقد اتفق مع ابن يعيش في ذلك ،الرضي ، وابن عصفور .

وذكر الجاربردى (١) في الإبدال هذا الشاهد :

١٣ - وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِى
مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا (٢) ؟

مستشهدا به على أنّ (هذا) أصلُهُ (أذا الذى ؟ فأبدلت همزةُ الاستفهامِ هاءً ، وإنّما أبدلوا الهمزةَ هاءً ، لأنّ الهمزةَ حرف شديدٌ مستثقلٌ ، والهاءُ حرفٌ مهموسٌ خفيفٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٢ .

(٢) البيت من الوافر . وهو لجميل بثينة في ديوانه : ٢١٨ ، وتهذيب اللغة (ذا) ٦/ ٤٨٠ ، واللسان (ذا) ١٥/ ٤٥٠ ، وهو غير منسوب في كتاب السيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب : ٥٦٨ ، وسر الصناعة ٢/ ٥٥٤ ، والمحتسب ١/ ١٨١ ، والصحاح (ها) ٦/ ٢٥٥٩ ، ورسالة الملائكة : ٩٥ ، والمفصل : ٣٦٩ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٤٣ ، والمقرب لابن عصفور ٢/ ١٧٨ ، والممتع ١/ ٤٠٠ ، وشرح الرضي للشافية ٣/ ٢٢٤ ، وشرح الجاربردى للشافية ص ٣٢٢ ، وتاج العروس (ها) ١٠/ ٤٣٤ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٧٧ . وروى (أتت) بدلاً من (أتى) في رسالة الملائكة ، وشرح الرضي والقاموس المحيط (ها) . وروى (قلانا) بدلاً من (جفانا) في المحتسب .
وروى عجزه في التهذيب كذا : "رَامَ القَطِيعَةَ بَعْدَنَا وَجَفَانَا "
قال البغدادى في شرح شواهد الشافية : (وقائله مشهور ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة ، فإنّ في غالب شعره أن النساء يتعشقنه) . وليس في ديواني عمر وجميل المطبوعين ، وأثبته جامع ديوان جميل ص ٢١٨ نقلاً عن رسالة الملائكة ، وهو غير موجود فيها .

===

قال ابن جني : (لا يريدُ هذا الذى ،بل يريد أُذا الذى ؟ ثم أبدلَ همزةَ الاستفهامِ هاءً ،وقد يجوزُ مع هذا أن يكونَ أراد هـــذا الذى مُخبراً ثُمَّ حذفَ الألفَ)(١).

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب . وقد ذكره السيرافي ،وابـــن جني ،والزمخشرى وابن يعيش ،وابن عصفور ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو باب الإبدال .

=== وصواحبُها : فاعلٌ جمعُ صاحبةِ . وقالَ الجاربردى أنَّه مفعول فقال: (أتى الرجلَ المذكورُ في أولِ القصيدةِ صواحبُ امرأة مذكورة ،فقلن : أى الصاحبات ،هذا : أذا ؟ منح : أعطى) .

(١) المحتسب ١/ ١٨١.

وذكر أيضا [١] في إبدال اللام من النون هذا الشاهد :

١٤ - وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا
أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ [٢]

استشهد به على أن (أُصَيْلَالاً) أصله (أُصَيْلَان) ، فأبدلت النون لاما لقرب مخرجهما .

قال العيني : (هذا الإبدال غير شائع) . [٣]

لم يستشهد الرضي بهذا الشاهد ، وقد استشهد به ابن السراج ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت ، وموضعه وهو باب (إبدال الحروف) .

---

(١) انظر شرح الجاربردي : ٣٢٣ .

(٢) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه : ٢ ، وفي سيبويه ٢/ ٣٢١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت : ٤٧ ، والمقتضب ٤/ ٤١٤ ، والأصول في النحو ٣/ ٢٧٥ ، والأغاني : ١١/ ٣٨١٧ ، والمفصل : ٣٧٠ ، والإنصاف ١/ ١٧٠ ، ٢٦٩ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٤٥ - ٤٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤١١ ، وشرح الجاربردي : ٣٢٣ ، وشرح شواهد العيني ٤/ ٥٧٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٨٠ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤٨١ ، والخزانة ٤/ ١٢٤ ، ١١/ ٣٦ ، والدرر ١/ ١٩١ ، وورد غير منسوب في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٥٥ .
وروى (عيّت) بدلا من (أَعْيَتْ) في الديوان ، وفي المقتضب ، وشرح ابن يعيش ، والدرر .
وروى (أصيلانا) بدلا من (أصيلال) في سيبويه ، ومعاني القرآن للفراء وشرح ما يقع فيه التصحيف ، والإنصاف ، والأغاني .
وروى الصدر فقط في المفصل ، والإيضاح على شرح المفصل .
وعلى رواية سيبويه والفراء والعسكري وابن الأنباري يسقط الاستشهاد بالبيت .

(٣) انظر شرح الشواهد الكبرى ٤/ ٥٧٨ .

وذكر الجاربردي (١) في الإبدال أيضا هذا الشاهد :

١٥- هَلْ أَنتُمْ عالِجُونَ بِنا لَعَنّا
نَرَى العَرَصاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيامِ (٢)

فاستشهد به على أن أصل (لَعَنّا) لعلنا ،فأُبدلت اللام نونا لتقاربهما في المخرج ،ولذلك يدغم فيها .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢١ .

(٢) البيت من الوافر ،وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠ ،والإبدال لابن السكيت ص ١١١ ،واللامات للزجاجي : ١٤٧ ،وأمالي القالي ٢/ ١٣٤ ،والصحاح (لعن) ٦/ ٢١٩٦ ،سمط اللآلي ٢/ ٧٥٨ ،واللسان (لعن) ١٣/ ٣٩٠ ، ٧٥٨ ،وشرح شواهد الشافية ص ٤٦٤ ،والخزانة ٩/ ٢٢٢ .
وهولجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩ ،واللسان (أنن) ١٣/ ٣٤
وورد غير منسوب في الإنصاف ١/ ٢٢٥ ،وشرح الجاربردي : ٣٢١ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٢ ،والخزانة ١٠/ ٤٢٢ .
ورواية الديوان :
أَلَستم عائجينَ بِنا لَعَنا نرى .... الخ "
وهي كذلك في اللامات ،والسمط ،والخزانة ٤/ ٣٩ ،
وروى (هَلْ أَنْتُمْ عائِجُونَ) في إبدال ابن السكيت ،وأمالي القالي .
وروى في (اللسان) (أنن) ١٣/ ٣٤ (هل أنتم عائجون بنالأنّا) .
وروى في الصحاح (لغنّ)،والإنصاف ،واللسان (لعنّ) والخزانة :
أَلا ياصاحِبي قِفا لَغنّا نَرَى العَرَصاتِ أو أثر الخِيامِ
اللغة : عائجٌ اسمُ فاعلٍ من عُجْتُ البعيرَ أَعُوجُهُ عَوْجا إذا عطفتُ رأسَهُ بالزمامِ ،والباءُ بمعنى (مَعَ) وعَرْصَةُ الدارِ : ساحتُها ،وهي البقعةُ الواسعةُ التي ليس فيها بناءٌ ،وسُمّيت عَرْصَةً ،لأنّ الصبيانَ يَعْتَرِصون فيها ،أي يلعبون ويمرحون .

ويرى ابن الحاجب أن الإبدال هنا ضعيف .

لم يستشهد (١) ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذا البيت.

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

---

(١) وقد استشهد به بعض اللغويين كابن السكيت ،والقالي ،والجوهرى ، وابن الأنبارى ،وابن منظور .

وذكر الجاربردى (١) في إبدالِ اللام من الضاد هذا الشاهِد :

١٦ - لَمَّا رَأَى أَنْ لا دَعَهْ وَلا شِبَعْ
مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ (٢)

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٤.

(٢) البيتان من الرجز ،وهما لمنظور بن حية الأسدى في شرح شواهد العيني ٥٨٤/٤ ،وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ،وهما بلانسبة في إصلاح المنطق : ٩٥ ، وسر الصناعة ٣٢١/١ ، والخصائص ٢٦٣/١ ، ٣٥٠/٢ ، ١٦٣/٣ ،والمنصف ٣٢٩/٢ ،والمحتسب ١٠٧/١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف للعسكرى ٣٦٩ ،والاقتضاب لابن السيد البطليوسي : ٢٢٠ ،والمفصل : ٣٧٠ ،وشرح ابن يعيش ٤٦/١ ،والمقرب ١٧٩/٢ ،والممتع ٤٠٣/١ ،وشرح الرضي ٣٢٤/٢ ، ٢٢٦/٣ ،واللسان (أبز) ٣٠٤/٥ ، (أرط) ٢٥٥/٧ ، (ضجع) ٢١٩/٨ ، (رطا) ٣٢٥/١٤ ،وشرح الجاربردى : ٣٢٤ ، وشرح الأشموني ٢٨٠/٤ ، ٣٣٢ ،والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٩/١ في المحتسب ،روى (اطّجع)بدلا من (الطجع) ،وروى (اضطجع) بدون إبدال في اللسان (رطا) ، (أرط) و(أبز) وروى (فاضجع) في الاقتضاب . وروى البيت الأول فقط في المفصل، وشرح ابن يعيش ،وشرح الأشموني ،وفيه شاهدٌ آخرُ (دَعَهْ)حيثُ قُلِبَتْ تاءُ التأنيثِ فيها هاءً في الوصلِ ،لأنّه أجْراهُ مجرى الوقفِ لضرورةِ الشعر .

اللغة : الدَعَةُ : الراحةُ والسكونُ ،قال الجوهرى : (الدعةُ : الخفضُ ،والهاءُ عوض من الواوِ تقولُ فيه : وَدُعَ الرجل -بالضمّ- فهو وديعٌ -أى ساكنٌ ،وادِعٌ أيضا ، والشِّبَعُ : بكسرِ الشينِ وفتحِ الموحدةِ نقيضُ الجوعِ ،وأمّا الشَّبْعُ - مع تسكينِ الباءِ - فهو ما أشبعك من شيءٍ) والأرطى : شجرٌ من شجرِ الرملِ ،

= = =

استشهد به على أنّ (الطَّجَعْ) أصلُها (اضطجع) (١) فأبدلت الضادُ لاماً ، ويرى ابنُ الحاجبِ أنّ الإبدالَ هنا ضعيفٌ .

وقال ابنُ جني : إنّه شاذٌّ إذ يقولُ تعليقاً على البيتِ السابق : (فأبدلَ الضّادُ لاماً ،وهذا شاذٌّ ،وذلك أنّه كره التقاءَ المطبقين فأبدلَ مكانَ الضادِ أقربَ الحروفِ إليها) . (٢)

لم يستشهدْ بهذا البيتِ ابنُ الحاجبِ واستشهدَ به ابنُ جني والزمخشري ،وابنُ يعيش ،وابنُ عصفور ،والرضي .

وبذا اتفقَ معهُم الجاربردي في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وموضعِهِ وهو بابُ الإبدالِ .

=== والواحدةُ أرطاةٌ . الحِقْفُ : التلُّ المُعْوَجُّ من الرملِ ،واضطجعَ : وضعَ جنبَهُ على الأرضِ يقولُ : لما رأى الذئبُ أنّه لا يشبعُ من الظبي ، ولا يُدْرِكُهُ وقد تعِبَ في طلبِهِ ،مالَ إلى الأرطاةِ فاضطجعَ عِندَها .

(١) قال ابنُ جني في المحتسب ١/١٠٧ : (فإنْ قِيلَ قدْ أحطْنا علما بأنّ أصلَ هذا الحَرْفِ اضتجع (افتعل) من الضجعةِ ،فلما جاءَتْ الضّادُ قَبْلَ تاءِ (افتعل) أُبْدِلَتْ لها التاءُ طاءً . فَهَلا لما زالَتْ الضّادُ فصارَتْ بإبدالِها إلى اللامِ رُدَّتْ اللامُ فقيلَ : التجع ، كما تقول : التجمَ والتجأَ ؟
قِيلَ:هذا إبدالٌ عَرَضَ للضاد في بعض اللغات ،فلما كانَ أمرا عارضا وظَلا في أكثرِ اللغاتِ خالصا - أقرّوا الطّاءَ بحالها إيذانا بقِلّةِ الحَفْلِ بما عَرَضَ من البَدْلِ ،ودلالةً على الأصلِ المنحو المعتمد) .

(٢) انظر المنصف ٢/٣٢٩ ،وانظر كذلك سر الصناعة ١/٣٢١ .

وذكر الجاربردى (١) في إبدال تاء افتعل دالا قوله :

١٧ - فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحْبِسانَا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيحَا (٢)

مستشهداً به على أنّ (اجدزّ) أصلُهُ (اجتز) فأبدلت تاءُ الافتعالِ مع الجيمِ دالاً في بعضِ اللغاتِ ،وصرّح بأنه شاذٌّ لا يُقاسُ عليه. وهذه لغةٌ لبعضِ العربِ ، تُحْفظُ ولا يُقاسُ عليها .

---

(١) انظرشرح الشافية : ٣٢٤.

(٢) البيت من الوافر ،وهو لمُضَرِّس بن ربعي الفقعسي في اللسان (حرز) ٥/ ٣٢٠ ،وشواهد الشافية : ٤٨١ . وهو ليزيد ابن الطثرية أو مُضَرِّس بن ربعي في الصحاح (حرز) ٣/ ٨٦٨، وشرح شواهد العيني ٤/ ٥٩١ ،وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٩٨ ،وورد غير منسوب في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٢٩١ ،وسر الصناعة ١/ ١٨٧ ،والصاحبي لابن فارس : ٣٦٣ ، وتفسير الطبرى ٢٦/ ١٠٣ ،وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنبارى : ١٦ ،وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزى : ٢١ ،والمقرب ٢/ ١٦٥ ،والممتع ١/ ٣٥٧ ،وشرح الرضي ٣/ ٢٢٨، وشرح الجاربردى : ٣٢٤ ،وشرح الأشموني ٤/ ٣٣٢.
رُوِى (لا تحبسنا) في اللسان ،والمقرب ، والممتع والعيني ،ورُوِى (اجتز) بدون إبدال في (الصحاح) وتأويل مشكل القرآن ، واللسان .
وروى في المفصل هذا الجزء فقط (واجْدَزَّ شِيحا) .
اللغة : فقلتُ لصاحبي : أراد بالصاحب من يحتطب له ،بدليل روايةِ (وقلتُ لحاطِبي) وقولُهُ : بنزعِ أصولِهِ : الباءُ سببية ،وروى بدل الباءِ اللام التعليلية ،والضميرُ في أصولِهِ راجعٌ إلى الحطب المفهومِ من حاطِبي) ، والجزُّ : القطعُ ،وأصلُهُ في الصوف ،والشيح : نباتٌ سهلي له رائحةٌ .
===

وذلك ما ذهب إليه ابن جني قبله حيث يقول تعليقا على البيت السابق : (ولا يقاس ذلك إلّا أن يُسْمَع ، لا تقولُ في اجترأ اجدرأ ، ولا في (اجترح) اجدرح) .(١)

لم يستشهد ابنُ الحاجبِ بهذا البيت ، وقد استشهد به ابنُ جني والزمخشري ، وابنُ يعيشٍ ، وابنُ عُصْفُورٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهُمْ الجاربردي في موضوعِ الشاهدِ ، وموضعِهِ وهو بابُ إبدالِ الدالِ تاءً) .

=== والمعنى : يقول : (لا تَحْبَسْنَا عن شيءٍ اللحمِ ، بأنْ تقلعَ أصولَ الشجرِ ، بَلْ خُذْ ما لانَ من قضبانِهِ وعيدانِهِ ، وأسْرِعْ لنا في شيْهِ) . واستشهدَ به في الصحاحِ واللسانِ على أن (تَحْبَسانا) جاءتْ دليلٌ على أنَّ العربَ رُبّما خاطبتْ الواحدَ بلفظِ الاثنين .

(١) سر الصناعة ١/١٨٧ .

وذكر الجاربردى (١) في (إبدالِ الجيمِ من الياءِ غيرِ المشددةِ)

هذا الشاهدَ :

١٨ - لَا هُمَّ إن كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ فَلا يَزَالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ (٢)

الشاهد في قوله (حِجَّتِجْ ، بِجْ ، وَفْرَتِجْ) استشهد به على إبدال الجيم من الياء الخفيفة ، وأصله (حِجَّتِي ، بِيْ ، وَفْرَتِيْ) بياءِ المتكلمِ في الثلاثةِ ، وهذا أشذُّ من إبدالِ الجيمِ من الياءِ المشددةِ كما ذهبَ ابنُ الحاجبِ والجاربردى .

---

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢٤ .

(٢) الأبيات من الرجز ووردت غير منسوبة في نوادر اللغة ص ٤٥٦ ، وإبدال ابن السكيت ص ٩٦ ، ومجالس ثعلب ١/١١٧ ، والأصول في النحو ٣/٢٧٤ ، وأمالي القالي ٢/٧٦ ، والسيرافي في ضوء شرحه للكتاب ص ٤٤٠ ، وضرورة الشعر للسيرافي ص ١٥٣ ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص ٢٥٨ ، والتصريف الملوكي ص ٥٠ ، وسر الصناعة ١/١٧٧ ، والمحتسب ١/٧٥ ، ومقاييس اللغة (عجّ) ٤/٢٩ ، والضرورة للقزاز ص ١٧٩ ، والمفصل ص ٣٧٣ ، وشرح ابن يعيش ١٠/٥٠ ، والمقرب ٢/١٦٥ ، والممتع ١/٣٥٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٣١ ، وشرح الرضي للشافية ٢/٢٨٧ ، واللسان (ولق) ١٠/١٠٣ ، (جيم) ٢/٢٠٥ ، وشرح الجاربردى ، والعيني ٤/٥٧٠ ، والأشموني ٣/١٤٧ ، ٤/٢٨١ ، والهمع ٣/٦٤ ، ٥/٣٤١ ، وشرح التصريح ٢/٣٦٧ ، والضرائر للألوسي ص ١٥٢ ، شرح شواهد الشافية ص ٢١٥ ، والدرر ١/١٥٥ ، ٢/٢١٤ .
يروى (يا رب) بدلا من (لا هُمَّ) في النوادر ، ومجالس ثعلب ،

===

قال ابنُ السراجِ : (وقد أبدلوها من الخفيفةِ ، وذلك ضعيفٌ قليلٌ)(١) .

ووضّحَ الرضي أصحابَ هذه اللغةِ فقال : (ويُبْدِلُ ناسٌ من بني تميم الجيمَ مكانَ الياءِ في الوقفِ ، شديدةً كانتِ الياءُ أوخفيفةً ، لخفاءِ الياءِ ، وقربِ الجيمِ منها في المُخرجِ مع كونِهِ أظهرَ من الياءِ ، فيقولُ : تميمجْ ، وعلِجْ في تميميْ ، وعليْ .

ذكرَ هذا الشاهدَ قبلهُ ابنُ السراجِ ، والسيرافي ، والزمخشري ، وابنُ الحاجبِ ، وابنُ عُصْفورٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهُمْ الجاربردي في موضوعِ الشاهدِ ، وموضعِهِ وهو بابُ الإبدالِ .

=== والأصول ، والسيرافي ، وليس في كلام العرب ، والتصريف الملوكي ، والمحتسب ، ومقاييس اللغة ، وضرائر الشعر ، وشرح الرضي ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٤/٢ .

اللغة : لاهُمَّ : يريد اللّهم إنْ قَبِلْتَ حجتي فلا يزال يأتيك شاحجٌ ، والشاحجُ : البغلُ والحِمارُ ، من شَحَجَ البَغلُ والحِمارُ والغرابُ إذا صوّتَ ، والأقمرُ : الأبيضُ ، والنَّهاتُ : النَّهاقُ ، ويُنزّى : أي يُحرّك ، وفِرْتَجْ : أي وفِرتِيْ ، والوفرةُ : الشعرةُ إلى شحمةِ الأذنِ .

يقول : اللهم إن قَبِلْتَ حِجّتي هذه فلا تزالُ دابّتي تأتي بيتك وأنا عليها مُحرّكٌ وفرتي أوجسدي في سيرها إلى بيتك - أي إنْ علمت أن حِجّتي هذه مقبولةٌ فأنا أبداً أزورُ بيتك .

(١) أصول النحو ٢٧٤/٣ .

(٢) شرح الشافية ٢٨٧/٢ .

وذكر الجاربردى (١) أيضا هذا الشاهد :

١٩ - حَتى إذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا (٢)

استشهدَ به على أنَّ الجيمَ في (أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا) بَدَلٌ مِنْ الياءِ ،فحُرِّكت بالحركةِ التي كانت للياء ،لأنَّ الأصل (أَمْسَيَتْ وأَمْسَى) وقيل : إنَّها بدلٌ من ألفِ (أمسى) وساغَ إبدالُها من الألفِ ،لِكَونِها مُبْدَلَةً من الياءِ ،لأنَّ الجيمَ لا تُبدَلُ من الألفِ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٤.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لم يُذْكَر له سابق ولا لاحق . ونُسِبَ للعجاج في شرح شواهد الشافية : ٤٨٦ ،وليس في الديوان الذى بين يدى.
وورد غير منسوب في الأصول في النحو ٣/ ٢٧٥ ،والسيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب : ٥٧٩ ،والتكملة : ٥٦٦ ،والمحتسب ١/ ٧٤ ،وسر الصناعة ١/ ١٧٧ ،والتمام في تفسير أشعار الهذليين : ١٣٣ والتصريف الملوكي : ٥١ ،والمفصل : ٣٧٣ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٥٠ والصحاح (جيم) ١/ ٢٩٧ ،ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني :١٧٩ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤١٣ ،والممتع ١/ ٣٥٥ ،وضرائر الشعر: ٢٣٢ ، وشرح الرضي للشافية ٣/ ٢٣٠ ،واللسان (جيم) ٢/ ٢٠٥ ،و(مسى) ١٥/ ٢٨١ ، وشرح الجاربردى : ٣٢٤.

اللغة : اختلف العلماءُ في الضميرِ في قولِهِ (أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا) فقيلَ:هما عائدان إلى أتانٍ وعِيرٍ ،وقيلَ هما عائدان إلى نعامةٍ وظليم ، وأَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا : يُريدُ أَمْسَتْ الأُتُنُ وأَمْسَى العِيرُ ، أو أَمْسَتْ النَعامَةُ ،وأَمْسَى الظليمُ.

ويرى الجاربردى أنَّ الإبدالَ في الياءِ المُخفَّفةِ أشذُّ منه في المُشدَّدةِ ،وقد وضَّحَ عِلَّةَ ذلك فقال : (وإنَّما كان هذا أشذَّ ،لأنَّهم جعلوا فيه الياءَ المقدرةَ كالملفوظةِ) .

قال الرضي : (فلما أُبْدِلَتْ الياءُ جيما لم ينقلب ألفا ،ولم يَسقُطْ للساكنين (١) ،كالياءِ في (أَمْسَتْ وأَمْسَى) .(٢)

ثم وَضَّحَ عِلَّةَ كَوْنِهِ أشذَّ فقالَ : (وإنَّما كانَ في نحو (أَمْسَجَتْ) أشذَّ ،لأنَّ الأصلَ أن يُبْدَلَ في الوقفِ ،لبيانِ الياءِ ، والياءُ في مِثْلِهِ لَيْسَ بموقوفٍ عليه) .

وقال ابنُ المستوفى : (وأورَدَ الزمخشرى الأُعْجَل ،لأنَّ الإبدالَ فيه وقعَ حَشْوا في كلمةٍ ، وهو أشدُّ شذوذاً من الأولِ ،وأشدُّ منه بُعْداً إبدالُ الجيمِ من الياءِ في (أَمْسَجَتْ وأَمْسَجا) أبْدَلَهَا حَشْواً وأجرى الوصلَ مجرَى الوقفِ متوهِّما أنَّها ملفوظٌ بها ياءٌ ،لأنَّ أصلَ الألفِ فيها الياءُ .)(٣)

لقد ذكر هذا الشاهدَ ابنُ السَّرَّاجِ ،والسِّيرافي ،والفارِسي ،وابنُ جني والزمخشرى ،وابنُ يعيشٍ ،وابنُ الحاجِبِ في المتن ،وابنُ عُصْفورٍ ،والرضي .

وبذا اتفقَ معهُمْ الجاربردى في موضوعِ الشاهِدِ ،وموضعِهِ.

---

(١) قال ابن جني في المحتسب ١/ ٧٤ : (قال أبو علي هذا يَدُلُّك على أن ما حُذِفَ لالتقاءِ الساكنين في حُكْمِ الحاضرِ الملفوظِ به ،قال ألا ترى أنَّه أبدلَ من لامِ (أَمْسَيْتَ) بعدَ أن قدَّرها ملفوظاً بها ،ولو كان الحذفُ ثابتا هنا لما جازَ أنْ يُبْدَلَ من اللامِ شيءٌ ،لأنَّ البدلَ إنَّما هو مِنْ ملفوظٍ به ،كما أنَّ البدلَ ملفوظٌ به) .

(٢) شرح الشافية ٣/ ٢٣٠ .

(٣) نقلا عن شرح شواهد الشافية ٤٨٦ .

جـ - شواهد صوتية تتعلق بضرورة الشعر :

ذكر الجاربردى (١) في التقاء الساكنين هذا الشاهد :

١ - عَجِبْتُ لمولودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وذى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ (٢)

وذى شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ
مُجَلَّلَةٍ لا تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ
وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانِ

الشاهد (يَلْدَهْ) استشهدَ به على أنَّ أصلَهُ (يَلِدْهُ) بكسرِ اللامِ ثُمَّ لمَّا أسكن اللام تشبيهاً (بكَتِف) والتقى ساكنان حَرَّكَ الدالَ

---

(١) شرح الشافية للجاربردى : ١٥٨.

(٢) الأبيات من الطويل . وقد اقتصرَ جميعُ النحاةِ والصرفيين على البيتِ الأولِ ،وهو موضعُ الشاهدِ ،وقد نُسِبَ إلى رجلٍ مِنْ أزْدِ السراةِ في سيبويه ٢/٢٦٦، والسيرافي : ٢٠٣ ، وشرح التصريح ٢/١٨ ،وشرح شواهد الشافية : ٢٣ .
ونُسِبَ لعمرو الجنبي يقولُهُ لامرئِ القيسِ حينَ لَقِيَهُ في بعضِ المفاوزِ وشرح شواهد العيني ٣/٣٥٤-٣٥٥ ،وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٣٩٨ ،والخزانة ٢/٣٨١ ،والدرر ١/٣١، ٣٢.
وهو غير منسوب في الكامل ٣/١٧٧ ،والأصول في النحو٣/٥٨، والتكملة : ٧، والحجة ١/٣١٠ ،والخصائص ٢/٣٣٣ ،والتصريف الملوكي :٧٣ ،والموشح : ٨٦ ،والمفصل : ٣٥٣ ،وشرح ابن يعيش ٤/٥٤٨ ، ٩/١٢٦ ،والمقرب لابن عصفور ١/١٩٩ ،وشرح الرضي ١/٤٥ ،وشرح الجاربردى :١٥٨ ،والهمع ١/٥٤.

===

وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب (١) وقد سبقهما سيبويه ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني .

=== وقد رُوِيَ (أَلاَرُبَّ مولود) في سيبويه ، وابن السراج ، وشرح ابن يعيش والمقرب ، والمغني ، وشرح شواهد العيني ، والهمع ، وشرح شواهد المغنى ، وشرح التصريح وقد وردت الأبيات الثلاثة في شرح شواهد المغني ، وشرح شواهد الشافية والدرر .

وقد ورد الصدر فقط في الخصائص ، شرح الرضي ، والهمع ، وقد ورد البيت الأول في عدا ما ذكر من المراجع السابقة .

اللغة : وأراد بالمولود الذى ليس له أب : عيسى عليه السلام ، والولد الذى ليس له أبوان : آدم عليه السلام ، وذى شامة : القمر . وحُرّ الوجه : ما بدا من الوجنة ، ومجللة : من التجليل ، وهو التغطية ، وقوله : (لا تنجلي لزمان) . أى وإن تطاول زمانها . وفي الخزانة : (وقيل أراد بذى الولد : البيضة ، وقيل أراد به : القوس ، وولدها السهم لم يلده أبوان لأنه لا تتخذ القوس إلاّ من شجرة واحدة مخصوصة . وهذان القولان من الخرافات فإنّ البيضة متولدة من أنثى وذكر ، والقوس : لا تتصف بالولادة حقيقة ، وإن أراد بها التولد ، وهو حصول شيء من شيء فليست مما ينسب إليه الوالدان ، وانظر شرح شواهد المغني ١/٣٩٩ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٧ ، وانظر سيبويه ٢/٢٦٦ ، والتكملة : ٧ ، والخصائص ٢/٣٣٣ .

قال الأعلمُ تعليقاً على البيتِ السابقِ : (أرادَ (لم يلدْهُ) فسكّن اللامَ على لغةِ من قال في (فخذٍ : فخْذٌ) ، ثمّ حرّكَ الدالَ لسكونِها ، وسكونِ اللامِ ، وخصّها بالفتحِ إتباعاً للفتحةِ قبلها) .(١)

ويُلاحظُ أنّ التسكينَ هنا غيرُ مطّردٍ ، وذهبَ الرضي إلى أنّه قليلٌ ووضّحَ العِلّةَ في ذلك قائلاً :

(وإنّما قلّ التخفيفُ في هذه ، لأنّها ليستْ ثلاثيةً مجردةً مبنيةً على الخِفّةِ ، فلم يُستنكرْ فيها أدنى ثِقَلٍ) .(٢)

وقال السيوطي إنّه سُكّنَ للضرورةِ .(٣)

وهكذا نرى أنّ ابنَ الحاجبِ لم يذكر هذا الشاهدَ ، وقد ذكره سيبويه ، وابنُ السراج ، والفارسي ، وابنُ جني ، والزمخشري ، وابنُ يعيشٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهمْ الجاربردي ، في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وهو (لم يلدْهُ) .

كما اتفقَ الجميعُ ما عدا الرضي ، في موضعِ الاستشهادِ ، وهو بابُ (التقاءِ الساكنين) .

أمّا الرضي فقد استشهدَ به في بابِ (أبنيةِ الاسمِ الثلاثي) .

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٩٠ .

(٢) شرح الشافية ١/ ٤٥ .

(٣) انظر شرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨ .

وذكر الجاربردى (١) في همزة الوصل هذا الشاهد ،وهو قول الشاعرِ: (٢)

٢ - إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فإِنَّهُ
بِبَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ (٣)

واستشهدَ به على أنَّ قَطْعَ هَمْزةِ (الإثنين) شَاذٌّ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ١٦٧ .

(٢) هو قيس بن الخطيم من الأوس من بني ظفر . شاعر فارسي أنصارى وكانت له منافسات مع حسان بن ثابت ومات كافرا .
انظر طبقات ابن سلام ص ٢٢٨ ،والمؤتلف والمختلف : ١١٢ ، ومعجم الشعراء للمرزباني : ٣٢١ ،وخزانة الأدب ١٦٨/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، انظر ديوان الشاعر : ١٠٥ ،وورد منسوبا له في النوادر لأبي زيد : ٥٢٥ ،وأمالي القالي ١٧٧/١ ،ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريرى : ٢٥٦ ،وضرائر الشعر لابن عصفور : ٥٤ ،وشرح ابن يعيش ١٣٧/٩ ،واللسان (ثنى) ١١٧/١٤ ،وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٥٦٦/٤ ، وشرح شواهد الشافية : ١٨٣ ،وورد غير منسوب في المفصل : ٣٥٦ ،وشرح الرضي للشافية ٢٦٥/٢ ،وشرح الجاربردى للشافية : ١٦٧ .

ونسب إلى جميل معمر في الكامل ٣١٣/٣ . وقد وجدته في ديوانه : ٤٥ والصواب أنَّه لقيس لاتفاق أكثر المراجع .
ورواية الديوان (تَكْثِيرِ الحَدِيثِ) بدلا من (تَكْثِيرِ الوُشَاةِ) وهي كذلك في أمالي القالي ،وفي النوادر ورد برواية :
إذا ضَيَّعَ الاثنان سِرًّا فإنَّهُ * بِنَشْرٍ وتَضْيِيعِ الوُشَاةِ قَمِينُ) .

===

قال الحريري : (والصوابُ في ذلك أنْ تسقطَ همزةُ الوصلِ ، وتُكسرُ لامُ التعريفِ والعِلّةُ فيه أنّه لمّا دخل لامُ التعريفِ على هذه الأسماءِ ، صارتْ همزةُ الوصلِ حشوا ، والتقى في الكلمةِ ساكنان ، لامُ التعريفِ ، والحرفُ الساكنُ ، الذي بعدَ همزةِ الوصلِ ، فلهذا وجبَ كسرُ لامِ التعريفِ ...) (١)

وقال ابنُ عُصْفورٍ : (ومنها قطْعُ ألفِ الوصلِ في الدرجِ إجراءً لها مَجْراها في حالِ الابتداءِ بها . وأكثرُ ما يكونُ ذلك في أوّلِ النصفِ الثاني من البيتِ لتقديرِ الوقفِ على الأنصافِ التي هي الصدورُ ، ومنه قولُ قيسِ بنِ الخطيمِ ... البيتَ السابقَ) . (٢)

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ هذا الشاهدَ ، وذكره المُبرِّدُ ، والزمخشري وابنُ يعيشٍ ، وابنُ عُصْفورٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهمْ الجاربردي في موضوعِ الشاهدِ وهو (الاثنين) .

كما وافقَ الزمخشري وابنَ يعيشٍ والرضي في موضعِ الشاهدِ وهو (بابُ همزةِ الوصلِ) .

=== وورد صدر البيت فقط في المفصل - وروى في اللسان (بِنَثٍ) بدلاً من (بِبَثٍ) .

اللغة : بَثّ الخبرَ : بباءٍ موحدةٍ فمثلثة ، وهو مصدرُ بَثّ الخبرَ يَبُثّهُ إذا نشرهُ ، والوشاةُ : جمعُ واشٍ وهو النّمّامُ . وقَمِينٌ : جديرٌ وخليقٌ .

(١) درة الغواص ص ٢٥٦ .

(٢) ضرائر الشعر ص ٥٤ .

ذكر الجاربردى [١] في الوقف (تحريك هاء السكت في الاستفاثة)

هذا الشاهد :

٣ - يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْـلُ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ

فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الأَمَـلْ [٢]

الشاهد فيه (يا رَبَّاه) استشهدَ به على أنَّ إلحاقَ هاءِ السكتِ في الوصلِ شاذٌّ، لضرورةِ الشعرِ . وتَحْرِيكُهَا لحنٌ كما يقولُ الزمخشرى [٣] ، لأنَّ حقَّهَا أن تكونَ ساكنةً .

وذهبَ الجاربردى إلى أن تَحْرِيكَهَا هنا ضرورةٌ رديَّةٌ قـال : (ومَعْذِرَتُهُ [٤] أنَّه لمَّا اضطرَّ - حينَ وَصَلَ - إلى التحْرِيكِ ، لئلا يجتمعَ ساكنان في الوصلِ حَرَّكَهَا . ورُوِيَتْ مكسورةً على أصلِ التقاءِ الساكنين ومضمومةً تشبيهاً بِهَاءِ الضميرِ .)

---

(١) في شرح الشافية : ١٨١ .

(٢) الشاهد من الرجز . ونُسِبَ لعروةَ بنِ حزامٍ في (شرح ابن يعيش) ٩/٤٧-٤٨ ، وشرح الجاربردى : ١٨١ ، والخزانة ٧/٢٧١ . وورد غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٢ ، وإصلاح المنطق : ٩٢ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزى : ٢٢٥ ، و (ها) في الصحاح ٦/٢٥٥٩ ، واللسان ١٥/٤٨٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٢٨ .
المعنى : (سَأَلَ رَبَّهُ أنْ يُرِيَهُ عفراءَ قبلَ أجلِهِ ويجمعُ بينَهُما) .

(٣) انظر المفصل : ٣٣٢ .

(٤) أى معذرة الشاعر .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ،وذكره ابن يعيش.(١)

وبذا اتفق معهُ الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ وإن اختلفا في الموضع إذ ذكره ابن يعيش في باب (حروف السكت).على حينِ ذكَرَهُ الجاربردى في بابِ (الوقفِ).

---

(١) انظر شرح المفصل ٦/٤٧-٤٨.

وذكر الجاربردى (١) في الوقفِ أيضاً هذا الشاهد :

٤ - مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا (٢)

الشاهدُ فيه (القَصَبَّا) استشهد بِهِ على أنَّ تضعيف البَاءِ وهي في حالِ الوصلِ تشبيهاً له بالوقفِ شاذٌّ .

وقد وضَّحَ ذلك قائلا : (وإنَّما قلنا إنَّه حالُ الوصلِ ، لأنَّ القوافي إذا حُرِّكَتْ ، فإنَّما تُحَرَّكُ على نِيَّةِ وصلِهَا . وأمَّا مَنْ يَقُولُ : إنَّ تحريكَهَا ، لأنَّه قد زِيدَ عليها حَرْفُ مَدٍّ يُوقَفُ عليه ، وهو الذى يُسَمَّى إطلاقا ، وليس ذلك في نِيَّةِ الوصلِ ، فلا يُخْرِجُهُ عن الشُّذُوذِ ، إلاَّ أنَّ شُذُوذَهُ على الأوَّلِ من حيثُ أجرَى الوصلَ ، مجرَى الوقفِ ، وعلى الثاني من حيثُ إنَّه جَمَعَ بينَ الحركةِ والتشديدِ ، وشَرْطُ أحدِهِمَا انتفاءُ الآخَرِ ..)

---

(١) في شرح الشافية : ١٨٧.

(٢) الشاهد من الرجز ، وقد ورد منسوبا لروبة بن العجاج ، وهو في ملحق ديوانه : ١٦٩ ، وفي شرح الرضي ٣١٩/٢ ، وترددت نسبته بينه وبين ربيعة بن صبح في شرح شواهد العيني ٥٤٩/٤ ، وشرح التصريح ٣٤٦/٢ ، ونسب إلى ربيعة بن الصبح في ضرائر الشعر : ٥٠ ، وورد غير منسوب في التكملة : ١٨٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٦٦/١ ، والمفصل : ٣٤٢ ، وشرح ابن يعيش ٩٤/٣ ، ٦٨/٩ ، ٨٢ ، وشرح الجاربردى للشافية ، وشرح ابن عقيل ١٨١/٤ ، وشرح الأشموني على ألفية بن مالك ٢١٩/٤ ، والضرائر للألوسي ١٣٩ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٥٤-٢٥٧.

ورواية الديوان :

أو كالحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا * وَالتِّبْنَ والحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّا

اللغة : القَصَبَّا : يُرِيدُ القَصَبَ فشدَّدَ البَاءَ ضرورةً .

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب قبله.[١]

ويرى أبو علي الفارسي أن ذلك لا يمكن القياس عليه، إذ يقول تعليقاً على البيتِ السابقِ: (والقياسُ إذا وَصَلَ أنْ لا يلحقَهُ التَضْعِيفُ ولكن أُجْرِيَ الوَصْلُ مَجْرَى الوقفِ).[٢]

وذهبَ ابنُ يعيشٍ إلى أنَّ ذلك خاصٌ بالضرورةِ الشعريةِ[٣]، وبالغَ في شرحِهِ فَعَمَّمَ. قالَ: (قَدْ يَجْرِي الوصلُ مَجْرَى الوقفِ، وبابُهُ الشعرُ، ولا يكونُ في حالِ الاختيارِ. من ذلك قولُهُمْ: السبسبَّا والكلكل وربَّما جاءَ ذلك في غيرِ الشعرِ تشبيهاً بالشعرِ. ومن ذلك ما حكاهُ سيبويه من قولِهِمْ في العددِ: ثَلْثَهُرْبَعَة، ومنه ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾[٤] في قراءةِ ابنِ عامرٍ بإثباتِ الألفِ).[٥]

قال البغدادي:[٦] (وهو غيرُ جيِّدٍ، والأولى التفصيلُ، وحرَّرَهُ ابنُ عُصْفُورٍ[٧] بقولِهِ: (ومنها تضعيفُ الآخرِ في الوصلِ إجراءً لهُ مَجْرَى الوقفِ، نحو قول ربيعة بن صُبيح:

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا ... الأبيات

فَشَدَّدَ آخرَ سَبْسَبَّا والقَصَبَّا والتَهَبَّا في الوصلِ ضرورةً، وكأنَّهُ شَدَّدَ، وهو يَنْوِي الوقفَ على الباءِ نَفْسِها، ثم وصلَ القافيةَ بالألفِ فاجتمعَ له ساكنان، فحَرَّكَ الباءَ وأبقى التضعيفَ، لأنَّه لم يَعْتَدَّ بالحركةِ، لكونِها عارضةً، بَلْ أجرى الوصلَ مَجْرَى الوقفِ).[٦]

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣١٥.
(٢) التكملة: ١٨٨.
(٣) شرح المفصل ٩/٦٨.
(٤) من الآية ٣٨ من سورة الكهف.
(٥) انظر شرح المفصل ٩/٨٢.
(٦) انظر شرح شواهد الشافية: ٢٥٦.
(٧) انظر ضرائر الشعر: ٥٠ - ٥١.

أمَّا الرضي فقد استشهدَ بهذا البيتِ ،وأبياتٍ أخرى على أنَّ تحريكَ المُضَعَّفِ للوقفِ كثيرٌ ،وليس ضرورةً عِند سيبويه إذ يقولُ : (ليس قوله (القَصَبَّا) بشاذٍ ضرورة ... ولعدمِ كونِه شاذًّا ترى تحريكَ المُضعَفِ للإطْلاَقِ في كَلاَمِهِم كثيرًا قال رؤبةُ :

لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا ... في عَامِنَا ذَا بَعْدَ أَنْ أَخْصَبَّا

إِنَّ الدَّبَا فَوْقَ المُتُونِ دَبَّا ... وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا ... كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا

أَوالحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَّا ... وَالتِّبْنَ وَالحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّا (١)

وليس في كلامِ سيبويه (٢) ما يَدُلُّ على كون مثلِهِ شَاذًّا ،أو ضَرُورَةً ،بلى إنَّما لم يكنْ مثلُهُ غايةُ الكَثْرَةِ ،لِقِلَّةِ تضعيفِهِمْ في الوقفِ ،لِمَا ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل ،فَقِلةُ مِثْلِ القصبّا وعَيهلّ مِثلُ: قِلةِ نحو:

---

(١) اللغة : جَدَبَّا : أى الجدبُ ، الدَّبَا : كما ذكر صاحبُ الصحاحِ (دَبٌّ) هو الجرادُ قبلَ أن يطيرَ ،الواحدةُ دبّاة ،والمتونُ : جمعُ متنٍ وهوالمكانُ الذى فيه صلابةٌ ،والمُورُ : بِضَمِّ الميمِ الغبارُ . السَبْسَبَّ كجَعْفَر : القفرُ والمفازةُ ،أرادَ تتركُ الريحُ المكانَ الذى أبقَى فيه الدَّبَّا شيئاً من النباتِ أَجْرَدَ لا شيءَ فيه ،لأنَّها جفَّفَتْ النبتَ وحملَتهُ من مكانٍ إلى مكانٍ.
واسْلَحَبَّ : امتدَّ . أى كأنَّ صوتَ التهابِ النارِ في القَصَبِّ والحَلْفَاءِ والتِّبْنِ صوتُ السيلِ وجَرْيِهِ.

(٢) انظر الكتاب ٤/١٦٩،١٧٠.

جاءني (جعفرّ) و (يجعلّ) ،وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب المنون في نحو قوله :

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا

لأنّ حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ،ويقلب تنوينه ألفا لا غير..(١).

وقد ذهب إلى هذا قبله الزمخشري إذ يقول تعليقا على البيت السابق : (ولا يختص بحال الضرورة ، يقولون : ثَلْثَهَرْبَعَة ، وفي التنزيل ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾).(٢)

وهكذا يتضح أن الجار بردى اتفق مع الفارسي ،وابن يعيش وابن الحاجب ،وابن عصفور،والرضي في موضوع الشاهد ،وهو (الْقَصَبَّا) بتضعيف الباء في الوصل إجراء له مجرى الوقف ، كما اتفق الجميع على الموضع ،وهو (باب الوقف).

غير أننا نجدهم يختلفون في الحكم على ذلك من ناحية الشذوذ وعدمه، حيث حكم ابن الحاجب،والجار بردى على ذلك بالشذوذ ،على حين يرى الزمخشري ،والرضي أنّ ذلك كثيرٌ ، كما يريان أنّ ذلك لا يختصّ بحال الضرورة ،كما ذهب إلى ذلك ابن يعيش ،وابن عصفور.

وكان من الأولى أنْ لا يُقال أنّ ذلك شاذٌّ أو ضرورةٌ ،ما دام أنه قد ورد في القرآن ،ولكن يُستحسن أنْ يُقال مثل قول الرضي : لم يكثر مثله غاية الكثرة ، لقلّة تضعيفهم في الوقف ؛لأنّ الوقف حقّه التخفيف لا التثقيل ،والله أعلم.

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٣١٩-٣٢٠،وانظر الكتاب ٤/ ١٦٩، ١٧٠.

(٢) المفصل : ص ٣٤٢.

ذكر الجاربردى [١] في تخفيف الهمز هذا الشاهد :

٥ - أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرٌ
وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأَى وَيَسْمَعِ [٢]

استشهد به على أن (يَرْأَى) قد جاء بتحقيق الهمزة على الأصل لضرورة الشعر .

قال البغدادى : (قال ابن جنى [٣] : قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد [٤] :

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرٌ .... الخ البيت .

---

(١) شرح الشافية : ٢٥٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للأعلم بن جرادة السعدى في النوادر ص ٤٩٧ ، و (اللسان) (رأى ١٤/٢٩٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٩ .

وورد غير منسوب في أمالي الزجاجي : ٨٨ ، والمحتسب ١/١٢٩ ، وسر الصناعة ١/٧٧ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢٥٤ .

رُوى (يَتَمَلَّ الدَّهْرَ) بدلا من (العَيْشَ) في (اللسان) (رأى) .

اللغة : قوله (ألم تَرَ) استفهام ، والروء يا بصرية ، و(ما) مفعولها ، والدهر مبتدأ ، وأعْصُرُ خبره - وهو جمع عَصْر ، يريد أن الدهر مختلف أزمانه لا يبقى على حال سرور وصفاء ، بل غالبهُ كَدَرٌ . وتَملَّ عيشه : استمتع به مُلاوة ، والملاوة مثلثة الميم : الزمان الواسع . يريد : مَنْ يَعِشْ كثيرا يرَ ويسمعْ ما لم يكن رآه وسمعه . انظر شرح شواهد الشافية .

(٣) انظر سر الصناعة ١/٧٧ .

(٤) انظر النوادر ص ٤٩٧ .

كذا قرأته عليه (تَرَ) مخففا ،ورواه غيره (تَرْأَما لاقيت) على وزن (تَرْعَ) ، وهذا على التحقيق المرفوض في هذه الكلمة في غالب الأمر وشائع الاستعمال) .

وقال البغدادي أيضا : لم يتعرض -أي ابن جني- لما في المصراع الثاني لأنه لم يتزن إلا بذكر الهمزة ،فيكون على غير رواية أبي علي في كل من المصراعين ضرورة .

ونقل عن أبي زيد في كتاب الهمز فقال أبو زيد : (وعامة كلام العرب في يَرَى ونَرَى وأرى ونحوه على التخفيف ،وبعضهم يحققه وهو قليل في كلام العرب ،كقولك : زيد يَرْأَى رَأْيا حسنًا ،نحو: يَرْعَى رَعْيًا حَسَنًا .

قال الأعلم:

أَلَمْ تَرَ ..... البيت

وأنشد أبياتَ أخرى ... ، ثُمَّ قال : فكلُّ هؤلاءِ حقَّقَ الهَمْزَةَ من يَرَى وهو قليلٌ في الكلامِ والتَحْقِيقُ الأصلِ) . (١)

لم يذكرْ ابنُ الحاجبِ ،ولا الرضي هذا الشاهدِ ،وقد ذكره الزجاجي وابن جني .

وبذا اتفق معهما الجاربردي في موضوعِ الشاهدِ ،وهو (يرأى) بتحقيقِ الهمزةِ على الأصلِ للضرورةِ ،وإنْ اختلفَ معهما في الموضعِ ،فقد ذكره ابنُ جني في (بابِ البدلِ) ،على حينِ ذكرهُ الجاربردي في بابِ (تخفيفِ الهمزِ) .

---

(١) انظر شرح شواهد الشافية : ٣٢٩ - ٣٣٠ .

ذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٦ - غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَا عِرِى
وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ شَاغِرِى
وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ (٢)

الشاهدُ (العَوَاوِرُ) حيثُ صَحَّتْ فيه الواوُ الثانيةُ مع قُرْبِهَا من الآخِرِ ولم تُعَلَّ لمجاورةِ الطَّرَفِ لَفْظاً ، وبُعْدِه عنه تقديراً . إذْ أصلُهُ : عواويرُ ، بدليلِ أنَّه جَمْعُ عَوَّارٍ ، وحَرْفُ العِلَّةِ إذا كانَ في المُفْرَدِ رابعاً لم يُحْذَفْ في الجَمْعِ بل يُقْلَبُ ياءً ، فلما حُذِفَتْ الياءُ للضرورةِ جَرَتْ مَجْرى المَنْطُوقِ بها فَصَحَّتْ .

---

(١) شرح الشافية ص ٢٨٨ .

(٢) الأبيات من مشطور الرجز ، وهي لجندل بن المثنى في العيني ٥٧١/٤ ، وشرح التصريح ٣٦٩/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٧٤ . ووردت منسوبة للعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣ ، وليست في ديوانه ، ووردت غير منسوبة في الكتاب ٣٧٠/٤ ، والأصول في النحو ٣٩٧/٣ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ص ٢٥٩ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٧ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣ ، والمنصف ٤٩/٢ ، ٥٠/٣ ، والمحتسب ١٠٧/١ ، ١٢٤ ، والتكملة ص ٥٨٧ ، والمخصص ١٠٩/١ .
ونزهة الطرف ص ٢٧٠ ، والمفصل ص ٣٨٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنبارى ٧٨٥/٢ ، وشرح ابن يعيش ٧٠/٥ ، ٩١/١٠ - ٩٢ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٤٧/٢ ، وشرح الرضي للشافية ١٣١/٣ ، واللسان (عور) ٦١٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢٩٠/٤ .
رُوِىَ عجز البيت الثاني فقط في المراجع السابقة .

===

وقريب منه ما ذهب إليه ابن يعيش (١) ، وابن الحاجب (٢) .

قال سيبويه : (فإنّما اضطر فحذف الياء من عواوير ، ولم يكن تركُ الواو لازما في الكلام فيُهْمَزْ) (٣) .

=== اللغة : قال ابن السيرافي : (خاطب امرأته ، وأراد أنه ترك السفر لكبره ، و (تقاربت أبا عرى) يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك ، فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضا) .
وَرَدَّ عليه أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب بأنه غلط وإنّما معناه قَلَّتْ ، يعني من قلتها قَرُبَ بعضها من بعض ، وقال العَيْني : معناه قَرُبت من الدناءة من قولك شيء مُقارِب إذا كان دونا ، وكذلك رجل مُقارِب . (غَرَّكِ) بكسر الكاف - هو من قولهم : ما غرك بفلان غرًّا - من باب قَتَلَ - أي كيف اجترأت عليه ؟ فيكون التقدير هنا (غَرَّكَ بي) . الدوائر : جمع دائرة وهي المصيبة والنائبة ، وثاغرى : كما في المصباح الثَّغْرُ : المَبْسِمُ ثم أطلق على الثنايا . قال أبو زيد : ثُغِر الصبي بالبناء للمفعول يُثْغَرُ ثَغْرًا إذا سقط ثغره ، كَحِلَتْ عيناه ، جعل فيها الكحل . والعُوَّار - بضم العين المهملة وتشديد الواو كما قال الجوهري هو القَذَى في العين ، وقال ابن جني هو الرمد (وقيل : الرمد الشديد ، وقيل : هو وخز يجده الإنسان في عينه ، يريد : أن الدهر جعل في عينيه القذى والرمد بدل الكحل) .
انظر شرح شواهد الشافية : ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(١) انظر شرح المفصل ١٠/ ٩١ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٤٧ .

(٣) الكتاب ٤/ ٣٧٠ .

وقد وضح ذلك ابن جني فقال : (اعلم أنّه قد كان القياس أن يُهمز العَواوِرَ في كلّ قول ، لأن الألف قد اكتنفها واوان ، ولكنّه لمّا أرادَ (العواويرَ) ، واضطُرَّ إلى قَصْرِ المَمْدُودِ ، تركَ الواوَ بحالِها لتكونَ صحتُها دَلالةً على إرادةِ ذلك المعنى ، وأمارةً للمدّ ، وصارَتْ نيّةُ الياءِ تَمْنَعُ القَلْبَ ، لأنّها في تقديرِ الملفوظِ به) . (١)

لقد ذكر هذا الشاهِدَ غيرُ سيبويه وابنِ جني ، ابنُ السّرّاجِ والزجاجي ، والفارسي ، والميداني ، والزمخشري ، وابنُ الأنباري ، وابنُ يعيشٍ ، وابنُ الحاجِبِ ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوعِ الشاهِدِ وهو (العواوِرُ) ، حيثُ حُذِفَتْ الياءُ منه للضرورةِ ، وموضعِهِ ، وهو بابُ (الإعْلالِ) .

---

(١) المنصف ٢/٤٩ .

ذكر الجاربردى في الإعلال (١) أيضا هذا الشاهد :

٧ - يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَةْ
حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةْ (٢)

استشهد به على أن (كَيْنُونة) أصلها بياء مشددة ، فحُذِفَتْ الياء الزائدة ، وبقيت عين الكلمة ، وهي الياء الثانية المنقلبة عن الواو ، والأصل (كَيْوُنُونَة) ، فانقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة ، وأُدْغِمَتْ فيها ، ثم حُذِفَتْ الياء الأولى تخفيفا ، وقد التزموا حذف العين في (فيعلولة) ، بحيث إنَّه لا يَجُوزُ ذِكْرُهَا إلاَّ في الشعرِ ، وذلك عكسُ (فيعل) كَسَيِّدٍ ، وهَيِّنٍ ، لم يلتزموا فيه حَذْفَ العَيْنِ .

ويَرَى المُبَرِّدُ : (٣) أنَّ العِلَّةَ في وُجُوبِ الحَذْفِ في (فَيْعَلُولَةِ) ،

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٨ .

(٢) البيت من الرجز ، وورد غير منسوب في المنصف ٢/١٥ ، والاقتضاب ٢٨٢ ، والإنصاف ٢/٧٩٧ ، والممتع ٢/٥٠٥ ، وشرح الرضي للشافية ٣/١٥٢ ، واللسان (كون) ١٣/٣٦٨ ، وشرح الجاربردى : ٢٩٨ ، والأشباه والنظائر ٣/٨٦ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٩٢ ، وورد قبله هذا البيت :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا القَرِينَةْ وشَحِطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةْ

رُوِيَ (يا ليتنا قد ضَمَّنَا) بدلا من (يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا) في الإنصاف .

اللغة : القرينُ : الزوجُ ، والقرينةُ : الزوجةُ ، وشَحِطَتْ : بَعُدَتْ ، والظَّعِينَةُ : المَرْأَةُ ما دامَتْ في الهَوْدَجِ ، والمُرادُ هُنا المَرْأَةُ مُطلقاً . كينونةُ : مَصْدَرُ كانَ ، ومعنى البيتِ واضحٌ .

(٣) انظر المقتضب ٣/١٣٥ ، ٢/٢٢١ .

هي كثرة عدد أحرف الكلمة .

وتبعه ابن جني موضحا فقال : (اعلم أنَّ أصلَ هذه المصادر فَيْعَلُولَةٌ ، لأنَّها كانتْ في الأصلِ : كَيْوَنُونَة ، وقَيْوَدُودة ، وصَيْوَرُورَة ، بوزنِ (عَيْضَمُورٍ ، وحَيْزَبُونٍ) ، فاجتمعتْ الواوُ والياءُ ، وسُبِقَتْ الأولى بالسكونِ ، فقلبُوا الواوَ ياءً ، وأدْغَمُوا فيها الياءَ الأولى ، فَصَارَتْ في التقديرِ : (كَيَّنونةُ ، وقَيَّدودةُ) فحذفوا الياءَ الثانيةَ المنقلبةَ عن الواوِ التي هي عَيْنُ الفِعْلِ ، فَصَارَتْ قَيْدُودَةَ ، وكَيْنُونَةَ ، وألزموه الحَذْفَ ، لأنَّهم قد قالُوا في مَيِّتٍ وهَيِّنٍ : مَيْتٌ وهَيْنٌ ، فَحذفُوا عَيْنَ الفِعْلِ مع أنَّ الكلمةَ على أربعةِ أحْرُفٍ ، وخَيَّرُوا بينَ الحَذْفِ والإثباتِ ، فلمَّا كانتْ (قيدودةٌ ، وكينونةٌ) ، على ستة أحرف ، طالت ، فألزموها الحذف ولم يخيِّروا بين الحذف والإثبات ، كما فعلوا في (مَيِّت ، وهَيِّنٍ) .(١)

وقريبٌ منه ما ذهبَ إليه ابنُ الأنباري ، وابنُ عُصْفُورٍ ، والرضي والجاربردي .

يتبيَّنُ مما سبقَ أنَّ الجميعَ هُنَا متفقون على أنَّ حَذْفَ اليـاءِ الثانيةِ في (كَيْنُونة) واجِبٌ .

أمَّا ابنُ الحاجبِ فيظهرُ من كلامِهِ ، كما يقولُ الجاربردي يرى أنَّ الحذفَ فيه جوازاً ، لا وجوباً .. وقد ردَّ عليه الجاربردي (بأنَّه إذا كان كذلك لم يَجُزْ جَعْلُهَا من بابِ ما يُحْذَفُ عينُهُ على سبيلِ الجوازِ ، لأنَّه أصلٌ مرفوضٌ لا يُصارُ إليه إلاَّ لضرورةٍ وقال : ويمكنُ أنْ يُجابَ عنه بأنَّ شيئاً من القواعدِ لم يقتضِ وجوبَ حَذْفِها ، كما في قُلْ وبِعْ ، والإقامةِ والاستقامة ، بل هو مثلُ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ في جوازِ الحذفِ ،

---

(١) المنصف ٢/١٠ .

ثم التزموه لِما مَرّ ، ولا خلافَ في أنّه مُغَيَّرٌ عن أصلِهِ ، لأنّه ليس في كلامهمْ (فَعْلُولة) إلاّ نادرًا (كصَعْفُوقة) ، فقالَ البصريون إنه مُغَيَّرٌ عن كَيْنُونة بحذفِ العينِ بدليلِ عودِهِ إليه في قولِهِ .. حتى يعودَ الوصلُ كَيْنُونةْ ..) . (١)

لم يذكر هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ، وقد ذكره ابنُ جني ، وابنُ الأنباري وابنُ عُصْفُورٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهمْ الجاربردي في موضوعِ الشاهدِ ، وهو (كَيْنُونة) وموضعِهِ ، وهو بابُ (الإعلالِ) .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٨ .

وذكر في (١) الإعلال هذا الشاهد :

٨ - دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ
فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ (٢)

الشاهدُ (أَبَانٌ) قيلَ إنّ وزنَهُ : (أَفْعَلُ) وقيلَ إنّه : (فَعَالٌ) وقد جاءَ هنا مصروفا ، ويرى الجاربردى أنّ مَنْ استدلّ على أنّه (فَعَالٌ)

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٠٠ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه : ١٣٨ ، ومعجم العين : ١٧٣/١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٥٠ ، والمحتسب : ٨٠/١ ، والخصائص ٨١/١ ، ٤٣٧/٢ ، والعمدة لابن رشيق ٢٥٤/١ ، والسمط : ١٣ ، وضرائر الشعر : ١٤٢ ، واللسان (ابن) ٥/١٣ ، وشرح شواهد العيني ٢٤٦/٤ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٩٧ ، والدرر ٢٠٨/٢ .

وورد غير منسوب في الصحاح (ابن) ٢٠٦٧/٥ ، واللسان (تلع) ٣٧/٨ ، وشرح الجاربردى : ٣٠٠ ، وأوضح المسالك ٩٣/٣ ، والهمع ١٥٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٦١/٣ .

وورد الصدر فقط في العين ، وتأويل مشكل القرآن ، والخصائص ، والمحتسب وأوضح المسالك ، وشرح الأشموني .

اللغة : دَرَسَ المنزل دروسا ، أى عفى وانمحى أثره ، مُتَالِع بضم الميم كما في اللسان : اسم موضع . وقال الجوهرى : اسم جبل ، وكذلك : أبان .

وقال ياقوت في معجم البلدان ٦٣/١ : (أبانان : جبلان ، يقال لأحدهما : أبان الأبيض ، وهو لبني فزاره ، ثم لبني جُرَيْد منهم ، وأبان الأسود ، لبني أسد ، ثم لبني والبة ، ثم للحارث بن ثعلبة) . والحُبْسُ - بكسر الحاء وقد تضمّ ، وسكون الباء : موضعٌ في ديارِ غطفان . والسُّوبانُ بضمّ السين المهملة ، وبعد الواو باءٌ موحدةٌ : اسمُ وادٍ .

لأنّه مصروفٌ ،فاستدلالهُ ضعيفٌ ،لأنّ صَرْفَ ما لا ينصرفُ في الشعرِ كثيرٌ، وكذا من استدلّ على أنّه (فَعَالٌ) لأنّه لو كانَ (أَفْعَلَ) لم يُعَلّ، لأنّه من قبيلِ الأسماءِ، فاستدلالهُ ضعيفٌ أيضاً ،لجوازِ أنّهُ قد أُعِلَّ قبلَ تقديرِهِ اسماً،لانتقاضِهِ بِمِثْلِ يزيد ،واستدلّ بعضُهم على أنّ أبانَ لو كان (أَفْعَلَ) لَزِمَ التسميةَ بالماضي ،وهو مُسْتَبْعَدٌ ،وهذا أيضاً ضَعِيفٌ ، لأنّهُ قد سُمِّيَ به كثيراً نحو: شَمِرٍ وكَعْسَبٍ وأقوى ما يَدُلُّ على أنّهُ (فَعَالٌ) أنّ فَعَالاً في الأعلامِ أكثرُ من (أَفْعَلَ) .

لم يستشهدْ ابنُ الحاجبِ ولا الرضي بهذا الشاهدِ ،وقد ذكره ابنُ جني ،وابنُ عُصْفُورٍ ،ولكنهما اختلفا عنه في موضوعِ الشاهدِ ،وهو (المنا) يُرِيدُ (المنازلَ) فحذفَ الزاي واللامَ ضرورةً .

وبذا انفردَ الجاربردي بموضوعِ الشاهدِ ، ومَوْضِعِهِ.

وذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

٩ - وَإِنِّي وإِن كنتُ ابنَ سيِّد عَامِرٍ
وَفارِسَهَا المَشْهُورَ في كُلِّ موكِبِ
فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ
أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ (٢)

الشَاهِدُ فيه (أَنْ أَسْمُوْ) استشهدَ به على أنَّ تسكينَ الواوِ فيه شاذٌّ ، والقياسُ أَنْ تُفْتَحَ ، لأنَّها سُبِقَتْ بِحَرْفِ نصبٍ ، والفتحةُ لا تُسْتَثْقَلُ على الواوِ لخِفَّتِهَا ، غيرَ أنَّه لما اضطرَّ لإقامةِ الوَزْنِ سَكَّنَهَا وجَعَلَهَا كالألفِ في تَقْدِيرِ الحَرَكَاتِ عليها .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيتان من الطويل ، وهما لعامر بن الطفيل في ديوانه : ١٣ ، والحيوان ٢/ ٩٥ ، وعيون الأخبار ١/ ٢٢٧ ، والشعر والشعراء ١/ ٣٣٦ ، والكامل ١/ ١٦٣ ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٣/ ٤١٠ ، وذيل أمالي القالي : ١١٨ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٠١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٨٨٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩٥٤ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٤ ، والخزانة ٨/ ٣٤٣ .

وورد غير منسوب في المحتسب ١/ ١٢٧ ، والخصائص ٢/ ٣٤٢ ، ونزهة الطرف : ٢٤٨ ، والمفصل : ٣٨٤ ، وضرائر الشعر : ٩٠ ، وشرح الرضي ٣/ ١٨٣ ، وشرح الجاربردى : ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١/ ١٠١ .

ورد عجز البيت فقط في المفصل والأشموني .

وروى (أَسْمُوْ بِجَدٍّ) بدلا من (أَسْمُوْ بِأُمٍّ) في العقد الفريد

===

قال ابنُ عُصْفُورٍ : (حَذفَ الفتحةَ من آخرِ (أَسْمُوْ) تخفيفاً ، وإجراءً للنصبِ مَجْرَى الرفعِ) .(١)

وقال ابنُ يعيش تعليقاً على البيت السابقِ : (الشاهدُ فيه إسكانُ الواوِ في (أَسْمُوْ) ،وهو منصوبٌ بأنْ ،فمنهم مَنْ يجعلُ ذلك لغةً ،و منهم من يجعلَهُ ضرورةً . قال المبردُ إنَّه من الضروراتِ المستحسنةِ) .(٢)

=== ورواية الديوان كمايلي :

وإنِّي وإن كنتُ ابنَ سيّدِ عامرٍ * وفارسَها المندوبَ في كُلِّ مَوْكِبِ

فما سَوَّدَتْني عامرٍ عَنْ قَرابَةٍ * أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُوْ بأُمٍّ ولا أَبِ

وروى المبرد في الكامل :

إنِّي وإن كُنْتُ ابنَ فارسِ عامرٍ * وفي السَّرِّ مِنها والصَّريحِ المُهَذَّبِ

اللغة : قوله (فما سَوَّدَتْني عامرٍ) أى ما جَعَلَتْني سيِّدَ قبيلةِ بني عامرٍ بالإرثِ عن آبائِهِمْ ،بَلْ سُوِّدْتُ بأَفْعالي .

وقوله (أَبَى اللّهُ) له معنيان : أحدهما : كره وهو المراد ، والثاني : امتنع . و (أن أسمو) في موضع المفعول لأَبَى ، والسُّمُوُّ : العُلُوُّ والشَّرَفُ .

(١) انظر ضرائر الشعر : ٩٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠/ ١٠١ .

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ . وقد ذكره الميداني ، والزمخشرى ، وابنُ يعيشٍ ، والرضي .

وبذا اتفقَ معَهُمْ الجاربردى في موْضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ وموضعِهِ ، وهو بابُ الإعْلالِ .

وذكر في الإعلالِ (١) هذا الشاهدَ :

١٠ - يا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أَثَافِيَهَا (٢)

الشاهدُ فيه (أَثَافِيَهَا) استشهدَ به على أنَّ سُكُونَ الياءِ في النصبِ شاذٌّ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط ، وهو للحطيئة في ديوانه : ٢٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣١٩ ، ونُسب لبعض السعديين في الكتاب ٣/ ٣٠٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٧٢ . وورد غير منسوب في شرح أبيات الكتاب للنحاس : ٢٤٣ ، والمنصف ٢/ ١٨٥ ، ٣/ ٨٢ ، والمحتسب ١/ ١٢٦ ، ٢/ ٣٤٣ ، والخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ٣٤١ ، ٣٦٤ ، والتمام في تفسير أشعار الهذليين مما أغفله أبو سعيد السكرى : ١٦٩ ، والمفصل : ٣٨٥ ، وأمالي ابن الشجرى ١/ ٢٩٦ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٠٢ ، واللسان (ثفا) ١٤/ ١١٣ ، وشرح الجاربردى ، وشرح شواهد الشافية : ٤١٠ . وعجز هذا البيت كما ورد في الديوان ، وشرح ابن السيرافي ، واللسان (ثفا) ١٤/ ١١٣ :

بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيَهَا

اللغة : أثافي : بتخفيفِ الياءِ ، وفيها لغتان تخفيفُ الياءِ ، وتشديدُهَا . قال الجوهرى في الصحاح (ثفا) ٦/ ٢٢٩٣ : (الأُثْفِيَّةُ) للقِدْرِ تقديرُهُ (أُفْعُولَةٌ) ، والجمعُ الأَثافِيُّ ، وإن شِئْتَ خففْتَ . قالَ الزمخشرى في أساسِ البلاغةِ ١/ ٥ : (الأُثفيةُ ذات وجْهين تكونُ (فُعْلُوَّةً) و (أُفْعُولَةً) ، والجمعُ الأَثافيُّ . والأَثافيُّ : الحجارةُ تُنْصَبُ عليها القِدْرُ) ، والطَّوِيُّ : البئرُ المطويةُ بالحجارةِ ، والصارةُ : رَأْسُ الجبلِ والوادى .

قال النحاس:[١] (أثافيها : منصوب بالاستثناء ،وهذا كله مسكن الياء في موضع النصب استخفافا في الشعر ،لأنّ الياء والواو معتلان فيخففان بالسكون) .

وقال الأعلم : (الشاهد فيه تسكين الياء من (الأثافي) في حال النصب ،حملا لها عند الضرورة على الألف ،لأنّها أختها ،والألف لا تتحرك البتة) .[٢]

وذهب إلى ذلك أيضا ابن يعيش[٣] قال : (يجوز أن يكون (أثافيها) مرفوعا من قبيل الحمل على المعنى ،وحينئذ لا يكون البيت شاهدا لإسكان الياء) .

وكذا قال ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل ،وقال : (لو نصبَ (أثافيها) على أن يكون البيت غيرَ مُصَرَّع لجاز ،وهذا على لغة من يقول : (أثافيَ) ، بتخفيفِ الياءِ ،وفيها لغتان : تخفيفُ الياءِ ، وتشديدُها). وقالَ الأخفشُ : (قولُهم : أثافٍ ، لم يُسْمَع من العربِ بالتثقيلِ ، وقالَ الكسائي سُمِعَ) .[٤]

ويَرى ابنُ جني أن سُكُونَ الياءِ في النصبِ كثيرٌ جداً ،[٥]

---

(١) في شرح أبيات الكتاب تعليقاً على البيت السابق وأبيات أخرى : ٢٤٣ ،يقول ابن السيرافي (يعني أنه درست معالمها فلم يبق منها إلاّ الأثافي).

(٢) انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٧٢ ،وانظر شرح شواهد الشافية : ٤١٠ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٠/ ١٠٢ .

(٤) نقلا عن شرح شواهد الشافية : ٤١٠ .

(٥) انظر الخصائص ٢/ ٣٤١، ٣٤٢ .

وقال في المحتسب : (وكان أبو العباس يذهبُ إلى أنّ إسْكانَ هذه الياءِ في موضعِ النصبِ من أحْسَنِ الضَرورَاتِ ،وذلك لأنّ الألفَ ساكنةٌ في الأحوالِ كلّهَا ،فكذلك جُعِلَتْ هذه)(١).

لم يذكرْ هذا الشاهدَ الرضي . وقد ذَكَرَهُ سيبويه ،وابنُ جني ، والشنتمرى ،والزمخشرى ،وابنُ الشجرى ،وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجبِ(٢)

وبذا اتفقَ معَهُمْ الجاربردى في مَوْضُوعِ الشَاهِدِ وموضعِهِ وهو بَابُ (الإعْلَالِ) .

---

(١) ١/١٢٦.

(٢) لم يذكره في الشافية ،وذكره في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٦.

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

١١ - هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرا
مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (٢)

استشهد بِهِ على أنَّهُ سُكِّنَتْ الواوُ من (تَهْجُوْ) شذوذا ، مع وجودِ المقتضى لِحَذْفِهَا ، وهو الجازمُ.

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيت من البسيط وهو لأبي عمرو بن العلاء يقوله للفرزدق وكان قد هجاه ، واعتذر إليه - في نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ٢٤ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموى ١١/ ١٥٨ ، وورد غير منسوب في معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢ ، ٢/ ١٨٨ والمنصف ٢/ ١١٥ ، وسر الصناعة ٢/ ٦٣٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال : ٧٨ ، والمفصل ص ٣٨٧ ، وابن الشجرى ١/ ٨٥ ، والإنصاف ١/ ٢٤ ، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٠٤ ، الممتع ٢/ ٥٣٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٤٥ ، وشرح الرضي للشافية ٣/ ١٨٤ ، والضرورة للقزاز ص ٦٤ ، وشرح الجاربردى للشافية ، والعيني ١/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والأشموني ١/ ١٠٣ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٦ .

اللغة : هَجَوْتَ : بالخطاب من الهجو وهو الذَّمُ ، زَبَّان : اسمُ رجلٍ ، واشتقاقه من الزَّبَنِ وهو كثرةُ الشَّعْرِ وطُوْلُهُ.

والمعنى : أنَّك هَجَوْتَ واعْتَذَرْتَ ، فكأنَّك لم تَهْجُ ، لأنَّك اعْتَذَرْتَ ، ولم تترك علمَ الهجو ، لأنَّك هَجَوْتَ . قال العيني : (والجملتان كاشفتان لما قبلَهُمَا ، فلذا تُرِكَ العاطفُ بينَهُمَا وأرادَ بهذا الكلامِ الإنكارَ عليه في هجوه ، ثم اعتذاره عنه ، حيثُ لم يستمرْ على حالةٍ واحدةٍ) . انظر الخزانة ١/ ٢٣٤ - ٢٣٥ .

قال ابن جني : (فكأنه أراد لم (تَهْجُ) ، بحذف الواو للجزم، ثُمَّ أَشْبَعَ ضَمَّةَ الجِيْمِ ،فَنَشَأَتْ بعدها واوٌ ،ويجوزُ أيضا أنْ يكونَ ممن يقولُ في الرفعِ (هو يَهْجُوُ) ،فيضم الواو ويجريها مجرى الصحيح ،فإذا جزم سكنها فتكون علامة الجزم على هذا القول ،سكون الواو من يَهْجُوْ)[1].

وقريب منه ما ذهب إليه ابن الشجرى[2] ،وابن عصفور[3] ، والرضي[4].

لم يستشهد بهذا البيت ابن الحاجب ،وقد استشهد به ابن جني والزمخشرى ،وابن الشجرى ،وابن يعيش ،وابن عصفور ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد (لم تَهْجُوْ) وموضعه وهو باب الإعلال .

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٦٣٠ - ٦٣١.

(٢) انظر الأمالي ١/ ٨٥- ٨٦.

(٣) انظر الممتع ٢/ ٥٣٧ .

(٤) انظر شرح الشافية ٣/ ١٨٤.

وذكر الجاربردى في الإبدال - إبدال الياء من العين هذا الشاهد :(١)

١٢ - وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ
ولِضَفَادِى جَمِّهِ نَقَانِقُ (٢)

استشهد به على أن (لضفادى) أصلها (لضفادع) ،فأبدلت العين ياء ضرورة ،وهذا ضعيف .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٨ .

(٢) البيت من الرجز ،وهو غير منسوب ،وقيل من صنعة خلف الأحمر في الكتاب ٢/٢٧٣ ،والشعر والشعراء : ١/١٠٢ ،والمقتضب ١/٢٤٧ ،والعقد الفريد ٥/٣٥٥ ،والموشح : ٨٩ ،وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٧ ،والمفصل ص ٣٦٤ ،وشرح ابن يعيش ١٠/٢٤ ، ٢٨ ،والمقرب ٢/١٧١ ،وضرائر الشعر : ٢٢٦ ،والضرائر للألوسي : ١٥٣ ، اللسان (حزق) : ١٠/٤٨ ،و (ضفدع) ٨/٢٢٥ ، وشرح الرضي للشافية ٣/٢١٢ ،وشرح الجاربردى والهمع ٥/٣٤٠ ،والأشموني ٤/٣٧٧ ،والدرر ٢/٢١٣ ،وشرح شواهد الشافية : ٤٤١ .

ورد الصدر فقط في اللسان (حزق) وورد العجز فقط في (اللسان) (ضفدع) .

اللغة : المنهل : المورد ،والحوازق : الجوانب - جمع حازق ، وحازقة ،والحزق الحبس يعني ليس له جوانب تمنع الماء أن تبسط حوله ،ويجوز أن يريد جوانبه ،لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لِمَنْ يَرِد حوازقه) . يقال : منهل قفر،لا تَرِدُهُ الجماعات والضفادى : الضفادع ،والْجَمُّ : جمع جَمَّة ،وهي مُعْظم الماء ومُجْتَمعه . والنقانق : أصوات الضفادع ،واحدتها نَقْنَقَة بفتح النونين ،فيكون وصف المنهل بالبعد والمخافة . . انظر شرح شواهد الشافية : ٤٤٢ .

قال سيبويه تعليقاً على البيتِ السابقِ : (إنّما أراد (ضفادع) فلما اُضطُرَّ أن يقفَ آخرَ الاسمِ ، كَرِهَ أنْ يقفَ حرفاً لا يَدخلُهُ الوقفُ ، في هذا الموضعِ ، فأبدلَ مكانَهُ حرفاً يُوقَفُ في الجَرِّ والرفعِ)[1].

لم يذكر هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ، وقد ذكره سيبويه ، والمُبَرِّدُ ، والزمخشري ، وابنُ يعيش ، وابنُ عصفور ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوعِ الشاهدِ وَمَوْضِعِهِ ، وهو بابُ (الإبدالِ) .

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

وذكرَ الجاربردى في إبدالِ الياءِ من الباءِ هذا الشاهد :(١)

١٣ - كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَعْوَاءَ حَاذِرَةٍ
ظَمْيَاءَ قَدْ بَلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا
لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ مُتَمَّرٍ
مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا (٢)

الشاهدُ (الثَّعَالِي ... أَرَانِيهَا) ،والاصْلُ : (الثعالبُ) و (أَرَانِبُهَا) لأنَّهُمَا جمعا ،ثعلبٍ ،وأرنبٍ . فَأَبْدَلَ اليَاءَ من الباءِ للضرورةِ ،لأنَّ الوَزْنَ يقتفى إسكانَ كُلٍّ من هاتين الياءين .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٨ .

(٢) البيتان من البسيط ،وهما لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكرى في اللسان (شرر) ٤/٤٠١ و (رنب) ١/٤٣٤ ،و (وخز) ٥/٤٢٨ ،و (تمر) ٤/٩٣ ، وجمهرة اللغة ٢/١٣، ٣/٤٢٣ ، والعيني٤/٥٨٣ وهو لرجل من بني يشكر في الكتاب ٢/٢٧٣ ، ولسان العرب (ثعلب) ١/٢٣٧ ،وورد غير منسوب في الشعر والشعراء ١/١٠١ ،والمقتضب ١/٢٤٧ ،وضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي : ١٣٥ وتهذيب اللغة (رنب) ٤/٣٣٩ ،وسر الصناعة ٢/٧٤٢ ،ومجالس ثعلب : ١٩٠ ومقاييس اللغة ١/٣٥٥ ، والصناعتين : ١٦٩، والعقد الفريد ٥/٣٥٥ ،والموشح ١٨٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٧ ،والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٤٧ ،والمفصل : ٣٦٥ ،وشرح ابن يعيش ١٠/٢٤ ،وضرائر الشعر : ٢٢٦ ،والممتع : ٣٧٦ ،والمقرب ٢/١٦٩ . وشرح الرضي ٣/٢١٢ ، وشرح الجاربردى : ٣١٨ ،والهمع ٣/٧٧، ٥/٣٤٠ ، وشرح الأشموني ٤/٢٨٤ ،والدرر ١/١٥٧، ٢/٢١٣ ،وشرح شواهد الشافية : ٤٤٣ ،والضرائر للآلوسي : ١٥٢ . ===

قال سيبويه تعليقاً على البيتِ السابقِ : (فزعم أنّ الشاعرَ لمّا اضطرّ إلى الياءِ ، أبدلَها مكانَ الباءِ ، كما يُبدلُ مكانَ الهمزةِ) .(١)

قالَ الأعلمُ : (ووجهُ الإبدالِ أنّه لمّا اضطرّ إلى تسكينِ الباءِ أبدلَ منها حرفاً لا يُحرّكُ ، وشبّهَهُ بقولِهِم : تظنّيتُ ، وتقصّيتُ) .(٢)

=== وردَ بروايةِ (تُتمِرُّهُ) بدلاً من (مُتمِّرة) في المراجعِ السابقةِ ما عدا شرح ابن يعيش . لم تذكر المراجعَ السابقةَ البيتان ، واكتفوا ببيتِ الشاهدِ ، وقد ذكر في اللسان (رنب) .

اللغة : الشغواءُ : العقابُ ، وحاذرةٌ : أي مسرعةٌ . شبّه راحلتَهُ في سرعتِها بعقابٍ ظمياءَ : أي تضربُ إلى السوادِ ، أو عطشى إلى دمِ الصيدِ ، والطّلُّ : المطرُ الخفيفُ . والخوافي : ريشُ جناحِها إذا بلّها الطّلُّ أسرعت . الأشارِيرُ : جمعُ شرارةٍ وهي القطعةُ من اللّحمِ يُجفّفُ للادّخارِ . تُتمِّرُهُ : تُجفّفُهُ وتُيبّسُهُ ، والثّعالِي : الثّعالِبُ ، أبدلَ الباءَ فيه ياءً ، الوخزُ : شيءٌ ليس بالكثيرِ ، وقالَ اللحياني الخطيئةُ بعدَ الخطيئةِ . وقالَ ثعلبُ (هو الشيءُ بعدَ الشيءِ . قالَ وقالوا هذه أرضُ بني تميمٍ وفيها وخزٌ من بني عامرٍ . أي قليلٌ) انظر : مجالس ثعلب ١/ ١٩٠ وانظر شرح شواهد الشافية ص ٣١٨ .

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٣ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٤٧ .

وقَالَ ابنُ عُصْفُورٍ تَعْلِيقاً على البَيْتِ السَّابِقِ : (أبْدَل البَاءَ ياءً ،لأنَّه اضْطَرَّ إلى التَّسْكِينِ لَيَصِحّ له الوزنُ ، والباءُ لا تُسكَّنُ في هذا الموضعِ وأمثالِه ، فأبدل منها ياءً ،لأنَّ الياءَ تُسكَّنُ في حالِ الخفضِ).(١)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ،وقد ذكره سيبويه ،والمُبَرِّدُ والزمخشرى ،وابنُ يعيشٍ ،وابنُ عصفورٍ ،والرضي .

وبذَا اتفقَ مَعَهُمْ الجاربردى في موضوعِ الشاهدِ ،ومَوْضِعِهِ وهو بابُ الإبدالِ .

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢٢٦ .

وذكرَ الجاربردى (١) في الإبدالِ هذا الشاهدَ :

١٤ - إذا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ
فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِى (٢)

واستشهدَ به على أنَّ (سَادِى) أصلُهُ (سَادِسٌ) فأُبْدِلَتْ السِّينُ يَاءً. وهذا لضرورةِ الشعرِ ،وهوضَعِيفٌ.

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجب ،وذكره الزمخشرى ،وابنُ يعيش وابنُ عصفور ،والرضي .

وبذا اتفقَ مَعَهُمْ الجاربردى في مَوْضُوعِ الاسْتِشْهَادِ بالبَيْتِ، وموضعِهِ وهو (بَابُ الإبدالِ).

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٩.

(٢) البيت من الوافر . ونسب إلى النابغة الجعدى في الصحاح (سدا) ٢٣٧٤/٦. ونسب إلى امرىء القيس في الجمهرة (حما) ١٩٦/٢ ،وهو في ملحق ديوانه : ٤٥٩ .
وورد غيرُ منسوبٍ في إصلاح المنطق : ٣٠١ ،والإبدال لابن السكيت : ٦٠ ،وسر الصناعة ٧٤١/٢ ،والصحاح (فسل) ١١٧٩/٥، وشرح ابن يعيش ٢٤/١٠ ،الممتع ٣٦٨/١ ،وضرائر الشعر: ٢٢٦، واللسان (فسل) ٥١٩/١١ ،و (ستت) ٤٠/٢ ، (سدا) ٣٧٧/١٤ ،وشرح الجاربردى : ٣١٩ ،وشرح الأشموني ٣٣٦/٤، والهمع ٣٣٩/٥ ،والضرائر للألوسي : ١٥١،شرح شواهد الشافية : ٤٤٦.
روى (حموك) مكان (أبوك) في اللسان (سدا) وفي الجمهرة روى (حماك) ،قال ابنُ عُصْفُورٍ في المقرب ٣١٥/١ : (يَجُوزُ في سادسٍ وسادسةٍ ثلاثُ لغاتٍ : إثباتُ السِّينِ ،وإبدالُهَا ياءً ،وإدغامُ الدالِ فيها بعدَ قلبِهَا تاءً ،فيُقَالُ : سَاتٌّ ،وسَاتَّةٌ) وكلامُهُ هنا

===

الخلاصـــــةُ :

يتبيَّنُ لنا من الجدولِ السابقِ مايلي :

١ - أنَّ استشهادَ الجاربردى بالقرآنِ وما يتعلقُ به من القراءاتِ يأتي في طليعةِ الشواهدِ. إذ بلغ عدد شواهدِهِ أحدعشر ومائة شاهداً، ويليه شَواهِدُ الشعرِ عددُها اثنين ومائةً شاهدٍ.

أمَّا استشهادُهُ بالحديثِ والأمثالِ وأقوالِ العربِ فقليلٌ جداً إذا ما قُورِنَ بشواهدِ القرآنِ والشعرِ. فقد بلغَ عدُد شواهدِ الأحاديثِ والآثارِ أحدَ عشرَ شاهداً، على حينِ بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ من الأمثالِ، وأقوالِ العربِ سبعةُ شواهدَ.

٢ - أنَّ أكثر المواضيع حظا من الشواهد بأنواعها هي :

(١) الإدغامُ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ستةً وثلاثين شاهداً.

(٢) الإعلالُ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ثلاثين شاهداً.

(٣) الإبدالُ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ستةً وعشرين شاهداً.

(٤) حروفُ الزيادةِ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيها واحداً وعشرين شاهداً.

(٥) الوقفُ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهد فيه تسعة عشر شاهداً.

(٦) التقاءُ الساكنين - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ستةَ عشرَ شاهداً.

(٧) جمعُ التكسيرِ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ثلاثةَ عشرَ شاهداً.

(٨) همزةُ الوصلِ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيها اثني عشرَ شاهداً.

(٩) تخفيفُ الهمزةِ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيها اثني عشر شاهداً.

(١٠) الحذفُ، والمصادرُ، والإمالةُ - بلغ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهـــا ثمانيةَ شواهدَ.

(١١) والمنسوبُ، وأوزانُ المضارع، بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهـــا سبعةَ شواهدَ.

لم يذكر ابنُ الحاجبِ هذا الشاهد ،وذكره الزمخشرى ،وابنُ يعيشِ ،وابنُ عُصْفُورٍ ،والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ ، وموضعِهِ ،وهو (بابُ الإبْدالِ) .

وذكر في[1] الإدغام هذا الشاهد :

١٦ - مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُوا[2]

اسْتَشْهَدَ بِهِ على أَنَّ فكَّ الإدغامِ في (ضَنِنُوا) شاذٌّ ، لا يَجُوزُ إلاَّ في ضَرُورةِ الشعرِ ، والقِيَاسُ : ضَنُّوا بالإدْغامِ .

---

(١) انظر شرح الشافية : ٣٣٠ .

(٢) البيت من البسيط ونسب لقعنب بن أم صاحب في الكتاب ١/٢٩ ، ٣/٥٣٥ ، ونوادر اللغة : ٢٣٠ ، والأصول في النحو ٣/٤٤١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ٣٥ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٣١٨ ، والمنصف ١/٣٣٩ ، ٢/٦٩ ، ٣٠٣ ، والموشح : ٨٦ ، والسمط : ٥٧٦ ، ومختارات ابن الشجرى : ٨ ، وضرائر الشعر : ٢٠ ، واللسان (ضغن) ١٣/٢٦١ ، و(ظلل) ١١/٤٢٠ ، والضرائر للألوسي : ١٣٨ .
وورد غير منسوب في الحجة للفارسي ١/٢٠٧ ، والمقتضب ١/١٤٢ ، ٢٥٣ والخصائص ١/١٦٠ ، ٢٥٧ ، والمنصف ٢/٦٩ ، والمخصص ١٥/٥٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٢ ، وشرح ابن يعيش ٣/١٢ ، واللسان (حمم) ١٣/٥٧ ، وشرح الجاربردى : ٣٣٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٩٠ .
روى العجز فقط في المقتضب ١/١٤٢ ، وشرح ابن يعيش .
اللغة : قالَ السيرافي مَهلاً منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ ، كأنَّه قالَ : امْهِلِي يا عاذلةَ ولا تُبادِرِي باللَّوم ، ومَهلاً في موضعِ إمْهالا ، يقول : امْهِلِي ، وأعاذلَ : نِداءٌ أرادَ يا عاذِلة . وقد جَرَّبْتِ من خُلُقِي أنِّي أجودُ على مَن بخلَ علىَّ ولا التمسُ منه المكافأةَ ، وإن ضَنِنُوا : مَحْذوفُ الجوابِ ، كأنَّه قالَ : وإن ضَنُّوا لم أَضَنَّ : أي إن بخِلُوا لا أبخلُ .

وقد ذهب إلى ذلك أيضا الرضي.(١)

وقد سبقهما إلى ذلك سيبويه حيث يقول : (واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم في إدغامه أجروه على الأصل. وذكر البيت السابق ،ثم قال : وهذا النحو في الشعر كثيرٌ).(٢)

لم يستشهد ابنُ الحاجب بهذا البيت ،وقد استشهد به سيبويه والمبردُ ،وابنُ السّرّاج ،والفارسي ،وابنُ الشّجَرِي ،وابنُ يعيشٍ ،وابنُ عُصْفُورٍ ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضعه ،وهو بابُ الإدْغام.

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٢٤١.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٩ ،وقد استشهد به في موضعين ،الأول في باب (ما يحتمل الشعر) ،والثاني في باب (اختلاف العرب في تحريك الآخر من أواخر كتابه).

خلاصة هذا المطلب :

بلغ عدد شواهد الشعر اثنين ومائة شاهدٍ موزعة على النحو التالي :

١ - شواهد التفسير اللغوى .

وقد بلغ عَدَدُهَا أربعةَ شَوَاهِدَ ،(ثلاثةٌ) منها اتفق الجاربردى بِذِكْرِهَا مع ابنِ الحَاجبِ ،والرضي ،وغيرِهِمَا ،و(واحدٌ) انفردَ به عنهما واتفقَ مع غيرِهِما .

٢ - شواهدُ تتعلقُ بالدِّلاَلَةِ .

وهما شاهدان ، (واحدٌ) انفردَ الجاربردى بذِكْرِهِ عن ابنِ الحَاجبِ والرضي وغيرِهِمَا ، والآخَرُ اتفقَ فيه مَعَهُمَا .

٣ - شواهدُ تتعلقُ بالبلاغةِ .

وهما أيضا شاهدان ،وقد انفردَ الجاربردى بذكْرِهِمَا عن ابنِ الحاجبِ والرضي وغيرِهِمَا .

٤ - شواهدُ تتعلقُ بمسائلِ النحوِ .

وبلغَ عَدَدُهَا سبعةَ شَوَاهِدَ :

(أربعةٌ) انفردَ بها عن ابنِ الحاجبِ والرضي ،واتفقَ مع غيرِهِمَا .
و(اثنان) انفردَ بذكرِهِمَا عن الجميعِ ،و(واحدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجبِ والرضي وغيرِهِمَا .

٥ - شواهدُ تتعلقُ بالبنيةِ .

بلغَ عَدَدُهَا واحداً وأربعين شاهداً ،موزعةً كالتالي :

أولا- شَوَاهِدُ لِمَا يَطَّرِدُ :

وبلغ عدُدُها اثنين وعشرين شاهِدًا :

(ستةٌ)انفردَ بها عن ابنِ الحاجبِ والرضي ،واتفقَ مع غيرِهِما .

و(سبعةٌ) انفردَ بها عن الجَمِيعِ . و(خَمْسَةٌ) اتفقَ فيها مع الرضي وغيرِهِ دونَ ابنِ الحاجبِ ،و (اثنان) اتفقَ فِيهِمَا مع الرضي وحدَهُ دونَ غيرِهِ و (اثنان) أيضاً اتفق فِيهِمَا مع ابنِ الحاجبِ وغيرِهِ دونَ الرضي ،و (واحدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجبِ والرضي وغيرِهِمَا .

ثانيا- شواهدُ تتعلقُ بالشُذُوذِ :

وبلغَ عددُها سبعةَ شواهدٍ :

(ثلاثةٌ) اتفقَ فيها مع الرضي وغيرِهِ دونَ ابنِ الحاجبِ ،

و (اثنان) انفردَ بِهِمَا عن ابنِ الحاجبِ والرضي ،واتفقَ مع غيرِهِمَا ،

و (واحدٌ) اتفقَ فيه معَ الرضي وحَدَهُ دونَ غيرِهِ ،و (واحدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجبِ وغيرِهِ دونَ الرضي .

ثالثا- شواهدُ تتعلقُ بضرورةِ الشعرِ :

وقد بلغَ عَدَدُهَا اثني عشرَ شَاهِدًا :

(أربعةٌ) اتفقَ فيها مع ابنِ الحاجبِ والرضي وغيرِهِمَا ،

و (ثلاثةٌ) انفردَ بِهَا عن ابنِ الحاجبِ والرضي واتفقَ فيها مع غيرِهِمَا ،

و (ثلاثةٌ) اتفقَ فيها مع الرضي وغيرِهِ دونَ ابنِ الحاجبِ ،

و (واحدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجب ،وغيرِهِ دونَ الرضي ،

و (واحدٌ) اتفقَ فيه معَ الرضِي وحَدَهُ دُونَ غيرِهِ .

٦ - شواهدُ تتعلقُ بالأصواتِ .

وبلغَ عَدَدُهَا ستةَ وأربعين شاهداً موزعةً أيضاً كالتالي :

أولا - شواهدُ لما يَطَّرِدُ :

بلغَ عَدَدُهَا أحدَ عشرَ شاهداً :

(خمسةٌ) انفردَ بها عن ابنِ الحاجبِ ،والرضي ،واتفقَ فيهـا مع غيرِهِمَا و (أربعةٌ) اتفقَ فيها مع الرضي وغيرِهِ دونَ ابـنِ الحاجبِ ،و (وَاحِدٌ) انفردَ به عن الجميعِ ،و (وَاحِدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجبِ وحَدَهُ دونَ الرضي .

ثانيا- شواهدُ تتعلقُ بالشُذُوذِ :

وبلغَ عَدَدُهَا تسعةَ عشرَ شاهداً :

(ثمانيةٌ)اتفقَ فيها مع الرضي ، وغيرِهِ دونَ ابنِ الحاجـبِ ،
و (ثلاثةٌ) اتفقَ فيها مع ابنِ الحاجبِ وغيرِهِ دونَ الرضـي ،
و (ثلاثةٌ) انفردَ بها عَنْ ابنِ الحاجبِ والرضي ،واتفقَ فيهـا مع غيرِهِمَا ،و (ثلاثةٌ) اتفقَ فيها مع ابنِ الحاجبِ وغيرِهِ دونَ الرضي و (اثنان) انفردَ بِهِمَا عن الجميعِ .

ثالثا- شواهدُ تتعلقُ بضرورةِ الشعرِ :

وبلغَ عددُهَا ستةَ عشرَ شاهداً :

(عشرةٌ) شواهدَ اتفقَ فيها مع الرضي وغيرِهِ دونَ ابنِ الحاجبِ،
و (اثنان) اتفقَ فيهما مع الرضي وابنِ الحاجبِ وغيرِهِمَـا ،
و (ثلاثةٌ) انفردَ بها عن ابنِ الحاجبِ والرضي واتفقَ مع غيرِهِمَا ،
و (وَاحِدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجبِ وغيرِهِ دونَ الرضي .

بيانٌ إحصائيٌّ يُوضِّحُ عددَ الشواهدِ التي وَرَدَتْ في فصلِ الشواهدِ

مسلسل	الموضـــــــوع	القرآن	الحديث	الأمثال	أقوال العرب	الشعر	المجموع
١ -	التَّصْرِيفُ	٢	-	-	-	٢	٤
٢ -	الأفْعَالُ المَزِيدَةُ	١	-	-	-	-	١
٣ -	أوْزَانُ الأسْمَاءِ	-	-	-	-	٣	٣
٤ -	معاني صِيغِ الزيادةِ	٢	-	١	-	١	٤
٥ -	أوْزَانُ الرباعي المجردِ	-	-	-	-	-	-
٦ -	أوْزَانُ الرباعي المزيد	-	-	-	-	-	-
٧ -	أوْزَانُ المضارعِ	٤	-	-	-	٣	٧
٨ -	المَصَادِرُ	٥	-	-	-	٣	٨
٩ -	الصِّفَةُ المُشَبهةُ	-	٢	-	-	-	٢
١٠-	صِيَغُ المبالغةِ	-	١	-	-	-	١
١١-	اسما الزمانِ والمكانِ	-	-	-	-	-	-
١٢-	اسمُ الآلةِ	-	-	-	-	-	-
١٣-	المُصَغَّرُ	-	-	-	-	٢	٢
١٤-	المَنْسُوبُ	٤	-	-	-	٣	٧
١٥-	جَمْعُ التَكْسِيرِ	٣	١	٢	-	٧	١٣
١٦-	التقاءُ الساكنين	١٢	-	١	-	٣	١٦
١٧-	الابْتِدَاءُ - هَمْزةُ الوَصْلِ	٦	٢	-	-	٤	١٢
١٨-	الوَقْفُ	٨	١	-	٣	٧	١٩
١٩-	حُرُوفُ الزِّيَادَةِ (معرفة أدلة الزيادة)	٣	٢	١	٢	١٣	٢١
٢٠-	الإمالةُ	٧	-	-	-	١	٨
٢١-	تخفيفُ الهمزةِ	٦	-	-	-	٦	١٢
٢٢-	الإعْلَالُ	١٠	-	١	٢	١٧	٣٠
٢٣-	الإبْدَالُ	٤	١	١	-	١٩	٢٥
٢٤-	الإدْغَامُ	٢٩	١	-	-	٦	٣٦
٢٥-	الحَذْفُ	٥	-	-	-	٣	٨
	المجموعُ	١١١	١١	٧	٧	١٠٢	٢٣٨

الخلاصـــــةُ :

يَتبَيَّنُ لنا من الجدولِ السابقِ مايلي :

١ - أنَّ استشهادَ الجاربردى بالقرآنِ وما يتعلقُ به من القراءاتِ يأتي في طليعةِ الشواهدِ. إذ بَلغ عددَ شَواهِدِهِ أحدعشر ومائة شَاهِدًا ، ويليه شَواهِدُ الشعرِ عددُهَااثنين ومائةً شاهدٍ.

أمَّا استشهادُهُ بالحديثِ والأمثالِ وأقوالِ العربِ فقليلٌ جداً إذا ما قُورِنَ بشواهدِ القرآنِ والشعرِ . فقد بلغَ عددُ شواهدِ الأحاديثِ والآثارِ أحدَ عشرَ شاهداً ،على حينِ بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ من الأمثالِ ،وأقوالِ العربِ سبعةُ شواهدَ .

٢ - أنَّ أكثر المواضيع حظا من الشواهد بأنواعها هي :

(١) الإدغامُ - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ستةً وثلاثين شاهداً .

(٢) الإعلالُ - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ثلاثين شاهداً .

(٣) الإبدالُ - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ستةً وعشرين شاهداً .

(٤) حروفُ الزيادةِ - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهدِ فيهاواحداًوعشرين شاهداً .

(٥) الوقفُ - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهد فيه تسعة عشر شاهداً .

(٦) التقاءُ الساكنين - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهدِ فيه ستةَ عشرَشاهداً .

(٧) جمعُ التكسيرِ - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهدِفيه ثلاثةَ عشرَ شاهداً .

(٨) همزةُ الوصلِ - إذ بَلغَ مجموعُ الشواهدِ فيهااثني عشرَشاهداً .

(٩) تخفيفُ الهمزةِ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيهااثني عشرشاهداً .

(١٠) الحذفُ ،والمصادرُ ،والإمالةُ - بلغ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهـــا ثمانيةَ شواهدَ .

(١١) والمنسوبُ ،وأوزانُ المضارع ، بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهـــا سبعةَ شواهدَ .

(١٢) والتصريفُ ،ومعاني صِيغِ الزيادةِ - بلغ عددُ شواهـــدِ كُلٍّ منها أربعةَ شواهدَ .

(١٣) وأوزانُ الأسماءِ - إذ بلغَ مجموعُ الشواهدِ فيها ثلاثةُ شواهدَ .

(١٤) والصفةُ المشبهةُ ،والتصغيرُ - بلغَ عددُ شواهد كُلٍّ منها اثنين ،وشاهدٌ واحدٌ للأفعالِ المزيدةِ .

٣ - أنَّ أكثرَ الموضوعاتِ حَظّاً من شَواهِدِ القرآنِ :

(١) الإدغامُ - بَلغَ عددُ الشواهدِ فيه تسعةً وعشرين شاهداً .

(٢) التقاءُ الساكنين -بَلغَ عددُ الشواهدِ فيه اثني عشرَ شاهداً .

(٣) الإعلالُ - بلغَ عددُ الشواهدِ فيه عشرةَ شواهدَ .

(٤) الوقفُ - بلغَ عددُ الشواهدِ فيه ثمانيةَ شواهدَ .

(٥) الإمالةُ - بلغَ عددُ الشواهدِ فيها سبعةَ شواهدَ .

(٦) همزةُ الوصلِ ،وتخفيفُ الهمزِ - بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهما ستةَ شواهدَ .

(٧) المصدرُ ،والحذفُ - بلغَ عددَ شواهدِ كُلٍّ منهما خمسةَ شواهدَ .

(٨) أوزانُ المضارعِ ، والمنسوبُ ،والإبدالُ - بلغَ عددَ شواهدِ كُلٍّ منها أربعةَ شواهدَ .

(٩) حروفُ الزيادةِ ،وجمعُ التكسيرِ - بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهما ثلاثةَ شواهدَ .

(١٠) وأمَّا الأفعالُ المزيدةُ فشاهدٌ واحدٌ فيها .

٤ - أنَّ أكثرَ الموضوعاتِ حَظّاً من شَواهِدِ الشعرِ هي :

(١) الإبدالُ - إذ بَلغَ عددُ شواهدِهِ ثمانيةَ عشرَ شاهداً .

(٢) الإعلالُ - إذ بَلغَ عددُ شواهدِهِ سبعةَ عشرَ شاهداً .

(٣) حروفُ الزيادةِ -إذ بَلغَ عددُ شواهدِهَا ثلاثةَ عشرَ شاهداً .

(٤) جمعُ التكسيرِ ،والوقفُ - إذ بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهما سبعةَ شواهدَ .

(٥) تخفيفُ الهمزِ ، والإدغامُ - إذ بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منهما ستةَ شواهدَ .

(٦) همزةُ الوصلِ - إذ بلغَ عددُ شواهدِها أربعةَ شواهدَ .

(٧) أوزانُ الأسماءِ ، وأوزانُ المضارعِ ، والمصادرُ - بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منها ثلاثةُ شواهدَ .

(٨) وكذلك المنسوبُ ، والحذفُ ، والتقاءُ الساكنين - بلغَ عددُ شواهدِ كُلٍّ منها ثلاثةُ شواهدَ أيضاً .

٥ - أنَّ أكثرَ الموضوعاتِ حظّاً من شواهدِ الحديثِ هي :

(١) الصفةُ المشبهةُ ، وهمزةُ الوصلِ ، وحروفُ الزيادةِ - إذ بلغَ عددُ الشواهدِ لِكُلٍّ منها اثنين .

(٢) واستشهدَ بحديثٍ واحدٍ في كُلٍّ من صيغِ المبالغةِ ، وجمعِ التكسيرِ ، والوقفِ ، والإبدالِ ، والإدغامِ .

٦ - أنَّ أكثرَ الموضوعاتِ حَظّاً من الاستشهادِ بالأمثالِ جمعُ التكسيرِ ذكرَ فيه مثلان . وبقيةُ الموضوعاتِ استشهدَ فيها بمثلٍ واحدٍ وهي: معاني صيغِ الزيادةِ ، والتقاءُ الساكنين ، وحروفُ الزيادةِ ، والإعلالُ ، والإبدالُ .

٧ - أنَّ أكثرَ الموضوعاتِ حَظّاً من الاستشهادِ بأقوالِ العربِ : الوقفُ ، إذ ذكرَ فيه ثلاثةَ أقوالٍ ، ويليه حروفَ الزيادةِ ، والإعلالَ ، ذكر في كُلٍّ منهما قولين .